

سلسلة محكمة التاريخ
- ٣ -

مصر والحياة الحزبية والنيابية

قبل سنة ١٩٥٢

دراسة تاريخية وثائقية

تأليف

الدكتور محمد تونسي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب - جامعة

١٩٨٠

دار الثقافة للطباعة والنشر

٢١ شارع كامل صدقي بالجيزة
ت: ٩١٦٠٧٦ - القاهرة

إهداء

إلى بنى وطنى

إلى روح أبى

إلى قلب أمى

إلى أبنائى وزوجتى

أهدى هذا العمل المتواضع مؤكداً : —

أن الآلام المريرة تبني الأمم إذا وعيت وتعلمت

وأن نار المحن لا تحرق الأوطان وإنما تساعد على فضوحها

وأن الصدمات لا تحكم الروح ولكن تكسر أغلالها وتحررها

وأن وسط الظلام الكثيف ينبثق شعاع الأمل وتبعث الثقة فى النفس .

تصدير

- ١ -

تعتبر الحياة النيابية والتي قوامها الانتخابات الحزبية هي جوهر النظام الديمقراطي... والنظام الديمقراطي هو أقل نظم الحكم عيوباً وأكثرها إحساساً بمشاكل الجماهير، كما أن هذا النظام أصبح حتمية تاريخية تسعى الشعوب إلى تطبيقه.

ومهما قيل عن مساوئ النظام الحزبي وعن مخاطر تعدد الأحزاب فإنها هي الضمان الوحيد للحوار العقلاني وسماع صوت الأقلية والقضاء على جموح الأغلبية والتصدى للديكتاتورية الفردية وحكم الأقلية وقرابية. ولا شك أن التنافس الحزبي الشريف يؤدي إلى التطور ويعطي الفرصة للتقدم.

وليس في الامكان التفكير في الديمقراطية وتطبيقها بشكل سليم إلا من خلال المفاهيم الحزبية، ومهما يقال في بعض البلدان — وبصفة خاصة النامية منها — عن الفساد الحزبي فإنه لا يمكن أن ننكر أو ننكر للدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب في مجال الحياة السياسية ولدينا شواهد كثيرة على أنه طالما هناك مؤسسات جماهيرية واعية ورأى عام مستنير فإن الأحزاب يمكن أن تؤدي دورها بأمانة وإصلاح المجتمع.

ويعرف عالم الاجتماع الأمريكي « روبرت ما كيفر » إلى أن الحزب السياسي عبارة عن هيئة منظمة تسعى لمساندة بعض المبادئ وتدعيمها. وينذهب « بنيامين كولستان » إلى أن الحزب هو اتحاد أشخاص يعتقدون نفس المبادئ السياسية

بينما يرى « أوستن رنى » أن الحزب عبارة عن جماعة منظمة ذات استقلال ذاتى تقوم بتعيين مرشحينها وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب التنفيذية والهيمنة على الأنشطة الحكومية وخططها . وهناك رأى آخر ينادى به « إيدموند بيرك » وهو أن الحزب يتمثل فى مجموعة من الناس إتحدوا فيما بينهم للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام وفقاً لمبدأ معين يتفقون عليه جميعاً فيما بينهم .

ومصطلح الحزب السياسى ظهر إلى الوجود فى القرن التاسع عشر عندما ظهرت فكرت الحكومة النيابية وأصبحت الأحزاب السياسية تمثل جوهر النظام الديمقراطى الأوروبى (أوروبا الغربية) والولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل الدوافع الأساسية التى تؤدى إلى نشأة الأحزاب السياسية لاختلاف الناس فيما بينهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الاختلاف والتمايز فى الأفكار والعادات والتقاليد والقيم والمبادئ . يضاف إلى هذا ذلك الفراغ الوجود بين الهيئة الناجبة والهيئة الحاكمة فى المجتمع .

وأنواع الأحزاب السياسية أما طبقية أو عقائدية أو فكرية وتنتشر هذه بصفة خاصة فى بلدان العالم الحر أى المؤمنة بالفردية التى تعرف باسم الليبرالية . وتعدد الأحزاب فى الدول المتقدمة لا يؤدى إلى أى مخاوف وظاهرة صحية أما فى الدول النامية فإن ظاهرة الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب تخلق مناخ غير صحى لحركة التطور والتقدم .

والحزب السياسى هو مؤسسة متكاملة الأركان متعددة الوظائف متميزة بالأهداف ولها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين والحزب له قيادة وقواعد وبالنتالى فأى حزب ليس له انصار من كافة طبقات الشعب أقرب إلى الجماعة السياسية منه إلى الحزب السياسى بمفهومه العلمى .

والحزب له وظائف محدودة إن أحسن إستخدامها سواء أكان داخل الحكم

أم خارجها ، يحدث التطور في المجتمع ، من هذه الوظائف ، الوظيفة التعليمية حيث أن الحزب ومؤسساته يعتبر بمثابة مدرسة للتربية السياسية لأعضائه يضاف إلى هذا أن الحزب بمثابة جهاز للمعرفة والأعلام بما ينشر في صحيفته ومن خلال ممارسته للعمل السياسي والتربوي يستطيع الحزب أن يبني لنفسه قاعد ازتكاز بحيث تصبح عملية الولاء لمبادئ الحزب عملية مقدسة للجميع يكرسون أنفسهم للدفاع عنها .

كما أن الحزب يعمل على تمكين كافة الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بأسلوب منظم حيث يؤدي هذا إلى متانة الروابط بين النخبين والسلطة الحاكمة ويقوم الحزب وهو في كرسى السلطة بتطبيق مبادئه التي انتخبته من أجلها الهيئة الحاكمة ، أما وهو خارج الحكم فإن وظيفة الحزب تصبح الرقابة على أعمال أجهزة الحكم من خلال معارضة جادة ونقد بناء وطرح الحلول البديلة .

ويقسم علماء السياسة الأحزاب السياسية إلى أربعة أقسام هي أحزاب الأشخاص حيث يقوم الحزب مستندا إلى شخصية زعيم تكتسح كافة أجهزة الحزب وعادة ما تكون الديمقراطية غير ممثلة في أجهزة مثل هذا الحزب ونشاطه ويرسم خطه والولاء له شخصيا وهي عادة ما تكون في الدول المستقلة حديثا حيث تتعلق الجماهير بشخصية الزعيم والذي سرعان ما يدخل للعمل السياسي عن طريق مؤسسة حزبية يستطيع من خلالها أن يمارس الحكم ويتربع على كرسى السلطة وعادة ما لا توجد أية أحزاب أخرى مع تواجد هذا الحزب وحتى أن وجدت تصبح ضعيفة البصمات والتأثير . أما النوع الثاني فهو نظام الحزبين حيث يسود في المجتمع حزبان رئيسيان يتبادلان الحكم والسلطة وأن كان هذا لا يمنع وجود مجموعة أخرى من أحزاب صغيرة الحجم قليلة العضوية ضعيفة الأثر ويتضح ذلك في المملكة المتحدة (بريطانيا) حيث يوجد حزب العمال البريطاني

وحزب المحافظين ، كما تظهر هذه الصورة في الولايات المتحدة حيث يسود الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي .

أما النوع الثالث فهو نظام الحزب الواحد وهو تعبير عن النظام الشمولي حيث يكون هناك حزب قائد يملك السلطة من خلال انتخابات ولكن لا يتغير هذا الحزب وقد يقود الحزب الواحد جبهة وطنية وقد تكون هناك أحزاب أخرى يسمح بوجودها ولكن هذه الأحزاب الأخرى تؤمن بفلسفة الحزب الكبير وتنضم معه في جبهة واحدة وقد تمثل بشخص أو اثنين في الجهاز التنفيذي للدولة ونظام الحزب الواحد لا يوجد إلا في الدولة المؤمنة بالماركسية والمتشددة في تطبيقها ولكن فكرة الجبهة والتآلف بقيادة الحزب الرئيسي أو القائد بدأت تفتش بشكل مثير . . . يحدث هذا في دول أوروبا الشرقية كما يحدث في بعض البلدان العربية مثل ظاهرة حزب البعث في سوريا والعراق .

بقي أن نقول أن النوع الرابع هو نظام تعدد الأحزاب وهذا لا يعني وجود حزبين قويين وإنما أيضاً توجد مجموعة من الأحزاب تجعل حصول أى من الحزبين على نسبة الأغلبية المقررة للحكم مستحيلة ومن ثم لابد من حدوث الائتلاف بين أحد الحزبين وبين حزب أو أكثر من الأحزاب التي تلعب في الساحة السياسية .

التقسيم السابق من وجهة نظرنا هو تقسيم من حيث الشكل أما من حيث الموضوع فهناك التقسيم الأيدلوجي للأحزاب من حيث كونها أحزاب رأسمالية أو أحزاب اشتراكية أو أحزاب شيوعية وذلك من حيث البرنامج الذي تؤمن به أو الفكر الذي تدافع عنه . كما أن هناك الأحزاب الطائفية وهي تلك الأحزاب المؤمنة بالدين المسيحي مثلاً أو الدين الإسلامي وهناك الأحزاب القنوية مثل أحزاب

العمال أو الفلاحين أو التجار أو الملاك . . . والأحزاب الطائفية يمكن أن يطلق عليها الأحزاب الدينية أما الأحزاب الفئوية فيمكن أن يطلق عليها الأحزاب الطبقية .

والحزب بالمفهوم العلمى جمعية عمومية تضم كافة الأعضاء ومجلس إدارة قد يسمى أمانة عامة ثم هيئة مكتب قد تسمى المكتب السياسى . وفى بعض الأحيان يسمى مجلس الإدارة اللجنة المركزية . والحزب قد يضم نوعيات متعددة من الجماهير أو قد يكون قاصراً فى العضوية على فئة محددة .

ولكل حزب مالية خاصة به، أحد مصادرها الأساسية لإشترابات لأعضاء وتبرعات بعض عناصره ثم المعونات التى قد يقبلها الحزب طبقاً لما هو منصوص عليه فى برنامجهم وقد يحصل الحزب على تمويل له من خلال مشاريعه التى قد يقوم بها ، فهناك أحزاب تقوم ببعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها أو لأعضاء مجتمعها مما يساعدها على تنفيذ أهدافها .

وكل حزب يتركز على مجموعة من العناصر الأساسية يمكن أن نحدد فى النقاط التالية :-

١ - جماعة من الناس ينضمون بصورة إختيارية إلى الحزب وبدون ضغط عليهم، سواء أكان هذا الضغط فى شكل مجاملة أو نفق أو خوف أو إجبار لأن على ذلك سترتب إيجابية العضو فى الإيمان بمبادئ الحزب ونشرها والعمل على الدفاع عنها .

وهناك بعض الآراء التى تقول أن حجم العضوية لا يجب أن يقلل من وظيفة الحزب أو دوره وإمكانية تواجده على المسرح السياسى ، ولسكننا نؤكد أنه كلما كبر حجم العضوية وأحسن تنظيمها وقيادتها كلما أعطى ذلك للحزب فرصة

للوصول إلى السلطة ويعنى ذلك إمكانية تطبيق مبادئه وفى ذات الوقت كبر حجم العضوية يعنى أن مبادئ الحزب مقبولة عن الشعب فلا يعزل سياسيا كما أن العضوية تعنى عدم معاناة الحزب لآى أزمات مالية ولكن شريطه أن تكون هذه برغبة ذاتية وطوعية وإختياراً .

٢ — الركيزة الثانية هى توافق وتناسق برنامج الحزب مع الواقع الاجتماعى والاقتصادى دون أن يعنى ذلك القناعة بما هو موجود والإبقاء عليه بل يجب أن يحوى البرنامج على تطورات نحو التغيير من أجل التطور والتقدم ومزج الأصالة بالمعاصرة .

٣ — الركيزة الثالثة وجود برنامج للحزب يمثل أيديولوجية واضحة ويعمل الحزب وأفراده على الدعوة لهذا البرنامج وذلك لن يكون إلا بمخلق صفوة وكادر يقود الركيزة المذكورة بأسلوب واستراتيجية لكسب أكثر الانصار لهذه الأيدولوجية من فئات الشعب المختلفة .

٤ — الركيزة الرابعة تتمتع الحزب وكوادره وقياداته بالعمود التنظيمى الذى يعطى لهذا الحزب القدرة على توصيل إتجاهات الرأى العام للقاعدة إلى القيادة وكذلك أوامر القيادة إلى القواعد الشعبية ويمكن القيادة من حشد جماهيرها والارتباط الدائم بها .

٥ — الركيزة الخامسة هى القيادة الواعية للحزب ، والقيادة المثقفة المتطورة هى الضمان الوحيد لدفع الحزب إلى السلطة . وبدون قيادة واعية يمكن من خلالها تجميع عناصر الحزب وقواعده لا يمكن للحزب الوصول إلى السلطة .

٦ — الركيزة السادسة للمعنى الحزبى هى الوصول إلى السلطة فالسلطة للحزب هى التى تعطيه الفرصة للتأكيد على أن برامجه قابلة للتطبيق وتعطيه العون للوفاء بالتزاماته نحو الشعب المؤمن ببرامجه .

إن الحرية لا يمكن أن تتوفر بدون الديمقراطية... والديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون الحياة النيابية... والحياة النيابية لا يمكن أن تصبح ذات معنى بدون تواجد الأحزاب السياسية. ومهما يقال في نقد الشكل الديمقراطي للدولة فيلوح لي أنه لا جدل في أنه يجبر الحكومة على الاهتمام بمحاجات الناس البسطاء بطريقة يستحيل تحقيقها في ظل أى شكل آخر.

وأنا أرى أن الشعب الذى يريد أن يكون حراً يجب أن يكون قادراً على اختيار حكمه في فترات دورية محدده. وذلك لسبب بسيط وهو أنه لا توجد أى وسيلة أخرى يمكن بها أن تلقى حاجاته — كما يحس بها فعلاً — أى اهتمام مناسب. فالشرط الجوهري لمنح السلطة هو أنها لا يجب أيداً أن تكون دائمة، وحين تكون كذلك فإنها تتوقف عن الاهتمام بالأغراض التى تتداول من أجلها ولا يفسر إلا في سعادة أولئك الذين يمارسونها... ولقد كان هذا هو تاريخ الملكية والارستقراطية على وجه الخصوص. فالسلطة التى لا تخضع للحساب تحول الناس الذين يجب أن يكونوا هدفاً في حد ذاتهم إلى مجرد أدوات. أما الحكومة المسؤولة في أى ديمقراطية فهي تعيش دائماً تحت تهديد هزيمة مقبلة وهو ما يضطرها إلى إرضاء أولئك الذين يعهد إليها بمصائرهم.

إن أى مجتمع تسوده عدم المساواة لابد وأن يتسکر الحرية وبالتالي دون أن يدري يدفع إلى الصراع الطبقي... والمجتمع الغير متساوى يعيش دائماً في خوف. وهذا كله يؤدي إلى عدم الاستقرار وفقدان الطمأنينة لدى المواطن.

إن كل دراسة للحرية هي دعوة للتسامح وكل دعوة للتسامح هي تأكيد لحقوق العقل. والخطر الأكبر الذى يواجه أى مجتمع دائماً هو رغبة أولئك الذين يسيطرون على مقاليد الأمور في المجتمع للإبقاء على كل شيء ساكن. وأن الاعتماد عن طريق العقل كأسلوب لتحقيق الاقتناع هو دائماً دليل على الرغبة

على كل شيء ساكن . وأن الاعتماد عن طريق العقل كأسلوب لتحقيق الاقتناع هو دائما دليل على الرغبة في حماية الظلم وحينما توفر لإحترام العقل تصبح الحرية جديرة بالدفاع عنها . واحترام الحرية هو وحده الذى يمكنه أن يعطى لحياة الناس معنى ولقيمة الوجود ثمن .

مصر الجديدة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

محمود متولى

مقدمة

ليس سهلا على مؤرخ أن يطرح في كتاب واحد قصة كفاح الشعب المصري من أجل إرساء قواعد الفكر الديموقراطي في مصر... ولذلك فإن هذه المحاولة جهد متواضع عاهدت نفسي أن تتضمن سلسلة كتبتي التي وضعت لها عنوانا هو « سلسلة محكمة التاريخ ، وقد صدر منها حتى الآن كتابان - الأول بعنوان « مأساة مصر في تاريخ مصر » يحكي قصة اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وهو دراسة علمية اعتمدت على الوثائق والتي كانت تنشر لأول مرة ... أما الكتاب الثاني فقد كان عن « حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ » وهو أيضا بحث وثائقي عالجت فيه ذلك الحادث الغامض وكان الجديد الذي قدمه هذا الكتاب هو إعمادي لأول مرة على ما جاء في الدوريات وكان لي شرف أن أكون أول من تعامل مع هذه الدوريات بالنسبة لهذا الحدث .

وقد قوبل الكتابان بالترحاب من الاوساط العلمية ...

والآن أتقدم بكتاتي الثالث ضمن هذه السلسلة وهو عن الحياة الحزبية والنيابية في مصر ، والجديد في هذا الكتاب هو أنني أتقدم لأول مرة بنشر وثائق الاحزاب المصرية قبل سنة ١٩٥٢ برامجها وهيئاتها التأسيسية ، كما أنني نشرت في هذا الكتاب المذكرة التحليلية الخاصة بقرار حل الاحزاب على يد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

ويضم الكتاب أربعة فصول أساسية الاول حول الحياة النيابية والثاني حول الاحزاب المصرية ، أما الثالث فهو عن ثورة ٢٣ يوليو وصدامها مع الاحزاب والفصل الرابع حول برامج الاحزاب كدراسة وثائقية تعمدت في

بعضها أن أعلق عليها وتركت القارىء في البعض الآخر أن يفهم من هذه البراهج ما يريد .

ولم أحاول قط - كمعدي دائما - أن أصدر حكما بالاعدام على كل ما كان قبل الثورة ... كما أنى كنت حريصا على أن أدلل أن شعب مصر لم يسكت لحظة عن مقاومة ظالميه وأن هذا الشعب ظل يناضل حتى توج فضاله بقيام ثورته العظمى في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ولم أتعرض لمرحلة ما بعد الثورة ... لأن ذلك من ناحية خارج عن موضوع الدراسة ، وفي ذات الوقت لأن الحياة النيابية في عهد الثورة والفكر الديموقراطي في حاجة إلى دراسة خاصة أتعمم أن أصدرها في وقت لاحق حيث سيكون الكتاب الخامس ضمن سلسلة « محكمة التاريخ » ، أما الكتاب الرابع فإنه سيكون بإذن الله عن موضوع « الاغتيالات السياسية في تاريخ مصر المعاصر قبل سنة ١٩٥٢ » .

والظاهرة الجديرة بالملاحظة في هذا الكتاب أنى تعتمد ألا أضع له أية هوامش ولا يعنى ذلك أنى لم أرجع إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث والكتب والوثائق المنشورة لانجاز هذا الكتاب ولكنى فضلت أن يكون الكتاب قريبا من ميدان التخصص وفي ذات الوقت لأن الموضوع يهم الرأى العام المصرى والكثيرين من غير المختصين عليها لذلك فضلت أن يكون الأسلوب مبسطا ورصدت مجموعة من المراجع التى عدت إليها فى نهاية الكتاب وهى « بيلوجرافيا » كاملة وكشاف للمراجع والمصادر التى اعتمدت عليها .

ومصر منذ الفتح العربى لم تشارك بأبنائها فى حكم نفسها حيث أبعد المصريون عن جهاز الحكم والادارة وتماقبت على مصر بعد الفتح العربى دول وعهود كلها فى ظل الفكرة الإسلامية حيث إختفت الروح القومية والنصرة الوطنية

وأصبحت القومية الدينية هي المسيطرة ورغم ما حدث بعد الفتح العربى فى بلدان كثيرة إلا أن الدور الذى لعبته مصر فى التاريخ الإسلامى سجل لها إضافة جديدة ليس فقط فى دفاعها عن الإسلام بل وصد التتار والإنتصار على الصليبيين.

ولكن المصريين عانوا كثيرا بعد تدهور الحكم الأيوبرى حيث حكمها بعد ذلك المماليك وجاء الحكم العثمانى ولم يرقم هذا الحكم بأى تغيير جوهري فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث أبقي الحال على ما هى عليه . ولكنه ابتدع أسلوبا سياسيا جديدا للحكم بهدف الحفاظ على ألا تحدث حركات انفصالية من جانب بعض الحكام ، ورغم حكم السيادة العثمانية إلا أن الحكم الحقيقى حتى قدوم الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ كان فى يد العصبية المملوكية الموجودة فى مصر.

ويحاول الكثيرون أن يدمغوا الحكم العثمانى بأنه سبب التأخر الذى حدث لمصر منذ أن فتحها السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ م . ولكن الواقع التاريخى يقول أن الأوضاع كانت متدهورة فى كافة المرافق الحيوية فى بلادنا وأن العثمانيين لم يفعلوا أكثر من تجميد الموقف ، إلا أنهم زادوا الموقف سوءا نتيجة للعزلة التى فرضوها على مصر عن التيارات الحضارية المحيطة بها . واقتصرت علاقة الدولة العثمانية مع المصريين على تحصيل الضرائب . وظلت الأوضاع كذلك إلى أن جاءت الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ . وكان أهم ما أتى به نابليون هو تلك التجربة الفريدة التى أراد أن يغرى بها المصريين حتى يرضوا بحكمه ، تلك التجربة هى زرع للبذور الثيائية لمصر ... فنابليون كان أول حاكم أجنبى حاول أن يوهم المصريين على أنهم قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم ولما يادر نابليون بوضع أفكاره موضع التطبيق فوجىء بالوليد الذى يريد أن يفرض عليه الوصاية يشب عملاقا ... كيف كان ذلك ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أن نؤكد أن الشعب المصرى خلال فترات حكمه عن طريق الغزاة كان لا يتباطأ فى انتهاز كل فرصة للشورى ضد الظلم

والشعب المصرى منذ الفتح العربى لم يعتبر أى دولة حكمته فى ظل الدين الإسلامى دولة غازية وإلا كان حساب الشعب المصرى معها عسيراً ... ورغم ذلك لم يكن الشعب خاملاً وكان قادة الرأى العام يتمثلون فى رجال الدين وعلماء الأزهر. ويحكى لنا المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرقى كيف أن الشعب المصرى ثار فى سنة ١٧٩٥ — أى قبل قدوم الحملة الفرنسية بثلاث سنوات — ضد الحاكمين المملوكيين مراد بك وإبراهيم بك ، وكانت هذه الثورة ضد المظالم التى قاسى منها الشعب وقاد الجماهير مشايخ الأزهر واضطر المملوكان إلى الإستجابة لمطالب الشعب ويحلوا لبعض المحللين السياسيين والمراقبين أن يقولوا أن تلك الثورة أدت إلى صدور وثيقة كمهد أعظم وحجة شرعية سجلت وبمقتضاها تعهد كل من مراد بك وإبراهيم بك ألا يحكما إلا بالعدل وأن يسيرا فى الناس سيرة حسنة وأن يسهرا على راحة الرعية وألا تفرض ضريبة إلا بعد موافقة زعماء الشعب وأن تكون الشريعة الإسلامية هى أساس الحكم ... ويشبه البعض هذه الوثيقة على أنها أول دما جانا كارتا ، فى حياة المصريين (تشبها بالعهد الأعظم الذى حصل عليه نبلان لإنجلترا سنة ١٢١٥ م من الملك جون الثانى) .

أى أن المبالغة فى أن الحملة الفرنسية أيقظت المصريين من سبات عميق لا يجب أن ننساق وراءها لأن مصر كانت تموج بالثورة قبل قدوم الحملة الفرنسية . ولكن لا يجب أن ننكر أن الفرنسيين ساهموا بنقل جزء من أفكارهم التى حملوها معهم وهى أفكار الثورة الفرنسية وأثروا على المجتمع المصرى إلى حد ما وأبرز هذا التأثير هو تأثر بعض المثقفين المصريين فى ذلك الوقت بالثقافة الفرنسية والتى أصبحت تكاد تكون متصلة من خلال عصر محمد على . والإرهاصات النيابية التى وضع بذورها نابليون تبدأ بتلك الجمعية التأسيسية التى كونها نابليون من ١٨٠ عضواً منهم ٢٧ من القاهرة ، ١٨ من المنوفية ، ١٨ من الشرقية ومن بقية المحافظات والمديريات المصرية ٩ لسكل منها . وقد مثل فى داخل هذه الجمعية ثلاث فئات ، الفئة الأولى هى رجال الدين والعلماء والمشايخ ، والفئة الثانية من التجار والفئة الثالثة من

الأعيان وكبار مشايخ البلد. وطلب نابليون من هذه الجمعية التأسيسية وضع تصوراتها بالنسبة لما يسمى الديوان العمومي ودواوين الأقاليم ووجهة نظرها بالنسبة لقضايا الضرائب والمواريث والقضاء ونظام الحكم في مصر وفوجيء نابليون بأن الوعي القومي لدى المصريين أكبر بكثير مما كان يتصوره .

حيث أن الجمعية التأسيسية رأت أن تكون برلمانا لمصر كلها يمثل فيه مندوبين عن برلمانات الأقاليم وبدأت المخاوف تحيط بنابليون والذي وضع في ذهنه أن تكون الفكرة النيابية في مصر مجرد شكل لأنه يستحيل أن يتنازل عن سلطانه وإن تسكست لإرهاصات الحياة النيابية بعد اجتماع الديوان الوطني العمومي الأول في ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ بيوم واحد والسبب نشوب ثورة القاهرة الأولى في اليوم التالي مباشرة وعطلت الحياة البرلمانية في مصر لمدة شهرين ولكنها أعيدت مرة ثانية في ٢١ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ولكن بأكثر قيوداً .

ويجىء عصر محمد علي حيث تتمثل صورة الحكم الاوتوقراطي على أشدها وتسقط آمال المصريين في المشاركة في الحكم. بعد أن شرد محمد علي الزعامات الشعبية وقضى على قيادات الرأي العام . ثم ير حكم إبراهيم سريعا ويأتى عباس الأول ويعقبه سعيد باشا وتظل الأمور ساكنة إلى أن يأتى عصر اسماعيل لتدخل مصر مرحلة جديدة من تاريخها ولكن غفلة اسماعيل وقصر نظره والذي كانت أمامه فرصة ذهبية بسبب نشوت الحرب الاهلية الأمريكية وإرتفاع أسعار القطن المصرى فكان بقدرته تسديد كل ديون مصر ولكنه ظن أن مدة الحرب ستطول ومن هنا كانت صدمته قاسية عندما انتهت الحرب الاهلية الأمريكية فجأة سنة ١٨٦٥ مما أوقعه من جديد في حبال المرابين وبرائث البنوك الخاصة ولما زادت الازمة المالية تفاقما رأى الإستعانة بالأعيان من المصريين ليساعده في محنته وهكذا بدأت فكرة تشكيل برلمان مصرى وتكون فعلا أول برلمان مصرى سمي مجلس شورى النواب اجتمع لأول مرة في نوفمبر سنة ١٨٦٦ ولكن إنتسكست التجربة ولم تأخذ مداها لأن اسماعيل كان يريد لها لصالحه فلما بدأت

مقاومة المجلس لأغراضه وتطلع المجلس إلى منحه سلطات فعلية وحق مراقبة الميزانية والمسئولية الوزارية . واضطر إسماعيل إلى إصدار قرار بحل مجلس النواب في يناير ١٨٧٩ ولكن رفض المجلس تنفيذ الأوامر واجتمع المجلس وأصدر في ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ ما يسمى باللائحة الوطنية وهذه اللائحة كانت ثورة في الوعي النيابي المصري حيث كانت تحوى مطالب قوية منها أن يحصل المجلس على سلطات فعلية ثم طالبت اللائحة أن يكون للمجلس حق مراقبة الميزانية وفي نفس الوقت طالبت اللائحة بالمسئولية الوزارية أمامه .

ولكن كانت المؤامرة الأوربية تترصد لمصر ولذلك كانت موافقة إسماعيل على مطالب اللائحة الوطنية سبباً في تدخل إنجلترا لدى الباب العالي والذي انتهز الفرصة لإعادة مصر إلى حظيرة السيادة العثمانية خاصة بعد أن كان إسماعيل قد حصل على فرمان سنة ١٨٧٣ وهو فرمان الشامل الذي أعطى إسماعيل لقباً متميزاً ونوعاً من الإستقلالية الذاتية ولكن تجربة الحكم النيابي التي بدأت في مصر سنة ١٨٦٦ قبل أن توجد أية صورة للحكم النيابي في الدولة العثمانية . دافعاً أساسياً لكى يقلق السلطان الجديد عبد الحميد الثانى خاصة بعد أن دمر عبد الحميد الدستور العثمانى ونفى مدحت باشا أبو الدستور وحل المجلس النيابي العثمانى بعد تجربة قصيرة لم تكتمل العام .

من هنا وجد عبد الحميد الثانى الفرصة سانحة لضرب أكثر من عصفور بحجر واحد وفعلما صدر فرمان فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ بعزل إسماعيل وتولية ابنه محمد توفيق باشا مكانه وغادر إسماعيل مصر إلى إيطاليا منفياً عن بلاده بعد أن حاول ولكنه فشل فى أن يجعل مصر قطعة من أوروبا . وبمجيء توفيق تدمر التجربة النيابية وتدخل مصر فى أحداث الثورة العربية والتي ينتهى موقفها بفشلها وبوقوع مصر تحت الإحتلال البريطانى لتبدأ مرحلة شكلية من الحكم النيابي ويظل الأمر كذلك حتى الحماية على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ وتنتهى الحرب لتبدأ أحداث ثورة سنة ١٩١٩ ثم يصدر تصريح ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى يعطى

مضر شكل الإستقلال دون جوهره حيث كانت السيادة البريطانية واضحة تماماً وجنود الإحتلال موجودين داخل الديار المصرية ثم تصبح معاهدة سنة ١٩٣٦ هي أساس العلاقة بين مصر وبريطانيا ولكن تجيء حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لتثبت أن الإستقلال الذى منح مصر بمقتضى هذه المعاهدة كان مجرد سرايا .

والصفحات التالية تركت التفاصيل الدقيقة لبعض المجالس النيابية واهتمت بالشرح والتحليل للمفاهيم الحزبية التى سادت مصر واسرار اللعبة السياسية التى حكمت من خلالها .

وتعتبر مرحلة ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ بالنسبة لتكوين الأحزاب فى مصر فترة فاصلة للحياة الحزبية المصرية . وقد وصل عدد الأحزاب التى تكونت قبل سنة ١٩١٩ حوالى إثني عشر حزبا بعضها يمكن أن نطلق عليه أحزاب الأشخاص إقتصرت على أفراد لا يصلوا إلى صورة الزعامة وكان عدد أفراد الحزب فى بعض الأحيان لا يتجاوز أصابع اليد ، والبعض الآخر قام بشكل طائفى مثل الحزب المصرى الذى كان قاصراً فى عضويته على المسيحيين والبعض الثالث كان يمثل الطبقة مثل حزب النبلاء الذى قصر على الجالية التركية الشركسية فى مصر، وكذلك بعضها قام على أساس أيديولوجى تجاوزا مثل الحزب الإشتراكى المبارك والحزب الجمهورى والبعض كان يمثل كبار الملاك مثل حزب الأمة والبعض الآخر كان يمثل أحزاب السراى والقصر وبالطبع . وجد أهم هذه الأحزاب جميعا وهو الحزب الوطنى . ولكن كل هذه الأحزاب لم تشارك فى الحياة النيابية فى مصر ... بل رغم قيام أجهزة شكلية للحياة النيابية مثل شورى القوانين ومثل الجمعية العمومية والجمعية التشريعية لم يكن لهذه الأحزاب أى تمثيل داخلى فيها .

وقد مثل حزب مصطفى كامل (أى الحزب الوطنى) خلال مرحلة ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ الحزب الجماهيرى الأول وحزب الأغلبية والحزب الذى كانت تحشاه سلطات الإحتلال .

وقبل سنة ١٩١٩ كانت الجرائد تنشأ أولاً ثم تبدأ حول كل جريدة

لشأة حزب خاص بها، كما وأن الحياة النيابية لم تعتمد على الأحزاب في إختيار أعضائها بل أن بعض النواب أصبحوا فيما بعد نوابتهم أعضاء في أحزاب مختلفة ولكن كان الانفصال بين الأحزاب والحياة النيابية في ذلك الحين ظاهرة واضحة. أما بعد ثورة سنة ١٩١٩ فقد بدأت مجموعة من الأحزاب كان أبرزها حزب الوفد الذي أصبح حزب الأغلبية ورغم ذلك لم يحكم خلال الفترة من سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٥٢ إلا عشر سنوات فقط وكانت حوله مجموعة من الأحزاب بعضها إلتحق عنه والبعض الآخر تكون مستقلا من الأصل والدراسة التالية تضم دراسة أحزاب الفترتين ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ وما بعدها وهي مجموعة حزبية تصل إلى أكثر من عشرين حزبا كما تضم عرض للحياة النيابية المصرية .

أمل أن أكون قد وفقت في إضافة جهد متواضع للمكتبة العربية ... وعلى الله قصد السبيل ؟

دكتور محمود متولى :

القِسم الأول

مصر والحياة النياية قبل سنة ١٩٥٢

مصر والحياة النيابية قبل سنة ١٩٥٢

لكل شعب شخصيه ذاتية يفرد بها عن غيره من الشعوب . . . وتعتمد هذه الشخصيه على مقومات متعددة ولذلك من الصعب استيراد نظام معين لتطبيقه على شعب معين بحجة أن هذا النظام قد نجح في بلد آخر وأن شعب هذا البلد قد تقدم في ظل هذا النظام . . . ذلك لأن نقل نظم سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية دون مراعاة الظروف التاريخية أو الاطار الذاتي لمكونات المجتمع يعتبر ضياع للإنسان ونزعه من جذوره وأصالته والقائه في خضم تيار التقدم في شكل إدعاء مظهرى أن تكون له إلا نتائج سلبية وعكسية في ذات الوقت . . .

ومن هنا تصبح هناك حقيقة تاريخية لا بد من فهمها وهى أن الذين يحملون بتطبيق النموذج الديمقراطى الانجليزى فى بلدنا على أساس أن الديمقراطية الانجليزية هى أرقى أنواع الديمقراطيات فى العالم . . . هؤلاء واهمون ولا شك . . . لأن إطار الديمقراطية الانجليزية لا يصلح إلا للانجليز فقط . . . بظروفهم السياسية وتكوينهم التاريخى . . . كما أن من ينادون بأن نجيا على تراث أثينا فى الديمقراطية بحجة أنها المثل الأعلى للحياة السياسية والسعادة البشرية . . . هؤلاء أيضاً لم يعرفوا كيف كانت أوضاع أثينا وأنها ظاهرة لا يمكن أن تنجح أو تتكرر إلا فى بلاد الاغريق فحسب . . . بل وفى أجزاء فقط من هذه البلاد. أيضاً هؤلاء الذين يودون أن يروا النظام الأمريكى فى صورته الليبرالية منطبق فى بلادنا . . . لم يحاولوا فهم هذا المجتمع الأمريكى وسماته وخصائصه وأن ذلك مستحيل التطبيق فى بلادنا ليس فقط لإختلاف — الإنسان بل وأيضاً لعدم وجود نفس البيئة ونفس التراث وذات القيم التى تحكم المجتمع هنا وهناك ..

ولا شك أن ارتباط المصريين بنهر النيل وما ينبج عن ذلك من وجود علاقة ذات خصائص معينة مع أجهزة الحكم . ثم ظروف المجتمع المصرى نفسه ببعض المتعلقات التى نحاول أن نقضى عليها ولم نستطيع حتى الآن بل أنها تتمتع جيلا وراء جيل دون إيمان حلول حاسمة لها رغم كافة الوعود التى منحت من أحكام وحكومات من سنوات وسنوات . من ذلك مشكلة الفقر والجهل والمرضى .. ثم العادات المتأصلة فىنا والعقيدة الدينية المؤمنين بها كل ذلك يجعل لنا نموذجا خاصا بنا .. صحيح أن القماش قد يكون مستورداً وأيضاً الترتى أجنبية ولكن أن لم تكن فى النهاية البدلة على مقاس من يلبسها فإنها ستصبح أضحوكة لمن يلبسها .. مها كان نوع القماش ومهما كان الأجر الذى دفع فى تفصيله .

ولا نطالب هنا بأن تصبح الحياة البرلمانية المصرية نظاما توفيقيا لنظم متعددة وأفكار مستوردة . نطالب أن يتفق ما نريد مع ما نؤمن به وأن ينسجم مع كل ما نؤمنه حتى لا يصبح الرقى أو التشبه مجرد سراب نسمى إليه شكلا دون أن نحقق من ورائه الأهداف العليا الذى خلقت من أجله .

من هنا تتضح إطارات الفكر الديمقراطى لنا وأرجو ألا تكون ذات فلسفة أو تفسير على أنها ذات مغزى أو قد تخضع لنقد باطنى أو يقول البعض فى النهاية أنتى أسعى إلى أن تفرض الوصاية بشكل معين على حياتنا البرلمانية .. كلا هذا ما أرفضه بتاتا وما أحارب ضده كلية وجزئية . ولكن كل ما أسعى إليه من عرض أن نخرج سويا أحكام ومحكمين بتنظير إطار سياسى معين لحياتنا البرلمانية لبقى من الماضى كل ما هو إيجابى ونرفض كل ما هو سلبى .. ونسمى لفتح التوافق على شتى الأفكار العالمية دون — حساسية ودون خوف ما دام ذلك سوف يساعدنا على تخطى حواجز التخلف التى تعوق تقدمنا ..

الفصل الأول

الحملة الفرنسية وبداية الحياة البرلمانية

... السؤال الأول الذى سوف نطرحه ونجيب عليه فى هذا الفصل هو .. متى عرفت مصر الحياة البرلمانية .. أو بمعنى آخر الحياة النيابية .. أو بشكل ثالث متى شارك المجتمع المصرى فى اختيار مندوبين عنه لتمثيله فى أية مؤسسات وشارك هؤلاء المندوبين فى صنع القرارات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية .. أو شاركوا الحاكم فى سلطنة .. ؟

الحقيقة التاريخية تقول أن مصر ظلت بعيدة .. بالنسبة لتاريخها الحديث والمعاصر عن الحياة البرلمانية حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر .. حيث بدأ نابليون بونابرت لأول مرة فى إشراك المصريين أنفسهم فى اتخاذ بعض القرارات .. وإن كان لم يعمل بمعظمها فى ذلك الحين .. خوفا من المصريين .. فتملك هى إرهابات الحياة النيابية فى مصر وهى أول لبنة فى البناء البرلمانى .. والذى لم يلبث وأن أصيب بتكسة فى عهد محمد على بعد أن أصبح هو الحاكم المطلق لمصر .. ورغم أنه من سخريات القدر أن الشعب المصرى .. من خلال زعمائه .. هو الذى اختار محمد على حاكما عليه .. هذا الاختيار كان فى سجد ذاته ثورة على النظام المتبع والذى كان السلطان العثمانى قد وضعه لحكم مصر .. فاقدم كانت جراءة الشعب المصرى هذه أول سابقة من نوعها فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية ..

نابليون والهيئة النيابية ..

وينطىء الكثير من المؤرخين عندما يتجاوزون إرهابات الحياة البرلمانية المصرية وذلك عندما لا يتذكرون محاولات بونابرت فى مصر .. ونحن لا نتجاوز الواقع إذا قلنا أن بذور الحياة النيابية فى شكل تمثيل بعض العناصر من الشعب

المصرى .. بدأت فعلا فى أيام الحملة الفرنسية .. ورغم كل ما يقال عن هذه الحملة إلا أنها فى الواقع كانت صدمة كهربائية للشعب المصرى جعلته يفتق من سبات هيبق ومن عزلة قاتلة فرضها عليه العثمانيون ونحن لا نتعرض هنا لمواقف الشعب المصرى من الحملة والدور البطولى الذى قامت به الجماهير فى التصدى لها .. وثورات الشعب المصرى ضد الغزاة الفرنسيين ذلك يخرج عن نطاق هذه الدراسة ولكن ما يمس الحياة النيابية هو الذى سنتعرض له بالبحث والتمحيص ..

ومع ذلك لا يصح تاريخيا أن نطلق على المؤسسات التى كونها نابليون بأنها مجالس نيابية .. ولكنها كانت بمثابة مرافق استشارية وهى تسميه نعيها .. والمرفق هنا يعنى أنها وجدت لخدمة الحاكم .. ولم توجد لخدمة الشعب .. وإن كان ذلك لا يعنى أنها لم تقم بأى جهد ولم تقدم بعض المفيد .. كما أن كلمة استشارى تعنى أن قراراتها كانت مجرد توصيات لا قيمة لها . ومن حق الفرنسيين أن يأخذوا بها أولا ، ففى مجرد شكل غلف النظام ليس إلا ، ومن الجدير بالذكر أن قصر وجود الحملة الفرنسية والصراع القائم بين المصريين والفرنسيين جعل من المستحيل لمثل هذه التجربة أن تؤتى ثمارها .. كما أن نابليون لم يكن جادا فى اشتراك المصريين معه فى القرار وإنما كان ذلك كمحاولة من جانبه لضمان وقوف المصريين فى صف الحملة الفرنسية (١٧٩٨ — ١٨٠١) ضد المماليك ..

عند قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر كان عدد سكانها لا يتجاوز الملايين الثلاثة . وانقسم المجتمع المصرى الخالص — ونقص بذلك البعيد عن الترك والمماليك — إلى طبقات ثلاث هى العلماء ورجال الشرع وكان لهم تأثير عظيم فى نفوس الشعب وكانوا هم قادة الفكر فيها ولهم الزعامة الإدارية والسياسية ومع أنهم كانوا يمثلون الفئة المثقفة إلا أننا تجاوزنا تسميتهم طبقة العلماء لأن وضعهم فى ذلك الحين وسمات سلطنتهم يجعلنا نقول إنهم فعلا كانوا يكوّنون طبقة قائمة بذاتها . وثانى طبقة هى الملاك والتجار وهؤلاء نجحوا فى اختراق طوق بعض العثمانيين واختلطوا بهم وتزواجوا معهم سويا .. ثم هناك طبقة الفلاحين التى كان يتكون منها الشطر الأعظم من المجتمع ..

وبالطبع لم تمنح طبقة الفلاحين أية حقوق تمثيلية منذ فجر الحياة النيابية بمعنى
لأنهم لم يدخلوا أية برلمانات . . . ولكنهم كانوا يمثلون من الطبقتين السابقتين . .
ولا شك أنه كانت في المدن مجموعة من الذين يعملون يدويا سواء صناع أو رؤساء
حرف أو حمالون أو خدم أو غير ذلك من المهن . . . ويقدر المسيو . « جومار »
أحد علماء الحملة الفرنسية ومهندسيها الذين وفدوا مع نابليون أن عدد سكان القاهرة
في ذلك الحين كان حوالى ٢٦٣.٠٠٠ نسمة . .

جاء نابليون وفي ذهنه خطة سياسية لإزاء الشعب المصرى . . أعلن عنها بأنه
يرمى إلى إنشاء « حكومة أهلية » يكون النفوذ فيها للمصريين وأظهر ذلك في
منشوره الأول الذى أذاعه باللغة العربية وقد كان ذلك يوم ٢ يوليو سنة ١٧٩٨
يوم أن احتلت الحملة الفرنسية الإسكندرية . .

وبعد أن دخل نابليون القاهرة فى ٢٤ يوليو اجتمع العلماء والمشايع وأعلن
لهم نيته فى إنشاء ديوان من كبار العلماء والأعيان بفرض « تدبير الأمور والنظر
فى راحة الرعية وإجراء الشريعة » ويقول المؤرخ المصرى المعاصر للحملة الفرنسية
« عبد الرحمن الجبرتي » أن نابليون تشاور مع العلماء وطلب منهم انتخاب عشرة
من المشايخ للديوان وفعلا تم إختيارهم على النحو التالى :

الشيخ عبد الله الشرقاوى . الشيخ خليل البكرى . الشيخ مصطفى الصاوى .
الشيخ سليمان الفيومى . الشيخ محمد المهدي . الشيخ موسى السرسى . الشيخ مصطفى
الدمهورى . الشيخ أحمد العريشى . الشيخ يوسف الشبرخيتى . الشيخ محمد الدواخلى .
وقد تألف هذا الديوان كما هو واضح من مصريين أصليين من أهالى البلاد .
ورغم أن الجبرتي مشهود له بالثقة فى تاريخه إلا أن عبد الرحمن الرافعى يقول
بأن النص الفرنسى الخاص بتشكيل الديوان أوضح أسماء مختلفة شىء ما عن
الاسماء التى أوردها عبد الرحمن الجبرتي كما أن عدد الأعضاء طبقا للنص الفرنسى
كانوا تسعة وليس عشرة .

والأسماء التي أورد هذا المنشور الفرنسي، حول تكوين الديوان (مصدو هذا المنشور في ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨) هي المشايخ السادات: الشرقاوى، الصباوى، البكرى، القيوى والعرايشى، وموسى السرسى، السيد همر، نقيب الإشراف، محمد الأمير.

وقد طلب منهم نابليون أن يجتمعوا في الساعة الخامسة مساءً من ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ليختاروا من بينهم رئيساً لهم وسكرتيراً (من غير الأعضاء) وأن يعينوا اثنين من الكتبة والتراجمه يعرفان الفرنسية والعربية.

وظائف الديوان

وكانت وظيفة الديوان كالآتي :

- ١ — حق تعيين بعض الجنود لإدارة البوليس .
 - ٢ — حق مراقبة الأسواق وتموين مدينة القاهرة .
 - ٣ — الاهتمام بالصحة العامة وبالذات بالنسبة لدفن الموتى بعيداً عن القاهرة .
- ولكن يقوم الديوان المذكور بعمله . تقرر تكوين لجنة من ثلاثة للمهمة الثانية وأخرى مثلها (من أعضاء الديوان، لثلاثين للجنة) .
- كما تقر بأن يجتمع هذا الديوان يومياً ابتداءً من الظاهر وأن يظل ثلاثة أعضاء منه بصفة مستمرة في حالة تواجد قائم بمقر الديوان .

ولكن من الجدير بالذكر أن نابليون كان يضع جرحاً فرنسياً بويركيا على باب الديوان كما أن نابليون عين مراقبين فرنسيين لمراقبة أعمال الديوان هما الجنرال برتية رئيس أركان حرب الحملة والجنرال ديبوى حاكم القاهرة . ويظهر الهدف واضحاً من وظيفة الديوان الحقيقية وهي ألا يعمل أحد من هؤلاء المشايخ شيئاً ضد الجيش الفرنسي ولا يحرضون الأهالي على الثورة أو التمرد .

ولكن إن تدخل في جدول تاريخي حول أصدقاء الروايتين وهل الأعضاء كانوا تسعة أم عشرة ولكن المهم بالنسبة لنا هنا أن نابليون أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان وأن الديوان فعلاً تكون من المشايخ والعلماء المصريين الاصلاح .

ومع ذلك فإن الديوان لم تكن له أية سلطة قطعية في أى أمر من الأمور وكان مقر الديوان قريبا من الرومى . (أحد الأحياء المعروفة في القاهرة) .

ولم يلبث نابليون أن عمم نظام الديوان القاهري، في مديريات القطر المصرى حيث أصدر أمراً في ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ بأن يشكل في كل مديرية من مديريات القطر المصرى ديوان من سبعة أعضاء يسهر على مصالح المديرية ويعرضون عليه كل الشكاوى التى تصل إليه ويمنعون إعتداء القرى بعضها على بعض وعلى أعضاء الديوان مراقبة الأشخاص السوء السيرة ومعاقبهم والإستعانة على ذلك بالقوات التى تحت إمرة القواد الفرنسيين وإرشاد الأهالى إلى ما تقتضيه مصالحهم .

وإلى جانب ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم إذ بنابليون يدعو لإنشاء ما يسمى بالديوان العام ، تميزاً له عن ديوان القاهرة وقد دعا لعقد إجتماع مع أعيان العاصمة والأقاليم في ٥ أكتوبر وكان حريصاً في اختياره لهؤلاء الأعضاء الجدد فى الديوان العام أن يكونوا لهم نفوذاً بين الأهالى ويتمتعون بكفاءة وحاصلون على قسط وافر من التعليم وكان الديوان العام هو أول برلمان لمصر — تجاوزاً — فى العصر الحديث .

وقد تشكل هذا الديوان من مندوبين من القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والبحيرة والغزيرة والمنصورة والشرقية والمنوفية والقليوبية والجيزة واطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وجرجا .

وقد مثل كل مديرية بها أشخاص منهم ٣ علماء و ٣ تجار و ٣ من الأهالى (مشايخ بلد ورؤساء عريان) وكان لكل من الشرقية الضعف فى الممثلين . أما القاهرة فقد مثلت بثلاث أعضاء .

المرحلة الثانية

ذكرنا فى السطور السابقة بداية الحياة النيابية فى مصر . . . وقلنا أن أول صورة شبه برلمانية بدأت فى عصر الحملة الفرنسية حيث قام نابليون بإيجاد ما يسمى « الديوان » وهو نموذج مصغر لبرلمان نيابى ولو أن نابليون لم يمنح الفرصة لهذا الديوان يمارس اختصاصات تشريعية بالمعنى الحقيقى . كما أن السلطة الحقيقية كانت فى يد السلطة العسكرية للحملة الفرنسية .

إلا أن هذا الديوان الذى ضم نوعيات من مندوبى مشايخ الأزهر والعلماء وكذلك التجار والأهالى كان فرصة لأول مرة جعلت المصريين يفهمون معنى الحكم البرلماني فهم شاركوا فى حكم أنفسهم — تجاوزا — بعد فترة طالت أكثر من النى سنة حيث كانوا مبعدين تماما عن السلطة وعن المشاركة فى إتخاذ القرار السياسى لبناء مستقبل وطنهم .

وإذا كان الديوان الذى أقامه نابليون قد تفرع إلى ثلاثة صور لاشراك المصريين — كما سبق وأن قلنا فى الحلقة الأولى — على النمط التالى :

ديوان عام يضم مندوبين من القاهرة والأقاليم ، ديوان القاهرة يضم نواب عن القاهرة ، دراوين للأقاليم .

إذا كان هذا هو النظام شبه النيابى والذى سبق وأن سمناه بالنظام الشكلى إلا أننا لا ننكر أنه كان بداية إرهاصات الحياة البرلمانية فى مصر .

وقد يظن كثيرون أن رجال الديوان لم يحاولوا القيام بواجباتهم أو التوسع فى اختصاصاتهم التى حددتها لهم منشورات نابليون أو التوجيهات التى كان ينقلها

المدوبين الفرنسيين الذين كانوا قد عينوا بأمر بو تارت لمراقبة جلسات الديوان ورفع تقارير بذلك إليه .

إذا كان البعض يظن ذلك فإن حقيقة ما دار من مناقشات داخل الديوان كان يؤكد استعداد المصريين لتقبل فكرة الحكم النيابي خاصة وأن نابليون قام بتشكيل ديوان فرعى من الديوان العام يسمى الديوان الخصوصى ضم أفضل علماء مصر فى ذلك الحين . وهو ما يشبه ديوان النظار أو مجلس الوزراء .

والعلماء ومشايخ الأزهر كانوا هم فى ذلك الحين قادة رأى العام المصرى وكانوا على أفق واسع من الدراسة والمعرفة وكانوا يملكون من الشجاعة الأدبية ما يجعلهم يواجهون الأحكام لمنع أى ظلم يقع على الشعب .

ولم يكن ذاك بفضل الحملة الفرنسية والى لاشك أنها كانت صدمة كهربائية للشعب المصرى الذى كان فى سبات عميق نتيجة للعزلة التى فرضت عليه من جانب العثمانيين ولأن كان العلماء قبل مقدم الحملة يمثلون تيارا واعيا وقوة قيادية .

وكتابات المعاصرين خلال الحكم العثمانى المملوكى تؤكد وجهة النظر هذه .

فنجده أنه فى ١٧٩٥ (أى قبل قدوم الحملة بثلاث سنوات) تشتد مظالم المماليك على يد مراد وإبراهيم مما جعل الجماهير تلجأ إلى علماء الأزهر الذين يقودون الشعب فى ثورة عارمة حتى يجبروا مراد بك وإبراهيم بك أن يكفيا عن المظالم وأن يمنحا جنودهما من السلب والنهب وإلا يقوموا بفرض ضرائب أو أتاوات إلا بعد استشارة زعماء الشعب من رجال الدين والعلماء ومشايخ الأزهر .

ولم يكتف العلماء بذلك بل أخذوا ما يشبه التعهد على المملوكين (مراد بك وإبراهيم بك) بما اتفقوا معهما عليه وبحلول بعض المؤرخين والمفسرين المعاصرين أن يسموا هذا التعهد باسم العهد الأعظم المصرى أو المساخنا كارتا) المصرى تشبها بما حدث فى إنجلترا فى ١٢١٥ عندما ثار النبلاء ضد الملك جون الثانى

وأجبروه على كتابة عهدا. أعظم بالاعظم أو يفرض ضرائب بغير موافقتهم وكان هذا الفرمان أساس الحرية الشخصية والمدنية والسياسية في أوروبا فيما بعد .

ولكن رغم أن نابليون أثار بدعة في الحياة السياسية للمصريين بإنشائه هذه الدواوين إلا أن الديوان العام والذي كان يمثل — تجاوزا — برلمانا لكل المصريين لم يلبث هذا البرلمان أن تعطل بعد خمسة عشر يوما من تشكيله ذلك أن هذا الديوان « تكون في ٥ أكتوبر ١٧٩٨ وعند نشوب ثورة القاهرة الأولى ضد نابليون ظل معطلا لمدة شهرين حتى أجبر نابليون على إعادته » .

عودة الديوان :

أدرك نابليون أن حكم الطغاة لا يدوم وأن الديكتاتورية قد تبدأ بداية طيبة ولكنها تنتهي نهاية سيئة . وأدرك أيضاً أن الشعب المصري ذو سمات خاصة وليس من السهل حكمه بالحديد والنار . . وأن هذا الشعب إن كان يستسلم في بعض المواقف إلا أن صبره لا يستمر طويلاً . . وأن هذه الشعب أيضاً إذا ثار فيأويل الحكام الظالمين من غضبته لكل ذلك وبعد أن انقبضت نفوس الناس أكثر من وطأة الأذى القوي وكسدت الأسواق تخاف نابليون من انفجار الشعب المصري ومن ثم رأى ضرورة عودة الديوان لأنه تبيين ألا سيلا لحكم الشعب دون وساطة وهما .

وكان نابليون يأمل عندما عطل الديوان أن يعود المصريون لإتصال علاقتهم مباشرة بالسلطات الفرنسية ولكنه لاحظ أن شعور العداء والكراهية لا يزال يطفئ ويزداد كل يوم فعزم من ثم على الرجوع إلى برنامج القديم وإعادة الهيئة النيابية المصرية . ولم بشأ أن يفهم الشعب أنه مكره على إعادة الديوان ولأنه قد إعادة من ضغط واضطرار فاجتهد في أن يصيغ عمله بصيغة الكرم والسخاء حتى يعتقد المصريون أن الحياة النيابية منه ومنحة ولكنه أخطأ السيل في فهم الشعب المصري رغم أنه أول من علمه الدرس الأول في الحياة النيابية .

وقام نابليون بتشكيل الديوان من هيئتين :
الديوان العمومى وكان يسميه الديوان الكبير والديوان الخصوصى وكان
الديوان العمومى مؤلف من ستين عضواً عينهم نابليون ليمثلوا كافة طبقات الشعب
المصرى وكان تشكيله كالاتى :

١٤ من العلماء والمشايخ

٢٦ من التجار والصناع

١١ من رجال العسكرية

٢ من شيوخ القرى

٤ من الأقباط

٣ من الأجانب

ومع ذلك فإن هذا الديوان الكبير كان يمثل حقيقة القاهرة فقط ولم يكن
يمثل كافة المديرىات المصرية .

وكان هذا الديوان الجديد له حق انتخاب رئيسة وأثنين من السكرتيريين .
وكان يجتمع بناء على دعوة حاكم القاهرة وقد اجتمع فعلاً هذا الديوان فى يوم
٢٧ ديسمبر سنة ١٧٩٨ .

ومن المهم أن ندرك أن التجار داخل الديوان كانوا يمثلون بمندوبين من
كافة أنواع التجارة فهناك نواب عن تجار إلبها والبن أشهرهم أحمد المحروقي وأحمد
مكرم وهناك مندوب عن تجار السكر وتجار العطاراة وتجار النحاس والصاغة
والجواهرجية وتجار الورق وتجار الورد وتجار الأقمشة وتجار الدخان وتجار
الصابون . . ومع ذلك فإن الديوان العمومى كان لا يجتمع كثيراً بل انتقلت
كافة المهام النيابية . . أن جاز لنا القول . . إلى الديوان الخصوصى الذى
تشكل من ١٤ عضواً .

ويلاحظ على الديوان الخصوصي أنه مثل العلماء والتجار والإقباط والأوربيين وقد انتخب هذا الديوان الشيخ الشرقاوى والشيخ المهدي سكرتيراً . كانت رواتب أعضاء الديوان الخصوصي والعاملين فيه كالآتي : رئيس الديوان مائة ريال في الشهر وباقي الأعضاء ثمانين ريالاً والمترجم ٢٥ ريالاً والحارس ستين بارة والحاجب ١٥ بارة شهرياً .

ولقد فرض نابليون إرادته على أعضاء الديوان الخصوصي وكان يضع من قبله مراقبين لجلساته وكان الديوان ينعقد يومياً للنظر في مصالح الجماهير والمواطنين وقضايا حوائج الرعايا .

ولكن الشعب المصري لم يخضع في مثله فقد شعر الشعب أنهم أداة في يد الحاكم وبالتالي لم يحظ الكثير من أعضاء الديوان إلا بازدياد من الشعب . . لأن هذا الشعب يقدر المخلصين ويعرف جيداً كل المنافقين الذين يحيطون بالحاكم ويحاولون تسهيل مهمته ولقد اتهم الشعب أعضاء الديوان بمبالاة الفرنسيين وغزوا مسالكهم هذا إلى ما كان يناههم من المزايا المادية والادبية ومع ذلك فإن الديوان قام بدور هام في إدارة كافة الشؤون المتعلقة بالشرعية وحماية العادات المرعية والتقاليد المصرية . . وأسند اليده أيضاً حماية الأمن العام في القاهرة من خلال تعيين بعض العناصر العسكرية كشرطة في كافة مناطق القاهرة . ولكن أهم عمل قام به نابليون بالنسبة لاختصاصات الديوان أنه أعطى الديوان حق اختيار قاضي قضاة مصر . . فكيف حدث هذا .

الديوان الوطني

واختيار قاضي قضاة مصر

لما جاء نابليون إلى مصر ترك قاضي القضاة العثماني كما هو ، ولكن حدث وأن انضم هذا القاضي إلى الأتراك خلال حملة نابليون على سوريا وحاول التشجيع

على الثورة ضد نابليون خلال غيابه في حملته على الشام . ولكن الجنرال دوجا
وكيل نابليون في القاهرة والمعين قائمقام له ، عين ابن القاضى العثمانى بدلا منه ،
وكان يدعى « ملازدة » . ولكن نابليون عند عودته لم يرق له ذلك ، ومن
تم طلب من أعضاء الديوان اختيار قاضى قضاة جديد بعد أن سجن « ملازدة »
إلا أن أعضاء الديوان في البداية رفضوا لإختيار قاض وتوسطوا لدى نابليون
للافراج عنه . ولكن نابليون صمم على اختيار قاض جديد ورضى أن يفرج عن
القاضى المسجون .

وأصبح الشيخ أحمد العريشى أولى مصرى يتولى منصب قاضى قضاة مصر
بالاتخاب السرى الذى حاز ستة عشر صوتا مقابل خمسة أصوات فلما أقوى
المرشحين ضده وهو الشيخ مصطفى الجداوى . .

وأرسل نابليون إلى حكام المديرىات أن يبلغوا دواوين الاقاليم نبأ انتخاب
الشيخ العريشى لمنصب قاضى قضاة مصر .

وبعد مغادرة نابليون مصر وتولى كليبر شئون الحملة الفرنسية ، أعاد تشكيل
الديوان ولكن بنفس العدد إلا أنه من الواضح أن شخصية نابليون كان لها تأثيرها
على الديوان أما كليبر فلم يقابل بترحاب . . وكان كليبر يشعر بهذا ولذا قال
يصف الحالة في عهد قيادته :

« أن مصر بالرغم من السكون الظاهرى الذى شملها لاتعتبر إلا مذعنة لحكم
قوى ، والشعب المصرى موزع الفكر قلق على مصيره ، ولا يرى فينا مهما فعلنا
إلا أعداء ملكه وماله ، وقلبه متجه دائماً إلى الأمل فى حدوث الانقلاب الذى
يتوقعه » .

ولم تلبث القاهرة أن ثارت وقتل كليبر وأغلق الأزهر وتعطل الديوان

وتولى «مينو» وحاول أن يتظاهر بالاسلام وتزوج من رشيد وأعاد تكوين الديوان من جديد إلا أنه جعله ديوانا واحدا بعد أن كان ديوانا هوميا .

وديوانا خصوصياً وأصبح عدد أعضاء الديوان في عهد «مينو» تسعة أعضاء فقط كلهم من المسلمين وظل الشيخ عبد الله الشرقاوى رئيساً ، والشيخ المهدي سكرتيراً إلا أنه أضاف السيد علي الحامى إلى الديوان الجديد ، وكان صهر الجنرال مينو وقد دخل الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الديوان في عصر مينو . أما الخمسة الباقون فهم المشايخ سليمان الفيومي ومحمد الأمير ومصطفى الصاوى وخليل البكرى وموسى السرس . وقد عين مينو لتسجيل محاضر الديوان اسماعيل الخشاب والذي كان من ادباء ذلك العصر . ورغم أن مينو حاول زيادة اختصاص الديوان إلا أننا لانجد له سلطة حقيقية فسلطته كانت محدودة وتبين من التجربة أنه لا حول له ولا قوة . .

الفصل الثاني

الحياة النيابية منذ عهد محمد علي

إذن يمكن أن نقول أن الديوان كان تجربة شبه نيابية في حياة الشعب المصري بعد حرمان طويل من المشاركة في إصدار القرار السياسي أو الاهتمام الإيجابي بما حدث حوله وكانت الحملة الفرنسية علامة تاريخية بارزة في حياة التاريخ المصري الحديث . وليس فقط بما قدمته من آفاق جديدة لبعث اليقظة في مصر بل وأيضاً لما جاءت به هذه الحملة من أفكار جديدة نبعت أصلاً عن أفكار الثورة الفرنسية وكان للديوان الوطني الذي أنشأه « بوناپرت » رغم شكلية وجوده . ورغم كونه مجرد مرفق استشاري لاسلطان له ولا قوة حقيقية في اتخاذ أي قرار سياسي، إلا أن هذا الديوان كان أول تجمع شبه نيابي في حياة الشرق الأوسط بأكمله والذي لم يكن يعرف إلا الحاكم المطلق والمملك أو السلطان الذي يحكم بلا قيود أو دستور . .

وبلا جدال فإن الشعب المصري عقب الحملة الفرنسية أثبت أنه قد استوعب بدائية الدرس الديمقراطي وصمم على ألا تعود الأمور سيرتها الأولى ولا تصبح مصر كما كانت إقطاعية عثمانية ومن هنا اختار الشعب المصري حاكمه . . وكان ذلك معجزة في سماء السياسة في الشرق الأوسط في ذلك الحين وحتى الآن لم تثر خيالات الكثير من المؤرخين ولم تعط هذه المحاولة حقها في التسجيل التاريخي . .

ومع أن موضوع اختيار محمد علي حاكماً على مصر . . لا يدخل في نطاق هذه الدراسة إلا أنه لن ينيرنا القول بأنه إذا كانت الحياة النيابية تعني أن ينتخب الشعب ممثلين عنه يدافعون عن حقوقه ويتصدون لرفع الظلم عنه ويرشدونه ويوجهونه ويصلحون من أمره فإن اختيار الشعب لحاكمه هو أروع صور

الديمقراطية ومن هنا فأننا ستعرض باختصار لحركة الجماهير لاختيار محمد علي حاكما على مصر . .

فعقب خروج الحملة الفرنسية على مصر بقيت بها أربع قوى تتصارع لكي تظل مصر في قبضتها فالانجليز كان لهم حوالي ٢٠٠٠٠ جندي والأتراك كان لهم حوالي ٤٠٠٠٠ جندي أما المماليك فقد كان تعدادهم ٤٠٠٠٠ مملوك فقط وهذه التقديرات أوردها عبد الرحمن الجبرتي مؤرخ الأحداث لتلك الفترة . ولقد عاشت مصر في الفترة منذ خروج الحملة الفرنسية إلى ولاية محمد علي أقسى فترة في تاريخ حياتها . . فلقد أساءت القوة العثمانية والقوة البريطانية والمماليك إساءة لا تغتفر للشعب المصري . لقد قبضوا على المشايخ وصادروا المتاجر وفرضوا ضرائب على الأهالي واعتدوا على الأعراض . . وانتشر السلب والنهب وهاجوا المراكب في النيل ، وهجرت القرى وكسدت كافة المرافق الاقتصادية ، وحاول العثمانيون إستعادة مصر كما كانت من أيلات الدولة . ولكن الانجليز حاولوا الاحتفاظ بمصر لانفسهم وفي سبيل ذلك تحالفوا مع المماليك وحاول الانجليز التدخل لصالح المماليك لتعود أوضاعهم ولكن الباشا العثماني كان مزودا بأوامر من السلطان سليم الثالث بإبعاد المماليك عن السلطة إلا أن الظروف الدولية اضطرت انجلترا للجلاء عن عصر بناء على معاهدة « أميان » بينها وبين فرنسا حيث جلت انجلترا عن مصر في ٢٧ مارس سنة ١٨٠٢ .

وبدأت الحرب بين الأتراك والمماليك في مصر عقب خروج انجلترا ومن خلالها ضاق الشعب ذرعا وأستمر القتال بين المماليك والأتراك مدة سنتين وانتصر خلالها المماليك وبدأوا يمارسون سيرتهم الأولى في إهانة الشعب المصري ونهبه وسلبه . وهنا ثار الشعب المصري بقيادة زعمائه من مشايخ الأزهر حيث رفضت الجماهير دفع الضرائب بل لقد وصل الأمر بهم أنهم وقتلوا جامعي الضرائب وبدأت حرب الشوارع بين المصريين وبين المماليك وخاضروا قصر عثمان البرديسي وحطموه في ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ وهرب البرديسي من القاهرة .

واتجهت ثورة الشعب نحو الجند الألبان وهنا كان محمد علي يستعد ليلاعب دوره التاريخي حيث كان يراقب الأحداث منذ قدومه إلى مصر ضمن الفرق التركية التي جاءت لخراج الحملة الفرنسية ، وكان يشغل منصب نائب قائد الفرقة الاسبانية التركية وقد بدأ يتقرب للزعامات الشعبية وأوضح أنه ضد فرض الضرائب . وفي البداية اختاره الشعب من خلال مشايخ الأزهر قائمقام الوالي العثماني ، حيث كان الوالي هو خورشيد باشا . وبدأت شعبية محمد علي تنمو وبدأ السلطان العثماني يدرك عاقبة ذلك الأمر . فاصدر قراره بأن يعود محمد علي إلى مسقط رأسه ، مما سبب جزعاً في القاهرة ، وأضرب الشعب المصري احتجاجاً على ذلك ، مما أجبر السلطان على التراجع عن قراره . ونجح محمد علي في إبعاد المماليك عن مصر إلى الصعيد ولكن خورشيد الوالي العثماني بدأ هو وجنوده بالكثير من الأفعال التي ضايق المصريين مثل فرض العقوبات على المدن المصرية الكبرى وفرض الاتاوات والغرامات إلى حد أنه جمع الضرائب لسنة مقدماً . ولم يكن أمام الشعب إلا حل واحد هو الثورة وفعلاً قامت ثورة ضخمة ضد الوالي العثماني خورشيد باشا في مايو سنة ١٨٠٥ ، وأجبر المصريون خورشيد على أن يترك ولاية مصر واجتمع مشايخ الأزهر حيث أعلنوا محمد علي حاكماً على مصر . وأجبر السلطان سليم الثالث على الاعتراف بذلك . .

ورغم ما قيل عن محمد علي من استبداد إلا أننا نرى أنه كان مستبداً مستنيراً نعم مستنيراً رغم اعتراضات بعض المفكرين من أمثال الدكتور لويس عوض الذي أنكر عليه صفة الاستنارة . .

المهم أنه في نهاية الأمر أصدر الباب العالي (أى السلطان العثماني) نرماناً بتعيين محمد علي والياً على مصر في ٩ يونيو سنة ١٨٠٥ خضوعاً لأرادة المصريين . .

محمد علي والتنظيمات شبه النيابية

على غرار الديوان الخصوصي الذي أنشأ في عهد نابليون أنشأ محمد علي ما يسمى بمجلس الحكومة ولكن بينما كان الديوان الخصوصي في عهد نابليون معظمة

من المصريين فان مجلس الحكومة في عهد محمد علي لم يضم مصرياً واحداً . ولا شك أن ذلك كان يعود إلى خوف محمد علي من المصريين كشاركين معه في الحكم . كما أن حبه للحكم الاستبدادي المنفرد جعله يحاول التخلص من أصحاب الفضل عليه واحداً وراء الآخر . فهو لم يحفظ الجليل لمشايخ الأزهر بل بدأ يوقع بينهم وبدأ يسلب منهم سلطانهم على الشعب تدريجياً . .

ولكن محمد علي نصب على كل قرى مصر مشايخ من المصريين لأنه أدرك أنهم أولى بالقيام على شئون الإدارة من الأجانب الذين لا يظنون من نزعات التشيع الجنسي . .

أما بالنسبة لدواوين الأقاليم التي كان قد أنشأها بونابرت في أقاليم مصر من المصريين لتقوم بالإدارة المحلية وكانت تشكل من ثلاثة شرائح : الثالث الأول يضم الملاك والثاني من التجار والثالث الثالث من المشايخ والعلماء . . بالنسبة لهذه الدواوين فان محمد علي استغنى عنها . . نعم أن محمد علي بهذا استطاع أن يجهض تجربة الحملة الفرنسية ، وذلك خوفاً من المصريين حتى لا يتطلعوا إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية كما يقول كلوت بك في كتابه « لمحمة عامة إلى مصر » .

إن محمد علي لم ينس قط أن الشعب المصري عندما بايعه من خلال زعمائه الدينيين لم يفوضوا إليه السلطة المطلقة ، وإنما اختاروه واليا « بشروطنا » وهذه الشروط التي إشتراطها قادة الشعب وتمهد محمد علي باحترامها هي كما جاءت في كتاب عبد الرحمن الجبرتي :

« تم الأمر بعد المعاهدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والأقلاق عن المظالم وإلا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه ، أي أنه كانت هناك شروط ثلاثة أساسية لولاية محمد علي :

١ — احترام القانون .

٢ — الحكم بالشورى .

٣ — تمثيل الارادة الشعبية التى تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم إذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى .

وإعلان هذه الأركان الثلاثة وقبول محمد على لها كان بمثابة إقامة نظام جمهورى رياسى فيه نواة الحياة الدستورية النيابية .

ولكن محمد على ضرب بكل هذه الشروط عرض الحائط ، وبدأ يشنت الزعامة الشعبية إما بالترغيب أو التهديد . وكان مقدمة ذلك أن أصدر أمراً فى ٩ أغسطس سنة ١٨٠٩ بمنزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط وقال الجبرقى فى هذا الصدد :

« شيعه الكثير من المتعممين وغيرهم يتباكون حوله حزناً على فراقه »
ولكن بعد ثلاثة وثلاثين يوماً فقط أى فى ١٢ سبتمبر من نفس العام كتب المشايخ « عرضحالا » فى حق عمر مكرم بأمر من محمد على لإرساله إلى الباب العالى قادحين فيه بما لم يرتكبه قط . وبنى عمر مكرم تقلص نفوذ المشايخ تماماً .

مجلس المشورة

حكم محمد على مصر حتى سنة ١٨٢٩ منفرداً تماماً بعد أن صنى له الجور بنهاية عهد سيطرة العلماء . وكون الديوان للعالى الذى هو بمثابة مجلس وزراء وكان يسمى فى بعض الاحيان مجلس القلعة أو ديوان الخديوى ولم يشرك فيه أحداً من المصريين ولكن فى سنة ١٨٢٩ أنشأ محمد على ما يسمى مجلس المشورة أو الشورى وكان هذا المجلس يتألف من كبار موظفى الحكومة ومن العلماء والذوات أو الاعيان وكانت له مهام محددة هى النظر فى مسائل الادارة والتعليم والاشغال العمومية . . أى أنه مجلس ناقص الاهداف والوظائف فقد قصرت

مهامه على السياسة الداخلية فقط دون السياسة الخارجية وفوق ذلك فان مهمته كانت استشارية فقط ليس إلا وكان الوالى (محمد على) يأخذ برأيه أو لا يأخذ فهو حر . . وكان هذا المجلس ينعقد مرة واحدة فى السنة . ومن الجدير بالذكر أن هذا المجلس كان محرماً عليه النظر فى الشؤون المالية ولكن محمد على أيضاً لم يلبث أن أنشأ مجلساً ثانياً يمكن أن نسميه تجاوزاً بمجلس الشيوخ . . ذلك المجلس أنشأه محمد على تحت اسم .

المجلس العالى

أشياء المجلس العالى فى سنة ١٨٣٤ وكان يتكون من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء واثنين من التجار واثنين من الأعيان عن كل مديرية من مديريات مصر السبع فى ذلك الحين .
ثم عاد محمد على مرة أخرى فأنشأ مجلساً ثالثاً هو :

المجلس العمومى

وكانت وظيفة هذا المجلس النظر فى شئون الحكومة العامة . ولكنه كان مقيد السلطة أيضاً ، إذ أن محمد على اشترط أن تعرض قراراته على هيئة أخرى هى المجلس الخصوصى أو الخصوص . فاذا وافق المجلس الخصوصى على قرارات أو بمعنى أدق توصيات المجلس العمومى عرضت على الباشا ليأمر بتنفيذها . لو وافقت هواه ومزاجه الخاص . وقد أنشئ هذا المجلس فى عام ١٨٣٧ .

ومن وجهة نظرنا أنه رغم تعدد هذه المجالس ، إلا أنها فى الواقع لا يمكن أن نطلق عليها بحال من الأحوال صفة المجالس النيابية فقد كانت مسلوية السلطة تماماً إذ أن الباشا كان هو مصدر كل السلطات .

ولكن الواقع أيضاً يقتضينا القول أن هذه المجالس كانت بمثابة مدارس

تدريبية للمفاهيم الديمقراطية ظهرت آثارها فيما بعد ، حيث كانت تدور فيها الكثير من المناقشات وتختلف فيها الآراء . . . ومع ذلك فلا يجب أن ننسى أن المجلس العالى الذى كونه محمد على ترك لشيخ الجامع الأزهر أن يختار العضوين الممثلين للعلماء كما ترك لكبير تجار العاصمة أن يختار العضوين الممثلين للتجار وكان رئيس هذا المجلس عيسى شكرى بك أحد خريجي البعثة العلمية الأولى إلى فرنسا وقد تلقى « عيسى » تعليمًا في الإدارة والحقوق كما يلاحظ أيضاً أن مدة عضوية النائبين عن التجار والعلماء وأعيان المديريات ستة ثم يختار بدلا منهم .

كما أن مجلس المشورة يمكن أن نسميه نواة لنظام شورى وكان يرأسه ابن الباشا الأكبر إبراهيم . وكان عدد أعضاء هذا المجلس ١٥٦ عضوا منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء يضاف لهم ٢٤ من مأمورى الأقاليم و٩٩ من كبار أعيان القطر المصرى .

ولاشك أن هذا المجلس كان أفضل من الديوان العمومى الذى أنشأه نابليون حيث أن ديوان نابليون كان قاصراً فى ممثليه . . كما سبق وأن قلنا . . على أعيان وتجار القاهرة ولكنه كان يشبه الديوان العام فى عهد الحملة الفرنسية .

وقد ضم هذا المجلس بعض المصريين وناقش بعض قضايا التعليم ومما يلفت النظر أن أول قرار له فى أولى جلساته كان اعداد مكتب لتعليم كتبة الديوان اللغة العربية والتركية كما قرر جعل أعمال السخرة بالمناوبة بحيث ، يتناوب أهل كل بلد العمل اسبوعا بعد اسبوع . كما بحث فى عقاب الموظفين والعمد الذين تمتد يدهم إلى الرشوة أو سلب أموال الاهالى فقرّر الزامهم برد ما يأخذونه ومجازاتهم بالعقوبات الشديدة . . .

إن التاريخ الحق يقتضى منا تصحيح الأخطاء وليس من العدل أن تختلف
كتابة التاريخ باختلاف المهود والحكام . . ولذا نحن حريصون دوماً على قول
الحقيقة من أجل مستقبلنا وليس ارضاء لأحد . . وعندما يفقد شعب ما ذاكرته
يجب أن نعالجه بدقة وحرص لأنه ربما لو اطلع على الحقيقة قد تسوء حالته . .
ومسئولية الباحثين والكتاب القوص فى الماضى لايجاد المعانى الايجابية لدفع حركة
المجتمع دوماً الى الامام . .

وتاريخ الشعوب لا يسير على وتيرة واحدة . . ولا يتجمد عند قالب معين
ولكنه يحيا ويتغير بتغير القوى والعوامل والمؤثرات التى تصنعها وتحفر له الطريق .
وتاريخ الشعوب ليس مجرد قصص وحكايات واحداث وروايات . . ولكن
التاريخ أعمق من ذلك ألف مرة . فالتاريخ كله منحنيات ومنعطفات ومعادلات
معقدة متشابكة والمعبرة ليست بمجرد سرد أحداث التاريخ . . ولكن المعبرة بمن
يستطيع أن يفك رموز حركة التاريخ ويحل شفرتها . . وليس المهم أن نرى
أحداث التاريخ ونروىها ولكن المهم أن نرى ونذكر ما هو وراء حركة التاريخ . .
كيف يمكن أن نحكم على عقول الشعوب . . وأن نحدد ملاحظها المميزة . . أن
سلوك الشعوب وأعمالها وخبراتها وتجاربها هى أبسط مراجع القياس . . ودراسة
مسار تاريخ الشعوب هى أهم وأدق مراجع القياس . . ومن يتعلم من الماضى
لا يهزمه المستقبل وإنها حقاً لو صممة عارحفا أن تتجاهل حقائق التاريخ . . فالتاريخ
ومها كانت وقائمه ليس فيه ما ينجل إلا الضعفاء والبيوساء الذين تقاعسوا عن أداء
دورهم من أجل بلدهم وكانوا سلبيين رغم مناداة أوطانهم لهم . .

ولعلى بهذا القول أكون قد أجبت على سؤال يتبادر إلى أذهان القراء . .
ما الذى يجعلنا نحتكم إلى الماضى . . وأليس من الأولى أن نعالج مشاكل الحاضر . .

وما قيمة أن ندرس ما كان وأليس الأولى أن نتعرف على ما سيكون .. أقول لهم ان الحركة الايمانية لها أصول وفروع والبناء بدون أساس ليس إلا وهم في الخيال .. سرعان ما يسقط أمام أى اهتزاز وما لم تتعلم عن حياتنا النيابية ونضالنا في سبيل الديمقراطية لن يمكن ان نبني لأنفسنا الاطار العادل والجاد لبرلمان واع .. فاهم لدوره .. ولأعضاء قادرين على الدفاع عن مصلحة الوطن قبل مصلحتهم .. مدركين لما عليهم من مسؤولية مقدرين لحكم التاريخ عليهم .. هذا الحكم الذى لن يرحم كل متخاذل يمالئ أو ينافق .. وهناك دائما حكمة تقول ان الشعوب لا يمكن أن تحصل على الحرية طالما هي لا تريد أن تدفع ثمن الحرية وضريبة الحرية ..

وبمحاولة تحليلية لما سبق وان تعرضنا له نقول أن الحملة الفرنسية كانت أكثر تقدمية في اشراك المصريين في الحكم فيما سمي « بالديوان الوطنى » ولقد وضع ان محمد على قتل الزعامة الشعبية وشرذ زعيمها وفرق بين قادتها .. إلا انه كان يؤمن بأن الشعب المصرى فى حاجة إلى وصاية من نوع خاص ، ولذلك فإنه كون مجلسا فى سنة ١٨٢٤ ضم عناصر من الأتراك الجراكسة ومن بعض المصريين الذين كانوا يتولون مناصب المأمورين وقد وصل عدد هؤلاء ٢٤ مأمورا . وقد أصدر محمد على لائحة لهذا المجلس أوضحت اختصاصاته، والتي تركزت فى الشؤون الداخلية دون الامور المالية وبعدت عن المسائل الخارجية . وقد سبق أيضا وان قلنا انه لما ثبتت فائدة هذا المجلس لمحمد على بدأ يهتم باشراك مجموعة أخرى من المصريين حيث أصدر أمره إلى المديرين « باحضار شيوخ من ذوى الحمية » من يفهمون الكلام ويتقنون العمل من شيوخ أخطاط كل قسم وارسالهم إلى القاهرة للتذاكر معهم فى مصالح الأقاليم ، وقد وصل عدد هؤلاء المشايخ ٤٨ شيخا . وقد ضمهم محمد على إلى المجلس العالى . ثم أوضحنا أن محمد على أنشأ فى سنة ١٨٢٩ ما يسمى بمجلس المشورة وكان عدد أعضائه (١٥٧ عضوا) منهم

٩٩ شيخا من الاعيان عن سائر القطر وكذلك ضم المجلس ضمن أعضائه (٣٣
عضوا من الموظفين والعلماء) ولكن كما أوضحنا ان هذه المجالس كانت أجهزة
معاونة للحاكم تلزم بأوامره وتنفذ مطالبه ورغباته فقد جاء في لائحة مجلس
المشورة التي وضعت في سنة ١٨٣٠ انه ينبغي على الاعضاء أن يسموا في تحصيل
رضا أوامر ولي النعم . . الذي هو سبب تشريفهم وينقادوا لسكل امتثال لانفاذ
ارادته السنوية .

وقلنا أيضا ان محمد علي في أواخر أيام حكمه أنشأ مجلسين يمكن أن يسميا
تجاوزا لمجلس نواب ومجلس شيوخ . . أما عن المجلس الأول فقد كان يسمى
المجلس العمومي الذي يقوم ببحث ما تحيله اليه الحكومة من الشئون أما المجلس
الثاني فكان يسمى المجلس الخصوصي وكانت وظيفته سن القوانين أو بمعنى أدق
وضعها في صيغتها التشريعية لتصبح نافذة المفعول .

ومع ذلك فانا بعد تسجيل صورة الحياة شبه النيابية في عهد محمد علي
ومجالسه الثلاثة لنا مجموعة من الملاحظات لن نوردنا الآن وإنما ستكون في
الختام التحليلي للدراسة حتى تعم الفائدة العملية . . والآن كيف أصبحت عليه
صورة الحياة النيابية في عصر خلفاء محمد علي حتى مجيء الاحتلال البريطاني .

عقب الحياة الطويلة الحافلة لمحمد علي ونتيجة للصدمات الكثيرة التي ألمت به.
خاصة بعد تحطيم آماله في سنة ١٨٤١ بمقتضى اتفاقية لندن أصبحت مصر وراثية
في حكم أسرته وظل محمد علي يحكم حتى سنة ١٨٤٨ حيث توءمكت صحته فتولى ابنه
ابراهيم باشا حكم مصر ولكن المنية وافت ابراهيم باشا في أول نوفمبر عام ١٨٤٨
ومن ثم تولى عباس باشا حيث كان أكبر أبناء العائلة وعباس هذا هو ابن طوسون
باشا ابن محمد علي ولكنه لم يستمر في الحكم إلا خمس سنوات فقط حيث توفي

سنة ١٨٥٤ (تولى الحكم في ديسمبر ١٨٤٨ وتوفى في يوليو ١٨٥٤) وقيل انه قتل بأيدي غلمانه . وقد امتاز عصر عباس بالغموض حيث انتشرت في عهده الجاسوسية انتشارا مخيفاً فصار الرجل لا يأمن على نفسه من صاحبه أو صديقه وكان النفي إلى السودان من الأمور الشائعة في عهد عباس الأول . وفي عهد عباس بدأ النفوذ الانجليزى يظهر وكانت هناك صداقة تربط بينه وبين المستر « مرى » القنصل البريطانى فى مصر وقتذاك . وكانت له لديه كمية مسموعة ولم يعرف السبب الحقيقى لهذه المنزلة سوى ان الملوك والأمراء المستبدين ليس لهم قاعدة مستقرة ولا تصدر أعمالهم عن برنامج أو تفكير بل يتبعون الهوى فى كثير من أعمالهم . . ذلك كان تفسير بعض الباحثين ولكن الواقع اننا يمكن أن نفسر ذلك على أساس ان عباس أراد صداقة بريطانيا لأنه كان يعرف الدور الحقيقى الذى لعبته فى تحطيم آمال جده ، يضاف إلى هذا انه كان يريد أن يستعين ببريطانيا . . ضد تركيا التى بدأت تحاول التدخل فى شئون مصر بشكل كبير كما انه من المحتمل أن عباس كان يريد الاستمانة ببريطانيا لتغيير نظام وراثة العرش . .

المهم ان قصر فترة حكم عباس الأول وكذلك شخصيته المعقدة جعلت فكرة الحكم النيابى لا تخطر على باله . . خاصة وانه أغلق كافة المجالس التى كان قد أنشأها جده . وبوفاة عباس يتولى محمد سعيد باشا عمه وهو ابن محمد على (كان عباس قد ولد سنة ١٨١٣ بينما ولد سعيد سنة ١٨٢٢ م) ورغم ان سعيد باشا لم يحاول انشاء أى مجالس نيابية إلا انه كان له الفضل فى تحريك ما كان يمكن أن نسميه فى ذلك الوقت باسم القومية المصرية حيث اهتم بالفلاح وفى عهده صدرت اللائحـة السعيدية الخاصة باصلاح أحوال الفلاحين . كما انه اهتم ببث الروح القومية داخل الجيش المصرى وبذل جهده لترقيته من الناحيتين المادية والمعنوية . ولكن كان أسوأ ما فى سعيد ضعف ارادته وقلة حزمه وخضوعه للأجانب ووقوعه فى براثن الديون . فهو وإن كان قد ساهم فى تطوير بعض الأوضاع إلا أنه أوجد بموافقته على مشروع قنـاة السويس بشروط فرديناند

ديليسيبس ثغرة كبرى نفذ منها الأجانب وتحطم على صخرتها المصريون .
ولم يكن عهد سعيد يحمل في طياته أى وجود حقيقى لاية حياة نيابية . .
وظلت مصر كذلك حتى تولى اسماعيل باشا (توفى سعيد باشا فى ١٧ يناير
سنة ١٨٦٣) .

ولقد خدمت الأقدار اسماعيل إذ انه لم يكن هو وريث العرش . . بل كان
هناك أخوه أحمد ولكن هذا الأخير غرق فى النيل ومن ثم أصبح الدور على
اسماعيل (اسماعيل هو ابن ابراهيم باشا) وكان اسماعيل هو أول من أحدث
انقلابا فى نظام الحكم فى مصر سواء من حيث نظام وراثة العرش حيث جعلها
لا كبر أنجال الوالى بعد أن كانت لا كبر أنجال عائلة محمد على ، أو من حيث أنه
هو الذى حاول أن يجعل مصر قطعة من أوروبا . . ومن هذا المدخل أراد أن
يكون لمصر مجلسا نيابيا شيئا بتملك المجالس النيابية الموجودة فى أوروبا .

ولكن من الجدير بالذكر ان اسماعيل لم يكون مجلس النواب دحبا فى
تمثيل الشعب فى شئون الحكم ، وإنما جاءت نشأة نظام شورى النواب نهاية
محاولات عدة أراد بها تحقيق مراميه المالية والادارية على أساس الاستناد إلى
طبقة واحدة هى طبقة الملاك من خلال كسب ثقتهم بتمثيلهم بمجانبه . . أى ان
النظام النيابى الذى أنشأه ، اسماعيل لم يكن تمثيلا شاملا لكل الشعب ، بل كان
قاهرا على من ظنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وبمعنى آخر اقتصر التمثيل على
طبقة السادة دون الشعب . .

وكان اسماعيل هو أول من أدخل نظام العمدة فى القرى والأرياف وقد
كانت للقرى المصرية بمقتضى التقاليد الموروثة حق اختيار رئيس لها من بين
سكانها يسمى شيخ القرية . . وكان هذا الشيخ يمثل حلقة الاتصال بين الفلاحين
والحكومة وكانت له سلطات ادارية واسعة فى قريته مستمدة من وظيفته ومن
مركزه الاجتماعى فى القرية التى كان زعيما أبويا لها . ولما جاء اسماعيل أبقى

على هؤلاء ثم جعل بجانبهم فئة جديدة من الملاك الكبار تسمى العمدة تضطلع بنفس الغرض وبالرئاسة عليهم .

وكان تعيين العمدة كتعيين المشايخ قائما على تخير الحكومة لاقوى العناصر الريفية نفوذا وثراء مع قصر وظيفة الشياخة على من يلي هؤلاء في المركز الاجتماعي بين الفلاحين .

ومن خلال الريف .. بدأت في عصر اسماعيل تجربة متقدمة جداً .. تجربة لها قيمتها ولكنها للأسف لم تستمر من بعده .. نعم من خلال الوضع الجديد للعمدة والمشايخ في عصر اسماعيل بدأت بذور الحركة النيابية وهذه التجربة لم تناقش من جانب الكثير من المؤرخين أو الباحثين .

فقد كان الفلاحون مجتمعون في بقعة فسيحة بجوار القرية وبحضور ناظر القسم ثم يقسمون أنفسهم إلى مجموعات تبعاً للمرشحين الذين يريدون انتخابهم ثم يدلون بأصواتهم علانية وبعد تعدادها يعتبر أكثر المرشحين حصولاً على الأصوات معيناً في المنصب الذي رشح له سواء عمدة أو شيخ قرية وإذا اعترض ناظر القسم .. يعاد عندئذ الانتخاب .

اليست هذه بلا مبالغة صورة للديموقراطية المباشرة وألا تستحق أن نفخر بها .. ولماذا نحاول أن نتنكر لها .. أنها أول بذور للديموقراطية الشعبية في الريف المصري .. ويا ليت العمدة والمشايخ والمحافظين وما بينهم من رؤساء القرى والمدن تصبح مناصب كل هؤلاء بالانتخاب ..

ولقد توسع اسماعيل بعد سنة واحدة من تولية الحكم في تكوين مجالس حماية لكل إقليم في مصر (قسم اسماعيل القطر المصري إلى ثلاثة أقسام وهي مصر الشمالية ومصر الوسطى ومصر الجنوبية وقد حوت هذه الأقسام على ١٤ مديرية ثمانية محافظات وكان هناك ٧ مديريات في الوجه البحري وثلاثة في مصر

الوسطى وأربع في مصر العليا وقسم المديریات إلى مراكز والمراكز إلى أقسام والاقسام إلى نواح) .

ويحاول البعض أن يربط أهداف اسماعيل في جمع الضرائب وزيادة قبضته في الحكم وبين محاولته هذه الصورة من إشراك بعض عناصر الشعب معه . . ونحن وإن كنا نوافق بتحفظ على هذا الاتجاه إلا أنه ولا شك فإن الوليد يكبر والبداية كانت هذه الصورة المتواضعة لتدريب المصريين وعندما أتت الفرصة للنواب الشعبيين أثبتوا كفاءتهم في تحمل كامل المسؤولية في المشاركة في الإدارة والحكم والتشريع . . وأن لم يظهر ذلك بصورة واضحة في المجالس النيابية في عهد اسماعيل إلا أنه ظهر في عهد من أتى من بعده وهو الخديوى توفيق والآن تتكلم عن :

نشأة نظام شورى النواب :

كانت الازمة المالية هي الاطار الذى تولدت داخله فكرة الشاء مجلس شورى النواب في عهد الخديوى اسماعيل . . ورأى الخديوى أنه لو تمكن من ضمان سيطرته على الملاك في الريف والاتصال المباشر بنوابهم أو ممثليهم فإنه سيخرج من أزمته المالية من خلالي وقوف هؤلاء بجانبه . . وقد كان التفكير جريئاً في استشارة هيئات الأعيان في كل مديرية للقواعد التي رأت الحكومة وضعها لنظام الضرائب وكانت أول إشارة لعزم اسماعيل تكوين مجلس شورى به ضد أفكاره ويدعم موقفه المالي ما جاء في رسالة لقنصل بريطانيا في ذلك الوقت مستر (ستاتون) إلى وزير الخارجية البريطانية تحمل رقم ٨٦٠ في سبتمبر سنة ١٨٦٦ حول جوهر أهداف النظام الذي كان اسماعيل يفكر في الشائه قال القنصل :

د أنبأني الخديوى بأن رغبة سموه تتجه قريباً إلى دعوة رؤساء ومشايخ البلاد إلى اجتماع يعقد بالقاهرة يستهدف منه أن يعرض عليهم بياناً للمركز

المالى للبلاد والالتزامات التى تعاقبت عليها الحكومة المصرية بقصد استشارتهم فيما يتعلق بالوسائل الواجب اتخاذها لمساعدة الحكومة فى مواجهة هذه الالتزامات .

أى أن هدف الخديوى الحقيقى كان انقاذ نفسه من المحنة التى يواجهها من خلال اشراك ممثلين . . عن طبقة معينة هى التى تملك وتسيطر للشعب فى مجلس يضمهم لىكى يصبحوا ملتزمين ومشاركين معه فى تحمل المسؤولية فى حل هذه الأزمة .

وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ أعلن الخديوى عن تكوينه هيئة منتخبة من الملاك فى صورة « مجلس شورى مصر ينتخب أعضائه الأهالى »

وهكذا فإن مصر بدأت بحق عصرأ جديدا من حياتها فى سنة ١٨٦٦ ومهما كانت عيوب هذا المجلس الجديد إلا أنه كان يعتبر طفرة حقيقية فى ظل الظروف القائمة وكان أول صيحة فى الشرق الأوسط جعلت مصر بحق رائدة فى حقل الحياة النيابية بالنسبة للمنطقة التى تعيش فيها .

وقد وضعت لهذا المجلس لائحتان « الأولى عرفت باسم اللائحة الأساسية وكانت مكونة من ١٨ مادة مشتملة على بيان سلطته وطريقة انتخابه وموعد اجتماعه والثانية سميت اللائحة النظامية وهى أشبه ما تكون لائحة داخلية للمجلس وكانت مكونة من ٦١ مادة تنظم عمل المجلس وأسلوب المناقشة وكيفية اختيار الرئيس والوكيل وهكذا ..

ومع ذلك فإنه احقاقا للحق التاريخى لم يكن لهذا المجلس أيضا (مجلس شورى النواب) سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وهو وأن كان يصدر قرارات فى أى موضوع إلا أنها لم تزد عن كونها توصيات ترفع إلى « جناب الخديوى » وهو وحده الذى يملك الكلمة الأخيرة بالنسبة لها « يضاف إلى هذا أنه لم تحدد اختصاصات المجلس بشكل حاسم . كما أن الكثير من مواده

كانت ضامضة . ومع ذلك فإن المجلس كان نواة طيبة لحياة نيابية مستقبلية لولا الظروف التي ألمت بمصر نتيجة للاحتلال البريطاني . .

عدد أعضاء المجلس وشروط الانتخاب :

كان مجلس شورى النواب في عهد اسماعيل يتكون من ٧٥ عضوا ومدة انتخابهم ثلاثة سنوات ويتولى انتخابهم عهد البلاد ومشايخهم وكذلك جهات الأعيان في كل من القاهرة والاسكندرية ودمياط .

كان لكل مديرية عدد من النواب يختلف حسب تعداد هذه المديرية وكان للقاهرة ثلاث نواب والاسكندرية نائبان ودمياط واحد .

أما من حيث الشروط التي وضعت للناخبين فهي أن يكون الناخب عمدا أو شيخ بلد أو من الأعيان . وبالنسبة للمرشحين فقط اشتراط أن يكون مصريا ومن ذوى الأهلية ولا تقل سن المرشح عن ٢٥ سنة وأن يكون حسن السير والسلوك ولم يسبق طرده من وظائف الحكومة بحكم ولم يسبق أن صدرت ضده أية أحكام أو أشهر وأفلاسه .

ومن الجدير بالذكر أنه لم يوضع شرط بالنسبة للقراءة والكتابة بل نص على أن ذلك لا يجب أن يكون إلا بعد انتخاب ستة مجالس نيابية أى أنه منحت قرصة ١٨ سنة ثم بعد ذلك لا يدخل مجلس شورى النواب إلا من كان يعرف القراءة والكتابة . . وقد حددت هذه المدة على أساس أنها تكفى لنشر التعليم في البلاد والقضاء على الأمية وبالنسبة للناخب اشترط أن يكون شرط القراءة والكتابة بعد ثلاثين سنة من انتخاب أول مجالس نياب .

أى أنه في عصر اسماعيل كان لا يمنح حق الانتخاب إلا من كان يعرف القراءة والكتابة وحددت لذلك فترة انتقالية . . فهل يطبق ذلك الآن . . أم أن الحقوق السياسية أصبحت مجرد حقوق تتفاخر بها الدول النامية دون

أن تعنى حقاً بجوهرها . . وهل يمكن لمجتمع به ٧٠٪ لا يعرفون القراءة والكتابة أن يفهم جوهر الحياة النيابية ويملك فيه العضو حرية الاختيار .

وتقرر أن يتم انتخاب كل نواب مديرية في عاصمتها وأن الفرز يتم تحت إشراف اللجنة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى (أى ما يشبه رئيس النيابة اليوم) وقاضى المديرية . .

أما من حيث اجتماعات المجلس فقد تحدد أن تكون لمدة شهرين فى السنة تبدأ من منتصف ديسمبر وتنتهى فى منتصف فبراير .

وحدد اللائحة أن يكون أول اجتماع لأول مجلس فى القاهرة أن تعقد جلساته بصيغة سرية . . وكانت هذه هى إحدى المواد المقيدة لفكرة ومعنى الحياة النيابية . . وقد أعطى للحدوي الحق فى حل المجلس وقتما يشاء أو تقصير مدة انعقاده . . كما أن الحدوي كان له وحده الحق فى تعيين مجلس شورى النواب ووكيله وأنه ليس من حق المجلس أن يبدى رأياً فى هذا الشأن .

وإذا ما ألقى الحدوي خطبته فى المجلس ، فعلى المجلس أن يقدم جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشيء من الأمور التى يقتضى نظرها المجلس :

ولكن كانت هناك بعض الجوانب البيضاء فى تكوين المجلس منها أن المجلس كان يكون لجاناً فى داخله من بين أعضائه وكان من أحوال هذه اللجان تحصص صفة عضوية النواب وكان للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الانعقاد بدون عذر عن حضور الجلسات وكان الأعضاء أثناء انعقاد المجلس يتمتعون بشيء من الحصانة النيابية فلا ترفع عليهم دعوى جنائية فى أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة قتل . . وكانت القرارات تؤخذ بطريقة علنية وبالأغلبية وكانت هناك قواعد تنظيمية للعمل داخل المجلس فلا يسمح للعضو بالكلام إلا إذا حصل على الإذن من رئيس المجلس الذى يرأس الجلسة وكان المجلس يحترم رأى الأقلية ويصغى لأقوالها وملاحظاتها كما كان على أعضاء المجلس

أن يحضروا الجلسات « بملابس الحشمة اللائقة » ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها إلا بأذن من الرئيس وإلا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه عليه المجلس .

ولاشك أن ذلك كان بداية للحياة النيابية . . ولم يكن مجلسا نيابيا بالمعنى الحقيقى ولو أعطى المجلس سلطة حقيقية لكانت مصر قد انتقلت نفسها مما حل بها . . . ولكن كيف يكون ذلك وشهوه الحكم تسيطر على الحكم . . .

ومع ذلك فقد جاء هذا المجلس على أساس أنه منحة من الحاكم وكان نفوذه شكليا وقد جاء المجلس بعد انتخابه ممثلا لطبقة الأعيان وحدها ، ولم يكن ممثلا لكل الشعب وقد افتتح هذا المجلس فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ وكان انعقاده فى القلعة وقدرأس مجلس شورى النواب اسماعيل راغب باشا فى دورة انعقاده الأول .

ومن المهم أن ندرك أن لجان المجلس لم تكن لجانا لقطاعات إنتاجية أو خاصة ببحث مهام معينة مثل لجنة الصحة أو لجنة التعليم أو لجنة العلاقات الخارجية الموجودة فى مجالسنا الحالية ولكنها كانت لجانا إقليمية بمعنى أنه كانت هناك لجنة للشرقية ولجنة للامنيا ولجنة لآسيوط وهكذا . . .

وقد انتهى دور الإنعقاد الأول للمجلس فى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ولم يتناول الاعضاء فى أعمال المجلس إلا الإصلاحات المحلية أما المسألة المالية التى كانت تشغل الافكار فى ذلك الحين لم يتعرضوا لها كما أنهم لم يطلبوا الاطلاع على ميزانية للدولة للتباحث فيها . . . ولكن رغم ذلك . . . فان نظرة محايدة على المجلس وعلى الدور الذى قام فى ذلك الوقت فى ضوء الإشارات الخضراء التى كانت تمنح له . . . يمكننا أن نحكم عليه أنه كان بداية طيبة لأبأس بها فى الحياة النيابية النيابية المصرية من حيث نشأتها الحقيقية .

الخدوي إسماعيل والحياة النيابية

وصلنا في الصفحات الماضية إلى القول بأنه خلال حكمي عباس وسعيد لم تر مصر تطورا يمكن التحدث عنه بالنسبة للحياة النيابية ؛ إلا أنه بولاية إسماعيل باشا دخلت مصر طوراً جديداً في حياتها النيابية وتكون أول مجلس شبه نيابي، إلا أنه لم يكن الدافع لذلك هو رغبة إسماعيل في الحكم الديمقراطي أو إيمانه بمجلس يشاركه الحكم ويتحمل معه مسؤولية اتخاذ القرار السياسي ، ذلك كان بعيداً تماماً عن ذهن الخديوي من ناحية لطبيعة ظروف العصر التي كانت تعيشها مصر بل والشرق بأكمله ومن ناحية أخرى لميل إسماعيل إلى الحكم المطلق وكراهيته الشديدة للمعارضة .

إلا أنه في عهد إسماعيل تستجد مجموعة من العوامل السياسية الداخلية والدولية تجعله يحاول في حركة تمثيلية أن يقيم مجلساً نيابياً على النسق الأوروبي؛ وأنه استعار شكل الفكرة من الأسلوب الفرنسي ولكن في عهد الملكية المطلقة وحاول الخديوي إسماعيل أن يجد من خلال مظاهرة الحضارة الأوروبية التي حاول أن يدخلها في مصر سنداً في أن يدعى أن هذا المجلس إطار حقيق لحكمه البعيد عن الفردية ولكن، لم تكن لائحة المجلس إلا أثباتاً لأن هذا المجلس كان منحة من الخديوي ، كما أن كافة سلطات المجلس كانت استشارية وكان بيد الخديوي وحده أن يجعلها قابلة للتنفيذ أو يحيلها إلى متحف الذكريات .

إلا أن الوليد الذي حاول إسماعيل أن يخلقه ويكونه سرعان ما شب عن الطوق وخرج عن الوصاية وأعلن العصيان . . وبعد أن مارس المجلس سلطات مقيدة حيث كان مجرد مرفق حكومي . . إذ به بعد ثلاث سنوات فقط يبدأ في ممارسة

سلطات نيابية لم تكن في حسابان الخديوى مما أدى إلى تصادم بين سلطة الحاكم وإرادة الشعب التى كان يمثلها هذا المجلس .

ومع ذلك فإن المسائل التى طرحت على مجلس شورى النواب فى دورة انعقاده الأولى ، أثبتت أن أعضاء المجلس كانوا يملكون من الوعى مالمو أتيحت لهم الفرصة لخدموا بلدهم بحق ، من ذلك طلب المجلس إلغاء نظام السخرة فى العمل ومن ذلك أيضاً مناقشة قضية التعليم فى مصر ، وكان من ضمن التوصيات التى اتخذها المجلس فى هذه الدورة أنه يجب أن تقام مدرسة فى كل مديرية وأن تكون المدارس قريبة من السكك الحديدية وأن تفتح المدارس أبوابها للجميع من مسلمين وأقباط تحت سن الرابعة عشرة بدون مصروفات ، وأن تقدم للفقراء من الطلبة أغذية وملابس وأن تتولى كل مديرية دفع مصروفات التعليم لهؤلاء الطلبة ، بل لقد طالب المجلس بتشجيع المواطنين فى مصر على تعضيد المدارس بتقديم تبرعات تساعد المدارس على الاستمرار فى تأدية مهمتها .

وإذا كنا نكرر أن الهدف الأساسى لفكر إسماعيل فى إقامة هذا المجلس هو مساعدته فى الحصول على القروض لأنه كان من الصعب أن يبدو كملك دستورى أو بطل ديموقراطى . . وأن أعمال هذا المجلس كانت مجرد نصائح دون أن يكون لها قوة تشريعية إلا أن التجربة فى حد ذاتها كانت مدرسة للديموقراطية وللحياة النيابية ، ويكفى أن نذكر أن رفاعة رافع الطهطاوى أشاد بإسماعيل لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة .

وقد عقدت دورة المجلس الثانية فى ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ وانتهت فى ١٨ مايو من نفس العام واهتمت هذه الدورة بالمشكلة الزراعية وبدأ المجلس يناقش فى هذه الدورة المشكلة المالية أيضاً ، ولكن إسماعيل المفتش كذب على المجلس (كان إسماعيل صديق المشهور باسم المفتش يحضر جلسات المجلس بصفة مستمرة مندوباً عن الخديوى إسماعيل لأنه كان مقرباً منه وكان يشغل مركز ناظر الداخلية ،

كذب حيث قال أن دخل مصر قد تجاوز مصروفاتها إلى حد كبير . . ومن التناقض العجيب أن اسماعيل المفتش طلب في نهاية المرافعة زيادة الضرائب بواقع السدس . . ولم يعترض المجلس على ذلك .

أما الدورة الثالثة للمجلس فقد عقدت من أول يناير سنة ١٨٦٩ واستمرت من ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ حتى ٢٣ مارس سنة ١٨٦٩ أيضاً . وهنا تغير الموقف قليلاً فالى جانب البيانات الخاطئة التى القيت من النظار حول أحوال القطر، وما ينقص وزاراتهم، نجد أن أعضاء المجلس يهتمون ببعض مصالحهم الخاصة ولكن المجلس حاول الاهتمام بتخطيط المدن والقرى وحفر وصيانة الترع ومع كل ذلك فإن المجلس خلال دورته الأولى والثانية والثالثة كان طوع بئس الخديوى ورجاله . . وفى خلال دورتي المجلس سنة ١٨٦٨ ، سنة ١٨٦٩ عين عبد الله عزت رئيساً للمجلس . وعندما أجريت الانتخابات للبرلمان الجديد فى نهاية ١٨٦٩ وأفتحت الدورة الجديدة فى أول فبراير سنة ١٨٧٠ استمرت حتى مارس من نفس العام أعيد تعيين عبد الله عزت أيضاً رئيساً لهذه الدورة . وكان الجديد فى هذه الدورة أنه لما عرضت ميزانية الحكومة اعترض بعض النواب على بعض فقراتها ولكن للأسف لم يكن الاعتراض إلا على بعض فقرات غير الهامة مثل ما خص بعض المديرات أكثر من الأخرى . . وفى الدورة الثانية لبرلمان سنة ١٨٦٩ اختير أبو بكر راتب رئيساً للدورة . . وفى هذه الحكومة ناقش المجلس بعض الإصلاحات الخاصة بالمسائل الزراعية والقضائية وطالب المجلس بإلغاء ضريبة المواشى التى كانت قد فرضت هذا العام (١٨٧١) ورضخت الحكومة للطلب . . ولما شعرت الحكومة أن المجلس بدأ يتناول على بعض المسائل . . لم يعقد المجلس سنة ١٨٧٢ ولكن لم يلبث المجلس أن عقد دورته من ٢٦ يناير إلى ٢٤ مارس ١٨٧٣ وأوقفت بعد ذلك الحركة النيابية حتى أجريت انتخابات جديدة فى سنة ١٨٧٦ وقد دعى المجلس لدورة غير عادية وكان مقر الانعقاد طنطا . . وبدأت هذه الدورة فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ وكان الخديوى يريد من المجلس أن يساعد

في جمع ضرائب المقابلة . . . وهنا بدأت المعارضة تعملو تدريجيا ضد النظام الحاكم حيث نجد أن النائب عثمان الهرميل يعترض على طلب الخديوى ويطلب من الحكومة في كلمات محددة واضحة أن تقدم بيانا مفصلا عن سياستها المالية في الماضى والمستقبل والحاضر .

والسؤال الآن لماذا نبتت هذه المعارضة وكيف ظهرت بهذه الصورة الصريحة؟ الواقع أن سنة ١٨٧٧ كانت منعطفًا في تاريخ حرية الفكر في مصر . . . ففي هذا العام حدثت الحرب الروسية التركية لأنها كانت تهدد سلامة الامبراطورية العثمانية وبالتالي مصر التي كانت ترى في سيادة الدولة الاسمية ضمانا لها ضد كل اعتداء اجنبي . . . وكان لظهور مجموعة من الصحف الاهلية الاثر في تحريك أول رأى عام مصرى . . . ولاشك أن ظهور الصحافة ساعد على تكوين الرأى العام في مصر وجعله عاملا جديداً يعتمد به في السياسة العامة وكان من سخرية الاقدار أن اسماعيل هو الذى شجع الصحافة الاهلية في مصر للاستفادة بها لمهاربة التدخل الاجنبي ولكن هذه الصحافة سرعان ما انقلبت عليه لأنها اعتبرته المسئول الاول من خلال سياسته الرعناء وبالذات المالية في جر هذا النفوذ إلى مصر . . . وقد اشتدت سحب المعارضة فنتيجة لثلاثة عوامل أساسية مرتبطة بعضها ببعض .

أولها وقوع الإدارة المصريه في قبضة الاجنبي على أثر تعيين المراقبة الثنائية في سنة ١٨٧٦ ثم تعيين وزيرين أوروبيين في سنة ١٨٧٨ مما أدى إلى ثورة الرأى العام وزيادة حدة النعرة القومية تجاه هذا الوضع المخجل لكرامة مصر .

ثانيها — إنتشار البؤس والقحط والموت في البلاد على أثر هبوط النيل هبوطاً كان مصحوبا بالخراب في سنة ١٨٧٧ وفيضانه الذى أغرق المساكن والمزروعات في السنة التالية سنة ١٨٧٨ وكانت الدول الاوربية رغم ذلك تطالب بفوائد ديونها ولجأت في هذا إلى استخدام اقصى الوسائل لجباية الضرائب .

ثالثها — القضاء على سلطة الخديوى المطلقة وتقليص سلطاته حيث كانت

أوروبا تندد بها تمهيدا للاستيلاء عليها تحت ستار الإصلاح . . . وقد سقطت هيبة إسماعيل نتيجة لتشهير الأجانب بسوء سلوكه ومن خلال هذه العوامل كانت اتجاهات المثقفين المصريين تتلاحم مع سوء الأوضاع داخل الجيش المصري وزاد من قيمة هذا التفاعل وجود الأثر الفكري لجمال الدين الأفغانى وتلميذة محمد عبده . وبدأت الصحافة المصرية الواليدة تنقل صوراً من قيام الحركات والنظم الدستورية في أوروبا ، وقد صدر مرسوم في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ قرر مبدأ المسؤولية الوزارية وقضى على حكومة الفرد فكان ذلك تحولاً خطيراً ومنعطفاً تاريخياً في الحياة البرلمانية المصرية . والواقع أن المجلس النيابى في ٢ يناير سنة ١٨٧٩ انقلب إلى برلمان رغماً عن القواعد الضيقة التى قام عليها .

وتتضح الصورة السابقة عندما حاول رياض باشا وزير الداخلية حل المجلس بحجة انتهاء دور انعقاده فلقى من المجلس مظاهرة غير منتظرة إلى درجة أن جريدة « التيمس » اللندنية في ١٦ أبريل ١٨٧٩ قالت « لم يعد مجلس النواب المصرى موضع سخرية واحتقار فان أعضائه قد أثبتوا أنهم على جانب من الاستقلال وأن عهد السلام المويلحى زعيم المعارضة في المجلس طالب بتحويل الحكومة المطلقة إلى حكومة مسؤولة فعلاً وليس شكلاً لسلطات المجلس .

ولكن تطور الحركة الوطنية في مصر وانضمام الخديوى إسماعيل إليها في محاولة لمواجهة الدول الأجنبية التى بدأت تحيك له الدسائس فى استتبول فوجئت بصدور فرمان سلطانى بعزل إسماعيل وتولييه توفيق بدلاً منه . ورغم فرح الشعب بتوديع الاقدار الحزينة التى ألمت به إلا أن مصر لم تكن تعلم ما ينتخبه لها الزمن وما ستأت به الأيام . ذلك أن عهد توفيق كان هو عهد الحياة والمرارة والشقاء والألم وانتهى بالاحتلال البريطانى لأرضنا المقدسة . .

وقبل أن ندخل فى الكلام عن التشكيلات التى قام بوضعها الاحتلال

البريطاني لنا هنا عدة ملاحظات حول موقف الحياة البرلمانية في عهد اسماعيل وأوائل حكم توفيق :-

أولاً : جاء في مشروع اللائحة الأساسية (المادة السادسة) الذي وضعه محمد شريف باشا في يناير سنة ١٨٨١ الخاص بمجلس شورى النواب أن كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته فقط . .

ثانياً : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل منهما على رأيه ولم يستعف الخديوي النظارة « فللحضرة الخديوية » أن تأمر برفض مجلس النواب وإذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذي ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى فوراً . .

ثالثاً : كان العضو في المجلس يتقاضى مائة جنيه مصري في السنة مقابل مصاريف انتقاله .

رابعاً : لم تكن المداولة في المجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثا أعضائه على الأقل وإلا كانت المداولة لاغية ، ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة وكل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلثاً أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

خامساً — كان الحزاء ثلاثة أنواع . الأول الاخطار والثاني تقبيح مخالفة النظام والثالث الاخراج من المجلس والمنع من الحضور ثلاث جلسات . .

سادساً — كان المجلس ينتخب ثلاثة من أعضائه تعرض أسماءهم على الخديوي فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام . .

سابعاً — لم يكن يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لأبداء رأيه . . أما الملاحظة السابعة والآخرى فقد كانت تعبر عن تقديمية المجلس حيث نص المجلس في لائحته الأساسية ألا تقبض مع العضو المنتخب بجانب نيابته وظيفة ملكية أو جهادية وإذا وقع الانتخاب على أحد المستخدمين فلا يقبل نائباً إلا بعد استعفائه من وظيفته .

الفصل الثالث

الحياة النيابية في عهد الاحتلال البريطاني

والآن تسكلم عن الأوضاع النيابية التي حاولت بريطانيا من ورائها تجميع الحركة الوطنية والنيابية . . . في ظل الاحتلال تفقد الدولة سيادتها وتصبح أية تنظيمات مجرد لافتات لا تساوى أكثر من محاولات مظهرية تتصارع فيها عناصر معيثة وفي ذات الوقت رغم صورية هذه الانظمة إلا أن المستعمر عادة ما يستخدمها ليضفى على قراراته الشرعية حيث يمكن أن يقال أن ممثلى الشعب قد وافقوا عليها وهم في الحقيقة مجبرين على هذه الموافقة . .

ومن هذا المنطق يمكننا أن ندرك أن كافة التنظيمات شبه النيابية التي أسسها الانجليز في مصر خلال تواجدهم كانت مجرد مرافق للدولة وأجهزة تابعة للمعتمد البريطاني يحركها كيفما شاء . وقد ظن الكثير من الباحثين بحسن نية أن الخديوى كان يملك بعض السلطات على هذه الأجهزة . . بينما الواقع أن الخديوى نفسه كان العوبة في يد الانجليز . . ومع ذلك فإن الانجليز حاولوا دائما إدارة مصر من خلف الستار . . وليس أصدق على قولنا من أن التنظيمات التي وضعها المحتل البريطاني كانت بعيدة تماما عن الروح النيابية وعن الفكرة البرلمانية من أن بعض المصريين في سنة ١٩٠٦ طلبوا من اللورد كرومر المعتمد البريطاني « منح مصر مجلسا نيابيا يشارك الحكومة في سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها . .

وهكذا كان الانجليز سببا في دحر الديمقراطية المصرية ، وفي قتل الحياة النيابية أسوة بكل الذى صنعه لمصر . ومن يقرأ تقرير اللورد دوفرين (الذى كان سفيرا لانجلترا في الاستانة عاصمة الامبراطورية العثمانية ، الذى انتدبته

بريطانيا لوضع أسلوب لنظام الحكم في مصر فور احتلالها . هذا التقرير كتبته دوفرين في ثلاثة شهور (من ٧ نوفمبر ١٨٨٢ حتى ٦ فبراير ١٨٨٢ ، حيث رفعه إلى اللورد « جرانفيل » وزير خارجية بريطانيا آنئذ ، من يقرأ هذا التقرير يشعر بحقيقة نوايا بريطانيا نحو القضاء على فكرة الحكم النيابي في مصر بقوله : -

« أن الحكم الاستبدادي ضرورة لبقاء سلطتنا في مصر . . وأن الحكم البريطاني يزول إذا كان للشعب جمعية نواب ينوبون عنه ، . بل أن اللورد « دوفرين » يحاول أن يبرر إلغاء مجلس شورى النواب المصري على أساس أن الشعب المصري لا زال قاصراً وأنه إذا منح الحرية فسوف يسيء فهمها وأن ذلك سيعطل الإصلاحات التي تنوي بريطانيا القيام بها . وينتقد اللورد « دوفرين » الحياة النيابية في مصر قبل قدوم الانجليز بقوله : -

لقد توهم كثيرون أن تشكيل مجلس للنواب يستلزم الحرية القانونية مع أن هذا المجلس لم يوجد فيه من ينوب عن إحتياجات السواد الأعظم من الشعب ومقتضيات طبائعهم وميولهم » . . ويستمر دوفرين في قوله « لقد كان مجلس شورى النواب » السابق مؤلفاً من أرباب العقارات ومن الأغنياء من أهالي المدن ومن مشايخ القرى .. أعنى من أناس لا يكثرئون بمصالح الفلاح بل يجهدون في تعطيلها والاضرار بها ، . .

ولكن نسي اللورد « دوفرين » أن بريطانيا في تشكيلها للهيئات التي أسستها اعتمدت على هؤلاء الأعيان وأولاد الذوات واعتبرتهم أصحاب المصالح الحقيقية المرتبطتين في مصالحتهم بوجود الاحتلال . .

كما نسي « دوفرين » أيضاً أن الاستبداد يقتل بذور الحرية ويحمل الأرض التي يعيش فيها غير صالحة للانبات بتاتا . ويعمل « دوفرين » في تقريره الذي ظل

الأساس الذى حكمت به مصر خلال الوجود البريطانى فيها ، يعطل اتحادة خطوة
الغاء المجلس النيابى المصرى فى الاقتران :-

« أننى أخشى أن النظام النيابى - يقصد فى مصر - مهما كان محكما لا يقوهم على
إثبات استقلالهم من جهة الرأى فى الانتخابات بالنظر لعودهم على الخضوع
والاذعان وتسلسل الجهل عليهم وإحاطتهم بالمؤثرات الرديئة . . ولا يخفى أن مشايخ
القرى قد اعتبروا إلى الآن أنهم لسان حال أهالى بلادهم ومندوبهم مع أنه
بالحقيقة قل أن يكون لهم حق فى الاتصاف بتلك الصفة والقيام بالوظائف
المذكورة . . ويعتبر أغلبهم من الظالمين لمن هم تحت سلطتهم وهم الذين يعرفون
أكثر من غيرهم من يمكنهم جر المنفعة من أهالى قراهم . .

ورغم أن بعض ما جاء فى فقرات هذا التقرير صحيح إلى حد ما ، ولكن لم
يسكن هذا ليبرال الخطوة التى اتخذتها بريطانيا فى الغاء المجلس النيابى وإقامة هيئات
لا قيمة لها تحمل زورا وبهتانا شبه العسكرية النيابية . . .

الوضع التنظيمى والتمثيل خلال فترة الاحتلال البريطانى فى مصر :

صدر مرسوم بالغاء مجلس شورى النواب وقانونه وتقرر فى مايو سنة ١٨٨٣
تشكيل المجالس التالية :-

(١) جمعيات القرى وهى تؤلف من نواب دوائر الانتخاب الذين ينتخبون
من توفرت فيهم شروط الانتخاب من الأهالى .

(٢) مجالس المديريات وهى تختلف فى عدد أعضائها ما بين أربعة وخمسة
فى المتوسط . . وينتخبون من مشايخ القرى ، وكانت مجالس مديريات الجيزة
وبنى سويف والمنيا وقنا وأسنا والقليوبية تتشكل كل منها من أربعة أعضاء ،
أما مجالس مديريات المنوفية والدقهلية والشرقية فكانت تتشكل كل منها من ستة

أعضاء بينما القربية ثمانية أعضاء وأسيوط سبعة والبحيرة وجرجا خمسة أما الفيوم
فان مجلس مديريتها كان من ثلاثة أعضاء . .

وكان سن العضو في مجلس المديرية لا يقل عن ٣٠ سنة . ويشترط معرفته
بالقراءة والكتابة وأن يدفع ضريبة قدرها خمسون جنيها ستويا على الأقل . .
كما كان لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة المالكين أو العسكريين الذين تحت
السلح لعضوية مجالس المديريات . . .

٣ مجالس فى عهد الاحتلال

١ — مجلس شورى القوانين ٢ — الجمعية العمومية

٣ — الجمعية التشريعية . . .

توقفنا فى السطور الماضية عند الحديث عن المجالس النيابية التى أنشأها الاحتلال البريطانى بديلا عن مجلس شورى النواب الذى كان قائما فى عهد اسماعيل وذكرنا منها المحليات وهى مجالس القرى والمدريات . . .

والآن نتحدث عن المجالس الرئيسية التى نشأت فى ظل الاحتلال البريطانى وهى مجلس شورى القوانين ، والجمعية التأسيسية ، ثم الجمعية التشريعية . وبلاحظ أنه بينما سمح للممد والمشايخ أن يجمع أحدهم بين وظيفته ووظيفة عضو فى مجلس المديرية ولكن لا يجوز الجمع بين إحدى الوظائف المذكورتين عضو فى مجلس شورى القوانين أو فى الجمعية العمومية . وكانت وظيفة هذه المجالس الرئيسية تقرير الضرائب فوق العادة التى قد تحتاجها الحكومة . وأول هذه المجالس هو : —

(١) مجلس شورى القوانين كان مؤلفا من ٣٠ عضوا منهم ١٤ معينون بواسطة الحكومة والآخرين منتخبون بواسطة مجالس المديريات ، وكان لهذا المجلس رئيس ووكيلان واحد الوكيلين بالانتخاب (ضمن المنتخبين بينما الوكيل الثانى والرئيس من الأعضاء الدائمين المعيّنين بواسطة الحكومة) . . .

وكانت مدة العضو المنتخب فى مجلس شورى القوانين ست سنوات وكان يجوز إعادة انتخابهم على الدوام . ومن الجدير بالذكر أن المراجع والوثائق البريطانية أكدت أن عدد هذا المجلس كان ٢٨ عضوا ولم يكونوا ثلاثين

عضواً. كما قالت بعض المراجع التاريخية وكانت جلسات المجلس المذكور سرية.
وكان المجلس يجتمع مرة كل شهرين .

(٢) الجمعية العمومية وكانت مؤلفة من ٨٢ عضواً منهم ٤٦ منتخبون ،
والباقي معينون على أساس ٢٨ عضواً للمجلس شورى القوانين ، هيئة النظام
المسكونة من ستة أعضاء وكانت القاهرة والغربية كل منها تمثل بـ ٤ أعضاء منتخبين
(وبالنسبة للغربية كان يخصص عضو لطنطا) وبالنسبة لكل من الشرقية والبحيرة
والإسكندرية والدقهلية وأسيوط كانت تمثل كل منهم بثلاثة أعضاء (وكان يخصص
للمنصورة عضو وكذلك لبندر أسيوط ضمن نصيبهما في العضوية) وقد مثلت
دمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والعريش والإسماعيلية كل منهم بعضو واحد
(مع ملاحظة أن السويس وبورسعيد كان لهما عضو واحد معاً) وقد مثلت كل
من القليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وجرجا وإسنا وقنا كل منهم
بعضوين إثنين فقط لا غير . .

وكانت الجمعية العمومية تجتمع مرة في كل سنتين ، وكانت جلساتها سرية
كجلسات مجلس شورى القوانين تماماً وعن اختصاصات هذه الجمعية أنه لا يجوز
ربط أموال جديدة أو رسم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا
بعد عرضه على الجمعية وإقرارها عليه . .

وقد علق « دوفرين » على هذه التنظيمات التي اقترحها بقوله :

« ورب قائل يقول أن هذا النظام لا يشمل المبدأ البرلماني من حيث هو في
الواقع ونفس الأمر حيث أن حقيقة المجلس العمومي (يقصد الجمعية العمومية)
ومجلس التشريع (يقصد مجلس شورى القوانين) هما إلى جانب التشريع أقرب
منها إلى جانب الاستشارة فتجيبه أنه قل من يذهب إلى أن مصر وصلت الآن إلى
درجة يتأتى معها إنشاء حكومة ديمقراطية محضنة » . .

وهكذا اعترف « دوفرين » بحقيقة التشكيلات التي أقامها ونسى سعادته أن في
مصر قبل مجيء الاحتلال كان يوجد تنظيم نيابي وإن هذا التنظيم . . وإن كانت

تشوبه بعض النقائص — كان من الممكن لو إنما في ظروف طبيعية لوصل بمصر إلى مرحلة الديمقراطية المتكاملة إلى حد ما .

ومع ذلك فإن هذه التشكيلات حملت في طياتها بذور النضال ضد المستعمر — ليس من كل أعضائها على درجة واحدة — فنجده في شهر مارس سنة ١٩٠٧ ترفع الجمعية العمومية إلى مجلس النظار مذكرة تطالبه فيها بضرورة إنشاء المجلس النيابي ، وظل مجلس النظار لا يفكر في الرد على هذه المذكرة حتى شهر فبراير سنة ١٩٠٨ حيث رد في اليوم الثامن من الشهر المذكور بالتالي : —

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديرية ، وقد كان هذا الرد بحق إهانة لمصر وللمصريين مما جعل الزعيم محمد فريد يحاول أن يعبأ الرأي العام ضد الوزراء وفعلاً أعد الحزب الوطني عرائض لتقديمها إلى الخديوي (عباس حلمي الثاني) يطلب منه « إنشاء المجلس النيابي » وقد طبع الحزب عشرات الآلاف من هذا الطلب ، ووزعها على أعضائه وأنصاره والمصريين كافة في جميع الجهات للتوقيع عليها . وقد كان لهذه العرائض التي وقعها كافة المصريين دور هائل في البلاد وكانت أكبر دعاية للدستور وللمطالبة بعودة المجلس النيابي . »

ولكن الإحتلال أحبط هذه المحاولة يعصده في ذلك الخديوي ، الذي قابل اتساع الحركة بالفتور خاصة بعد أن قدم الحزب الوطني عرائض موقع عليها بحوالي ٦١ ألف توقيع ولم يلبث السير الدون جورست المعتمد البريطاني في عقب هذه الحركة أن صرح في المقطم (في أكتوبر سنة ١٩٠٨) قائلاً : « إن إدخال النظامات النيابية إلى البلاد قبل أن يجيء أو أنها يؤدي للاحالة إلى رد فعل يذهب بآمال الذين يطمنون أن تعطى مصر استقلالها الداخلي .. وإن التفكير في مجلس نيابي بمصر يحدث إنقلاباً . وأن هذا ضرب من حماقة والجنون .. وقد احتج

الحزب الوطنى برعامة محمد فريد على هذا الحديث وأكد محمد فريد أن مصر أكثر استعداداً وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوروبية ..

وقد وصل صدى حركة المطالبة بالدستور إلى مجلس شورى القوانين فاجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ وأثيرت مسألة المجلس النيابى داخله ولكن الأعضاء لم يتفقوا على رأى .. ولم يكن ذلك إلا بوازع من الإنجليز والحدوي (الذى كان يتوهم بعد سياسة المهادنة التى اتبعتها معه بريطانيا أن لإنشاء مثل هذا المجلس سوف يقلص سلطاته ويحاسبه على تصرفاته) .. ولم يتفق مجلس شورى القوانين إلا على نبذ الفكرة من أساسها ولكن للتاريخ وافق عشرة نواب على إنشاء المجلس النيابى فوراً .. ولكنهم كانوا أقلية .. وماذا تفعل الأقلية .. حتى ولو كانت تحمل صوت الحق والحرية — إزاء ديكتاتورية الأغلبية ..

وهكذا يمكننا أن نؤكد أن النظام الذى وضعته بريطانيا كان مجرد مسرحية سياسية إذ أن مجلس شورى القوانين مجرد مجلس استشارى بحت وليس له أية سلطات فعلية . وليس أدل على ذلك من أن المجلس كان فى حالة رفض الحكومة الأخذ برأيه أن يطالبها فقط ببيان أسباب الرفض دون أن يكون له الحق فى مناقشة هذه الأسباب .. كما أن رأى الجمعية العمومية لم يكن نهائياً وكان للحدوي حق حلها فى أى وقت شاء ..

لقد كانت السلطة الحقيقية فى يد المعتمدين البريطانيين ، وكان المعتمد البريطانى يعين مستشارين إنجليز فى الوزارات المختلفة فى يدهم وحدهم السلطة . وبذلك عاد الحكم المطلق إلى مصر وبأشره السفير البريطانى . وقد استمر هذا الشكل من هذه التنظيمات الواهية بعد أن تولى عباس حلمى الثانى (عقب وفاة والده الحدوي توفيق سنة ١٨٩٢) وقد تعقدت الأمور بين المعتمد البريطانى وبين الحدوي الجديد مما جعل هذا يميل إلى الحركة الوطنية التى تزعها الحزب الوطنى . ولكن لم تلبث الأمور أن عادت إلى حالتها بعد أن خلف السير اللن غورست المعتمد

السابق للورد كرومر (أى أن غورست جاء بعد كرومر) والذي ظل ملكاً غير متوج على مصر منذ إحتلالها فى سنة ١٩٠٧ حيث أجبر على الإستقالة بعد حادث دنشواى .. ولكن غورست لم يعمر طويلاً خلفه اللورد كنشور الذى رأى أن الحركة الدستورية فى مصر آخذة فى النمو وأن النقمة على الإحتلال أصبحت شديدة فسارع بتعديل النظام النيابى لتهديمه الرأى العام وذلك بإلغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأصدر قانون نظامى جديد يقضى بإنشاء الجمعية التشريعية وذلك فى سنة ١٩١٣ (يوليو) .

كانت هذه الجمعية تتكون من ٨٣ عضواً منهم ١٧ معينين و ٦٦ عضواً منتخبين بواسطة الأهالى وكانت الحكومة تقوم بتعيين رئيس الجمعية واحد الوكيلين من بين الأعضاء المعينين وتقوم الجمعية بانتخاب الوكيل الثانى من بين الأعضاء المنتخبين وكانت مدة العضوية ست سنوات ، ولكن كان للحكومة حق حل الجمعية التشريعية فى أى وقت على أن تجرى انتخابات جديدة فى خلال ثلاثة شهور (كان الوضع السابق فى خلال ستة شهور) ..

وكان لا يجوز إصدار قانون ما لم يؤخذ رأى الجمعية التشريعية ، كذلك كان محظوراً ربط أهوال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد موافقتها على ذلك وكانت الجمعية تستشار فى أمور الدولة الآتية :

- ١ - أى دين عمومى .
- ٢ - كل مشروع عمومى متعلق ببعض المديرىات .
- ٣ - تقدير ضرائب الأطنان .

وقد بررت الحكومة تحديد هذا العدد من المعينين ليتمكن تمثيل الطوائف والمقائد التى تتكون منها الأقليات .. كالأقباط الذين خصصت لهم أربعة مقاعد والتجار لإثنين والأطباء لإثنين والمثقفين لإثنين والمهندسين واحد والمهتمين بالشئون الإجتماعية واحد ..

ونص القانون الاساسى على أن يستبدل ثلث الاعضاء كل سنتين المنتخبين والمعيّنين ومن الجدير بالذكر أن هذه المادة الأخيرة قد نقلت عن لائحة مجلس الشيوخ الأمريكى .

وكانت لاجتماعات الجمعية التشريعية علنية وعامة (عكس الوضع فى التنظيمات السابقة) ولكن كانت الجمعية أيضاً لا تملك مناقشة الحقوق المدنية أو الدين العام أو أى ارتباط مع العالم الخارجى خاصة بمصر ..

وقد حدد الاقتراع غير المباشر كوسيلة لإجراء الانتخابات أو ما يمكن أن نسميه على درجتين ومن ذلك الحين كان عدد المسجلين فى جدول الانتخابات حوالى مليونين . وكان كل خمسين صوتاً لانتخابيا فى سن العشرين لهم الحق فى انتخاب عضو يبلغ من العمر ثلاثين عاماً أو أكثر ويقوم هذا العضو بالإشتراك فى انتخابات أعضاء الجمعية التشريعية . .

أما عن عضو الجمعية نفسه فكان ينبغى أن يكون فوق الخامسة والثلاثين ومتعلماً ويدفع ضريبة .. ولكن من الجدير بالذكر أنه رغم حماس المصريين فى المطالبة بالدستور وبوجود مجلس نيابى ، إلا أنه فى الانتخابات التى حددت فى يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ لم يذهب إلى صناديق الانتخابات سوى ١٥٣٩ ٪ / من مجموع الناخبين وكانت نسبة من حضروا الانتخابات فى القاهرة ٩٦٩ ٪ / وفى الإسكندرية ٤٩٨ ٪ / ولا نستطيع أن نجد تفسيراً لقلّة عدد الناخبين إلا لإعتقاد الناس أن هذه المجالس صورية ولا قيمة لها أو أن الإحساس بالإنتهاء الوطنى لم يكن قد تعمق إلى حد بعيد أو إلى الجهل الذى سيطر على عقول الناس بحيث أفقدهم معنى الإلتزام السياسى ، وجعلهم لا يدركون أهمية حقوقهم السياسية .. وقد يكون ذلك نوعاً من المقاومة السلبية .

يضاف إلى هذا أنه لم يكن لآى المرشحين فى انتخابات الجمعية التشريعية أى نوع من البرامج السياسية ولكن كل مرشح استنده لفوزه على المعصيات العائلية ..

ولكن سعد زغلول الذى رشح نفسه خالف هذه القاعدة وقدم برنامجا للإصلاح شمل عدة نقاط أهمها تصحيح الاختلالات داخل المحاكم وفرض التعليم لجميع الطبقات وتشريع قانون حرية الصحافة وأيضاً إصلاح حالة طبقة الفلاحين بإعطائهم أسعاراً أعلى للقطن وغيره من المنتجات كذلك أعلن سعد زغلول فى برنامجه الانتخابي أنه سيجادل إصدار تشريع قانون يحتم النظافة العامة والإضاءة ورصف الشوارع فى القاهرة . وكانت هذه أول سابقة فى الانتخابات فى مصر كما هو الحال فى الأسلوب الأوروبى ، كذلك فعل « مرقص سميكة » فقد قدم برنامجاً مثل سعد زغلول ولكنه لم يكن على نفس مستواه .. وقد انتخب سعد زغلول وكيلاً للجمعية التشريعية عن المنتخبين . ولا شك أن الجمعية التشريعية كانت أهم لسياسة من التنظيمات السابقة التى ابتدعها المحتل وقد عين أحمد مظلوم رئيساً للجمعية التشريعية . .

ولا شك أن الجمعية قامت بدور أكثر فاعلية من المنظمات السابقة رغم أن إختصاصها لم يزد كثيراً عن السابق من المجالس ، ويعزى ذلك أن عدد المنتخبين الذين كانوا يقومون بالتمثيل النيابي فيها أكبر وأوضح حيث كان عدد المعينين أقل يمثلون مجموعة صغيرة مشاربها مختلفة كان من المستحيل تأليفها . ومن ثم استسلمت للمجموعة المنتخبة . .

وقد انعقدت الجمعية التشريعية أول مرة فى يناير سنة ١٩١٤ وانتهت دورتها الأولى فى يونيو من نفس العام على أن يكون انعقادها الجديد فى نوفمبر ١٩١٤ ولكن شاعت الأقايد أن تجد أموراً فلم تلبث أن خيمت سحب التوتر الدولى على سماء السياسة العالمية حيث نشبت الحرب العالمية الأولى وتنهاز تركيا إلى ألمانيا وتنتهز بريطانيا الفرصة لتحقيق أمل طال إشتياقها إليه وهو إعلان ضم مصر إلى بريطانيا إذ يتخذ مجلس البلاط البريطانى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ قراراً بضم مصر إلى المملكة البريطانية ولما كان لابد وأن تستشير بريطانيا حلفاءها فى الحرب فى هذه الخطوة قبل إعلانها رسمياً فإنها قد عرضت الأمر على كل من روسيا وفرنسا

الثان رحبتا بكل شدة بهذا الاتجاه نظير مكاسبهما على حساب الامبراطورية
العثمانية ولكن بريطانيا تراجعت أمام رغبات الدب الروسي ... الاستحواذ على
البسفور والدرديل مقابل أن تضم بريطانيا مصر إلى ممتلكاتها .. وكان لابد
لبريطانيا أن تراجع .. إلا أنها لم تلبث أن أعلنت حمايتها على مصر في ديسمبر
١٩١٤ وخلفت الخديوي عباس حلمي الثاني الذي كان قد سافر في صيف هذا
(وهو من أنجال الخديوي اسماعيل) العام إلى تركيا .. وقد ولت إنجلترا بدلا
منه حسين كامل تحت لقب السلطان حسين كامل .. وفي ظل هذه الظروف
تأجل اجتماع الجمعية التشريعية من زمن لآخر ثم أجلت إجتماعاتها إلى أجل
غير مسمى حتى نهاية الحرب . وبانتهاء الحرب تحركت الحركة الوطنية المصرية
لتبدأ عصرأ جديداً في حياة النضال المصري . ومن ثم تدخل منعطفا جديدا
في حياتنا السياسية حيث تنشب ثورة الجماهير المصرية وثورة كل المصريين (ونقصد
به ثورة الشعب المصري في سنة ١٩١٩) لتوضع عقبها الحياة النيابية السليمة
والأصلية موضع إختبار ويتسكون أول برلمان مصري عقب إصدار دستور سنة
١٩٢٣ وذلك سيكون موضوع الفصل التالي ..

الفصل الرابع

البرلمان المصري الاول عقب ثورة ١٩١٩

• لماذا أصبح الملك فؤاد قوة مضادة للبرلمان

كانت فترة الاحتلال البريطاني لمصر جزءا من أحلك فترات تاريخها. عاشت فيها مصر تحت الآلام والجراح بل ان كل ما أحاط بمصر بعد ذلك من تسكيات ومن مآسى كان السبب فيه الاحتلال البريطاني بما ابتدعه من أساليب لحكم المجتمع وبما استطاع أن يزرعه في قلوب البشر من نفاق ومن خوف ومن أنانية وانتهازية وحب النفاق للسلطة من أجل الوصول إلى شيء ينبغي تحقيقه . ولقد تعلمنا من أيام الاحتلال شعبا وساكين الامة الحضارية والامة السياسية ونقصد بالامة الحضارية ذلك العبث بالقيم الإنسانية وإلغاء سيادة الدستور، والتدخل لصالح الاقلية والوقوف في وجه حكم الشعب وتأييد الحكم المطلق لقاطن قصر عابدين.

ولقد ظل الحكم البريطاني لمصر دون صوت معارض في العشر سنوات الاولى ولكن بعد سنة ١٨٩٢ بدأت روح التمرد ضد الاحتلال تظهر تدريجيا حتى وصلت قمتها في سنة ١٩٠٦ . وبانتهاء عصر كرومر الذي ظل الحاكم بأمره لمصر فترة تزيد على العشرين عاما بل وقاربت الربع قرن يدخل الاحتلال هذا لا قبل له به . وازداد وعى المصريين بتسكين مجموعة من الأحزاب المصرية وان لم تكن غير قادرة على تحمل المسؤولية إلا ان الانجليز بدأوا يغيرون من سياسة التشدد إلى سياسة اللين والمبالاة تارة للشعب المصري وأخرى للنديوى وذلك في دائرة المصلحة البريطانية وحدها .

وإذا كانت قضية الديمقراطية والحياة النيابية هي الضحية الأولى للاحتلال البريطاني فإن مشكلة وجود مجالس شكلية كانت أشد فتكا بالمصريين عن وجود حكم ديمقراطي مباشر ، وذلك ان الاهتمام بالشكل دون الجوهر يؤخر الشعب عن الحصول على حريته ويطيل من أمد النضال ويزيد من عدد الضحايا .

هذا ما فعله الاستعمار البريطاني بنا ، أعطانا شكل الحياة النيابية وسلب جوهرها واحتفظ بكل السلطة في يده وعندما كاد يحس بالتدمير كان يعطى الوعود ويسمح ببعض الجزئيات من الحريات ثم يعود إلى افتعال ظروف يسمح لنفسه في ظلها بسلب ما منحه بل وفوق ذلك يزداد تسلطا وطمعانا ..

وبعد أن كانت مصر تسير في طريق التطور النيابي الحقيقي تدريجيا ، جاء الاحتلال فقتضى على التجربة نهائيا تحت حجة ان الشعب المصري في حاجة إلى مرحلة من النضوج ليصل إلى ادراك الحياة النيابية وفهمها والعمل على المحافظة عليها ..

قتل الحياة البرلمانية :

ولا شك ان ارمصاصات الفكرة النيابية التي جاءت مع قدوم الحملة الفرنسية ثم قتلها على يد محمد علي لمدة ربع قرن منذ خروج الحملة الفرنسية ، ثم بداية انتباه محمد علي — رغم انه كان حاكما أوتوقراطيا — إلى أهمية اشتراك بعض العناصر المصرية معه في بعض القرارات الاجتماعية والإدارية بحيث تشكل مجلس للمشورة سنة ١٨٢٩ من كبار أعيان البلاد وبعض العلماء وكبار موظفي الحكومة ووصل عدد أعضائه هذا المجلس ١٥٦ عضوا منهم ٩٩ عضوا منتخبا من كبار الأعيان والباقي بالتعيين طبقا لوضعهم الوظيفي .. ساعد على تكوين مجلس جديد هلى يد محمد علي سنة ١٨٣٧ أكثر قدرة بدلا من المجلس القديم إلا ان الحياة النيابية قتلت مرة أخرى لمدة ثلاثين سنة حتى بداية تكوين أول مجلس نيابي إلى حد ما يمكن أن نسميه برلمانا مصرية - في سنة ١٨٦٦ خلال حكم الخديوى اسماعيل .

ولا شك ان افتتاح المجلس الأخير في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ كان يمكن أن يعطى لمصر إضافة في تجربة الحكم النيابي لولا ان الظروف الداخلية والخارجية تعاونت على وأد التجربة بعد فترة لم تزد على خمسة عشر عاما وهى سنوات قصيرة إذا ما قيسست في همم الشعوب ..

وبمجيء الاحتلال البريطانى ينتهى كل شيء . وكانت نظرة الاحتلال إلى فكرة الدستورية في مصر على أساس « ان النظام الدستورى لا يستقر فى أرض إلا إذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن وخصوصا فى بلد كـمصر ليس فيه أثر للحرية الدستورية » ..

وهكذا شطب الاحتلال من التاريخ المصرى سنوات طوال مارس فيها حكم نفسه وأثبت فيها وجوده واكتشف ذاته . ومن يدرس الحياة النيابية المصرية فقط منذ سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٨٢ (أى قبل دخول الاحتلال البريطانى إلى مصر) يستطيع بالصفاف أن يستنبط إلى أى مدى حدثت فقرات نيابية فى حياة الشعب المصرى خلال ستة عشر عاما فقط استطاع مجلس شورى النواب أن يحصل على مكانة ضخمة قبل السلطة وقبل رأى الامام المصرى ..

اسباب النكسة :

وكان الاحتلال البريطانى أول الاسباب الحقيقية لنكسة التطور النيابى المصرى واللائمات التى كان قد حققها الشعب المصرى . ويظهر ذلك فى أن الانجليز منعوا الاختصاص التشريعى عن المجالس شبه النيابية التى كونوها ، وجعلوها مجرد مرافق استشارية . وأصبح نظام الحكم مطلقا ظاهريا فى يد الحاكم الشرعى وواقميا فى يد سلطات الاحتلال .. وأخذ الاحتلال فى تكويرته مجالسه بطريقة الانتخاب على درجتين بل وفى بعض الاحيان ثلاث درجات ومزج بين التعيين والانتخاب .

ولكن من الجدير بالذكر ان الشعب المصرى ذكى بالفطرة ويملك القدرة على التضال من واقع تاريخه ، ذلك ان الكثيرين يظنون ان من مثلوا الشعب كانوا مجرد أدوات يحركها الخديوى والانجليز كما شاءوا — ونحن وان كنا نعترف بأن هذا كان حال أغلبية الأعضاء — إلا ان بعض العناصر الوطنية ظهرت داخل هذه المجالس ورفعت صوتها عاليا ضد سلطات الاحتلال ولكن لم تكن الصحافة الوطنية على انتشار واسع ليمكن أن تعطى الرأى العام المصرى فكرة عما يدور ، كما أن صوت المعارضة كان يظهر فى فترات الجفاء بين سلطات الاحتلال والخديوى ..

تذكر من الأمثلة على ذلك أن مجلس شورى القوانين رفض مناقشة مشروع ميزانية سنة ١٨٩٣ لأنها قدمت إلى المجلس فى وقت متأخر . . وعند مناقشة ميزانية سنة ١٨٩٤ انتقد تقرير اللجنة ثقل الضرائب المفروضة على الأهالى . وأن مرتبات الأجانب تمثل عبئا على الميزانية إذا ما قورنت بالمرتبات الوطنية . واعترض المجلس أكثر من مرة عند مناقشة الميزانية على مصروفات جيش الاحتلال ، كما لا يجب أن ينسى التاريخ ان مجلس شورى القوانين رفض مسد امتياز قناة السويس ولما حاول رئيس النظار دعوة الجمعية العمومية أملا فى الحصول على موافقتها رفضت الجمعية العمومية باجماع الأصوات عدا العضو « مرقص سميك » ..

ولكن عندما يدرس المؤرخون حقبة الاحتلال البريطانى لا يجب أن يتناولوا الجانب السئ فقط ، حيث مرارة اليأس خيمت على أحلامهم وإنما يجب عليهم ألا ينسوا أن مصر خلال تلك الفترة قد قدمت أعظم زعمائها الذين أحبوا وطنهم حبا أسطوريا وجاهدوا من أجله وضحوا فى سبيل مبادئ مقدسة آمنوا بها — وناضلوا ضد هذا الاحتلال رغم صعوبات الطريق وأشواق الظروف التى أحاطت بهم ، لأن التاريخ يسمى دائما وزاء الحقيقة وهو الذى سيكشفها للناس مما طال عليها الأمد . ونقصد به الزعيم الشاب مصطفى كامل .

وقد بقيت لنا نظرة موضوعية حول الاحتلال البريطاني في مصر وهي أننا مسئولون إلى حد ما عما يحدث لنا — وبالأذات زعامات هذا البلد التقليدية لأنه لولاها ما سلمنا بالكثير من مطالب الانجليز — وكأنا في لحظة من غفلة موكب التاريخ قد وجدنا راحة للضمير في أن نعلق كل ما أصابنا على الاستعمار وأن هذا الاستعمار هو الذي تسبب في كل تسبب أصابنا وأصاب أخلاقنا .. ونحن لا نحق أنفسنا بما أحاق بمصر على يد الاحتلال .. لأن مصرنا في تلك الفترة كانت في حاجة إلى بنية أخلاقي واجتماعي واقتصادي قادر على تكوين حائطا صلبا يستطيع أن يواجه الاستعمار ويقفوت عليه أغراضه ..

توسيع السلطات الاستشارية :

المهم أن المستعمر البريطاني في آخر هذه بالحياة النيابية في مصر قبل نشوب الحرب العالمية الأولى رأى من خلال « كتشنر » الذي تولى منصب المعتمد البريطاني أثر وفاة سيرالدون جوردست في ١٢ يوليو سنة ١٩١١ وكانت ظروف توليه مهام منصبه في وقت اشتدت مهاجمة الحركة الوطنية للخديوي والنظار وسلطات الاحتلال ، وبالنسبة للحياة النيابية رأى كتشنر توسيع السلطات الاستشارية الممنوحة لمجلس شورى القوانين وللجمعية العمومية مع ضمهما في مؤسسة واحدة هي التي عرفت باسم الجمعية التشريعية ولكن كتشنر حرص على تضم هذه الجمعية الجديدة كبار الملاك والذين أطلق عليهم اسم « أصحاب المصلحة الحقيقية » ..

وقد انعقدت الجمعية التشريعية من ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ إلى ١٧ يونيو من نفس العام وكان كتشنر يأمل أن يمجدها أداة طيعة ولكن غاب ظنه حيث انقسمت الجمعية التشريعية إلى قسمين :

« قسم يمثل الأغلبية وكان مناصرا للحكومة وقد ضم هذا القسم الأشخاص المميين وكان عددهم ١٥ .

* أما القسم الثانى فهو يمثل الأقلية وقد قام الفريق الأخير بدور المعارضة وكان منهم سعد زغلول ونجح سعد زغلول فى قيادة هذه المعارضة إلى درجة ان كثر من فسكر فى حل الجمعية والغاء قانونها . ولكنه وجد انها أصلح للاحتلال لأنها أداة ضغط على الحديوى للحد من سلطاته .

وقد صدر أمر عال وقعه حسين رشدى رئيس مجلس النظار نيابة عن الحديوى الذى كان سافر إن الاستانة منذ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ . وكان الحديوى قد أعطى سلطاته كملة لرئيس نظاره ، ونظر النشوب الحرب صدر الأمر بتأجيل دورة الجمعية التشريعية إلى أول يناير سنة ١٩١٥ .

تأجيل الانعقاد :

وباعلان بريطانيا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما أعقب ذلك من خلع الحديوى عباس حلمى الثانى وتولى السلطان حسين كامل بدلا منه ، أصدر السلطان حسين عدة أوامر عالية متعاقبة - بناء على أوامر الانجليز - بتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية وكان آخر تلك الأوامر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، حيث اجلت اجتماعاتها إلى أجل غير مسمى ..

وظل الوضع على هذا ومصر مقيدة بأغلال الاحتلال البريطانى ، وكان الحزب الوطنى بعد وفاة زعيمه مصطفى كامل ثم مغادرة محمد فريد مصر إلى الخارج وظروف الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية على مصر فى حالة يرثى لها ، كل هذه الأسباب أصابت الوطن بحالة من الشلل ولم يرتفع صوت يعارض سلطات الاحتلال إلا ما يعرف فى تاريخ مصر باسم « ثورة الرديف » والتي قامت سنة ١٩١٦ واعترضت على سياسة انجلترا لسوق الفلاحين والعمال إلى ميدان الحرب واستعبادهم للرديف المهرى - العساكر الاحتياطى للجيش - بشكل لا إنسانى مما أدى إلى ثورتهم ، ولكن سرعان ما قضى عليها وظل الحال كذلك حتى تحرك سعد زغلول عقب ان وضعت الحرب أوزارها ، وتقابل سعد زغلول مع

عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي مع السير « وينجت » المندوب السامي البريطاني وذلك يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمطالبة برفع الحماية على مصر والساح لوفد مصر بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح المعقود في فرساي — إحدى ضواحي فرنسا — لعرض قضية مصر ومطالبها في الحرية والاستقلال .

وباختصار رفض المندوب السامي السماح لهم بالسفر لأنه لا صفة لهم ، فبدأت عملية جمع التوقيعات على عرائض لتوكيل سعد وزملائه نيابة عن الأمة المصرية . وتم الأحداث سرعاً .. حيث ينفي الانجليز سعد وغلول فتتفجر ثورة الشعب العظيم في سنة ١٩١٩ وتبدأ مصر طريقاً جديداً ينتهي بإعلان من جانب واحد هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والذي به ألغيت الحماية على مصر ومنحت مصر استقلالاً مشروطاً بأربعة تحفظات هي : —

- ١ — تأمين المواصلات للإمبراطورية البريطانية ..
- ٢ — الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي ..
- ٣ — حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ..
- ٤ — مسألة السودان .

وقد أبلغ اللورد « اللني » هذا التصريح إلى السلطان أحمد فؤاد (والذي كان قد تولى الحكم بعد وفاة السلطان حسين كامل) .

ولا شك ان صدور هذا التصريح رغم ما شابه من قصور وعيوب إلا انه فتح المجال أمام مصر لعلاقات خارجية مع المجتمع الدولي بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة ، وفي المجال الداخلي لصدور دستور تحكم به ينص على إنشاء نظام نيابي جديد . وقد صدر الدستور المصري في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وقد وضعت له لجنة مكونة من ثلاثين عضواً كان برأسها حسين رشدي وضمت نوابات من كافة فئات المجتمع من رجال القانون والعلماء ورجال الدين والأعيان وأصحاب الأموال

ومهما قيل حول دستور سنة ١٩٢٣ من تناقض في الآراء ، حيث يقول البعض انه كان منحة من الملك فؤاد وان الذى وضعه كان لجنة حكومية تشكلت بأمر من الملك إلى درجة ان سعد زغلول سماها لجنة الاشقياء ، أو الرأى الذى يقول ان الدستور احتوى لصا صريحا يقول ان الامة مصدر للسلطات فهو ليس منحة ، ورأى ثالث يقول انه فرض على الملك نتيجة لأوضاع معينة خارجة عن ارادة الحاكم وانه استرداد لأوضاع توقفت بسبب الاحتلال البريطانى .

الدستور .. هل منحة ؟

إلا ان وجهة نظرنا هي ان الدستور من الناحية الشكلية كان منحة ولكن من الناحية الموضوعية كان نتيجة للتطورات السياسية والظروف الاجتماعية التى كانت تمر بها مصر آنئذ التى كان مطلب الحياة النيابية أحد المطالب الرئيسية للمجتمع المصرى كله بكافة قطاعاته لاحتساس الشعب المصرى بضرورة المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس مستقبله واتى طال الشوق اليها للاحتساس بالمعنى الحقيقى للديموقراطية ..

وما لا شك فيه أن صدور دستور ١٩٢٣ كان خطوة وعلامة صحيحة على طريق الحياة النيابية المصرية وتطورها ، كما دلت على ذلك انتخابات أول برلمان مصرى على أساس حزبى بعد سنوات طويلة من المعاناة من مجالس شكلية ومن تحكم او تفرط من ساكن قصر عابدين ومن انفراد به بالحكم هذا إلى جانب التحكم فى كل شئ من جانب المعتمد البريطانى أو المندوب السامى فيما بعد ..

وهكذا من خلال تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعترف باستقلال شكلى لمصر .. وبصدور دستور وطنى فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ تدخل مصر مرحلة جديدة من حياتها تتفق وشكل هذا الاستقلال الجديد ويتحول د الوفد المصرى ، إلى حزب الهيئة الوفدية برئاسة سعد زغلول وتجاوره أحزاب أخرى على الساحة السياسية المصرية ولكن ليست فى قوته أو شعبيته ، ولأول مرة

في تاريخ مصر تبدأ انتخابات حزبية من خلال برامج أحزاب تكوين أول برلمان مصرى بالمعنى الحقيقي إلى حد ما لفكرة الحياة النيابية وذلك في سنة ١٩٢٤

ملاحظات ضرورية :

ولكن حيث ذلك البرلمان يعتبر حدا فاصلا بين ثلاث مواقف سابقة وبين مرحلة متغيرة ومن ثم يحسن أن نتوقف لنستجمع بعض الملاحظات الضرورية : —

* أولا ملاحظات حول الحياة النيابية قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ : —

(أ) لقد حكمت الحياة النيابية قبل ثورة ١٩١٩ وبمعنى أدق قبل نشوب الحرب العالمية الأولى لظروف خارجة عن إرادة النواب وفي الوقت ذاته لم تكن هذه الحياة النيابية بالمعنى الحقيقي لفكرة البرلمانية ..

(ب) ان التشكيلات التي استحدثها المستعمر البريطاني تماما كتلك التي ابتدعها المستعمر الفرنسي في فجر القرن التاسع عشر ، كانت مجرد أدوات لثبوت حكمه ولكن الواقع والتاريخ ان العلماء ومشايخ الأهرار أدرا دورهم بشكل رائع في عهد الحملة الفرنسية عكس النواب في عهد الاحتلال البريطاني إلا بعض الاستثناءات .

(ج) لم يكن عهد محمد علي أو عباس أو سعيد عصر تقدم أو تطور للحياة النيابية إلا ان ذلك لم يمنع من ان الفكر الذي تكوين من خلال البعثات التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا كان سببا في أحداث صورة التغير الذي ظهر في عصر اسماعيل .

(د) يلاحظ ان الكثيرين من النواب خلال هذه المرحلة كانوا لا يدركون المعنى السليم للنيابة عن الأمة ، إلى درجة انه يحكى ان شريف باشا عند تكوين أول برلمان نيابى في عصر اسماعيل قال للنواب ان العمل النيابى جرى على عادة وجود نواب على اليمين يؤيدون الحكومة وآخرون يجلسون على اليسار يعارضون الحكومة وترك المجالس وخرج على أساس ان بعض النواب سيجلسون على اليسار

يعارضون الحكومة ، وترك المجلس وخرج على أساس ان بعض النواب سيجلسون على اليسار ، ولكن عند عودته فوجىء بأن كل النواب يتكبدسون على الجانب الأيمن ولما سألهم لماذا . قالوا وهل يتجرأ أحد على مخالفة رأى أفندينا .. نعم ، لقد كان الكثير من النواب في تلك الحقبة يتمتعون بالعمى السياسى وينطبق عليهم القول السياسى الحديث انهم يدخلون في نطاق جماعة « موافقون . . موافقون ما دام هذا يرضى ولى النعم » . وعسى أن يتذكر اننا وقفنا معه ولا يكون جحودا . يقوم بكل المجلس فور تحقيق أغراضه . .

(هـ) كانت الحياة النيابية السابقة بعيدة عن الشكل الحزبى — رغم تكون مجموعة من الاحزاب مؤخرًا فى مصر بعد سنة ١٩٠٧ بصفة خاصة — فلم تكن الانتخابات تقوم على أساس حزبى ولا على أساس شعبى بل على أساس وظيفى فمضوية المجالس البرلمانية السابقة على برلمان سنة ١٩٢٤ كانت قاصرة على قطاع معين من الشعب وكان للعنصر الاجنبى — أو الخليط من المصرى والاجنبى - التركي أو الشركسى حيازة الكثير من المقاعد النيابية ..

(و) لقد كان الكثير من قادة الحياة النيابية فى عصر ثورة سنة ١٩١٩ من تربي فى تشكيلات الاستعمار البريطانى واسكن ظروف الدهر فرضت عليهم الثورية والتقرب للجماهير نتيجة لواقع الشعب وظروف الثورة ..

(ز) كانت قاعدة التعيين هى السائدة فى معظم التشكيلات شبه النيابية التى عاصرتها مصر قبل ثورة سنة ١٩١٩ ولم يكن لجموع الشعب الحقيقى من عمال وفلاحين أى تمثيل بالمرّة ..

* ثانيا — ملاحظات حول الحياة النيابية بعد صدور دستور ١٩٢٣ : —

ويمكن تقسيم هذه الملاحظات إلى عدة بنود أيضا : —

(أ) كان دستور ١٩٢٣ يحمل خطا رئيسيا وهو اتساع قوة السلطة التنفيذية وذلك كان يعنى فى الجانب الآخر ضياع حقوق الافراد وانتهاك مقدسات الشعب فى ان الامة مصدر السلطات ..

(ب) كان دستور ١٩٢٣ تحقيقا نموذجيا للخريطة الاجتماعية الى وضع فى ظلها .. وضعه اصحاب السلطة من الاثرياء وتحت سيطرة الحكومة وفى ظل نفوذها ولذلك خرج يؤكد التفكير المثالى التفليدى حيث كانت تسيطر فيه الملكية على الحياة النيابية ..

(ج) صحيح ان الدستور فتح باب الامل للتغيير فى المستقبل ولكن لم يعط فرصة قط لىكى يطبق تطبيقا سليما بل تكافقت عليه مجموعة من العوامل لخدمه .

(د) وطبقا للدستور كان البرلمان المصرى ينقسم الى مجلس شيوخ ومجلس نواب .. وكان خمسا مجلس الشيوخ يعينون بواسطة الملك من خلال الرزاق والثلاثة انماس الباقين ينتخبون بواسطة الشعب. وكانت مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنوات ويتم تغيير نصف المجلس كل خمس سنوات . وكان الملك هو الذى يعين رئيس مجلس الشيوخ اما نائبا الرئيس فينتخبان وكانت سن عضو مجلس الشيوخ لا تقل عن ٤٠ عاما .

اما مجلس النواب فكان كله بالانتخاب وسن العضو ٣٠ عاما وعضوية المجلس خمس سنوات وكان كل ستين الف شخص ينتخبون عضوا ومن حق المجلس اختيار رئيسه ونائبي الرئيس .

سلطات الملك :

* ثالثا — من ناحية البرلمان كانت سلطات الملك واسعة على الحياة النيابية — بحيث رغم كل ما شاهدناه من حياة اليايية أن نقرل — ولكن بتحفظ — ان البرلمان المصرى فى العهد السابق قبل الثورة كان هيئة استشارية ولقد كان هدف القوى التى أعطت الملك هذا النفوذ هو ان يصبح بصفة استمرارية قوة مضادة للبرلمان

ولقد أثبتت وقائع الأحداث النيابية في مصر ان البرلمان بلا خبرة يمكن أن يكون العوبة في يد ملك ما كر .

انتخابات سنة ١٩٢٤ :

ولقد دخل مع حزب الوفد حزبان آخران هما الحزب الوطني وحزب الأحرار والمستقلون وكانت النتيجة ان اكتسح حزب الوفد حيث نجح من مرشحيه البالغ عددهم ٢١٩ نجح منهم ١٧٩ أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح ١١٢ نجح منهم ٢٠ أما الحزب الوطني فقد رشح ٤٢ نجح منهم ٧ أما المستقلون فقد رشحوا ١٠٧ ونجح منهم فقط ٥ أشخاص وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة إذ حصل على ٨٤٩٪ من عدد مقاعد مجلس النواب أي ١٧٩ مقعدا من ٢١١ مقعدا

ولقد بلغ من نزاهة هذه الانتخابات والتي جرت في عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم ان رئيس الوزارة التي أجرتها رسب أمام مرشح حزب الوفد وقد قدم يحيى باشا ابراهيم إلى الملك فؤاد استقالته في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ونوه في كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات وكان صادقا في ذلك حيث قال : —

« ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكاملة لتحقيق حرية الاراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام » ..

وقد جرت انتخابات الشيوخ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ولم تتدخل الوزارة في الانتخابات وكانت وزارة سعد زغلول قد تشكلت في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ بصفته زعيم حزب الوفد الذي فاز بالأغلبية وفاز المرشحون الوفديون أيضا في مجلس الشيوخ وظن الشعب ان الأمر قد أصبح بناصيته وان سيادة الأمة قد تحققت فعلا وان الطريق مفتوح لحياة دستورية ونيابية سليمة ..

ولكن كان ذلك وهما وسرايا .. إذ سرعان ما وضحت الحقيقة حيث كان أعداء الثورة لا يزالون يترصدون بها .. وكان أعداء الدستور والحياة النيابية يتحينون الفرصة لكي ينقضوا على برلمان الشعب . وكى ينقضوا على الحياة البرلمانية . فبعد الانتخابات في يناير ١٩٢٤ واكتساح الوفد المعركة اكتساحا لم يسبق له مثيل تركزت كتلة الشعب تركيزا واضحا في الوفد وزعيمه سعد زغلول وكان البرلمان الأول الذي عقد في سنة ١٩٢٤ أول مظهر نظامي لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة في الحكم بل القوة الوحيدة التي لها حق الحكم وكان هذا تطورا عميقا دل على ان الشعب أضفى على الرغم من كل القوى التي حاربتة ووقفت دونه هو صاحب السيادة فوق هذه الأرض .

ولكن هل استرد الشعب كامل حريته ، وأصبحت حقا الأمة مصدر السلطات وهل أصبح كل شيء ممهدا لقيام حكم برلماني صحيح قوامه الشعب الاجابة قطعا لا .. أما التساؤل فهو لماذا .. السبب انه كانت توجد سلطة الاحتلال يمثلها المندوب السامي البريطاني حيث يخيمه الجنود البريطانيون .. يضاف إلى هذا انه كان يوجد عدد من الموظفين الانجليز يحتلون المناصب الحساسة في مصر ويستندون في تصرفاتهم لا إلى القوانين واللوائح التي تحدد اختصاصات وظائفهم ولكن إلى القوة السانحة من قيام الاحتلال والتحفظات الواردة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كما كانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين كانوا عملاء للسراى وخداما للانجليز في معظم تصرفاتهم .

الفصل الخامس

الثورة المضادة للحياة البرلمانية

قلنا في الصفحات الماضية أن الحياة النيابية كانت تنويها لكفاح طويل دام فترة تربو على النصف قرن حتى تحقق لمصر أول مجلس نيابي حقيقى جرى في ظل انتخابات حرة ناتج من درجة حررتها أن رئيس الوزراء الذى أجرى هذه الانتخابات رسب فيها أمام أحد المرشحين الوفديين وكان يمكن له أن يستغل وضعه على رئاسة الوزراء في تزوير الانتخابات على الأقل لينجح هو .

ولم ترض بعض الأوساط عن دستور سنة ١٩٢٣ واعتبرته ثوبا فضفاضاً للديموقراطية لا تستحقها الجماهير المصرية وكما كانت هذه الأوساط تمنى ألا ينجح حزب الوفد في حيازة أغلبية مقاعد مجلس النواب والشيوخ . ولكن خاب فآلهم ومن ثم تربصوا بالحياة النيابية حتى نهضوا في النيل منها من خلال ما يمكن أن نسميه بالثورة المضادة ضد الحياة البرلمانية .

وعاش دستور سنة ١٩٢٣ في قفص حديدى مسجون حتى أفرج عنه ضغط الجماهير ووحدة الأحزاب حتى يعود إلى الحياة مرة أخرى في سنة ١٩٣٥ .

ولم يمش أول برلمان مصرى بعد ثورة ١٩١٩ أكثر من ٨ شهور بعدها حدثت الثورة المضادة حيث عطل البرلمان ثلاث مرات في مدة سبع سنوات تقريبا ثم ألغى الدستور واستبدل بآخر هو دستور اسماعيل صدقى المعروف باسم دستور سنة ١٩٣٠ . ذلك الدستور الذى أثار احتجاجا إجماعيا لأنه قيد سلطة الأمة وأعطى الملك صلاحيات مطلقة للحكم .

لقد افتتح أول مجلس نيابي في مصر بعد ثورة ١٩١٩ في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

وانقضت دورته الاولى وحدد لإفتتاح الدورة الثانية في يوم الاربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ولكن لم تستمر هذه الدورة سوى ١٢ يوما فقط حيث صدر قرار بمحل مجلس النواب في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حيث استقالت وزارة سعد زغلول عقب اغتيال السردار في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (والسردار هذا هو حاكم عموم السودان السير لى سناك والذي كان قائد الجيش المصرى في ذلك الوقت) : ومع ذلك فإن الكثير من المؤرخين يتناسون أن الكثير من القوى المضادة كانت تترصد بالدستور قبل حادث السردار ، وليس أدل على رأينا هذا من أنه عند افتتاح الدور الثانى للبرلمان في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ كان سعد زغلول في مقابلة مع الملك فؤاد في الساعة الواحدة ظهرا يقدم له استقالته وفي مساء نفس اليوم أعلن استقالته لمجلس النواب وعلل ذلك بأن صحته لا تتحمل الحكم ولكنه في الواقع كان يخفى الاسباب الحقيقية وراء استقالته ، والتي لم يلبث أن أفصح عنها بقوله أن هناك مشاكل داخلية وكذلك دسائس تحيط بوزارته وكان يقصد بذلك موقف القصر والسراى من وزارته . وكان أحد الاسباب التي دعت إلى غضب سعد زغلول هو تعيين الملك فؤاد لحسن نشأت وكيل وزارة الاوقاف وكيلا للديوان الملكى دون أخذ رأى الوزارة خاصة وأنه كانت تحيط بحسن نشأت بعض الشبهة حول اتصالات كانت بينه وبين قتلة السردار .

وبعد رفض مجلس الشيوخ برئاسة زيور باشا ووكيله أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى بك الجزائر استقالة سعد حينئذ وطالبوا الملك بأن يبقى سعد وكذلك رفض أحمد مظلوم باشا رئيس مجلس النواب ووكيله حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك الوكيل الثانى . وكان أن عدل سعد عن استقالته في ١٧ نوفمبر ولكن جاء حادث السردار فأنهى الموقف تماما بالنسبة للحياة البرلمانية في مصر حتى سنة ١٩٣٦ .

رفض سعد مطالب اللورد اللنبي التي وجهها إلى وزارته فى شكل إنذار بريطانى واحتج البرلمان فى مساء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولكن ذلك لم يكن

ليفيد شيئاً أمام الترخيص الذي كان يريد به الملك بالحياة النيابية وأمام رغبة بريطانيا في طرد وزارة سعد زغلول من الحكم وتشكلت وزارة جديدة برئاسة زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ وقتئذ - والذي اشتهر في التاريخ بأنه صاحب وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه ، وقد أصدرت الوزارة فور تشكيلها قراراً بوقف جلسات البرلمان يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم في ٢٤ ديسمبر لم تلبث أن أصدرت مرسومها بحل مجلس النواب حيث تقرر في نفس المرسوم أن تجرى انتخابات جديدة لمجلس جديد في ٦ مارس سنة ١٩٢٥ .

وزاء الأمور تعقيداً أن زيور أصدر قراراً بعودة نظم الانتخابات على درجتين بعد أن كان البرلمان قد ألغاه وأصدر قراراً بأن يكون الانتخاب مباشراً.

وأجريت هذه الانتخابات ودخلها أربعة أحزاب هي حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني وحزب الاتحاد والمستقلون ورشح حزب الوفد ١٨٦ عضواً فاز منهم ١١٣ أى بنسبة (٥٣.٦٪) ورشح حزب الأحرار الدستوريين ٧٨ نجح منهم ٤٠ أى بنسبة (١٩٪) أما الحزب الوطني فقد رشح ٢٤ نجح منهم ١٩ أى بنسبة ٣٢٪ أما حزب الاتحاد (أشىء حزب الاتحاد في شتاء سنة ١٩٢٥ برئاسة يحيى باشا إبراهيم لمقاومة حزب الوفد وكان ضمن من ساهموا في انشائه ليكون حزب القصر حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي آنشد وقد انترك الحزب المذكور في انتخابات سنة ١٩٢٥ وقدم مجموعة من المرشحين وكان يأمل أن تكون له الأثرية ليؤلف الحكومة الجديدة ولكن فشل الحزب ذريعاً (حزب الاتحاد تقدم به ٨٧ مرشحاً نجح منهم ٣٦ أى (٢٨٪) أما المستقلون فقد تقدم منهم ٦٤ ولكن نجح منهم ٢٤ أى بنسبة (١٠.٤٪) .

وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية في هذا المجلس الجديد . وقد اجتمع المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ واستمر اجتماعه فقط لمدة ٩ ساعات ثم صدر قرار بحله في ذات اليوم وهو أقصر مجلس نيابي في تاريخ مصر بل في تاريخ العالم

كله تقريبا . . وإذا ما حاولنا تبين أسباب حل هذا المجلس بهذا الأسلوب لوجدنا ان السبب في ان المجلس أصر على ممارسة حقوق الشعب الدستورية وانتخب سعد رئيسا للمجلس ثم أصر على أن يتولى الوزارة ولكن وقفت له الثورة المضادة بالمرصاد .

ومع ذلك فقد كانت الأوضاع الجديدة لا تنسجم مع ما رآه زعماء الانقلاب، إذ ان البرلمان المصري لم يلبث ان اجتمع من تلقاء نفسه في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تنفيذا لحكم الدستور واستند أعضاء البرلمان في ذلك إلى المادة ٩٦ من الدستور التي كانت تقضى بأنه " يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور .

ولكن كانت الحكومة قد استمدت لهذا الموقف ولذلك حشدت قوات من الجيش ، من البوليس حول دار البرلمان لمنع الأعضاء من الدخول .. إلا أن اليأس لم يطرق أبدا قلوب النواب الشجعان فاجتمعوا في نفس الموعد في فندق الكونتنتال يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ منذ الساعة التاسعة صباحا وقرر الحاضرون بالاجماع : —

أولا — الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانيا — قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة (٦٥) من الدستور (وكانت تنص على انه إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة) ..

ثالثا — اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والامكنة التي يتفق عليها الأعضاء ..

رابعا - نشر هذه القرارات في جميع الصحف .

وقد وقع جميع الاعضاء على هذه القرارات .. ولكن الوزارة لم تسكترت بقرار مجلس النواب وزاد الطين بلة ان زيور باشا لطخ تاريخه السياسى بأن سلم واحة جغوب المصرية إلى ايطاليا .. ووقع الاتفاقية الخاصة بذلك في هبة البرلمان . وقد احتج اعضاء المجلس على ذلك ولكن ما عن سميع أو مجيب .. . وعدلت وزارة زيور قانون الانتخابات ولكن العمداضربوا عن تنفيذ قانون الانتخابات الجديد وعن تسليم الدفاتر .. .

وأجريت انتخابات سنة ١٩٣٦ حيث دخلها حزب الوفد بـ ١٩٢ عضواً ونجح منهم ١٧١ أى ما يعادل ٨١٪ من مقاعد المجلس أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح ٧٣ نجح منهم ٢٩ أى ما يعادل ١٣٧٪ أما الحزب الوطنى فقد تقدم ١٩ نجح منهم ٥ أى ما يعادل ٢٤٪ أما حزب الاتحاد فقد رشح ٧٥ لم ينجح منهم إلا واحد فقط أى ٥٪ أما المستقلون فقد رشحوا ٥٢ نجح منهم ٥ أى ما يعادل ٢٤٪ .

وهكذا اثبت الشعب ولائه واخلاصه لحزب الوفد ونجح الوفد نجاحا ساحقا في هذه الانتخابات . ولكن في تلك الاونة بدأت الجماهير تناضل وتدعو الى اتحاد الزعماء ضد القصر وضد حزب الاتحاد وفعلا حدث التآليف بين الاحزاب الوطنية الكبرى حيث تكوينة في سبيل الوطن جبهة وطنية طالبت بعقد مؤتمر وطنى . وظهر الزعماء الثلاثة سعد زغلول وعدلى يسكن وعبد الحالى . اروت من اجل مصر والتصدى لاعداء الديموقراطية وفي وحدة متكاملة .

واجتمع المؤتمر الوطنى بمصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الملكى وقد دعى إليه اعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس سنة ١٩٣٥ وأعضاء المجلس الاول الذين لم ينتخبوا فى المجلس الاخير

وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجلس إدارة الأحزاب المؤتلفة وأعضاء مجالس المديرية والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون وبلغ عدد أعضاء هذا المؤتمر حوالي ١٠٩٧ عضوا ورأس المؤتمر سعد زغلول .

وأصدر المؤتمر القرارات التالية : —

١ — تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة للدستور . .

٢ — دعوة الأمة في الدخول في الانتخابات على حسب القوانين رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه في التجهيل بهذه الانتخابات وانعقادها لتعود لمصر الحياة النيابية التي حرمت منها طويلا . .

٣ — يجب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان ولحين ذلك يجب وقف أي إجراء تشريعي .

وقد أذعنّت الحكومة لقرارات المؤتمر واستصدرت يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦ مرسوما بإجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخاب المباشر وانتهى الأمر بإجراء انتخابات سنة ١٩٢٦ واتفقت الأحزاب المؤتلفة على عدم التناسب ونجح حزب الوفد بأغلبية ساحقة ورضى سعد زغلول برئاسة مجلس النواب وترك رئاسة الوزارة إلى عدلي يكن . حتى لا يتسبب في أزمة إذ أن المستعمر والمملك كانا يرفضان أي وزارة يرأسها سعد زغلول . واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ برئاسة حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح وتلا على باشا خطاب العرش حيث جاء فيه : —

« اعزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعزمت تقوية النظام الدستوري وتثبيت أصوله وتوطيد تقايده . . »

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيساً ومصطفى النحاس ووصفاً واصف وكيلاً .

ولكن خيم على مصر حادث حزين هو وفاة زعيمها الوفي سعد زغلول في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٧ وتولى مكانه في زعامة الوفد مصطفى النحاس .

وكان ان استقالت وزارة عدلى يكن وتكونت أول وزارة ائتلافية شارك فيها الوفد ورأسها النحاس ولكن لم تلبث الدسائس أن حيكمت ضدها فاضطر إلى تقديم استقالته وتولى الوزارة محمد محمود باشا الذى أعلن تعطيل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وأصبح يسمى اليد الحديدية ورغم انه كان من أبطال الائتلاف وضد طغيان الرأى إلا انه كان ارستقراطياً من نوع خاص . . . وفشل محمد محمود فى مباحثاته مع بريطانيا ووجد من الداخل مقاومة له لتعطيل الدستور فاضطر للاستقالة فى ٢ اكتوبر ١٩٢٩ واختير عدلى يكن رئيساً للوزارة حيث تكونت وزارة انتقالية وأجريت فى عهد هذه الوزارة انتخابات جديدة فى سنة ١٩٢٩ دخلها حزب الوفد بمحوالى ٢٢٨ مرشحاً ففاز منهم ٢١٦ أى ما يعادل (٩٣٪) وهى أكبر نسبة حصل عليها حزب الوفد فى أى انتخابات نزيهة أجريت فى مصر وكان الدعم بذلك قد كافأ الحزب على إخلاصه للقضية الدستورية وللحياة النيابية كما رشح حزب الأحرار الدستوريين ٢٢ مرشحاً فاز منهم ٥ أعضاء فقط أى (٢٢٪) أما الحزب الوطنى فقد رشح ١٢ فاز منهم ٤ أى ما يعادل (١٧٪) أما حزب الاتحاد (حزب السراى) فقد رشح ١٧ لم ينجح منهم أحد أما المستقلون فقد رشحوا ٢٨ ففاز منهم ٧ أى ما يعادل ٣٪ .

وبناء على ذلك تألفت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس ولكن فشل فى المفاوضات بينه وبين «هندرسن» وزير الخارجية البريطانية سنة ١٩٣٠ والذى كان يعود إلى تمسك النحاس بوحدة مصر والسودان إلا أن انجلترا كانت ترفض ذلك ودعا هذا إلى استقالة وزارة النحاس فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ حيث تولى السلطة

اسماعيل صدق فكان وجوده نكبة على الحياة البرلمانية المصرية ولطمة للحياة النيابية وللمركة الحرة في مصر .

وكان اسماعيل صدقى يحمل رأيا خاصا قبل دستور سنة ١٩٢٣ والذي لم يلبث أن ألغاه ووضع دستورا جديدا هو دستور سنة ١٩٣٠ والذي قيدت فيه سلطة الامة واتسعت فيه سلطة الملك والسلطة التنفيذية على حساب الشعب وأجريت انتخابات في سنة ١٩٣١ في ظل الدستور الجديد قاطعها حزب الوفد ولكن شارك فيها لاسف الشديد بقية الاحزاب ومنها الحزب الوطنى .

فقد تقدم حزب الشعب الذى أسسه صدقى سنة ١٩٣٠ بحوالى ١٣٧ مرشحا نجح منهم ٨٤ أى ما يعادل ٥٦٪ كما ان حزب الاتحاد (حزب السراى) قد رشح ٥٨ نجح منهم ٤٠ أى ما يعادل (٣٦٫٧٪) أما الحزب الوطنى فقد رشح ١٤ نجح منهم ٨ أى ما يعادل ٥٣٪ وكانت سقطة أن يشارك الحزب الوطنى هذه المؤامرة رغم تاريخه النضالى ورصيده الوطنى ، كما تقدم المستقلون بـ ٦٣ مرشحا نجح منهم ١٨ أى ما يعادل ١٢٪ .

وظل اسماعيل صدقى يتربع على هرش السلطة تسانده الحزاب البريطانية حتى أجبر فى النهاية على الاستقالة بعد عهد اسود من الظلم والديكتاتورية هانت منه جماهير الشعب المصرى . وخلفته وزارة عبد الفتاح يحيى الذى قدم استقالته بعد عام واحد ثم خلفته وزارة محمد توفيق نسيم والى استصدرت أمرا ملكيا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ باطل العمل بدستور سنة ١٩٣٠ وحل البرلمان الذى قام على أساسه . ولكن لم يصدر أى قرار بخصوص دستور جديد وتصاعدت الحركات النضالية الشعبية ضد حكمه ..

ولما كثر القيل والقال فى قضية الدستور أذاع محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ (وهو اليوم الذى كان بمثابة عيد الجهاد الوطنى) بيانا مطولا يشرح قصة الصراع الدستورى حيث قال : —

« ما كان في مقدورنا إلغاء دستور واخياء مكانه فور الوقت أو بتعبير آخر اجراء الهدم والبناء في آن واحد لأنه لما أتيح لنا إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ وما ترتب عليه كان أهم ما نصبو إليه الخواطر وقتئذ وما كان الوقت يتسع لوضع دستور جديد في الحال أو احياء دستور سنة ١٩٢٣ الذي كان قد الفى من أربع سنوات والذي كان الغاؤه لغرض مقصود وقصد معمود ولذلك اكتفينا عند إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ بالاحتفاظ بمبادئ الدستور الأساسية وباستبقائها لتسير عليها وتبناها وقررنا في آن واحد وفي نفس الامر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية ما يأتى : —

أولا — انه إلى أن يستبدل النظام المذكور بنظام آخر يجب أن يتحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التى لا يزال يعمل بها منذ انشاء النظام الدستورى فى مصر .

ثانيا — أن تتمشى فى حكمنا على المبادئ الأساسية الدستورية منذ انشاء النظام الدستورى فى مصر .

ثالثا — أن يظل شكل الدولة وميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى مصر .

— رابعا أن يظل نظام وراثية العرش وحالة الخديوى السابق كما قررها الامر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٨٢٢ .

خامسا أن تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لهذا الامر على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الاول فان لم تعرض يبطل العمل بها فى المستقبل .

سادسا — إلى أن ينفذ الامر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل نظام سنة ١٩٣٠ والذي أبطل بتولى جلالة الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان والسلطة التنفيذية وبإشرافها بواسطة مجلس الوزراء وعلى مسئوليتهم طبقا لمبادئ الحرية والمساواة .

وهكذا ثبت لدى الشعب أن وزارة نسيم حاولت أن تمسك العصا من النصف، وأن تلغى دستور سنة ١٩٣٠ ارضاء للشعب وأن تبقى السلطة التشريعية والتنفيذية في يد الملك . ولكن الشعب المصرى لم يرضه هذا الموقف فعمدت الجماهير مؤتمرا عاما في سنة ١٩٣٥ أكدت أنها لا ترضى أن تحكم مصر بلا دستور يحمى حقوق رعاياها ، كما أنها لا ترضى عن تنقيح دستور سنة ١٩٢٣ بشكل رجعى وإنما تطالب بعودة الدستور الأخير كما هو .. وبناء على هذا فان الملك فؤاد قد خضع لارادة الشعب ووافق على عودة دستور ١٩٢٣ ولكن بريطانيا أبدت رغبتها في تأجيل عودة دستور ١٩٢٣ وأبدى المندوب السامى وجهة نظره في أن مصلحة مصر تقتضى أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع بحث . وفى ذلك الوقت حدث فى سماء السياسة المصرية ما زاد من مخاوف الملك فؤاد حيث كانت سياسة بريطانيا فى طريقها للتغير نظرا لاضباب العلاقات الدولية ومن ثم رأى الملك فؤاد الأول أن من المصلحة أن تعود الحياة الدستورية بناء على دستور ٢٣ لأن التدخل البريطانى سوف يعمل على تقليص سلطة الملك .

ومن الجدير بالذكر أن نسيم باشا تقابل مع المندوب السامى البريطانى حيث أبلغه هذا الأخير وجهة نظر بريطانيا حول المسألة البرلمانية المصرية كالآتى : —
١ — انه ليس هناك أحد يمترض على إعادة الحياة الدستورية فى الفرصة الملائمة .

٢ — انه من شأن الحكومة المصرية أن تدرس المسألة الدستورية من جميع وجوها وأن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية على أن ينفذ فى الفرصة الملائمة .

٣ — انه من شأن الحكومة أن ترسم وسيلة وضع الدستور ويفضل أن يكون ذلك بواسطة لجنة تشمل إن أمكن عناصر من جميع الأحزاب .
كانت عودة دستور سنة ١٩٢٣ على غير رغبة الملك أو الانجليز أو الوزارة

ولأنها هي الظروف التي جعلت ذلك ممكن التحقيق ، كما أن رصيد الجماهير من النضال كان خير ذخير لاجبار كل الهيئات والسلطات المنحكة على عودة هذا الدستور .

ولكن ثورة الطلبة سنة ١٩٣٥ والتي لم تلبث أن شاركتهم فيها كافة فئات الشعب هي التي أجبرت الحكومة والمملك وبريطانيا بلا مواربة على اقرار عودة دستور سنة ١٩٢٣ وكان الفضل في تنظيم هذه الثورة وتزعمها حزب الوفد المصرى

وكان يوم الخميس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ هو يوم الاضراب العام في القاهرة والذي شمل جميع الطبقات وفي مقدمتها نقابة المحامين الاهليين والشرعيين والصحافة المصرية فامتعت عن الصدور كما أضربت متاجر القاهرة الوطنية . أما طلبة المدارس من الذكور والاناث فقد شاركوا في المظاهرات مما اضطر الحكومة إلى اغلاقها كما أضرب طلبة الجامعة المصرية فمطلتها الحكومة أيضا . . . ولم يلبث أن ارتفعت الاصوات لوحدة الزعماء والاحزاب وجمع الكلمة على أساس أن هذا الاتحاد هو خير سلاح تشهره مصر في وجه الانجليز وفي وجه الديكتاتورية الملكية .

ولم يلبث مستشارو محكمة استئناف مصر أن وقعوا بيانا بالاحتجاج على وقف اصدار الدستور أرسلوه إلى رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم ولكن لم يكن بسهولة أن ترضى القوى الاتوقراطية في مصر الممثلة في الملك وحاشيته وأيضا في رئيس الوزراء اصدار قرار العودة إلى العمل بدستور سنة ١٩٢٣ . ولكن الطلبة .. وقود الثورة في كل عهد .. قابلوا رئيس حزب الوفد واقترحوا عليه الاتفاق مع الاحزاب الاخرى .

وأيدت جموع المصريين هذا السعى نحو الاتحاد . حتى تألفت الجبهة الوطنية نهائيا يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ وكان من العوامل التي جعلت في تأليفها الخطبة

الثانية التي خطبها السير « صموئيل هور » وزير الخارجية البريطانية في المألة المصرية مساء ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ محاولا لإزالة التأثير السيء الذي تركته خطبته الأولى في نفوس المصريين (وكانت خطبته الأولى خاتمة برأى بريطانيا في أنها ترفض عودة دستور ٢٣ وأن الشعب المصري لا يحب دستور سنة ١٩٣٥) ولم يكن التصريح الثاني إلا تأكيداً أن الانجليز يعارضون عودة دستور ٢٣ رغم كل ما وقع من حوادث . ومن ثم كان لا بد وأن تتجدد المظاهرات وتعود الاضطرابات على أشدها مما جعل الدعوة إلى تكوين الجبهة الوطنية لكل الأحزاب أمر لا مفر منه .

الجبهة الوطنية وانتصار الإرادة الشعبية : —

في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ اجتمع في منزل محمد محمود باشا الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد والدكتور حافظ عفيفي والدكتور محمد حسين هيكل وأمين يحيى للنظر في تقرير مسافة الخلف بين الأحزاب وتأليف جبهة وطنية متحدة وبعد البحث والمداولة اتفقوا على تأليف جبهة وطنية تنحصر مهمتها في المطالبة بالآتي : —

١ — إعادة دستور سنة ١٩٢٣ .

٢ — تعقد معاهدة مع انجلترا على أساس مشروع النحاس — هندرسن .
وهضمت هذه القرارات على الأحزاب فأقرتها كلها ووافقت على تأليف لجنة تمثل الأحزاب كلها فتضع كتاباً إلى جلالة الملك تطلب فيه إصدار دستور سنة ١٩٢٣ وترسل كتاباً آخر للمندوب السامي .

وجاء في كتاب عودة الدستور ما يأتي : —

« أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلا بأن يعود إلى الأمة فوراً دستوراً الصادر في سنة ١٩٢٣ » .

وأفادت الجبهة الوطنية أن عودة الحياة الدستورية تعنى استقرار نظام الحكم ،
وقد رفع هذا النداء إلى الملك فؤاد كل من مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى ،
محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، اسماعيل صدق رئيس حزب
الوفد السعدى ، حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، حافظ عفيفى .

وكان ذلك بداية الانتصار الرائع ضد قوى الثورة المضادة التى صادرت
الحياة البرلمانية وأوقفت العمل بالدستور وفعلا حانت ساعة الخلاص واجبرت
انجلترا على أن تصرح بأنها لا تمارض عودة دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط
وصدر القرار الملكى بذلك . . ودخلت مصر عهدا جديدا . ظنت معه الجماهير
أنها سوف تحقق ما تريد من أمن للمواطن ورفق للوطن ومن ديموقراطية للحكم
ودستور يحمى حقوق الانسان ومشاركة من الجماهير فى اتخاذ القرار السياسى . .
ولكن لم تأت الرياح بما تشتهى السفن . . ماذا حدث وكيف كانت الحياة
النيابية بعد عودة دستور سنة ١٩٢٣ ذلك هو موضوع السطور القادمة .

الفصل الخامس

الحياة النيابية وتطور الفكر الديموقراطى

قبل سنة ١٩٥٢ كان أشد ما يؤلم الانسان مشهد تلك الخطوات المنعثة المترددة التى كانت تخطوها الديموقراطية المصرية فى ذلك الطريق الذى كادت تسده سدا تلك الأثقال والعوائق التى ألقىت فيه على يد الجمل بأرلويات مبادئ علم السياسة ، وعلى يد الأحقاد والأهواء . . . التى بلغ من خدتها وشذتها فى نفوس بعض الساسة أن أفقدتهم — حتى فى ساعات الحن — روح التعاون وهى روح النظام البرلمانى ، إذا ذهبت عنه ذهب أو اضطرب .

كما كان يمزق القلب ألما بوجه خاص مشهد تلك المساوىء والمفاسد التى تشوب جو الانتخابات النيابية لدينا ، تلك المفاسد التى أدت فى النهاية إلى فساد النظام النيابى وحفرت له قبزه .

لقد كان أسوأ ما فى الحياة النيابية — قبل ثورة سنة ١٩٥٢ — نظم وقوانين الانتخابات المتعددة والتى ظلت حائرة بين الانتخاب على درجتين — وفى بعض الأحيان ثلاث درجات — وبين الانتخاب المباشر .

ولا شك أن كل كلام عن حرية الانتخابات فى ظل قوانين جائرة ، وأحكام عرفية ، وأمية متفشية بين أغلبية الناخبين ، وسيطرة استعمارية وتحكم ديكتاتورى

من جانب القصر . . كل هذا إذا أضفنا إليه تكالب الوعامة السياسية
للوصول إلى الحكم . . كل هذا جعل « حرية الانتخابات » تجد لها مكاناً في
عالم بعض العقول ولكن ليس لها في عالم الحقائق مكان .

مواضع النقد :

وتدور في ذهن عدة أسئلة « من البداية » حول أهم مواضع النقد التي توجه
إلى نظام الانتخاب المصري ؟ .

من وجهة نظرنا أن ذلك يشتمل على عدة أمور : —

أولاً : أنه كان يقرر الانتخاب العام الذي يشمل حتى الأميين . .

ثانياً : أنه أخذ بمبدأ الأغلبية دون نظام التمثيل النسبي للأقليات السياسية .

ثالثاً : أنه كان يحرم النساء حق الانتخاب .

رابعاً : أنه أخذ بطريقة الانتخاب الفردي دون طريقة الانتخاب بالقائمة .

ومهما قيل من أن الحقوق السياسية — إحدى الحقوق المقررة في الدستور

لكل مواطن فإنه يجب أن ندرك أن أي حق لا بد وأن يمارس على الوجه

الأكمل ، والحد الأدنى لفهم الطريق السياسي لإختيار ممثلينا في المجالس النيابية

هو : أن يكون الناخب مثقفاً . . والحد الأدنى لهذه الثقافة هو : معرفة الناخب

للقراءة والكتابة ، وذلك حتى تكفل حسن اختيار الناخبين لأوائك الذين سوف

يقومون بسياسة شؤون البلاد — ثم أنه بغير هذا الشرط (شرط معرفة القراءة

والكتابة) لا يمكن أن تتحقق سرية التصويت — التي تشترطها عادة قوانين

الانتخاب — وإذا فقد التصويت سرية فقد الانتخاب حرية ففي ميدان

الانتخاب لا حرية بلا سرية .

وفي فرنسا مثلاً نجد أحد كبار أساتذة الفقه الدستوري المسيو بارتلى — وهو أحد وزراء العدل العدل الفرنسيين سابقاً كما أنه كان عضواً بالمجمع العلمى الفرنسى جعل فى مقدمة الانتقادات التى يوجهها إلى نظام الانتخاب الفرنسى إغفاله النص على حرمان الأميين .

والأمرى الجاهل أكثر الناس خوفاً من الحكومة ، وأكثر العناصر انقياداً للدعاية ، ولقد كان الجهل والخوف قديماً من أكبر أسباب تقييد الناخبين عن التصويت فى الانتخابات .

وكان سعد زغلول يقول :

« أن عدم معرفة القراءة والكتابة يجعل الناخب الأمى على العموم فى مستوى أحمط من الناخب المتعلم ، إذ يصعب عليه الوقوف على المصلحة العامة ، وعلى حركة الأحزاب ، وتقدير كفاءات الرجال ومعرفة نزعاتهم السياسية » .

وفى يناير عام ١٩٤٧ أثار هذه المشكلة بالبرلمان المصرى عضو مجلس الشيوخ أحمد رمزى بك ، حيث تقدم باقتراح بمشروع قانون لإدخال بعض إصلاحات على نظام الانتخاب ، يرمى أهمها إلى قصر الانتخاب على المتعلمين (أى الملمين بالقراءة والكتابة) من الذكور والإناث على السواء .

أن الناخب فى الحقيقة قاض يحكم بين لائمين أو أكثر من المرشحين للنيابة ، ولكى يطلب منه سلامة الحكم . لا بد من توافر الفهم ، فمن المعروف بديهياً أن من لا يملك القدرة على القراءة والكتابة لا يستطيع التمييز أو الفهم ، فالأمرى لا رأى له .

لقد أدى جهل الناخبين إلى أحداث خطيرة فى تاريخ مصر النيابى ، نذكر من ذلك ، انتخابات عام ١٩٣٧ حيث حضر أفراد يعرفون أسماء المرشحين ، وآخرون ينتخبون المحافظ ، وغيرهم يفوضون رأى لرئيس اللجنة ، ثم هناك من

صوتوا للرئيس الحكومة . . رغم أنه لم يكن مرشحاً في نفس الدائرة . . هذا إلى جانب أن اليمين تحكمهم العصبية والقبلية والمناطقية أكثر من العقلانية .

ورغم ما يظن البعض أن التفرقة بين اليمين واليمين في منح الحقوق السياسية ومباشرتها يعتبر تفرقة لسيادة الأمة وفصلاً بين عناصرها ، إلا أن النتائج المترتبة على ترك الجملة متحكمين في مصير الأمة عاقبة أسوأ إذا ما قيس بفكرة التفرقة بين الجاهل والمتعلم .

ولكن . . كيف تواجه هذه المشكلة في حياتنا النيابية ، والامة تستفحل يوماً بعد آخر داخل مجتمعاتنا ، كما أنه إن صدر أي قانون انتخابي لحرمان اليمين من حقوقهم السياسية فذلك يعد بمثابة رجوع للوراء لا مسايرة لسنة التقدم والرقى ، كما أنه ليس من الأمور الثابتة أن من يعرف القراءة والكتابة يصبح أكثر قدرة من اليمين على معرفة أحوال البلد السياسية وعلى تقدير المرشحين ، كما أن حرمان اليمين من حق الانتخاب لا يتفق مع المبدأ الديمقراطي .

الحل هو : مواجهة قضية نحو الامة وبسرعة . . ولتكن هذه فرصة أيضاً لنحو الامة السياسية إلى جانب منح الإنسان القدرة على التفكير من خلال القراءة والانضمام للأحزاب والانتماء للوطن .

وإذا ما حاولنا أن نبحث عن السر أو البواعث الحقيقية التي تدفع البعض في مصر إلى الدفاع عن مبدأ المساواة بين اليمين واليمين في مباشرة الحقوق السياسية نقول السبب يعود إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول — وهو يضم رجالاً سياسيين ، يرون أن هيئة الناخبين إذا كانت أغليتها من اليمين — فإن ذلك ما يكفل لهم في المعركة الانتخابية الفوز المضمون .

أما الاتجاه الثاني — فهو يشمل رجالاً من رجالات الفكر السياسي أو

القانوني ، وهؤلاء قابضون في أبراج عاجية ، لا ينظرون إلى النتائج العملية الواقعية لتطبيق هذا النظام أو ذلك ، بل يفكرون بصدد أنظمتنا الدستورية كما كان يفكر فلاسفة القرن الـ ١٨ في القارة الأوروبية بصدد الديمقراطية التي لم يكونوا رأوها أمامهم تطبق في بلد من البلاد .

وأعضاء الفريق الثاني تستحوذ على عقولهم عادة نزعة التقليد لأحدث الأنظمة التي أخذت بها البلاد الغربية ، وهم بذلك لا يدركون اختلاف البيئة الاجتماعية والتقليدية .

ونزعة التقليد هذه كما يفسرها عبد الرحمن بن خلدون — ظاهرة من ظواهر تقليد الضعيف للقوى ، وهي ولا شك أخطر النزعات التي تهدد أنظمتنا الدستورية وتفسد عقولنا السياسية .

بل لقد وصل الأمر بمن كانوا مسؤولين عن الحياة النيابية في مصر ، أن مصر سبقت إنجلترا بالأخذ بنظام الانتخاب العام (أى غير المقيد بشرط بنصب مالى أو شرط تعليم) بنحو خمس سنوات — ولو أنه كان انتخابا غير مباشر (بأكثر من درجة واحدة) ذلك كان قانون الانتخاب للجمعية التشريعية عام ١٩١٣ . كما أن إنجلترا لم يتقرر فيها النظام الانتخابي العام المباشر إلا منذ عام ١٩١٨ أى قبل أن تأخذ مصر بهذا النظام بست سنوات فحسب .

بين مصر وإنجلترا :

ولكن رغم كل ذلك فهناك فرق كبير بين التطبيق الديمقراطي في إنجلترا ومثيله في مصر .

أول الأمور الضرورية للنهوض بالروح الديمقراطية كما يقول الدكتور تشارلس واطسن المدير السابق للجامعة الأمريكية بالقاهرة : إنما هو الإلمام بالقراءة والكتابة . . ونحن ننتظر من الديكتاتورية أن تتسامح في هذا الشرط

وقد ننتظر أن تشجع الجمل والامية فيصبح الفرد لين العريكة بيد أنه بعد أن يتصور أن تؤدي الديمقراطية رسالتها في بيئة أفرادها أميين : —

ولكن ذلك إذا أرادت هيئتنا الحاكمة أن تبنى مستقبل الديمقراطية لمجتمعنا عليها أولا أن تواجه مشكلة نحو الامية بشكل جدى وبأسلوب واقعى فلا ديمقراطية بين مجتمع جاهل ، إذ أن مثل هذا المجتمع هو الاداة الطبيعية لخلق الديكتاتور ولنشأة نظام حكم الفرد الذى لا سلطان فوق سلطانه والحاكم مدى الحياة .

الواجبات المفروضة :

أول واجب من الواجبات المفروضة الآن على أوائك الذين يملكون ناصية الأمر فى دول العالم الثالث أن يوالوا الديمقراطية ويتمهدوها بالتربية والتعليم ، وأن يوقفوا فيها معتقداتها الدينية من جديد ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، وأن يطهروا أخلاقها عما علق بها من شوائب ، وأن ينظموا حركتها ويحلوا المعرفة بالعلوم السياسية محل عدم الخبرة ، والشعور بالمصلحة الحقيقية محل النزعات القطرية العمياء ، وأن يلائموا بين الزمان والمعاصرة والأصالة والتحضر بالمادة والروح وأن يكيفوا الأوضاع بصورة جديدة . . فما أشد حاجتنا إلى علوم سياسية جديدة تصلح لعالم جديد .

ومع ذلك فهذا أقل ما تفكر فيه . . ومع أننا وسط تيار سريع يسبقنا فيه غيرنا ، إلا أننا نتصنت ونركز أنظارنا على بعض الانقراض التى ما زلنا نراها ملقاة على الشاطئ الذى غادرناه ، مبصرين بطريقنا إلى الامام مما قد يؤدي بنا إلى وهم الصعود ولكن نحو الهاوية .

ثانيا — يجب أن ندرك أن التقدم لا يأتي مصادفة ومن غير توجيه . . واحتكار السلطة دون إشراك أصحاب المصلحة الحقيقية فى بناء مستقبلهم كفيل

في النهاية بعدم اقتناع الجماهير بجدوى الإصلاح وبالتالي تصبح السلبية صفة متلازمة معهم لأنهم لم يدعوا للمشاركة في جنى الثمار بحجة أنهم لم يساهموا في بذر البذور .

ومن هنا لا بد من إعداد هذه الجماهير لأن تتولى حكم نفسها بنفسها ، بدلا من العمل على فرض الوصاية عليها ، فما لا شك فيه أن الحكومة الديمقراطية هي التي يحكم فيها الرأي العام ولا يمكن أن يكون الرأي العام مستنيرا بلا مناقشة حرة من كل جانب إذ أنه لا بد من سماع رأى الأقلية .

ثالثا : أن الثورة الديمقراطية لا يمكن أن تحدث في المجتمع من غير أن يحدث معها تغيير في العادات والأخلاق وهو ذلك التغيير المطلوب حتى تكون هذه الثورة مفيدة حقا . .

أن الناس لا يفسدون بممارستهم القوة ، وهم ينحطون ويدلون بائزاهم عادة الطاعة والأذعان ولكنهم يفسدون بممارستهم لقوة يعامون أنها غير مشروعة وينحطون ويدلون بانصياعهم لحكم يعتبرونه معتصبا وظالما .

لقد احتفظ الكثير منا بالأمور التي كان يتعصب لها أجداده ويتحيزون ، من غير أن يحتفظ بما كان لهم من إيمان ، واستبقى جهلهم ، من غير أن يراعى ما كان لهم من فضائل واتخذ مذهب الأثرة أساسا لكل أفعاله من غير أن يفهم ذلك العلم الذي هو أساس استخدام هذا المبدأ ، فكانت أنانية لا تقل عما كان عليه من قبل إخلاصه للآخرين .

ولا أذكر أن شيئا في التاريخ أولى بالشفقة والرثاء من تلك المشاهد التي تجري الآن تحت سمعنا وبصرنا ، فكأن الرابطة الطبيعية التي تربط آراء الإنسان بأذواقه ، وتربط أفعاله بمبادئه قد انفصمت ، ويبدو أن الانسجام الذي كان

يراعى دائماً بين مشاعر الناس وآرائهم قد زال الآن ، وأن قوانين التمثيل الأخلاقي قد أصبحت في خبر كان .

وكانز الديموقراطية :

ويجب أن نتذكر أن الفضيلة الوحيدة التي تبني الديموقراطية على ركائز ثابتة . هي الإيمان والعلم دون تجاوز من أحدهما على الآخر .

وأنتى أقر أنه ما زال بيننا كثيرون من المؤمنين المتحمسين كل التحمس للدين ، والذين تشبعت نفوسهم بالافكار المتصلة بالحياة الأخرى فيسارعون إلى مناصرة قضية الحرية الإنسانية من حيث هي مصدر كل سمو خلقى . فالدين الذى أعلن على الملأ أن الناس جميعهم متساوون في نظر القانون . ولكن ظروفنا وأحداثنا تأمرت تأمرأ غريباً . . فوجد هذا الدين نفسه قد تورط في وقت ما واتصل بالنظم التي تعمل الديموقراطية على القضاء عليها ، حتى أنه كثيراً ما رفض المساواة التي يحجبها وجعل يلعن قضية الحرية بوصفها خصماً له ، وهي تلك القضية التي كان يمكن أن يبارك جهودها لو أنه تحالف معها .

وإلى جانب هؤلاء الرجال المتدينين أرى رجالاً اتجهت أنظارهم إلى الأرض بدلاً من أن تتجه إلى السماء . هؤلاء هم أنصار الحرية لا بوصفها مصدر أهل الفضائل فحسب ، بل لأنها أيضاً أصل لكل المزايا الثابتة . . أنهم يودون مخلصين أن يحصلوا على تأييد سلطانها ، وأن يديروا وصول نعمها لبني الإنسان . فكان طبيعياً أن يسارع هؤلاء الأنصار إلى الاستئانة بالدين ، فهم لا بد يعلمون أن الحرية لا يمكن أن تقوم بغير مراعاة الأخلاق الطيبة . وأن الأخلاق الطيبة لا يمكن أن تقوم من غير إيمان . ولكنهم رأوا الدين في صفوف خصومهم ، فكان هذا حسبهم ، فبعضهم يهاجمونه جهاراً ، والباقيون يخشون أن يدافعوا عنه .

ويجب أن ندرك بوعى أن القوانين أعجز من أن تعيد الحياة إلى الإيمان الذى نخبأ في قلوب الشعب ، ولكنها تستطيع أن تستثير في النفوس الاهتمام

بمصائر البلاد ومقدراتها . فعلى القوانين أن توقظ في الناس حافز الوطنية وتوجهه ، وهو ذلك الحافز الغامض الذى لا يخادر القلب البشرى أبدا . فاذا ما ربط بأفكار الحياة وبانفعالاتها وعاداتها اليومية ، فقد يستقر ويتحول إلى عاطفة قوية . معقولة . وليس معنى هذا أن نقول إن أوان القيام بهذه التجربة قد فات ، فالأهم لا تشيخ كما يشيخ الأفراد ، فكل جيل من أجيالها شعب جديد مستعد لقبول عناية المشرع ورعايته .

انواع جديدة للعلاج :

ولما كان العالم السياسى من حولنا يتغير الآن ويتطور فقد صار أما على دول العالم الثالث أن تعمل على إيجاد أنواع جديدة من العلاج للدوار الجديدة . وأن تضع حدودا واضحة لسلطات الحكومات قبل الشعوب تكون هذه الحدود واضحة تماما ومرئية وثابتة ومستقرة وأن تمنح لسكافة الأفراد بلا تمييز حقوقهم السياسية بما فيها حرية الصحافة وحرية المعرفة وحرية الرأى والحق فى الحصول على حرية الإرادة وحرية الاختيار . .

وذلك ان يكون إلا بتوزيع السلطات واستقلالها فى نفس الوقت الذى لا يجعلها متناحضة ومتعارضة وغير منسجمة فى أداء وظيفتها .

والحياة البرلمانية لا بد من إرساء قواعدها على أسس حزبية وقواعد انتخابية تبعد عن الأهواء والانتهازية والقبلية والتعصبية والعائلية التى تعطى للمجاهلة حقوقا على حساب المصلحة العامة .

ولا بد من الإهتمام بقطاع الشباب فى عملية الانتخابات والإهتمام بقانون الانتخابات وضمانات نزاهته وحياده هو حجر الزاوية فى نجاح الشعب فى اختيار ممثليه الحقيقيين فى البرلمان .

ولا شك أن الانسان بتركه فى كفاح متصل ومستمر لا آخر له مع ذلك الشقاء العقلى الذى يحبط بناسوف يحطم ذلك الانسان لأن الله لم يميز شعبا على الآخر إلا بالأعمال الحميدة ومسلوك الحكام لصالح شعوبهم .

من أجل هذا فإن الطريق لحياة ديموقراطية جوهرها برلمان يدافع عن الشعب ويمثله تمثيلاً صادقاً . . برلمان يملك حرية المعارضة والتأييد ليس فقط أمل الجماهير والمثقفين بل إنه حلم الأجيال التي لم تولد بعد .

أن الحياة البرلمانية تعنى وجود دستور يهتم بحقوق الشعب كله وبرخائه . وهذا لن يكون إلا من خلال شعب واع مثقف . . له صحافته الحرة وأجهزة أعلامه التي تعطيه ولا تلفته ، تبنيه ولا تجعله قوالب مصبوبة جامدة الفكر .

الفصل السادس

الحياة النيابية في مصر أمام محكمة التاريخ قبل سنة ١٩٥٢

التاريخ يسعى دائما وراء الحقيقة وهو الذى سيكشفها للناس مهما طال عليها الالامد . ولقد أثبت التاريخ أن الديمقراطية تنمو فقط حيث تتضاءل أخطار وصعاب الحياة الانسانية إلى درجة أقل . . كما يثبت التاريخ أن المساواة هى المبدأ الحيوى للديموقراطية وأن قيمة الفرد وكرامته هما حجر الزاوية للقول بأن هناك حقا مجتمعما ديموقراطيا .

والحكم الديموقراطى هو الحكم المنحاز للحرية ، والذى يسعى إلى حماية وصيانة حقوق الشعب . . ولا شك أن الشعب المصرى لم يتمتع رغم مظهرية ما يقال بأى نوع من الحكم الديموقراطى والنيابى يدافع عن آماله وتطلعاته .

ومن المهم أن نذكر أنه ما من كلمة استخدمت في البلاد النامية على نحو أسوأ من استخدام هذه الكلمة ولكن ما من كلمة لها مغزى عميق مثلها .

وإذا ترجمنا المثل الأعلى للديموقراطية إلى الواقع كان معناه نظاما اجتماعيا لا تكون فيه الحياة كلها بالنسبة إلى تسعة أعشار الناس صراعا اقتصاديا من أجل الحياة ولا يستحق فيه خير ما فى الروح من مقومات لمد الجسد بالقوت وإنما يعترف فيه بالأخوة البشرية وبأن الوطن كائن حتى كل فرد عضو فيه . . ويمكن وصف أسلوب الديموقراطية في إيجاز بأنه يعنى الاعتراف بالكرامة الانسانية . نعم الديموقراطية تعنى أن يكون الفكر حرا والعمل حرا والعبادة حرة . . هذه المعاني كلها لم تكن موجودة في التطبيق العملى للفكر النيابى في مصر ولكنها كانت موجودة في أحقاد هذا الشعب ولا تزال .

ولقد كان هدفى من هذه الدراسة هو البحث عن مرفأ الممانى الصادقة والقيم
المثالية لجذور الديمقراطية المصرية . . لأن التاريخ وعاء لحركة الانسان على
الارض يمثل امتدادا لا ينقطع بين الماضى والحاضر والمستقبل — وللماضى حصنة
من الاخطاء يجب أن تكون نصب أعيننا دائما حتى لا نكررهما . . وما من عصر
من عصور التاريخ جميعا خلا من الاخطاء . وليس من شك أن ما كان صالحا فى
الماضى لا يشترط أن يكون صالحا للحاضر أو المستقبل ، وذلك بسبب اختلاف
الصور الزمانية المتعاقبة أما من الناحية المسكانية فنحن بحاضرنا وماضينا ومستقبلنا
وطن واحد وأمل واحد حقق بعض من سبقونا بعض المنجزات ويحقق البعض
الآخر الذين يعاصروننا وأملنا أن يحقق ما تبقى من آمال أولئك الذين سيأتون
من بعدنا . . ولكي يعرف أبناء مصر المستقبل ما تحقق وما لم يتحقق ولماذا
فجحنا وما سر فشلنا وما ينبغى وما لا ينبغى لا بد أن يكونوا على دراية بالحقيقة
التاريخية كلها حتى يبدأوا المسيرة وهم على صواب وبأقدام ثابتة .

والشعب المصرى على مدار التاريخ يملك من الشخصية ما يجعل كل مؤرخ
مهما كانت نزعاته ينحضى فى إعجاب لكفاحه الطويل . . ورغم الصعوبات التى
واجهت هذا الشعب قبل حكمه إلا أن لحظات الحساب كانت عسيرة قبل
هؤلاء الحكام .

وفى مواجهة الطغاة استشهد الآلاف من أبناء هذا الشعب ، لم يتقاعسوا عن
النضال فى مواجهة المستبدين ولم يرهبهم وعيد الطغاة . . وكان شرف الموت فى
سبيل تحقيق الحياة الدستورية سمة ميزت المصريين خلال عهد ما قبل الثورة وذلك
من أجل حياة حرة نظيفة خالية من الديكتاتورية والإستغلال والسيطرة والطبقية .

وفى خلال صراعه الطويل لنا كيد ذاته كان الشعب المصرى منكوبا فى
دساتيره ولم يكن أى منها قط قادرا على حماية مستقبل هذا الشعب أو دفعه نحو
الديموقراطية الحقيقية .

ملاحظة تاريخية شاذة

وفي هذا لدينا ملاحظة تاريخية شاذة في تاريخ بلدنا أن كل دستور يصدر في مصر يكون متخلفا عن الدستور الذي سبقه ويعطى صلاحيات للسلطة التنفيذية على حساب حقوق الجماهير وعلى حساب السلطة التشريعية . ذلك كان الوضع بالنسبة للإعلان الدستوري الذي صدر سنة ١٧٩٥ ثم بالنسبة لقانون النظام الذي سنه محمد علي ثم دستور سنة ١٨٨٢ ثم محيى - دستور سنة ١٩٢٣ ثم دستور سنة ١٩٣٥ وهكذا .

وبالمعنى يعيب على المجتمع المصرى تخلفه . ولكن من يدرس تاريخ هذا المجتمع يدرك أنه ظل غارقا في الصراع ضد الحكم الديكتاتورى وضد الاحتلال تارة وضد النفوذ الانطاى تارة أخرى فكيف يتفرغ شعب لبناء نفسه وهو في حالة صراع دائم ونضال مستمر ضد أعدائه الذين تعمدوا ألا يتركوا له فرصة للبحث عن ذاته أو بناء مستقبله .

وعلى عكس ما يظن الكثيرون فإن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان أكثر من قيد على استقلال مصر إلى درجة أن « توينبى » المؤرخ العالمى البريطانى الشهير قال بأن التحفظات التى جاءت فى تصريح ٢٨ فبراير « حدثت من استقلال مصر فهوت بسيادتها إلى أقل مستوى الممتلكات البريطانية » ورغم أن دستور سنة ١٩٢٣ كان دستورا ضيق الأفاق بالنسبة لسلطات الشعب وآماله . إلا أن ذلك لم يعجب جلالة الملك فؤاد ولا السلطات البريطانية ولا السلطة البريطانية ولا الزعامات التقليدية وبالرغم من أن المادة ٢٣ من الدستور المذكور كانت تنص على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة » إلا أن المادة ٢٤ نصت على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب .

ولقد كانت سيطرة إنجلترا واضحة على السياسة الداخلية المصرية وكان الملك لا يستطيع تشكيل وزاره إلا بعد استشارة السفارة البريطانية وكانت

الزعامات المصرية في مواقف لا تحسد عليها فهي مجردة على إرضاء الملك وفي خوف من غضب الانجليز وفي قلق واضطراب من حكم الشعب عليها .

ظواهر هامة :

ولكن رغم كل ذلك حفلت الحياة النيابية المصرية برجال آمنوا بوطنهم ووقفوا أمام الطاغية وتحذوا الطغيان فلم تساهم أمتهم ولا شعبهم وهمكنا معظم الناس يموتون دون أن يدخلوا القبور وأقلامهم لا يموتون ولو دفنوا في القبور .

والسطور التالية تحليل موضوع الحقيقة الحياة النيابية ، ما لها وما عليها الإيجابيات والسلبيات . . الجوانب المضيئة . . وتلك المظلمة ونبدأ بالكلام عن هذه ظواهر في تاريخ حياتنا النيابية : —

الظاهرة الأولى عن الانتخابات أخطر ظاهرة في الانتخابات المصرية هي نسبة الناخبين التي تدل بأصواتهم في انتخابات سنة ١٩٤٥ بلغ الذين أعطوا أصواتهم في العاصمة ٤٤١ و ٢١ وفي الانتخابات التي سبقتها سنة ١٩٤٢ كان عدد الذين صوتوا في القاهرة ٣٩٦ و ١٢ ناخباً بينما كان عدد المقيدين يزيد عن ٣٦٠ ألف ناخب أى أن أقل من ٥ ٪ كانوا يمارسون حقوقهم السياسية .

والظاهرة الثانية هي سلبية المثقفين والعناصر الواعية تجاه أى انتخابات مصرية والظاهرة الثالثة أن كل الممارك الانتخابية في مصر معارك شخصية فردية ، حتى لو جرت في ظل الحزبية . ويكفى أن نلقى نظرة على اللافتات أو الإعلانات فلا نجد فيها إلا صورة المرشح ثم مجموعة من الفضائل ترفعه إلى مصاف الملائكة وهي أوصاف يخلعها هو على نفسه ولم يعرفها الناس عنه من قبل وكلها أوصاف مائمة ومن حسن حظ المرشحين أن القانون لم ينص على معاقبة الذى يدعى لنفسه صفة ليست له في إعلانات الانتخابات .

ولو قارنا الظاهرة الثالثة بأية معارك أخرى لكنا نجد مثلاً أن القسم الرئيسى

من الدعاية الانتخابية تقوم به الأحزاب وأن الإعلانات تدعوك إلى انتخاب المرشح الديمقراطي : . أو المرشح الوطني . . لأن المهم المادى الذى يمثلها المرشح ويرتبط بها ويلتصق إليها وليست مجموعة الصفات — والتي غالباً ما تكون خالية ولا أساس لها من الصحة — التى يتحلى بها المرشح .

أما الظاهرة الرابعة التى كانت تميز المعارك الانتخابية فهى الدور الذى يلعبه المال سواء فى اختيار الحزب لترشيح س أو ص من المرشحين ، أو المبالغ التى تصرف على الدعاية أو الإنفاقات التى تصرف على الدائنين . . فالمل كان يلعب دور البطولة بينما المرشح كان بمثابة كوميديا . . ومن كان يدفع ثمن أعلى للدائنين كان هو الذى غالباً ما يفرض وهى حقيقة مؤلمة ولكنها حقيقة مع الأسف الشديد .

أما الظاهرة الخامسة فهى المصيبة والقبالية التى كانت تسود المعارك الانتخابية أما البراميج فتتقدم لتصبح فى المركز الثانى بل فى المركز الرابع أو الخامس . . وهذه الظاهرة بلا استثناء كانت متفشية فى كل من الوجه البحرى والقبلى وتركزت فى الأرياف والقرى بصفة خاصة .

ووصل الأمر بالنحزب فى بعض المجالات الانتخابية أننا سمعنا شعارات غريبة منها مثلاً . « لورشح الوفد حجراً لانتخبناه » وهى صورة مأساوية للحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة . فكان الوعى قد فقد فى مصر إلى درجة أن المواطنين كانوا متافسين وراء الوفد بلا أدنى معارضة . . أو رأى . . أو فهم ووصل الأمر بالاستاذ أحمد حسين أن طبع فى أحد منشوراته يقول : —

« لا كرامة للمواطنين بغير أحمد حسين » . لا نجاح لمصر بغير أحمد حسين ، لا مجلس نواب بغير أحمد حسين « ورغم الدور الذى لعبه أحمد حسين فى نقطة الوعى الثورى فى مصر ورغم اعتقائى أنه كان على رأس حزب متطهر إذا ما قيس بصورة بقيمة الأحزاب إلا أن ما أريد أن أقوله أنه لا كانت للمواطنين كرامة ،

ولا نجحت مصر ، ولا كان لها مجلس نواب ، إذا كان توافر هذا كله لها . .
وهيذا بشخص . . أيا كان اسمه . . وأيا كان عمله . . وأيا كان مركزه
أو موقعه .

لقد كان موسم الانتخابات في مصر — ولا زال إلى حد ما — هو موسم
الحصاد لقسم الإعلانات وهو موسم الحصاد للناخبين .

أما الظاهرة السادسة فهي أنه لم يكن للمبادئ أو البرامج أثر في الدهاية ولا كلية
عنهما عند الناخبين ولذا نستغرب رغم الحياة النيابية في مصر ووجود برلمان أن
مصر ، ظلت في ظلم وجهل وعري وجوع . . حريات مكبوتة . . كرامات مهذرة .
غلاء فاحش لعامة الشعب . . انين من ذوى الدخل المحدود . . لقد كانت حقاً
الواجهة مغرية ولكنهما كانت تخفى وراءها ما لا نستطيع إلا أن نبكى لأجله .

أما الظاهرة السابعة فهي تهجم الزعامات بعضها على بعض عقب كل انتخاب
أو قبل تشكيل برلمان جديد . . صحيح أنه حدثت بعض الاتحادات بين زعامات
الأمة وكانت هذه بسبب ضغط الرأي العام والشباب بالذات ، وكان لذلك أثره
في تحقيق بعض الانتصارات ، نذكر من ذلك اتحاد الزعماء سنة ١٩٢٦ والذي
أدى إلى أن وزارة زيور تجهز على تقديم استقالتها ، ثم اتحاد سنة ١٩٣٥ والذي
أدى إلى عودة دستور سنة ١٩٢٢ . ثم اتحاد سنة ١٩٤٦ والذي أدى إلى عرض
قضية مصر على الأمم المتحدة وإلى تكوين لجان ثورية أفلقت الاحتلال البريطاني .
ولكن كل ذلك كان امتثاء في سير الحياة السياسية عامة والنيابية بصفة خاصة .

ولقد كان أشهر تعبير أطلق على حكومة صدقي باشا سنة ١٩٣٠ ما وصفه
بها محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين حيث قال عنها : أنها
حكومة لا ترضى بها أمة من البغايا ، وأطلق مكرم هيبد باشا على النحاس باشا
على النحاس باشا في جريدة الكتلة اسم « السير مصطفى النحاس » متسكماً على

الرعيم الوفدى بأنه أقرب للمصالح الإنجليزية . وردت صحف الوفد تصف
مكرم عبيد باسم « ابن دميانة » .

ومن أغرب الظواهر في حياتنا النيابية ما حدث من وفاة أو اغتيال داخل
البرلمان . . ففى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ افتتح البرلمان وانعم الملك على
حسن صبرى باشا رئيس الوزراء بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على ، وكانت
أمنية حسن صبرى أن ينال هذا الوشاح وبعد أن نال هذه الأمانة سقط حسن
صبرى وهو يلقي خطاب العرش أمام البرلمان وبحضور الملك ومات فى التورالاحظة .
وحسن صبرى هذا كان وفدياً ثم أصبح عضواً فى مجلس الشيوخ حتى وصل
إلى منصب نائب لرئيس المجلس وكانت أمنيته أن يصبح وزيراً ورأى أن أقصر
الطرق إلى ذلك هو التقرب إلى القصر وفملاءه فى وزارة عبد الفتاح يحيى فى
منصب وزير المالية وظل يتقلب فى مناصب الوزراء حتى أصبح فى عام ١٩٤٠
رئيساً للوزراء .

كما قتل الدكتور أحمد ماهر عندما كان يدير الجبهو الفرهنى الذى يربط بين
مجلس الشيوخ والنواب وبذلك كان أول رئيس وزراء يغتال داخل البرلمان
المصرى . .

الحياة النيابية قبل الثورة :

أما الظواهر الأخرى للحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة فيمكن تركيزها
فى الآتى : —

١ — غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فلم يحدث أن سحب برلمان
الثقة من الوزارة وهكذا فإن التجربة المصرية كانت على النقيض للمبادئ البرلمانية
حيث كانت الوزارة تختار وتخضع البرلمان وليس العكس .

٢ — نقص نسبة الذين يشاركون فى الانتخابات إلى المقعدين فى السجلات

مع وجود إقبال على هذه الانتخابات وقت اشتراك حكومة إدارية أو محايدة في تسيير دفة الانتخابات حتى انتخابات سنة ١٩٢٤ كانت نسبة من شاركوا في هذه الانتخابات ٩٦ ٪ من عدد الناخبين المسجلين رسمياً ثم تناقصت سنة ١٩٢٦ حتى وصلت إلى ٦٤ ٪ واستمر التناقص حتى وصل إلى ٥٩ ٪ في انتخابات سنة ١٩٣٨ ثم تدهورت حتى أصبحت ٥٤ ٪ في انتخابات سنة ١٩٤٥ إلا أنها ارتفعت نسبياً سنة ١٩٥٠ لتصل إلى ٦١ ٪ .

٣ — كانت صورة الحياة النيابية من حيث استكمال الشكل الديمقراطي قبل قدوم الاحتلال البريطاني أفضل بكثير بعد حدوث هذا الاضطراب فلو تتبعنا تطور الهيئات النيابية والبرلمانات المصرية لوجدنا مجلس شورى النواب يستمر من ١٨٦٦ إلى سنة ١٩٦٩ أما الهيئة النيابية الثانية فقد كانت من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧٣ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد كانت من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٩ وإذا كانت كل هيئة نيابية قد أكملت مدتها القانونية وهي ثلاث سنوات فإنه تم أيضاً لكل هيئة عقد ثلاث أدوار انعقاد ويلاحظ أن الحياة النيابية خلال تلك الفترة قد تعطلت من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٨٧٦ .

ثم يحى مجلس شورى النواب المصرى سنة ١٨٨١ حيث تنتخب الهيئة النيابية الأولى ويمارس دورة الانعقاد الأولى من ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ حتى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ثم تكتبه الاحتلال البريطانى حيث تشكل المجالس التشريعية والتي تمثلت في مجلس شورى القوانين والذي استمر حتى سنة ١٩١٣ (منذ سنة ١٨٨٣) أى لمدة ثلاثين عاماً وكانت مدة الهيئة النيابية خلال تلك الفترة خمس سنوات وعقدت الهيئة النيابية الأولى سبعة أدوار واستمرت الهيئة النيابية الأولى من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ حتى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ والهيئة النيابية لمجلس شورى القوانين عقدت ست دورات بدأت منذ فبراير سنة ١٨٩٠ حتى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد عقدت ست دورات انعقاد بدأت

منذ فبراير سنة ١٨٩٠ حتى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد عقدت ست دورات انعقاد بدأت من أول فبراير سنة ١٨٩٦ حتى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ أما الهيئة للنيابية الرابعة فقد بدأت دورة انعقادها في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٢ وعقدت ست دورات بدأت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٨ وانتهت في ٣١ مايو سنة ١٩١٣ .

وخلال تشكيل مجلس شورى القوانين وانعقاد هيئته النيابية كانت هناك الجمعية العمومية بهيئاتها. وقد عقدت الجمعية العمومية ٥ هيئات نيابية وكل هيئة نيابية عقدت ثلاث دورات وكانت مدة استمرار كل هيئة أربع سنوات (بينما كانت مدة هيئة مجلس شورى القوانين خمس سنوات) .

ويمكننا مجاوزا أن نعتبر أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يمثلان برلمان أحدهما له شكل المجلس النيابي، والثاني له شكل مجلس الشيوخ ثم تشكل الجمعية التشريعية والتي عقدت فقط دورة واحدة واستمرت منذ ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ حتى ١٧ يونيو سنة ١٩١٤. ونظرا لظروف الحرب رأت الحكومة تأجيل انعقاد الدور الثاني للجمعية وصدر مرسوم بذلك في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ثم توالت المنشورات المؤجلة لانعقاد الجمعية :

وهكذا قيل صدور دستور سنة ١٩٢٣ ثم تشكيل ٣ هيئات برلمانية في عهد اسماعيل ثم تشكلت هيئة برلمانية في عهد الثورة العربية ثم ٦ هيئات في عهد الاحتلال أي أنه قبل عصر الاستقلال كان هناك عشرة هيئات برلمانية قد انتخبت أو اختيرت .

برلمانات ما بعد دستور ١٩٢٣ :

أما بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ فقد تشكلت أيضا عشر برلمانات لم يكمل أى برلمان منها مدته القانونية الدستورية فالهيئة النيابية الأولى التي مارست عملها

١٥ مارس سنة ١٩٢٤ عقدت دورتين فقط الأولى انتهت في ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ ، والثانية بدأت في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، واستمرت اثني عشر يوماً أى حتى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

أما البرلمان المصرى الثانى بعد الدستور فقد اجتمع في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ولكن صدر قرار حل هذا البرلمان في نفس اليوم وبعد ٩ ساعات من انعقاده .

أما البرلمان المصرى الثالث فقد اجتمع في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ وعقد ثلاث دورات انتهت في ٢٨ يونيو ١٩٢٨ حيث صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ثم صدر مرسوم بحل البرلمان في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ .

أما البرلمان المصرى الرابع فقد اجتمع في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، وعقد دورة واحدة انتهت في ١٧ يونيو من نفس العام وفي ٢٢ يونيو صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وفي ١٢ يوليو صدر مرسوم بحل البرلمان وهكذا كنا دوما نرى أنه يسبق حل البرلمان قرار بتأجيل اجتماعاته لمدة شهر .

أما البرلمان الخامس والذي انتخب في ظل دستور سنة ١٩٣٠ الذى أصدرته حكومة صدقي باشا . هذا البرلمان عقد أربع دورات عادية بدأت في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ ، وظلت حتى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ ، ولكن لم يكمل مدته التشريعية ففى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر مرسوم بحل البرلمان .

أما البرلمان المصرى السادس فقد عقد ثلاث دورات عادية ودورتين غير هاديتين ، ولكن لم يستمر هذا البرلمان أكثر من سنتين حيث عقدت دورة الإنعقاد العادية الأولى في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ وانتهت دورة الإنعقاد العادية الثالث في ٣ يناير سنة ١٩٣٨ وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

ولقد كان أبطال الانقلاب الدستورى في مصر شخصيات سياسية رغم ماضيها

إلا أنها أساءت إلى الشعب المصرى وإلى الحياة النيابية رغم أنها قد تكون حسنة النية أو مؤمنة بأن التطور الفجائى الديموقراطى للشعب سوف يضره ونخص بالذكر من هؤلاء السياسيين أحمد زيور باشا ، محمد محمود باشا ، اسماعيل صدقى باشا أما البرلمان المصرى السابع فقد عقد خمس دورات عادية بدأت فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ وانتهت فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ ودورة انعقاد غير عادى فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ وقد صدر قرار بحل مجلس النواب سنة ١٩٤٢ (٧ فبراير) .

أما البرلمان المصرى الثامن فقد عقد ثلاث دورات عادية ابتداء من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ وانتهت فى ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ وإلى جانب هذه الدورات فقد عقد دورة انعقاد غير عادى فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ ولكن لم يلبث أن صدر قرار بحل مجلس النواب فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

أما البرلمان المصرى التاسع فقد عقد خمس دورات عادية بدأت فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ وانتهت فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ كما عقد دورة غير عادية فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ وهذا البرلمان المصرى التاسع هو أول برلمان بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ يكمل مدته القانونية والدستورية كما أنه كان البرلمان الوحيد الذى لم يصدر قرارا بحله أما البرلمان المصرى العاشر فقد عقد ثلاث دورات عادية بدأت فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وانتهت فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ وعقد هذا البرلمان دورة انعقاد غير عادى فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وانتهت فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

دور مجلس الشيوخ :

أما عن مجلس الشيوخ المصرى فقد عقد بعد تكوينه فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ خمسة أدوار عادية انتهت فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ ثم صدر قرار بحل مجلس الشيوخ لأول مرة فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وتكون مجلس شيوخ جديد عقد أول دوراته فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ وظل طبقا لمدته عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات وعقد مجلس الشيوخ المصرى دورته الثانية والعشرين العادية التى بدأت فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وكان من المقروض أن تفتنى فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ لولا قيام ثورة ٢٣ يوليو .

ولم تسجل مصر طوال حياتها النيابية الديمقراطية إلا ثلاثة انتصارات
هي الانتصار في معركة إلغاء الامتيازات الأجنبية والانتصار في معركة إلغاء معاهدة
١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي في السودان والانتصار في عودة دستور سنة ١٩٢٣ ..
ولم يكن الشعب بعيدا عن هذه المعارك بل كان هو مؤججها وأول من ضحى
في سبيلها كما كان هو الذي قدم القرايين على مذبحها حتى تنجح وتحقق أهدافها عدا
ذلك كله فان الحياة النيابية فشلت في حماية المواطنين من الغلاء ومن ارتفاع الاسعار
وفشلت في تحديد الملكية الزراعية وحل المشكلات الاجتماعية وفشلت أكثر من
ذلك في تدبير حماية الوطن من الاستعمار وحماية المواطن من الاستغلال ..
وهكذا يمكننا أن نقول أن مصر شهدت عشرين ، بل ثمانا منتخبيا قبل ثورة
٢٣ يوليو عشرة قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، عشرة بعد صدور هذا الدستور
وإذا ما أضفنا لتاريخنا الشكلي النيابي في عصر الحملة الفرنسية وقت أن كون نابليون
الديوان الوطني ثم أشكال المجالس التي حاول محمد علي أن يسكونها وأن يستعين
بها لحكم البلاد لتأكد لنا بعد كل ذلك أن للديموقراطية المصرية جذور تعود
إلى سنوات بعيدة في أعماق التربة المصرية .

الفصل السابع

عوامل انهيار الحياة النيابية

بعد عرض السطور السابقة من هذه الدراسة نطرح عدة أسئلة عن هل حقاً عاشت مصر حياتها النيابية بلا قلاقل أو أزمات ؟ . وهل تركت للشعب حرية ممارسة حقوق الديمقراطية ؟ وهل وقف الشعب موقف المتفرج من التلاعب بأقداره والمبعض بقديسية الدستور الذى تكررت الاعتداءات عليه ؟ .

والاجابة على هذه التساؤلات نقول .. أن ما حدث بعد الثورة من تجاوزات للسلطة ومن اعتداءات على كرامة الإنسان ومن تحكم لمراكز القوى ومن انتهاك لسيادة القانون ومن سيطرة الطبقة الجديدة التى نبتت مع حكم العائلات .. كل هذا جعل الكثيرون يترحمون على أيام ما قبل الثورة ، ويقارنون بين الدور الذى كان يلعبه حق البرلمان فى الماضى .. ولكن لم تكن الحياة النيابية فى مصر قبل الثورة الا صورة مشوهة للبنى النيابى ولم تتمتع البلاد بأى نوع من الحكم الديمقراطى .. ولكن للحق وللتاريخ لم يقف الشعب المصرى موقفاً سلبيًا تجاه ما يدور من حوله . بل أن الدماء الطاهرة الزكية اريقت فى ساحة الدفاع عن الدستور .. ولا يجب أن ننسى فى هذا الصدد ما حدث فى انتخابات سنة ١٩٥٢ حيث قامت حركة العمدة فى انحاء كثيرة من المملكة المصرية آنئذ وكانت أهم مراكز القطر المصرى التى اضرب كل عمدها هى مركزى مزار - التابع لمديرية المنيا - وقد رفض هؤلاء العمدة استلام كشوف الانتخابات لأنهم أحسوا أنها مفروضة عليهم وأن معظمها لا يمثل وجه الحقيقة ، ولقد قد قبض على هؤلاء العمدة وقدنفوا للمحاكمة حيث تولى الدفاع عنهم وإيم مكرم هبيد ، كامل البندارى ، محمود عزمى ، رمزى

وهبى ، محمد على باشا ، أحمد بك مصطفى ، أوفيق دوس وصليب ساسى وعبد العزيز فهمى ، زكى فيلبون ، محمد محمود جلال .. وقد انضم متباينى القرى إلى العمدة فى هذه الحركة ، كما حوكم عمدة المحلة الكبرى نسيان باشا الأهرى ، ومحمود بك الصاوى عمدة بلدة « الكنيسة » مركز طنطا الذى كان أول عمدة يصدر عليه حكم الحبس بسبب امتناعه عن تسليم دفاتر الانتخابات .

ولقد كان ضمن النصوص الحميدة فى تكوين المجلس النيابى على عهد اسماعيل هو ارتباط القانون الانتخابى بالتعداد السكانى وعدم جواز انتخاب الداخلين فى السلك المسكرى .. وكان المجلس لا يقد جلساته إذا غاب ثلث أعضائه وكان العضو الذى يتغيب أكثر من ثلاث مرات بدون عذر مقبول تسقط عضويته وينتخب غيره فوراً .

وكان لا يجوز لعضو المجلس أن يجمع بين عضوية أكثر من لجنة واحدة .

وهكذا يمكننا أن نقرر أن الكثير من الحياة النيابية كان يضم سطوراً مضنية فى تاريخنا ولذا فإنه ليس من المصلحة أن نسير وراء الدهوة التى تحاول هدم معالم الماضى بحجة أن هذا الماضى كله كان سوءاً أو سلبياً أو فاضحاً أو مخجلاً .. ويتعلمون فى ذلك بأن هذا سوف يتيح لهم فرصة البناء الجديد .. ولكن هؤلاء ينسون أو بمعنى أدق يتناسون أن هذا البناء الجديد إذا تم بهذه الطريقة فسوف يكون بناء على انقاض .. انقاض أمة واشلاء شعب جريح ينكر عليه سنوات نضاله وحياة كفاحه .

ارادة الشعب :

والمرقة فإن ماضينا فى النصف الأول من القرن العشرين لم يسكن كله ظلاماً ولا ظلاماً لقد كانت ارادة الشعب فى هذا الماضى أقوى من الظلم وكان اشعاع الفكر عليه أقوى من الظلام . ومن خلال هاتين القوتين ارادة الشعب واشعاع

الفكر ولدت الديمقراطية المصرية . ولدت وكانت تنمو في قلوب الشعب أكثر مما في قلوب السلطة .

ولقد كانت هذه الديمقراطية الشعبية البحتة أمانا للفرد وضمانا للمجموع بين كل عناصر الطغیان .

وما يؤسى له أن الباحثين وقفروا في الديمقراطية عند باب واحد من أبوابها هو باب الحكم على أساس النظرية التقليدية للديموقراطية القائلة أنها حكم الشعب بالشعب لكن ذلك لم يحقق لمصر تماما . كان الشعب المصرى سجينا في ديموقراطيته لكنه في ذات الوقت كان حرا في أعماقه . ولقد كانت جناية ثورة ٢٣ يوليو على الشعب المصرى خلال حكم مراكز القوى أنها قتلت الحرية داخل أعماق هذا الانسان وأشمرت بالافتراء فوق أرض وطنه .

لقد كان النظام الملكى بكل أدواته سببا في تعطيل الحياة النيابية، وقتل الفكرة الديمقراطية في مصر بسبب تطلع ساكن قصر عابدين إلى السلطة الديكتاتورية وجشعه إلى الحكم بغير رقيب فلقد قام الملك بمخالفة الدستور وتعطيله وإقالة حكومات الأغلبية في معظم الأحيان .. وكانت أغلب الانتخابات التي أجريت في مصر قبل الثورة خاضعة للتزوير وظلت الأصوات الخاصة بالناخبين تباع وتشترى وبالذات في المناطق الريفية ..

ففي عهد الملك فؤاد (١٩٢٢ - ١٩٣٦) مع عدم نسيان أنه كان سلطانا منذ سنة ١٩١٧ عقب موت حسين كامل ثم أصبح ملكا بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) هطل الدستور ثلاث مرات . . وبعد سبع سنوات فقط من صدور الدستور هاشت مصر بلا دستور حتى جاء دستور سنة ١٩٣٠ ، الذى زاد من سلطات الملك قبل نواب الشعب وإرادة الأمة . وخلال الفترة البرلمانية التي عاشتها مصر منذ سنة ١٩٢٤ (٥ مارس ١٩٢٤ افتتاح أول برلمان مصر) وحتى سنة ١٩٥٢ (يونيو) إلغاء آخر البرلمانات المصرية . . خلال تلك الفترة لم يكمل أى

برلمان من البرلمانات المصرية العشرة التي تشكلت مدته الدستورية باستثناء
برلمان سنة ١٩٤٥ .

ولم يحدث أن قدمت وزارة استقالتها لأنها لم تحصل على ثقة البرلمان أو لأن
البرلمان سحب الثقة منها .

ولعبت الإدارة (من خلال الحكومات الفردية وحكومات الاقلية) إلى
جانب الملك وحاشيته دوراً رئيسياً في توجيه السياسة البرلمانية وتمثيل مواد
الدستور مستنديين إلى الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ . . . وكان أصدق تعبير
يمكن أن يطلق على مصر في ذلك الحين أنها كانت دولة بوليسية يحكمها ديكتاتور
متخفى ومع ذلك كانت تملك برلماناً .

انتخابات ١٩٥٠ :

ولقد دخل انتخابات سنة ١٩٥٠ ستة أحزاب مصرية كان أولها حزب الوفد
الذي تقدم به ٢٩٦ مرشحاً نجح منهم ٢٢٦ وكانت نسبة المقاعد التي حصل عليها
٧٠٪ أما حزب الأحرار الدستوريين فقد تقدم به ١٠٨ مرشحاً فاز منهم ٢٧
أي بنسبة ٨٪ من المقاعد أما الحزب الوطني فقد تقدم به ١٦ مرشحاً فاز منهم
٦ أي بنسبة ٢٪ أما الحزب السعدي فقد تقدم به ١٧٠ مرشحاً وكانت هزيمته
نكراً إذ نجح منهم فقط ٢٨ أي بنسبة ٩٪ أما حزب الكتلة فقد تقدم به ٢٩
مرشحاً وكانت النتيجة أن لم ينجح أحد . ولذلك نعتبر أن انتخابات سنة ١٩٥٠
كانت بمثابة حكم الإعدام لحزب الكتلة . وقد تقدم الحزب الاشتراكي بثلاث
نواب نجح واحداً فقط . أما المستقلون فقد تقدموا به ٣٤٥ مرشحاً نجح منهم ٣١
أي بنسبة ١٠٪ وكان اجمالي من تقدم من المرشحين ٩٧٧ مرشحاً نجح منهم ٣١٩
ولقد كانت الموضوعات التي فجرت داخل هذا البرلمان من الضخامة بحيث لا تتسع
لها صفحات هذا البحث فلقد أثيرت فيها قضية الأسلحة الفاسدة ، والتشريعات

المسكبة للصحافة وقوانين إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية ولا شك أن هذا البرلمان كان رغم قصر مدته أعظم البرلمانات المصرية وأكثرها حركة إلى حد ما .
وللحق وللتاريخ ، فإن حزب الوفد — في بداية تشكيله — كان يقود الحياة البرلمانية قيادة سليمة ولعل خير ما قدمه حزب الوفد لنجاح الحركة النيابية صهر عنصرى الأمة من مسيحيين وأقباط وليس أدل على ذلك من تراجع نسبة الأقباط في مجالس النواب المصرية بتراجع نفوذ الوفد وشعبيته وقلبة الاتجاه الرجعى فى الانتخاب . ففى سنة ١٩٢٤ كان عدد أعضاء المجلس ٢١٤ عضواً وصل عدد الأقباط منهم إلى أكثر من ٦٥ عضواً ، أما فى سنة ١٩٣٠ فقد بلغ عدد الأعضاء ٢٣٥ وصل عدد الأقباط منهم ٢٣ وفى سنة ١٩٤٢ كان عدد الأعضاء ٢٦٤ عضواً وصل عدد الأقباط ٢٩ أما فى سنة ١٩٥٠ فقد كان الأعضاء ٣١٩ عضواً بلغ عدد المسيحيين ١٠ أعضاء .

وقد جاء فى خطاب سعد زغلول زعيم الوفد إلى الملك فؤاد بمناسبة قبول سعد بتشكيل وزارته الأولى ، د لقد لبثت الأمة زماناً طويلاً وهى تنظر إلى الحكومة نظرة الطير الصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصماً قديراً يدير لها الكيد لا وكيلاً أميناً يسعى لخيرها وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً فى إدارة البلاد وعاق كثيراً من تقدمها .

ولقد كان برلمان مصر الأولى وهو أول برلمان وفدى ، نموذجاً رائعاً لقلمة نموذجاً رائعاً لقلمة ديمقراطية تمثل الحياة النيابية فى مصر . ويعتبر هذا البرلمان هو البرلمان الأم لكل البرلمانات التى أتت بعد ذلك فى الشرق الأوسط وقد أجريت الانتخابات لهذا البرلمان وكانت نزيفة يشكل لم يسبق له مثيل لدرجة أن رئيس الوزراء الذى أجرى الانتخابات رسب فيها .

وافتح البرلمان يوم السبت الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وكان يوماً رائعاً فى تاريخ مصر إلى درجة أن أمير الشعراء أحمد شوقى أشاد بهذا اليوم فى أبيات خلدة حيث قال :

مصر إذا ما راجعت أيامها
لم تلق للسبت العظيم مثيلا
البرلمان غدا يمد رواق
ظلا على الوادى السعيد ظليلا
قل للشباب اليوم بورك غرسكم
دبت القطوف وذللت تذليلا

ولقد كان من حسن حظ مصر أن كان الرئيس الذى أشرف على بدء الحياة
الدستورية لمصر هو سعد زغلول الذى كان مؤمنا بالديمقراطية وسيادة
الأمة والبرلمان .

ورغم أن هذا البرلمان الوفدى لم يستمر انعقاده فى دورته الأولى أكثر
من أربعة أشهر إلا أنه فى هذه المدة القصيرة تعددت جلساته فعقد مجلس
النواب ٦٩ جلسة كما عقد مجلس الشيوخ ٣٩ جلسة وكان أهم القرارات التى
أصدرها حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال من الميزانية وضرورة
اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية، وسحب المبلغ
المودع فى بنك إنجلترا من الاحتياطى ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة
عن العملة البريطانية ، وتأليف لجنة لوضع مشروع قانون التعليم الإلجبارى
 وإنشاء ديوان المحاسبة وبيع أكبر جزء ممكن من أطياف الحكومة لصغار
المزارعين . . . وبرهن النواب والشيوخ على استقلالية فى الرأى وكانوا يحكمون .

عوامل انهيار الهيئة البرلمانية

ومع كل ذلك فإن المحلل السياسى المحايد يدرك تماما أن الحياة البرلمانية
قبل سنة ١٩٥٢ خضعت لمجموعة من العوامل أثرت فيها وأدت إلى انهيارها .
أول هذه العوامل هو عدم وضوح الفكر الديموقراطى لدى القائمين على
تطبيقه وبالتالي أدى هذا إلى ارساء الكثير من المفاهيم الخاطئة للصورة النيابية

سواء من ناحية الناخب أو المرشح . وأدى عدم هذا الوضوح إلى إتاحة الفرصة للعناصر الديكتاتورية أن تسيطر وتجد المجال أمامها فسيحا لتحكم انفراديا أما ثاني هذه العوامل فهو الرغبة الملكية السامية في التطلع نحو الحكم الاوتوقراطي . . . أى الحكم المطلق . . . وكان الملك فؤاد يحتقر الصفات الاخلاقية للسياسيين المصريين وفي لقاء له مع « دافيد كيللى » المستشار البريطانى بمقر المندوب السامى فى سنة ١٩٣٤ قال فؤاد :

« أن المصريين لا يناسبهم الحكم البرلمانى . . . ومصالح الانجليز فى مصر استراتيجية وأنا أقدر من أحافظ عليها ، فلم لا تتركونى أحكم مصر بالطريقة التى أريدها لأنى أعرف واتقن هذه المهمة . . . ولا تتدخلوا فى شئون مصر الداخلية وأنا مستعد لأن أترك لكم جميع المصالح الاستراتيجية » ووجد الملك فؤاد - تماما كما وجد من بعده الملك فاروق - بعض الزعامات التى التى تساعده على الحكم الديكتاتورى. ذلك أن دستور صدقى سنة ١٩٣٠ أعطى الملك صلاحيات واسعة وسلطات تكاد تكون مطلقة . كما أن محمد محمود إرضاء الملك عطل الدستور وحكم بالإرهاب ، وعندما أجرى إسماعيل صدقى انتخابات سنة ١٩٣١ قاطعها الوفد وتمكن صدقى من تزويرها لحصل حزبه المعروف باسم حزب الشعب على الأغلبية فى مجلس النواب .

وخلال فترة العشر السنوات التالية لإقرار دستور سنة ١٩٢٣ جددت على مصر أمور . حيرت المراقبين والمؤرخين ولم تتمتع قط بأى استقرار سياسى حيث كانت تتلاعب بها الأقدار وترك الاحتلال الموقف بصفة مؤقتة للصراعات الداخلية حيث نسى الزعماء القضية الرئيسية وهى تحقيق الجلاء ، وسعوا إلى الوصول إلى كراسى الحكم أو المناداة بالدستور والتشديق بالحكم النيابى .

ورغم تعهد بريطانيا منذ سنة ١٩٣٠ أنها لن تتدخل فى شئون مصر الداخلية إلا أن سير « برسى لورين » المندوب السامى فى مصر أرسل برقية إلى وزارة

الخارجية البريطانية في سنة ١٩٣٤ يقول فيها ظلت سلطة الملك في مصر تحطم أية محاولة لإرساء قواعد الديمقراطية أو التوسع في سلطة الشعب ولكن لا يعنى ذلك أن الجماهير وقفت ساكنة أو أن بعض الزعامات تقاعست عن أداء واجبها... ذلك أن التاريخ بالمرصاد للطغاة كما أن الشعوب تسلك سبيلها رغم أنف المستبدين بها... فسمعت زغلول تصدى رغبة الملك تعيين ٢ مجلس الشيوخ وأصر على أن ذلك يتم من خلال مجلس وزراء الملك. كما كان لمصطفى النحاس بعض المواقف المشهودة قبل الملك فاروق للحد من أوتوقراطية.

المعارضة أيام فاروق :

وفي هذا البرلمان وجدت المعارضة ولم تكن من جانب الأحزاب الأخرى فقط بل لقد كانت من جانب الوفديين أيضا... وفي بعض المسائل الهامة خذل نواب الحكومة حكومتهم وأصروا على قراراتهم التي كانت بوحى من ضميرهم.

لقد دافع الشعب المصرى عن جذور الديمقراطية وظل يراها رهم حكم الطغاة. وكانت هناك ديمقراطية فطرية رهم كل الحركات المضادة. وظل الشعب يناضل حتى انتصر في النهاية فقد كان ذلك هو حكم المنطق والتاريخ.

لقد هز استهتار الملك ضمير الشعب بالسخط وأخذ هذا السخط طريقه إلى قاعة مجلس النواب فوقف بعض أعضاء المجلس - وكانوا قلة بالطبع - ينددون بما يحدث من رأس الدولة وحاشيته نذكر من هؤلاء النائبين الشابين اذ ذاك في (برلمان ١٩٤٥) الدكتور نور الدين طراف والمهندس الزراعى ابراهيم شكرى

على أن شيئا أخطر من هذا التنديد قد ظهر في مجلس الشيوخ... حيث تقدم محمد خطاب بمشروعه لتحديد الملكية الزراعية بضمين فداها للفرد. وكان هذا

الافتراح بمثابة اقبلة أقيمت في مجلس الشيوخ إلى درجة أذهلت الجميع فلم يعترض أحد على الإطلاق ولكن في ذات الوقت لم يوافق غاية أحد .

وبقيت هذه الصرخة التقديمية معلقة دون الرضا أو القبول كعلامة على الطريق . . وقد أراد عضو الشيوخ الدستورى جلال فهميم باشا أن يحصل مشروع زميله على حق الحياة فتقدم بمشروع أكثر فاعلية وهو أن يكون نصاب الملكية الزراعية بالنسبة للامرة خمسمائة فدان بشرط أن يتم التطبيق على كل أسرة على حدة بعد وفاة مورثها .

ولقد كان مشروع جلال فهميم ذكيا ومن الصعب منارضته ، ولكن القصر الملكى كان خبيثا فقد وجد الحل لينصرف جلال فهميم عن مشروعه بأن عينه وزيرا حتى تشغله شواغل الوزارة عن موقف الدفاع عن مشروعه الذى لم ير النور .

ولقد كان لثقفين والعلماء دور بارز في الحياة النيابية قبل الثورة وكان تعديل جداول الانتخابات يتم سنويا حيث كانت تشكل لجنة خاصة تعيد فحص هذه الدوائر وتحذف الموتى وتقيد المطلوب قيدهم ومن أصبح لهم حق الانتخاب .

ووضعت القوانين المشددة لمنع التزوير حيث وصل الامر لضمان حيدة الانتخابات أن نص قانون الانتخاب أن المكلف بأخذ أوراق الانتخاب أو تعدادها أو فتحها إذا أخفى شيئا منها أو أضاف إليها أو بدل فيها أو قرأ غير المكتوب يعاقب بالغرامة والحبس ولكن ذلك لم يطبق قط وكان مجرد كلام نظرى .

وكان من يأخذ أو يعد بأنه يأخذ رشوة أو هدية ليعطى رأيه أو ليمتنع عن إعطاء رأى يعاقب بالغرامة أو الحبس وكذلك من يجبر ناخبا على انتخاب مرشح معين يعاقب بالحبس أو الغرامة .

تلك كلها صورا مضيئة للحياة النيابية في مصر ما قبل الثورة . . وكانت وظيفة النيابة لا تجتمع مع أية وظيفة مدنية أو عسكرية . وإذا وقع الانتخاب على أى من موظفي الحكومة فلا يقبل نائبا إلا بعد استعفائه من منصبه . كما كان لا يجوز الجمع بين منصب العمدة أو شيخ البلد وبين وظيفة عضو في مجلس الشورى (شورى القوانين) أو الجمعية العمومية ولكن كان يجوز الجمع بين أحدها وبين وظيفة عضو في مجلس المديرية .

وكان عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها . ولا يجوز لناخيه ولا للسلطة التي تعينه أو كيله بأمر على سبيل الإلزام . وكان للمرشحين الحق دائما في الدخول إلى قاعة الانتخابات ، كما كان العضو المنتخب يتقاضى مرتبا سنويا أشبه بمكافأة قدرها ٢٨٠ جنيهها أى في حدود ٤ جنيهها في الشهر وكان يستثنى من ذلك الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانية ، فهم لا يتقاضون شيئا .

غياب النواب عن الجلسات :

ومن جانب الاشاعات المضيئة لدى الحياة النيابية السابقة كانت المسؤولية تحترم وكانت نسبة الغياب ضئيلة والغياب بدون عذر كان ظاهرة غير معروفة على الإطلاق . ولكن رغم ذلك بقيت أمامنا مشكلة صياغة الحكم النهائي على التجربة النيابية في مصر .

والحق أن مصر عاشت في أمس الحاجة إلى زعامات وطنية بالمعنى الحقيقي لمقاييس الوعامة فابتداء من فترة الثلاثينات لم يكن بين زعماء مصر من استطاع أن ينسى نفسه ليذكر واجبه ولا من استطاع أن ينسى حزبه ليذكر وطنه .

ولم يكن بين زعامات مصر من ملك الاستعداد النفسى لاجتهاد حل لكل مشكلة أو من كان ذا قدرة على التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها حتى ينسى له التأهب لمواجهة بحسنة ودراية والحقيقة أننا إذا كنا نجد في زعامات مصر قبل الثورة من آمنوا بالسياسة كانوا فاقدى الحس الشعبى . . ولم يكن هناك إيمان بالمبادئ .

بقدر ما كان هناك دفاع عن المصالح . ولعل الصبر هو صفة لم يتحل بها أى
سياسى مصرى سابق . مع أن صفة الصبر من أهم الصفات التى يتمين على رجل
الدولة أن يتحل بها . ويروض نفسه عليها إذ لا مفر له من انتظار الوقت المناسب
وترقب الفرصة الملائمة والبعد عن التسرع والمجلة ما استطاع إلى ذلك سبيلا .
وثمة عامل ثان يتوقف عليه النجاح فى حلبة السياسة . لم يعرفه أيضا زعمائنا .
لكنهم يحسنوا التصرف . إذ من الخير لرجل الدولة ألا يحرك قطع الشطرنج معتمدا
على ما يتوقعه من حركات خصمه فمن الجائز أن يظيب ظنه فيكون فشله ذريعا .
أن رجل الدولة أشبه بشخص يرتاض فى غابة كثيفة فهو يستطيع السير ولكن
يتعذر عليه تعرف المسكن الذى يخرج منه إلى السهل المنبسط ولذلك يجدر به أن
يسير فى الطريق الواضحة المعالم إن لم تكن به رغبة فى أن يضل هذا الطريق . .
أن مهمة السياسى التى لم يدركها الكثير من سياسى العهد الماضى هى مقصورة على
التساؤل فى جميع الأحوال عن الإجابة على سؤال يطرح نفسه وهو :

ما هى الفوائد التى تعود من وراء هذا الشئ . على بلادى . . ؟ لقد كانت
الحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة رهم بعض المكاسب التى حققتها فى سلسلة
دائرية من الخوف . . حيث كان الانهليلز يخيفون مجلس النواب والطلبة يخيفون
مجلس النواب والمملك يخيف مجلس النواب والموظفون يخيفون مجلس النواب .

ووصل الأمر ببعض أعضاء البرلمان إلى أنهم كانوا مستأجرين من عملهم النيابى
فقد قال طراف على باشا أحد أعضاء مجلس الشيوخ « لم أعمل شيئا مطلقا إذ
لا فائدة من العمل . . وكل ما هنا لك أننى تعلمت كثيرا فى أثناء عملى فى المجالس
النيابية » .

ويقول عضو آخر فى مجلس الشيوخ وهو حسين الجندى بك :

« لا فائدة ترجى من حكومات هذا العهد سواء فاوضت أو التجأت إلى
الهيئات الدولية لأنها حكومات أقلية ضعيفة لا يسندها الشعب » .

لم يستفد الشعب شيئا :

نعم وبلا منازعة . . لقد كان في مصر قتل الثورة حكم نيابي . ولكن شعب مصر لم يستفد من هذا الحكم شيئا على الإطلاق وكان يمثل العمال فئة كبار الملاك والرأسماليين . . وبذلك يمكن أن نصل إلى النتيجة الأولى لهذا الحكم بأن مصر حكمت فعلا في ظل الوضع النيابي لصالح نفر من النواب الذين تاجروا معه . واني أعني السكلة تماما . . بنفوذ النيابة وجدلوا لكل مسمى أو وساطة ثمنا في قائمة الأسعار . . كان الحكم النيابي لصالح الانصار والمحاسبين الذين فازوا بانتخابات وعطايا ما كانوا ليحصلوا عليها إلا بفضل نفوذهم في ظل هذا الحكم الذي ادهى البعض أنه كان حكما نيابيا سليما وحكما ديمقراطيا صحيحا .

لقد كان الحكم النيابي لصالح طائفة من رجال المال والاعمال الذين استغلوا علاقاتهم برجال الحكم لكي يحصلوا على ما يريدون ، ولكي يتهربوا من دفع الضرائب ، ولو كان في مصر في ذلك الحين معهد احصائي لانتهاكات الرأي العام لوضح هذا الممهد أن الحكم النيابي قبل الثورة لم يعد على شعب مصر بشئ . والذين استفادوا من هذا الحكم لم يزيدوا من نفسه ١٠ ٪ / كان منهم على الأكثر ٧ ٪ / من الانقراض على هذا الشعب .

وكانت دار المندوب السامي تبحث منذ كرات الشكاوى التي كانت تصلها دون رجوع الرقاسة وتستحث المصالح على الرد عليها . . ووصل الأمر إلى أن يصير الاجتهاد هو الذي ينتظر منه الزعماء الفرج ، وهو الذي يملأ ارادته في التعيين والعزل . والدستور قائم والبرلمان موجود .

أن أول نقد يمكن أن يوجه إلى الحياة البرلمانية قبل ثورة سنة ١٩٥٢ هو تطاحن الاحزاب لاعلى تحقيق أمان الامة بل على كراسى الحكم . .

ومع كل ما سبق ومهما قيل في عيوب الحكومات النيابية فهي خير وأصلح من أى نوع من الحكومات الاخرى .

ذلك أن أية أمة بلا برلمان يحميها ويوضح حقوقها وحقوق حاكمها تصبح
مهضومة عديمة الاهلية بعيدة عن الحضارة غير موثوق بها من العالم المتعدين .
ولاشك أن ما حدث أصبح ملصكا للتاريخ . . وكل شيء تاريخي يستطيع
كتابته بصدق إذا تبع السكائب وحى ضميره .
بقيت كلمة أخيرة . . وهي أن الحياة النيابية وسيلة وليست غاية . . وسيلة
لتحقيق الرفاهية والعدالة . . أمل الإنسان المصرى الذى تاق إلى تحقيقه خلال
مراحل فضاله الطويل وإن وصل إلى ذلك إلا بتضحية كل منا من أجل مصلحة
الجميع .

القسم الثاني

الأحزاب السياسية المصرية قبل سنة ١٩٥٢

ظلت منذ قيامها وعل اختلاف اتجاهاتها تنمى على حزب الاغلبية تم اوانه، وأحياتا
تخطيطه وخيائته . لم تستطع هذه الاحزاب أن تتضامن فيما بينها رغم أن كثير من
الفرص كانت مواتية لها لتحقيق ذلك . .

وإزاء ذلك القصور فى تحمل المسؤولية — وإزاء فشل النظام كله — تقدم
بضعة شباب من الجيش — تلك المؤسسة الوحيدة التى احتفظت بسكياتها بفضل
تنظيم داخلها هو تنظيم الضباط الاحرار — قاموا بانقلاب خاطف ذلك الصرح
الاستعماري وقلاع الرجعية التى تحكم فى مصر لسنين طويلة وأطاحت بها فى
مجموعها لأنها كانت تموراً من ورق — فى زمن قصير نسبياً وسهل عليها ذلك
لأن النظام القديم أحرق كل الجسور بينه وبين القاعدة الشعبية ودمر الأمل فى
نفس الإنسان المصرى وفتح السجون والمعتقلات لأحرار هذا الوطن .

ولقد كان هذا الانقلاب الخاطف حتمية تاريخية قام بها هؤلاء الثوار . .
الذين اذلهم ما حدث فى الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ وما حدث فى اليوم
التالى فى القاهرة فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ — لقد كان تنظيم الضباط الاحرار
يعد نفسه — للثورة منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وانفق أن تقوم الثورة عام
١٩٥٥ وذلك بعد اكتمال تنظيماتها العملية داخل الجيش أولاً ثم بين القواعد
الشعبية ثانياً مع وجود برنامج مفصل لها إلى جانب نظرية متكاملة فى الحكم
والادارة .

تلك كانت هى خطة ثوار يوليو ولكن تتابع الحوادث ، وانهارت المقاومة
البعولية للشعب فى القتال وتصفيتهما على يد الوزارات الادارية التى حكمت مصر
بعد حريق القاهرة ، إلى جانب إفلاس التنظيمات السياسية القائمة . . ثم الصدام بين
الملك والجيش فى ظل وزارة حسين سرى قبيل قيام الثورة بأيام معدودة جعل هؤلاء
ينخشون المستقبل وكان ضرورة وطنية أن يتقدموا لانقاذ مصر وشرفها من

ذلك الخطر الذي أصبح وشيكاً أن يهدد كل شيء ويقضى على الأمل في نفوس الجماهير ..

ونظراً لما عايناه للشعب من مأساة .. فإنه هرع بكل طبقاته وفئاته للانخراط حول الحركة الجديدة وقام بتأييدها لأن الثورة كانت تمثل حلماً عميقاً في ضمير هذا الشعب طال انتظار تحقيقه .

ولإزاء ذلك كله فإنه كان طبيعياً بعد التفاف الشعب والتحامه بالجيش وتأييده له في حركته أن تحول هذا العمل العظيم إلى ثورة حقيقية كاملة هي ثورتنا الخالدة والرائدة التي استكملت استخلاص وجودها بعد مرور سنوات عليها حتى أصبحت لها ملامح خاصة بها ، ثم جددت شبابها بما حدث في مايو سنة ١٩٧١ .

ولسكن الأجيال الجديدة — لم تعرف لماذا أفلس النظام السابق على الثورة — لماذا لم تستطع التجربة الحزبية أن تنتج في قيادة مجتمعاتنا وما الذي عاق أحزاب ما قبل الثورة عن تحمل رسالتها وأداء دورها — بحيث أصبحت قيماً على التطور وسدا أمام العدالة الاجتماعية — وكان حتماً أن تذهب لأن ما ينفع الناس يمكنه في الأرض أما الزيد فيذهب جفاء .

وفي هذه الدراسة التاريخية نفتح ملف الأحزاب — أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ — بموضوعية وبسلبية مجردين من كل الدوافع إلا الفهم الواعى لحركة التاريخ من أجل بناء مجتمعاتنا خالياً من السلبيات قدر ما نستطيع .. بلا معوقات إلى حد ما .. وحتى نتعلم من التجربة ولا نقع في نفس الأخطاء .. وأول سؤال يدور في الأذهان حول التجربة الحزبية في مصر قبل أن نخوض في التجربة بكافة أبعادها هو :

هل كل أحزاب ما قبل ثورة ٢٣ يوليو يمكن أن نطلق عليها اسم الحزب بالمعنى الدقيق وبالمعنى السياسى المتفق عليه ؟

هنا يجب قبل أن نطرح التصور العلني لفكرة الحزب أن نقول أن محاولة المقارنة بين أحزاب أوروبا وأحزاب الدول النامية — أو المتخلفة سياسيا — مقاربة ظالمة لأن الاطار التاريخي لتكوين الأحزاب الذي تنقل عنه أو أخذنا منه سبقنا بمراحل كثيرة سواء في الحصول على الاستقلال أو في إرساء دعائم وبقايات الديمقراطية لم نحصل عليها نحن إلا بعد التجربة الأوروبية بعدة قرون . وعلى هذا فإن الكثير من المؤرخين أطلقوا على معظم الجماعات السياسية في مصر اسم أحزاب وذلك، تجسوازا وإنما في الواقعية العملية هي بعيدة كل البعد عن المعنى الحزبي . .

ولكن ما هي القواعد العملية لتكوين الأحزاب ؟

لقد وضع علماء السياسة شروطا لبقاء الأحزاب أولها أنها تنبع من القاعدة الشعبية، وثانيها أنها تعين عن مصلحة مشتركة، وثالثها أنها تهدف للصالح العام بما يعنى حمايته وتطورها وتقديمها بالطرق المشروعة، ورابعها أنها ملتزم بالوصول للحكم بلتباع القواعد الشرعية لذلك . . وأخيرًا فلنبتدع الوعود الدستورية من خلال الدفاع عن الدستور بما يحويه من حقوق للإنسان واعتراف بالحريات في الرأي العام والتعبير والعقيدة . .

والحقيقة أن الأحزاب لا يمكن أن يكون لها وجود فعلي إلا إذا كانت ناظقة بلشأن لمن يعتد به من الأمة معبرة عن رأي فريق غير قليل من أبنائها . . وإلا كانت تشكيلا وعملا أشبه بالاشباح الخشبية التي تكون على شكل إنسان يراد بها التعزيز أكثر مما يراد بها التغيير . .

ومن الصعب أن تقسم صور الأحزاب على أساس التطرف أو الاعتدال . . كما أنه من الصعب أن نقسمها إلى الشرائح الطبقة لأنه لم توجد طبقة واحدة إلا وتعدد داخلها شرائح من طبقات أخرى فكل نظام اجتماعي مهما كانت القيود

المفروضة على عنصرية الطبقة وتمصّبها تسمح طبقا للظروف الاقتصادية بخروج افراد منها أو دخول آخرين إليها ..

ولكن اصطلاح بصفة مبدئية على تقسيم بعض الاحزاب طبقا لواقعها .. ثم تبعاً لبرامجها واسلوب عملها .. الا ان ذلك يختلف باختلاف نظريات الحكم المطبقة والنظم السياسية المفروضة ..

• وبحول التجربة الحزبية في مصر توجد بعض الملاحظات لابد من ذكرها :

أولاً : اننا يجب ان ندرك ان التنظيمات الحزبية او السياسية في اى من بلدان العالم لا تنشأ من فراغ وانما عادة ما تظهر الى حيز الوجود نتيجة لتغيرات اجتماعية وتطورات فكرية ومصر لم تشذ عن القاعدة في تكوين احزابها .

ثانياً : ان معظم الجماعات السياسية في مصر ارتبطت بشخصية الزعيم أو القائد وأنه عادة ما يكون هذا الزعيم أو القائد ألمانيا لا يحاول خلق أجيال من حوله أو يجعل له نائباً يعايشه ويفهم فلسفته ، وأن ذلك كان يصيب الاحزاب السياسية بهزبات قاصمة لعدم عودة صورة الزعيم .. كما قد يشمل الحركة السياسية لعدم إيمان الحزب بالقيادة الجديدة وأن كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أن ذلك يكاد يكون القانون العام الذى حاكم الزعامات المصرية — من ذلك مثلاً سعد زغلول زعيم الوفد كانت تبعه بينه وبين من خلفه فى زعامة الحزب مراحل كثيرة .. وإن كان مصطفى كامل قد اشرك معه محمد فريد إلا أن حافظ رمضان الذى رأس الحزب الوطنى بعد ذلك كانت بينه وبين مصطفى كامل مراحل كثيفة ... وحسن البنا زعيم جماعة الإخوان ومرشداهم كانا قياداته وريادته للجماعة من القوة والسيطرة بحيث لا يمكن أن نقارن بها وضع المرشد الجديد الحضيبي ، وغير ذلك من الأمثلة الكثير .

ثالثاً : أن الديمقراطية فى ظل مجتمع ما قبل ٢٣ يوليو كانت تعاني من

جهل الناخبين وهذا وحده جعل عملية الانتخابات صورية وغير مطابقة للكثير مما يريد الشعب ، فكثير ما خدعت الجماهير في الانتخابات وغالبا ما زورت هذه الانتخابات . وإذا تعلل البعض بأن الامة السياسية أخطر من أمية القراءة والكتابة نقول أن هذا لغو يتشدد به المتحذلقون في ظل شعارات جوفاء تضر الشعب أكثر مما تنفعه وعلى هذا الاساس فإن الحزبية في مصر لم تجد فرصتها لإفراز الحزب الصادق لأن الامة عاقت هذا الاختيار وليس أدل على ذلك من أن الذين شاركوا في الاقتراع الخاص بانتخابات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية (وهما الهيئتان التشريعتان الصورتان اللتان سمح بهما الاحتلال) التي تمت سنة ١٩٠٨ بلغت في القاهرة ١١ ٪ من لهم حق الاقتراع ١٧ ٪ في الاسكندرية أما في الأرياف فقد ارتفعت النسبة عن ذلك بكثير حيث وصلت في بعض مدن الوجه البحري ٢٥ ٪ وفي بعض مدن الوجه القبلي ٢٣ ٪ ولا يعني ذلك أن أن الريف كان يهتم بهذه الواجهة السياسية وإنما يمكن أن يفسر ذلك بأن اللعب بالانتخابات كان يجد فرصة في الأرياف كما قد يدل على مدى سيطرة الأعيان على أهل الريف .

كانت لا بد من المقدمة التاريخية لفتح ملف الأحزاب السياسية وقد وضعنا الأسس فيها لمعالجة هذا الموضوع مؤكدين أنه لكي نعرف تاريخنا وماذا حدث فيه لا بد من النقد الحيادي والتقييم الموضوعي والتحليل العلمي لأن ذلك وحده فقط هو الطريق الذي يوصلنا إلى فهم حاضرتنا وماذا نفعل به وإلى التنبؤ بمستقبلنا وكيف نسلك الطريق إليه .

وقد قلنا أيضا أن عقدة الخوف لا يجب أن تسيطر علينا في إبراز الإيجابيات فلا يمكن أن توجد حياة مطلقة في إيجابيتها ولا توجد حركة للتاريخ دون أن يصحبها سلبيات .

وقد عرفنا أيضا أنه بنشوب حريق القاهرة بدأ الضباط الأحرار داخل

القوات المسلحة يفقدون صبرهم ومنذ تلك اللحظة فكروا في القيام بعمل إيجابي وآثروا أن يصرعوا الفساد قبل أن يصرعهم ، وأن يحطموا الطغيان قبل أن يحطمهم ، خاصة بعد ذلك الصدام الذي تعرض له مجلس إدارة ناديه من حل وتشريد لاعبيه . . ونوقفنا إلى أنه يجب أن نقسم مرحلة التكوينات الحزبية في مصر إلى قسمين القسم الأول الأحزاب المصرية قبل تصريح فبراير سنة ١٩٢٣ والقسم الثاني الأحزاب التي تكونت بعد هذا التاريخ وسوف نبدأ بالكلام عن القسم الأول . . أى الأحزاب المصرية التي تشكلت في مصر قبل صدور الدستور المصري سنة ١٩٢٣ .

ومرة أخرى نؤكد أن المقارنة لآى حدث تاريخي يجب وأن تكون في إطار كل عصر لفهم الواقع الذي عاش فيه هذا الحدث والظروف التي أحاطت به . . وإلا أصبح التحليل خطأ سياسيا وديماجوجية عليية . . أو بمعنى أدق تحريفا للتاريخ وتشويه الحركته ومسيرته .

عادة ما يطلق المؤرخون على الحزب الوطني الذي تكون عام ١٨٧٩ على أنه أول الأحزاب المصرية في تاريخ مصر السياسى ونحن لا نوافقهم على ذلك إذ أنه كان أقرب إلى جبهة وطنية منه إلى حزب بالمعنى المتفق عليه عليا . . ذلك أن هذا الحزب وإن كانت له أهداف عامة عكست آمال الشعب في طلب الإصلاح إلا أنه افتقد التنظيم اللازم ووسائل الإتصال التي تجعله قادرا على التحكم وعلى السيطرة في جماهيره وبالتالي فقد قدرته على التوجيه وقت أن كان في حاجة إلى تأييد الجماهير .

ولقد قام هذا الحزب على أكتاف مجموعة من الضباط المرابيين وكان هدفهم من تكوينه مقاومة النفوذ الأجنبي وللاحقيقه والتاريخ أنهم لم يطمحوا على أنفسهم إلا إسم « جمعية » وكانت تعمل بطريقة سرية وبقيت أسماء الاعضاء سرية وفي طى السكتان ولكن انضم إلى هؤلاء الضباط مجموعة من المدنيين نذكر منهم

الحاج سيد الرزى . حسن : راسم باشا ومحمد راتب باشا ومحمد بك . راضى وعبد السلام المريلى بك ولطيف سليم باشا وسعيد بك . نصر . ومحمود بك المطار وحسن باشا الشريمى (المنيا) أما عمر لطيفى باشا ومحمد شريف باشا (على . هكس ما يظن بعض الباحثين) فلم يكونا عضوين فيه ولكن كانا على اتصال به .

ومع ذلك فإنه يجب أن نذكر أن الارتباطات الشخصية كانت ذات تأثير كبير فى استمرار الصبغة السياسية للحزب . وقد انضم للحزب فور تأسيسه بعض المشايخ الدينيين مثل السيد على البكرى والشيخ الخلعاوى والشيخ المدوى ، ومع ذلك فإن المضوية داخل الحزب لم تكن ثابتة وقد رأس الجناح العسكرى من الحزب أحمد عرابى . كما رأس — الجانب المدنى محمد حليم باشا .

ومن وجهة نظرنا أن القيمة التاريخية للحزب ، أنه كان مؤلفا من مجموعة العسكريين والمدنيين . وقد نشر الحزب برنامج تحت عنوان : اللائحة الوطنية فى ١٢ أبريل سنة ١٨٧٩ (١٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٢) فى بيت إسماعيل راغب باشا — وقد وقعها عن النواب والأعيان راغب باشا وعن أعضاء مجلس شورى النواب أحمد رشيد باشا وعن العلماء والتجار للسيد على البكرى وعن العسكريين راتب باشا . . . وهذا البرنامج شارك فى الموافقة عليه شيخ الإسلام وبطربرك الأقباط وحاجام اليهود . وكانت المراكز الاجتماعية لمن وقعوا عليه كالاتى والذين بلغ عددهم ٢٢٧ عضوا :

٩٣ ضابطا أى بنسبة ٢٨.٤٤ ٪

٧٢ موظفا مدنيا ومتقاعدين أى بنسبة ٢٢.٢٢ ٪

٦٥ من العلماء والهيئات الدينية بنسبة ١٨.٣٥ ٪

٦٥ عضوا بمجلس شورى النواب بنسبة ١٨.٣٥ ٪

٤٨ من الأعيان والتجار أى بنسبة ١٢.٨٤ ٪

ولم يلبث الحزب أن وضع أول بيان في ٤ نوفمبر ١٨٧٩ وقد وقع هذا البيان عن العسكريين الضابطيين على الروف ومحمود سامى البارودى ، وعن المدنيين سلطان باشا ومحمد شريف باشا وعمر لطفى باشا وإسماعيل يسرى باشا . وفى هذا البيان أعلن رسميا عن تكوين ما يسمى « الحزب الوطنى المصرى » ، وكان هدف البيان انقاذ مصر من الإفلاس . وأكد البيان على حق المصريين جميعا فى الحرية ونادى البيان بأهمية الدعوة للإصلاح وتنظيم التعليم . . . ولكن الحزب لم يستقر على برنامج للعمل الدائم إلا فى ديسمبر سنة ١٨٨١ واستعان الحزب فى صياغة برنامج ليسكون على النسق الأوروبى للأحزاب بالانجليزى . « ولقريد سكاون بلنت » ، والذى كان صديقا لمصر وزعماء الحزب وراجع البرنامج فى خطوطه الأخيرة الشيخ محمد عبده وسليمان أباطة ومحمود سامى البارودى . وكانت النقاط الأساسية فى البرنامج هى :

١ - أن الحزب الوطنى سيظل يحترم مكانة السلطان طالما توجد الامبراطورية العثمانية ولكنه سيقاوم أى محاولة للعودة بمصر إلى عصر الباشوات الأتراك .

٢ - سيقبى الحزب على ولائه للخديوى . توفيق طالما يرضى العدل ويحافظ على وعوده التى أعطاها فى سبتمبر سنة ١٨٨١ (ويقصد الحزب بذلك هذه الوعود التى حصل عليها الجيش والشعب فى مظاهرة عابدين الكبرى فى سبتمبر ١٨٨١) .

٣ - يوافق الحزب على الاتفاق المالى والديون المصرية ، مع مراعاة أن هناك عدة تعديلات واصلاحات يمكن إجرائها بدون عنف - يجب أن تتم فى التصرفات والاجراءات الأجنبية

٤ - أن الحزب الوطنى قد وضع كل آماله بين يدى الجيش المصرى الذى خفض إلى ١٨ ألف منذ أن قرر حماية مصالحه ضد طبقة الحكام من سلالة الأتوقراطية ويقصد بذلك العناصر التركية الشركسية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى وليس حزبا دينيا . . وبالرغم من أن دينه الاسلام فهو يحمى الأقباط واليهود ويعتبر الجميع سواسية وأمام القانون .

٦ — الحزب يرغب فى إعادة بناء البلاد معنويا وثقافيا بتوظيف مصادره الخاصة عن طريق احترام القانون ونشر التعليم والتمسك بالحرية السياسية .

ولكن الحزب لم يناقش شروط المعنوية ولا أسلوب الانضمام إليه ولم يأت فى البيان شيئا عن موارده المالية كما أنه لم يناقش أيضا من أية المشكلات الاجتماعية والى كانت مطلبا ملحا فى ذلك الوقت رغم أنها لم تكن ظاهرة على السطح فى ذلك الوقت .

وإذا كان عام ١٨٧٩ شاهد تكوين الحزب الوطنى المصرى والذى قد يطلق عليه أحيانا من جانب بعض الباحثين لاسم « الحزب الأهلى » أو « الحزب الوطنى القديم » فإن ظروف العصر فرضت عليه أن تتضمن بعض أفكاره الكثير مما نعارضه اليوم . . ولكن يجب أن نفهم موقفه فى ظل أحاط به من قيود ومن تدخل أجنبي فى ذلك الحين .

من هذه الأهداف أن الحزب لم يطالب أن تصبح كافة المصريين بين أيديهم بل سعى أن يكون ذلك تدريجيا . كما أن الحزب ناشد مساعدة إنجلترا وفرنسا على إخضاع الأجانب فوق أرض مصر للضرائب ولقوانين البلاد ما داموا يخضعون لمثل هذا الوضع فى البلدان الأخرى واعترف الحزب بالديون على مصر ورغم أنه برز ذلك باحترام القانون الدولى ، إلا أن الحزب أكد أن أموال هذه الديون لم تصرف لمصلحة مصر « بل صرفت لمصلحة حاكم ظالم »

ولكن للحزب أيضا نظرة إيجابية لا بد وأن نشيد بها فقد جاء فى البرنامج التفصيلى للحزب :

١ — يطالب الحزب بحرية المطبوعات بطريقة ملائمة وتعميم التعليم ونحو المعارف بين أفراد الأمة .

٢ — يؤمن الحزب بالمساواة بين الأجناس في الحقوق والواجبات .

٣ — يؤكد الحزب أن تدخل أمراء الجهادية في الشئون السياسية أمرا مؤقتا وأنه بمجرد فتح مجالس النواب سوف يعود المجلس إلى ثكناته .

٤ — اطلاق الحرية السياسية والتي تعتبر حياة الأمة وأن الحزب يطالب بالحكم الشورى وأن اسماعيل باشا لم يتمكن من الظلم والاستبداد إلا بسبب سكوت المصريين .

٥ — مقاومة كل من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية .

ولكن كان الحزب حسن النوايا في إنجلترا وبترحيبه باستمرار المراقبة الأوروبية حتى تنصلح الأحوال المالية لمصر . ولكن إحقاقا للحق فإن الحرب أكد أنه يوجد خلل في هذه المراقبة سواء من ناحية جسامه المرتبات أو سوء التصرف .

ولكن بقدوم الاحتلال البريطاني وانحياز المدعيين أعضاء الحزب لصف الخديوى توفيق وخيانة بعض هؤلاء المدعيين للقضية المصرية ثم تشريد العربيين كان حتما أن ينتهى الحزب وبذلك قضى على صفحة مجيدة في تاريخ مصر لولا الاستعمار لكلمات قد تطورت وانتجت صورة حزب متكامل بالمعنى السياسى والعلمى للحركة الحزبية .

وظلت مصر هاجزة في الاستمرار في العمل السياسى بسبب التطلعات التى وضمها الاحتلال حتى جاءت سنة ١٩٠٧ أى أن مصر ظلت حتى ربع قرن بلا أية تنظيمات حزبية . . إلا أن ذلك لم يكن يعنى أن الساحة الشعبية تعاني فراغا سياسيا طوال هذه المدة . . لأن روح المقاومة في هذا الشعب لم تمت

قط وبالتأكيد راية النضال بين هذا الشعب ستظل خفاقة تحارب الظلم والفساد والطغيان مهما كانت قوى الطغيان .

إلا أنه يجب أن نذكر قبل أن ننتقل إلى عام الأحزاب في التاريخ المصري المعاصر وهو عام ١٩٠٧ أن نذكر شيئا عن جمعية سرية تكونت في سنة ١٨٧٩ أى معاصرة لتكوين الحزب الوطنى الأول وقد اتجهت هذه الجمعية لأن تكون حزبا سياسيا ولكن لم يقدر لها الاستمرار هذه الجمعية تسمى :

جمعية مصر الفتاة :

وقد بدأت في الاسكندرية في سنة ١٨٧٩ وتشكلت من المثقفين ويقال أن فكرتها كانت منقولة عن الجمعية الوطنية المشهورة في إيطاليا والتي كانت تسمى « إيطاليا الفتاة » .

ورئيس هذه الجمعية لم يعرف حتى الآن ولكن كان نائب الرئيس يدعى محمد أمين وكان يعمل رئيسا لمحكمة أسيوط . كما أن سكرتير هذه الجمعية أو كما كان يدعى وقتذاك كاتم أسرار الجمعية هو محمود واصف . وقد انضم إلى هذه الجمعية الوطنى المشهور عبد الله النديم والذي أصبح بفضل تمكنه من بيانته خطيب الثورة العربية . وقد أصدرت هذه الجمعية صحيفة خاصة بها سميت « مصر الفتاة » وقد صدرت هذه الجريدة أولا بالفرنسية ثم بعد ذلك صدرت باللغة العربية وكان موقف هذه الجمعية متشددا ضد النفوذ الاجنبى في مصر . وكانت مقالات أديب اسحق وعبد الله النديم في جريدة مصر الفتاة هجوما ساحقا على النظام الحاكم في مصر . . وميزة هذه الجمعية أنها ضمت الكثير من الشباب المصرى وقدمت الجمعية مشروعا تمهيدا لاعلانها رسميا كقواعد لتكوين حزب سياسى وقد ضم هذا البرنامج نواحي جديدة لم يتعرض لها الحزب الوطنى . ووصفت « مصر الفتاة » أحوال الملاحين الاقتصادية والاجتماعية بأنها بالغة السوء وأنهم يلاقون صعوبات جمّة في دوائر القضاء الادارى

والحكوى فى مصر وأن تركهم فريسة للأجانب للاستيلاء على أراضيهم يجب أن يواجه من جانب الدولة بالحماية .

وقد جاء فى البرنامج المعلن لهذه الجمعية أن مأساة مصر تعود إلى :

١ — تجميع كل القوة السياسية والتشريعية والتنفيذية فى يد فرد واحد وكانت تقصد بذلك ديكتاتورية الحاكم وسلطه .

٢ — افتقار التنظيم القانونى فى العلاقة بين الحاكم والمحكومين .

٣ — الإفتقار إلى الحماية والإدارة الحسنة القضائية .

٤ — عدم كفاية التعليم العام .

ووضعت الجمعية برنامجا للعمل السياسى والاقتصادى تضمن النقاط التالية :

(أ) فصل السلطات الحكومية وتحديد المسئولية الوزارية .

(ب) تأكيد المساواة بين المواطنين أمام القانون .

(جـ) تحقيق الحصانة للحرية الشخصية والأمن وحرية الدين والصحافة .

(د) إعادة تنظيم الجيش وفرض قانون الخدمة العسكرية .

(هـ) ضمان الدين المصرى العام ووضع قانون ثابت للضرائب وإصلاح

جميعها .

(و) إقامة حياة نيابية مستقلة بسلطات ثابتة للشعب وانتخابات حرة .

وفى ديسمبر سنة ١٨٧٩ طبع شباب الحزب « مصر الفتاة » كتيبا خاصا

بحرية الصحافة قدموه إلى الخديوى توفيق حيث هاجموا مكتب الصحافة

ومراقبة الأنباء التى كانت مقروضة على حرية النشر فى مصر . ولكن أعضاء

هذه الجمعية لم يلبثوا أن انسحبوا منها تدريجيا حيث انضموا إلى الحزب الوطنى

خاصة بعد أن تركها عبد الله النديم ومحمد أمين ومحمود واصف أنشط عناصرها

ولم يدر بخلد هؤلاء أن تعدد المؤسسات الحزبية خير لمصر وطريق لتعدد الآراء وأن الاندماج يسهل ولكن النتائج أصعب وأقسى على حركة الوطن نحو تحقيق أهدافه وحرية .

كما سبق وأن قلنا أن المقاومة ضد الإحتلال لم تتوقف لحظة واحدة ، ولكن ظلت المؤسسات الحزبية لا تجد المناخ المناسب للظهور . كما أن قبضة الإحتلال كانت شديدة ، ولم تكن من مصلحتها السماح بأى تجمعات سياسية حزبية . إلا أن الواقع السياسى فرض ظهور مجموعة من الأحزاب وفى شكل متدفق . . . وكان ذلك فى عام - ١٩٥٧ حيث تكونت خمسة أحزاب دفعة واحدة . .

وفى السطور القادمة سنحدد هذه الأحزاب لترتيبها الزمنى فى التشكيل وأهم برامجها ومواقفها من قضايا الساعة فى ذلك الحين .

ضمت الصفحات السابقة مجموعة من الأفكار حول الحزبية فى مصر ومفهومها وبداية نشأة هذه التنظيمات وقد وضح أن الحزب السياسى فى تعريفه هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأمانى .

كما أننا قلنا أن الحزب السياسى هو وحدة معقدة ، فهو منظمة اجتماعية سياسية لها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين كما أن لها أنصار عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة ولعل هذا التباين بين أفراد الشعب هو الذى يدفع بهم إلى الانتماء إلى الأحزاب .

ووضح أن القيادة والكادرات لازمة لكل حزب سياسى لأن الحزب يهدف دائماً إلى الاستيلاء على القوة السياسية . ولا شك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذى يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين .

والحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الإستيلاء على الحكم ،
أو الاشتراك فيه مع غيره من الأحزاب أو عن طريق الحصول على قدر من
التأييد الشعبي يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة وفي سبيل الحصول على هذه
السلطة يقوم الحزب بأعمال ترمى أساسا إلى تحقيق هذا الهدف .

وأكدت أن الدافع على تكوين الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية
الحديثة يعود إلى إحساس الهيئة الناجبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة .
فالهيئة الناجبة تتكون من ملايين الأفراد المختلفين في درجة الذكاء الأخلاقي
والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية . ولهذا فهم في حاجة إلى أداة تجمع
بينهم وتبلور أهدافهم ، وتدمج بالوسيلة التي تسهل عليهم مهمة الإقتادات لتصرفات
أفراد الهيئة الحاكمة ومحاولة الضغط عليها لتغيير سياستها .

فالأحزاب السياسية هي التي تقدم للهيئة الناجبة المرشحين الصالحين لتولي
الوظائف النيابية والإدارية ، وهي التي تقدم لهم البرامج السياسية والطرق السلمية
لتنفيذها كما تمددها بالوسائل الفعالة لتقدم أعمال الحكومة . والشعب بطبيعته غير
قادر على القيام بهذه الأعمال .

الوظيفة النموذجية للحزب :

والوظيفة النموذجية للحزب في المجتمع يمكن أن تتلخص في الآتي :

١ — يعمل الحزب كمنظمة تعليمية فيقدم للشعب مختلف المعلومات
الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توفق فيه الوعي السياسي .

٢ — يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية إذ هو يعمل على التوفيق
بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على التحويل من
شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية مع إعلاء شأن كل ما يرمى
إلى تنمية المصالح المشتركة .

٣ — يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة بما يقوى روابط الهيئة الداخلية بالهيئة الحاكمة .

٤ — يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة

٥ — يهيئ الحزب للشعب فرصة لإختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين والاختيار بين السياسات المتباينة .

٦ — وجود أحزاب متنافسة تمكن الشعب من الاقتصاص من الحكام الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجددين ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادئ وأهداف حزبه ، أما في حالة تمسك النائب بحريته وعدم تقيد بمبادئ حزبه . فإن مسئولية الحزب وزعمائه أمام الشعب لا تكون محددة المعالم .

وقد علينا أن للأحزاب وسائل تنفيذها برامجها لمخصصاتها في الوسائل السياسية وهي تشمل على ثلاثة عناصر هي التمثيل النيابي والمناقشة والاشتراك في الأهمال الادارية والقضائية .

ولو أننا حاولنا مقارنة صورة التكوين الحزبي في مصر بالمفهوم الحزبي الشائع لوجدنا أنه من الظلم السياسي أن نطلق على كثير من التنظيمات التي تكونت في مصر أنها توضع تحت المفهوم الحزبي ولما هي أقرب إلى جهيمات سياسية منها إلى تنظيمات حزبية .

ومع ذلك فإنه نظرا لظروف مصر والتخلف الذي عاشت فيه ، وقسوة الاحتلال واستحالة تواجد الفرصة لتكوين أحزاب سياسية متكاملة فقد جاز لنا أن نسمى التكوينات التي نشأت في ذلك الوقت بأحزاب سياسية .

عام الاحزاب :

ولقد كان عام ١٩٠٧ في مصر هو عام الاحزاب بحق حيث وجدت خمسة أحزاب مرة واحدة هي :

الحزب الوطنى الحر والذي سمي فيها بعد باسم حزب الاحرار وكان يتزعمه الحزب محمد وحيد بك الايوبي . ثم الحزب الجمهورى المصرى برئاسة الصحفى محمد غانم ثم حزب الامة برئاسة حسن باشا عبد الرازق وقد تكون فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ — ثم حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وقد تزعمه الشيخ على يوسف فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ ثم هناك الحزب الوطنى الذى تزعمه مصطفى كامل وهو أقوى هذه الاحزاب جميعا وأصقها بالجمهير وأهمها والذي كان يحوى برنامجا اجتماعيا لصالح طبقة العامة من الشعب .

وفى سنة ١٩٠٨ تكون الحزب المصرى ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ برعاية اخنوخ فانوس من بعض أثرياء الأقباط المماليكين للاحتلال . وفى يوليو سنة ١٩٠٩ تكون حزب العمال برئاسة الصحفى محمد أحمد حسن وكان يتشكل من الطبقة العاملة من المصريين . ثم هناك الحزب الاشتراكي المبارك الذى تكون برئاسة دكتور حسن فهمى جمال الدين بك . كذلك لا يجب أن ننسى « حزب النبلاء » الذى تكون فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

وإذا كان حزب مصطفى كامل يحتاج إلى دراسة كاملة بالمقارنة إلى أهمية الدور الوطنى الذى يلعب فى حياة مصر السياسية فإن هذه الصفحات لن تضم الكثير من المعلومات عنه^(١) سوى أن لجنته كانت تتكون من ٣٠ عضوا وأنه

(١) يمكن الرجوع إلى الفصل الخاص بالوثائق لمعرفة المزيد عن هذه الاحزاب وهياكلها التنظيمية .

ضم بعض المسيحيين وكان ينادى بالعمل من أجل طرد بريطانيا وألا مفاوضة إلا بعد الجلاء . وأن مصر للمصريين واسكن وفاة زعيمه في العام التالى لتكوينه أدى إلى طعنة قاتلة للحزب ولو أن محمد فريد وأصل جهاد مصطفى كامل فى الزعامة إلا أن محمد فريد لم يستمر كثيرا فى المسرح السياسى حيث اضطر إلى الخروج من مصر تحت ضغط الظروف السياسية مهاجرا إلى الخارج وقاد الحزب من هناك .

أما عن الأحزاب السياسية التى تكونت فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ فهى تتلخص فى الأحزاب التالية .

حزب العمال الاشتراكى الشيوعى المصرى بزعامة محمود حسنى المرابى . وقد تشكل فى سنة ١٩٢١ كما تكون حزب شيوعى مصرى آخر فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ وأن — كان هناك فرق بين الحزبين الأول حزب تكون بصورة شرعية ولكن بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ أصبح أى تنظيم شيوعى محرم تماما ومن ثم فإن التنظيم السياسى الثانى كان تحت الأرض وغير شرعى .

ويمكن أن نقسم التنظيمات الحزبية فى مصر ما قبل الثورة إلى :

أحزاب نسائية هى حزب بنة النيل السياسى والحزب النسائى الوطنى والحزب النسائى السياسى .

ثم هناك مجموعة الأحزاب الدينية وهى حزب الله (شباب سيدنا محمد) وحزب الآباء والإصلاح الإسلامى وحزب الإخوان المسلمين . .

ثم هناك أحزاب الأقلية ونقصد بذلك أنها كانت أقلية إذا ما قيس بحزب الأغلبية نذكر منها الحزب السعدي والذى انفصل أصلا كجناح عن حزب الوفد وذلك بخروج أحمد ماهر والنقراشى مسلمين ومنشقين على حزب الوفد وكوّنوا حزبا لهم سمياه الهيئة السعدية .

وحزب الكتلة الوفدية بزعامة مكرم هيبد الذى ظل سكرتيرا لحزب الوفد

لمدة ١٥ عاما (١٩٢٧ - ١٩٤٢) ثم انفصل في سنة ١٩٤٢ وكون حزبه الجديد وسماه الكتلة الوفدية وقد أطلق عليه شعار « الوفد مطهرا » .

ثم حزب مصر الفتاة والذي أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الإسلامي ثم حل اسم الحزب الاشتراكي فقط منذ سنة ١٩٤٩ .

وإلى جانب ذلك وجدت أحزاب شكلتها السراى لتكون لها أحدها هو حزب الشعب والآخر هو حزب الاتحاد الأول تكون سنة ١٩٣٠ والثاني سنة ١٩٢٦ .

١٧ حزبا قبل الثورة :

وقد وصل عدد أحزاب ما قبل الثورة ١٧ حزبا بعضها حل الأفكار الاجتماعية والبعض الآخر حل الأفكار الاشتراكية والثالث كان يحمل الفكر الليبرالى واقتصرت عضويتها على كبار الملاك والرأسمالية بأجنحتها المتعددة .

لقد كان هناك حزب الاحرار الدستوريين وحزب الفلاح الاشتراكي وحزب العمال ثم حزب النيل الديمقراطي وحزب العمال والفلاحين .

ولكن أهم الأحزاب التي تكونت في مصر ما قبل الثورة هو حزب الوفد والذي كان يطلق عليه اسم « الهيئة الوفدية » وقد رأس الحزب في بداية تكوينه سنة ١٩٢٣ بصفته هيئة سياسية سعد زغلول ولما توفى سعد في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ تشكل الحزب برئاسة مصطفى النحاس وسكرتارية « مكرم عبيد » ثم تولى السكرتارية بعد خروج مكرم من الحزب فؤاد سراج الدين .

وحزب الوفد كان يمثل حزب الاغلبية وظل الحزب أقوى الأحزاب وكانت لجأته متغلغلة في الريف والمدن .

وقد كان الوفد في صراع دائم بين القصر والاحتلال ولكنه بعد سنة ١٩٤٢ بدأ خطاه الأكبر في عمالة الاحتلال ثم بدأ يهادن السراى . وقد أنشأ الوفد فرقي القمصان الأزرق ليقاوم قوى المعارضة ولكنها سرعان ما تحولت إلى كيان

سياسي مشترك مع الوفد الذي كثيرا ما استخدمها لإرهاب مناوئيه وكان من أمر ذلك كبت تبادل الرأي في حزب الوفد .

ولن يتسع لنا أن نضع كافة هذه الأحزاب المصرية بتحليل موضوعي ..
واسكتنا سنحاول تناول مجموعة الأحزاب التي قد تكون غريبة على المسامع ..
حزب الأمة ، الحزب الاشتراكي المبارك ، حزب الفلاح المصري ، حزب
مصر الفتاة .

أما الإخوان المسلمين بصفتها أقوى الجماعات الدينية فسوف نتناولها في ملف
خاص بها .

وفيما يلي عرض لأهم هذه الأحزاب وبرامجها ..

أما الحزب الوطني الحر والذي أسسه محمد وحيد بك الأيوبي في ٥ يوليو
سنة ١٩٠٧ وقد غير إسمه إلى حزب الأحرار في سنة ١٩٠٨ — فقد كان الحزب
يقوم بأن إنشاء المجلس النيابي في مصر سابق لأوانه — وكان هذا الحزب يهاجم
حزب مصر العتيد وتقصده به الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل واتجه
حزب الأحرار كان انجمايزيا وقد انضم إليه محمد بك نشأت ونشر الحزب برنامجه
في ٢٦ يوليو عام ١٩٠٧ والواقع أن هذا الحزب كان أول الأحزاب المصرية
التي نشأت على سطح الحياة السياسية المصرية . وكان هذا الحزب رد فعل عكسي
لحزب مصطفى كامل . ومن غنازي هذا الحزب أنه كان يحتفل بيوم الاحتلال
البريطاني ولم يكن لهذا الحزب قواعد شعبية وفي الحقيقة يمكن أن نطلق عليه
أنه كان حزبا فرديا ضم مجموعة من الأشخاص الانتهازيين الذين أرادوا
التقريب للنديوي والانهمايز وحتى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ لم يزد أعضاء الحزب
عن عشرين عضوا . ولم يكن للحزب مصدر لتحويل سوى تبرعات رئيسه كما لم يكن
هناك اشتراكات للحزب في عضويته .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحزب أصدر صحيفة كانت تسمى صحيفة

الاحرار ، وقد صدر أول عدد منها في ١٥ مارس سنة ١٩٠٨ وكانت تصدر أسبوعيا ولم هناك يوم معين لصدورها . وقد انتهى هذا الحزب في أغسطس عام ١٩١٠ حين حوكم رئيس الحزب وقضت المحكمة بسجنه لمدة شهرين بسبب اتهامه بتبديد بعض الاموال .

أما الحزب الجمهورى المصرى فقد أسسه محمد غانم في سنة ١٩٠٧ وقد كان يعمل صحفيا وضم مجموعة من المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى وبالذات الثقافة الفرنسية وكان الحزب ينادى بإسقاط أسرة محمد على كما تدد باستبدالها بالمصريين .

كما طرح الحزب بعض الافكار الإجتماعية والسياسية وقد نشر أفكاره في صحيفة الاخبار وكان ضمن ما قاله مؤسس الحزب .

أن الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات إلى مبادئ العدل والإنصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان وكان عدد أعضاء الحزب قليلا ولا يتجاوز عدد الأصابع وقد هاجم الحزب أسرة محمد على وانفاذاتهم والإسراف الذى يقومون به فى خارج مصر فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو فى كازينوهات القمار . ولكن سرعان ما اختفى الحزب المذكور لأن ظروف المجتمع المصرى لم تكن تسمح بانتشار هذه الافكار فى ذلك الحين .

أما د حزب الأمة ، فقد كان يرأسه حسن باشا عبيد الرارق وأعلن عن تأسيسه فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وكان يعبر عن مصالح الأعيان وقد ذهب إلى الاعتدال فى مواجهة المحتلين بالتعليم وترقية الزراعة مع عدم إغفال الصناعة والتجارة كما نادى الحزب بالاعتماد على الدولة المحتلة فى جميع شئوننا المادية والأدبية .

أما د الحزب الاشتراكى المبارك ، فقد أسسه الدكتور حسن فهمى جمال الدين فى سنة ١٩٠٩ وقد حوى برنامججه على أهداف إصلاحية تضمنت تحسين أحوال

الفلاحين ومنح معاشات للمجزة والمرضى منهم وإقامة علاقة طيبة بينهم وبين الملاك الكبار وكان برنامج الحزب يتكون من ١٣ مادة ، طالب في المادة الحادية عشرة منها من الحكومة أن تقيد نفوذ العمد ونادى بتدخل الحكومة في أى خلاف ينشب بين كبار الملاك الزراعيين وبين الفلاحين . ولكن الحزب وجد معارضة قوية لأن المفاهيم الاشتراكية كانت غير واضحة . كما أن الحزب اعتبر نصيرا للفلاحين ومبادئه كانت ثورة اجتماعية ضد كبار الملاك ولم يهد الحزب جريدة لتبني آرائه ومن ثم مات الحزب في المهد خاصة وأن قواعده الإعلامية والجهامية لم تكن على نطاق شاسع .

أما « الحزب الدستوري » فقد تكون في فبراير سنة ١٩١٠ وقد تزعم هذا الحزب « ادريس راغب » ولم تطل حياة الحزب طويلا فقد إنتهى في سنة ١٩١١ وكان هدف الحزب وبرنامجه تقوية الصداقة بين مصر والانجليز فهو من الأحزاب الطفيلية وقد اعتمد الحزب على بعض الصحف بنشر أفكاره مثل صحيفة المحروسة وصحيفة الأزهر ، وقد نشر هذا الحزب تصورات له للحياة النيابية والبرلمانية التي كان ينشدها لمصر حيث طالب بتكوين مجلس نواب ومجلس أعيان ووضح عمالة هذا الحزب للتخديوي تماما . وطالب الحزب بيمض المطالب نذكر منها أن التعليم حر على اختلاف درجاته وأن المطبوعات حرة ولا تقيد بها إلا القوانين العامة .

أما « حزب مصر الفتاة » فقد بدأ كجمعية سياسية تكونت في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وقد رأسها أحمد حسين المحامى وضم في عضويته فتحي رضوان وإبراهيم طلعت ونور الدين طراف وإبراهيم شكرى وقد كانت هيئته التأسيسية في البداية تتكون من ٢٢ عضوا ، وقد تولى السكرتارية العامة الحزب عندما تشكل مجلس إدارة الحزب كان يضم ممثلا عن كل مديريات القطر وعين إبراهيم شكرى نائبا للرئيس وضم الحزب الكثير من المهنيين مثل المهندسين والمحامين والمدرسين كما ضم الحزب بعض التجار مثل محمد حلى الغندور

وضم الحزب بعض المسلمين والمسيحيين سويًا وكان شعار الحزب في البداية .
الله . الوطن . الملك وفسر هذا الشعار على أساس أنه يجب أن نعبّد الله وأن نعمل
كلمته . يجب أن نقّدر الوطن ونفنى في سبيل مجده . . . يجب أن نعظم الملك
وأن نلتف حول هرشه .

وأعلن الحزب أن غايته ، أن تصبح مصر فوق الجميع امبراطورية عظيمة
تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام .
وحدد الحزب برمجًا في الزراعة والصناعة والتجارة والتطور العلمى وفى
الدين وفى الأسرة وفى الصحة العامة وفى التأمين الاجتماعى ولخص أحمد حسين
وسيلة الحزب لنشر مبادئه فى الايمان والعمل وصاغ مبادئه عشرة لكى يصبح
المواطن جنديًا وعضوًا فى « مصر الفتاة » وختم الحزب ببيان البرنامج الخاص
به بقوله :

« فن شاطر لا فهو منا ومن ليس منا فهو علينا » وتتضمن برنامج الحزب
العمل على توحيد البلاد العربية بإزالة الحواجز الجمركية وتوحيد الجنسية
والمساواة فى الحقوق والواجبات بالنسبة للعرب وتكوين جيش عربى موحد
واتهاج سياسة خارجية واحدة يشرف على توجيهها مجلس أعلى بالتساوى عدداً
من المندوبين عن سائر البلاد العربية .

وكان للحزب موقف شجاع عند انحراف الملك والوفد كما كان له دور كبير
فى توعية الجماهير وكان لجريدة الحزب « مصر الفتاة » أولاً ثم « الاشتراكية »
الآثر الكبير فى تهيئة الراى العام المصرى المدنى والمسكرى القيام بالثورة .

ولا شك أن الحزب كان دفعة جديدة للقيم الإنسانية والمفاهيم الاشتراكية
خاصة بعد أن تحول اسمه إلى الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٤٩ .
وعقب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ اتهم زعيم الحزب الاشتراكى

بأنه حرص على حريق القاهرة واتهم هو وبعض رجال حزبه بالتدبير لهذا الحريق وسجن وكاد أن يصدر عليه الحكم ليسكون كبش الفداء . . ولكن شاء الله أن تعاد محاكمته في ظل الثورة ويفرج عنه .

أما عن « حزب الفلاح المصرى » فقد بدأت الدعوة لإنشائه في أكتوبر سنة ١٩٢٩ من أحد المثقفين المصريين وهو داسماعيل مظهر، وكان داسماعيل مظهر ذكياً فقدم طلبه هذا إلى مصطفى النحاس حتى يضمن تأييد الوفد لنشأة هذا إلى مصطفى النحاس حتى يضمن تأييد الوفد لنشأة هذا الحزب ونشر الحزب أهدافه في مجلة « المصور » الأسبوعية وقد جاء في خطاب تأسيس هذا الحزب أن هناك مبررات اجتماعية واقتصادية تدعو لوجوده حماية للفلاح المصرى والثروة الزراعية المصرية وكان ضمن ما جاء في هذا الخطاب :

« أن الأحزاب السياسية وشبكة البقاء قصيرة الأعمار . إذا قيس بقاؤها بأعمار الأمم ومثلها في هذه الناحية كمثل عمر الفرد بالقياس إلى الحزب » .

وقد نادى هذا الحزب بالمساواة بين الناس في فرص الحياة . وطالب بتحديد الملكية للأرض الزراعية ، وزيادة نسبة صغار الملاك . كما نادى بإنشاء المصانع والمعامل برؤس أموال مصرية وشركات مصرية بحتة . ولعل أهم ما نادى به الحزب هو « إلغاء الحروب والحض على كراهيتها » وغرس روح الأخاء الشعبى بين الأمم وطالب الحزب بمحاربة المبادئ البلشفية . والحقيقة التاريخية تؤكد أن هذا الحزب حزباً راديكالياً اجتماعياً يبحث عن البناء الحقيقى للإنسان وطالب بالإصلاح الاجتماعى على أساس أنه لم يكن مجرد أمل بل واجب على الحكومة أن تؤديه . . وأكد الحزب في برنامجه ضرورة تحسين الحالة الصحية للفلاحين والعمال وضرورة إلزام أصحاب الأقطان ببناء مساكن تتوفر فيها الشروط الصحية للفلاحين وتنظيم القرى على القواعد الصحية الحديثة كما نادى الحزب بالتوسط بين أصحاب الأقطان والفلاحين في إبان اشتداد الالتزامات المالية .

وإلى جانب ذلك طالب الحزب بحماية ماء النيل والعمل على جعل سياسة الماء خاضعة لحكومة مصر وإفية بحاجة البلاد أولا كما طالب الحزب بتهيئة المهاجر الزراعيه للفلاحين وعلى الأخص في السودان . . وباختصار كان الحزب يدا اجتماعية لمقل الفلاحين إلى وضع إنسان وحضارى جديد يعتمد على أسلوب التطوير والتقنية ويكفى أن نضع هذه الأسس التى نادى بها الحزب لنعرف إلى أى مدى كان يمثل قيمة سياسية واجتماعية واقتصادية للوطن لو أتاحت له الفرصة كاملة لتطبيق مبادئه :

١ — نادى الحزب بتحريم بيع الاراضى لغير المصريين إلا لأجل محدود وسن قانون بذلك .

٢ — نادى الحزب بسن قانون بتحريم إنشاء الشركات الأجنبية الانتاجية إذا لم يحتفظ بنصف أسهمها على الأقل للمصريين .

٣ — تلقين الفلاح المصرى معنى الاستقلال فى رأى والشجاعة على إبدائه وطرق الدفاع عن حقوقه وتحبيب الحرية لآلية وغرس مبادئ الفضيلة فى نفسه . وقد هوجم حزب « الفلاح المصرى » من بقية الأحزاب ولم يجد الفرصة لإعلان هذه المبادئ إلا فيما بعد بمشر سنوات . ولكن أعلن أحمد كامل قطب الهامى بتبنيه للفكرة فى سنة ١٩٣٨ وسماه حزب الفلاح الاجتماعى والاقتصادى وفى ديسمبر ١٩٣٨ أعلن الحزب رسميا وكانت لجنته الإدارية تتكون من ١٢ عضوا . ولكن الحزب لم يحاول الخروج إلى القواعد الريفية وشعر الوفد أنه منافس له . ومن ثم بدأت العناصر المؤيدة للحزب تنفرط تدريجيا وأصبحت مبادئ الحزب مجرد ذكرى فى متحف التاريخ .

أوضحت السطور السابقة مجموعة الأفكار الأساسية حول الحزبية فى مصر ونشأة تنظيماتها والدوافع إلى تكوينها والوظيفة النموذجية للحزب . والآن نتناول موقف الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ من المشاكل والقضايا القومية .

ولقد كان من الضروري أن نستعرض هذه المواقف قبل أن نجيب على السؤال الذى طرحناه فى الحلقة السابقة وهو . . كيف سقط حزب الوفد قبل ١٩٥٢ ؟

اولا : موقف الاحزاب المصرية من مشكلة تحديد الملكية الزراعية :
لقد كان موقف الاحزاب المصرية من مشروع تحديد الملكية الذى قدمه النائب محمد خطاب منجلا ومزريا (وكان مشروع محمد خطاب يطالب بتحديد الملكيات الزراعية الكبيرة فى حدود خمسين فداناً) طالبت المادة الاولى من هذا المشروع أن من يمتلك خمسين فداناً أو أكثر عليه أن يتنازل عن الفائض عنها إلا أن هذا الحكم لا يسرى على الاراضى الزراعية المنقولة إلى الافراد بطريق الإرث ورغم أن المشروع لم يكن حاسماً لحل الأزمة الزراعية وسوء توزيع الملكية إلا أن موقف الاحزاب كان المعارضة الشديدة .

ورغم أن محمد خطاب كان عضواً فى الحزب السعدى إلا أن حزبه لم يؤيده مما اضطر محمد خطاب ، إلى تقديم استقالته من الحزب السعدى فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٥ .

أما حزب الوفد فقد وقف معارضا أيضا ولم يكن ذلك إلا انعكاسا لمصالح كبار الملاك الزراعيين الذين كانوا أعضاء فى داخل الحزب نذكر منهم فهمى ويصا وسراج الدين ومحمد الوكيل والبدرأوى أما حزب الاحرار الدستوريين فقد كان ضد المشروع من البداية إلى النهاية . وكان يؤمن بأن الضرائب التصاعدية يمكن أن تكون بديلا . وحزب الكتلة الوفدية كان منساقا وراء بقية الاحزاب أما الحزب الوطنى فقد كان يحذر من تسكيس الزروات ولكنه فى ذات الوقت لم يأخذ موقفا حاسما تجاه المشروع رغم أنه كان أكثرها مطالبة بحلول مشاكل الفلاحين والعمال .

ثانيا : موقف الاحزاب المصرية من المشكلات الاقتصادية :

لقد تركزت المشكلات الاقتصادية في مصر في الغلاء وارتفاع الاسعار (التضخم النقدي) الذي كان يعنى انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، إلى جانب ضعف القدرات الانتاجية سواء للمعامل أو الفلاح المصرى ، ثم الفساد الإدارى والسمات التى تميز بها المجتمع المصرى فى ذلك الحين مثل الرشوة والمحسوبية والانتهازية . . لقد تركزت المشكلة الاقتصادية فى مصر فى إمامة يمكن أن نسميه حاكم العائلات واللاتى لم يزد عددها عن ثلاثين عائلة مثل عائلة اللوزى وعائلة ويسا وعائلة الوكيل وعائلة عبود وعائلة أمين يحيى وعائلة فؤاد سراج الدين وعائلة البدر اوى . . وغيرهم . . كانت هذه العائلات تحصل على أكثر من ٢٥ ٪ من الدخل القومى . . ولم تنتج أية حكومة حزبية فى التصدى للمشكلات الاقتصادية بحلول جذرية ولقد فضح مكرم عبيد أسلوب حزب الوفد . . رغم أنه كان أخف الاحزاب ضررا — فى الفساد الإدارى فى البيان المشهور الذى — يعرف فى تاريخ مصر باسم الكتاب الاسود والذى ضم سبعة فصول تحكى عن حقيقة الانتهازية والمحسوبية والاستثناءات . . إلى غير ذلك .

ولكن أهم ملحوظة بالنسبة للاحزاب المصرية السابقة على الثورة أنها لم تهجد أية برامج اقتصادية تواجه حل مشكلات الجماهير .

وباستثناء بعض التطورات التى دخلت مؤخرا وبالذات بعد الأربعينات على برامج هذه الاحزاب ظلت تهدف إلى شيء واحد فقط هو أن تعمل على الوصول إلى كرسى الحكم وبمجرد أن تصل إلى السلطة تنسى وعودها للشعب وتحدد إطار العمل فى إرضاء السيد الجالس فى قصر عابدين ومجاراة الاحتلال بطريق السباق نحو من يفوز بهذا الرضا السامى لساكن قصر الدوبارة حيث توجد السفارة البريطانية .

وباستثناء الحزب الاشتراكى الاسلامى . . والذى كان يحمل من قبل لاسم

مصر الفتاة — وبعض مبادئ الحزب الوطنى .. وبعض خطب الزعماء التى تحاول جذب تأييد الشعب دون تطبيق فعلى لها .. وإن بقية الأحزاب بعدت تماما — عن عهد أو عن حسن نية — عن مواجهة مشكلات المجتمع الاقتصادية التى كانت تعنى بالنسبة للجماهير إعادة توزيع الثروات بصورة أفضل .. توفر الحاجات الضرورية للشعب .. القضاء على مشكلة البطالة او فرص العمل لسائر مواطنيها بما يتفق وكفاءته .. ضمان حد الكفاف للشعب المصرى بوضع حد أدنى للاجور بالنسبة للفلاح والعامل .

ثالثا : موقف الأحزاب المصرية من أفكار الحرية والديمقراطية .

كان من الصعب أن تتحمل الأحزاب فوق طاقتها بأن تقود الديمقراطية فى محارباها الصحيح لأن اللعبة السياسية كانت فى ذلك الوقت قسمة بين القصر وبين الأحزاب وبين الاحتلال وكان القصر حريصا على التمسك بالديكتاتورية إلى أبعد حد واستغل فى هذا الوقت أحزاب الأقلية . ومن المنطلق كانت أحزاب الأقلية (الهيئة السعيدية — الأحرار الدستوريون — الكتلة الوفدية) دعى فى يد مولانا بحركتها كما يشاء .

ولم تحاول أى من هذه الأحزاب النضال ضد مولانا أو ضد الاحتلال لتثبيت معالم الديمقراطية التى كانت فى ذلك النخبة مقيدة بعبء قيود مثل قصر حق الانتخابات على من يدفع ضريبة معينة ولم تشارك جموع العمال والفلاحين فى الحركة السياسية .. ولسكنها استخدمت كأدوات لها .. وحرروا من حق المشاركة العملية فى صياغة أى قرار خاص بالوطن وإذا كانت هناك من صورة للحرية فهى حرية طبقية قاصرة على طبقة واحدة هى طبقة الأغنياء والقطاعيين والرأسماليين بأجنحتهم المتعددة .

ولقد ظلت فكرة الحرية والديمقراطية مشوشة ولا حدود لها إلا الحقوق التى وردت فى الدستور ولكن حتى هذه كثيرا ما داسها السادة دون ما احترام

وإذا كان حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي فيما بعد ثم جماعة الإخوان المسلمين قد تبنينا بعض الأفكار المدافعة عن حرية الشعب إلا أنهما لم يصلا إلى السلطة لتطبيق أفكارهما .

ولقد كانت هناك في حياة حزب الوفد سقطة كبيرة عندما تقدم أحد نوابه وهو المحامي « مصطفى » ببعض المشروعات الخاصة بتقييد حرية الصحافة وذلك حماية للأسرة المالكة وحتى الآن لم يستطع أحد تفسير الأسباب التي أدت بالحزب إلى ضرب حرية الصحافة بهذه الكيفية . ولكن تصدى الشعب لهذه القرارات ووقفت الصحافة تدافع عن حريتها . بل أن بعض نواب حزب الوفد وقفوا ضد حزبهم حتى اضطر الحزب إلى سحب التشريعات المخجلة .

وإذا كانت حياة مصر قد تأثرت في ظل الشهوة حول كرسي الحكم من جانب الأحزاب وإذا كانت المجالس النيابية قد تعرضت للحل . وإذا كان الدستور نفسه قد تعرض للإلغاء وصدر دستور آخر بدلا منه هو دستور سنة ١٩٣٠ وبدأت السلطة الديكتاتورية للجهاز التنفيذي .

وقوى نظام البوليس السياسي وبدأت مصر تحكم بالحديد والنار . وافتتحت المستقلات وصودرت الحريات . . ومع ذلك باحقاقا للحق — فإن الموقف في ظل حكومة حزب الوفد كان أخف وطأة عما يكون عليه الحال في ظل أمة حكومة مؤلفة من أحزاب الأقليات .

وابعا : موقف الأحزاب المصرية من قضية الجلاء والاستقلال :

باستثناء حزب واحد هو الحزب الوطني والذي كان يطالب بالجلاء قبل المفاوضات وبأن ذلك هو الموقف الصادق لكي يتم التفاوض والتباحث بين دولتين مستقلتين . . أما كون دولة تحتل أرض دولة أخرى وتجرى بينهما مفاوضات فلا شك أن الدولة التي تحتل أرض الدولة الأخرى سيكون لها الغلبة والصوت الأعلى في المفاوضات ومن منطلق مبدأ القوة والأمر الواقع حتما ستحصل على أكبر مكاسب لها في ظل مرحلة التفاوض .

ولذلك تمسك الحزب الوطني بأنه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء أما بقية الأحزاب
الأخرى فقد كانت تطالب المفاوضات كأسلوب سلبى لطلب الجلاء عن مصر .
وكان هذا الأسلوب لا يتطرق قط إلى فكرة الكفاح المسلح ، ومع ذلك فقد بداية
نشأة الحياة البرلمانية الحزبية على أرض مصر وأجرا . الانتخابات لأول برلمان
مصرى بعد إعلان مصر ملكية مستقلة عقب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ منذ
هذا التاريخ وكافة حكومات مصر ابتداء من حكومة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ حتى
حكومة نجيب الهلالي سنة ١٩٥٢ كان التفاوض هو الأمل للحصول على الاستقلال .
ولكن إنجلترا كانت تحطم المفاوضات على صخرة السودان التى كانت تتمسك بها
مصر تماما . إيماننا بأن شعب مصر والسودان يربطهما الوادى المقدس . . . ومنذ
مفاوضات سعد زغلول - رمزي ماكدونالد وحتى مفاوضات أحمد نجيب الهلالي . .
رالف ستيفنسون . . فان كافة الأحزاب لم تخرج عن هذه النمطية . . وعندما تأكد
للشعب وللجماهير المصرية ان أسلوب المفاوضات ليس هو الوسيلة المميدة . .
كسرت الجماهير في الضغط على حزب الوفد لالغاء معاهدة ١٩٣٦ التى كانت
تربط بين مصر وبريطانيا والتي ثبت من مجال تطبيقها ان لبريطانيا كانت اليد
العليا وبعد أن أثبتت حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من ان الاستقلال الذى تتمتع
به مصر كان مجرد سراب وهم وان الحليفة أباحت لنفسها الحق فى ادارة شئون
مصر كأنها مستعمرة لها . رأى الشعب الضغط على حكومة حزب الوفد لالغاء
هذه المعاهدة وفعلا ألغيت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . . ألغاه حزب الوفد
تحت ضغط الجماهير وإلحاح الشعب وإضراب الشباب المصرى وأعلن هذا الالغاء
فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وبعدها بدأت مرحلة الكفاح المسلح من أجل تأكيد
حق مصر فى الحرية والاستقلال وانها جديرة بحصولها على سيادة حقيقية غير
مزيفة . ولكن لم تكن الظروف مواتية لتأكيد الكفاح الشعبى كما أن حزب
الوفد لم يأخذ فى الاعتبار كافة المملوبات والامكانيات لنجاح الكفاح المسلح
فى القتال . . وعقب حريق القاهرة عاد أسلوب المفاوضات مرة أخرى . .

وإذا كانت المواقف الحزبية في حاجة إلى تحليل عام بالنسبة لمواقفها تجاه بعض القضايا الأخرى مثل قضية العروبة وقضية العلاقات المصرية الإفريقية والنظرة للارتباط بالاحلاف أو الكتلة الغربية - الا اننا نرى ان تكون الحلقة الأخيرة هي الاطار التحليلي للدور الذي لعبته الأحزاب في الحياة السياسية المصرية . ولكن قبل هذا لابد وان نتكلم عن أهم الأحزاب السياسية المصرية ونقصد به حزب الأغلبية .. ذلك الحزب الذي حل في وقت من الاوقات راية الفضال الوطنى .. ليس كهيئة حزبية بقدر ما كان هيئة شعبية .. وبعد ان كان حزب الوفد هو حزب الديمقراطية وحزب الشعب الحقيقي المعبى عن صوته وبعد أن وقف حزب الوفد يدا صلبة قوية تحمى الجماهير وتتكلم باسمها .. فجأة يبدأ الحزب فى الانهيار ابتداء من عام ١٩٤٢ وتصل صورة الحزب إلى قمة الأساءة عندما يهادن السراى والمملك .. وعندما ينفصل عن قواعد الجماهيرية والشعبية بسبب سيطرة بعض العناصر الانفطاعية عليه .

جدول بأسماء الأحزاب وتاريخ تأسيسها

وزعماء واتجاهاتها السياسية والفكرية منذ عام ١٩٠٧ حتى ١٩٥٢

اتجاهات الحزب	الزعيم أو المؤسس	تاريخ التأسيس	اسم الحزب
سمي بحزب الأحرار في ١٨ مارس سنة ١٩٠٨	محمد وحيد بك الأيوبي	١٩٠٧ يوليو (٥)	الحزب الوطني الحر أصبح يسمى (حزب الأحرار)
كان عدد أعضائه المؤسسين ١٢٠ عضواً	حسن باشا عبد الرزاق	١٩٠٧ سبتمبر (٢١)	حزب الأمة
كانت اللجنة الإدارية للحزب تضم ٣٠ عضواً منهم واحد فقط قبطي	الشيخ علي يوسف	١٩٠٧ ديسمبر (٩)	حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية
	مصطفى كامل	١٩٠٧ ديسمبر (٢٧)	الحزب الوطني
	الصفي محمد غانم	١٩٠٧ ديسمبر (٢٨)	الحزب الجمهوري المصري

أحزاب ما بعد عام ١٩٠٨ وحتى قيام ثورة ١٩١٩

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
الحزب المصري	٢ سبتمبر ١٩٠٨	إخترخ فانوس	طائفي مسيحي
حزب العمال	١ يوليو ١٩٠٩	المصطفى محمد أحمد	اشتراكية معتدلة
الحزب الاشتراكي	١ أكتوبر ١٩٠٩	دكتور حسن فهمي	اشتراكية متطرفة
المبارك		جمال الدين	

أحزاب ما بعد ثورة ١٩١٩ :

أحزاب ذات ميول اشتراكية ولها برامج مختلفة :

نذكر منها : حزب الفلاح الاشتراكي - حزب النيل الديمقراطي - والفلاحين ونضيف لها :

الاسم الحزبي	تاريخ التأسيس	الرئيس أو المؤسس	التيارات الحزبية
حزب العمال الاشتراكي الشيوعي المصري	سنة ١٩٢١	محمد حسن المرابط	اشتراكي شيوعي
حزب الفلاح المصري	١٩٢٨	أحمد كامل قطب الحماي- دكتور فؤاد مرسي	اصلاحي اجتماعي
الحزب الشيوعي المصري	ديسمبر ١٩٤٩		شيوعي تماما

أحزاب نسائية كونتها المرأة ؛ راجع نسائية وكالت عضوية الرجال مباحة :

انتماءات الحزب	الزعيم أو المؤسس	تاريخ التأسيس	إسم الحزب
دفاع عن المرأة وحقوقها	دكتورة درية شفيق	١٩٤٦	حزب بنت النيل السياسي
، ، ،	جمهورية من سيدات مصر	١٩٥٠	الحزب النسائي الوطني
، ، ،	جمهورية من سيدات مصر	١٩٥٢	الحزب النسائي السياسي

أحزاب القصر وهي حزبان وضمت نفسها في خدمة السراي نذكر منها :

الاسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	التهامات الحزب
حزب الشعب	١٩٣٠	إسماعيل صدق	زيادة سلطة القصر على حساب سلطة الشعب
حزب الاتحاد	١٩٣٦	جمعة من كبار الماثلين للسراي	زيادة سلطة القصر على حساب سلطة الشعب

الأحزاب الدينية :

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
جماعة الإخوان المسلمين	١٩٢٨	حسن البنا ثم البهيتي	اتجاهات بالدين الإسلامي وأن الحكم بأصول القرآن والشريعة والسنة .
حزب الله (شباب سيدنا محمد)	١٩٣٤	جماعة مشايخ العلماء	د د د
حزب الأخاء والإصلاح الإسلامي	١٩٣٦	د د د	د د د

نم الأحزاب اشتراكية إسلامية هي :-

اتهامات الحزب	الزعيم أو المؤسس	تاريخ التأسيس	اسم الحزب
اشتراكية جماهيرية إسلامية	أحمد حسين	١٩٣٢	حزب مهن الفتاة (الحزب الاشتراكي)

الأحزاب الليبرالية :

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الرعيم أو المؤسس	إجهاات الحزب
حزب الأحرار	١٩٢٢	عبد العزيز فهمي دكتور محمد حسين هيكل	كبار الأعيان وضم عدد من المثقفين .
حزب الوفد	١٩٢٢	سمد زغلول ثم مصطفى الحاس	من كافة فئات الشعب
الهيئة السعيدية	١٩٣٧	دكتور أحمد ماهر محمد فهمي القنراشي	على نفس مبادئ الوفد ولكن بدون قيادة الحاس
الكتلة الوفدية	١٩٤٣	وليم مكرم عبيد	على نفس مبادئ الوفد ولكن بدون وجود القساد الداخلي فيه .

كيف سقط حزب الوفد

كان ماضينا صنفات حية في نضال الجماهير نبض بها قلب مصر . . ولم تكن مرحلة ما قبل ١٩٥٢ كما يتصور الكثيرون ظلاما سياسيا ولقد أثبت المنصفون أن الشعب كان بريئا من كافة السلبات التي لطخت تاريخنا وأعاقت تقدمنا في طريق تطورا . ولم يكن العيب في النظام بقدر ما كان في الحكم .

ومن يدرس التاريخ المصري يجاد في مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو يستطيع من خلال الوثائق أن يؤكد أن مصر عانت وتآلمت وقاست وتمذبت من الحزبية ومن حكم الأغلبية التي عجزت عن حل مشاكلنا الاجتماعية ومواجهة قضايانا الاقتصادية مما جعل الثورة حتمية لا مفر منها وإلا سقطت مصر فريسة للصراع الطبقي السموي وواجهت مواقف لا قبل لشعبها بها .

وإذا كانت التيارات السياسية التي تحكم في مجتمع الثورة حاولت أن تتجنب أي فكر سياسي جامد في إطار نظرية معينة فاعل ذلك يعود إلى اضطراب وتضارب الفكر السياسي في مصر ما قبل الثورة لأن هذه الاتجاهات السياسية التي عاشت فيها مصر قبل الثورة في ظل الملكية كانت نوعا من أنظمة ونماذج غريبة على مجتمعنا . ولم تنجح أي منها في التصدي لقضايانا وإيجاد الحلول الجذرية لما كنا نعانى منه .

وإذا ما تركزت صورة الحكم في شرعية الفكر الليبرالي المنقول عن الديمقراطية الغربية في ظل مجموعة من الأحزاب . . فإن حزب الأغلبية هو الحزب الذي فاز بالكثير من هذه الدراسات ولكنهم جميعها كانت أما متحيز معها أو متحيز ضدها والبعض منها حمل الشكل العلني المنصف لها ولكن في النهاية لم توجه تلك الدراسات المطلوبة لتضع الحزب أمام محكمة التاريخ بما له وما عليه .

ولقد كانت هناك مجموعة من الأحزاب تؤمن بنفس الاتجاه الليبرالى مثل حزب الريئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية وحزب الاحرار الدستوريين إلا انها كانت تقف على بعد خطوات ومسافات طويلة من حزب الوفد الذى كانت له مواقع فى معظم ريف مصر ومدنها وهذه كانت ميزة فى حزب الوفد إذ أنه تغلغل فى كافة أجزاء القطر المصرى ولكن الارتباط بين الجماهير وحزب الوفد كان يعود أصلاً إلى فكرة تكوين الوفد كهيئة وطنية أكثر منه هيئة حزبية ..

ولإذا كان سعد زغلول قد نجح فى قيادة حزب الوفد كقيادة للامة أكثر منها كصورة لحزب سياسى فان الأحداث أثبتت ان الزعامة التى خلقت معه لم تستطع أن تحفظ للوفد مزاياه . . بل نسفته من الداخل وقضت عليه من الخارج أيضاً .. خاصة بعد أن اختلطت فى قيادة حزب الوفد زعامة المحاسن وسيطرة فؤاد سراج الدين .

الموقف حتى ١٩٤٢

فالواقع ان حزب الوفد كان حتى سنة ١٩٤٢ حزباً له أخطاء البشيرة ولكنها قد تمهد سبيلاً إلى الغفران اما منذ ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ — باجماع الكثير من المؤرخين — فقد تحولت أخطاؤه إلى فظائع لا عهد للشعب المصرى بها ولا يقبل وطنى بوجوب نسيانها وغفرانها .

ففى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ تحول حزب الوفد من هيئة تساهم بعملها — خطأ أو صواباً — فى جو السياسة المصرية إلى جماعة سياسية يسيطر عليها مجموعة من الأشخاص تحكم اطار حركتهم ومطالبهم وأهوائهم ظهر ذلك عندما خرج الوفد عن جماهيره وانحاز إلى القصر ليكون عوناً فى استمياطه وديكتاتوريته . .

ولإذا كنا حقاً منصفين للتاريخ يجب أن نقر ان حادث ٤ فبراير حدد مرحلة فاصلة فى تاريخ الوفد كما ان دخول فؤاد سراج الدين وتحوله من حزب الاحرار

الدستوريين إلى الوفد كان بداية النهاية الحقيقية للحزب .. وأحسست الجماهير ان
مقتها بدأت تنهار في حزب الوفد وان سيادة المهادنة تجاه القصر كانت لطمة تاريخية
شوهت تاريخ الوفد إلى الأبد ..

ولعل من تنسيق القدر لحوادث التاريخ أن يقرن هذا التطور في تاريخ الوفد
بعد أيام معدودة بضم فؤاد سراج الدين إلى وزارة فبراير حيث قفز سمادته
على الأثر إلى عجلة الزعامة الوفدية لينحططها من يد رئيسه حيث استولى على
سكرتارية الحزب ..

وتأبى سياسة فبراير إلا أن تستفتح العهد الوفدى السراجى بذلك الموقف
الذى أخجل الجماهير فنكست رأسها وانتفضت صاغرة يوم وقف النحاس باشا
إذ ذاك تحت العلم البريطانى بميدان قصر النيل بجوار السفير البريطانى الشهير
« اللورد كيلرن » وذلك للمشاركة فى استقبال القوات البريطانية احتفالاً بيوم
الامبراطورية البريطانية فى قلب العاصمة المصرية .

وقد وطد هذا الموقف الخزى الأليم صداقة النحاس بالسفير البريطانى .
الحاكم الحقيقى لمصر حينئذ . فشوهدا بعد قليل فى صورة فوتوغرافية ظهر فيها
النحاس إلى جانب السفير وقد استند اليه وتعلقت بذراع السفير حرم الزعيم ..
ولما ترددت جريدة الاهرام فى نشر الصورة طالب الزعيم بنشرها فى الصفحة
الاولى .

حادث ٤ فبراير

وإذا كان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الحوادث التى ظلت غامضة لفترة
طويلة فى التاريخ المصرى المعاصر إلا ان نتائج الحادث كانت أخطر مما توقع
حزب الوفد نفسه إذ انهارت قيادة وشعبية حزب الوفد ولم يكن بجىء حزب
الوفد للحكم فى يناير ١٩٥٠ بأغلبية كبيرة (٧٠.٨٪ من المقاعد النيابية) إلا

لأن الشعب كان قد سئم ما حدث خلال السنوات الست من سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٥٠ فلقد وقعت الجماهير ضحية للكثير من الأحداث والفصائح وظن الشعب انه ربما لو عاد حزب الوفد لتغير الموقف ولكن ذلك كان تماؤلا في غير موضعه وإذا كنا من موقع المسؤولية التاريخية نود أن نقر ان تبعة ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصوها . حيث حاول كل من المشاركين فيها أن يبرىء نفسه منها ولكن التهمة يشتركون جميعا في صنع مأساتها . . كل يقدر ما كان له من قوة وأمر . . إلا اننا لا نعتق حزب الوفد وزعيمه من مسئولية ما حدث خاصة لو علمنا من مصدر موثوق به ان النحاس كان يعلم بفحوى الانذار البريطاني قبل تقديمه رسميا إلى القصر حيث كان أحمد حسنين على علم بهذا الانذار وأرسل هذا بدوره رسولا للنحاس قابل مكرم عبيد ثم قابل النحاس نفسه الذي أكد له انه لا يرى غضاضة في تولي حزب الوفد الحكم حتى ولو كان ذلك بناء على أوامر الانجليز لأن رجال الوفد قد تعبوا ولأن الوفد حريص على الحكم ليحمي نفسه ورجاله . . وهكذا يصبح السؤال الذي يدور في أذهان الكثير من الباحثين وهو . . هل كان النحاس يعلم بالانذار البريطاني قبل أن يتسلمه فاروق بطريقة مسرحية على يد السفير البريطاني وعلى يد قائد القوات البريطانية بمصر « ر . ر . وستون » وبصحبتها ٣٠ جنديا تم اختيارهم بدقة . .

تصبح الاجابة واضحة . . ويصبح سقوط حزب الوفد في براثن الاستعمار البريطاني حقيقة تاريخية وقع فيها في ظل حرصه على الوصول إلى السلطة بأي ثمن .

وإذا كان الكتاب الاسود الذي كتبه مكرم عبيد سكرتير الوفد السابق يحمل الكثير من المبالغات إلا أنه بلا شك حل جزءا من الحفيظة عن مأساة حزب الوفد في الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

على أن القدر القاسي أنى على مصر إلا أن تشهد فصلا آخر من حلقاته المشؤمة لو نفرغ له المؤرخون لأمكنهم أن يصدروا عن الكثير من أيامه كتابا اسود . تبدأ صفحاته من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ ليتهاي إلى النهاية العظيمة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ يوم أن احترقت القاهرة باستثناء معركة إلغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

اليوم الاخير (حريق القاهرة)

ففي ذلك اليوم الاخير من حكم الوفد . . كان وزير الداخلية فؤاد سراج الدين — يجلس في مكتبه بالداخلية بمد منتصف النهار ينتظر موثقى المقود محتفظا بنشود دمه وهدوء أعصابه وراحة ضميره ليوقع على عقد شراء عمارة ضخمة من رجل يبيع في الوقت نفسه عمارة أضخم لوزارة الاوقاف ليحول ثمنها إلى الخارج كل هذا والنار تندلع في قرابة ألف مكان في العاصمة والنفوس تفيض بالقلق والاسى والدماء تسيل حارة .. والوطنيون يقفون حيارى أمام ذلك المستقبل المظلم والجاهلير تائهة ضالة لا تعرف إلى أين تسير . . وماذا ستفعل بهم يد القدر .

وفي وزارة سنة ١٩٥٠م أيضا حدث التصادم بين وزارة الشغب وبين مجلس الدولة حيث اقترح بعض السادة الاعضاء استصدار مرسوم بوقف العمل بقانون مجلس الدولة ٢٤ ساعة فقط وذلك لكي يتخلصوا من رئيس المجلس وفي فبراير سنة ١٩٥٠م تثبت الوثائق التاريخية ان هناك محضر جلسة للجمعية العامة للمجلس يتم وزارة الوفد بمحاولة الاطاحة برئيسه وقد حضر هذه الجلسة وحيد رافت وتولى القيام بأعمال السكرتارية على على منصور المستشار بمحكمة القضاء الادارى وقد وقع التقرير سليمان حافظ وعلى على منصور وأكد مجلس الدولة ان مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحي عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداله على استقلال المجلس لا تقره الجمعية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله كما تطلب اليه أن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل . وفي موقف آخر لحكومة الوفد سنة ١٩٥٠م يتضح لنا اعتداله فؤاد سراج الدين على الدستور وسيادة القانون حيث هدد رئيس مجلس الشيوخ قائلا :

« لقد اعترض من اعترض وقاطع من قاطع وصفق من صفق . . ولكن شيئا واحدا أحسست به وأنا في مقعدي . . هو ان هذا الكرسي قد اهتز اهتزا عتيفا » .
وكان يوجه كلامه إلى رئيس المجلس الدكتور محمد حسين هيكل لأنه سمح بحرية

الرأى تحت قبة مجلس الشيوخ .. وفعلا استصدرت وزارة الوفد في ١٧ يونيو ١٩٥٠ مرسوما بتعيين زكى العرابى رئيسا لمجلس الشيوخ في مكان الدكتور هيكى فكان ذلك سابقة خطيرة وذلك قبل انتهاء مدة رئاسته للمجلس وهو اعتداء مس الحياة الدستورية في روحها .

وقدمت وزارة الوفد دليلا ضد نفسها مما شكك في الأغلبية التى حازتها في انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ ذلك انها قامت بمراجعة جداول القيد التى تمت في شهر ديسمبر عام ١٩٥١ واكتشفت الوزارة في هياكل الجداول أنواعا متعددة من التلاعب الغريب ، ففي مديرية المنيا قرية عدد سكانها ١٢٠٠ بين ذكور وإناث وأطفال وجدت جداول انتخابها تشمل ٢٥٠٠ ناخب أى ان الانتخاب كان يتم بنسبة ٢٠٠٪ وفي قرية أخرى بلغ تعدادها ١١٠٠ نسمة تبين ان عدد الناخبين فيها ٣٢٣٠ أى بنسبة ٣٠٠٪ وفي بلدة ثالثة من نفس المديرية عدد السكان فيها ١٢٥٠ وعدد الناخبين ١٢٥٠ أيضا أى أن جميع ذكور وإناث وأطفال هذه البلدة لهم بطاقات انتخابية .. أما في مديرية جرجا فقد تبين حسب الكشف الرسمية ومراجعة الأسماء في الجداول وفقا لما تم في ديسمبر ١٩٥١ تبين أن نسبة الناخبين فيها وصلت إلى ٥٠ — ٦٠٪ من عدد السكان بينما الإحصاءات الرسمية للانتخابات لا تزيد في أى بلد على ٢٥٪ على الأكثر كما تبين من الكشف ومن مراجعة الجداول ان مئات من المتوفين ما زالت أسماءهم مدرجة فيها ولهم تذاكر انتخابية تسلمها بعض الأهالى بأسماء هؤلاء المتوفين .. فهل لا زال المؤرخون يصرون على حقيقة نتائج الانتخابات في العهد السابقة ..

ترشيح من يدفع

وفي خطاب لكامل اسماعيل محمود السبسي عضو الهيئة الوفدية والذي رشح في انتخابات مجلس الشيوخ عن دائرة قوص كنبه بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٢ إلى النحاس باشا ككشف به أسلوب حزب الوفد في ترشيح أنصاره .. وقد جاء في هذا الخطاب

« ان مقامكم الرفيع ترون ألا يرشح الوفد إلا كل ذى ثراء يمكنه أن يدفع لكم ما ابتدعتم له اسم « الواجبات » حتى لقد سمحت لنفسك اليوم ان تطالبني بمنع الالتي جنيت عليه السابق ارتباطي بها عن الترشيح السابق ومثلها للترشيح الجديد وإلا كنت « نصابا » كما تقول رفعتكم في غير تحرز وحاشي أن أقبل هذا الوصف الذمى المزرى فما كنت نصابا وما كنت سارقا ل أرى في تصرف رفعتكم معي ومع كل المرشحين نوعا من ابتزاز الأموال بلا حق وبلا ذمة » .

وقد حضر واقعة سب السنسى مصطفى نصرت وإبراهيم فرج وعبد اللطيف محمود ومحمد لنوم وقد حاول بعض أعضاء حزب الوفد الذين شهدوا الواقعة تكذيب الرسالة وتحت ضغط من النحاس نشروا تكذيبا في الصحف ولكن جاء في التكذيب ما هو أكثر فضيحة إذ تضمن العبارة التالية ..

« ان الوفد لا يرشح شخصا يقدم له شيكا ليس له رصيد في البنك » .

ولا تنسى صفحات التاريخ المرقف المزرى من حزب الوفد تجاه تقييد حرية الصحافة ولا زال السر الغامض في موقف النائب الوفدى « اسطفان ياسينى » بالنسبة لتبنيه مشروعات قيود الصحافة ونحن نطالبه الآن بأن يتكلم ويحمل السر الغامض .. [فهو عضو في مجلس الشعب ولا زال على قيد الحياة] .

ولا ينسى الشعب ما حاولته حكومة الوفد من اصدار « قانون الاشتباه السياسى » والذي حدد للمعارضة دورا لا تخرج عنه وقيد رأى الآخر . ولكن حكومة حزب الوفد وجدت معارضة قوية حتى من داخل صفوفها واهتزت جماهير الشعب اهتزازا بصحافتها وسجلت الصحافة بما فيها الصحافة الوفدية الهوة السحيقة جدا بين الحكومة الوفدية وبين شعور ونبض النضال الشعبى المصرى وسعيه نحو الحرية والديمقراطية ..

ولعل أكبر الفضائح التى لحقت حزب الوفد دون أن يدرك أحد هو افراد رأى العام فضيحة للملايين الثلاثة التى صرفت للمليونير محمد فرغلى تاجر القطن

المشهور . وذلك نظير قطن يورده ليوغوسلافيا على أن تقوم يوغوسلافيا بتوريد صفقة ذرة للحكومة المصرية واعترض زكي عبد المتعال وزير المالية على هذه الصفقة التي تمت وبدون ضمان ، وقد تمت هذه الصفقة بناء على أوامر فؤاد سراج الدين . . ورغم اعتراضات مجلس الدولة على الصفقة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥١ إلا أن البنك الاهلي كان قد صرف الشيك لسعادة فرغلي باشا ، كما أن البواخر التي تحمل القطن غادرت الاسكندرية في نفس اليوم الذي تم فيه صرف الشيك ثم كان أن امتنعت يوغوسلافيا عن تصدير الذرة إلى مصر ورفضت رد الملايين الثلاثة للحكومة كما أن حكومة الوفد لم تبذل جهدا دوليا لمطالبة يوغوسلافيا برد المبلغ . ولقد كان لاستقالة زكي عبد المتعال من وزارة المالية في أغسطس سنة ١٩٥٠ سرا خطيرا . . هذا السر هو ممارسته للقرار الذي أريد أن تتخذه وزارة المالية لحماية المضاربين في البورصة ويكفي لمن يهتم بالتاريخ الاقتصادي أن يدرس القرارات المتناقضة التي أصدرها فؤاد سراج الدين بالنسبة لسعر القطن ليعرف إلى أي مدى كان سراج الدين بتلاعب بأسعار القطن لصالح عناصر معينة . . ولقد ثبت أن عبد الطيف محمود باشا وزير زراعة الوفد في حكومة سنة ١٩٥٠ كان يضارب في البورصة أثناء توليته الوزارة وأنه ربح أكثر من خمسين ألف جنيه من المضاربات . . وبمجرد تصدى الوزير لأي عمل تجارى كان يعتبر مخالفا للدستور طبقا للمادة ٦٤ والتي كانت تنص على أنه :

« لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته المضوية بمجالس إدارة أية شركة ولا أن يفتك اشتراكا فعليا في عمل تجارى أو مالى . . ولن تنسى صفحات التاريخ أن فؤاد سراج الدين اشترى الباخرة سودان ليبيعها لحرم النحاس ولتتحول من باخرة عامة إلى باخرة خاصة ، ولقد شاركت أسرة الوكيل في السيطرة على جزء من أراضي الدولة وأسرة فؤاد سراج الدين كان لها نصيب في السيطرة والنفوذ . . »

أما عن الاستثناءات التي منحتها حكومة الوفد .. فقد كانت لحساب المنطق الحزبي ولم تكن قط لحساب المصلحة العامة .. ولم تنف سياسة الاستثناءات الوفدية للموظفين المحظوظين عند الحدود الدنيا وحدها بل تعدتها أيضا إلى أعضاء البعث في الخارج على صورة كادت تنقلب إلى فضيحة دولية في العالم الخارجي .. فقد كانت قد تألفت لجنة في وزارة الشؤون الاجتماعية من شفيق غربال وكيل الوزارة وجميع المديرين العاملين بمصالح الوزارة لإختيار مبعوثي الوزارة من الموظفين الأكفاء إلى الأمم المتحدة وانتهت هذه اللجنة من اختيار المبعوثين مراعية الكفاءة المطلقة ثم أبلغت هؤلاء المبعوثين باختيارهم .. ولكن بعد أسبوعين تكونت لجنة أخرى وغيّرت الأسماء التي وضعتها اللجنة الأولى لحساب الأقارب والأصهار ..

ولن نعدد الأسباب التي أدت إلى سحب الثقة من حزب الوفد على يد الجماهير التي آمنت به فقد كانت كثيرة .. ولا يستقيم أن نذكر سبلات الحزب دون أن نتكلم عن الفضائح الضريبية بل لقد وصل الأمر بشيخ الأزهر الشيخ عبد المجيد سليم في حديث صحفي له أن قال : نرى غيرنا يعطى ويزاد له الكيل والأزهر يكال له الحرمان وزاد على ذلك بقوله .. في كل يوم نرى الإسراف في الميزانية أما لا أريد للعلماء أن يأكلوا ديوكار رومية .. ولكن أريد لهم الحيز فقط .. وكانت مكافأته عن ذلك أن الوفد أقامه من منصبه ..

ولا زال الدور الذي لعبه محمود البديني النياور الخاص لفؤاد سراج الدين في يوم السبت الأسود (٢٦ يناير ١٩٥٢) عند نشوب حريق القاهرة غامضا وقد تناوله تقرير النائب العام باليوم على أنه لم يحسن التصرف .. وكان المذکور قد ترقى استثناء في مارس ١٩٥٠ وما زال يرقى حتى عين وكيلا لحفظ القاهرة متخطيا بهذا التمييز حوالي ٢١٥ ضابطا وكافة رجال الإدارة المدنيين ..

ولا شك أن أسلوب فؤاد سراج الدين في فرض الرقابة على التليفونات

لا يعلمه الكثير من المؤرخين ولم يكن ذلك قاصرا على أعداء الوفد بل أيضا على بعض وزراء - وصحفي حزب الوفد نفسه . . وقد جاء ذلك في شهادة لنجيب الهلالى وزكى عبد المتعال وغيرهما وكان ذلك فى صيف عام ١٩٥١ خلال محاكمة الصحفي « على أمين » بتهمة القذف فى حق وزير الداخلية وكان على أمين قد أتهم فؤاد سراج الدين بوضع رقابة على التليفونات .

إن الحزب تحول منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من هيئة تسام بجلها - خطأ أو صوابا - فى مجريات السياسة المصرية إلى جماعة سياسية يسيطر عليها مجموعة من الأشخاص انحازوا كلية إلى القصر والاستعمار ليكوتوا عوناً لها على الاستبداد والدكتاتورية وكانت للحزب فى ذلك عازات عدة أدت إلى سحب الجماهير لثقتها من حزب الوفد . إلى أن كان السبت الأسود يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ حيث لعب فؤاد سراج الدين خلال هذه الفترة دورا مشبوها افرض فى نفسه .

لقد كان فؤاد سراج الدين يسعى إلى أكثر من أن يكون مجرد وزير فى حزب الوفد . . كان يسعى إلى أن يكون زعيما للوفد - وقد تأكد ذلك للمقربين من حوله عندما اترض على أن يتولى النحاس وزارة سنة ١٩٥٠ فلما اكتشف النحاس ذلك عاقبه بأنه لم يختره فى الوزارة . وسافر سراج الدين إلى الاسكندرية إلا أنه لما وجد أن النحاس لن يتراجع بدأ هو نفسه يرسل الرسل للنحاس لينفى الشائعات من حوله ولولا تقربه من جديد للنحاس باشا لما كان قد دخل التشكيل الجديد . . وكان فؤاد سراج الدين لا يريد لأحد من زعامات الوفد أن يسيطر على النحاس . ونجح سراج الدين فى أن يحل محل مكرم هيبد ولكنه لم يكن يملك نفس كفاءته ولا أسلوبه الخطابى ولا القدرة على التأثير على سامعيه .

ورغم محارلات سراج الدين تبرير موقفه فى حريق القاهرة إلا أنه يتحمل الكثير من المسؤولية وسوف يقف المؤرخون أمام الكثير من علامات الاستفهام بالنسبة لهذا الحدث . . ولكننا من خلال الوثائق أيضا لا يمكن أن نغنى فؤاد

سراج الدين من مسؤوليته عن أحداث اليومين الاخيرين في حياة وزارة حزب الوفد . . . وتقصدهما يومى ٢٥ يناير و ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

ففى يوم ٢٥ يناير كان فؤاد سراج الدين يقضى الساعات فى محل الجواهرجى « الياكيم » ينتقى المجوهرات ثم ذهب إلى مباراة لكرة القدم بينما كان جنود البوليس يقتلون قتلا فى الاسماعيلية .

أما فى يوم ٢٦ يناير فلم يذهب سمادة الوزير إلى مكتبه إلا فى الساعة الحادية عشرة لم يمكث بمكتبه أكثر من ثلاث ساعات قضى جانبها كبيرا منها فى شراء وتوثيق عقد شراء العقار رقم ٢٣ تبع قسم هابدين مساحته ٩٣٢ مترا مربعا و ٢٠ سنتيمترا مربعا مكونا من دور أرضى به ستة دكاكين وخمسة مساكن وستة أدوار علوية كل دور به ستة مساكن وغرف للفسيل . وكان البائع جورج هويضة ابن جان سليمان وعمره ٥٨ سنة وهو بريطانى الجنسية وقد ثبت ذلك كله فى محضر من سجلات القصر العقارى يحدد انتقال محمود شوقى مدير عام مصلحة الشهر العقارى إلى وزارة الداخلية فى يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ونجاء فى المحضر أن ثمن الأرض ٨٠ ألف جنيه والعقد بنمرة توثيق ٩٠٨ سنة ١٩٥٢ ومن المدير بالذكر أن صاحب العمارة كان قد اشترها فى سنة ١٩٤٤ بمبلغ خمسة وثمانين ألف جنيه وإذا ما قسمنا ارتفاع الأرض لوجدنا العقار يساوى فقط فى ثمن الأرض ما يزيد على مائة ألف جنيه على أساس أن المتر فى هذه المنطقة كان يقدر حينئذ بحوالى ١٢٥ جنيها .

ولقد أثبت تقرير النائب العام أن حسين صبحى وبدوى خليفة وإبراهيم أمام ووحيد شوقى أكدوا تفصيل الوزير كما أثبت أيضا تقرير الامن العام فى ذلك الوقت أن مدير الامن العام نبه فؤاد سراج الدين إلى الحوادث قبل وقوعها بمذكرة مكتوبة . وثبت من تقرير النائب العام أنه كانت لجنود بلوكات النظام شكوى من وقف صرف بدل الطواف إليهم ولكن سراج الدين أشرف عليها

عليها بالحفظ ولم يصرف هذا البديل إلا بعد وقوع التمرد وثبت أيضا من تقرير
النائب العام أن فؤاد سراج الدين لو لم يعدل عن طلب نزول الجيش (اتصل
فؤاد سراج الدين في نحو الساعة الواحدة بعد الظهر بالفريق محمد حيدر القائد
العام في يوم ٢٦ يناير طالبا منه نزول الجيش للمحافظة على النظام ثم عاد في
الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر من نفس اليوم أى بعد ساعة من الطلب
الاول واتصل بمحافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى وقال له أن البوليس قابض
على زمام الأمور تماما وأنه عدل عن طلب الجيش) لو لم يعدل لما حدثت
حرائق في ١٥ محلا وصلت بلاغاتها إلى المطافىء الساعة الثانية والنصف بعد الظهر
وحرائق في محلين في شارع آخر أبلغت عنهما المطافىء في الساعة الثانية والدقيقة
٥٠ بعد الظهر ولما حصلت الحرائق في ثمانية محال بجانب فندق شبرد أبلغت
إلى المطافىء في الساعة الثالثة والنصف ولما حدثت الحرائق في ٢٤ محلا أبلغت
حوادثها إلى المطافىء في الساعة الرابعة تماما .

هكذا كانت سقطات حزب الوفد . . كانت خطايا ولم تكن أخطاء . . .
وكان الصراع حول السلاطة . . من أجل المنصب . . وخسرت مصر الكثير
وفقد الشعب رأيه بعد أن ظهرت نظرية سراج الدين في حزب الوفد وهى مهادنة
القصر انبثاقا من أن كل الأحزاب تحاول إظهار الولاء لجلالة مولانا فلماذا
يتخلف حزب الوفد عن بقية الأحزاب ، ولا يظهر أنه ليس أقل ولاء من بقية
الأحزاب لساكن قصر عابدين .

لهذا كان حتما أن يسقط حزب الوفد وينتهى وجوده الحقيقى . . صحيح
أن لأحزاب الكثير من الإجهادات ونسكر على أنفسنا أن نظلم الحزب وشبابه
ما قاموا به من أجل مصر ، ولكن ذلك بالنأ كيد كان قبل ١٩٤٢
وصحيح أنه يجب ألا ننسى للحزب صلابته في مفاوضاته مع الانجليز وتمسكه
بالسودان ولا ننسى له أيضا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، كما لا ننسى له أيضا مجانية
التعليم الابتدائى وأن يصبح العلم حق لكل مواطن كالماء والهواء . .

ولكن الحزب طعن الديمقراطية باقامته لديكتاتورية الاغلبية كما أن الحزب
تولى الحكم على أسنة رماح الإنجليز سنة ١٩٤٢ يضاف إلى ذلك قيوده على
الصحافة وتصدى الشعب له ثم مهادنته للأقصر ثم الفساد الذى صلب أيام حكمه
ثم الاستثناءات ثم الصراع بين أشخاخصه على التسابق للولاء نحو الملك وخضوع
الكثيرين منهم لنزواتهم والسمى نحو التسلط والثرأ .

كل ذلك أنهى حياة الحزب السياسية ودوره القائد وضاعت ثقة الجماهير به
أن — أصبحت كراسى النيابة عن الأمة محلا للنهارة أو المازاد . وبعد أن أصبح
اشتغال بعض عناصر الوفد بالسياسة نوعا من النجاسة المربحة ومصدرا من
مصادر الايراد بلا استحياء . . فقدت مصر عظمتها وهيبتها لأن هيئة مصر
كانت ولا زالت رهينة بصلاحيها وصلاحي جهاز الحكم فيها .

لقد أصبحت مصر فى ظل حكم الوفد فى أيامه الأخيرة مرتعا للمحسوبية
وصارت وظائف الدولة مرتعا للأصهار والأقرباء والأنصار ونظام كهذا
كان حتما لا بد وأن يسقط لأن لفضب للشعب حدود ولثورة الجماهير نهاية
للسكوت .

وفى النهاية فإن الحساب الختامى يؤكد أن محالمة حزب الوفد أملم محكمة
التاريخ وأمام ضمير الشعب ثبت أنه أذنب وأن خطاياه لن يغفرها له الوطن . .
وما من أمة غضت نظرها على الفساد إلا تضعفت قواها وانهارت هراها —
والحكم الذى يبعث عن المنفعة للحكام دون الشعب حتما سينتهى بضياع الحكم
ولكن ان يضيع الشعب لأنه قادر على الاستمرار ولنا تساؤل هام هو .

هل كان حزب الوفد وحده هو المتهم والمذنب . . الوحيد فى قفص الإتهام .
بالطبع نقول لا . .

لقد شاركته الكثير من الأحزاب الأخرى فى الإفساد السياسى . .

الفاسد السياسى والاحزاب : -

سوف نقف مشدوهين عندما نتذكر الماضى بحلوه ومره . وما أصعب الذكريات على أولئك الذين لا يزالون يعيشون بعقلية الماضى متجمدين لا يريدون التحرك إلى الامام ولا يودون أن يعيشوا ظروف عصرهم . ووضح خلال السطور أنى أخطو على طريق من الشوك ولكنى قط لم أحاول أن أزرع اليأس . . لقد كانت بحق رحلة البحث عن الحقيقة . . مؤمنا بأى الحقيقة هى التى ستبقى . وتسطح الاجيال والتاريخ مهمنا حاول أحد طمسها .

ولقد كانت رؤيتى للتجربة الحزبية المصرية تلعب من منطلق الرؤيا الوطنية المصرية غير متحيز أو مرتبط بيمين أو يسار . بشرق أو بغرب وذلك حرصا على عدم تشويه التاريخ ومسح الحقائق والدروس الذى نخرج منه حول التجربة فى مصر . يصل بنا إلى النقاط التالية :

أن مصر قبل الثورة لم تكن كما مهملا ولا شعبا ميتا ولا حركة ساكنة ، بل كانت بها جماهير تحيا وتناضل وتقاتل وتموت بشرف دفاعا عن حريتها وكرامتها . وضحت كثيرا فى سبيل وطنها . . وكان الولاء لمصر موجودا خلال تلك الفترة ولم يكن أبدا مفقودا حتى فى أحلك اللحظات التى حكمت فيها البلاد بلا دستور أو شرعية من القانون أو تقاليد برلمانية والقول بغير ذلك جناية فى حق الشعب وإهدار لسكيانه . . مهما كانت التعللات أو حسن النوايا .

الثالث الفاسد :

أن المناخ الذى عاشت فيه التجربة الحزبية كان محكما بقيد أقوى من إمكانيات هذه الاحزاب . . فقد كان هناك القصر . . وكان هناك الاحتلال . . وكانت هناك صور الانتهازية السياسيه . . وفى ظل هذا كله كان من الصعب على أى حزب أن ينفذ برنامجا أو يخوض معركة هو نفسه غير مستعد لها . . ولكن لا يعنى ذلك أن نقول أنه كان ختمية الخط السياسى الحزبى لمصر أن تسلك

الأحزاب هذا الطريق ولم يكن هناك بديل عنه لقد كان أشرف لهذه الأحزاب أن تنسحب من مسرح الحياة السياسية . ولكنها كانت تتكالب على السلطة بأى ثمن وفى ظل كل القيود كانت ترضى لنفسها أن تكون أداة فى يد القصر والاحتلال .

وأى محاولة لفرض الديكتاتورية على الشعب بحجة أنه قاصر وغير رشيد كما ادعى بذلك إسماعيل صدقى ثبت فشلها — كما أن الجماهير كانت تسخر من كافة القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية والقيود المفروضة على الحريات . . ونجحت هذه الجماهير فى قيادة موكب الحركة الوطنية وقت أن تبين لها عجز الحركة الحزبية عن القيام بذلك . حدث ذلك فى ثورة الشباب سنة ١٩٣٥ . . وتكرر هذا أيضا فى سنة ١٩٤٦ ثم حدث للمرة الثالثة سنة ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٩ .

لقد كان الشعب شجاعا وأدرك إفلاس الأحزاب فى مواجهة مطغيان ومحاربة الاحتلال فتقدم لحل الراية وبينما كان السادة الكبار فى مكائهم يرحلون كانت ضحايا الشعب من الشهداء تقدم على مذبح الحرية فى سبيل الجلاء والاستقلال تسقط فرادى وجهاعات فى ساحة النضال فى القتال أى أنه رغم اعترافنا بالمناخ القاسى الذى عاشت فيه مصر إلا أننا لا يمكن أن نعفى الأحزاب من مسؤوليتها فى تدعيم هذا المناخ ولو تضامنت الأحزاب لما وجدت ديكتاتورية الملك ولو تعلمت الأحزاب عن انتهازياتها للوصول إلى الحكم لعجز الاحتلال عن تسير دفة الأمور ولأمن بمظمة هذا الشعب وكما قد اختصرنا سنينا طويلة من رحلة الآلام التى سرفنا فيها حين جاءت لحظة المخاض لميلاد الثورة . .

تميزت سيطرة القصر على التجربة الحزبية بأنها تمت من جانب رؤساء الديوان الملكى والمقربين من القصر من أمثال على ماهر وأحمد حسين وحسن نشأت وجاوى عفيفى وكل منهم لعب دوره بدهاء شديد فوق المسرح السياسى المصرى . . إلى جانب مجموعة من الأفراد مثل كريم ثابت والياس اندراوس

أما بقية الحاشية من الخدم المخصوصين وغيرهم فهم وإن كان لهم تأثير على «مولانا» السابق إلا أن التاريخ يربأ عن ذكرهم ولكن ذلك لا يمنع من فهم تأثيرهم .. ولكن للحقيقة والتاريخ نقول .

لم تعد أحزاب ما قبل الثورة من عناصر وطنية داخلها حاربت وعارضت الزعامات التقليدية وكانت هذه العناصر تهدف للعمل الإيجابي المشفوع بالرؤيا الوطنية الواعية ولا يبالغ إذا قلنا أن بعض منها شارك في الإعداد بالوكالة وبالرأى في تجهيز المجتمع المصرى وتميئته للثورة ..

الديمقراطية المزيفة :

رغم الديمقراطية المزيفة في مجتمع ما قبل ٢٣ يوليو ورغم الشعارات التي كانت ترفع دفاعا عن الدستور فإن أهم ميز تلك الفترة وخاصة في بعض المراحل الزمنية التي كان يتولى فيها الحكم بعض الشخصيات الواعية كنا نجد احتراما لحقوق الانسان وحرية للسلطة القضائية وإذا كنا نعتز بأن البوليس السياسى ارتكب كل الموبقات ضد الأحرار وافترق المواطن كل معانى القيم والمثل والمبادئ .. إلا أن ما حدث فيما بعد الثورة خاصة من لصوص الثورة جعل المواطن المصرى يتوق إلى رؤية الماضى كحلم . ويعود متمنيا بعقله الباطن أن يعود الماضى بآلامه وشقائه خير من الحاضر بآلامه ورخائه — بلا جدال فإن المواطن المصرى في مجتمع ما قبل الثورة افتقد الصدق والحرية والشرف والامن والعلمانية في الكثير من الأجهزة التي كانت تحكمه وعاش في مأساة استغلال من جانب الاقطاع والاحتلال والقصر ولكن بقى لديه الأمل في التعبير وكان هذا الأمل وحده هاجا روحيا له مجرد التفكير فيه يسعده ويطمئنه .. وزاد المصائب لإنهيار حزب الوفد .

لقد بدأ حزب الوفد حزبا جماهيريا يعتمد على كل الشعب مؤيدا من المثقفين والعمال ومن الفلاحين والأثرياء .. أى معتمدا على قاعدة عريضة من المواطنين وظل كذلك حتى سنة ١٩٤٢ ثم أتت سنة ١٩٥١ بعرضه قوانين قيود الصحافة وتكسيل الآراء الحرة وخلال المرحلتين عاش الوفد خاضعا لسيطرة فئة معينة

ودخلته مجموعة من الاقطاعيين ضرته من الداخل وتصارعت للسيطرة على رئيسه . كما يبدو أن انتهازية بعض العناصر داخله لتحقيق مكاسب شخصية لهم على حساب الوطن والمواطنين أفقدت الحزب توازنه .

وختم الوفد أيامه بمهادنة السراى والاحتلال فكان حتما عليه أن يفقد شعبيته وبالتالي ينقد شرعيته ثم يصحح لا مبرر لوجوده أيا كانت الدعاوى التي ظنت أنه قادر على الاستمرار في قيادته الجماهيرنا المصرية وينفى التأكيد على أن دور زعيم الوفد كالأبرز من أى تنظيم أو علاقات تنظيمية داخل الحزب ويحلوا بعض المؤرخين أن يسموا ذلك بظربة الزعامة الوفدية . . . ولعل من سخریات التاريخ ومفارقاته الغريبة أن الحزب الذى دافع عن الديمقراطية والديمقراطية لم يكن ديمقراطيا في تنظيمه الداخلى والواقع أن تنظيمات الوفد لم تكن لديها من القوة أو للثورية ما يمكنها من الدخول في معركة مع القصر أو الانحياز لفترة طويلة ولكن هذه التنظيمات تمرست بأعمال الاضطرابات والقيام بالمظاهرات وهى ذات طابع وقتى قصير . . . ومكدا يمكن القول بأن حزب الوفد اعتمد على مشاعر الجماهير التلقائية أكثر من اعتماده على قوة تنظيماته .

السلبية والاساليب السليمة :

كذلك عزل الوفد نفسه عن أية اتصالات بحركات التحرر الوطنى في كل من آسيا وأفريقيا ومن ثم كان كفاح الوفد ضد الانجليز معزولا عن الكفاح العربى من ناحية وعن حركات التحرر العالمية من ناحية أخرى ، إلى جانب الأسلوب السلبى من خلال المفاوضات والذى كان يعنى حتما أن المستعمر لن يفرط وإن يوافق على منح مصر ما تريد لأن الاستعمار أيا كانت صورته لا يفهم إلا لغة واحدة هى لغة الرصاص ولا ينحنى إلا للغة القوة . . . ويكفى أن نقول أن الاستعمار البريطانى جن جنونه لحركات المكنائب الفدائية في القتال ونضالهم ضده . . . تماما كما حدث في تاريخنا القريب عندما انحنى العالم لإرادتنا بعد معركة رمضان ١٩٧٣ وبدأ يسمع لنا .

يضاف لذلك أنه مهما كانت تمللات الوفد لتبريره حادث ٤ فبراير بأن ذلك كان حماية للديمقراطية ضد الفاشية والنازية .. إلا أن التسليم المطلق من جانب الوفد للانجليز أثناء الشعور الوطنى ضد الوفد . ولم يكن ذلك حبا في السراى ولا شك أنه إذا قيس الموقف بالحساب المادى فسنجد أن الوفد خسر كثيرا سبب موقفه في حادث ٤ فبراير .

برنامج هزيمة بعد ١٩٣٦ :

بقى أخيرا أن نقول أنه لم يكن للوفد بعد سنة ١٩٣٦ أى برنامج اجتماعى تقدمى كبديل للكفاح فى سبيل الاستقلال يبرر وجوده .. صحيح أن بعض مؤتمرات الوفد حاولت ولكنها تخضت عن برنامج هزيمة لا تحقق الآمل الطموحة للجماهير .. ولهذا كله لم يكن غريبا أن يسقط حزب الوفد كهيئة جماهيرية وأن يزداد اليأس فى نفوس الجماهير التى كانت تتطلع إلى قيادته فخيب أملها وخاصة بعد أن تسربت إلى داخله عناصر لإقطاعية أمثال فؤاد سراج الدين والبدر اوى عاشور وعائلة الوكيل تلك العناصر التى أبعدت قيادة الوفد الأصلية عن قواعدها الجماهيرية .

وإذا كانت أنفة حزب الوفد قد ظهرت فى بعض الاستثناءات التى منحت لبعض أعضائه وإذا كان الكثير من الإقطاعيين والرأسماليين قد كسبوا من وجود الوفد فى الحكم عن طريق التهرب من الضرائب أو من خلال الصفقات التى كانت تعقد .. إلا أن الكثير من المؤرخين يتناسون البرقية المشهورة التى أرسلها النحاس باشا بصفته رئيسا للوفد إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام للأمم المتحدة خلال نظر القضية المصرية أمامها أعلن النحاس باننا فى هذه البرقية أن الحكومة المصرية التى رفعت دعوى مصر أمام مجلس الأمن لا تمثل مصر وأنها لا تمثل غير الأشخاص الذين تتألف منهم وأنها بذلك لا تملك التحدث باسم مصر ولا التصرف فى سياسة مصر الخارجية وأن شكوى مصر الممثلة فى حكومة النقراشى لا تعبر تعبيرا صحيحا عن مطالب الشعب ..

أحزاب بلا قواعد :

وأما لو حاولنا التطرق إلى محاكمة مجموعة الأحزاب الأخرى فإننا نبدأ بحزب الإتحاد وحزب الشعب وقد وضع من عرضنا في السطور السابقة أنها كانت من أحزاب القصر تمثل فلسفته في الحكم وكانت أحزابا بلا قواعد شعبية فحزب الإتحاد انضم إليه عدد من كبار ضباط الجيش الذين وصلوا إلى رتبهم العالية من تحت السلاح كما انضم إليه السياسي على ماهر وقد كان رئيسه يحيى ابراهيم والداعية لتبكيوينه حسن نشأت أما حزب الشعب فقد كان يتزعمه إسماعيل صدقي ولا شك أن تقييم هذه الأحزاب التي كانت تابعة للقصر تماما ارتبطت أيضا بالإحتلال وكانت سمتها البيروقراطية ونظريتها للشعب أنه قاصر ويجب الحد من سلطاته الممنوحة له في الدستور — ولذا كان طبيعيا أن تضرب الحياة البرلمانية والدستورية في مصر . وقد أطلق سعد زغلول على حزب الإتحاد إسم حزب الشيطان ولم تعمر هذه الأحزاب طويلا حيث استمرت على سطح الحياة السياسية لفترة قصيرة لم تتجاوز السنوات الخمس ونصت علنا في برامجها على أنها وجدت للمحافظة على حقوق العرش وهي من وجهة نظرنا أحزاب فوقية حكم عليها بالموت قبل أن تولد ٩٠ .

أما حزب مصر الفتاة فقد كان حزبا طموحا آماله أكبر من قدراته ، وارتبط بشخصية الزعيم الفرد وحاول أن يلعب دورا من خلال الشباب ولكنه لم يستقر على إطار معين خلال فترة وجوده على سطح الحياة السياسية وقد وقف الحزب ضد الشيوعيين وأعلن أن الشيوعية تضرب كل ما هو جميل وأن نفس الوضع ينطبق على الاشتراكية المتطرفة .

أما الحزب الوطني فقد كان رصيده جماهيريا خلال فترة تواجد مصطفى كامل والذي لم يعمر أكثر من سنة بعد إعلانه الحزب وبتولى محمد فريد زعامة الحزب لعب الحزب دورا جديدا ولكنه قصير . إذ أن محمد فريد سرطان ما ترك الساحة

المصرية لظروف خارجية عن ارادته وبذلك حرم الحزب من قيادته ولكن الحزب نجح في نقل القضية خارج مصر والدعوة لها إلا أن تأثيره في الحياة المصرية أصبح بعد تشكيل حزب الوفد ضعيفا . وكان من أخطاء الحزب عدم مقاطعته الانتخابات التي أجراها صدقي في سنة ١٩٣٠ أسوة ببقية الأحزاب التي قاطعت عهد صدقي — كما أن الحزب اشترك في جميع الوزارات التي تولت الحكم . . إلا أن الكثير من أعضاء الحزب الوطنى كانت غير راضية على تكالب حافظ رمضان رئيس الحزب على هذه المشاركة وضمت عضوية الحزب عناصر ظلت مخلصه لمبادئ مصطفى كامل حريصة على قيمه ومثالياته .

لا مفاوضة الا بعد الجلاء :

لقد رفع الحزب شعار . . لا مفاوضة إلا بعد الجلاء . . وكان محقا في ذلك على أساس أن التفاوض يجب أن يتم بين إرادات طائفة حرة من كل قيد وأن الاحتلال الانجليزى يجعل مصر غير حرة في التعبير عن إرادتها . . وقد ردد الحزب عن البديل في حالة عدم قبول الانجليز ذلك بأن هذا يتم عن طريق إجبار الانجليز على الجلاء وكان الحزب يقول أننا نعرف أن القوة تتطلب السلاح وأن الذى يفهم قيمة السلاح يعرف الطريق إليه ، وأن الثوار في كل العالم يتسلحون . . وقد حرص الحزب من جانبه على التواجد في الساحة الوطنية متصديا لتمثيل الشعب . . ومع ذلك فإن الحزب حارل في نطاق مفاهيم زعامته الجديدة والتي لم ترق أبدا إلى زعامة مصطفى كامل أو محمد فريد . . أن يكون لها دور . . أى دور إلا أن التاريخ المصرى لا ينسى دور الحزب الوطنى في قيادة البعث المصرى في مرحلة كانت كلها مليئة بالظلام والاضباب . .

ويكنى أن نقول أن الحزب الوطنى اتجه بكل ثقله إلى جميع المسلمين والاقباط كزعماء متفهمين في حزبه وهو نفس ما نجح فيه حزب الوفد خلال تواجده وكان مصطفى كامل يقول لا يمكن التفرقة بين المسلمين والاقباط . أما عن حزب

الاحرار الدستوريين فقد كان أداة في يد القصر في بعض المواقف كما أنه لم يكن حزبا جماهيريا قط ، وقد ضم طبقة المتعاليين من مثقفي الأمة ذوي التعليم الغربي ولذلك فإنه كان منفصلا ذهنيا وطبقيا عن الشعب وكان الحزب يوافق على مهادنة الاستعمار البريطاني ورغم أن الحزب في بعض مبادئه عبر عن بعض المفاهيم الاجتماعية إلا أنها كانت سبغا مبهمه وغامضة . لقد كان حزب الاحرار الدستوريين يضم الأغنياء وأصحاب الاراضي وبعض الارستقراطيين من سلالة العائلات التركية وكان على اتصال دائم بالقصر .

لقد تحالف القصر والاحتلال على خناق حياة حزبية هزيلة تبعها بالتالى حياة نيابية مزيفة ويكفى لندرك هذه الامور أن نقول أنه في الفترة منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ — وحتى قيام الثورة في سنة ١٩٥٢ أى في مدة ثلاثين سنة تولت على مصر عشرة برلمانات (طبقا لهذا الدستور كان البرلمان يتكون من مجلسين أحدهما للنواب منتخب بأكمله والثاني للشيوخ ثلاثة أخماس بالانتخاب والباقي بالتعيين لم يستكمل أى منها دورته كاملة باستثناء برلمان واحد وأن أحزاب الاقلية لعبت دورا في مساعدة القصر على التلاعب بالدستور وعلى إفساد نظام الحكم وذلك من خلال وضع نفسها في خدمة سيدها .

وخلال الجزء الأكبر من الحياة النيابية لمصر لم يتستع حزب الوفد إلا بفترات قصيرة وكانت أطول مدة هي التي جاءت على يد الانجليز ونقصدها وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والتي ظلت حتى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ثم الوزارة الأخيرة له يناير ١٩٥٠ وحتى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . تلك الوزارتان هما أكبر وزارات حزب الوفد عمرا وبعد ذلك تولى حزب الوفد خمس وزارات كانت في مجموعها ٤ سنوات أى أن مدة حكم حزب الاغلبية خلال فترة ما قبل الثورة كانت ما يقرب من ٨ سنوات ثم حكم بالإئتلاف مع حكومات أخرى حوالى سنتين

أى أن كل المدة التى شارك فيها بالحكم خلال ثلاثين عاما تقريبا هى حوالى عشر سنوات . وذلك رغم أنه كان يمثل أغلبية الشعب .

التعدد بلا توازن :

أما القصر فقد حكم من خلال أحزاب الأقلية حوالى ١٩ عاما وبالتالى فقد كانت له الغلبة أى أن النظام الحزبى لتجربة ما قبل الثورة أقسم بالتعدد لكنه تعدد لم يحمل معنى التوازن .

ويمكننا من المنطلق السابق أن نقول أن الأحزاب المصرية فى مجتمع ما قبل الثورة كانت فى مجملها أحزاب شخصية ولم تكن أحزاب اجتماعية لها برامج بالمعنى الواسع للمفاهيم السياسية . باستثناء البعض القليل منها .

الصحافة الحزبية :

ورغم كافة المعوقات التى أحاطت بالعمل السياسى فى مصر ما قبل الثورة إلا أن — هناك شيئا هاما يحمده الأحزاب وهى الصحافة الحزبية التى لعبت دورا هاما فى الحوار السياسى واستطاعت أن تخلق جوا من التنافس الحزبى . . وساعد نمو الصحافة الحزبية إلى جانب الصحافة المستقلة على نمو الرأى العام المصرى والذى كان عاملا أساسيا فى التأثير على التيار الحزبى رغم أن هذا التيار لم يستطع أن يجذب إليه الرأى العام .

وإذا كان من المعلوم فى أبعديات السياسة بأن الزعماء والساسة هم الذين يقودون الأمة إلا أن الشعب المصرى شذ فى تاريخه عن هذه القاعدة . . ذلك أنه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والشعب المصرى هو الذى كان يقود الزعماء . . فلا شك أن ذلك الشعب هو الذى دفع بالأحزاب والحكومات المختلفة إلى أن تخرج بالقضية المصرية من مجرد مشكلة بين مصر وبريطانيا إلى مشكلة عالمية والرأى العام المصرى هو الذى أدى إلى عرضها على مجلس الأمن كما أن الرأى العام

المصري هو الذى أجبر الوفد على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وهذا رأى العام هو الذى كان وقود المظاهرات . . وهو الذى حارب الانجليز فى القناة . . كما أن هذا رأى العام هو الذى أسقط فاروق بفترة طويلة وقبل أن يسقط على يد الثورة . . وكما تحمل هذا رأى العام خلال طريقه الملىء بالأشواك مطالبا بالتححرر من الظلم والاستعباد والظلم .

والرأى العام المصرى هو الذى طالب بوحدة الزعامات الحزبية قبيل عقد معاهدة ١٩٣٦ وهو نفسه الذى أجبر السراى على عودة دستور سنة ١٩٢٣ ولعل دراسة تاريخ الاحزاب فى مصر فى الفترة من سنة ١٩٢٣ وحتى سنة ١٩٥٢ يؤكد الدور الذى لعبه شعب مصر حتى كاد أن يفرق فى أليم المتلاطم الأمواج الذى أحاط به والذى كان فى واقعه أعلى من وعى الاحزاب وكما طويت الروح الحزبية وتناست الاحزاب خلفاتها تحت مطارق رأى العام المصرى لتحقيق الهدف الاسمى وهو جلاء المستعمر عن أراضينا .

الشعب هو الدرع القوى :

ولكن لا يجب أن ننسى أن هذا الشعب بما كان يملك من حس وطنى صادق كان يشور أيضا ويتمرد على الاحزاب عندما لا تعجبه سياستها أو خطواتها أو انتهازياتها للوصول إلى كرسي الحكم . ورغم أن الكفاح كان طويلا ومريرا إلا أن سفينة هذا الشعب ستظل هاتية تنكسر الأمواج على دروعها القوية الواحدة تلو الأخرى وستمضى السفينة تشق طريقها قدما .

وأخيرا نقول أن حركة التاريخ حواري مستمر بين الأجيال المتعاقبة . . وعلى أبنائنا أصحاب الحق فى هذا الوطن أن يعملوا أن الماضى لا يجب أن يكون قاضيا للحاضر حتى لا يضيع المستقبل . وعليهم أن يدركوا أن أجل الزهور لم تفتح بعد وأن أسعد الأيام رغم الجراح التى تغطى أجسادنا ستتحقق بالامل والإيمان والإصرار على حماية حقرقنا وأداء واجباتنا بصدق ورجولة مؤكدين

أن البحث عن الحقيقة مسئولية يجب أن ندافع عنها مهما تحملنا من ألوان
الحرمان والتعذيب لتتخلص من السلبات ونعمق الإيجابيات دون عقد أو خوف
من المجهول ودون أن تمن عزائمنا أو تتزعزع عقيدتنا إذ أنه على قدر أهل
العزم تؤتى العزائم . . مؤكدين في النهاية أن النضال الجماهيري حلقة متصلة
متكاملة من خلالها نزرع الانتماء والولاء لمصرنا وحتى نظل أرواحنا نيرة بأرقى
النبض البشرى .

وبعد عرضنا السابق نبدأ في تأريخ حركة الصدام بين ثورة ٢٣ يوليو
والأحزاب السياسية المصرية فور قيام هذه الثورة والسبب الذي من أجله قامت
الثورة بحل هذه الأحزاب أو رواسب الماضي والخوف من المستقبل الذي حدد
هلاقة رجال الثورة بهذه الأحزاب .

القسم الثالث

ثورة ٢٣ يوليو وحل الأحزاب المصرية

ثورة ٢٣ يوليو وحل الأحزاب المصرية

قامت ثورة ٢٣ يوليو ولم يكن لديها برنامج محدد للحكم وكانت النية متجهة نحو تسليم الحكم إلى الأحزاب . كما أعلن ذلك على لسان قادة الثورة .

وفي ذلك الوقت كان رجال الأحزاب يمازلون رجال الثورة .. فعقب طرد الملك وفي تمام الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو ذهب بعض زعماء الأحزاب إلى مكينات مصطفى باشا يرمل الاسكندرية حيث اتخذتها قيادة الثورة مقرا لها وقابلوا القائد العام ليعبروا له عن تمنياتهم للثورة بالتوفيق والنجاح وكان هؤلاء هم :

أحمد لطفى السيد — ابراهيم عبد الهادى — محمد حسين هيكل — بهى الدين بركات — أحمد خشبة — طه السباعى — أحمد عبد الغفار — رشوان محفوظ — ابراهيم دسوقي اباطة — أحمد على علوية — محمود محمد محمد — عبد السلام الشاذلى .

وهم يمثلون السمديين والدستوريين والمستقلين .

وذهب مكرم عبيد لتهنئة القائد العام بالنيابة عن حزب الوفدية .

وكان مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى يعطاف فى أوروبا فبادر بالعودة إلى مصر وعاد ومعه فؤاد سراج الدين فى منتصف الساعة من صباح يوم ٢٧ يوليو وقابلا القائد العام .

كما ذهب عبد الرحمن الرافعى وفكرى أباطة باسم الحزب الوطنى .. وفى منتصف ليلة ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ أذاع القائد العام بيانا دعا فيه

الاحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش وأن تملأ الاحزاب برامجها محدودة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره .

ولكن هذه الدعوة لم تقابل من الاحزاب مقابلة جدية ، وظنت الاحزاب أن ثورة ٢٣ يوليو ما هي إلا إنقلاب عسكري محدود المدى ، قصير العمر ، وأنه لا يلبث أن تطوى صفحته فتعود سيرتها الأولى من التطاحن على مقاعد الحكم واحتراف السياسة . وحمل على ماهر رئيس وزراء مصر في ذلك الحين على الاحزاب وطالب بضرورة تطهيرها .

وقال على ماهر في هذا الصدد :

« أن النظام البرلماني لم يستطع خدمة البلاد لتأثره بتناورات الاحزاب التي تستهدف مصالحها الخاصة » .

كما صرح في حديث له « بأن الاحزاب تكون قوة تركيز للوحدة القومية ولكن الاحزاب الحالية في مصر هي قوة تركيز للتدخل الأجنبي وأنا أوضحنا للاحزاب القواعد الصحيحة التي يجب أن تقوم عليها ، فإذا لم تنفذها ولم يعملوا بها فأننا نفرضها عليهم » ..

وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ أذاع على ماهر بياناً خطيراً حمل فيه على الاحزاب حملة شعراء ، وقال أن الشعب يضيق ذرعاً بالاحزاب وأن الخصومة الحزبية وصلت إلى حد الجريمة وأن الحياة البرلمانية لن تتطهر إلا بتطهير الاحزاب وقال على ماهر أيضاً :

« أن الاحزاب بوضعها الراهن مقضى عليها ، فاما تنظيم وازدهار واما زوال وانهار » .

ولكى تعطى الثورة فرصة للاحزاب لمراجعة نفسها وإعداد برامجها فقد أذاعت بياناً بأنها بصدد اجراء الانتخابات في فبراير سنة ١٩٥٣ . وطالب البيان

بالتطهير الجدى للأحزاب حتى يمكنها التقدم للانتخابات والمشاركة فى الحياة الديمقراطية الصادقة فى مصر .

ولكن الأحزاب لم تفكر جديا فى تطهير نفسها ، كما ظلت تنتظر الفرصة المواثمة للوثوب إلى الحكم على أساس أنه ليس أمام رجال الثورة من طريق غير استدعاء الأحزاب بما لهم من خبرة فى شئون الحكم والسياسة .

ومن هنا فإن الأحزاب أخذت تتظاهر بقبول دعوة التطهير وبدأت تنشر بعض من أفكارها بعبارات براقة جوفاء . . وبدأت الصورة الأولى التمثيلية الأحزاب التطهيرية فى شكل حركة مسرحية من داخل حزب الوفد المصرى الذى قرر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ فصل ١٢ عضوا من أعضاء الهيئة الوفدية انضح أنهم أعضاء ثاويين ولم يكونوا هم المقصودين بدعوة التطهير وكان هؤلاء الأعضاء الاثنى عشر المفصولين هم :

من الوزراء السابقين : عبد اللطيف محمود - حامد زكى - حسين الجندى .
ومن الشيوخ والنواب : أحمد قرشى - أحمد عثمان حمزاوى - شحاته متولى -
سليمان عبد الفتاح - أمين المقرئ - عبد الرحيم مكاوى - يحيى محمد مصطفى -
حسن السيد فوده - مهنى امام قرشى - مهنى شريف قرشى .

وقد تلا فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد قرار فصل هؤلاء الأعضاء .
وأعقب ذلك بيان الحزب السعدى فى ٢٨ أغسطس بأن إبراهيم عبد الهادى رئيس الحزب تنحى عن رئاسته وأن حامد جوده تنحى عن وكالة الحزب . .
كما قررت لجنة الحزب الرئيسية وقف صدور صحيفة الأساس التى كانت لسان حال الحزب السعدى . .

وألفت لجنة الحزب لجنة مؤقتة لمكتب الحزب برئاسة محمود غالب تمهيدا لرئاسته للحزب .

واشر ذلك للبيان في صحيفة الحزب قبل توقفها . وقد أبلغ بعض أعضاء مجلس إدارة الحزب القائد العام لثورة ٢٣ يوليو في نفس اليوم وأبلغوه ما صدر من قرارات . وقد توجه مندوب للقيادة في مساء ٢٨ أغسطس إلى نادي الحزب السعدي (نادي سعد زغلول) وقابل ابراهيم عبد الهادي حيث شكر له موقفه في التنحي عن رئاسة الحزب .

ولكن لم تأت أن ظهرت حقيقة حركة التطهير في الحزب السعدي إذ أن حامد جودة ما لبث أن أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ثم تنصل ابراهيم عبد الهادي بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا .

أما عن حزب الاحرار الدستوريين فقد صرح رجاله بأنهم ليسوا في حاجة إلى التطهير .

وعندئذ أدركت قيادة الثورة أن الاحزاب غير جادة في موقفها وصرح القائد العام :

« أنه من المحتمل أن يصبح تدخل الجيش أمرا ضروريا إذا فشلت الاحزاب السياسية في تطهير نفسها وأن ابعاد عناصر الفساد شرط جوهري للعودة إلى حكومة برلمانية أمينة .. »

وقال متحدث باسم القيادة :

« الجيش سيدخل وقت الزوم إذا لم يتم تطهير الاحزاب على الوجه الأكمل أن الجيش لا يهز وحينا قال أنه سيمضي في معركة التطهير ذلك أنه كان يعني ما يقول بل أن النتيجة الحتمية لعدم السير في التطهير بأسلوب جدي وصحيح هي حل الاحزاب . »

وهكذا كانت البداية الأولى للتفكير في حل الاحزاب كرد عليها إذا لم تقم بالاستجابة للتطهير الجدي .

لقد وضع من خطابات رجال الثورة في ذلك الحين ومن اجتماعات مجلس قيادة الثورة أنلية رجال الثورة لم تكن القفز إلى الحكم وإنما كان الهدف الحقيقي هو إعادة الحياة النيابية الحقة .

قانون تنظيم الاحزاب السياسيه :

وفي ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية وقد نص هذا القانون على أن — المقصود بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف مهينة عن طريق يتصل بالحكم .

وقضى القانون بأن من يرغب في تكوين حزب سياسى عليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وأن يشفع هذا الكتاب ببيان نظام هذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية .

وجاء في القانون أنه لو وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب في خلال شهر من تاريخ إخطاره وفي حالة الاعتراض يعرض الامر على محكمة القضاء الإدارى ، ليفصل في جلسة تمحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض .
وألزم القانون الاحزاب بأن تودع أموالها في مصارف ليتم الصرف منها .
ونصت المادة ١٦ من هذا القانون على أن الاحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون عليها أن تعيد تكوينها وفقا لاسكامه .

وقضى القانون بمقاب الامناء على أموال الحزب ، بالحبس إذا تخلفوا عن إيداع أمواله في المصارف العمومية عن خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به .
وحظر على رئيس الحزب أو أعضاء مجلس إدارته أن يكون أيهم هموا مديرا أو عضوا منتدبا في مجلس إدارة شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة .

وتنفذا لهذا القانون تقدم إلى وزير الداخلية ١٧ حزبا لإشهارها سياسيا .

والملاحظة العامة أن برامجها تسكاد تكون واحدة ، وممظما كان قائما على الأشخاص لا على المبادئ . وفي ذلك الوقت قدم الوفد إخطاره ضمن الأحزاب حيث جعل مصطفى النحاس رئيسا فخريا له . وبذلك تنحى عن رئاسة الوفد الفعلية وقدم عبد السلام فهمي جمعه إخطار لإعادة تكوين الوفد إلى وزير الداخلية .

وكذلك قدم الإخوان المسلمون إخطارا عن جماعتهم في البداية كحزب سياسي ولكن الثورة أقتضتهم أنه ليس من مصلحتهم الإندماج في العمل السياسي وأن من مصلحتهم — كما نصحتهم رجال القيادة — أن يظلوا كما هم جماعة دينية فذلك أفضل لمستقبلهم . وكان هذا التحذير يعنى نية رجال الثورة تجاه حل الأحزاب .

وقبل أن تدخل في الكلام عن الأحزاب التي قدمت برامجها وتقسيمها طبقا لنوعياتها الطبقية والعقائدية تسكلم عن قضايا الأحزاب التي أثرت في ذلك الحين :

قضية حزب الأحرار الدستوريين :

اعترض وزير الداخلية في ذلك الوقت سليمان حافظ على إبراهيم دسوقي . أباطة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين .

ولكن هذه القضية انتهت أثناء نظر الدعوى وذلك بسبب وفاه إبراهيم دسوقي .

قضية حزب الوفد المصري :

اعترض سليمان حافظ أيضاً على الرياسة الشرفية لمصطفى النحاس لحزب الوفد وكذلك اعترض على عبد الفتاح الطويل أحد الأعضاء البارزين في حزب الوفد وكان حجة وزير الداخلية أن تواجد هؤلاء يعتبر مخالفا لقانون تنظيم الأحزاب .

وظلت القضية حتى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ أمام القضاء الإدارى حيث أنهى قانون حل الأحزاب الدعوى تلقائيا .

قضية الحزب الوطنى :

فى نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب الحزب الوطنى لإلغاء الحزب المسمى بالحزب الوطنى الجديد الذى كونه فتحى رضوان واختصم الحزب الوطنى فى هذه القضية سليمان حائط وزير الداخلية وفتحى رضوان وسميت هذه القضية قضية الإغارة على الحزب الوطنى ، وقد ترفع فيها محمد زكى وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى وكادت أولى الجلسات أمام القضاء الإدارى بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقد أيد مفوض مجلس الدولة وجهة نظر الحزب الوطنى وجاء فى مذكرته أن على المحكمة أن تمنع الغاصب من استعمال اللفظ البارز فى الاسم .

وظلت القضية تتأجل حتى تقرر النطق بالحكم فى جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ بولكن الخصومة انتهت بجلسة ١٦ يناير لصدور قانون حل الأحزاب السياسية المصرية . .

قانون حل الأحزاب السياسية :

فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أذيع إعلان من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش إلى الشعب المصرى ندد فيه بالأحزاب القديمة وكيف أنها أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ وأرادت أن تسعى سعيها ثانياً بالفرقة ، ولم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية وتدير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة بل الموضى المتوقعة مستهينة بالمال والدساتير فى ظل الحزبية المقيتة .

وأعلن القائد العام حل الأحزاب وإنهاؤها منذ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ وبذلك أصبحت تنظيمات غير مشروعة .

كما تقرر مصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وإعلان قيام فترة انتقال لمدة ٣ سنوات تنتهى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم .

وتنفىذا لهذا صدر فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ مرسوم بقانون بحل الاحزاب السياسية ومصادرة أموالها .

وقد طبق قانون حل الاحزاب على الاحزاب جميعها واستثنيت جماعة الإخوان المسلمين وقد كان ذلك **ولا ريب** محاباة لها لانها كانت هيئة سياسية بكل معانى الكلمة وكان لها نشاط واسع النطاق خاصة وأنه سبق لها أن نفذت قانون تنظيم الاحزاب فقدمت أخطارها إلى وزارة الداخلية بإعادة تكوينها كحزب سياسى وقال رؤساؤها فى أخطارهم أنه إذا استغل الإخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية فإنما يشغلون بأمر الإسلام وينزلون على حكم الدين وأن الإسلام لا يفرق بين الدين والدولة ولا يفصل بين الدنيا والآخرة وإنما هو دين ودولة وعبادة وقيادة وقال حسن المصطفى المرشد العام للاخوان المسلمين « أننا لن نتخلى عن السياسة لأنها جزء من ديننا » .

ولكننا كما سبق وأن قلنا أن رجال الثورة طلبوا من الإخوان المسلمين سحب أخطارهم على أساس أنهم جماعة دينية وأن استمرارهم بهذا لن يخضعهم لقانون الحل .

وحول المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الاحزاب السياسية فبدى الملاحظات التالية :

المادة الاولى خاصة بتعريف الحزب السياسى حيث تقول أنه — كل جمعية أو جماعة أو حزب منظم يشغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتوصل بالحكم .

وأخرج المرسوم المذكور الجماعات الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية من نطاق الاحزاب .

وفي المادة الثانية من القانون تقرر أنه للمصريين الحق في تكوين الاحزاب السياسية وأنه لكل مصري الحق في الانتماء لاي حزب سياسى .

وجاء في المادة الثالثة ضرورة إخطار وزير الداخلية قبل تكوين الحزب السياسى بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وأن يرفق هذا الكتاب بنظام الحزب وبياناً بأعضائه المؤسسين وبمرارده المالية .

وقد تقرر في المادة الرابعة أن يشمل نظام الحزب بصفة خاصة ما يأتى :

أولاً : ما يسمى الحزب لتحقيقه من أغراض محددة تتعاق بشئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية . . داخلية أو خارجية .

ثانياً : الوسائل العمالية التى رسمها الحزب لتحقيق أغراضه .

ثالثاً : بيان اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيس ومجلس الادارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الاعضاء ذوى الوظائف . ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانتساب له والفصل منه والانفصال عنه .

وجاء في المادة الخامسة أنه من حق وزير الداخلية الاعتراض على تكوين الحزب وأن يقدم الاعتراض إلى محكمة القضاء الادارى — ويحدد رئيس المحكمة فيه على وجه الاستمجال .

أما في المادة السادسة فإنها قررت أنه إذا لم يمترض وزير الداخلية على تكوين الحزب فى خلال شهر من إخطاره بذلك أو إذا اعترض ورفضت المحكمة اعترضه فإن الحزب يدهو جمعياته العمومية لانتخاب الرئيس وأعضاء

مجلس الإدارة . . . وتتولى الجريدة الرسمية بناء على طلب وزير الداخلية وعلى
بنفقة الحزب نشر نظام الحزب لنشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس
الإدارة ولا يجوز للحزب أن يباشر نشاطه قبل تمام هذا النشر .

وقد جاء في المادة السابعة أن يكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة
بطريق الاقتراع السري لمدة يعينها نظام الحزب لا تزيد على ثلاث سنوات .
وحددت المادة الثامنة أنه لا يجوز أن يدخل أو يبقى في الحزب عضوا
مؤسسا أو عاملا فيه أو منتسبا له :

١ - من لم يدرج اسمه في جداول الانتخاب .

٢ - من حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف .

٣ - من نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيرا
عند اتيانه هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل
في الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الإداري .

٤ - من تقاضى بسبب غير مشروع أجراً أو مكافأة أو نحوها من دولة
أجنبية أو من هيئة منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية .

وفي المادة التاسعة اشترط أنه لا يجوز لرئيس الحزب وكذلك لأحد من
أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مديراً أو عضواً بمجلس إدارة أو خبيراً أو مستشاراً
في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق
الاعانة أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بمقد من عقود الاحتكار أو
الاشغال العامة أو الالتزام برفق عام .

وقررت المادة العاشرة أنه يجب إيداع أموال الحزب في مصرف باسم
الحزب ولا يجوز الصرف منها إلا طبقاً لما يقرره نظامها .

وأنته على الحزب أن يعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها الدوري بياناً
عن إيراداته ومصادرها ومصروفاتها ورصيده في المصرف .

وفي المادة الحادية عشر حظر على الحزب :

١ — تملك العقارات (غير المكان الذي يخصص له مقراً أو فروعاً) .

٢ — لا يجوز أن يقوم الحزب بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية .

ونظمت المادة الثانية عشر كيفية تعديل نظام الحزب حيث حددت أنه :

(أ) لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية وبحضور
ثلاثي الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين ما لم ينص النظام على نصاب أو
أغلبية أكبر .

(ب) أن التعديل لا يكون نافذاً إلا بعد إخطار وزير الداخلية بكتاب
موصى عليه وبعلم الوصول وينشر التعديل في الجريدة الرسمية قبل أن
يصبح نافذاً . . .

وجاءت المادة الثالثة عشر تقرر أنه من حق وزير الداخلية وكل ذي شأن
أن يعترض على إخلال الحزب بحكم من الأحكام السابقة ، وأن يطلب حل
الحزب أو وقف نشاطه ، أو إسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع
المنحطى . ويرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الإداري وتفصل فيه المحكمة على
وجه الاستعجال .

وطلب من كل حزب قائم أن يودع أمواله في مصرف معين ويخطر بذلك
وزير الداخلية عن تواجدتها وعن أموالها وإلا آلت أموال الحزب إلى وجوه
الخير التي يعينها وزير الشؤون الاجتماعية .

وقد نشر هذا القانون بالوقائع المصرية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢-١٩ ذى الحجة
سنة ١٣٧١ بالعدد ١٣١ مكرر .

وكان قد صدر بقصر عابدين بأمر هيئة الوصاية المؤقتة (محمد عبد المنعم - محمد بهي الدين بركات - محمد رشاد مهنا) ووقع عليه رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت محمد نجيب وطولب كل من وزير الداخلية في ذلك الوقت (سليمان حافظ) ووزير العدل أحمد حسن (ووزير الشؤون الاجتماعية محمد فؤاد جلال) بتنفيذ كل ما يخصه في شأن هذا القانون .

وقد أصدر وزير الداخلية في ذلك الوقت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن تشكل لجنة من السيد / محمود متولى نور وكيل الوزارة المساعد رئيساً .

الأعضاء :

اللواء المحلى محمود جبر	وكيل الوزارة المساعد
اللواء المحلى محمد محمود الباجورى	مدير عام ادارة عموم الأمن العام
السيد ابراهيم حبيب	مدير عام ادارة التفتيش العام والتحقيقات
الاستاذ ابراهيم جاد الحق سويلم	وكيل ادارة عموم الأمن العام المساعد

كما تقرر أن يتولى سكرتارية اللجنة البسكباشى أحمد رأفت النحاس مدير ادارة المباحث العامة .

وتقرر أن تقدم اللجنة تقريراً الى وكيل الوزارة الدائم نتيجة بحثها خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الأخطار .

وقد بررت حكومة الثورة موقفها بالنسبة لاصدار المرسوم بالقانون المذكور ٧٩ السنة ١٩٥٢ في مذكرة تاريخية تفسيرية صحت اصداره نوجز أهم سماتها فيما يلى :

١ - أن حكومة الثورة حريصة من البداية على توفير أسباب الحياة الديمقراطية لشعب مصر العظيم وهى لذلك تعمل على تطهير مختلف الهيئات

والمؤسسات والجهات من العناصر الفاسدة وتصحيح الأوضاع الخاطئة التي قام عليها العهد الماضي .

٢ - رأى العام المصرى شعر بأن الحياة النيابية فى عهد ما قبل الثورة لم تؤد رسالتها على وجهها الصحيح نتيجة اضطراب نظم الاحزاب السياسية وخلو هذه النظم من برامج واضحة تبين فيها الاغراض المحددة التى تسعى لتحقيقها والوسائل العلمية التى ترسمها لتحقيق اغراضها .

٣ - ساعد على فساد النظام الحزبى اغفال الاحزاب وضع نظم داخلية تدير عليها وتلزمها حتى يمكن أن تصبح بمثابة برلمانات صغيرة تناقش فيها سياسة الدولة بصراحة وحرية ويكفل فيها لمختلف الآراء مطلق الحرية فلا تطلقى أقلية على أغلبية ولا يتحكم فرد فى حزب .

٤ - اقتضت الاحزاب على التلويح بالقضية المصرية فى دعايتها دون أن تبين الوسيلة العلمية السريعة لحلها

٥ - أعرضت الاحزاب عن الشؤون الداخلية مكثفة بعبارات عامة مبهمه بعيدة كل البعد عن رسم برامج واضحة تحاسب عليها الاحزاب اذا ما وليت الحكم فإن حادث عنها فقدت الثقة فيها ، وحيل بينها وبين كراسى البرلمان وبالتالى مناصب الحكم كى يتاح للحزب العامل النشط مكان الصدارة والحكم الى أن يتسكب بدوره عن أداء رسالته وتتكشف عدم صلاحيته .

٦ - تفشت فى الاحزاب روح الاستهازية التى امتدت عدواها الى من يبدىهم تصريف أمور الحزب الى غيرهم من هم دون طبقتهم وانعكست مرآة ذلك على الاداة الحكومية وعلى بعض الافراد لما زرع الثقة فى نظام الحكم وفى التمثيل النيابى الى درجة أن نادى البعض بديكتاتورية رشيدة بدلا من حكم نيابى فاسد .

٧ — حرصا من حكومة الثورة على الحياة النيابية النظيفة فلما طالبت الأحزاب أن تقوم بتطهير نفسها بنفسها وتطور تبعا للعهد الجديد متخلصة من أدران الماضي .

٨ — أن الثورة تؤمن أن الحياة النيابية ما زالت هي السياج الواقى من دكتاتورية جامحة تطوق بالحريات وبالآراء وبالمعتقدات ، وأنه من الواجب أن تحاط هذه الحياة النيابية بكل ما يعززها ويكفل لها سبل النجاح والانتاج .

إلا أن الأحزاب لم تستطع أن تنسى وتناسى ما حدث ، كما أنها لم تستوعب العهد الجديد على حقيقته ومن ثم فإلى جانب أن البرامج التى تقدمت بها كانت أقرب إلى عبارات الإنشاء منها إلى التخطيط السياسى يضاف أن مجموع الأحزاب التى تقدمت والتى وصل عددها ١٧ حزبا كانت تسيطر عليها ذات القيادات القديمة كما أنه وضح أن حركة الدعوة لتطهير الأحزاب بنفسها لنفسها من الداخل أدى إلى نوع من التنافس والكيد - للكثير داخل هذه الأحزاب بحيث كان يتخذ قرار ويعان عن حركة تطهير يتلوها قرار آخر وانقسام جديد وعودة القديم . وكل ذلك أكد للقائمين على أمور الثورة أن استمرار التواجد الحزبى على ما هو عليه يشكل عبئا محسوبا على الجماهير بلا داع أو مبرر .

ومن ثم رأى أنه لا بد من اتخاذ إجراء حازم وسريع فصدر المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ وهو الخاص بحل الأحزاب السياسية . .

وتقرر أن أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التى يعينها مجلس الوزراء . .

كما تقرر أن يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتمين إليها القيام بأى نشاط حزبى على أية صورة كانت أو أى نشاط سياسى من أى نوع .

وعين مندوب خاص من وزارة المالية والاقتصاد لتسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها .

وتقرر في المادة السادسة من هذا المرسوم بقانون حظر تكوين أحزاب سياسية جديدة كما ألغت هذه المادة المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية .

وهكذا وضعت ثورة ٢٣ يوليو حدا لمأساة أكثر من ثلاثين عاما من الفوضى الحزبية في مصر . لا يغيب عليها قصورها في تحقيق ما كانت تأمل فيه الجماهير فحسب بل أكثر ما يجيب عليه فيها هو تكالبها نحو الحكم ثم تطاولها على الشعب إلى جانب خنوعها وخضوعها للانجليز ثم تركها الجبل على الغارب للسراى تفعل ما تريد وتشوه سمعة مصر .

إلا أننا لا يمكن أن نفصل بين الظروف السياسية التي حكمت مصر وبين العمل الحزبي ذلك أن انجلترا كانت مهيمنة ومهيمنة وكان كل شيء في مصر يكاد يقع في متناول ذراعها الطويلة المعتمدة على القوة العسكرية — ولكن إذا كانت بعض الأحزاب المصرية قد حرصت على أن تكون في خدمة السراى فإن بعض الأحزاب أيضا وضعت نفسها في خدمة الشعب ومن هنا فإن الثورة ارتكبت خطأ كبيرا حينما ساوت بين الأحزاب وفي ضربة قاضية ألغت النظام الحزبي . ولكن لحسن الحظ أن ذلك التصحيح عاد على يد أنور السادات حيث أعطى تقييما صحيحا لحزب مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد الرحمن الرافعي وفكرى أباطة . وهو الحزب الوطنى ذلك الحزب المتين الذى وقف بمفرده ونجح فى هيكلة فى تحقيق الكثير لدرجة أنه ثار على رئيسه حينما اشترك فى إحدى وزارات القصر (كان هذا الرئيس وقتئذ محمد حافظ رمضان) كذلك الحزب الاشتراكى وهو حزب أحمد حسين .

لقد كان أمام ثورة ٢٣ يوليو أن تقوم بعمل حاسم لكي تستيقظ الأحزاب
ولكن ذلك كان في حاجة إلى ربع قرن تمر بها مصر بالحكم الفردي لتعرف
مزايا النظام الديمقراطي المستند إلى الرأي الآخر، واقتضى ذلك تضحيات جسيمة
حتى يصدر قرار جديد بتكوين الأحزاب في مصر فكان ذلك نصر
رائع للديمقراطية .

ولكن لا شك أن الديمقراطية ليست مجرد شعارات ترفع وإنما تأكيد قيمها
بالممارسة الفعلية والسماح بحرية الرأي الآخر وهذا هو الاختبار الحقيقي للتطبيق
الديمقراطي الحالي في مصر .

مرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

بتنظيم الاحزاب السياسية

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور :

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ،

رسمت بما هو آت :

(المادة الاولى)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتمل بالشعور السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

ولا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية والجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية .

(المادة الثانية)

للمصريين الحق فى تكوين الاحزاب السياسية . ولكل مصرى الحق فى الانتماء لآى حزب سياسى .

(المادة الثالثة)

على من يرغب فى تكوين حزب سياسى أن يخطر بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وعليه أن يشفع بهذا الكتاب نظام الحزب وبياناً بأعضائه المؤسسين وموارده المالية .

(المادة الرابعة)

يشمل نظام الحزب على وجه خاص ما يأتى : —

أولاً — ما يسمى الحزب لتحقيقه من أغراض محددة تتعلق بشئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ، داخلية أو خارجية .

ثانياً — الوسائل العملية التى رسمها الحزب لتحقيق أغراضه .

ثالثاً — بيان اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيس ومجلس الإدارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الأعضاء ذوى الوظائف ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانسحاب له والفصل منه والانفصال عنه .

(المادة الخامسة)

لوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب لمخالفة حكم من أحكام هذا القانون ويقدم الاعتراض إلى محكمة القضاء الإدارى فى إحدى دوائرها الخاسية . ويحدد رئيس المحكمة نظره جلسة لا يجاوز موعدها أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض وتفصل المحكمة فيه على وجه الاستعجال .

(المادة السادسة)

إذا لم يعترض وزير الداخلية على تكوين الحزب فى خلال شهر من إخطاره بذلك أو اعترض ورفضت المحكمة الاعتراض دعت الجمعية العمومية للحزب لانتخاب الرئيس وأعضاء مجالس الإدارة . وتترلى الجريدة الرسمية بناء على طلب

وزير الداخلية وعلى نفقة الحزب نشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة . ولا يجوز أن يباشر الحزب نشاطه قبل تمام هذا النشر .

(المادة السابعة)

يكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السري لمدة يعينها نظام الحزب لا تزيد على ثلاث سنين .

(المادة الثامنة)

لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى في الحزب عضوا مؤسساً أو عاملاً فيه أو منتسباً له :

(أ) من كان من الذكور لم يدرج اسمه في جداول الانتخاب .

(ب) من حكم عليه في جريمة منخلّة بالشرف .

(ج) من نسب إلى عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يسكن وزيراً عند اتّيانته هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل في الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الإداري .

(د) من تقاضى بسبب غير مشروع أجراً أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية .

(المادة التاسعة)

لا يجوز لرئيس الحزب ولا لأحد من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مديراً أو عضواً بمجلس إدارة أو خبيراً أو مستشاراً في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانة أو الضمان أو إلى ترتبط جمع الحكومة بمقد من عقود الاحتكار أو الاشغال العامة أو الالتزام برفق عام .

(المادة العاشرة)

يجب إيداع أموال الحزب في مصرف باسم الحزب . ولا يجوز الصرف منها إلا طبقاً لما يقرره نظامها .

وعلى الحزب أن يعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها الدوري فيما عن إيراداته ومصادرها ومصروفاته ورصيده في المصرف .

(المادة الحادية عشرة)

يحظر على الحزب تملك عقارات غير المسكن الذي يخصصه مقر له وفروعه ولا يجوز له أن يقوم بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية .

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية ، بحضور ثلثي الاعضاء بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين ، ما لم ينص النظام على نصاب أو أغلبية أكبر .

ولا يكون التعديل نافذا إلا بعد إخطار وزير الداخلية به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ونشر التعديل في الجريدة الرسمية على الوجه المبين في المادتين الخامسة والسادسة .

(المادة الثالثة عشرة)

لوزير الداخلية ولكل ذي شأن أن يعترض على إخلال الحزب بحكم من الأحكام المتقدمة ولو أن الإخلال كان قائما وقت تكوين الحزب ، وأن يطلب على حسب الأحوال حل الأحزاب أو وقف نشاطه أو إسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع الخاطئ . .

ويرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الإداري في إحدى دوائرها الخامسة وتفصل فيه المحكمة على وجه الاستعجال .

(المادة الرابعة عشرة)

تسرى أحكام هذا القانون على الأحكام القائمة عند العمل به .

(المادة الخامسة عشرة)

يودع الأمين على أموال كل حزب قائم عند العمل بهذا القانون خلال خمسة

عشر يوما من تاريخ العمل به . جميع هذه الاموال أحد المصارف ويخطر وزير الداخلية بمقدارها وبالمصارف الذي أودعت فيه خلال اسبوع من تاريخ الايداع وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس .

(المادة السادسة عشرة)

تمديد الاحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون تشكيلها وفقا لاحكامه . وعليها أن تتقدم بالاخطار المنصوص عليه في هذا القانون خلال شهر من وقت العمل به . وفي هذه الحالة يستبقى الحزب ما كان له من مال . فاذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقرم الحزب بالاخطار المتقدم الذكر ، أو قام به وقبلت المحكمة الاعتراض على تشكيل الحزب ، آلت أموره لوجوه الخير التي يعينها وزير الشؤون الاجتماعية .

(المادة السابعة عشر)

على وزراء الداخلية والشؤون الاجتماعية والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢)

(محمد عبد المنعم)

(محمد بهي الدين بركات)

(محمد رشاد مهنسا)

بأمر هيئة الوصاية المؤقتة

وزير الشؤون الاجتماعية وزير العدل وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

(محمد فؤاد جلال) (أحمد حسنى) (سليمان حافظ) (محمد نجيب)

مرسل إلى وزارة الداخلية لتنفيذه .

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب

قرار

فحص أوراق تشكيل الأحزاب السياسية المصرية

وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية.
وبناء على ما عرضه عليا وكيل الوزارة الدائم :

قرار

١ - يقوم بفحص الاخطارات والبيانات التي تقدم إلى وزير الداخلية طبقا
لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه لجنة تشكيل على
الوجه الآتي : -

السيد محمود متولى نور	وكيل الوزارة المساعد	رئيسا
القواء المحلى محمد جبر	وكيل الوزارة المساعد	

اللواء المحلى محمد محمد الباجورى مدير عام إدارة عموم الامن العام
السيد ابراهيم حبيب مدير عام إدارة التفتيش العام
والتنقيصات

الاستاذ ابراهيم جاد الحق سويلم وكيل إدارة عموم الامن العام المساعد

٢ - يتولى مكرتارية اللجنة البكياشى أحمد رأفت النحاس مدير إدارة
المباحث العامة .

٣ - تقدم للجنة تقريراً إلى وكيل الوزارة الدائم بنتيجة بحثهما خلال عشرة
أيام من تاريخ وصول الاخطار .

٤ - على وكيل الوزارة الدائم تنفيذ هذا القرار ، ،

تحريراً فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢

وزير الداخلية

المذكرة الايضاحية للرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

المشروع المرسوم بقانون تنظيم الأحزاب السياسية

تهدف من الحكومة الحاضرة على توفير أسباب الحياة الديمقراطية الصحيحة ،
وهي لذلك تعمل على تطهير مختلف الهيئات والجهات من العناصر الفاسدة وتصحيح
الادب طاع الخاطئة التي قام عليها العهد الماضي ، وقد شعر الرأي العام بأن الحياة
السياسية في ذلك العهد لم تؤد رسالتها على محدداتها الصحيحة نتيجة اضطراب نظم
الأحزاب السياسية وخلو هذه النظم من برامج واضحة تبين فيها الأغراض المحددة
التي تسعى لتحقيقها والوسائل العملية التي رسمتها لتحقيق أغراضها ، ومما ساعد على
هذا الفساد أيضاً إغفال الأحزاب وضع نظم داخلية تسيير عليها ، وتلزمها فتصبح
بمحاذاة برلمانات صغيرة تناقش فيها سياسة الدولة بصراحة وحرية ويكفل فيها
لخلاف الآراء مطلق الحرية فلا تطفئ أقلية على أغلبية ولا يتحكم فرد في حزب
ولما تضررت الأحزاب على الناحية بالنسبة المصرية في دعايتها دون أن تبين السبيل
العملية السريعة لحلها وأعرضت عن الشئون الداخلية مكثفة بعبارة عامة
مبسطة بعيدة كل البعد عن ترسيم برامج واضحة تحاسب عليها الأحزاب إذا ما
وليت الحكم فإن حادتها عنها فقدت الثقة فيها وحيل بينها وبين كراسي البرلمان ،
وبالتالي مناصب الحكم كي يمثل للحزب العامل النشط مكان الصدارة والحكم إلى
أن يتسكب بدوره عن أداء رسالته تتكشف عدم صلاحيته .

وقد ساعد على ذلك أن تغشت في الأحزاب روح التنافس سرعان ما امتدت
هدواها من يدهم تصرف أمور الحزب إلى غيرهم من هم دون طبقتهم وانعكست
مرآة ذلك على الآلة الحكومية وعلى بعض الأفراد مما زرع الثقة في نظام الحكم ،
وفي التمثيل النيابي حتى لقد تلفت البعض بل نادى بديكتاتورية صالحة رشيدة بدلا

من حكم نيابى فاسد معتل ينخر فى عظام الأمة وبدلا من أن يسير بها قدما فى سبيل غايتها وآمالها فى ميدان السياسة الخارجية والداخلية إذا به يدفعها إلى الوراء أعواما طويلة .

لذلك لم يكن محيص وقد أعطيت الأحزاب فرصتها لتطهر نفسها بنفسها وتطور تبعاً للعهد الجديد متخلصة من أدران العهد الماضى ، إلى أن تعهد الحكومة إلى سن تشريع يقبى الأحزاب مواطن الضعف التى لمستها البلاد . وذلك إبقاء على الحياة النيابية أن تزعزع أو تضعف فيها الثقة إذ هى على ما فيها من عيوب مازالت إسياج الواقى من دكتاتورية جامحة تطوح بالحرىات وبالآراء وبالمعتقدات ، ووجب أن تحاط هذه الحياة النيابية بكل ما يعززها ويكفل لها سبل النجاح والاتساج .

وقد استجابت الحكومة إلى رغبات الرأى العام فعملت على علاج الأوضاع الحزبية القائمة بأعداد المشروع المرافق الذى نص فى مسئلة على تعريف الحزب السياسى وروعى فى هذا التعريف وضع فيصل التفرقة بين الحزب السياسى وغيره من الهيئات أو الجامعات وهو سعى الحزب لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم وبذلك سد الطريق أمام الهيئات التى قد تستتر وراء أشكال صورية للنزب من أحكام هذا التشريع .

وقد حرص المشروع على تأكيد الحق المقرر فى القواعد الدستورية وهو حق المصريين فى تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها . وطبيعى أن هذا الحق يكون استعماله على الوجه المبين فى القانون وهو مقصور على المواطنين الصالحين للاشتراك فى الحياة السياسية .

ثم نظمت الاجراءات الخاصة بتكوين الحزب السياسى فاشتراط إبلاغ وزير الداخلية بذلك على أن يكون الإبلاغ مصحوبا بنظام الحزب وبيان أعضائه

المؤسسين وموارده المالية واجيز لوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب إذا كان في ذلك مخالفة لحكم من أحكام القانون .

وقد فصلت المادتان ٥ و ٦ الاجراءات التي تتبع في حالة اعتراض وزير الداخلية فأوجب المشروع عليه أن يقوم بعمل إيجاب هو الالتجاء إلى محكمة القضاء الإداري . فإذا لم يقدم وزير الداخلية إلى المحكمة اعتراضه على تكوين الحزب خلال شهر من إخطاره أو قدم اعتراضه ورفضته المحكمة اعتبر الحزب قائما ودعيت الجمعية العمومية لانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ونشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الجريدة الرسمية وعندئذ يجوز للحزب أن يباشر نشاطه .

ونص في المشروع على المسائل التي يجب أن يشملها نظام الحزب وبذلك عولجت أهم العيوب الموجودة في معظم الأحزاب القائمة وهي قيامها على مبادئ عامة غير محددة وإغفالها توضيح الاعراض التي تسمى لتحقيقها وبيان الوسائل العملية التي ترسمها لتحقيق هذه الأغراض ولذلك نص على أن نظام الحزب يجب أن يشمل هذه المسائل كما يجب أن تبين فيه اختصاصات الجمعية للحزب والرئيس الإدارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الأعضاء ذوي الوظائف ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانسحاب له والفصل منه والافصال عنه وبذلك يمكن تلافي قيام ديكتاتورية حزبية تعافى الأوضاع الديمقراطية الصحيحة التي يجب توافرها في داخل الأحزاب حتى يمكنها أن تحقق الغرض المرجو منها في دعم الحياة البرلمانية الصحيحة .

ولهذه الأسباب نص على أن يكون انتخاب رئيس الحزب وأعضاء مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السري على أن يكون ذلك لمدة مؤقتة لا تزيد على ثلاث سنين .

ولا يعاد العناصر الفاسدة التي كانت السبب المباشر في الانحراف ببعض الأحزاب

القائمة من الطريق القويم نص على أنه لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى في الحزب من كان من المذكور لم يندرج اسمه في جداول الانتخاب لأن المحرومين من مباشرة حق الانتخاب لا يجوز لهم من باب أولى الإلتحاق إلى الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها . أما النساء فليس لهن حق الانتخاب في الوقت الحاضر فلم يشترط فيهن أن يكن مدرجات في جداول الانتخاب . وأضيف إلى ذلك من حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ومن نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيرا عند إتيانه هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل في الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الإداري إذ تبين أن هناك حالات ثبت فيها استغلال النفوذ أو الحصول على كسب غير مشروع ولو لم يكن لم يتيسر الحكم على مرتكبها بمقوبة قتل هذا الشخص يجب إبعاده عن الاشتراك في الحياة السياسية فنزحها لها عن وجود مستغلي النفوذ والحاصلين على كسب غير مشروع . كما حرم الإلتحاق إلى الأحزاب من تقاضى بسبب غير مشروع أجرا أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية وهؤلاء أشد خطرا على كيان الدولة ممن سبق ذكرهم .

وقد حرص المشروع على أن يشمل الحكم السابق أعضاء الحزب المؤسسين والعاملين فيه والمنتميين له . وبذلك تناول النص جميع الحالات التي ينتمى فيها الشخص إلى حزب معين حتى لا يفلت من تطبيق هذا الحكم من ينتمى إلى الحزب بأية صورة كانت ولو كان منتسبا له .

وحتى يمكن إبعاد رؤساء الأحزاب وأعضاء مجالس إدارتها عن مواطن الشبهات نص على أنه لا يجوز لهم أن يكونوا مديرين أو أعضاء مجالس إدارة أو خبراء أو مستشارين في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانة أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الأشغال العامة أو الالتزام برفق عام وقد وضع هذا النص

قياساً على الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة إذ حظرت على الوزراء والموظفين من درجة مدير عام فما فوق القيام بأى عمل من هذه الأعمال قبل انقضاء ثلاث سنوات من ترك الوزارة أو الوظيفة إذ أن المحكمة من هذا الحظر . واضحة في الحالين نظراً لأن رؤساء الأحزاب وأعضاء مجالس إدارتها هم الذين يتولون في أغلب الأحوال مناصب الوزراء إذا ما ولى الحزب مقاليد الحكم .

ولقطع دابر الشائعات ولابعاد الأحزاب عن مواطن الشبهات رأى النص على وجوب إيداع أموال الحزب في مصرف باسم للحزب وأن يسكون المصرف منها طبقاً لما يقرره نظام الحزب حتى لا تختلط أموال الحزب بأموال بعض أعضائه فلا تفسر رقابة باقى الأعضاء على الوجوه التى تصرف فيها أموال الحزب ولهذا السبب أيضاً نص على ضرورة عرض بيان عن إيرادات الحزب ومصادرها ومصروفاته ورصيده في المصرف على الجمعية العمومية في اجتماعها الدوري .

ونظراً لأن الأحزاب السياسية ليس من غرضها القيام بعمليات تجارية أو تحقيق ربح معين لأعضائها فقد حظر عليها تملك عقارات غير المسكان الذى يخصص مقراتها ولقرونها . ولضمان المحافظة على الأمن العام حظر على الأحزاب أن تقوم بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية لأن النظام الحزبى فى الدول الديمقراطية يهدف إلى تحقيق أغراضه وتولى مقاليد الحكم بالوسائل السلمية دون غيرها .

ولتعميم النظام الديمقراطي داخل الأحزاب وحتى لا تستبد اقلية ضئيلة بأغلبية أعضاء الحزب نص على أنه لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بحضور ثلثى الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين وفى هذه

الحالة لا يسكون التمديل نافذا إلا بعد اخطار وزير الداخلية ونشر التمديل في الجريدة الرسمية .

ولضمان تنفيذ أحكام هذا التشريع روى أن يسكون المواطنون رقباء على الأحزاب لوزير الداخلية ولكل ذى شأن أن يعترض على إخلال الحزب أحكام هذا التشريع ولو كان الإخلال قائما وقت تكوين الحزب وفي هذه الحالة يطلب حل الحزب أو وقف نشاطه أو إسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع الخطأى ويسكون ذلك بتقديم الاعتراض إلى محكمة القضاء الإدارى لتفصل فيه على وجه الاستعجال .

ولتحقيق الغرض المرجو من هذا التشريع وحتى يزول كل شك في تطبيق أحكامه نص على سريان هذه الأحكام على الأحزاب القائمة عند العمل به ونظمت الأحكام المؤقتة المترتبة على ذلك فالقيم الأمين على أموال الحزب عليه إبداع جميع أموال الحزب أحد المصارف خلال خمسة عشر يوما على أن يبلغ وزير الداخلية بمقدارها وبالمصرف الذى أودعت فيه خلال أسبوع من تاريخ الإبداع .

وحتى تسارع الأحزاب القائمة إلى إعادة تكوينها طبقا لأحكام هذا التشريع والاسراع بالعودة إلى الحياة النيابية التى تقوم على أحزاب مطهرة قائمة على أسس ديمقراطية صحيحة نص على أن يستبقى الحزب ما كان له من مال إذا أعيد تكوينه خلال شهر فاذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقوم الحزب بذلك أو قام به وقبلت المحكمة الاعتراض على تكوينه آلت أموال الحزب لوجوه الخير التى يعينها وزير الشؤون الاجتماعية .

هذه هى الخطوط الرئيسية للتشريع المقترح وتأمل الحكومة أن يؤتى ثماره عاجلا وأن تتعاون مختلف طبقات الأمة وأحزابها السياسية فى تنفيذ أحكامه .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة فيما وافق مجلس الوزراء عليه واتخذت الاجراءات اللازمة لاستصداره . .

القسم الرابع
برامج الأحزاب المصرية
قبل سنة ١٩٥٢
الدراسة الوثائقية

الحزب الوطني الأول أو (القديم)

برنامج الحزب

لم يتأكد حتى الآن من وضع برنامج الحزب ، هل هو أحمد عرابي ، أم هو
المسترد الفردسكاون يلت ، أم الاثنين معاً ، أى أنه لم توجد هيئة تحريرية تضع
برنامج الحزب .

برنامج الحزب لم يكن برنامجاً بقدر ما كان مذكرة مرفوعة لرئيس الوزراء
البريطاني في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

مبادئ الحزب الوطني القديم

أولاً الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني وهو يؤمن بالآتي :

- ١ — المحافظة على العلاقات الودية بين الحكومة المصرية والباب العالي .
- ٢ — تأييد الباب العالي في الحصول على أية معونات عسكرية من الدول
الخاضعة له إذا تعرضت جلالة السلطان لحرب أجنبية .
- ٣ — يحافظ الحزب على الامتيازات الوطنية التي حصل عليها الوطن من
التنول المشائية .

٤ — مقاومة كل من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية .

٥ — المحافظة على استقلال مصر الإداري

٦ — يعلن الحزب ثقته في دول أوروبا وبالذات إنجلترا المدافعة عنه .

٧ — الحزب يعمل على أن تحصل مصر على حريتها واحترامها .

٨ — الحزب يخضع للجناب الخديوى العالى ما دامت :

(أ) أحكامه جارية على قانون العدل والشرعية .

(ب) إذا لم يعد إلى الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل .

٩ — يطالب الحزب بالحكم الشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ويؤكد الحزب أن اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين .

ثانياً : آمال هذا الحزب معقودة على إصلاح البلاد مادياً وأدبياً . ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للامة .

ثالثاً : الحزب فى تقدمه وعمله من أجل الحرية والاستقلال يعتمد على الله تعالى ومشايخ الأزهر يعضدون هذا الحزب بالتسامح الدينى .

رابعاً : يؤمن الحزب بالمساواة بين الأجناس فى الحقوق والواجبات ،

خامساً : يؤمن الحزب بالترحيب بالأجانب الموجودين فوق أرض مصر إذا ما خضعوا لقوانين البلاد ودفعوا الضرائب أسوة بأهلها .

سادساً : يؤمن الحزب وينادى بزيادة الجند فى الجيش إلى ١٨ ألف عسكرى

سابعاً : يؤكد الحزب أن تدخل أمراء الجهادية فى الشؤون السياسية مؤقت وأنه بمجرد فتح مجلس النواب سوف يعود الجيش إلى ثكناته ولكن الآن فإن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد وهم حراس على الامة التى لا سلاح لها .

ثامناً : يطالب الحزب بحرية المطبوعات بطريقة ملائمة

تاسعاً : يطالب الحزب بتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة .
عاشرأ : الحزب يؤكد :

١ — أن استمرار المراقبة الأوربية هو الكفالة العظمى لنجاح رجاله في أعمالهم .

٢ — أنه رغم أن أموال الديون لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل إلا أنه اشرف مصر فان الحزب يقر ويعترف بهذه الديون على مصر .

٣ — هناك خلل في المراقبة سواء من ناحية جسامه المرتبات أو سوء التصرف .

الحادى عشر : الحزب يأمل في أن يكون الامر تدريجيا بين المصريين .
الثانى عشر : يناشد الحزب أن تساعد انجلترا وفرنسا مصر على أن يخضع الأجانب فوق أرض مصر للضرائب والقوانين البلاد ما داموا يتمتعون بحريتها .
وفيما يلى صورة المذكرة التى قدمها المستر « ألفرد سكاون بلنت » نيابة عن المرابين إلى المستر جلادستون رئيس الوزراء البريطانى فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

والمذكرة تتضمن شرح للمبادئ السابقة — وهى بمثابة المذكرة التفسيرية لكل أهداف وبرنامج الحزب .

نص المذكرة

١ — يرى الحزب الوطنى محافظة على العلاقات الودية الموجودة بين الحكومة والباب العالى واتخاذ ذلك الباب ركنا يستند عليه ويعتقد أن جلالة السلطان عبد الحميد مولاهم وخليفة الله فى أرضه وإمام المسلمين ، لا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية فى الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخارج وما تلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية وهذا يقتضى القوانين والفرمانات الشاهانية ، كما يعتقد هذا الحزب أنه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية . أى من يريد سلب امتيازاتها ونسخ الفرمانات التى منحها استقلالها الإدارى — وله ثقة بدول أوروبا لاسيما إنجلترا المدافعة عنه ويود أن تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحترامها .

٢ — هذا الحزب يخضع للجناب الخديوى الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن هذا الخضوع بالعالم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل ، والالحاح على الحضرة الخديوية لتنفيذ ما وعدت به من الحكم بالشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك فى جميع الأمور وهم يساعدونه قلبا وقالبا ، كما أنهم يحذرونه من الاصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والاحكام بحقوق الأمة وتلك المواعيد التى وعدت بأجازها .

٣ — رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة يعلمون أن استمرار المراقبة الأوربية هو الكفالة العظمى لنجاح أعمالهم مع قبولهم تلك الديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تصرف فى مصلحة مصر بل صرفت فى مصلحة حاكم ظالم

لا يسأل عما يفعل ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها ويثنون عليهما .

ثم أنهم يرون أن النظام الحال لم يكن إلا وقتيا وإلا فإنهم يأملون أن - يستخلصوا مآليتهم من أيدي أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتي يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاداعته فإنهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرّون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب يوازي خمس راتب الأجنبي ، وهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد باقيا .

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها . ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة بل يقتصرون على إقامة الحجة . ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها باستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة مآليتها من أهلها وتكفلتا بنجاحها .

٤ - رجال الحزب الوطني يبعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل في البلاد أما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر . وهؤلاء الأخلاط كثيرون في البلاد ، بل هم معلومون للمصريين ولهذا اشتدت النفرة منهم .

والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد آلف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية فإن اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم

والاستبداد إلا ستكون المصريين وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الأخيرة فمعدوا حناجرهم على توسيع نطاق التهذيب وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس شورى النواب الذى انعقد الآن وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم وجاهه .

ويرى هذا الحزب أن مجلس النواب ربما أكره على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة واستمعين عليه بجعل المطابع آلة تصوب نحو آماله فيتكدر صفو الراحة ويحرم الأبناء من التعليم ولهذا فوض الأهل أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لملهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه بل متى حصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة بعد أن فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨ ألف عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وجميع المصريين واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتنا منضم اليه لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع اخوان وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويمتقدون أن الشريعة المحمدية الحققة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء والمصريون لا يكرهون الأوربيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنبى أو نصارى وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦ — آمال هذا الحزب موقوفة على اصلاح البلاد ماديا وأدبيا ولا يسكون

ذلك ألا يحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للامة .

وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تتمتعهم بهذه البركة وهم يعلمون أنه لم تفل أمة من الامة حريتها إلا بالجد والسكد فهم ثابتون على عزمهم آملون في تقدمهم واثقون بمحائب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم .

وهناك مجموعة من الملاحظات العامة حول تشكيل هذا الحزب :

- ١ — كان هذا الحزب يتكوينه نصفه علنيا ونصفه سريا .
- ٢ — تكون الحزب أولا من الضباط في عام ١٨٧٩ وكان يسمى الجمعية السرية وكان الهدف الاساسي لها مقاومة النفوذ الاجنبي .
- ٣ - بقيت أعضاء الحزب في طي السرية والسكران .
- ٤ — انضمت إلى جانب مجموعة الضباط قيادات دينية لعل أشهرها « السيد البكري »^(١) كما انضمت إليه مجموعة من المدفئين ذوى الشخصيات العامة مثل اسماعيل راغب^(٢) ومحمد سلطان باشا (والذي أصبح رئيس لمجلس شورى النواب فيما بعد) ومثل مدير الشرقية سليمان أباطة باشا وحسن الشريعى مدير المنيا . كذلك انضم إلى الحزب الوطنى سنة ١٨٧٩ كل من عمر لطفى وشريف باشا كشخصيتين منتسبين^(٣) .

-
- (١) كان رئيسا لمجلس شورى النواب ووزيرا سابقا .
 - (٢) كان من ضمن رجال الدين الشيخ العدوى أيضا والشيخ الخلفاوى .
 - (٣) كان من ضمن الشخصيات العامة حسن راسم باشا وجعفر مظفر باشا وشاهين باشا وكلهم كانوا أعضاء في مجلس شورى النواب وكذلك اسماعيل سرى باشا

ثانياً :

أن الحزب لم يكن منظماً وكانت كل ارتباطاته شخصية وظلت العضوية فيه غير مؤكدة وغير ثابتة أو مثبتة فلم تكن هناك حركة تسجيل للعضوية .

ثالثاً :

أصدر الحزب بيان في ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩ أعلن في هذا البيان عن برنامجهم وسمى نفسه جمعية أو جماعة وسمى برنامجهم « اللانحة الوطنية » وكانت هذه اللانحة تناقش أساساً المشكلة المالية والدستورية .

وطالبت لانحة الحزب أو برنامجهم :

١ — ضرورة معارضة مشروع ريفرز ويلسون الذي كان يرمى إلى إعلان إفلاس مصر .

٢ — أن الدخل المصرى قادر على موازنة مصروفاتها وسد ارتباطاتها .

٣ — تعديل دستور مجلس شورى النواب .

٤ — أن تكون الحياة النيابية في مصر على نمط الحياة النيابية في أوروبا .

٥ — مسئولية الوزراء أمام مجلس شورى النواب .

رابعاً :

رفعت صورة من البرنامج إلى الخديوى اسماعيل فأبدى موافقته على خطوطها وأمر بنشرها وترجمتها وإرسال صور منها إلى قناصل الدول الأجنبية .

خامساً :

في إحصائية للمركز الاجتماعى عن الموقعين على برنامج الحزب نقول أنهم جميعاً كانوا ٣٢٧ توقيماً منهم كالاتى : —

٩٣	ضابطاً بنسبة	٢٨٢٤٤٪
٧٢	رسمياً (موظف عمومى) بنسبة	٢٢٢٠٢٪
٦٠	عضواً بنسبة	١٨٢٣٥٪
٤٢	أعيان وتجار بنسبة	١٢٢٨٤٪
٦٠	عضواً من العلماء والهيئات الدينية	١٨٢٣٥٪
٣٢٧		١٠٠٪

وكان مجموعهم شيء واحد هو درجة الثقافة وكان التمثيل الدينى عاماً وكان هناك ممثليين للمسيحيين واليهود .

سادساً :

بعزل الحديوى اسماعيل انفرد الضباط بإدارة الحزب وعاد الحزب إلى السرية مرة أخرى وإن ظلت بعض العناصر الدينية من أعضاء الحزب تؤيد الحزب وتدعمه ولكن دون اشتراك فعال فى نشاطه كما كان الحال أولاً .

وقد وضع بيان للحزب الوطنى المصرى فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ وهذا البيان كان موقع عليه من على اروپ فقط ولكن شارك فى وضع هذا البيان مجموعة من المدنيين .

وقبل أن تذكر البيانات الرسمية للحزب المذكور يجب أن تذكر مجموعة من الزعامات البارزة فى هذا الحزب مثل محمد بك راضى واسماعيل راجب باشا وعبد السلام المويلحى باشا ولطيف سليم باشا ومحمود بك المعطار وسعيد نصر باشا .

اللائحة الوطنية

فى اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

٢٤١ (م ١٦ — مصر والحياه)

اجتمع الاحرار من الاعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار لسماعبل راغب باشا وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجمهر باشا والسيد على البكري والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت اللائحة الوطنية وهى تتضمن : —

أولاً : مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ولسن ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أفساط الديون العامة بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة إفلاس .

ثانياً : المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوربا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه . وقد وقع المجتتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية واتفقوا على تقديمها إلى الخديوى .

وهالك نص العريضة التى قدم بها مشروع الميزانية فى اللائحة الوطنية :

د صار اطلاعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا فلاجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته فمن بعد المذاكرة بينا رأينا وجوباً أن نقدم مشروعاً حافظاً لحقوق الأمة داخلاً وخارجاً مع احترام الشرائع المقدسة والقوانين المؤسسة . وهما هو المشروع المذكور مرفق مع هذا ولكون هذا المشروع ما صار أعماله وتحريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور فلاجل ذلك نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا جزماً على بذل كل مجهودنا فى تأدية الحكومة وبذل كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى إجراء ذلك وقد صار ختم هذا إعلاناً بتصديق ذلك وبأننا متحدون اتحاداً تاماً قولاً وقولاً وفعل فى الإجراء .

تحريراً بمصر فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ : (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

التوقيعات

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية وفيما يلي الخاتمة لهذه اللائحة فهي أول طلب إجماعى تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستورى على أحدث المبادئ المصرية : —

« فقد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه فى تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما نوضح به بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوربا وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجود . إنما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المماثلة له فى أوربا وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية وعند الشأم مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للاعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية والرئيس ينتخب النظار وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية بتشكيل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مقوضا تفويضا تاما فى جميع إجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع إجراءاته الخاصة بالداخلية والمالية ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) تطلب تعيين مفتشين أورباويين (ارقبيين) لايرادات ومصرفات المالية » .

وقد وقع على اللائحة الأخص البارزون فى الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش .

وبلغ عدد الموقعين عليها كما سبق ٦٠ من أعضاء مجلس شورى النواب ، ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية وفى مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريك الاقباط وحاخام الاسرائيليين ، ٤٢ من الأعيان والتجار ، ٧٢ من الموظفين العاملين والمنقاعين ، ٩٣ من الضباط .

بيان الحزب الوطنى الاول ١٨٧٩

- كان بتوقيع على الروب وكان البيان طويلا
- كان هدف الحزب الوطنى كما أوضح البيان انقاذ مصر من الإفلاس .
- أكد البيان حق المصريين جميعاً فى الحرية .
- شدد البيان على أهمية إصلاح وتنظيم التعليم .
- ندد البيان بالاتصالات الاجنبية مستذكرا تدخل الاجانب فى الإدارة المصرية .

— أعلن البيان فى النهاية أن واضعى هذا البرنامج من أعضاء الحزب يستعدون للظهور علنا تهميهم الحصانة الدبلوماسية وأن الديون ستدفع ولكن الاملاك المصرية لن تمس أو ترهن .

وكان الجزء المالى من برنامج الحزب الوطنى يتضمن أربع نقاط : —

١ — الرجوع على الخزائن الخديوية والاستيلاء لىكل أملاكه . ما عدا الخزينة الخاصة .

٢ — عودة دخل السكة الحديد إلى الخزينة المصرية .

٣ — تهميد ديون مصر لغاية ٤٠ ٪ على أن تعطى تمويلات لأصحاب الحق فيها .

٤ — تكوين لجنة مؤقتة من ثلاثة أعضاء تمثل القوى الدولية للدين . وعلى أن تكون اتصالاتهم بالحكومة محددة باتفاق وبدون الحاجة لمراجعة برنامج الحزب فإنه كان يتضمن رغبة المصريين العامة فى الاستقلال الذاتى ولقد أبدت هذه الرغبة القوية فى محاولة دفع الدين المصرى الذى لم يستطع الدائنون عليه . . . فى الوقت الذى يهدف أحد بنوده الرئيسية إلى العودة إلى مصر فى تأمين صرف القروض .

النقاط الأساسية لبرنامج الحزب الوطنى الاول

- ١ — أن الحزب الوطنى سيعمل يحترم مكانة السلطان طالما توجد الامبراطورية العثمانية . . . ولكنه سيقاوم أى محاولة للمودة بمصر إلى عصر الباشوات الاتراك .
- ٢ — سيقبض الحزب على ولائه للخديوى توفيق طالما يرفعى العدل ويحافظ على وعوده التى أعطاهما فى سبتمبر ١٨٨١ .
- ٣ — يوافق الحزب على الاتفاق المالى والديون المصرية مع مراعاة بأن هناك عدة تعديلات واصلاحات يمكن إجرائها بدون عنف يجب أن تتم فى التصرفات والإجراءات الأجنبية .
- ٤ — أن الحزب الوطنى قد وضع كل آماله بين يدى الجيش المصرى الذى خفض إلى ١٨ ألف منذ أن قرر حماية مصالحه ضد طبقة الحكام من سلالة الاتوقراطية .
- ٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى وليس حزب دينى وبالرغم من أن دينه الاسلام فهو يحمى الأقباط واليهود ويمتبر الجميع سواء سياسيا وأمام القانون .
- ٦ — الحزب يرغب فى إعادة بناء البلاد معنويا وثقافيا بتوظيف مصادره الخاصة عن طريق القانون ولشئ التعليم والتسلك بالحرية السياسية .

الحزب الوطني - مصطفى كامل

ظهر زعيم الحزب الوطنى فى سنة ١٨٩٠ فى فترة سادها أغلال فى الروح المعنوية واستحوذ اليأس والقنوط على البلاد على أثر اخفاق الثورة العرابية واحتلال إنجلترا لمصر سنة ١٨٨١ .

ظهر مصطفى كامل فى فترة خيم على مصر جو من الخضوع والإستسلام بقى مضروبا عليها نحو عشر سنوات فنهض يدعو إلى الحرية والاستقلال . . فكانت دعوته غريبة عن الأذهان بعيدة عن الإفهام . ولكن وطنية مصطفى كامل كانت أقوى من الجليل الذى ظهر فيه . وأخذ يثار على دعوته ويناضل عنها حتى استجابت لندائه الأمة، وكانت رسالته إلى مصر كصرخة الحياة المدوية فى سكون النوم العميق .

لقد كانت رسالة الأمن بعد اليأس والحياة بعد الخود والكرامة بعد الهوان والجهاد للحرية والإستقلال بعد الاستسلام للاحتلال والاستعباد .

ولد مصطفى كامل سنة ١٨٧٤ وظهرت وطنيته أول ما ظهرت سنة ١٨٩٠ حين كان لا يزال طالبا بالمدرسة الثانوية وعرف فيه على باشا مبارك وزير المعارف وقتئذ أنه الشاب الذى سيكون له شأن كبير فقال له : انك امرؤ القيس ، وبشره أنه سيكون عظيما . وقد تحققت نبوءته . ودخل مدرسة الحقوق سنة ١٨٩١ وانتارعا لانها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأمم والأفراد .

وقد راسل الصحف وهو لا يزال طالبا وألشأ مجلة (المدرسة) سنة ١٨٩٣ وهو طالب واتخذ شعارها (حبك مدرستك حبك أهلك ووطنك) . ثم نال شهادة الحقوق سنة ١٨٩٤ .

ثم جاءت سنة ١٨٩٨ ووقعت فيها حادثة فاشودة ، فصدمت الحركة الوطنية

صدمة زلزال الأمل الذي أحياء مصطفى في النفوس ، بدأت تلك الحادثة بتذرع فرنسا وانجلترا على المآلة المصرية وكان الظن أنها تنهى بجلاء الانجليز عن مصر وليكنها انتهت على العكس بتراجع فرنسا ورسوخ أقدام الاحتلال في وادي النيل وأعقبها إبرام اتفاق السودان بين مصر وانجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ذلك الاتفاق الذي قضى على مركز مصر في السودان .

ويأس المصريون وانصرف نفوسهم وقتما ما عن الاجتماع إلى النداء الوطني . ولكن مصطفى كامل لم ييأس ولم يتراجع . بل استمر ماضيا في جهاده رغم أنه فقد الأمل في عدالة أوروبا عامة . وفرنسا خاصة . وأنشأ اللواء سنة ١٩٠٠ واستمر يناضل على صفحات اللراء وفوق أعواد الممار وفي صحف أوروبا وأمريكا إلى أن جاءت سنة ١٩٠٤ فصدمت الحركة الوطنية نتيجة لاتفاق المعروف باسم الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا والذي بمقتضاه أقرت فرنسا الاحتلال الإنجليزي لمصر وتمهدت لأمركة عمل انجلترا فيها وكان لهذا الاتفاق أسوأ الأثر في نفوس المصريين ورأى أكثرهم أن الخير لهم في مسالمة الاحتلال كسب رضاه .

ولكن مصطفى كامل خالفهم واستمر في طريقه يحمل علم الجهاد مناديا بالجلاء وضاعف جهوده وتجلت وطنيته في روعتها حين عظمت هدم الوطن .

في ذلك الوقت تأسس نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٦ حيث اجتمعت صفوة الشباب المصرى المثقف وبدأت تتفبع بتماليم مصطفى كامل . ثم جاءت حادثة دنشواى في يونيو سنة ١٩٠٦ فحمل فيها مصطفى كامل على الاحتلال وسياسته . أشد الحملات مما أجبر كرومر على الرحيل عن مصر .

وانتشرت تعاليمه ومبادئه حتى سرت إلى طبقات الشعب كافة وظل مصطفى كامل يعمل ويسكتب وفي سنة ١٩٠٧ أنشأ جريدتين يوميةين إحداهما بالفرنسية

هى « ليتسدار اجبسيان » والاخرى بالانجليزية « ذى اجبشيان استماندارد »
تدافعان عن حقوق مصر فى العالم الاررب^(١).

وكل ذلك أجهد مصطفى كامل وعرض نفسه على طبيب عالمى مشهور فى
فى باريس فمضجه بالترفق بنفسه والعناية بصحته وبألا يحملها فوق طاقتها لكنه
لم يسمع لنصح أحد وسارع يسابق الزمن فى مهمته الوطنية فكانت أعظم سنوات
فضاله هى سنوات ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ وأوائل سنة ١٩٠٨ .
وأخيرا ذوت زهرة شبابه فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وسنه لم تتعد الرابعة
والثلاثين من عمره .

ولولا روح مصطفى كامل وبعثه للحركة الوطنية لما كانت ثورة ١٩١٩ ولما
كانت حركة الشعب المصرى العظيمة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى .

ويرتبط اسم مصطفى كامل ثم اسم محمد فريد بالحزب الوطنى أشد الارتباط
ومن الضرورى أن نعرف أن مؤسس الحزب وروحه وشعلة نشاطه كان مصطفى
كامل والذى يحسن قبل أن نتكلم عن حزبه أن نذكر نبذة قصيرة عن حياته :

ولد مصطفى كامل بمدينة القاهرة بحى الصليبية بقسم الخليفة يوم ١٤ أغسطس
سنة ١٨٧٤ وهو ابن على أفندى محمد أحد خوار المهندسين الضباط . ووالد مصطفى
كامل يعود بأصوله الأسرية إل بلدة كتامة الغاب من أعمال مركز طنطا عاصمة
الغربية وكان جد مصطفى كامل يعمل بالتجارة .

وقد أنجب والد مصطفى كامل ٧ من البنين ، ٣ من البنات عن زوجتين
وهم من الزوجة الأولى :

(كان صيدايا بطنطا)	محمد أفندى على
(تخرج من مدرسة الحقوق وعين بالمحاكم المختلطة)	سليمان أفندى على

(١) إلى جانب جريدة (اللواء) طبعا . التى كانت تصدر باللغة العربية واللغة
الانجليزية واللغة الفرنسية .

حسن باشا واصف (وزير الأشغال السابق)
د . عبد الفتاح فتحي (طبيب من نوابغ خريجي مدرسة الطب)

ومن الزوجة الثانية أنجب :

علي بك فهمي كامل
مصطفى كامل
والسيدة عائشة
حرم عثمان صبري (وهو والد ابراهيم صبري
سفيرا السابق في ألمانيا الغربية)

والسيدة نفيسة
حسن حسني كامل

أما عن والدته مصطفى كامل فهي السيدة حفيظة بنت اليوزباشي محمد أفندي
فهمي وهي من جنة المحجر بالقاهرة (شارع الكومي) .

وقد توفي والد مصطفى كامل سنة ١٨٨٦ وكان مصطفى كامل في مدرسة
السيدة زينب وقد كفله بعده أخوه الأكبر حسن باشا واصف . أما والدته فقد
توفيت في سنة ١٩٠٧ .

وقد درس مصطفى كامل على يد الشيخ د أحمد السيد ، كعادة أهل ذلك
الزمان وبدأ يتعلم مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن الكريم .

ولما بلغ السادسة دخل المدرسة الابتدائية بالصلبية ولكنه أكمل دراسته
الابتدائية في مدرسة السيدة زينب الابتدائية التابعة لوزارة الأوقاف .

وقد دخل المدرسة التجهيزية (الخديوية) سنة ١٨٨٧ ونال شهادته البكالوريا
صيف سنة ١٨٩١ ودخل مدرسة الحقوق في أكتوبر من نفس العام ونجح في
امتحان السنة الأولى والتحق بمدرسة الحقوق الفرنسية سنة ١٨٩٢ (أكتوبر)

وحصل على شهادة الحقوق من كلية تولوز في نوفمبر سنة ١٨٩٤^(١) .

وقد أبدى صورة الحماس الوطنى منذ صغره . كما أسس جمعية أدبية وطنية سماها « جمعية الصليبية الأدبية » وذلك خلال تواجده فى المدرسة الحديوية وضم لهذه الجمعية ٧٠ عضوا فى نحو ثلاثة أشهر .

وقد تجلّت مراهبه الخطابية وهو بعد فى سن مبكرة وأول خطبة ألقاها كانت فى (فضل الجمعيات فى العالم) .

تأسيس الحزب الوطنى

كان يطلق على الحزب الوطنى اسم حزب الجلاء . والواقع أن اسم (الحزب الوطنى) يطلق منذ بداية ظهور مصطفى كامل على جماعة الوطنيين الذين ينادون بالاستقلال والجلاء .

وكان مصطفى كامل يعتبر هذا الحزب موجود منذ أن بدأ نشاطه الوطنى . وكانت الصحف الأوربية تعبر عن أصدار مصطفى كامل بالحزب الوطنى .

ولكن لم يكن هناك حزب منظم له رئيس وأعضاء ومجلس إدارة . ولكن الحزب كان موجودا بالفعل كفكرة وليس أدل على ذلك من أن مصطفى كامل كتب فى جريدة اللواء فى يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧ : —

« ان الحزب الوطنى المصرى الذى جعل أول مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها اليها موجود فيها فعلا من ثلاثة عشر عاما مضت ، فهو وان

(١) فى السنة التالية تعرف مصطفى كامل على مدام جوليت آدم التى كانت من أعظم الشخصيات الفرنسية فى عالم الوطنية والسياسة والأدب ، وهى التى وضعت كتابا عن مصر سنة ١٩٢٢ أسمته « إنجلترا فى مصر » وهو من أعظم ما كتب عن المسألة المصرية .

لم يظهر بشكل نظامي وبلائحة ولجنة ادارة قد ظهر بأعمال اتفق أعضاءه على خدمة البلاد بكل قوة ، قاوم الاحتلال في أوروبا ومصر مقاومة شديدة كل المصريين والغربيين ، وارتبط بروابط أكيدة مع جملة من سواس أوروبا ، ولما حدثت حادثة (فاشودة) ضعفت همم بعض رجال الحزب ، كما انفصل عنه بعض أفراد لتكوين اليأس من قلوبهم وثبت في موقفه من اعتقده أن في نهضة الامة بنفسها سلامتها وبلوغها كل مآربها .

باختصار يكاد يكون هناك اجماع على ان الحزب الوطنى المصرى كان حقيقة موجودة لمدة ١٥ عاما .

وان لم يكن معلنا وليس أصدق على ذلك من قول محمد فريد فى هذا الصدد :-
« قضى رحمه الله (يقصد مصطفى كامل) خمس عشر سنة من حياته أى منذ كانت سنة ١٩ سنة فى تكوين الحزب الوطنى فابتداءً بأن جمع حوله بعض اخوانه المخلصين وكون منهم جماعة مخصصة له ولعمله . »

وفى سنة ١٩٠٠ فكر مصطفى كامل فى أن يحمل الحزب حزبا منظما مثل الأحزاب الاوربية وكتب فى عدد ٢ يوليو سنة ١٩٠٠ من اللواء مقالا بعنوان « حزب وطنى حر فى مصر » أعرب فيه عن أمنيته فى تأسيس هذا الحزب .

وقد ختم مقاله بقوله « هل يسمح لى الزمان بأن أرى فى مصر هذا الحزب الوطنى الحر الشريف المبادئ المتحد الأعضاء الناهض بالامة الى مراقى النجاح والفلاح ؟ انى أعرف ان اليائسين سيقولون ان (تأسيس حزب كهذا أمر محال) ولكن إذا كنت لا أياس من خلاص لبلادى فمحال على أن أياس من تحقيق هذا الأمر الجليل . »

وفى سنة ١٩٠٧ اعتزم تنفيذ فكرته بوضع نظام للحزب الوطنى وفى ذلك يقول مصطفى كامل فى لواء ١٠ اكتوبر « ولما كان لىكل عمل وقت فقد جاء الوقت لأن يوضع للحزب الوطنى نظام تام يجمع كافة رجاله وأنصاره وعبيده

الذين مهضوا السنوات وهم يشاركون لنا في العمل بكل أنواع المشاركة واني من ساعة وصولي الاسكندرية في ٧ اكتوبر ١٩٠٧ إلى هذه الساعة وكل واحد من رجال هذا الحزب وأبطاله الكرام يطالبون باعلان هذا الحزب .

ومن قبل أدلى مصطفى كامل في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٦ إلى محرر جريدة نيويورك هيرالد New York — Herald بتصريح قنطف منه ما يلى للدلالة على وجود الحزب الوطنى قبل اعلانه :

« ان الحزب الوطنى فى مصر يمثل الامة بأسرها ورغبة هى رغبة الشعب بأسره وأهم رغباته تنحصر فى تحقيق الجلاء عن أرض الوطن دون أحداث اضطراب فى الأمن ويعمل الانجليز جهد استطاعتهم لاحداث الاضطرابات فى البلاد فهم يدفعون المسلمين إلى كراهية المسيحيين وبالعكس » . وابتداء من سنة ١٩٠٧ طالب أعضاء الحزب .

يوضع هذا النظام بصورة نهائية حتى يتم التعاون بين جميع المخلصين لبلادهم المحبين لأممتهم المتشربين بمبادئ الشهامة والارادة والصدق والاقدام فتكون الخدمة أجل وأكبر والعمل أفيد وأعظم .

اعلان الحزب

فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ألقى مصطفى كامل فى الاسكندرية أكبر خطبة سياسية وطنية ألقاها فى حياته (١) جعلها بمثابة دعوة عامة إلى الانضمام إلى الحزب الوطنى واتخذ « الجلاء » مبدأ للحزب حتى صار أصبح تعريف له انه (حزب الجلاء) .

ألقى الخطبة فى جمع حافل وكبير بمسرح زيزينيا وحضر الاجتماع مجموعة من فضلاء القوم وذوى المسكينة الأدبية ومجموعة من الشباب المثقف وبلغ عدد الحاضرين نحو ٧ آلاف وأقيمت الخطبة فى منتصف الساعة التاسعة مساء حتى ضج السكان بالتهليل والتصفيق الشديد وهاتوا جميعا :

(١) استمرت الخطبة حوالى ساعة ونصف .

« لتجها مصر ، ليحيا خدام الوطن » ليحيا الوطن » .

ولقد دعا الأمة في خطبته إلى الانضمام للحزب الوطنى ^(١) وقد تشكلت لجنة مؤقتة للتخضير لاجتماع الجمعية العمومية للحزب ووضع لائحة له تعرض على هذه الجمعية .

ولإنهالت طلبات الانضمام من كل جانب وعقدت أول جمعية للحزب بمصر يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بدار اللراء وكان اجتماعا حافلا تمثلت فيه طبقات الأمة من أعيان ومزارعين ومحامين وتجار وأطباء ومهندسين وأرباب أعمال وصناع) .

وكان عدد الحاضرين ١٠١٩ (بناء على تذاكر الدعوة التى سلمت عند حضور الاجتماع .

وكان عدد المعتذرين ٨٤٦ (بناء على البرقيات التى وردت لمقر الاجتماع) .
وافتح مصطفى كامل الجمعية العمومية بخطبة نوه فيها بوجود الحزب الوطنى من قديم ^(٢) ثم أشار إلى ضرورة تنظيمه .

وقد تعددت ميادين الحملة الدعائية التى قادها مصطفى كامل للدعوة للحزب فى

(١) يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن مصطفى كامل (ص ٢٦٢)
أن — خطبة مصطفى كامل التى ألقاها فى مسرح زيرينيا بمناسبة إعلان الحزب الوطنى هى أعظم وأقوى خطب الزعيم بل فى رأيه أنها أعظم خطبة فى مصر والشرق منذ أقدم العصور .

(٢) هناك رأى يقول أن الحزب الوطنى برعاية مصطفى كامل تأسس أولا عام ١٨٠٤ فى صورة جمعية سرية فى صالون « لطيف باشا سليم » أحد ضباط الجيش العربى والسبى كن أيضا من رجالات الحزب الوطنى القديم .

الصحافة حيث تم الدعوة للحزب في صحيفة اللواء العربية والفرنسية والانجليزية كما تم طبع الآف من بطاقات طلبات العضوية للحزب .
وانتهى اجتماع الجمعية العمومية في تمام الساعة السادسة مساء بعد أن اتخذت مجموعة من الإجراءات هي :

١ — قراءة لائحة الحزب مادة مادة وكان الحاضرون يبدون آراءهم فيها وبعد المناقشة صدقوا عل نصها الهائى (١) .

تقرر أن يكون للحزب لجنة إدارية من ٣٠ عضوا .

٣ — تقرر أن تسمى الجمعية العمومية باسم المؤتمر الوطنى وأن يجتمع المؤتمر الوطنى فى شهر ديسمبر من كل عام بصفة عادية ويمكن دعوة المؤتمر لجلسة طارئة أو إستثنائية أو غير عادية .

٤ — يناقش المؤتمر الوطنى كافة المسائل الخيرية الخاصة بالقطر المصرى .

٥ — ينشأ ناد للحزب وفروع له بالأقاليم .

وانتخب الحاضرون فى الجمعية العمومية بالإجماع مصطفى كامل رئيساً للحزب الوطنى مدى الحياة (٢) .

اللجنة الادارية للحزب :

انتخب الحاضرون فى الجمعية العمومية عدد ثلاثين عضوا هم :

محمد بك فريد - محمود بك أنيس - محمود بك محرم رستم - على بك فهمى كامل
على بك حشمت - يوسف بك ذهنى - محمد بك حسيب - اسماعيل بك لبيب -

(١) قرأ لائحة الحزب فى الجمعية العمومية فؤاد باشا سليم .

(٢) كان ذلك بناء على اقتراح تقدم به عضو الجمعية العمومية محمود بك أنيس حيث ألقى كلمة مجد فيها أعمال مصطفى كامل وجهاده فى سبيل مصر وأنه الذى يجب أن يقود الحزب ليحقق أهدافه والى هى أهداف مصر .

محمد بك خلوصى - محمد بك رشوان - عبد الرؤوف بك السيوفى - يوسف بك
حافظ - ابراهيم بك حفظى - عبد الله بك طامعت - على بك لهيطة - اسماعيل بك
الملاوى - محمد بك عبد اللطيف - محمود بك فهمى حسين ، محمد حافظ رمضان باشا ،
أحمد فائق باشا ، حسن حارس باشا - سيد باشا شكوى - على باشا آصف - هجر
سلطان باشا - فؤاد سليم الحجازى باشا ، الأستاذ ويصا واصف (رئيس مجلس
النواب سابقا) ، الدكتور حسين يسرى بك ، الدكتور أحمد فهمى الجهنى .

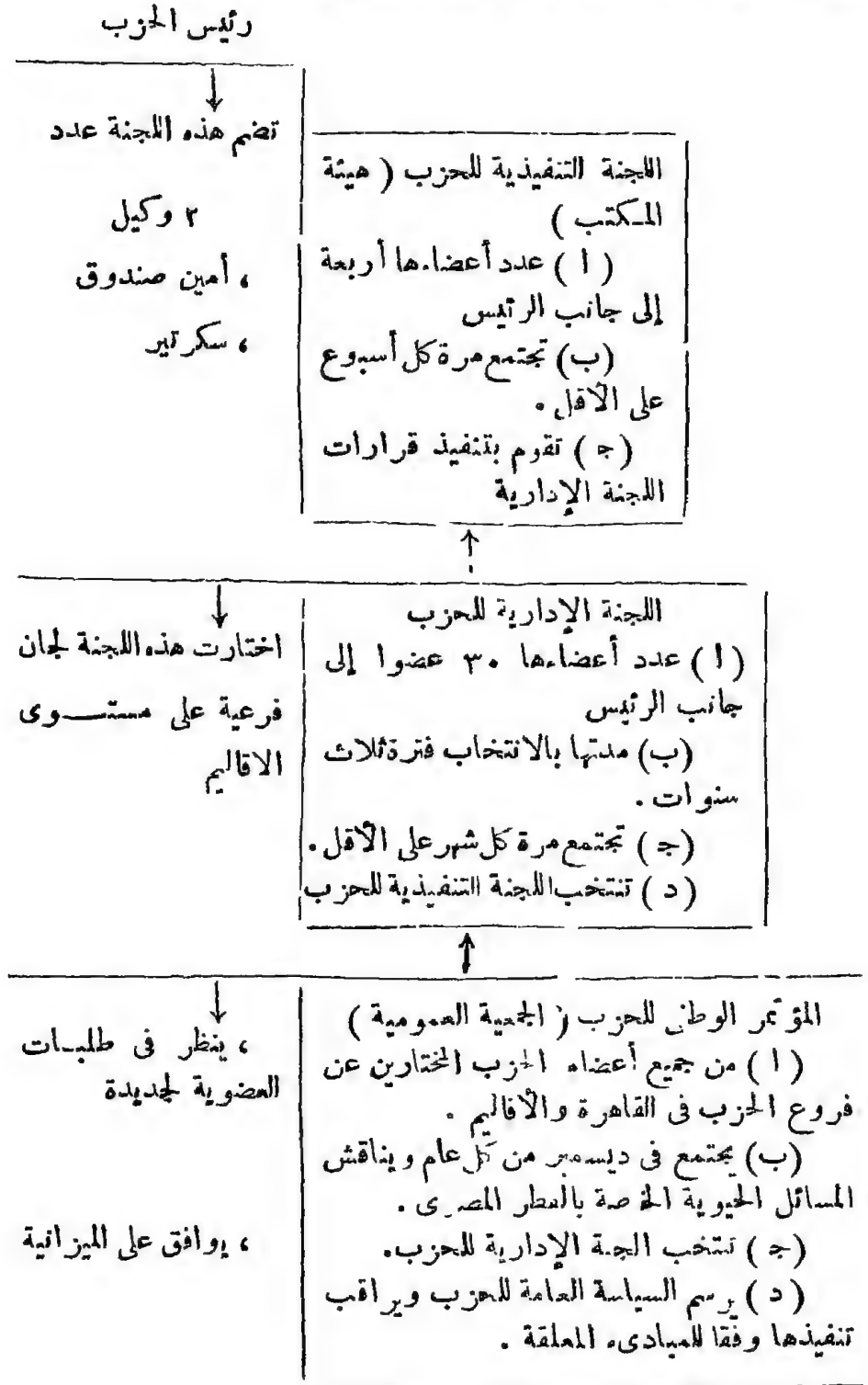
واللجنة الادارية تقرر أن تتكون بصفة مستمرة من ٣٣ عضوا إلى
جاناب الرئيس .

ومدة انتخابها ثلاث سنوات .

وتتخبط اللجنة الادارية هيئة مكتب (١) لتنفيذ قراراتها وهذه الهيئة كانت
تجتمع مرة في كل أسبوع على الأبل . وفيما يلي رسم بيانى لتنظيمات الحزب .

(١) كانت هيئة المكتب تتكون من وكيلين للحزب وسكرتير وأمين للصندوق

شكل بيان الهيكل الحزب الوطنى بزعامه مصطفى كامل .



ولقد انتخبت أول لجنة إدارية للحزب هيئة المكتب طبقاً للتشكيل التالى ؛
محمد بك فريد وأحمد فائق باشا وكيلين للحزب .

فؤاد باشا سليم سكرتيراً .

وهمر باشا سلطان أميناً للصندوق (١) .

وقد استقال سيد باشا شكوى ، عبد الرؤوف بك السيوفى من عضوية اللجنة
الإدارية وانتخب بدلاً منهما على بك المنزلاوى ، مصطفى بك الخادم المحامى .
وقد توفى مصطفى كامل بعد إعلان تأسيس الحزب بشهرين وتولى الراية
بدلاً منه محمد فريد كزعيم للحزب .

أغراض الحزب الوطنى كما جاءت على لسان مصطفى كامل (٢) : —

١ — الحزب ليس حزباً سياسياً فقط بل هو حزب الأمة بكاملها .

٢ — التعليم لكل الطبقات حتى لا يبقى مصرى جاهلاً تحت سماء مصر .

٣ — الاستقلال للوطن .

٤ — الوفاق بين الأمة .

٥ — تقريب المسافة بين مصر وبين الشعوب الأخرى .

٦ — الحزب يسعى بأن المصرى لإنساناً بأسمى معانى الكلمة والمصرى مقصود
به ساكن المدينة وساكن القرية .

٧ — نهضة الفلاح المصرى والإهتمام به .

٨ — التمسك بالنظام الدستورى .

(١) فى ٤ فبراير ١٩٠٨ استقال همر باشا سلطان من أمينه الصندوق مع بقاته
فى عضوية اللجنة الادارية .

(٢) كما جاءت فى خطبة الافتتاح التى ألقاها مصطفى كامل فى الجمعية العمومية
للحزب فى يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بدار اللواء .

مبادئ الحزب الوطنى الأساسية المعلنة

تضمنت هذه المبادئ عشرة بنود هى :

أولاً . استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تاماً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال .

ثانياً : إيجاد حكومة دستورية فى البلاد بحيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابى تام السلطة .

ثالثاً : احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون واحتراماً لايمس سيادة البلاد .

رابعاً : تعهد الشعور الوطنى وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة واتحاد عناصرها .

خامساً : السعى فى تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية .

سادساً : العمل على نشر التعليم فى جميع البلاد على أساس وطن صحيح بحيث ينال الفقراء منه نصيبهم والحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسائل العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

سابعاً : ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة .

ثامناً : نقد الأعمال الضارة بكل صراحة والإعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها وإرشاء الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والإصلاحات اللازمة لها .

تاسعاً : المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب .

عاشراً : إحكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الدول الأخرى

سحافه الحزب الوطنى

فى أول إجتماع اللجنة الإدارية للحزب (أى لجنة الثلاثين) برئاسة الزعيم مصطفى كامل قررت اللجنة أن تصحح الجريدة الرسمية للحزب هى صحيفة « اللواء » وأن تكون وحدها الناطقة باسم الحزب بالوطنى .

وخلال الفترة من سنة ١٩٠٧ حتى ١٩٠٩ كانت هناك جريدتان أخريتان تساعدان اللواء فى حمل رسالة الحزب هما : —

صحيفة اللواء التى تصدر باللغة الفرنسية « ليدار اجيبيان »

« » « » « » الإنجليزية « دى اجيبيان ستاندارد »

ثم توقفت الصحيفتان عن الصدور لظروف مالية .

وفى سنة ١٩١٠ أصبحت جريدة « العلم » هى الناطق الرسمية باسم الحزب ولعل أحد أسباب ذلك الخلاف الذى حدث بين زعيم الحزب الجديد (محمد فريد) وبين ورثة المرحوم مصطفى كامل .

ولكن اللواء ظلت وفية لمبادئ الحزب الوطنى وظلت ضمن حظيره الصحف الناطقة باسمه .

ويمكن أن نضيف مجموعة من الصحف الأخرى التى كانت تؤيد الحزب وتعتبر عن مبادئه دون شيء ، يلزمها نحوه نذكر من هذه الجرائد الصحف التالية : صحيفة الدستور (صدرت فى ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ واختفت فى ١٩ ديسمبر ١٩٠٩) وكان صاحبها ورئيس التحرير فيها محمد فريد وجدى والذى كان أحد محررى جريدة اللواء .

وقد قال محمد فريد عنها أنها إحدى صحف الحزب الوطنى فى أوائل عام ١٩٠٨ وظلت كذلك حتى اختفت عن الصدور لظروف مالية .

صحيفة القطر المصرى (صدرت فى ٢٤ أبريل ١٩٠٨ وامتنعت عن الصدور

في يناير ١٩١٠) . وكان يرأس تحريرها أحمد حلمي أحد المحررين الكبار في جريدة اللواء وكان رئيس تحريرها جريشا في نقده . أما الصحيفة الثالثة فقد كانت وادى النيل وكانت تصدر في الاسكندرية .

واستمرت من ٢ مايو ١٩٠٨ حيث أصدرها محمد الكنازة حتى ١٧ أبريل سنة ١٩١٢ ثم أغلقت تحت ضغط سلطات الانجليز رغم أنها كانت جريدة معتدلة إذا قيسست بالصحف الأخرى المؤيدة للحزب الوطني .

ولعل أهم صحيفة كانت تؤيد الحزب الوطني هي صحيفة البلاغ المصري وقد صدرت يوم ٩ يوليو سنة ١٩١٠ وأغلقت في فبراير سنة ١٩١١ وكانت متطرفة وصاحبها هو اسماعيل بك شيمى أحد رجالات الحزب الوطني البارزين ومن المهم أن ندرك أن الصحيفة المذكورة كانت تصدر في قسمين الأول بالعربية والقسم الثانى بالفرنسية تحت عنوان La Dépêche Egyptienne وهناك صحيفة أخرى أصدرها محمود حسيب تحت اسم ضياء الشرق أيدت الحزب الوطني ولكنها لم تستمر أكثر من ٣٦ يوما وكانت تقلد صحيفة اللواء في كل شيء .

وهناك صحيفة ذاتية أصدرها مجموعة من الكتاب الذين كانوا يعملون في اللواء ولكنهم قاموا باضراب مما أجبر اللواء على فصلهم فقاموا في ديسمبر سنة ١٩٠٨ بإصدار صحيفة تسمى مصر الفتاة وكان رئيس تحرير هذه الصحيفة سيد على وقد توقفت عن الصدور في ٥ أكتوبر سنة ١٩١١ بقرار إدارى يقضى بغلاقها .

لائحة الحزب الوطنى المصرى

- المادة الأولى : (اختيار مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة) .
- المادة الثانية : فى حالة الوفاة تدعى الجمعية العمومية للائحة ادخال العشرة أيام الى تلى الوفاة لانتخاب رئيس جديد بأغلبية الاصوات .
- المادة الثالثة : يقبل عضوا فى الحزب كل مصرى يتمتع بسمعة طيبة .
- المادة الرابعة : لا يـكـن لعضو حزب آخر أن ينضم الى الحزب الوطنى .

المادة الخامسة : كل طالب عضوية يرفع إلى اللجنة الإدارية التي من حقها قبوله أو رفضه .

المادة السادسة : للأعضاء حرية دفع المبالغ التي يرغبون التبرع بها في صندوق الحزب

المادة السابعة : لكل عضو دفع اشتراك سنوي معين .

المادة الثامنة : تجتمع الجمعية العمومية مرة في السنة في شهر ديسمبر تحت اسم المؤتمر الوطني .

المواد ١٢، ١١، ١٠ : تتكون اللجنة الإدارية من ٣٠ عضواً خلاف الرئيس وتجتمع مره في الشهر وعليها أن تختار من بين أعضائها نائبين للرئيس وسكرتيراً وأمين صندوق .

المادة من ١٣، ١٤، ١٥ : تختار اللجنة الإدارية ثمانية من أعضائها من ضمنهم نائبين للرئيس والسكرتير وأمين الصندوق لتسكين اللجنة التنفيذية التي عليها مساعدة الرئيس في إنجاز المسائل الجارية وتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية . وتجتمع اللجنة التنفيذية مره كل أسبوع على الأقل .

المواد من ١٦ إلى ٢٠ : تتناول ميزانية الحزب .

المادة ٢١ : إنشاء ناد بالقاهرة يمكن أن تكون له فروع في جميع المدن المصرية

المادة ٢٤ : تعقد اجتماعات اللجنة الادارية واللجنة التنفيذية في نادى الحزب.

الحزب الوطنى الجديد

فتحى رضوان وأصحابه

اولا - فى المبادئ

١ - نحن نؤمن بأنه يجب أن تكون غاية كل مصرى أن يحرر وادى النيل من كل قيد يحد من سيادته ، أو إرادته أو وحدته .

وأن يعمل على إلغاء وإزالة كل المعاهدات والإتفاقات والقوانين الدولية والثنائية والداخلية التى تتناق مع حرية وادى النيل أو وحدته أو سيادته .

٢ - ونحن نؤمن بأن أبناء وادى النيل هم الذين سيجررونه من جيوش الإحتلال ومن المعاهدات التى فرضت عليه بالقوة والاكراه أو بالخدعة والحيلة .

٣ - ونحن نؤمن بأنهم لن ينجحوا فى تحقيق هذه الغاية إلا إذا اتخذوا عندها وآمنوا قضية الكفاح والتضحية . . وتسليحوا روحيا وماديا وقضوا على الدعوة للمهادنة أو إعتبار المعاهدة سبيل الاستقلال .

٤ - لذلك نحن نتهمد بأن نعمل لتقوم التربية الوطنية على الأسس التى وضعها مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ، كما نطالب أن تكون جميع وسائل التربية والتثقيف فى خدمة هذه التربية . فيجب تبعاً لذلك أن يكون أصحاب الصحف التى تصدر باللغة العربية ورؤساء تحريرها ومحرروها من المصريين وكذلك المسئولون والمشرفون على الإذاعة والتثيل والمدارس كما نطالب ألا يؤذن لغيرهم بشئ من ذلك إلا بشروط تكفل ولاءهم لمصر وإخلاصهم لها وتضامنهم مع شعبها .

ثانيا - في السياسة الخارجية

- ١ — نحن نؤمن بأن الاستثمار وإحتكار المواد الأولية، والتسابق على كسب الأسواق والنقط الاستراتيجية وإنشاء التكتلات . وإبرام المعاهدات الثنائية هي جرائم الحروب ، التي تيجر الولايات . والخراب على الأمم والدول .
- ٢ — وذلك فمنه نعهد بأن نعمل لتسكون مصر دائما ضد الاحتلال الاجنبى لاي بلد في العالم وضد المعاهدات التتئية وضد التكتلات الدولية .
- ونطالب أيضاً أن تؤيد مصر المنظمات الدولية ماحرصت هذه المنظمات على تأدية رسالتها الإنسانية القائمة على إبطال الاستثمار وكفالة حق المصير وإزالة أسباب الحروب ومنع قيامها وتحقيق العدالة الدولية وعدم إحتكار الأسواق ومواد الإنتاج ومصادره .
- ٤ — وفيما عما ماتقدم نطلب ، أن تقف مصر موقف الحيدة من كل نزاع دولي .

ثالثا - في المحيط العربى الاسلامى

- ١ — نحن نؤمن بأن مصر والبلاد العربية في المشرق والمغرب أسرة قديمة الروابط ، بأن الاستثمار فرق صفوفها ، وأتلف وحدتها ، وأعاقها عن خدمة الإنسانية ، نحن نؤمن بأن هذه الاسر لن تستعيد وحدتها ولن تؤدى رسالتها إلا إذا التقت كلية أبنائها على التحرر أولا من الاستثمار العسكرى والحرب والسياسى والاقتصادى والتقائى .
- ٢ — نحن نؤمن بأن على مصر أن تتعاون دائما مع الدول والشعوب الاسلامية في جبهة لضمان رفاهية الإنسانية وتعاونها، ولاستئناف هذه الجبهة خدماتها الروحية والثة فية للعالم بأسره .

رابعا - في الدستور

- ١ — نحن نؤمن بحق كل مصرى مهما كان دينه أو مركزه أو درجة ثروته

في إبداء رأيه ، وإختيار عقيدته ومزاواتها ، وفي إنتخاب ممثليه لإنتخاباً حراً عن طريق التصويت السري .

٢ — ونحن نؤمن بأن الدستور ما تضمنه من مبادئ لكافة الحريات هو قبل كل شيء عقيدة وإيمان ، لذلك نطلب وتتعهد أن نعمل على تأكيد حب الحرية وإحترام حق الغير فيها ، والإستعداد لمحاربة الظلم عند الأفراد والجماعات .

٣ — ونحن نؤمن بأن جوهر الدستور شعب يعرف حقوقه ويدافع عنها وسلطات واضحة الاختصاصات تلتزمها ولا تخرج عليها .

٤ — ولذلك نحن نتعهد بأن نعمل حتى تسن القوانين الرادعة للمعتدين على الدستور والمعتلين لأحكامه والخارجين عليه .

وحق تلغى جميع القوانين التي لا تتماشى مع روح الدستور ونصه كقوانين الاجتماعات والمظاهرات والمطبوعات ، والجمعيات وسرية التحقيقات .

وحق يعدل قانون الانتخاب وبحيث ينص على جعل الانتخاب واجباً وبحيث يحقق تمثيلاً صحيحاً وحتى تحدد نفقات الدعاية الانتخابية .

٥ — نحن نطلب وتتعهد أن نعمل على تثبيت عدد دوائر الإنتخاب .

٦ — نحن نطلب وتتعهد أن نعمل على تحويل مصلحة السجون إلى مصلحة مدنية يشرف عليها أخصائيو فنيون ، من الأطباء وخبراء النفس والمربين .

٧ — على تحريم حجز الأشخاص أو حبسهم خارج السجون العامة والمركزية التي تتوفر فيها القدر المناسب من ضروريات الحياة وأسباب الراحة .

خامساً - في أداة الحكم

نحن نؤمن بوجوب قيام حكومة نامية صالحة منتجة مؤدية لواجباتها قبل المواطنين قادرة على أن تسكفل لهم عدلاً ومساواة ، للموظفين أمناً واستقراراً ، وللوطن كرامة ومنعة .

ولذلك نحن نتمهد أن نعمل حتى :

١ — يكمل استقلال القضاء. أسناد تعيين القضاة ورجال النيابة وعزلهم ونقلهم وتأديبهم وكافة ما يتصل بهم إلى مجلس القضاء الأعلى الذى ستكون قراراته نهائية لا يطعن فيها إلا أمام مجلس الدولة .

٢ — يكون تعيين الموظفين وترقيتهم عن طريق مسابقات .

٣ — تستبدل بالأنظمة الإدارية والمالية الحالية نظم بسيطة واضحة ذات روح دستورية . خالية من التعقيد وأن تعين مع الزمن على قيام اللامركزية ، وتقوية الشعور بالمسؤولية .

٥ — وليوضع لجميع الموظفين الفنيين كادر واحد يسوى بين من تلزم بينهم التسوية لتمتع النظرة الطائفية وببطل التعصب الطبقي .

٥ — وحتى تسن عقوبة الإعدام والأشغال الشاقة لجرائم الرشوة والمحسوبية والوساطة والاتجار بالنفوذ والكسب الحرام وليمنح ديوان المحاسبة ومجلس الدولة اختصاصا جنائيا ضامنا لتنفيذ ما يصدر منها من قرارات واحكام .

٦ — وحتى تدعم الهيئات الاقليمية مديرية كانت أو محافظة أو قرية بحيث ينمو مع الزمن وحسب الحاجة نصيبهم من الاستقلال الادارى والمالى عن السلطة المركزية ، وبحيث ، يكون تشكيلها مستندا إلى انتخاب حر .

سادسا - فى الاقتصاد

١ — نحن نؤمن بأن واجب الدولة الأول أن توفر أبنائها حياة كريمة يتمتعون فيها بإشباع ضرورياتهم من مأكل وملبس ومسكن وعلاج وبفراغ من الوقت للاستجمام وتجهيد القوى والرياضة . ومستوى هذه الحياة يجب أن يتطور ويرتفع مع تطور الحياة الإنسانية وزيادة نصيب الإنسان من المتاع المادى .

٢ — ونحن نؤمن بأنه لا يوجد فى قوانين الدولة ولا أنظمتها ، ولا وسائلها ولا أساليبها شيء مقدس . ما عدا مبادئ الحريات العامة وحقوق

الانسان فكل ما يعترض سبيل الدولة لاداء تلك الرسالة . يجب أن يتطور و يعدل
أو يلغى .

٣ — نحن نؤمن بأن المجتمع يجب أن يبيش أفراده وطوائفه وطبقاته بعضها
مع بعض في سلام وتعاون ومحبة .

ونحن نؤمن بأن سبيل هذا السلام والتعاون هو أن تضيّق الفوارق بين
الطبقات إلى أبعد حد . .

٤ — اذلك نحن نطالب بفرض ضريبة متجانسة تصاعدية عل الدخل العام
والتركات مع إلغاء كافة الضرائب النوعية .

نحن نطالب ألا تعتمد الدولة بصفة أساسية في إعداد ميزانيتها على الضرائب
غير المباشرة .

٥ — نحن نؤمن بأن الملكية وظيفية وليست امتيازاً وأن العمل حق وواجب
حق لكل مواطن ، فعلى الدولة أن توفره لرعاياها وأن تؤمن أفرادها عند
البطالة غير المتعمدة . واجب على الفرد يجب أن يؤديه بخلصا مستهدفا مصلحة
وطنه ، وخير مواطنيه .

٦ — نحن نؤمن بأن الدولة يجب أن تخول حق تأمين مآزاه من المرافق
ومصادر الثروة طبقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية ، ولحماية الثروات القومية
من الاستغلال الاجنبى مقابل تمويل عادل .

٧ — نحن نؤمن بأن الزراعة هى أساس الاستقرار الاقتصادى فى مصر
ولذلك فنحن سنعمل لحمايتها لتوسيع رقعة الأرض المنزوعة من المصاربة والمضاربين
واستثمار الاموال فيها .

وسنعمل على أن تتدرج فى قصر الملكية الزراعية شيئا فشيئا على القائمين بزراعة
الأرض فعلا أو المشرفين عليها لإشرافا مباشرا .

- وسنعمل أن يوضع حد أعلى للملكية الفرد الواحد .
- ٨ — نحن نؤمن بأهمية حماية وإعطاء العامل الزراعى . هو العمود الفقرى فى حركة التحرير القومى والاجتماعى ، لذلك نحن نطالب بأن يوضع تشريع مرن متطور لتحديد علاقات المستأجرين والعمال الزراعيين مع الملاك .
- ونطلب أن يكون للعمال الزراعيين حق تكوين النقابات أسوة بعمال الصناعة والمحال التجارية .
- سنعمل على أن تشجع الصناعات الزراعية والمنزلية فى الريف وعلى نشر الملكية الزراعية وضم صغار الملاك فى هيئة جمعيات تعاونية .
- ٩ — نحن نؤمن بوجوب حماية الحركة النقابية وتدعيمها ولذلك نحن نطلب للعمال الحق فى الاضراب لأغراض مشروعة . وتكوين اتحادات عمالية .
- ١٠ — نحن نؤمن بالتعاون كمنهج اقتصادى واجتماعى كامل .. وكوسيلة لتقوية روابط المجتمع . ولحماية الفلاح من استغلال كبار الملاك ولأعانتته على الانتفاع بأدوات الزراعة الميكانيكية .
- ولذلك نحن نطلب كفالة الحكومة للتعاون وتعميمه ونشره فى القرى والمدن وجعله أساسا هاما من أسس الاقتصاد القومى .
- ١١ — نحن نؤمن بأن الدولة مسؤولة عن حماية الطفولة والأمومة . ولذلك نطلب أن توفر اللامهات فى أدوار الحمل والرضاع ما يلزمهن ولأطفالهن من غذاء وراحة .
- ١٢ — ونحن نؤمن بأن الدولة مسؤولة عن توفير الضمانات لأفرادها لذلك نحن نطلب أن توفر لهم معاشا مناسباً عند المرض والشيخوخة .
- ١٣ — نحن نؤمن بحاجتنا إلى سياسة تصنيع كاملة ، واسعة النطاق ، مدروسة . غايتها إنشاء الصناعات الثقيلة وأحياء صناعات القومية المنسندة ، والانتفاع بالمقد الزائد والأيدي العاملة الفائضة عن ضرورتها .

ولذلك نحن نطالب وضع سياسة صناعية للمستقبل ونطلب العناية بالتعليم
المهنى والخبرة الفنية .

١٤ — نحن نطالب ونتمنى أن نعمل على قصر الملكية المقاربية على
المصريين وحدهم .

سابعاً : في الجيش

١ — نحن نؤمن بأن الجيش هو عنوان أخلاق الأمة ، ومظهر تعاونها ،
وثمره صناعتها ، وزراعتها وتجهزتها وأنه درع البلاد وسيقفها المشمر فوق الأعداء
ونؤمن لذلك بأن الجيش لا يؤدي واجبه إلا إذا كان جيشاً وطنياً خالصاً
لا يشرف عليه الأجانب أو الذين خدموا الأعداء .

ونؤمن بأنه لا يؤدي واجبه إلا إذا شملت البلاد فكرة صحيحة سليمة عن
شرف الخدمة العسكرية وجلال التضحية في ظل الجيش .

ونؤمن بأنه لا يؤدي واجبه إلا إذا كانت مصادره من الأسلحة قائمة داخل
حدود الوطن .

٢ — لذلك نحن نطالب بأن يسرع حالاً في إنشاء مصانع للأسلحة الصغيرة
والكبيرة . بحيث تدخل كلها في نطاق سياسة التصنيع العام للبلاد وبحيث تنسق
هذه السياسة وتسكملها .

ونحن نطالب أن تسن التشريعات التي تعاقب بالاعدام كل من يستغل الحرب
في جر المنافع الشخصية له ..

ونحن نطالب أن تسن التشريعات التي تحرم استخدام الجنود أو الضباط في
غير الأعمال العسكرية .

٣ — ونحن نطالب أن تكون التعيينات في الجيش والترقيات والاحالة إلى
الاستبداد وعلى المماش بناء على قرارات مجلس أعلى مستقل دائم في الجيش
وممثل لجميع الوحدات .

في التعليم والثقافة

١ — نحن نؤمن بأن التعليم هو السبيل الأول لخلق مواطن صالح محب لخدمة الوطن . وقادر على التماون مع المجموع ومسدرك لواجباته ولحقوقه الفومية والدستورية ومستعد للنضال لحرية بلاده ولدستورها وقوانينها وتقاليدها الشريفة .

٢ — لذلك نحن نطالب بأن يكون التعليم حقاً لكل مواطن .

٣ — كما نطلب أن يكون هدف التعليم خلق مواطنين صحيحي الأبدان والعقول . سليمي العاطفة وان يقوى فيهم الوازع الخلقى ، ويشجعهم على الابتكار والتضحية وانكار الدات . ويحرك فيهم غريزة القتال .

٥ — كما نطلب العناية بترائنا الثقافي وموالاته عرضه في أحسن الصور مع ربطه بالثقافة العالمية .

٦ — كما نطلب أن يظفر التعليم العملي والفنى صناعياً كان أم زراعياً أم تجارياً بعناية الدولة وأن يتنوع بتنوع الأقاليم .

الختام

ويعلم الموقعون على هذا أنهم يعتبرونه ميثاقاً وعهداً . كما يعلنون أنهم يعملون أن الوسيلة لانفاذه وتحقيقه . هي أن يجاهدوا بأنفسهم وبأرواحهم بأن يضعوا أرواحهم وما تملك أيديهم رهينة لهذا البرنامج . ويدعون المواطنين أن ينضموا اليهم في كفاحهم وأن ينشروا الدعوة له . ويشيروا في النفوس الايمان به . ولتظلمنا وترعانا عناية الله . وأرواح الشهداء الذين سبقونا إلى الكفاح من أجل استقلال الوطن العزيز . وحرية وكرامته .

رئيس الحزب الوطني

فتحي رضوان

وقد قام بالتوقيع نيابة عن الهيئة التأسيسية للحزب السادة الآتي

أسمائهم : -

فتحي رضوان • دكتور نور الدين طراف • مصطفى المنزلاوي محمود
الحناوي • أحمد شوقي • أحمد محمد مرزوق • محمد المفلّاحي • دكتور محمد
صبري منصور • إبراهيم أبو علي • محمود محمد شاكر • محمود مكي •
ويواقيم غبريال • علي شنب حسين الناظر • دكتور عبد المنعم الشرقاوي •
أحمد مختار قطب • محمد شمس الدين خفاجي • • محمد جمال الشرقاوي •
محمود موسى السيد •

وقد تقدم فتحي رضوان بهذا الحزب الى لجنة تنظيم الأحزاب التي
تشكلت عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو وفيما يلي قانون تنظيم الحزب الوطني
الجديد •

قانون

تنظيم الحزب الوطنى الجديد

الباب الأول - تكوين الحزب

المادة الأولى

يتكون الحزب الوطنى الجديد من الهيئات الآتية : -

١ - مجلس الإدارة

٢ - لجان مركزية بالمحافظات وعواصم المديريات

٣ - لجان فرعية بعواصم المراكز والأحياء بالمدن الكبرى

٤ - شعب بالقرى وأجزاء الأحياء .

الباب الثانى - مجلس الإدارة

المادة الثانية

مجلس الإدارة هو أكبر هيئات الحزب فى تنظيمه الإدارى وجميع الهيئات الأخرى فى الحزب تابعة له ومنفذة لأوامره .

المادة الثالثة

يضع مجلس الإدارة سياسة الحزب العامة فى نطاق مبادئه الثابتة فى برنامجه المعتمد ويقرر رأى الحزب فى كل ما ينشأ من الحوادث ويرسم الخطط ويختار الوسائل لتنفيذ برنامج الحزب وتحقيق قراراته .

ويحدد علاقات الحزب بالهيئات الداخلية والخارجية الرسمية والأهلية ويشرف على نشاط الحزب فى القاهرة والأقاليم وعلى تأليف لجانه وشعبه وتنظيم الدعوة له ويشرف على إعداد المطبوعات والنشرات وعلى إصدار الصحف

والمجلات والدوريات وعلى عقد المؤتمرات في مصر والخارج وإيفاد المندوبين في القرى والأقاليم والعواصم الخارجية وإعداد المسكرات والأبدية والمحاضرات والندوات وكافة ما من شأنه توسيع نطاق الدعوة للحزب ومبادئه وقراراته بين كافة طبقات الشعب في وادي النيل .

وهو الذي يعرض سياسة الحزب السنوية على الجمعية العمومية ويدافع عنها ويدعو الجمعية للانعقاد متى رأى ذلك .

المادة الرابعة

يؤلف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء على الأقل وخمسة وعشرين عضواً على الأكثر من الوطنيين المصريين أو السودانيين حسن السمعة ومن الذين لهم سابقة جهاد أو خدمة عامة للبلاد أو للحزب ولا يقل سن الواحد منهم عن الخامسة والعشرين .

وتسقط عضوية ثلث أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات ، بطريق القرعة ، وتنتخب الجمعية العمومية بدلاً منهم ، من الأعضاء الذين انقضت على عضويتهم ثلاث سنوات على الأقل والذين يرشحون أنفسهم بخطاب مسجل يرسل إلى الرئيس قبل ميعاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوماً ، على أن تكون جميع استراكاتهم عن جميع المدد السابقة مسددة قبل هذا الميعاد بشهر على الأقل .

المادة الخامسة

أعضاء مجلس الإدارة عند صدور هذه اللائحة هم : الأساتذة فتحي رضوان (رئيس الحزب) والدكتور نور الدين طراف (سكرتير عام الحزب) ومصطفى المنزلاوي (أمين صندوق الحزب) ومحمود الحناوي (سكرتير عام مساعد) والدكتور محمد صبرى منصور وأحمد شوقي ومحمد على المغلاوى وأحمد محمد مرزوق ومحمود مكي ويواقيم غبريال ومحمود محمد شاكر ومحمد شمس الدين خفاجى ومحمد جمال

الشرقاوى و ابراهيم أبو عنى و الله كنور عبد المنعم الشقاوى زعلى شنب و محمود
موسى السيد و حسين المناظر و أحمد بخار و طاهر .

المادة السادسة

لا يجوز ضم عضو جديد إلى الأعضاء الخالين إلا بإجماع أعضاء مجلس
الإدارة ويجب أن يرشح السنو الجديد قبل جلسة اختياره بشهر على الأقل
ويثبت ترشيحه في محضر الجلسة السابقة ويخطر الأعضاء بالترشيح في جدول
الأعمال المرسل إليهم ويجوز لمن يتخلف عن الحضور لعذر أن يبدى رأيه في
المراح كتابة لرئيس المجلس .

المادة السابعة

لا يجوز أن يضم إلى هذا المجلس أى عضو منتسب إلى هيئة سياسية أخرى
تسقط عنه عضويته فوراً وبمك القانون وبغير حاجة إلى صدور قرار .

المادة الثامنة

للأعضاء فيما عدا القيد المذكور في المادة السابقة الحق في ممارسة أى فن أو
أدب أو ثقافى أو اجتماعى أو رياضى بشرط ألا يخطر العضو المجلس بالمهيات التى
يساهم في نشاطها والمجلس مع ذلك أن يتجه على العضو بالإفصال عن أية هيئة
غير سياسية انضم إليها وذلك بقرار يصدر من ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ، فإن
لم يطع هذا التنبه سقطت عنه عضويته فوراً وبمك القانون وبغير حاجة إلى
صدور قرار آخر .

الباب الثالث — مكتب المجلس

المادة التاسعة

وينتخب المجلس كل ثلاث سنين من بين أعضائه رئيساً وسكرتيراً وأميناً
للصندوق بطريق الاقتراع السرى في يوم الجلسة الأول من شهر ديسمبر
أن ينتخب المجلس من أعضائه وكيلين أو وكيلين وسكرتيراً مساعداً وأميناً

للسندوق مساعدًا ومن هؤلاء جميعاً يتكون المكتب التنفيذي للمجلس ، كما يجوز للمجلس أن ينتخب من أعضائه للوظائف الإدارية التي ينشئها بقرار منه بطريق الاقتراع السري أيضاً .

الباب الرابع - الرئيس

المادة العاشرة

الرئيس المنتخب حسب المادة السابقة هو : —

- ١ — يمثل الحزب لدى الكافة ولسانه عند الحكومات والهيئات .
- ٢ — وله حق التحدث عن الحزب وشرح سياسته والدفاع عنها والدعوة إليها .
- ٣ — يرأس مجلس الإدارة .
- ٤ — يرأس الجمعية العمومية .
- ٥ — يرأس اللجان المركزية والفرعية إذا حضر فيها .
- ٦ — عليه أن يوقع على جميع محاضر الجلسات مع السكرتير .
- ٧ — وعليه أن يوقع مع أمين الصندوق على جميع قرارات الصرف التي يأمر بها مجلس الإدارة .
- ٨ — ويأمنه مع أمين الصندوق تودع الأموال في الحسابات الجارية وتصرف منها .
- ٩ — ويؤول إليه عند غياب أى عضو من أعضاء المكتب اختصاصاته بغير حاجة إلى استصدار قرار من المجلس .
- ١٠ — وله أن يتعاقد بموافقة المجلس باسم الحزب فيما يلزم لأعمال الحزب من العقود .

المادة الحادية عشر

لرئيس الحق دائماً في دعوة المجلس إلى الاجتماع في غير المواعيد وله عند تعذر اجتماع المجلس لظروف قاهرة أن يصدر ما يقتضيه ظرف من قرارات أو بيانات .

المادة الثانية عشر

إذا لم يقرر المجلس في بداية السنة السياسية له اختيار وكيل أو وكيلين وغاب الرئيس ، تولى الرئاسة السكرتير العام للمجلس فإن غاب تولى عنه الرئاسة أكبر الأعضاء سناً ويرتبون في بداية كل سنة بحسب السن في كشف يودع في السكرتارية .

الباب الخامس - السكرتير

المادة الثالثة عشر

يقوم السكرتير بحفظ جميع أوراق وسجلات ومراسلات المجلس ويتولى إعداد جدول الأعمال الخاص لكل جلسة وجدول الجمعية العمومية ويوجه الدعوات إلى الجلسات ويوقع عليها بامضائه ويضبط محاضر الجلسات في سجل منظم ويعد سجلاً خاصاً بقرارات الحزب ثابتة في محاضره ويشرف على جميع أعمال السكرتارية في لجان الحزب ويتولى ابلاغ قرارات الحزب ونداءاته للهيئات والصحف ودور الإذاعة .

وعليه تنظيم وسائل النشر والطباعة وتنفيذ قرارات الحزب السياسية والإدارية وابلاغ المجلس أولاً بأول عما تم في التنفيذ وهو الصلة بين مجلس الإدارة ولجان الحزب وشعبه .

المادة الرابعة عشر

يجوز للمجلس عند بداية السنة السياسية انتخاب سكرتير مساعد وللسكرتير العام أن يستعين على مسئولية بمن يشاء من أعضاء المجلس أو أعضاء الحزب .

الباب السادس - أمين الصندوق

المادة الخامسة عشر

أمين الصندوق هو الذى ينفذ جميع أموال المجلس من اشتراكات وتبوعات وأثمان مبيعات مما يمدد الحزب من كتب أو شارات أو صور أو غير ذلك والأمين على دفاتر المجلس الحسابية المقيدة لكل ما يدخل فى خزانة الحزب من كتب أو شارات أو صور أو غير ذلك والأمين على دفاتر المجلس الحسابية المقيدة لكل ما يدخل فى خزانة الحزب من أموال وما يصرف منها على أن يقيد هذه الحسابات بالمستندات الصحيحة الواضحة وعليه إعداد ميزانية الحزب عن العام الحالى المنصرم الذى ينتهى فى ٣٠ سبتمبر من كل عام على أن تعرض على المجلس فى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر والأمين الصندوق الحق فى صرف عشرة جنيهات شهريا بلا إذن من المجلس فيما يجد من المصروفات على أن يطلب اعتماد ذلك الصرف فى أول جلسة من جلسات المجلس والأمين الصندوق أن يطالب من المجلس انتخاب مساعد له أو ينوب هو وعلى مسئوليته مساعدين له .

الباب السابع - جلسات مجلس الإدارة

المادة السادسة عشر

يُعقد المجلس مرتين كل شهر على الأقل بنادى الحزب بالقاهرة وتحدد مواعيد الانعقاد بقرار منه .

المادة السابعة عشر

لا تصح جلسات المجلس إلا إذا حضرها أغلبية أعضائه ، ويجب إخطار الأعضاء بتاريخ الجلسة بخطاب من السكرتير أو من الرئيس قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل إذا لم يكن تاريخها قد تحدد فى جلسة سابقة أو لم تكن من الجلسات الدورية الشهرية التى يقرر المجلس انعقادها .

حزب العمال الاشتراكي الشيوعي لمصر

المواد :

أقرتها الجمعية الوطنية الأولى المعقدة في مدينة الاسكندرية .

(أ) أساس الحزب : الاسم المركز الرئيسى

١ — يؤسس حزب العمال الاشتراكي الشيوعى على المبادرة الآنية : —

(أ) جمع العمال سياسيا واقتصاديا فى حزب منظم نحو السلطة وشرعية طرق الإنتاج والاستبدال بمن تغيير الرأسمالية الحاضرة إلى هيئة اشتراكية تنظر إلى مركز دكتاتورية البروليتاريا .

(ب) التفاهم الدولى والمجهود المشترك للنضال .

٢ — اسم الحزب هو : حزب العمال الاشتراكي الشيوعى لمصر والمركز الرئيسى فى الاسكندرية .

(ب) أعضاء الحزب :

٣ — ينتسب إلى الحزب كل شخص يوافق على المبادئ الأساسية فى برنامج الحزب ويقوم بالدقة بالاشتراطات المذكورة فى المواد وفى اللائحة الداخلية للحزب .

٤ — لا يستطيع الانتماء إلى الحزب أى شخص يخالف البرنامج أو النظام مخالفه جدية أو يمارس منافع الحزب .

٥ - يقبل الأعضاء في الاجتماع العام لكل فرع أو باللجنة المركزية ويرفضون نفس هذه الهيئات .

وتحكم في الاتهامات الموجهة إلى عضو ما بفرع من فروع الحزب أو باللجنة المركزية ويرفضون بنفس هذه الهيئات :

وتحكم في الاتهامات الموجهة إلى عضو ما بفرع من فروع الحزب أو باللجنة المركزية أو بالمتهم نفسه — محكمة تؤلف في الحزب .

٦ — للجان المحلية للنزوع أو اللجنة المركزية وحدها حق اقتراح فصل عضو ما في الحزب .

٧ — تتألف محكمة الحزب من سبعة أعضاء ثلاثة منهم ينتخبهم المتهم وثلاثة ينتخبهم العضو المقترح الفصل وتعين اللجنة المركزية رئيس المحكمة حين تقترح اللجنة المحلية الفصل أما إذا اقترحت اللجنة المركزية الفصل فتعين لجنة التحقيق الرئيس :

٨ — يقبل العضو المفصول بالجمعية العمومية فقط بعد اعتبار المادة الرابعة ويرسل هذا الطلب إلى اللجنة المركزية لشهر قبل موعد لإجتماع الجمعية العمومية وتقرر الجمعية بعد سماع آراء الأعضاء الرئيسيين للمحل الذي بقي فيه العضو المفصول بعد فصله من الحزب .

٩ — في حالة موت العضو أو استقالته أو فصله تلغى حقوقه باللجنة المركزية ولجنة التحقيق واللجنة المحلية وفي جميع الفروع وأعضاء الحزب على العموم .

(جـ) نظم محلية :

١٠ — يعين فرع للحزب في أى محل يزيد فيه عدد الأعضاء عن ١٥ وتنتخب في الاجتماع العام للفرع اللجنة المحلية التي تدبر شئون الحزب في ذلك المحل ويمكن في المدن الكبيرة تقسيم الفروع إلى أقسام مختلفة في أنحاء المدينة حتى تصبح مجوداتها وحرركاتها أكثر نفعا تحت إدارة اللجنة المحلية العامة .

١١ — تنتخب اللجنة المحلية كل عام بعد الجمعية العمومية ويكون الانتخابات بالاقتراع السري في فرع الحزب .

١٢ — إذا استقال عضو من اللجنة المحلية أو انتقل إلى محل آخر يحصل انتخاب جديد طبق المادتين ١٠ و ١١ .

١٣ — ترسل اللجنة المحلية تقاريرها كل ثلاثة شهور إلى اللجنة المركزية وكذا المبالغ النسبية مما جمع إلى الخزينة المركزية التي تعين الجمعية العمومية محلها .

١٤ — تطلق يد اللجان المحلية في المسائل الإدارية الاقتصادية أما في المسائل الهامة كالمسائل السياسية أو الاجتماعية أو التي تتطلب مصاريف كبيرة فيجب على اللجان المحلية أن تأخذ برأى الاجتماع العام ثم تطلب موافقة اللجنة المركزية وتجهب على اللجان المحلية أن تقدم تقريراً كل ثلاثة شهور عن أعمالها إلى — الاجتماع العام . وترسل قرارات وآراء الاجتماع العام إلى اللجنة المركزية .

١٥ — كل هيئة محلية تنتخب لجنة تحقيق محلية تؤلف من ٣ أعضاء .

١٦ — تنتخب اللجان المحلية ولجان التحقيق المحلية بعد الجمعية العمومية للحزب وتخطر اللجنة المركزية بأسماء وعناوين أعضاء لجان التحقيق المحلية بمجرد انتخابهم :

٢٧ — تنتخب لجان التحقيق المحلية من اللجان المحلية كل على حدة وعلى اتصال مباشر باللجنة المركزية وهي مسؤولة أمام الاجتماع العام الهيئات المحلية للحزب واللجنة المركزية :

١٨ — تراقب لجان التحقيق المحلية ميعودات اللجان المحلية وتشرف على سجلاتها ومالياتها كل شهر فإذا رأت إخلالا أخطرت اللجنة المركزية وعقدت اجتماعاً عاماً من الهيئة المحلية حالاً وبينت ما اكتشفت .

١٩ — تعين لجان التحقيق المحلية رؤساء المحاكم .

٥ - تمضى لجنته تحقيق المحلية تقررات اللجان المحلية المرسله إلى اللجنة المركزية .

(د) الجمعية العمومية للحزب :

٢٢ - تدعى اللجنة المركزية على عام الجمعية العمومية للاعتقاد العادي ويجب أن تكون الدعوة قبل المرات المحدد بشهرين على الأقل فاشرة كذلك البرفاج اليومي المؤقت واقترحات المبادرات المحلية للحزب عن البرنامج اليومي لأعمال الجمعية العمومية يجب أن يقدم إلى اللجنة المركزية قبل الاجتماع بشهرين على الأقل وتنشر هذه اللجنة نفس الدعوة في الجريدة الرسمية للحزب بشهر واحد على الأقل قبل الاجتماع .

٢٢ - الجمعية العمومية هي الهيئة المستعارة على الحزب وتتركب من :

- (أ) من ممثلي الحزب الذين لا يزيد عددهم عن ٧ عن كل فرع .
- (ب) من أعضاء اللجنة المركزية أصحابات الصوت الواحد .
- (ج) من أعضاء اللجنة المحلية أصحابات الصوت الواحد .
- (د) من أعضاء الجماعات البرلمانية أصحابات التدرج الواحد وأعضاء اللجنة المركزية والمحلية والجماعات البرلمانية ممثلون لثمان حال الحزب .
- (هـ) من أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء المجال العام لمصر أصحابات الصوت الواحد (إذا كانوا مستقلين عضويا ومتعاونون مع الحزب .
- (و) يمثل عن كل اتحاد عمال (إذا كانوا مستقلين متعاونين مع الحزب) بصوت حاسم .
- (ز) من المعينين مستشارين برابطة اللجنة المركزية والذين لم ينتخبوا ممثلين من الجمعية أصحابات التدرج الحاسم ،
- (ح) من ممثلي مرافق الحزب بصوت حاسم .

(ط) من ممثل اتحاد الشبان وممثل الجماعات المنسوبة لحزب وتفحص الجمعية
السنوية أوراق تفويض الممثلين وتقرر البرنامج اليومي .
٢٣ -- شئون الجمعية :

- (أ) لتحمل الممثل الخاصة بالهيئة أو النظام أو الاقتصاد .
- (ب) تفحص تقرير اللجان المركزية واللجان المحلية والجماعات البرلمانية .
- (ج) لتدبر الجماعات المستقبلية للحزب على الدوام .
- (د) لتقرر أيها من الاقتراحات .
- (هـ) لتقرير الميزانية السنوية للحزب ،
- (و) لتعين محل الاجتماع السنوى المقبل .
- (ز) لانتخاب أعضاء اللجنة المركزية واللجان المحلية وتعيين محلاتهم .

٢٤ — تعقد جمعية غير عادية :

- (أ) إذا قررت ذلك اللجنة المركزية بالإجماع .
- (ب) إذا قررت ذلك اللجنة المحلية .
- (ج) إذا اقترح ذلك الفروع .

٢٥ — ويعلن عن هذا الاجتماع الغير العادى ١٥ يوما قبل مواعده على
الأهل وينشر جدول الأعمال اليومي في الجريدة الرسمية للحزب وتنشر اقتراحات
الهيئات المحلية في الجريدة نفسها قبل الاجتماع بخمسة أيام .

(هـ) اللجنة المركزية :

٢٦ — اللجنة المركزية هي الهيئة الإدارية التي تنفذ باسم الحزب ويفصل
بمقتضى مراد القوانين وقرار الجمعيات جميع قوانين الحزب وتتكون الجمعية
المركزية من خمسة أشخاص من الأعضاء المرشحين في الجمعية مدة سنة على الأقل

وينتخبوا كل سنة من الجمعيات العمومية بالاقتراع السرى وبعد انتخابات اللجنة المركزية ينتخب السكرتير وأمين الصندوق بواسطة الجمعية العمومية . وترشح الجمعية العمومية شخصين كاحتياطى ليتم عدد أعضاء اللجنة المركزية المركزية فى حالة استقالة أحد الأعضاء مثل انعقاد الجمعية العمومية للمرة الثانية .

٢٧ — وقد تمنح اللجنة المركزية مكافأة على خدماتها .

٢٨ — تسيطر اللجنة المركزية على شئون الجمعية وتراث الفروع واللجان المحلية وحالة كل عضو ويمثل جمعية وتراقب ممتلكات الفروع ولهذا السبب لها الحق فى تعيين أشخاص من الذين يشتغلون تحت رئاسة اللجنة المركزية كمراقبين وبعد انتهاء ثلاثة شهور تنشر اللجنة المركزية فى الجريدة الرسمية للجمعية لإيراد الخزينة المركزية .

٢٩ — أعضاء اللجنة المركزية ينتسبون بحكم عضويتهم إلى الجمعية العمومية مباشرة .

(و) لجنة الاستعلامات :

٣٠ — تنتخب الجمعية لأجل مراقبة اللجنة المركزية والفروع وكذلك لفحص أى شكوى ضد اللجنة المركزية لجنة استعلامات تتكون من ثلاثة أعضاء وعضو احتياطى فى حالة استقالة عضو من أعضاء اللجنة الاستعلامية النظاميين وأعضاء لجنة الاستعلامات تخضع للجنة (العليا أيضا وتنسب مباشرة للجمعية العمومية) .

٣١ — وتنتخب لجنة الاستعلامات سكرتيرا ليعين حسب الظروف والأعمال تاريخ ومكان انعقاد لجنة الاستعلامات .

ويجب إرسال كل ما يتعلق بلجنة الاستعلامات إلى السكرتير الذى عليه أن أن يعلن فى الجريدة الرسمية للجمعية من الوقت المناسب هنوائه .

٣٢ — ويجب أن نراقب لجنة الاستعلامات الأعمال مرة كل ثلاثة شهور على الأقل .

٣٣ — وقد تنعقد لجنة محتاطة مركبة من اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات إذا اقترح أحدهما ذلك .

(ز) الجريدة الرسمية للجمعية :

٣٤ — للجمعية جريدة رسمية مركزية خاصة بها .

٣٥ — تعيين أو رفت مدير الجريدة من اختصاص اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات أما بقيمة المخورين فيعينوا أو يرفقوا بواسطة المدير بعد موافقة اللجنة المركزية .

٣٦ — في حالة وجد نزاع بين محرري الجريدة أو في حالة وجود أى شكوى من القروع أو اللجنة المحلية أو الأعضاء تفصل فيها اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات .

ويجب أن يقدم الشكاوى بواسطة اللجنة المركزية .

٣٧ — وتعين أيضا اللجنة المركزية أو ترقت أى شخص . في الجريدة الرسمية أو الأشخاص الذين يشتغلون تحت سيطره اللجنة المركزية .

٣٨ — لا تصدر أى جريدة أو كتاب أو جرائد وفتية زمنية أو جرائد مصورة أو صور أو أى نوع من الطباعة سواء كانت صادرة من اللجان المختلفة أو من أعضاء الجمعية العمومية إلا بعد استشارة وموافقة وتعليمات اللجنة المركزية وذلك إذا سمحت بذلك حالة الجمعية .

(ج) الانتخابات :

٣٩ . ممثلى الجمعيات سواء كانوا من اللجان البرلمانية أو الاعتيادية أو

مستشارون . . الخ بحجة تعيينهم حسب أحكام الجمعية العمومية ويكونوا تحت مراقبة وأوامر اللجنة المركزية التي لها فقط الحق في من تنفذ قرار الجمعية .

٤٥ - في حالة عدم إطاعة الوكلاء للأوامر اللجنة المركزية لها الحق بعد المداولة مع لجنة الاستعلامات في إجراء اللازم ضدهم وقد يرفقوا من الجمعية إذا لزم الأمر ذلك وفي هذه الحالة يجب مرافقة الجمعية العمومية ولكن يبقى هؤلاء الوكلاء خارج الجمعية حتى تتمقده .

(ط) اجتماع اتحاد الشبان والنساء :

٤٦ - لأجل تسهيل انتشار بروجاندات الجمعية ولتدريب الشبان يمكن عمل الترتيبات اللازمة لذلك في جمعيات اتحاد الشبان المختلفة في المروج بالنسبة للشبان الذين لم يحصلوا على الشروط اللازمة لإلتحاقهم بالجمعية .

وهذه الجمعيات تكون تحت مراقبة وتعليمات ممثل من اللجنة المحلية تعيينه الجمعية العمومية .

٤٧ - وفي هذه الجمعيات بد مرافقة اللجنة المركزية يمكن انعقادها بشكل لجان مركزية يستمدت لاجلها ووجهتها من اللجنة المركزية واللجنة المركزية لتلك - الجمعيات يراقبها ممثل من الجمعية العمومية ينتخب كل عام من الجمعية العمومية لهذا الغرض ويكون تحت مراقبة اللجنة المركزية :

٤٨ - ولأجل انتشار البروجاندات أيضا للجمعية العمومية ويمكن تكوين جمعيات للنساء - أيضا وتكون هذه الجمعيات خاضعة لقوانين خاصة تتممها اللجنة المحلية للفرع .

ويجب إدارة هذه الجمعيات جميعها في جمعية مركزية لكل المحال بحسب أحكام جمعية اتحاد الشبان كنص المادة (٤٧)

(ج) يوم أول مايو :

تحتفل الجمعية السنوية وكذلك لجنة اتحاد العمال المنبثقة للجمعية عضواً يوم أول مايو الذي يعتبر عيداً جماهيرياً .

(ك) هناك لائحة داخلية تحكم الحزب وتجهزاته وبها توضيح للقوانين الأساسية التي تحكم دوائر الحزب .
وفيما يلي اللائحة الداخلية :

القوانين الداخلية

أعضاء الجمعية :

١ - إذا أراد شخص أن يكون عضواً بالجمعية عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى اللجنة المحلية للفرع الخارجي بالجهة الساكن بها الطالب وفي حالة عدم وجود فرع للجنة المذكورة بتلك الجهة يمكن للطالب أن يقدم طلبه لأقرب فرع أو اللجنة المركزية مباشرة وعلى الطالب أن يوفق بذلك توصية موقفاً عليها من عضوين من الجمعية مضي عليها ستة شهور على الأقل .

٢ - بعد أن تجمع اللجنة المحلية جميع المعلومات الخاصة بالطالب المراد إلحاقه عضواً بالجمعية وبعد أن تتأكد بأنه حائز لجميع شروط المواد وأن عمره أكثر من ٢٠ سنة تقدم هذه المعلومات إلى أول انعقاد للجمعية للفصل فيها .

ولا يمكن تقديم أي طلب للجمعية إلا إذا مرت أولاً على اللجنة المحلية .

٣ - إذا قبل شخص ليكون عضواً بالجمعية على اللجنة المحلية أن تعطيه كتاب العضوية ويقيم اسمه في كشف الأعضاء وتحصل منه رسوم التسجيل وتجري معه باقي الإجراءات - - اللازمة .

٤ - الأشخاص الذين لا يمكنهم الاشتراك كأعضاء دائمين بالجمعية بالنسبة

لحالته الاجتماعية تقيده أسماءهم مبانرة بواسطة اللجنة المركزية وتدفع إليها الأقساط الشهرية .

هـ — كل عضو بالجمعية له كل حصة—وقه وقد يرفت من الجمعية في الأحوال الآتية : —

(أ) إذا أفشى سر مبادئ أو بروجرام أو شئون الجمعية .

(ب) إذا كانت أعماله غير مصلحية الجمعية أو إذا أوجب إخلال بين الأعضاء أو عرض الجمعية .

٦ — يعتبر العضو مستقبلا من الجمعية ويحطب اسمه من كشف الأعضاء في الأحوال الآتية : —

(أ) إذا لم يقدم العضو لإعتذار مقبول عن تخلفه عن حضوره لجلستين نظاميتين أو أربع جلسات غير اعتيادية .

(ب) إذا لم يدفع اشتراكه لمدة ٣ شهور بعد التنبيه عليه بذلك .

٧ — للجنة المركزية الحق في فصل أى عضو أو شطب اسمه من الكشف بعد استشارة اللجنة المحلية أو الجمعية وبعد صدور قرار من الجمعية .

٨ — أى اقتراح يقدم بشأن فصل عضو من الأعضاء . يمكن تقديمه أما بواسطة اللجنة المركزية أو اللجنة المحلية وفى هذه الحالة يجب تقديم الاقتراح للجنة المحلية العمومية للفرع — المتسبب إليه العضو ومن أسباب الانهزام .

٩ — لا يصح للجنة المحلية أن تقترح فصل عضو من الأعضاء الذين لهم امتيازات خاصة في الجمعية العمومية أو من الأعضاء التابعين لمجلس النواب .

وفى هذه الحالة يجب أن يقدم اقتراح الفصل للجمعية العمومية للفحص

والفصل بواسطة اللجنة المركزية أو بلجنة الاستعلامات المركزية .

١٠ — إذا اشتغل عضو من الأعضاء سرا ضد مصالح الجمعية ولم يتخذ الفرع المختص الإجراءات اللازمة ضده وإذا لفتت اللجنة المركزية نظر الفرع إلى ذلك ولم يتخذ كلامها . فيسكون للجنة المركزية حينئذ الحق في فصل العضو وطلب محكمة الجمعية للانعقاد للفصل في ذلك .

١١ — إذا فصل عضو بدون وجه حق له الحق أن ينجح أمام اللجنة المركزية ضد إجراءات الفروع أو المحاكم قبل أن يمضي على الحكم بفصله ٣٠ يوما .

فإذا كان أمر الفصل في العضو صدر من فرع من الفروع يصح للجنة المركزية أن تطلب من الفرع إعادة النظر في أمر فصله .

١٢ — يمكن إعادة قبول أى عضو سبق فصله بمقتضى المادة ٨ والمادة ٣ .

١٣ — يجب على العضو أن يقوم بما يأتى : —

(أ) حمل كتاب العضوية الشخصى .

(ب) أن يودع بانتظام فى الخزينة المركزية اقسفطات لا تقل عن ٢ جنيه .

(جـ) أن يحضر بانتظام فى كل جلسة نظامية أو غير احتيادية للهيئة التابع لها الطالب .

(د) أن يقوم بياقى الاوامر الصادرة من اللجنة المحلية .

(هـ) أن ينشر البرويوجاندة ويعلمها فى كل مكان وأن يقدم أعضاء جدد

بقدر ما يمكنه .

(و) أن يوزع جرائد الجمعية وكذلك جميع مولفاتها .

(ز) أن يسلم مع باقى الاتضاء سلوكا حسنا وأن يبعد عن كل مجرود يفرضه

أو يعرض للجمعية للخطر .

- ١٤ -- إذا اختلف عضران أو أكثر من أعضاء جمعية محلية واحدة تعرض أدرهم على جمعية عمومية مركبة من ثلاثة أعضاء ينتخبون بالوجه الآتي :
- عضران ينتخبهما المنتخبان ويمثل ينتخب من الجمعية المحلية إذا كان العضوان المنتخبان ليس تابعين لها .
- ١٥ -- لكل عضو الحق في الاشتراك في المناقشة التي تحصل في الجمعيات المحلية وله أن يمدى ملاحظاته وآرائه في كل مسألة .

المادة الثامنة عشر

تصح قرارات المجلس إذا صدرت بأغلبية الحاضرين من أعضائه في جلسة صحيحة حسب المادة السابقة إذا كان القرار في الأمور الإدارية الخاصة بإنجاز أعماله أو أعمال الحزب اليومية أو الأذن بصرف مبالغ فيما يقرره المجلس .

المادة التاسعة عشر

تشتط الاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس إذا كان الموضوع المطروح للبحث :

- ١ - إصدار بيان ينشر على الناس .
- ٢ - تحديد موقف الحزب من هيئة رسمية أو أهلية في داخل البلاد أو خارجياً .
- ٣ - إيفاد شخص أو أشخاص لتمثيل الحزب في شأن خارج البلاد .
- ٤ - تعديل موقف الحزب في أمر من الأمور الهامة المقررة في جلسة سابقة .
- ٥ - إصدار قرار في خلاف نشب بين عضوين أو أكثر من أعضاء هيئة من هيئات الحزب .
- ٦ - توقيع عقوبة تأديبية على أحد أعضاء المجلس ،
- ٧ - إصدار قرار بإعادة عضو اعتبر مفصولاً من المجلس بحكم القانون لعدم سداذه الاشتراك أو لتخلفه عن الحضور في الجلسات .
- ٨ - قبول تبرع أو هبة .

المادة العشرون

يجوز للعضو الغائب أن يفوض أحد الحاضرين في التصويت بخطاب يقدم للمجلس قبل الاقتراع يحدد تحديداً دقيقاً موضوع التفويض ولا يعمل بهذا الخطاب إلا في جلسة واحدة .

الباب الثامن - في واجبات الاعضاء

المادة الواحدة والعشرون

يجب على كل عضو أن يحترم قرارات المجلس وأن ينفذها .

المادة الثانية والعشرون

يجب أن يدفع عضو المجلس اشتراكا شهريا يحدده المجلس بقرار .

المادة الثالثة والعشرون

يجب عليه ألا يتخلف عن حضور جلسات المجلس إلا لعذر قاهرى .

الباب التاسع - الفصل

(١) بحكم القانون المادة الرابعة والعشرون

كل عضو ينضم إلى هيئة سياسية أخرى تسقط عنه عضوية هذا المجلس فوراً وبحكم القانون بغير حاجة إلى صدور قرار .

المادة الخامسة والعشرون

تسقط العضوية بحكم القانون عن كل من يرفض تنفيذ قرار من القرارات التأديبية التى تصدر بمواد الباب العاشر هذا القانون .

المادة السادسة والعشرون

كل من يتخلف من أعضاء المجلس عن أداء اشتراك شهرين ينذر بخطاب مسجل يوقع عليه الرئيس وأمين الصندوق أو أحدهما فإذا لم يقيم بالسداد فى بحر أسبوعين من إنذاره يعرض أمره على المجلس للنظر فى فصله فى أول جلسة عادية أو استثنائية على أن يدعى لها بخطاب مسجل ويجوز للمجلس إهماله أسبوعين آخرين ويعتبر العضو مفصولا بهد هذه المهلة بحكم القانون وعلى أمين الصندوق والرئيس أو أحدهما توجيه خطاب للعضو بهذا المعنى .

المادة السابعة والعشرون

كل عضو يتخلف عن حضور جلسات المجلس أكثر من ثلاث مرات متتالية بغير اعتذار ينييه عليه بخطاب مسجل من السكرتير فإذا لم يحضر الجلسة التالية مباشرة ينظر المجلس في أمره في الجلسة التي تليها بعد دعوته إليها بخطاب مسجل أيضا فإذا لم يحضر في هذه الجلسة اعتبر مفصولا بحكم القانون وعلى الرئيس والسكرتير أو أحدهما إرسال خطاب له بهذا المعنى .

المادة الثامنة والعشرون

العضو المفصول لأحد الأسباب المذكورة في المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ لا يسوغ له حضور جلسات المجلس ولا التحدث بوصفه عضوا فيه ولا يرد إلى عضويته إلا بعد طلب يقدم إلى المجلس وتقبله الأغلبية المطلقة في جلسة يبين في جدول أعمالها المعان للاعضاء أن النظر في هذا الموضوع مما سيتناوله البحث .

(٢) بقرار المادة التاسعة والعشرون

لا ينظر في فصل عضو من أعضاء المجلس لغير الأسباب الواردة في المواد السابقة إلا بناء على اقتراح من الرئيس أو بناء على طلب يقدم من خمسة من أعضاء المجلس على الأقل .

المادة الثلاثون

ولا يصدر قرار الفصل إلا بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل .

الباب العاشر - العقوبات التأديبية المادة الواحدة والثلاثون

تعتبر من المؤاخذات التي تستوجب لتوقيع إحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ما يلي : -

١ - نقده لسياسة الحزب .

٢ - مخالفته لقرار من قرارات المجلس أو نقده له ولو صدر على غير موافقته .

- ٣ — العيب في رئيس الحزب أو أحد أعضائه المجلس .
- ٤ — الخروج على نظام إحدى الجلسات أو نظام الجمعية العمومية أو عن طاعة أوامر رئيس الجلسة أو الجمعية العمومية .
- ٥ — افشائه مداولات المجلس أو اللجان الفرعية أو قراراتها قبل اذاعتها على الوجه المقرر .
- ٦ — اهماله في حفظ ما لديه من أوراق أو مستندات أو مراسلات الحزب .
- ٧ — تخلفه عن رئاسة أو حضور جلسات إحدى اللجان الفرعية المنتخب فيها مرتين أو أكثر أو تقصيره في أداء مأمورية موكول اليه القيام بها .

المادة الثانية والثلاثون

يدهى العضو الذى ارتكب احدى المؤاخذات للحضور أمام المجلس بخطاب مسائل قبل الجلسة بأسبوع ويتولى الإتهام السكرتير العام أو من يفتدبه المجلس للقيام بهذه المهمة .

ويصدر القرار بتوقيع عقوبة أو أكثر من العقوبات المذكورة في المادة التالية بأغلبية أعضاء المجلس فيما عدا عدوبة الفصل فتسرى عليها أحكامه المادتين ٢٩ ، ٣٠ من هذا .

المادة الثالثة والثلاثون

العقوبات التأديبية هي : —

- ١ — لفت النظر ويكتب به خطاب خال من اللوم والتأنيب .
- ٢ — اللوم .
- ٣ — التكليف بالاعتذار أمام المجلس بصيغة تذكر في القرار .
- ٤ — التكليف باعتذار بصيغة تنشر في جريدة الحزب بمقره العام أو بمقر اللجان المختلفة حسب ما يتحدد في النص .

٥ - الإيقاف عن حضور جلسات المجلس لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور ولا يحسب صوت العضو خلال هذه المدة في إصدار القرارات ولا في صحة انعقاد الجلسات .

٦ - غرامة مالية لا تزيد على مائة جنيه .

٧ - الفصل .

الباب الحادى عشر - اللجان المركزية والفرعية والشعب

والأعضاء العاملين ١ - العضو العامل

المادة الرابعة والثلاثون

يعتبر عضواً عاملاً في الحزب كل من يؤمن بمبادئ الحزب من المصريين والمصريات والسودانيين والسودانيات على أن : -

١ - يقدم طلباً إلى رئيس الحزب وتعتمد عضويته بخطاب منه .

٢ - ويرصد اسمه في سجل العضوية .

٣ - ويدفع الاشتراك الشهري الذى يقرره مجلس الإدارة .

٤ - يحمل بطاقة العضوية .

٥ - يحمل شارة الحزب .

٦ - وينفذ ما يعهد اليه من أى لجان الحزب .

المادة الخامسة والثلاثون

لا يفصل العضو العامل من الحزب إلا بقرار يصدره رئيس الحزب ويصح أن يصدر هذا القرار بناء على طلب أحد رؤساء اللجان أو بناء على طلب خمسة من الأعضاء العاملين .

(ب) اللجان المركزية المادة السادسة والثلاثون

يجوز أن تتألف للحزب في عاصمة كل مديرية لجنة مركزية من عشرة أعضاء على الأقل من أعضاء الحزب العاملين الذين لا تقل أعمارهم عن ٢١ عاماً ويراعى

فيهم أن يكونوا من المصريين أو السودانيين حسن السمعة الذين أتموا تعليمهم العالي أو اتمنوا إحدى المهن الحرة وبتخبون من أنفسهم رئيسا وسكرتيرا وأميناً للصندوق بطريق الاقتراع السري كل سنتين .

يصدر رئيس الحزب القرارات واللوائح المنظمة لانتخاب اللجان المركزية وله اعتماد الانتخاب وتسجيل أسماء اللجنة وأصحاب الوظائف الإدارية فيها في سجل خاص باللجان ويرسل إلى الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق خطاب بصحة الانتخاب واعتماد نتيجته ، ولرئيس الحزب أن لا يعتمد هذه النتيجة إذا رأى ذلك ، وفي هذه الحالة يندب من يشاء من أعضاء مجلس إدارة الحزب للقيام بالوظائف الإدارية في اللجنة المركزية .

المادة السابعة والثلاثون

يجوز أن تنشأ في أي مركز أو حي من أحياء العواصم الكبرى لجنة فرعية للحزب من سبعة من أعضاء الحزب العاملين المقيدة أسماؤهم بسجل الحزب اختيار رئيس هذه اللجنة وسكرتير وأمين صندوق أو تحديد يوم لانتخاب هؤلاء بحكم الحقوق المنصوص عليها في شأن اللجان المركزية .

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز أن تنشأ في جزء من حي من أحياء العواصم الكبرى أو في قرية شعبية للحزب تتكون من خمسة من أعضاء الحزب العاملين المقيد بسجل الحزب العام ويندب رئيس الحزب لها رئيسا وسكرتيرا ويكون له أيضا اختصاصات أمين للصندوق وجار في هذه الحالة لإجراء الانتخاب لأعضاء هذه المناصب على أن يعتمد نتيجة الانتخاب على الوجه المبين في المادتين السابقتين .

الباب الثاني عشر = الجمعية العمومية

المادة التاسعة والثلثون

تعقد الجمعية العمومية للحزب الوطني في الساعة الرابعة من مساء السابع من شهر ديسمبر من كل عام وهو ميماد انعقاد الجمعية الأولى للحزب برئاسة المخفور له مصطفى كامل للنظر فيما يلي :

أولاً — سماع خطرات رئيس الحزب الوطنى .

ثانياً — سماع تقرير سكرتير عام الحزب .

ثالثاً — النظر فى الرغبات المقدمة كتابة من أعضاء الحزب قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل إلى سكرتير الحزب العام .

وتنتخب الجمعية العمومية الأولى مجلس إدارة الحزب كل ثلاث سنوات بطريق الاقتراع حسب المادة الرابعة من القانون .

المادة الأربعون

يحضر الجمعية العمومية للحزب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس وسكرتير وأمين صندوق كل لجنة مركزية وفرعية وكل شعبة وثلاثة أعضاء من كل لجنة مركزية وعضوين من كل لجنة فرعية وعضو من كل شعبة تنتخبهم لجانهم للحضور مع الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق لتمثيلها فى الجمعية العمومية والتصويت فيها على أن يخطر سكرتير الحزب بأسمائهم كتابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

المادة الواحدة والأربعون

يصح انعقاد الجمعية العمومية الأولى إذا حضرته أغلبية الأعضاء الذين يجوز لهم الحضور فيها . فإذا لم تتوفر هذه الأغلبية أجلت الجمعية العمومية أسبوعاً واحداً وصحت مهما كان عدد الحاضرين فيها .

المادة الثانية والأربعون

يجب إلقاء خطاب رئيس الحزب أو من ينوب عنه وسكرتير عام الحزب مهما كان عدد الحاضرين في الجمعية العمومية الأولى وتوكل بقية أعمال الجمعية إلى الميعاد التالي .

المادة الثالثة والأربعون

لا تصدر الجمعية العمومية قرارات في غير الأمور المقدمة لها من مجلس الإدارة أو الرغبات المقدمة كتابة حسب البند ثانيا من المادة التاسعة والثلاثين والمدرجة في جدول أعمال الجمعية العمومية بالمناداة بالإسم أو برفع الأيدي حسبما يسرى رئيس الجمعية .

حزب الأحرار الدستوريين

(١)

قرر الموقعون على هذا تأليف حزب سياسي « حزب الأحرار الدستوريين »
مركزة بمدينة القاهرة وله فروع في المحافظات والمدريات .

(٢)

يتألف الحزب من الموقعين على هذا ومن ينضم إليهم من الأعضاء.
العاملين والانتصار .

(٣)

يشترط في العضو العامل أن يكون مصرياً بالغاً من العمر إحدى وعشرين
سنة^(١) على الأقل غير محروم من حق الانتخاب بمقتضى القانون ، وأن يقدم
طلباً بالكتابة تقبله لجنة الحزب التنفيذية ، وأن يقوم بدفع رسم الاشتراك
السنوي للحزب وقدره جنيهان^(٢) . وأما العضو الناصر فهو كل مصرى بالغ
من العمر عشرين سنة على الأقل يقدم طلباً بالكتابة تقبله لجنة الحزب التنفيذية .

(١): (٢) تعديل أدخلته الجمعية العمومية بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(٤)

مبادئ للحزب وأغراضه : —

أولاً : (١)

(أ) : الاستمرار في العمل لإستكمال استقلال مصر استقلالاً فعلياً تاماً

(ب) : لإنهاء الاحتلال البريطاني في مصر

(جـ) والحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التي احتفظت بها بريطانيا العظمى لا يؤدي الاتفاق على شيء منها إلى المساس بأي حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أي مظهر من مظاهره .

(د) : التمسك بعدم فصل السودان عن مصر وبمحافظة سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه .

ثانياً : إدخال مصر في جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة (٢) .

ثالثاً : تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

رابعاً : السعي في ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديرية

(١) إن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا قد استنفدت كثيراً من موضوع الفقرة حرف ج من المبدأ الأول ورأت الجمعية العمومية للحزب بجملة ١٢ مارس سنة ١٩٤١ إستبقاء هذه الفقرة للاسترشاد بها في المفاوضات المستقبلية المشار إليها في المعاهدة مع استيفاء سائر الفقرات الثلاث الأخرى (أ) و (ب) و (د) لتكون دستور العمل في المستقبل .

(٢) قررت الجمعية العمومية للحزب بجملة ١٢ مارس سنة ١٩٤١ حذف هذا المبدأ لسبق تنفيذه .

والمجالس البلدية واستكمال هذا النظام التبايني حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة
خير قيام .

خامساً : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ،
فلا تقيّد حرية، إلا في مصلحة عامة لا صارف عنها .

سادساً : السعى في إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي .

سابعاً : محاربة الامية في البلاد وتوجيه قوى الامة والحكومة جميعها للقضاء
عليها بأن يجعل التعليم الاولى إجباريا ومجانيا وصرف العناية في تمكين البنين
والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع لتعليم بكافة درجاته ، ووضع
خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص ، والسعى
في جعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع المعاهد العلمية العمومية في مصر بإعداد
الوسائل لذلك من نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزيد من
البعثات المدرسية إلى أوروبا وأمريكا ، إلى غير ذلك من طرائق النقل العملي إلى
لغتنا وبلادنا ، مع الحرص دائماً على اتصال مصر بالحركة العلمية في العالم .

ثامناً : السعى في تحسين حال البلاد الصحية .

تاسعاً : السعى في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشا الثقة بالحالة المالية
في مصر .

عاشراً : الجرى على قاعدة الباب المفتوح في الاتفاقات التجارية والمساواة في
الرسوم الواردة مع مراعاة حماية المصنوعات والمنتجات^(١) المصرية .

ثاني عشر : العمل لترقية الوسائل الزراعية بكافة الطرق والتذرع إلى إصلاح
وسائل الري والصرف ، والسعى في تخلي الحكومة عما تحت يدها من الاطيان للأفراد

(١) أضيفت كلمة (المنتجات) بقرار الجمعية العمومية في ١٢ مارس

سنة ١٩٤١ .

ثالث عشر : العمل لترقية صنوف الصناعة على العموم .

رابع عشر : السعى فى تسهيل وسائل النقل الخارجية بين مصر وبين البلاد الأخرى .

خامس عشر : السعى فى تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية شأنها .

سادس عشر : السعى فى تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطباعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيراً من الأعمال العامة التى شأنها أن تكون أعمالاً حرة فى يد الأفراد والشركات .

سابع عشر : اتخاذ الوسائل الفعالة لتنمية الموارد الطبيعية فى القطر من المناجم وغيرها وانتفاع المصريين بها .

ثامن عشر : السعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل وإنقاء الأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين .

(٥)

تتكون مالية الحزب من اشتراكات الأعضاء للعاملين ومن الهبات .

ادارة الحزب

(٦)

يقوم بإدارة الحزب وتنفيذ سياسته رئيسه ومجلس إدارته ولجنته البرلمانية ولجنته التنفيذية وجميعيته العمومية فى الحدود وبالكيفية المبينة بهذا القانون .

رئيس الحزب

(٧)

رئيس الحزب هو الذى يمثل الحزب ويرأس إدارته ولجنته التنفيذية وجميعيته العمومية .

(٨)

لرئيس الحزب أن يختار نائباً من بين أعضاء مجلس الإدارة ، وإذا اختار للنيابة عضواً من أرباب الوظائف فإن له أن يختار من أعضاء المجلس الآخرين من يخلفه في وظيفته^(١) .

(٩)

يتألف مجلس إدارة الحزب من رئيسه وثلاثين عضواً تنتخبهم الجمعية لمدة ثلاث سنوات^(٢) ومن رؤساء اللجان العامة في المديريات والمحافظات .

(١٠)

يشترط فيمن يكون عضواً في مجلس الإدارة أن يكون من أعضاء الحزب العاملين وله حق حضور الجمعية العمومية كما هو مبين بالمادة (٣١) وأن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة على أقل .

(١١)

يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ برنامج الحزب ورسم الخطط التي يسير عليها في المسائل السياسية خارجية كانت أو داخلية ، وهو الذي يراقب مالية الحزب لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء ينتدبهم لهذا الغرض ، ويقدم حسابه وميزانيته في كل سنة للجمعية العمومية .

(١) قرار الجمعية العمومية في ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(٢) قررت الجمعية العمومية بجلسته ١٢ مارس ١٩٤١ بصفة استثنائية أن يكون عضواً بمجلس الإدارة أيضاً كل من سبقت له العضوية فيه من رجال الحزب ولو زاد هذه المرة غدد الأعضاء المنتخبين عن الثلاثين .

(١٢)

لمجلس الإدارة الحق في شطب اسم كل عضو من أعضاء الحزب خالف مبادئ الحزب أو خططه أو أتى عملاً أضر به ، على أن المجلس لا ينظر في أمر الشطب إلا إذا تقدم له طلب بذلك من لجنة الحزب التنفيذية ، ولا يصح قراره بالشطب إلا صدر بالأغلبية المطلقة للحاضرين على شرط ألا تقل عن أصوات خمسة عشر عضواً .

(١٣)

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه وكيلين وأميناً للصندوق وسكرتيراً ومساعد سكرتير لإدارة ما يدخل في اختصاصهم الأعمال المتعلقة بالحزب — وللجلس أن ينشئ وظائف أخرى يحدد مهمتها ويعين فيها من يختاره^(١) .

(١٤)

يحل الوكيلان محل الرئيس عند غيابه في كافة اختصاصاته ويقدم أكبرهما سناً .

وإذا اختار الرئيس نائباً له كان هو الذي يحل محله في ذلك ، فإن نخاب هو أيضاً حل محله الوكيلان على الوجه المتقدم^(٢) .

(١٥)

يدير أمين الصندوق مالية الحزب طبقاً لقرارات مجلس الإدارة ويشترك مع لجنة المراقبة المالية المنصوص عليها في المادة (١١) في وضع مشروع الميزانية ويمضي مع الرئيس التعهدات المالية التي يرتبط بها الحزب .

(١) قرار الجمعية العمومية بجلسته ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(٢) قرار الجمعية العمومية في ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(١٦)

لا يصرف شيء من أموال الحزب إلا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق وبشرط أن يكون المصروف مقدراً بالميزانية ، فإذا احتاج الأمر لصرف مبالغ غير مقررة في الميزانية أو في غير الآواب المقررة لها وجبت موافقة مجلس الإدارة قبل الصرف .

(١٧)

يقوم السكرتير ومساعدته بإدارة الشؤون الداخلية للحزب ودعوة مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية وتبليغ القرارات للجنة التنفيذية .

(١٨)

يعقد مجلس الإدارة مرة في كل شهر على الأقل ويجوز أن ينعقد انعقاداً غير عادي بناء على طلب الرئيس .

ويصح انعقاد مجلس الإدارة متى حضره سبعة من الأعضاء وتكون قراراته بأغلبية آراء الحاضرين المطلقة ، فإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

(١٩)

عند غياب الرئيس والوكيلين يرأس أكبر الأعضاء سناً جلسة المجلس .

(٢٠)

إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الإدارة اختار المجلس عضواً بدله لباقي مدته، ويجب عرض ذلك على الجمعية العمومية في أول انعقادها .

اللجنة البرلمانية

(٢١)

تتألف من أعضاء الحزب في البرلمان لجنة تقوم بتنفيذ مبادئ الحزب وخططه السياسية في البرلمان وتشارك مع مجلس إدارته في تقرير الشؤون المهمة .

اللجنة التنفيذية

(٢٢)

تتألف لجنة الحزب التنفيذية من رئيس الحزب ونائبيه ووكيليه وأمين الصندوق والسكرتير ومساعديه وغيرهم من أرباب الوظائف التي ينشئها مجلس الإدارة .

(٢٣)

تقوم اللجنة التنفيذية بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وبأداء أعمال المجلس المستعجلة التي يتمتعز انعقاده لتقريرها والقيام بها ، ويجب إحطار مجلس الإدارة بما يتم من هذه الأعمال في أول انعقاد له .

(٢٤)

تتعمد اللجنة مرة كل أسبوع

(٢٥)

يصح انعقاد اللجنة إن حضرها ثلاثة من الأعضاء بشرط أن يكون منهم رئيس الحزب أو نائبة أو أحد الوكيلين وتكون قرارات اللجنة التنفيذية بأغلبية الآراء المطلقة ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس

الجمعية العمومية

(٢٦)

تتألف جمعية الحزب العمومية من أعضائه العاملين الذين دفعوا رسم الاشتراك

(٢٧)

- تختص الجمعية العمومية بما يأتي :
- أولاً : النظر في ميزانية الحزب والمصادقة عليها .
- ثانياً : النظر في الاقتراحات التي تقدم من الأعضاء .
- ثالثاً : انتخاب أعضاء مجلس إدارة الحزب
- رابعاً : تعديل قانون الحزب بالقيود والشروط المبينة بالمادة (٣٠) .

(٢٨)

تجتمع الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً في شهر يناير من كل سنة ويصح انعقادها بصفة غير عادية بناء على طلب الإدارة وتصدر ، دعوة الاجتماع في الحالتين قبل الميعاد المحدد له بأسبوعين على الأقل .

(٢٩)

يكور انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إذا حضره مائة عضو من أعضائها ، فإذا لم يحضر هذا العدد تأجل انعقادها أسبوعين ويكون الانعقاد الجديد صحيحاً بأي عدد يحضره من الأعضاء .

(٣٠)

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فيها ، وذلك فيما عدا القرارات الخاصة بتعديل القانون .

يكون التعديل في نظام الحزب بحضور ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على الأقل وموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين .

حزب الأحرار الدستوريين

تعديل الباب الرابع من قانون الحزب الاساسى

يسلك الحزب فى سياسته وفى تنفيذها طريق الديمقراطية البرلمانية ليحقق للوطن أغراضه بالمبادئ والوسائل الآتية .

السياسة الخارجية :

- ١ — العمل لإستكمال استقلال البلاد وسيادتها وتدعيمها بجلاء القوات الاجنبية عن أراضيها ووحدة مصر والسودان .
- ٢ — الحرص على عدم المساس بحرية مصر وسيادتها فى أى اتفاق أو ميثاق مبرم مع أية دولة أو دول أخرى .
- ٣ — تعزيز مركز مصر فى المحافل الدولية ، والعمل على صيانة المبادئ المقررة فى ميثاق الأمم المتحدة لإقرار للسلام العالمى .

السياسة الداخلية :

- ٤ — التمسك بالنظام الدستورى والمبادئ الدستورية والتقاليد البرلمانية السلمية لتكوين الأمة بكل هيئاتها وطوائفها مصدر السلطات بالفعل ، وإصدار القوانين التى ينص عليها الدستور .
- ٥ — من التشريعات المنظمة للهيئات النيابية المحامية وأما لاحكام الدستور .
- ٦ — كفالة حرية الرأى للأفراد والجماعات وحمايتها من كل اعتداء وعدم المساس بحرية الصحافة بأى وجه من الوجوه .

٧ — الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ،
فلا تقيّد حرّيته إلا في مصلحة عليّة لا صارف عنها .

٨ — صون استقلال القضاء من كل اعتداء . أما كان مصدره ،

٩ — وضع سياسة ثابتة للتسليح تعزيز الجيش في عدده وعدده ، ونشر
الترية العسكرية الإلجبارية بين طبقات الأمة كلها .

١٠ — محاربة الفساد حينما وجد والقضاء على الذين يجترّمونه بغير رحمة
ولا هوادة .

١١ — القضاء على الأمية قضاء تاما ، ومحو مركزية التعليم ، وتنويع فنونه
وأما لتنوع البيئة ، والاسترداد من فروع التعليم الصناعي ، واخترام
استقلال الجامعات .

١٢ — تقرير حق كل مواطن في العلاج المجان .

السياسة الاقتصادية والاجتماعية :

١٣ — تضيق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات لرفع مستوى معيشة الشعب

١٤ — السعى في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة بالحالة المالية
في مصر .

١٥ — توزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس إقتصادي ، والرقابة على
تحصيلها من المجتمع دون استثناء وأنظمتها لمصلحة الشعب بكل طبقاته .

١٦ — تخلي الحكومة الحكومة للشعب هما في حوزتها من الأراضي الصالحة
للزراعة أو البناء في حدود القانون للأكثر من الملكيات الصغيرة .

١٧ — تصنيع البلاد وإقامة الصناعات الكبرى لرفع مستوى المعيشة بين
الطبقات العاملة ونشر الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية الأخرى .

١٨ — تعميم المؤسسات التعاونية في جميع القرى والمدن لمصلحة ذوي
الدخول المحدودة بنوع حساس .

١٩ — استكمال القوانين التي تكفل حق العامل وصاحب العمل على
السواء وتضامنهما لمصلحة الانتاج القومى أكدا. للميزات الاجتماعية وسن
تشريع للتأمين الاجتماعى بين طبقات العمال تشترك فيه الحكومة وأصحاب
الاعمال والعمال .

٢٠ — إعداد وسائل الاستغلال لموارد البلاد الطبيعية كالمناجم ، ورعاية
الدولة على طرق استغلالها .

٢١ — الرقابة الفعالة لحماية نزاهة الحكم ونزاهة كل عمل يتصل بمصالح
الجمهور .

حزب الوفد المصرى

برنامج الوفد المصرى

السياسة الخارجية :

- ١ — تحقيق استقلال البلاد بانتهاء الاحتلال من أراضي مصر والسودان وإخراج كل جندي أجنبي منهما وتحقيق الوحدة بينهما الأساس الذى يرتضيه شعب وادى النيل .
- ٢ — رفض أية صورة من صور الدفاع المشترك .
- ٣ — التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحرص على حسن تنفيذها على أساس المساواة التامة فى السيادة لجميع الدول .
- ٤ — التمسك بمجموعة الدول العربية والعمل على توطيد أركانها ومقاومة المطامع الأجنبية التى تحيط بها .
- ٥ — التمسك بعروبة فلسطين الشهيذة والسبل على تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى فيما يختص بحق اللاجئين العرب فى العودة إلى موطنهم واسترداد ممتلكاتهم .
- ٦ — تأييد شعوب شمال أفريقيا فى جهادها لنيل سيادتها واستقلالها .
- ٧ — دعم مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية وتأييد سياستها فى الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال ومبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول .

السياسة الداخلية :

تتلخص سياسة الوفد الداخلية في العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكي اجتماعي تتكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساس كل مقوماتنا الوطنية .

وتتجه همه الوفد المصرى بصفة خاصة إلى تحقيق هذه العدالة عن طريق التزام المبادئ التالية في سياسة البلاد الداخلية : —

١ — أن يتوافر للوطنين جميعا من رجال ونساء من وسائل العيش ما يكفيهم
٢ — أن يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع .
٣ — ألا يؤدي النظام الاقتصادي إلى تركيز الثروة ووسائل الإنتاج على فئة ضار بالمصلحة العامة .

٤ — المساواة بين الرجل والمرأة في الأجور عن العمل الواحد .
٥ — ألا يضار العمال رجالا كانوا أو نساء في صحتهم أو قوتهم وألا يساء استغلال الأطفال في مطلع أعمارهم وألا تقهر الضرورات المالية المواطنين على إحتراف صناعات لا تلائم سنهم أو قوتهم إذ أن ذلك هو الوسيلة المثلى لقيام كل عامل بواجبه على أكمل وجه يحقق الخير ويضاعف الإنتاج .

٦ — حماية الطفولة والشباب ضد الاستغلال والحرمان الأدبي والعادي .
٧ — الاعتراف لكل مواطن بحقه في التعليم العام بالجهد ويحق رعاية المجتمع إياه في حالة البطالة والشيخوخة والمرض والمعجز وغيرها من حالات العوز الاضطرارية .

٨ — يعمل الوفد على أن يكفل لجميع العمال في الصناعة والزراعة أو غيرها أجراً يفي بحاجاتهم .

الدستور :

دعم النظام الدستوري والبرلماني لتسكين الشعب من أن يكون المصدر الحقيقي للسلطان بإعداد دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ليكون دستورنا صادراً من الأمة لا منحة من الملك لتحقيق مبدأ أن الأمة مصدر السلطات .

لذا يرى الوفد أن الدستور الحالي صادر بأمر ملكي والنصوص فيه (على أنه لا يجوز تعديله إلا بموافقة الملك مقدماً على مبدأ التعديل وأنه نتيجة لذلك قد توسع في سلطات الملك على حساب النظام الديمقراطي وقد ترتب على هذا أن الملك أوقف الدستور بأمر ملكي في سنة ١٩٢٨ وإلغاء بأمر ملكي في سنة ١٩٣٠ واستبدل به دستوراً جديداً ثم أعاد الدستور الأول بأمر ملكي . وتكررت الاعتداءات بتعطيل الحياة النيابية بأوامر ملكية .

ولذلك يجب إعلان إلغاء هذا الدستور وإصدار دستور جديد من الأمة مباشرة بواسطة جمعية تأسيسية ولا مانع من تحويل هذا الحق للبرلمان الجديد منعقداً بمجلسيه (هيئة مؤتمر) ويجب أن يبنى الدستور الجديد على الأسس الآتية :-

١ — تحديد سلطة الملك في حل مجلس النواب وحظر إقالة الوزارة مادامت متمتعة بثقة المجلس .

٢ — تحريم إستصدار أى تشريع في قرية البرلمان فيما بين أدوار الانعقاد أو في حالة الحل إلا في أحوال محدودة ومبينة على سبيل الحصر وفي أضيق الحدود .

٣ — إلغاء حق اعتراض الملك على القوانين التي يصدرها البرلمان والنص

صراحة على أنه بمجرد موافقة المجلسين على مشروع القانون يكون القانون واجب النشر والعمل بمقتضاه .

٤ — النص صراحة على أنه في حالة حل مجلس النواب إذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد في موعده الدستوري يعود المجلس المنحل إلى العمل بحكم القانون إلى أن يتم انتخاب المجلس الجديد .

٥ — رفع سن الرشد بالنسبة للملك القاصر إلى خمسة وعشرين سنة .

٦ — وجوب خضوع الملك لقوانين البلاد المدنية وألا يكون له أو لأسرته أى امتياز قضائى مع وجوب خضوعهم للحاكم العادية وأن يكون شأنهم فى جميع هذه المسائل شأن سائر المواطنين .

٧ — يحظر على الملك شراء أو استئجار شئ من أملاك الحكومة أو بيع أو تأجير شئ من أملاكه لها كما يحظر عليه الاشتراك فى أى عمل تجارى أو مالى أو أن يكون ناظراً لوقف .

٨ — يحظر على الملك مباشرة أى سلطة فى أسرته أو ديوانه أو أية جهة حكومية تطبيقاً للمبدأ الدستورى (الملك يملك ولا يحكم) كما لا يجوز له الإدلاء بتصريحات أو أحاديث فى شئون الدولة بغير موافقة وزرائه ولا أن يتصل بممثل أية دولة أجنبية إلا بحضور وزير الخارجية .

٩ — إيجاد هيئة مستقلة للفصل فى دستوريه القوانين .

١٠ — الاعتراف بحق الانتخاب للمرأة المهرية .

القضاء :

المضى قدما فى سياسته دعم استقلال القضاء وتعزيزه بما يجعل القضاء فى ممارسه واجباتهم السامية بمنجاة من كل تأثير وتعديل قانون استقلال القضاء وقانون مجلس الدولة بما يحقق هذا الغرض .

ديوان المحاسبة :

١ — استصدار قانون بمعاقبه كل وزير أو موظف يخالف التعليمات المالية أو يمتنع عن تقديم البيانات التي يطلبها ديوان المحاسبة .

٢ — استصدار قانون بوجوب الحصول مقدما على إذن من البرلمان بكل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها وفرض عقوبة على الوزير أو الموظف الذي أمر بالصرف قبل الحصول على هذا الإذن .

الإدارة الحكومية :

١ — التوسع في نظام اللامركزية في جميع مصالح الدولة .

٢ — تعديل القوانين والأنظمة القائمة بما يحقق هذا الاتجاه .

٣ — تبسيط الإجراءات لضمان سرعة إنجاز الأعمال وقطع دابر الوساطات في الدوائر الحكومية واستصدار تشريع بفرض جزاءات رادعة على كل من تحدثه نفسه بالشفاعة لدى الوزراء أو الموظفين لقضاء الأعمال الرسمية .

٤ — الإفادة إلى أقصى حد من وقت الموظف بتعديل ساعات العمل الحكومي بما يكفل انتظام العمل وزيادة الإنتاج .

٥ — استبدال نظام المعاشات الحالي بنظام آخر جديد مع عدم الإضرار بمركز الموظفين المثبتين وعموم النظام الجديد بالنسبة لغير المثبت منهم .

الجيش :

استصدار قانون الجيش المنصوص عليه في الدستور ووضع قانون للمحاكمات العسكرية .

فرض ضريبة خاصة بالدفاع ترصد حصيلاتها بجانب ما يخصص من الميزانية

العامّة لتقوية الجيش (برّيا وبحريا وجويا) وزيادة عدده وتعزيز أسلحته والتوسع في إنشاء المصانع الحربية في أقصر مدة وتعميم التدريب العسكري والاستزادة من رفع مستوى الجندية وإنشاء مساكن لافئة ومؤسسات تعاونية وصندوق إدخار للجنود وضباط الصف .

البوليس :

تعزيز قوات البوليس وتزويدها بالأسلحة والأدوات التي تمكنه من القيام بواجبه وإنشاء مؤسسات تعاونية ومساكن لافئة وصندوق إدخار للجنود وضباط الصف .

العمال :

١ — استصدار قانون التأمين الإجتماعي للعمال وذلك بمساهمة الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ — تعميم هذا النظام في جميع أنحاء البلاد لمقاومة البطالة .

٣ — العمل على تعميم المساكن للعمال تدريجيا الحكوميين منهم وغير الحكوميين .

٤ — استكمال التشريعات العمالية التي تكفل للعامل المحافظة على حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

٥ — استصدار قانون للتأمين الصحي للعمال وأفراد أسرهم تيسيرا لعلاج هذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحي بينهم بما يكفل رفع مستوى الإنتاج الصناعي .

٦ — استصدار تشريع يكفل زيادة اهتمام العامل بعمله والمحافظة على الصنف الذي يعمل به .

الفلاحون :

- ١ — فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى يكفل له المستوى اللائق من المعيشة مع المساواة بين الرجل والمرأة فى الأجور عن العمل الواحد .
- ٢ — تعميم المجالس البلدية والقروية وتوسيع اختصاصها ومدها بالمعونة الفنية والمالية لتقوى على النهوض بمرافق القرية ورعاية الهيئة .
- ٣ — تحديد القرية المصرية فى مدة أقصاها عشرون عاما .
- ٤ — الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب بجميع أنحاء البلاد فى مدى الخمس سنوات طبقا للمشروع الذى أقرته وزارة الوفد فى عام ١٩٥١ .
- ٥ — تعميم شبكة الطرق المرصوفة فى سائر البلاد فى مدى خمس سنوات وذلك بالاستعانة بالشركات المالية وتمويلها بواسطة قرض أهلى .

التربية والتعليم :

- ١ — توجيه التعليم بصفة عامة لسد مطالب البلاد فى مختلف نواحي نشاطها .
- ٢ — العناية برفع المستوى الخلقى بين مختلف طبقات الأمة ومكافحة التحلل والخلقى والقضاء على أسبابه بنشر الفضيلة والمثل العليا بين جميع أفراد الشعب والاستعانة فى ذلك بحسن توجيه الصحافة والإذاعة والسينما وغيرها من وسائل النشر والدعاية وإصدار التشريعات اللازمة لهذا الغرض .
- ٣ — جعل التعليم الدينى إجباريا .
- ٤ — فرض رقابة على دور الملاهى وأفلام السينما لحماية الاخلاق والآداب العامة من كل ما يشوبها .
- ٥ — تحريم الخمر والميسر .

الصحة العامة :

- ١ — اتخاذ الوسائل لتأمين العلاج بحيث يتوفر لكل مريض الحق في العلاج المجاني والحصول على الدواء اللازم .
- ٢ — مكافحة التدرن الرئوى من عدد وحدات الامراض الصدرية والمصحات العامة وأن ترعى الدولة أسر المرضى مادياً وإجتماعياً .
- ٣ — استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات الوقاية من البلهارسيا والانكلستوما .
- ٤ — تشجيع الابحاث فى مختلف فروع الطب والكيمياء بإنشاء معاهد حكومية مستكملة العدد وإعانة المعاهد البحوث الأهلية وربط معاهد الابحاث الاجنبية بالمعاهد الوطنية .
- ٥ — إنشاء معهد تعليمى لإعداد الباحثين والمتأخرين .
- ٦ — إنشاء معهد صحى هندسى لتخريج مهندسين صحيين يساهمون فى مشروعات تحسين الصحة العامة .
- ٧ — إنشاء معهد ومصنع للعدسات البصرية لخدمة الجيش وقواته المحاربة .
- ٨ — استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات تحسين الصحة القرويه .

السياسة الزراعية :

يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فى الصناعات والاتجاه نحو تصنيع البلاد والعمل على إحياء الصناعات الكبرى فيها .

يبيع أراضى الحكومة المستصلحة لصغار الزراع ويبيع أراضيا البور بعد توفير وسائل الري والصرف بها مع تخصيص ما يسهل إصلاحه منها لصغار المزارعين .

السياسة الاقتصادية والمالية :

- ١ — إعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الأعلى وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاءة المحازة للاستثناس برأى أعضائه فى المسائل الاقتصادية الهامة .
- ٢ — تشجيع رؤوس الأموال فى استخراج الثروة المعدنية والبتروىل بوجه خاص .
- ٣ — تشجيع الإدخار القومى وتوجيهه إلى تنفيذ المشروعات الضرورية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية .
- ٤ — المبادرة إلى تنفيذ المشروعات التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج توصلًا إلى زيادة الدخل القومى وما يتبعه من زيادة دخل الأفراد ومن ذلك تنفيذ مشروعات الرى الكبرى للوصول إلى زيادة المساحة المنزرعة .
- ٥ — تعميم محطات توليد الكهرباء من جميع مساقط المياه لتكوين الكهرباء فى متناول الجميع بأسعار رخيصة فتنتشر الصناعات بمختلف أنواعها ويرتقى مستوى المعيشة .
- ٦ — تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما لا يتعارض مع مصلحة المستهلك
- ٧ — تعديل فئات الضرائب تعديلًا جوهريًا وزيادتها على الإيرادات والتركات الكبيرة تمكينًا للدولة من الحصول على المال اللازم لتنفيذ مشروعاتها مع التوسع فى إعفاء ذوى الدخل المحدود والتخفيف عنهم تحقيقًا للعدالة الاجتماعية
- ٩ — حماية محصول القطن بما يضمن للفلاح بيعه بسعر مجزٍ يتناسب مع قيمته الحقيقية بالنسبة لسائر أقطار العالم .
- ١٠ — العناية بالثروة الحيوانية .
- ١١ — تشجيع السياحة كمورد هام من موارد الدخل القومى وتحسين المصايف والمشاقق المصرية وعلى الأخص تنفيذ المشروع الخاص بمدينة حلوان .
- ١٢ — العمل على إنشاء أسطول تجارى بحرى ونهرى وجوى .

- ١٣ — فرض ضريبة تصاعدية على المبالغ التي يصرح بتحويلها للمسافرين إلى الخارج مع حصرها في أضيق الحدود .
- ١٤ — وقف تيار البنخ في مصروفات الدولة في الداخل والخارج .
- ١٥ — زيادة الضرائب على الكماليات .
- ١٦ — مراقبة الشركات الصناعية وغيرها مراقبة دقيقة للحد من مصاريفها العمومية والإدارية بما لا يعوق نشاطها توصلا إلى خفض تكاليف الإنتاج .
- ١٧ — تنفيذ قانون المساكن الشعبية لتوفير العدد اللازم منها في خلال الخمس سنوات طبقا لما قرره حكومة الوقف من تشريعات في هذا الشأن عام ١٩٥١
- ١٨ — مكافحة الغلاء بتوفير المواد الضرورية والحد من استهلاكها .
- ١٩ — العمل على تأميم المرافق العامة بالتدريج .

حزب الاخوان المسلمين

قانون

(النظام الاساسى لهيئة الإخوان المسلمين العامة)

مقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الله اكبر والله الحمد

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

فى ٢ من شوال سنة ١٣٦٤ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وافقت الجمعية العمومية للاخوان المسلمين المنعقدة فى هذا التاريخ بدار المركز العام للشبان المسلمين على قانون النظام الاساسى للاخوان المسلمين وأصبح نافذا التاريخ — وأمام تطورات الدعوة واتساع ميادين نشاطها وعلى ضوء التجارب التى مرت بها خلال هذه الفترة ، رأى المرشد العام للاخوان المسلمين أن يقترح على الهيئة التأسيسية المنعقدة فى المحرم ١٩٦٧ لإدخال بعض التعديلات فوافقت الهيئة على ذلك وأقرت تأليف لجنة من : —

المرشد العام

الاستاذ طاهر الخشاب

د صالح عشاوى

د عبد الحكيم عابدين

لإجراء هذا التعديل طبقا للتوجيهات والرغبات التي أبدتها الهيئة وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات وانتهت بهذا المشروع الذي عرض على الهيئة التأسيسية بمجلسة يوم الخميس ٢٧ جھاد الآخر ١٣٦٧ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٤٨ حيث قرئ القراءة الأولى وأبدت بعض الرغبات والتعديلات ، وأرجئت الهيئة اعتماده حتى ينظر للمرة الثانية في جلسة الهيئة التي حدد لها يوم الجمعة ١٢ رجب سنة ١٣٦٧ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ — وفي هذا الاجتماع أعيدت قراءة التعديل وأقرته الهيئة بالإجماع وضار نافذا منذ هذا التاريخ طبقا للمادة ٦٤ الختامية .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباب الاول

اسم الهيئة ومقرها

مادة ١ — في شهر ذى القعدة سنة ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨ م) تأسست هيئة الإخوان المسلمين ، ومقرها الرئيسى مدينة القاهرة .

الباب الثانى

الغاية والوسيلة

مادة ٢ — الإخوان المسلمون « هيئة إسلامية جامعة » تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الخفيف وبما يتصل بهذه الأغراض .

(أ) شرح دعوة القرآن الكريم شرحا دقيقا يوضحها ويردها إلى فطريتها وشمولها ويعرضها عرضا يوافي روح العصر ويرد عنها الاباطيل والشبهات .

(ب) جمع القلوب والنفوس على هذه المبادئ القرآنية وتجديد أثرها الكريمة فيها . وتقريب وجهات النظر بين الفرق الإسلامية المختلفة .

مادة ١٦ — إذا أخل المرشد العام بواجبات منصبه أو فقد الأهلية اللازمة لهذا المنصب فعليه أن يتخلى عنه كما أن للهيئة التأسيسية أن تقرر إعفاءه في اجتماع يحضره أربعة أخماس الأعضاء ويجب أن يكون هذا الإعفاء بموافقة ثلثه أرباع الحاضرين على أنه إذا لم يتم الاجتماع على النحو السالف طبقت أحكام المادة (١١) .

مادة ١٧ — يقوم المرشد العام بمهمته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد^(١) .

مادة ١٨ — في حالة الوفاة أو العجز عن العمل يقوم الوكيل مقام المرشد العام حتى يمرض الأمر على الهيئة التأسيسية في اجتماع توجه إليه الدعوة خلال شهر على الأكثر .

ثانياً — مكتب الارشاد العام

مادة ١٩ — يتكون مكتب الارشاد العام من اثني عشرة عضواً ينتخبون من بين أعضاء الهيئة التأسيسية عدا المرشد العام — ويلاحظ في انتخابهم أن يكون تسعة منهم من إخوان القاهرة والثلاثة الباقون من بين إخوان الاقاليم .

مادة ٢٠ — يشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب الارشاد العام أن تتوافر فيه الشروط الآتية : —

(١) كان أصل هذه المادة (يقوم المرشد العام بمهمته مدى الحياة ما لم يطرأ سبب يدعو إلى تخليه عنه والمرشد العام في فترة إصدار هذا البرنامج كان هو فضيلة الأستاذ حسن البنا بإعتباره المؤسس الأول للدعوة والقائم عليها منذ نشأتها . وقد عدلت في يوم الخميس ١٢ من المحرم ١٣٧٢ الموافق ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بموافقة الهيئة التأسيسية وتطبيقاً لقانون تنظيم الاحزاب .

(ج) تنمية الثروة القومية وحمايتها وتحريرها والعمل على رفع مستوى المعيشة .

(د) تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لكل مواطن والمساهمة في الخدمة الشعبية ومكافحة الجهل والمرض والفقر والارذيلة وتشجيع أعمال البر والخير .

(هـ) تحرير وادي النيل والبلاد العربية جميعاً والوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان أجنبي ومساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان وتأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً والسير إلى الجامعة الإسلامية .

(و) قيام الدولة الصالحة التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عملياً وتحرسها في الداخل وتبلغها في الخارج .

(ز) مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل المثل العليا الفاضلة التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق ، والمشاركة في بناء السلام والحضارة الإنسانية على أساس جديد من آزر الإيمان والمادة كما كفلت ذلك نظم الإسلام الشاملة .
مادة ٣ — يعتمد الإخوان المسلمون في تحقيق هذه الأغراض على الوسائل الآتية وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة .

(أ) الدعوة — بطريق النشر والإذاعة المختلفة من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج .

(ب) التربية — بطبع أعضاء الهيئة على هذه المبادئ وتمكين معنى التدبير العملي لا القول في أنفسهم أفراداً وبيوتاً وتكوينهم تكويناً صالحاً — بدنيا بالرياضة ، وروحياً بالعبادة ، وعقلياً بالعلم وثبتت معنى الأخوة الصادقة والتكافل التام والتعاون الحقيقي بينهم حتى يتسكون رأي عام إسلامي موحد وينشأ جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويعمل بأحكامه ويوجد النهضة إليه .

(حـ) التوجيه — بوضع المناهج الصالحة في كل شئون المجتمع من التربية والتعليم والتشريع والقضاء والادارة والجنديّة والاقتصاد والصحة العامة والحكم . : الخ .

والاسترشاد بالتوجيه الإسلامي في ذلك كله والتقدم بها إلى الجهات المختصة والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية لتخرج من دور التفكير النظري إلى دور التفكير العملي :

(هـ) العمل بإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودينية وعلمية والمساجد والمدارس والمستوصفات والملاهي . . . الخ وتأليفها للجان لتنظيم الزكاة والصدقات لإعمال البر والاصلاح بين الأفراد والأسر ومقاومة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة والمخدرات والمسكرات والمقامرة والبغاء . وإرشاد الشباب إلى طريق الاستقامة وشغل وقت الفراغ بما يفيد وينفع . بإنشاء أقسام مستقلة طبقاً للوائح خاصة تتفق مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجماعات الخيرية وأعمال البر وتسجيلها بوزارة الشؤون الاجتماعية .

الباب الثالث

الأعضاء وشروط لعضوية

مادة ٤ — عضو الهيئة هو كل مسلم عرف مقاصد الدعوة ووسائلها وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها وينهض بواجبات عضويتها ويعمل على تحقيق أغراضها عليه ، ثم وافقت إدارة الشعبة التي ينتمى إليها على قبوله وبايع على ذلك وأقسم عليه ونص البيعة :

« أعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين والجهاد في سبيلها والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها والسمع والطاعة في المنشط والمكره وأقسم بالله العظيم على ذلك وأبايع عليه والله على ما أقول وكيل . »

مادة ٥ — يقضى العضو مدة اختبار قبل البيعة لا تقل عن ستة شهور بقيت فيها أنه قام بواجبات عضويته بصورة مرضية وفي هذه الحالة تعتمد عضويته من المركز العام ويؤذن له بأداء البيعة بناء على طلب الشعبة ويقوم رئيس الشعبة أو من يقوم مقامه بمبايعته نيابة عن المرشد العام .

مادة ٦ — على كل عضو أن يقرر على نفسه اشتراكا ماليا شهريا أو سنويا يقوم بتسديده بانتظام ولا يمنع ذلك من المساهمة في نفقات الدعوة بالتبرع أو الوصية أو الوقف أو كلها معا كما أن للدعوة حقا فى زكاة أموال الأعضاء القادرين على ذلك ويعفى من كل هذه التكاليف المالية غير المستطيعين بقرار من إدارة الشعبة بعد التأكد من حالة عدم الاستطاعة وكل ما يدفع لا يجوز طلب رده بحال .

مادة ٧ — إذا قصر العضو فى واجب من واجباته أو فرط فى بعض حقوق الدعوة كان لرئيس الشعبة التى ينتمى إليها أن يلفت نظره إلى هذا التقصير ويعمل على إصلاحه بالوسائل الجدية وإذا عاد كان لمجلس الشعبة أن ينذره أو يوقع عليه جزاء ماليا أو يقرر وقفه مدة لا تزيد عن شهر أو يقرر إعفائه من العضوية وفى حالة توقيع الجزاء بالإعفاء يجب أخذ موافقة المركز العام قبل إعلان القرار إذا لم يكن العضو قمت الاختبار .

مادة ٨ — على الأعضاء أن يتكافلوا فيما بينهم . وتنظيم هذا التكافل تتضمنه لائحة خاصة يضعها المركز العام .

الباب الرابع

الهيئات الإدارية الرئيسية للإخوان المسلمين

مادة ٩ — الهيئات الرئيسية للإخوان المسلمين هي : —

أولاً : المرشد العام للإخوان المسلمين وهو الرئيس العام للهيئة لمكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية .

ثانياً : مكتب الإرشاد العام وهو الهيئة الإدارية العليا للإخوان المسلمين والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها .

ثالثاً : الهيئة التأسيسية — وهي مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين والجمعية العمومية لمكتب الإرشاد العام .

أولاً — المرشد العام

مادة ١٠ : المرشد العام للإخوان المسلمين هو الرئيس الأعلى للهيئة كما أنه رئيس مكتب الإرشاد العام والهيئة التأسيسية ، ويشترط فيمن يختار مرشداً عاماً أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون من أعضاء الهيئة التأسيسية وقد مضى على اتصاله بها خمس سنوات .

(ب) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هلالية .

(ج) أن تتوافر فيه الصفات العلمية والحلقية العملية التي تؤهله لذلك .

مادة ١١ — ينتخب المرشد العام من بين أعضاء الهيئة التأسيسية في اجتماع يحضره على الأقل أربعة أخماس أعضاء هذه الهيئة ويجب أن يكون حائزاً لثلاثة أرباع أصوات الحاضرين وإذا لم يحضر الاجتماع العدد القانوني أجل إلى موعد آخر لا يقل عن أسبوعين ولا يزيد عن شهر من تاريخ الاجتماع الأول ويجب أن تتوفر في هذا الاجتماع النية المقررة في الاجتماع الأول من عدد الحاضرين

والموافقين ، فإذا لم يتوفر العدد القانوني في هذا الاجتماع أجل مرة ثانية وعلى الهيئة تحديد موعد اجتماع آخر في مدة كالسابق بيانها مع الإعلان عنه وعن المهمة التي سيعقد من أجلها وعن أن الاجتماع التالي سيكون صحيحاً مهماً كان عدد الحاضرين ويكون الاختيار صحيحاً بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين .

مادة ١٢ — إذا تم اختيار المرشد العام أقسم أمام الهيئة التأسيسية القسم الآتي : —

أقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أميناً لمبادئ الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسي ، وألا أجعل مهمتي سبيلاً إلى منفعة شخصية وأن أتحرى في عملي وإرشادي مصلحة الجماعة وفي الكتاب والسنة وأن أتقبل كل اقتراح أو رأى أو نصيحة من أى شخص بقبول حسن وأن أعمل على تنفيذه متى كان حقاً ، وأشهد الله على ذلك وعلى أعضاء الهيئة التأسيسية أن يجهدوا معه ببيعة الإخوان المنصوص عنها في المادة (٤) ومبايعة الإخوان في الشعب المختلفة عن طريق رؤسائهم ويجددون بيعتهم معه لأول لقاء يجتمعون به فيه .

مادة ١٣ — يضطلع المرشد العام من هذه اللحظة بمهمته وعليه أن يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التي اختير لها .

مادة ١٤ — لا يصح للمرشد العام لشخصه ولا بصفته أن يساهم في شركات أو أعمال اقتصادية أو يشترك في إدارتها حتى ما يتصل منها ببيعة الإخوان المسلمين وأغراضهم صيانة لشخصه وتوفيراً لوقته ومجهوده ، على أن يكون له الحق في مزاوله الأعمال العلمية والأدبية بموافقة مكتب الإرشاد العام .

مادة ١٥ — يقوم المركز العام بنفقات المرشد العام ما لم يكن له من ماله الخاص أو من الأعمال التي أجاز مزاولتها له مكتب الإرشاد العام ما يقوم بذلك على أن يكون تقدير هذه النفقات بلجنة تختارها الهيئة التأسيسية لهذا الغرض عقب انتخابه مباشرة .

(١) أن يكون من بين أعضاء الهيئة التأسيسية وأن يكون قد مضى على عضويته فيها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات :

(ب) أن يكون مؤهلاً من النواحي الخلقية والعلمية لهذه العضوية .

(جـ) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية .

مادة ٢١ — يتم انتخاب أعضاء المكتب من بين أعضاء الهيئة التأسيسية جميعاً (إلا من اعتذر وقبلت الهيئة عذره) بطريق الاقتراع السري وتكون لجنة تختارها الهيئة من بين أعضائها (ويفضل المعتذرون عن الترشيح إن وجدوا) بالقيام بعملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة .

مادة ٢٢ — إذا تم انتخاب أعضاء المكتب فعلى كل منهم أن يقسم أمام الهيئة القسم الآتي : —

« أقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أميناً لمبادئ الأخوان المسلمين ونظامهم الأساسي ووفقاً بقيادتهم منفذا لقرارات المكتب العام للقانونية وأن خالفت رأيي في هذا بكل قوتي في سبيل تحقيق الغاية السامية وأباعد الله على ذلك والله على ما أقول وكيل » .

مادة ٢٣ — إذا تم إعلان النتيجة والقسم انتخبت الهيئة بالاقتراع السري ومن بين الإخوان التسعة القاهريين وكيلاً وسكرتيراً عالماً وأميناً للصندوق وكلفت لجنة أقرر السابقة (مادة ٢١) بفرز الأوراق وإعلان النتيجة أيضاً .

مادة ٢٤ — مدة عضوية المكتب سنتان ويتجدد الانتخاب في نهاية المدة ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة وإذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل مضي المحدودة حل محله مدى يابه في عدد الأصوات في انتخابات الهيئة .

مادة ٢٥ — من واجبات عضو المكتب السهر على مصلحة الجماعة والمواظبة على حضور الجلسات وسرية المداولات واحترام القرارات ولو كانت مخالفة

لرأيه الخاص وليس له نهدها أو الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، والقيام بالمهمات التي يكمل بانجازها على أكمل وجه وإذا فصل أحد الأعضاء في واجبات عضويته كان للمكتب أن يؤاخذة على التقصير بلفت نظره أو انذاره أو بالغرامة المالية أو بالاييقاف مدة لا تزيد على شهر أو بالاعفاء من عضوية المكتب . ويجب أن يصدر قرار الاعفاء بأغلبية ثلثه أرباع الحاضرين ويعلم العضو ليشرح وجهة نظره للمجتمعين .

مادة ٢٦ — لمكتب الارشاد العام الحق في أن يضم لعضويته عدداً من أعضاء الهيئة التأسيسية من ذوي الكفاءة والمؤهلات والسبب في الدعوة على ألا يزيد عدد هؤلاء على ثلاثة أعضاء ويكون لهؤلاء الأعضاء جميع الحقوق والواجبات التي للأعضاء المنتخبين .

مادة ٢٧ — السكرتير العام يمثل مكتب الارشاد العام والمركز العام للاخوان المسلمين تمثيلاً كاملاً في كل المعاملات الرسمية والقضائية والإدارية . إلا في الحالات الخاصة التي يرى المكتب فيها انتداب شخص آخر بقرار قانوني منه .

مادة ٢٨ — مهمة السكرتير العام — تنفيذ قرارات مكتب الارشاد العام ومراقبة نواحي النشاط وأقسام العمل بالمركز العام وله أن يستعين بشيخه من الأعضاء أو الموظفين ولكن هو المسئول أمام المكتب لما يسند إليهم من أعمال وفي حالة غياب السكرتير العام أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين أعضائه من يحل محله مؤقتاً .

مادة ٢٩ — مهمة أمين الصندوق — ضبط أموال الهيئة وحصر ما برد منها وما ينصرف ومراقبة كل نواحي النشاط المالي والحسابي والإشراف على تنظيمها وإحاطة المكتب علماً بذلك في فترات مناسبة وله أن يستعين بغيره من الأعضاء أو الموظفين تحت مسؤوليته وفي حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين أعضائه من يقوم بمهمته مؤقتاً .

مادة ٣٠ — جلسات المكتب دورية وتحدد بقرار منه ويجتمع في غير الموعد الدورى إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه أو بطلب يقدم إليه من ثلاثة من الأعضاء. وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها أغلبية الأعضاء المطلقة (النصف زائداً واحداً) ويعتبر المعتذرون بأعذار مقبولة مع التأييد في حكم الحاضرين من حيث العدد لا من حيث الأصوات فإذا لم يتم النصاب القانونى للأعضاء أجلت أسبوعاً وكانت الجلسة التى تليها قانونية بأى عدد يحضر ويذبه الأعضاء إلى ذلك بخطاب من سكرتير المكتب وتكون القرارات فى اجتماع تظل صحيحة متى صدرت عن الأغلبية المطلقة للمجتمع معين كذلك وإذا تساوت الأصوات رجح جانب الرئيس .

مادة ٣١ — يرأس اجتماعات المكتب المرشد العام أو الوكيل عند غيابه أو أكبر الأعضاء سناً إذا إذا تخلف الوكيل ويتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق عليه ثم ينظر فى جدول الأعمال .

مادة ٣٢ — لمكتب الارشاد العام أيضاً أن ينشأ أقساماً أو يؤلف لجاناً من بين أعضائه أو أعضاء الهيئة التأسيسية أو غيرهم للقيام بتحقيق أغراض الهيئة وله أن يضع اللائحة اللازمة لهذه اللجان ولأوجه نشاط وأقسامه والمشروعات المختلفة .

ثالثاً — الهيئة التأسيسية

مادة ٣٣ — تتألف الهيئة التأسيسية و لهيئة الاخوان المسلمين « من الاخوان الذين سبقوا بالعمل لهذه الدعوة .

مادة ٣٤ — مهمة هذه الهيئة الاشراف العام على سير الدعوة واختيار أعضاء مكتب الارشاد العام وانتخاب مراجع الحسابات وتعتبر مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين والجمعية العمومية لمكتب الارشاد العام .

مادة ٣٥ — تجتمع هذه الهيئة اجتماعاً دورياً خلال كل شهر من كل عام هجرى لسماع ومناقشة تقرير مكتب الإرشاد عن نشاط الدعوة في العام الجديد واختيار الأعضاء الجدد إذا حل موعد إختيارهم ومناقشة تقرير المراجع عن الحساب الختامى للسنة الماضية والميزانية المقترحة للسنة الآتية وانتخاب المراجع الجديد إذا حل موعد انتخابه (ويجب أن يكون من أعضائها وألا يكون من المختارين لمكتب الإرشاد العام) والنظر في غير ذلك من الأعمال والمقترحات التي تعرض عليها وتجتمع على غير هذا الموعد فوق العادة إذا حدث ما يدعو إلى ذلك من المرشد العام أو بقرار من مكتب الإرشاد أو بطلب يقدم من عشرين عضواً والمرشد العام هو الذى يرأس الاجتماع فإذا لم يحضر أو كان الاجتماع لأمور يتصل به أو رأى أن يتنحى عن رئاسة الجلسة قام بذلك الوكيل فإذا تخلف أو اعتذر فأكثر الأعضاء سناً ويكون الاجتماع صحيحاً إذا حضرته الأغلبية المطلوبة (النصف زائداً واحداً) إلا في الحالات التي اشترط لها نصاب خاص فإذا لم يتكامل العدد اجل الاجتماع أسبوعين وأعيدت الدعوة ونص فيها على الموضوع وعلى أن الاجتماع سيصير قلمانياً بأي عدد يحضر وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين إلا في الحالات الخاصة .

المادة ٣٦ — لهذه الهيئة أن تقرر في أى اجتماع . أو بناء على ترشيحات اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية تمنح بعض الإخوان حق العضوية للهيئة الأساسية بشرط أن تتوفر فيما يراد منحه إياها هذه الشروط .

(أ) أن يكون من الأعضاء المثبتين .

(ب) ألا تقل سنه عن خمسة وعشرين سنة هلالية .

(جـ) أن يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمسة سنوات على الأقل .

(د) أن يكون متصفاً بالصفات الخلقية والثقافية والعملية التي تؤهله لذلك

ويجب ألا يزيد عدد من يمنحون هذه العضوية عشرة إخوان من كل عام على أن يراعى في اختيار هؤلاء تمثيل المناطق بقدر الإمكان .

مادة ٣٧ — تنتخب الهيئة التأسيسية من أعضائها (ومن غير الأعضاء المنتخبين للمكتب) لجنة مكونة من سبعة أعضاء ويفضل غير القاهريين وذوى الإلمام والصلات بالفقه الإسلامى والاجراءات القانونية مهمتها تحقيق ما يحال من المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو الهيئة نفسها خاصا بما يمس الأعضاء في سلوكهم أو الثقة بهم أو أى أمر آخر ولهذا للجنة أن توقع ما تشاء من الجزاءات حتى الإغفاء من العضوية على أن تعتمد ذلك من المرشد العام وعند اختيار هؤلاء الأعضاء يقسمون أمام الهيئة (بالله على أن يؤدوا ما عليهم بالذمة والصدق والأمانة) وتختار اللجنة رئيسها وسكرتيرها من بين أعضائها عقب اختيارها مباشرة وتدون قراراتها ومحاضرها في سجل خاص بها ويكون اجتماعها صحيحاً فيحضر خمسة من أعضائها متى كان فيهم الرئيس وتكون قراراتها صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للمجتمعين ويتجدد اختيارها مع اختيار المكتب ولا مانع من اختيارها كلها أو بعضها لاكثر من مرة وتجتمع بدعوة من رئيسها وللعضو الذى يتقرر فصله أن يستأنف هذا القرار بطلب كتاب يرفع إلى مكتب الارشاد العام ليعرض على الهيئة التأسيسية فى أول اجتماع لها ورأيها فيه حاسم .

مادة ٣٨ — إذا قصر واحد من أعضاء الهيئة التأسيسية فى الواجبات الملقاة عليه نصحه المرشد العام فاذا تكرر التقصير أحاله على اللجنة المنوّه عنها فى المادة السابقة إلا إذا كان عضواً بالمكتب فيتخذ فى شأنه ما نص عليه فى المادة (٢٥) .

مادة ٣٩ — تزول صفة العضوية عن عضو الهيئة التأسيسية بالاستفتاء أو بفقدانه أحد الشروط التى تؤهله للعضوية أو بقرار من اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٧) بالشروط الواردة منها أو بقرار من الهيئة نفسها . وفى كل الأحوال يجوز للمرشد العام أن يأمر بوقف العضو على أن يعرض أمره فوراً على الهيئة المختصة فى أمره .

الباب الخامس

الهيئات الادارية للشعب والمناطق

مادة ٤٠ — الإخوان المسلمون في كل مكان هيئة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها هذا النظام الاساسى ويوجهها المكتب العام ويقسمون بحسب الأماكن والبلدان إلى شعب تعتبر كل منها وحدة إدارية يشرف عليها (مجلس إدارة) تختاره (الجمعية العمومية) الإخوان المسلمون في هذه الشعبة طبقا للمواد الآتية :

أولا الجمعية العمومية

مادة ٤١ — تتكون الجمعية العمومية للشعبة من الأعضاء المنتخبين المسدين لاشتراكهم إلى آخر شهر قبل الانعقاد أو المعفون منها بقرار قانونى وتجتمع اجتماعا دوريا خلال شهر المحرم وفى غير هذا الموعد إذا وجد ما يدعو إلى ذلك بدعوة من رئيس الشعبة أو من المرشد العام أو بطلب يقدم إلى أحدهما من خمس الأعضاء ويكرن انعقادها صحيحا إذا حضره نصف الأعضاء على الأقل ، وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة فإذا لم يتم العدد القانونى أجل الاجتماع أسبوعا يكون بعدها الاجتماع صحيحا بأى عدد يحضر وترسل الدعوة فى الحالتين قبل الموعد بثلاثة أيام على الأقل ومعها جدول الأعمال ويقوم برئاسة الاجتماع رئيس الشعبة أو وكيلها أو أكبر الأعضاء سنا إذا لم يحضرا .

مادة ٤٢ — من اختصاصات الجمعية العمومية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات والنظر فى التقارير التى تقدم إليها منها واعتماد ميزانية العام الجديد والموافقة على الحساب الختامى للعام الماضى ومناقشة ما يعرض عليها من الاقتراحات والموضوعات .

مادة ٤٣ — يجب لإخطار المركز العام دائما بموعد انعقاد الجمعية العمومية

وبمجدول أعمالها في هذا الاجتماع ويشترط لصحة القرارات أيا كانت موافقة المكتب العام .

ثانياً -- مجلس الإدارة

مادة ٤٤ — يتألف مجلس الإدارة من رئيس يختاره المركز العام ووكيلين وسكرتير وأمين صندوق تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها بالاقتراح السري ويحدد مجلس الإدارة كل عامين ويشترط فيمن ينتخب عضواً بالمجلس أن يكون سنه أحد وعشرين سنة هلالية على الأقل ويجوز انتخاب العضو أكثر من مدة وللمركز العام إعفاء الرئيس من مهمته وانتداب من يحل محله إذا رأى ذلك في أى وقت من الأوقات .

مادة ٤٥ — متى تم انتخابات أعضاء مجلس الإدارة أدى كل عضو منهم هذا القسم .

« أقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أميناً لمبادئ الأخوان المسلمين ونظامهم الأساسي واثقاً بقيادتهم منفذاً لقرارات مكتب الإرشاد العام وقرارات مجلس إدارة الشريعة وإن خالفت رأيي مجاهداً ما استطعت في سبيل تحقيق الغاية السامية وأباعد الله على ذلك والله على ما أقول وكيل ، ، .

مادة ٤٦ — رئيس الشريعة هو المسئول الأول عن أعمالها ونشاطها بالاشتراك مع المجلس وهو الذى يرأس الجلسات والاجتماعات ويمثل شعبه في كل المعاملات الرسمية والقضائية وفي التوقيع على الأوراق أيا كان نوعها ويقوم عنه أحد الوكيلين حال غيابه ويقوم السكرتير بالمحافظة على الاحتمام والسجلات والصفحات الخ . . . ويقوم أمين الصندوق بحفظ الأموال وتنظيم حساب الخزينة وتقديم التقارير والبيانات المتعلقة بمهمته لمجلس الإدارة والجمعية العمومية .

مادة ٤٧ — اجتماعات المجلس دورية وتحدد بقرار منه ويدعى في غيرها إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من الرئيس ويرأسه الرئيس أو أكبر الأعضاء

سنا وتكون الاجتماعات قانونية بحضور نصف الأعضاء إذا كان بينهم الرئيس أو الوكيل وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين فإذا تساوت الأصوات يكون جانب الرئيس مرجحاً .

مادة ٤٨ — لمجلس الإدارة الحق في تكوين ما يرى من الأقسام الإدارية واللجان ويحسن أن يكون مثلاً في كل لجنة بعضو واحد على الأقل .
مادة ٤٩ — إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجلس بالاعفاء أو الاستعفاء للمجلس الحق في تعيين العضو الذي يليه في عدد الأصوات في آخر انعقاد الجمعية العمومية .

ثالثاً — المناطق والمكاتب الإدارية وشعب الخارج

مادة ٥٠ — للمركز العام أن يقسم شعب الإخوان في داخل المملكة المصرية إلى مناطق بحسب التقسيمات الإدارية الحكومية أو سهولة المواصلات أو غير ذلك من الاعتبارات وتكون إحدى هذه الشعب مقراً للمنظمة كما أن له أن ينشأ مكاتب إدارية يختص كل واحد منها بالإشراف على عدة مناطق وتحدد مهمات المناطق والمكاتب بلوائح وأوامر يصدرها المكتب العام .

مادة ٥١ — للمركز العام أن ينشئ للهيئة شعباً وفروعاً في البلاد العربية والإسلامية وغيرها مع ملاحظة الأوضاع والظروف الخاصة وتحدد الصلة بينه وبينها بلوائح وقرارات في مؤتمرات جامعة تضم ممثليه ويمثل هذه الشعب .

الباب السادس

صلة المركز العام بالشعب

مادة ٦٢ — مكتب الارشاد العام باعتباره الهيئة الإدارية العليا للإخوان المسلمين له وحده حق اعتماد الشعب الجديدة والهيئات الإدارية والإشراف بنفسه أو بواسطة المناطق والمكاتب والمندوبين على سير الدعوة فيها .

مادة ٥٣ — للمركز العام أن ينتدب من الاخوان فى كل شعبة أو منطقة مندوبا عنه يمثله إلى جانب مجلس الادارة ويكون لهذا المندوب حق حضور الجلسات والاشتراك فى المناقشات بدون تصويت وإذا رأى من القرارات ما يمس حقوق الدعوة فله حق وقف هذا القرار حتى يستشير المركز العام ويرى رأيه ورأى المركز العام فى ذلك نهائى .

مادة ٥٤ — للمكتب أن يرفض إعتماد أية هيئة إدارية لا يراها مناسبة للقيام بأبناء الدعوة وحينئذ يعاد الانتخاب بعرفة الجمعية العمومية كما أن للمكتب أن يرفض الموافقة على بعض الاعضاء المنتخبين وحينئذ يحل محلهم من يليهم فى الأصوات .

مادة ٥٥ — للمكتب العام حق حل أية شعبة تخرج عن سير الدعوة بقرار منه لما بعد ذلك الحق فى أن تتصرف باسم الاخوان فى عمل ما .

الباب السابع

النظام المالى للهيئة

مادة ٥٦ — تتكون مالىة المركز العام من اشتراكات أعضائه وأعضاء الهيئة التأسيسية وأعضاء الشعب والمناطق ومن التبرعات والوقفات والوصايا من أعضاء الهيئة خاصة ومن غيرهم إذا كانت باسم الدعوة ووافق على قبولها المكتب العام ومن ربح التبرعات والشارات النخ وتتكون مالىة الشعب والهالك من النسب المحدة لها من من اشتراكات أعضائها ومن تبرعاتهم ومن مساعدة المركز العام ومن كل الموارد المشروعة التى تصل إليها .

مادة ٥٧ — يوزع ما يزيد من رصيد المكتب العام أو الشعبه على متوسط شهرين — فى مصرف مصرى أو أى مصرف عربى أو إسلامى أو صندوق التوفير (بدون فائدة إلا إذا رأى مجلس إدارتها غير ذلك وموافقة المكتب

العام على رأيه كتابة وكل مبلغ يجب يشترط أن يكون سحبه باذن موقع من الرئيس أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق .

مادة ٥٨ — كل مال يجمع بمعرفة المكتب أو إدارات الشعب لغرض خاص لا يختلط بمالية العام ويخصص للغرض الذى جمع له .

مادة ٥٩ — تنشأ دور الشعب أو توقف أو تستأجر من تاريخ صدور هذا القانون باسم مكتب الإرشاد العام للإخوان المسلمين ممثلا فى شخص السكرتير العام أو من يقوم مقامه والمكتب هو الذى يقوم بتأثيرها ويكون الاثاث وديعة باسمه عند إدارة الشعبة .

الباب الثامن

أحكام عامة

مادة ٦٠ — لمكتب الإرشاد العام ولجائس إدارات الشعب منح العضوية الفخرية لمن يقدمون خدمات للدعوة أو يعرف عنهم تقديرها والعمل على مساعدتها .

مادة ٦١ — ينعقد كل سنتين مؤتمر عام من رؤساء شعب الإخوان المسلمين بدعوة من المرشد العام بمدينة القاهرة أو بأى مكان آخر يحدده ويكون الغرض منه التعارف والتفاهم العام فى الشئون المختلفة التى تتصل بالدعوة استعراض خطواتها فى هذه الفترة .

مادة ٦٢ — صدور هذا النظام يوجب إعادة النظر فى القوانين واللوائح السابقة وتعديلها على ضوء أحكامه ومواده .

مادة ٦٣ — لا يجوز تعديل هذا القانون الأساسى إلا بناء اقتراح يتقدم

المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو عشرون عضوا من أعضاء الهيئة التأسيسية ولا يكون التعديل نافذا إلا إذا وافقت عليه الهيئة التأسيسية في اجتماع ثلثه أرباع أعضائها بالأغلبية المطلقة للحاضرين فإذا لم يتكامل العدد القانوني طبقت الأحكام العامة (٣٧) ،

مادة ٦٤ — تسرى أحكام هذا القانون من تاريخ موافقة الهيئة التأسيسية عليه .

والله أكبر والله الحمد

الحزب الديمقراطي

عندما شرعت اتصل ببعض الزملاء لتأليف هذا الحزب ، قال البعض أن أهم ما يجب أن نغنى به هو البحث عن مجموعة من الشخصيات البارزة . مجموعة من ذوي « الخيئات » المالية والاجتماعية ، لأن الناس في مصر لا تغنى بالبرامج والأهداف ، بل تسأل أول ما تسأل عن زعماء الحزب ومن يكونون ؟

وقد قلت لهؤلاء الزملاء في غير سخرية ، أن ثقتي في الشعب ، ورأيت في تطوره الفكري تجعلني أو من إيماناً وطيداً بأن الناس على العكس من هذا تماماً . . إنهم أصبحوا من الوعي بحيث لا يمكن « تهويشهم » بالأسماء الضخمة ، وقد تكون هذه الأسماء بالذات هي أكبر منفر للناس من الأحزاب .

قلت لهم إن الشعب قد بلغ من الوعي والنضج ما جعله يتطلع إلى مبادئ جديدة ، وإلى برنامج جديد بل وإلى وجود جديدة . . وقلت لهم إن الحزب الذي يريده الناس الآن وفي ظل ظروفنا الحالية هو الحزب الذي يقوم على أكتاف العمال والفلاحين قبل أن يقوم على أكتاف الباشوات والبكرات ، والأمانة الكبار ،

قلت لهم إن مصر في حاجة إلى برنامج تقدمي وطني ، يرتبط به الحياة والارادة قبل أن يرتبط به ساكنو القصور والعمارات . . إن مصر في حاجة إلى حزب ديمقراطي في برنامجه ، وفي تنظيمه ، وفي تكوينه ، ولا يمكن أن يقوم هذا الحزب ، إلا إذا فتح باب الانضمام له على مصراعيه . . للامى والفقير قبل المتعلم والغنى .

ومنذ أعلنا عن قيام حزبنا الديمقراطي ، ونحن نزداد إيماناً وعياً هذا الشعب ،
فإن مئات الرسائل التي تتلقاها كل يوم من شتى أنحاء البلاد لا تتضمن تعليقاً
واحداً على الأشخاص . . . إنها جميعاً تتكلم عن البرنامج وعن اللائحة . . . إنها
جميعاً تؤكد أن الشعب لم يعد يحفل بالأشخاص بل إنه يحفل بالمبادئ وحدها ؟

هذا الشعب العظيم . . . يفطره وبغريزته ، أصبح يدرك تماماً أن الأشخاص
يمكن أن يزول ويمكن أن تتغير ، ويمكن أن تنحرف ، ولكن شيئاً واحداً
يبقى . . . هو المبادئ . . . ومن هنا فقد جعلوا هذه المبادئ التي يقوم عليها حزبنا
هي أساس ارتباطهم به وتمامهم منه ، ويكفي . . . يكفي أن يطعن كل عضو . . .
أصغر عضو ، إلى أن لائحة الحزب تمسكه من الوصول إلى القيادة إذا توفرت
له ثقة زملائه .

وقد أدرك هذا الشعب العظيم بفطرته ، وبغريزته ، أن الوقت قد حان
لحزب ديمقراطي . لحزب ديمقراطي بالذات والتحديد

وبقيت قلة . . . قلة من الانتهازيين الحقوديين الذين عاشوا يحاربون بعضهم
ويحاربون أعمال سواهم . . . قلة لم تفهم ما فهمه الشعب ، ولم تحس ما أحس الناس
ولم تنجس هذه القلة من أن تركز كل اهتمامها في الأشخاص بدلاً من البرنامج . .
في الأعضاء بدلاً من الأهداف !

وليت هذه القلة من الانتهازيين جعلت من حديث الأشخاص حديثاً سياسياً
يشمل موافقهم ، أو دسوا بقهم ، بل لأنها لم تمنح إلا بشيء واحد هي أن الحزب
يضم عدداً من « الهلافت » !

حسناً ، إننا نقول لهؤلاء إننا سنرحب دائماً بالهلافت . بالصعاليك . .
بالدهماء . . . إننا حزب هذه الطبقات بالذات ، وسنقدم استمارة لكل من يتقدم
إلينا . ونمد أيدينا لكل من يطلب التعاون معنا !

كلا ، بل إننا نقول لهؤلاء أكثر من هذا ، إننا سنفضل الغفاة على لابسى
الاحذية سنفضل مهملى الثياب على لابسى الردنجهات سنباهى دائماً بأن حزبنا
يضم أغليته من ذوى الجلالىب ، واللاسات وسنقول دائماً أن حزبنا من بدايته
من رأسه إلى أخص قدميه . . من القيادة إلى القاعدة ، كله من الشعب . من
أصغر ثائر فى الشعب .

إن النداء الذى سنظل نرده رغم أنف الانتهازين ، والموتورين والمخربين
والأغبياء . النداء الذى سنظل نوجهه بلا ملل ولا كلل هو أيها الصعاليك . .
أيها الدهماء . . أيها الهلافيت ، إنضموا إلينا . . إننا نرحب بكم ، إننا لا نثق
إلا بكم أنتم أشرف وأعز وأطهر المواطنين .

فتحى الرملى

التحرير الوطنى :

يهدف الحزب الديمقراطى إلى قيام ديمقراطية شعبية حرة بعد أن
يتم له : —

- ١ — طرد جميع القوات الاستعمارية عن مصر والسودان .
- ٢ — رفض مشروع النقطة الرابعة ومشروع المعاهدة المصرية الأمريكية
١٩٥٢ لخطرهما على استقلال البلاد .
- ٣ — مقاومة كل المشروعات والأحلاف العسكرية التى تدعو إليها الدول
الاستعمارية والخاضعة للنفوذ الاستعمارى .
- ٤ — استصدار تشريع باعتبار الدخول فى أية مفاوضات سياسية مع
الدول الاستعمارية خيانة عظمى .

السياسة الخارجية :

- ٥ — عرض فكرة الاتحاد مع السودان — بعد تحريره — على أساس

المساواة التامة في الحقوق والواجبات وذلك في استفتاء شعبي يشترك فيه جميع أبناء السودان ،

- ٦ - استرداد الاراضى التى سلخت من مصر مثل جغوب .
- ٧ - وقف الاعتراف بالحكومات الوهمية وتبادل العلاقات السياسية مع الحكومات الشرعية الحقيقية .
- ٨ - تحويل جامعة (الدول العربية) إلى جامعة (شعوب الشرق الاوسط) التى تشمل مندوبى النقابات والهيئات الاهلية فقط .
- ٩ - تأييد جميع الحركات الشعبية والوطنية فى شتى أنحاء العالم فى كفاحها ضد مستعمراتها ومستعمراتها .
- ١٠ - تعزيز العلاقات الشعبية بين مصر والعالم أجمع عن طريق تمثيل مختلف الطوائف والجماعات فى المؤتمرات والحركات الدولية .
- ١١ - عقد معاهدات عدم اعتداء مع الدول الديمقراطية والكفاح ضد المعاهدات والاتفاقات السرية التى تبرم من خلف الشعوب وبعبدا عن رقائهم .
- ١٢ - الوقوف فى معسكر الشعوب المقاومة للاستعمارية والحرب العنيفة .

سلطة الشعب :

- ١٣ - تحقيق الحرية السياسية التامة بكفالة حق الشعب فى الدعوة لمختلف المبادئ والنظم بما فى ذلك حق المطالبة بالجمهورية .
- ١٤ - الاكتفاء بمجلس نيابى واحد كله منتخب .
- ١٥ - الأخذ بنظام القائمة فى اقتراع عام مباشر يشترك فيه جميع الراشدين من الرجال والنساء وأفراد الجيش والبوليس على أن تشرف على هذا الاقتراع العام الذى يجب أن يجرى مرة كل ثلاث سنوات هيئة مراقبة يرأسها رئيس محكمة النقض والإبرام ويشترك فيها مندوبون يمثلون جميع الأحزاب .

١٦ - تحويل المجالس البلدية إلى مجالس نيابة محلية لا تخضع لإشراف الهيئات الحكومية واستبدال نظام العمدة الأوتوقراطية بنظام مجلس القرية المنتخب انتخاباً حراً من الفلاحين .

١٧ - إصدار قانون يمنع النواب والوزراء من عضوية الشركات والبنوك

١٨ - إصدار تشريع باعتبار كل محارله لعدوالة مهمة المارضة جريمة يحاسب مرتكبها قانوناً .

الحريات العامة :

١٩ - إلغاء الأجهزة الرجعية من عملي الاستعمار والاستبداد كإدارة المطبوعات ومكتب مكافحة الشيوعية ومصلحة العمل وغيرها .

٢٠ - إلغاء جميع القوانين التي وضعت لتقييد حريات الجماهير وفي مقدمتها قوانين المطبوعات ومنع الاضراب وحمل السلاح وحفظ النظام في معاهد التعليم ومكافحة الشيوعية والاحكام العرفية والاجتماعات والتجمهر والجمعيات الاحزاب . . الخ

٢١ - إصدار عفو شامل عن جميع القضايا السياسية السابقة وفي مقدمتها قضايا الرأي والصحافة .

٢٢ - فصل الدين عن الدولة وإصدار تشريع لحماية الشعب من الفتن للطائفية والدعوات العنصرية .

جهاز الدولة :

٢٣ - إلغاء المصروفات السرية .

٢٤ - إلغاء درجات الموظفين .

٢٧ — اعتبار جريمة الرشوة واستغلال النفوذ من جرائم الحيانة المظنة كما هو الحال في الدول الديمقراطية .

٢٦ — تطهير الإدارة الحكومية من العناصر المروفة بتاريخها السابق في مناصرة الاستعمار والرجعية .

الدفاع الوطنى :

٢٧ — تسمية الجيش (جيش الشعب) وتحديد مهمته في الدفاع عن الاراضى المصرية ضد الاستعمار وضد أى هجوم أجنبي فعلى عليها .

٢٨ — تعديل قسم الجيش بحيث ينص صراحة على احترام استقلال الشعوب وعدم اشتراكه في أى حرب خارج حدوده .

٢٩ — رفض الاسلحة الإنجليزية والأمريكية التى يراد بها توريث الجيش المصرى العظيم في معاونة الدول الاستعمارية في مشروعاتها العدوانية .

٣٠ — جعل مدة التطوع في قانون التجنيد الاجبارى عاما واحدا .

٣١ — رفع المستوى المعنوى والثقة فى والمادى للجنود وفتح باب الترقية في وجوهم ليصبح منهم ضباط يصلون إلى أعلا مراتب القيادة .

الاقتصاد القومى :

٣٢ — تأميم شركة قناة السويس فورا واعتبار ما استولت عليه الشركة من أموال تعويضا قانونيا عن ممتلكاتها الخالية .

٣٣ — تأميم المرافق العامة والمؤسسات الاحتكارية والصناعات الكبرى أجنبية كانت أم مصرية .

٣٤ — إدارة الدولة بنفسها لجميع مصادر الثروة الرئيسية كالصحرارى والمصايد والمناجم . وعدم الاعتراف لاية هيئة أو شركة أو دولة بحق امتياز استغلال أى جزء منها .

٣٥ — تنفيذ المشروعات اللازمة لتنمية القوى الإنتاجية مع كهربة خزان أسوان ومنخفض القطارة .

٣٦ — رسم خطة الإنتاج الصناعى والزراعى بحسب حاجة الشعب إلى الاستهلاك بواسطة لجنة عليا تشترك فيها الحكومة ونقابات العمال والمستهلكين والجمعيات التعاونية .

٣٧ — تحويل زراعة الحياض إلى زراعة دائمة وإنشاء محطات للرى وتشجيع الصناعات الزراعية وتقديم الماكينات والآلات الحديثة للزراع التعاونية لمضاعفة إنتاجها مع العناية الخاصة بالثروة الحيوانية وإنشاء المحطات العلمية لها .

٣٨ — إصلاح الأراضى البور وزيادة مساحة الأراضى المنزرعة .

٣٩ — إنشاء وزارة للإنتاج تحمل محل وزارتي الأوقاف والتموين .

صحة الشعب :

٤٠ — وإنشاء وزارة للمساكن تقوم بنسف الكهوف المروعة التى يعيش سواد الشعب لتقيم على أنقاضها عشرات الألوف من المساكن الجديدة التى تليق بالآدميين .

٤١ — تعميم نظام القرى النموذجية وإمدادها بالمياه المرشحة للصالحة وبالنور الكهربائى .

٤٢ — ردم البرك والمستنقعات فى القرى وتعميم المجارى فى جميع المدن والمراكز الكبرى .

٤٣ — الأخذ بنظام التأمين الصحى وتخويل جميع القيادات الخاصة إلى عيادات عامة تقوم على نفقة الدولة مع مساهمة كل فرد بـ ١ ٪ فقط من إيراده السنوى .

٤٤ — جعل الكشف الطبى إجباريا فى كل عام وإلزام راغب الزواج بتقديم شهادات تثبت خلوهم من الأمراض المعدية .

٤٥ — لشر المستشفيات المختلفة والحدائق العامة والأندية الرياضية ودور الحضارة فى جميع أنحاء البلاد .

٤٦ — تأليف هيئة من المراقبين الصحيين للبحث عن المصابين بالأمراض المعدية لإلزامهم بالعلاج والإشراف على أعمال النظافة والوقاية .

التربية والتعليم :

٤٧ — جعل التعليم مجانيا فى جميع مراحل على أن يكون التعليم الابتدائى منه على الأقل إجباريا حتى يبدأ الناس سباقهم فى الحياة من صف واحد .

٤٨ — إباحة الانتساب للجامعة والمعاهد العليا ومنح مكافآت مالية للناجحين وتنظيم مباريات كبرى فى شتى النواحي العلمية والأدبية والفنية .

٤٩ — إنشاء جامعات صناعية وفنية لتخريج العدد للثروة الصناعية المنتظرة . .

٥٠ — القضاء على الأمية فى عام واحد ونشر الثقافة العامة عن طريق الجامعات والمسارح الشعبية .

٥١ — إعادة بحث جميع مناهج التعليم وتطهيرها من كل أثر للتوجيهات الاستعمارية والاستبدادية .

٥٢ — تزويد كل قرية بمكتبة عامة وميكروفونات للاذاعة .

القضاء المصرى :

٥٣ — توحيد القوانين الأهلية والشرعية ، وتوحيد المحاكم والهيئات القضائية بالتالى :

٥٤ — تقصير الإجراءات القضائية حتى لا يؤجل نظر القضية أكثر من سنة إلا في الحالات الاستثنائية التي يمكن تحديدها بنانون .

٥٥ — جعل منصب النائب العام بالإنتخاب عن طريق البرلمان وترشيح الهيئات القضائية العليا .

٥٦ — الأخذ بنظام المحلفين .

٥٧ — القضاء على نظام السجون انصاف الطبقات : ١ — للفلاح الإرهابي الرجمى الحالى وإلغاء عقوبة الجلد وجميع العقوبات المهينة باعتبار المذهب مريضا اجتماعياً وليس عدوا للمجتمع .

٥٨ — وضع حد أقصى للايحمار يحصى صغار المستأجرين من الملاك وحد أدنى للأجور يحصى الفلاحين من الاستغلال .

٥٩ — تأليف نقابات للعمال الزراعيين وجمعيات تعاونية لصغار المزارعين .

٦٠ — إلغاء البنوك العقارية والقضاء على المرابين وتصفية جميع المديون السابقة .

٦١ — تحديد الملكية الزراعية بـخمسين فداناً بشرط أن يتم هذا المشروع دفعة واحدة لتوزع الدولة ما تستحقه بمد ذلك على صغار الفلاحين بلائمن .

(ب) للعامل :

٦٢ — جعل حد أدنى للأجور ، حد أقصى لساعات العمل (٤٠ ساعة في الأسبوع) ومساواةعاملات بالعمال في جميع الحقوق والإمتيازات طالما كان نوع العمل وكيفيته واحدة .

٦٣ — الاعتراف بالإتحاد العام للنقابات ومنحه إعانة سنوية .

٦٤ — جعل الإشتراك في النقابات إجباريا ومنع تدخل الحكومة في الشؤون النقابية .

٦٥ - سن قانون لعقد العمل المشترك .

٦٦ - اشتراك العمال ببحث التشريعات العمالية وإشراف النقابات على تنفيذ هذه التشريعات .

(ج) للموظف :

٦٧ - تحيد الفرق بين اقل مرتب وأكبر مرتب في الدولة بنسبة ١ : ١٠

٦٨ - استبدال نظام المرتبات الشهرية بنظام المرتبات الأسبوعية لحماية الموظف من الاستدانة والربا وتنشيط حركة تداول النقد .

٦٩ - تقديم فروض بدون فائدة لا تزيد على مرتب سنة كاملة في حالة الزواج .

(د) للجميع :

٧٠ - محاربة الغلاء بجعل الحد الأقصى للربح ٢٠ في المائة وفتح محلات رسمية لتوزيع المواد الغذائية الوثيسة بالأسعار المحددة .

٧١ - تأليف نقابات للمستهلكين لمراقبة الأسعار والأسواق .

٧٣ - إلغاء الرسوم الجمركية ومنع تصدير أى سلعة قبل سد حاجة الإستهلاك المحلى منها .

٧٣ - حل الهيئات التى يؤلفها المحسكرون وكبار الصناع للآمر على العمال والمستهلكين كاتحاد الصناعات واتحاد الملاك .

٧٤ - إلزام الدولة بإيجاد عمل لكل فرد مع تأمينه ضد الشيخوخة والعجز

٧٥ - إلغاء الوقف الأهلى والخيرى .

٧٦ - تسهيل وتعميم طرق المواصلات وكهربة خط حلوان والمرج واستبدال المترو والترام بحيث يسير تحت الأرض لمواجهة الضغط الناتج عن اتساع المدن وزيادة سكانها .

(هـ) إيرادات الدولة :

- ٧٧ — فرض ضرائب تصاعدية تصل إلى ١٠٠ في المائة .
- ٧٨ — أرباح الدولة من إيرادات قناة السويس وإيرادات النقل والمواصلات ومن فائض القيمة الذي يجب ألا يزيد على ٢ في المائة في المشروعات الكبرى التي تتولاها الدولة .
- ٧٩ — استرداد ديون إنجلترا لمصر التي استدانها في خلال الحرب الأخيرة والتي بلغت أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه .
- ٨٠ — عقد قروض داخلية بفائدة لا تتجاوز ٢ في المائة .
- ٨١ — تعديل فئات ضريبة التركات بحيث لا يقل نصيب الدولة عن ٥١ في المائة فيما يزيد عن الآلاف الأولى .

اللائحة الأساسية للحزب الديمقراطي :

- ١ — الحزب الديمقراطي هو الحزب المعبر عن مصالح الشعب المصري .
- ٢ — الحزب الديمقراطي يؤمن بالبرلمان والحرية السياسية والنظام الديمقراطي السليم كغاية ووسيلة في وقت واحد وهو يرى وجوب التعاون مع الأحزاب والهيئات المتفقة معه في بعض من أهدافه وبرامجه ويهدف لتوحيد كل الأحزاب والهيئات المتفقة معه في غالبية الأهداف في جبهة شعبية موحدة .
- ٣ — سكرتير الحزب الحالي هو الزميل فتحى الرملى .
- ٤ — أعلى سلطة في الحزب هي المؤتمر .
- ٥ — يعقد مؤتمر الحزب بصفة دورية مرة كل سنة في الخميس الثانى من شهر يناير .

٦ — أعضاء المؤتمر هم أعضاء الحزب الذين مضت على عضويتهم أكثر من ستة أشهر والذين يعملون في إحدى تنظيمات الحزب ويقومون بتسديد اشتراكا.
٧ — يجرى انتخاب السكرتير العام للحزب مرة كل سنتين وفي المؤتمر الدوري للحزب .

٨ — تنتخب جميع أجهزة الحزب العليا في المؤتمر وتعتبر جميع الأجهزة منحلة فور انعقاد المؤتمر ما عدا السكرتارية التي تنحل جلسات السكرتارية الجديدة .

٩ — المؤتمر العام حق فصل أو ضم أى عضو أو إلغاء أو حل أى هيئة للحزب .

١٠ — يحدد المؤتمر العام السياسة العامة للحزب مدى العام .

١١ — ينعقد المؤتمر الدوري للحزب من تلقاء نفسه وبموجب جدول الأعمال المقدم من السكرتارية الدعوة لمؤتمر عام غير عادى وكذلك يجوز بأغلبية مطلقة من الأعضاء الذين مضى عليهم سنة على الأقل أن يدعو لمؤتمر عام غير عادى لتغيير سياسة الحزب وإعادة انتخاب أو عزل أى أعضاء بما فيهم السكرتير العام .

١٢ — السكرتارية هى أعلى سلطة تنظيمية في الفترة ما بين مؤتمرات للحزب .

١٣ — تتكون السكرتارية من السكرتير العام للحزب وسكرتير جميع المكاتب العليا .

١٤ — تشرف السكرتارية على جميع نشاط المكاتب وتوصى بتوجيهاتها عن طريق سكرتيرها المنتخبين من بين أعضاء المكاتب أنفسهم وللسكرتارية الحق في إعادة تشكيل المكاتب وإضافه أعضاء جدد وتكوين مكاتب جديدة

تعتبر مؤقتة إلى أن يقرها المؤتمر العام على ألا يكون لها حق التصويت في المؤتمر الخاص ويكون للسكرتارية الحق في وقف أى مكتب أو أى عضو من الحزب على أن يحاول الأمر إلى لجنة تحقيق يناقش قرارها أمام أول مؤتمر خاص يلي هذا التمرار وجميع بيانات وتعليمات السكرتارية تنشر فوراً بجميع أجهزة النشر في الحزب .

١٥ — تتكون المكاتب الحالية للحزب من :

(أ) مكتب الجريدة وهو مسئول عن إصدار جريدة الحزب والنشرات الدولية الناطقة باسمه .

(ب) مكتب الثقافة — وهو مسئول عن تثقيف أعضاء الحزب ووضع وشرح فلسفة الحزب ونظريته في الدياسة المصرية والعالمية مع الإشراف على جميع المطبوعات الداخلية للحزب .

(جـ) مكتب الدعاية وهو المسئول عن جمع أعمال الدعاية للحزب وشرح أعماله .

(د) مكتب الاتصال — وهو المسئول عن تنظيم شعب الحزب وفروعه والاتصال بها للتعاون مع جميع الهيئات والأحزاب والجمعيات الديمقراطية في مصر والخارج ،

(هـ) المكتب المالى — مسئول عن مالية الحزب ومراقبة مالية اللجان الفرعية واحتياجاتها .

(و) مكتب الحريات — مسئول عن الدفاع عن القضايا السياسية وجمع القضايا التى تتعلق بالرأى والمشاكل الخاصة بحقوق الشعب .

١٦ — من أعضاء مكاتب الحزب وسكرتيرى المناطق يتكون المؤتمر الخاص للحزب وينعقد مرة كل ثلاثة شهور أو بناء على طلب أغلبية مطلقة من أعضائه

والسكرتارية مسؤولية أمامه وله أن يوقف أى عضو فى الحزب إلى أن ينعقد المؤتمر العام الذى يملك وحده حق الفصل .

١٧ — يشرف على تنفيذ الخط السياسى للحزب المكتب السياسى وهو مكون من السكرتير العام للحزب رئيساً وأربعة أعضاء منتخبين فى المؤتمر العام ويمثل فى السكرتارية عن طريق السكرتير العام وأعضائه وحدهم لهم الحق فى التكلم باسم الحزب فى السياسة العامة والجهات المسئولة وإصدار بيانات باسم الحزب وحضور المؤتمرات العامة ولا يملك إيقافهم أو أى عضو منهم إلا المؤتمر العام .

١٨ — لا يجوز أن يلى المكتب السياسى للحزب عضو يريد إيراده السنوى عن ثلاثة آلاف جنيه .

١٩ — تتكون شعبة الحزب من أعضاء الحزب فى منطقة معينة وكل شعبة تنتخب لها سكرتارية وسكرتيراً .

٢٠ — لا يجوز أن ينتخب سكرتيراً لشعبة فى الريف من يملك أكبر من ٥٠ فدان، وفى المدن من له دخل أكبر من ٦ آلاف جنيه فى السنة .

٢١ — كل خمسة شعب يكونون منطقة ومن سكرتاريات الشعب تنتخب سكرتارية المؤتمر .

٢٢ — جميع قرارات الحزب وفروعه ولجانه تتم بالأغلبية وتخضع للأغلبية للأغلبية وجميع المسئولين يختارون بالانتخاب السرى الكامل الحرية ولكل لجنة أو شعبة الحق فى سحب الثقة من جميع المسئولين المنتخبين على أن يكون النظام الديمقراطى الكامل هو السائد فى الحزب وعلى أن يتاح لكل عضو الفرصة للتعبير عن رأيه فى حدود البرنامج والاتحة والدفاع عن نفسه إزاء أى قرار يصدر ضده .

٢٣ — السكرتارية العامة للحزب تقبل الأعضاء بعد ترشيح سكرتارية للشعبة لهم وبعد ستة شهور مدة اختبار ويجوز تعديل هذه المدة بموافقة السكرتارية العامة

تعتبر مؤقتة إلى أن يقرها المؤتمر العام على ألا يكون لما حق التصويت في المؤتمر الخاص ويكون للسكروتارية الحق في وقف أى مكتب أو أى عضو من الحزب على أن يحاول الأمر إلى لجنة تحقيق يناقش قرارها أمام أول مؤتمر خاص يبنى هذا القرار وجميع بيانات وتعليمات السكروتارية تنشر فوراً بجميع أجهزة النشر في الحزب .

١٥ — تتكون المكاتب الحالية للحزب من :

(أ) مكتب الجريدة وهو مسئول عن إصدار جريدة الحزب والنشرات الدولية الساخنة باسمه .

(ب) مكتب الثقافة — وهو مسئول عن تثقيف أعضاء الحزب ووضع وشرح فلسفة الحزب ونظريته في السياسة المصرية والعالمية مع الإشراف على جميع المطبوعات الداخلية للحزب .

(ج) مكتب الدعاية وهو المسئول عن جمع أعمال الدعاية للحزب وشرح أعماله .

(د) مكتب الاتصال — وهو المسئول عن تنظيم شعب الحزب وفروعه والاتصال بها للتعاون مع جميع الهيئات والأحزاب والجمعيات الديمقراطية في مصر والخارج ،

(هـ) المكتب المالى — مسئول عن مالية الحزب ومراقبة مالية اللجان الفرعية واحتياجاتها .

(و) مكتب الحريات — مسئول عن الدفاع عن القضايا السياسية وجميع القضايا التى تتعلق بالرأى والمشاكل الخاصة بحقوق الشعب .

١٦ — من أعضاء مكاتب الحزب وسكروتارى المناطق يتكون المؤتمر الخاص للحزب وينعقد مرة كل ثلاثة شهور أو بناء على طلب أغلبية مطلقة من أعضائه

والسكرتارية مسؤولية أمامه وله أن يرفع أى عضو فى الحزب إلى أن ينعقد المؤتمر العام الذى يملك وحده حق الفصل .

١٧ — يشرف على تنفيذ الخط السياسى للحزب المكتب السياسى وهو مكون من السكرتير العام للحزب رئيساً وأربعة أعضاء منتخبين فى المؤتمر العام ويمثل فى السكرتارية عن طريق السكرتير العام وأعضاؤه وحدهم لهم الحق فى التكلم باسم الحزب فى السياسة العامة والجهات المسئولة وإصدار بيانات باسم الحزب وحنو والمؤتمرات العامة ولا يملك إيقافهم أو أى عضو منهم إلا المؤتمر العام .

١٨ — لا يجوز أن يلى المكتب السياسى للحزب عضو يزيد ليراده السنوى عن ثلاثة آلاف جنيه .

١٩ — تتكون شعبة الحزب من أعضاء الحزب فى منطقة معينة وكل شعبة تلتخب لها سكرتارية وسكرتير .

٢٠ — لا يجوز أن يفتخب سكرتيراً لشعبة فى الريف من يملك أكبر من ٥٠ فدان، وفى المدن من له دخل أكبر من ٦ آلاف جنيه فى السنة .

٢١ — كل خمسة شعب يكونون منطقة ومن سكرتاريات الشعب تلتخب سكرتارية المؤتمر .

٢٢ — جميع قرارات الحزب وفروعه ولجانه تتم بالأغلبية وتخضع الأهلية للأهلية وجميع المسئولين يختارون بالانتخاب السرى الكامل الحرية ولكل لجنة أو شعبة الحق فى سحب الثقة من جميع المسئولين المنتخبين على أن يكون النظام الديمقراطي الكامل هو السائد فى الحزب وعلى أن يتاح لكل عضو الفرصة للتعبير عن رأيه فى حدود البرنامج واللائحة والدفاع عن نفسه إزاء أى قرار يصدر ضده

٢٣ — السكرتارية العامة للحزب تقل الأعضاء بمترشيع سكرتارية للشعبة لهم وبعد ستة شهور مدة اختبار ويجوز تعديل هذه المدة بموافقة السكرتارية العامة

٢٤ -- اشتراك الحزب لا يقل عن ١ ٪ من دخل العضو .

٢٥ -- تكون مالية الحزب من الاشتراكات والتبرعات والمشتريات التي يديرها الحزب .

٢٦ -- سكرتير عام الحزب يمثل الحزب في جميع الجهات الحكومية والاهلية على السواء ويجوز له أن ينتدب من يشاء من أعضاء الحزب لينوب عنه في هذا التمثيل في مهمات محدودة وإذا تعذر على السكرتير العام القيام بمسؤولياته بسبب المرض أو السفر أو غير ذلك لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر يجوز للسكرتارية العامة انتخاب من يخلفه بصفة مؤقتة على أن يعرض الامر على أولو جمعية عامة .

حزب العمال والفلاحين

أولاً : يتكون حزب العمال والفلاحين من الهيئات الآتية .

١ — الجمعية العمومية .

٢ — الهيئة التنفيذية .

٣ — مجلس الإدارة .

٤ — الفروع :

٥ — اللجان .

ثانياً : تكوين الهيئات

الجمعية العمومية : تتكون من الهيئة التأسيسية ومن يقبلون فيها بعد ذلك ومن رؤساء الفروع واللجان :

الهيئة التنفيذية : تتكون من ٤٥ عضواً ينتخبهم أعضاء الجمعية العمومية . وللعضو أن يحضر للانتخاب بنفسه أو يوكل عنه من يشاء من أعضاء الجمعية .

مجلس الإدارة : يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وثلاثة وكلاء وسكرتير هام وثلاثة سكرتيرين مساعدين وثلاثة مراقبين وأمين وأمين صندوق مساعد . وتنتخبهم جميعاً الهيئة التنفيذية لمدة ثلاثة سنوات بالاقتراع السري ولا يجوز تجديد انتخابهم لأكثر من مدتين متتاليتين .

الفروع : الفروع تقوم في المديرات وعواصم المحافظات وتتكون من جمعية عمومية من المؤسسين وهيئة تنفيذية منتخبة من ١٥ عضو .

اللجان : تتألف اللجان في المراكز والقرى وتتكون من جمعية عمومية من المؤسسين وهيئة تنفيذية منتخبة من سبعة أعضاء :

ثالثاً : اختصاصات الهيئات :

مجلس الإدارة :

يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحزب وتضريف أموره طبقاً لبرنامج الحزب وهو مسئول أمام الهيئة التنفيذية .

الهيئة التنفيذية :

تقوم بوضع الخطوط الرئيسية للسياسة العامة للحزب . ومنها تتشكل لجان خاصة بدراسة المسائل السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والحربية وما إليها .

وهي مسئولة مسئولية عامة أمام الجمعية العمومية .

الفروع :

يتركز فيها نشاط الحزب في الأقاليم وتتكون حلقة الاتصال بينه وبين اللجان ولها حق اقتراح أسماء مرشحيها في البرلمان وفي الجمعية العمومية للحزب يشترط موافقة الهيئة التنفيذية :

اللجان :

يتركز فيها النشاط المحلي في المراكز والقرى ولها حق اقتراح أسماء مرشحيها للبرلمان وللجمعية العمومية للحزب يشترط موافقة الهيئة التنفيذية .

الجمعية العمومية :

يدعوها الرئيس للاجتماع مرة على الأقل كل عام وكلما دعت الضرورة إلى ذلك أو كلما طلب ذلك ثلثي الهيئة التنفيذية .

وعلى الجمعية العمومية أن تبحث وتبدي رأى فى كل ما يعرضه عليها مجلس الإدارة من موضوعات وكذلك كل ما تعرضه عليها الهيئة التنفيذية من اقتراحات موقع عليها من عشرين عضو على الأقل .

قرارات الجمعية العمومية تعتبر نهائية إلا إذا طلب مجلس الإدارة إعادة بحثها فى خلال أسبوع من صدورها .

تنتخب الجمعية العمومية أعضاء الهيئة التنفيذية عن طريق الاقتراع السرى ولا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بحضور ثلثى الأعضاء وبأغلبية أربع الحاضرين .

مالية الحزب

تتكون مالية الحزب من التبرعات والاشتراكات طبقا للنظام الذى تقرره الجمعية العمومية .

تودع أموال الحزب فى بنك مصر ولا يجوز صرف أى مبلغ إلا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق أو من ينوب عنها بتوكيل عرق موقع عليه منهما .

أحكام عامة

مقر الحزب المؤقت هو ٣٠ شارع فؤاد الأول بالقاهرة .

يشترط فى عضو الحزب أن يكون حسن السمعة والسير والسلوك وأن يكون مقيداً فى جدول الانتخاب .

يقسم الرئيس يمين الإخلاص لبادئ الحزب وبرنامجه بعد انتخابه أمام الجمعية العمومية ويقسم أعضاء الجمعية أمام الرئيس .

رئيس الحزب ينتخبه الجمعية العمومية .

لا يفصل عضو من الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بناء على طلب

مجلس الإدارة وموافقة الهيئة التنفيذية . ويكون قرار الجمعية العمومية صادرا بموافقه ثلثي أعضاء الجمعية العمومية .

قبول الأعضاء المحدد من حق الهيئة التنفيذية بناء على ترشيح مجلس الإدارة .

رسالة حزب العمال والفلاحين

حزب العمال والفلاحين هيئته سياسية اشتراكية رسالتها هي هزيمة الظلم وإصلاح الحكم والانتصار على الفقر فتخلص مصر من كل احتلال عسكري أو غزو أجنبي .

ومع أن هذا الحزب يعتقد أن ما أصاب مصر من التدهور السياسي والإحتلال الخلفي والإحتطاط الصحي والإنهيار الاجتماعي سببه الأكبر هو الفقر — إلا أنه يؤمن أن الفقر عدو ضعيف ووافد متطفل لم يستقر في هذا البلد الطيب إلا لأنه لم يجد الحكومة الصالحة التي تناربه ولا الأمة التي تطارده فبقى مستقرا جنبا إلى جنب يظهر الإحتلال الأجنبي ويثبت دعائمه .

كيف يهزم الفقر

ويرى الحزب أن هزيمة الفقر سهلة إذا شرفنا عن مساعد العمل وعكفنا على الإنتاج وجعلناه قبلتنا وغايتنا وآمنا أن الإنتاج ، والإنتاج وحده هو المخلص والمنقذ ويؤمن الحزب أن من أسباب الفقر الهامة عدم بذل أى محاولة جادة للانتفاع بشقة الأرض الواسعة حيث أن مساحة بلادنا تصل إلى مائتى وست وخمسين مليوناً فـرساناً فلم ينتفع منها فعلاً إلا بنحو ستة ملايين فدان فبقيت خيرات هذه الملايين مطمورة كما بقيت خيرات بحار مصر ومعادنها ومصادر ثروتها تحت أقدامنا ولا نكلف أنفسنا حتى مجرد الإنحناء لتناولها .

الصناعة مصدر السعادة

كما أنه يؤمن بأن من أسباب الفقر الجوهرية هو الركون إلى الزراعة وعدم تقدير الصناعة حق قدرها وهى مصدر السعادة والثروة وما يزيد مسؤولية

مصر عن إهمالها الصناعة أن مجالها في مصر متسع الآفاق بعيد المدى لما تحويه البلاد من المواد الأولية ومن توفر شروط مقومات كل صناعة فيها .

الشباب الأعزل

ويؤمن الحزب بأن من أسباب الفقر الأساسية هو سوء برامج التعليم بحيث لأنها لم تفلح إلا في تخريج الأغلبية من الشباب عزلا من كل سلاح عملي يصلح للقتال في الحياة فسقط أكثرهم صرعى في ميادينها إلا من فاز بكرسى وتير من كراسى الوظائف التي لا تصلح إلا للنوم وخفاق روح الاستهتار وعدم المبالاة بالمسؤولية .

إدارة عاجزة

وكان من أثر ذلك أن وضعت مقاليد الحكم في يد إدارة عاجزة ولا تقدر المسؤولية غير منتجة فظلت المشاريع المدروسة المنتجة عشرات السنين قائمة والامة تن من آلام الفقر والفاقة . وأما ما أنشئ من الصناعة فإنه قام على أسس غير مدروسة ونفذ برسائل ارتجالية . فأخرج صناعة كثيرة التكاليف عاش الكثير منها على حساب الفقير إذ لم يستطع البقاء إلا في ظل الحماية الجمركية .

العامل بشرى يحق له أن يعيش

ويؤمن الحزب بصفة خاصة أن من أسباب سوء الإنتاج المؤكدة هو عدم العناية بالعامل فلم ينظر إليه كبشر له الحق أن يعيش في مسكن صحي وأن يتغذى غذاء كاملا وأن لا يحمل هموم عائلته وهو براهم يعيشون عيشة غير كريمة .

لقد عني كثير من أصحاب الصناعات بمصر بالآلة بل بالمسار أكثر من عنايتهم بالعامل . لقد فعلوا كل ذلك ثم جاءوا يشكون بأن انتاج العامل المصرى قليل وأن العادم كثير وأن هذا سبب ارتفاع أسعار السلع المصرية .

البخل سبب الداء

ومع أن الداء ظاهر ودوائه أظهر وهو رفع أجر العامل والعناية بسكنته وغذائه ليكون قويا قادرا على الإنتاج بل وقادرا على الاستهلاك . فإن البخل وروح استغلال ورخص اليد العاملة جعلتهم يتبعون سياسة صناعية غير حكيمة أضرتهم وأضرت العامل وأضرت الإنتاج . ففي سبيل اغتيال بضعة قروش من عرق العامل يخسرون مئات الألوف ويلحقون الخسارة بالصناعة ويفقدون جبهة أغلبية المستهلكين وهم الطبقات العاملة بعد أن جردوها من كل قوة شرائية .

لماذا انخفض مستوى المعيشة

ويؤمن الحزب أن التقاليد الاجتماعية التي لم تعد تلائم روح العصر كانت من أهم أسباب الفقر ذلك أنه من المشاهد في أكثر العائلات أنها تعيش على كدرب العائلة وحده رغما عن ضآلة هذا الكد وكانت النتيجة الطبيعية هو انخفاض مستوى المعيشة إلى حد غير مقبول .

ويرى الحزب أن تقصير مصر في الدعاية لنفسها وفي مقاومة الدعاية السيئة المفرضة التي تذاغ عنها في كل مكان حالت دون دخول كثير من رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر بل ودعت إلى هرب الكثير من رؤوس هذه الأموال في مصر إلى "الخارج" مما عرقل نمو الصناعة وإبطاء سيرها وكاد يوقفها في بداية الطريق .

الوطنية كما يجب أن يكون

وإذا كانت الصراحة واجبة على كل هيئة تتصدى للإصلاح فإن حزب العمال يرى أن الترفع عن الاستعانة بخبرة الخبراء الأجانب باسم الوطنية ليس من الوطنية في شيء وأن المبالغة في هذا الاتجاه أضرت بالإنتاج أكبر الضرر ومن ثم يتقدم الصناعة .

منبع الفقر انقسام كلمة الامة

على أنه مهما عددنا من أسباب الفقر وتنوعها فإن المتبع الحقيقي لها جميعاً ينحصر في قوى الاستعمار والظلم والطغيان وانقسام كلمة الامة وتجنيدهما في صفوف الأشخاص مصورة في صورة أحزاب حتى ساد النفاق كثيراً من صفوف الامة وسيطر عليها روح الاستسلام والاستهتار .

واقترن ذلك بانتشار روح الاسراف في كل الطبقات التي اقترحت الدين والتدين وأقبلوا على المتعة الحرام مبالغين حتى سارت الأغلبية تنصرف أكثر مما تكسب فكان ذلك كذلك من أسباب الفقر الواضحة ،

الانحلال الخلقى نتيجة فقدان الشجاعة

أما الأغنياء الذين أوتوا المال قناطر مقنطرة فقد انصرفوا إلى اكتنازه أو إلى استثماره في الأطنان لأنه استثمار بعيد عن المخامرة وذلك لفقدان روح الشجاعة نتيجة الانحلال الخلقى وابتعدوا عن تأسيس الصناعة رغماً عن تحققهم من وفرة أرباحها وإيرادها .

نهضة الجيش من روح الله

في هذه الصورة التي لا تسر كان حال الامة وهي مدبرة غير متقبلة تقر ولا تقر حتى أرسل الله لها جماعة الضباط الأحرار يحملون رسالة صادقة فنية فنفخوا في الامة من روحهم القوية واجتثوا الطغيان من أساسه ودفعوا بالمال دفعا إلى تأسيس الصناعة وإعلاء صرحها بأن أصدروا قانون تحديد الملكية في حزم لا يشوبه تردد وعزم يحدوه التصميم فكتبوا للصناعة صفحة ثانية بعد الصفحة الاولى التي سطرها الزعيم الحقيقي طلعت حرب باشا وهكذا أعاد الضباط إلى ذاكرة الامة أنها هي بذاتها الامة الكريمة التي تنحدر من أصلاب الفراعنة والعرب وأن هذا الليل الذي طال قد أسفر عن فجر جديد وعهد جديد هذه هي علل الفقر وأسس البلاء فإذا عالجنها ورفعنا المستوى المادى والروحى للامة أما الوسائل التي يرى حزب العمال أنها توفر خير العلاج فهي مفصلة في برنامج حزب العمال .

برنامج الحزب

في السياسة الخارجية :

١ — تحقيق استقلال مصر استقلالاً تاماً كاملاً والعمل على جلاء الانجليز فوراً دون قيد ولا شرط عن وادى النيل وإلغاء جميع المعدات التي تتعارض مع الإستقلال .

٢ — العمل على أن تكون جميع الأمم العربية بما فيها السودان أمة واحدة تظلمها راية واحدة تحت نظام اتحادى يشبه من جميع وجوهه نظام الولايات المتحدة الأمريكية .

والحزب يؤمن أن هذا النظام هو الكفيل بخلق أمة عربية موحدة غنية قوية وفيه الحل لمشكلة ازدحام السكان لأن البلاد العربية تستطيع أن تستوعب . مليون نفس ولأن هذا الاتحاد سيخلق مجالا اقتصاديا فسيحا .

٣ — عدم الاعتراف بدولة إسرائيل ومحاربتها في جميع الميادين حتى تمود فلسطين الشهيذة خالصة لأهلها العرب .

٤ — احترام مصر للمواثيق الدولية وأهمها ميثاق الأمم المتحدة والعمل على تنفيذ أحكامه .

* * *

في السياسة الداخلية :

مسائل دستورية :

١ — انتخاب جمعية تأسيسية لتعديل الدستور حتى يكون الدستور من صنع الأمة .

٢ — يرى الحزب إدخال التعديلات الآتية على الدستور الجديد .

- ٣ — تقرير حق الانتخاب لرجال الجيش والبوليس .
- ٤ — مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية .
- ٥ — إلغاء شرط دفع التأمين في الترشيح مع تحديد المصاريف الانتخابية بـ ١٠٠ جنيه لكل مشرع وإلا جاز إبطال انتخابه .
- ٦ — أن يكون للعمال حق التصويت في محمل عملهم الموجودين به وقت الانتخاب .
- ٧ — إجبار كل ناخب على حمل بطاقة الشخصية حتى تصان الانتخابات من العبث .
- ٨ — أن يكون التصويت إجباريا ومعاقبة المتخلفين .
- ٩ — تخفيض السن لعضو مجلس النواب إلى ٢٥ سنة والشيوخ إلى ٣٠ سنة والناخب إلى ١٨ سنة .
- ١٠ — تحريم اتصال عضو البرلمان بالسلطة التنفيذية بغير الوسائل البرلمانية وتحريم التوسط أو التدخل لصالح الأفراد لدى هذه السلطة وإلا سقطت عضويته .

* * *

في الشؤون الاقتصادية :-

الصناعة :

يؤمن الحزب بأن الصناعة هي أمضى سلاح لمحاربة الفقر والبطالة لذلك يرى اتخاذ الوسائل العملية الآتية لتصنيع البلاد :-

- ١ — إنشاء معاهد أبحاث تضم أعظم الخبراء من المصريين والعالميين في شؤون الصناعة المختلفة لوضع برنامج لخمس سنوات لتصنيع البلاد على أساس

استغلال جميع مصادر الثروة الطبيعية والخروج من دائرة الصناعات الخفيفة إلى دائرة الصناعات الثقيلة .

٢ — جعل وظيفة الجامعات الأولى البحث . وتتبع التطور العلمى ، بحيث يخلق من الجامعات مساهد فنية للنهوض بالصناعات وتأخذ بنظام التوسع فى مراكز التدريب المهن .

٣ — تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية بشئى الوسائل التى تضمن اشتراكها فى الصناعة المصرية مع إزالة جميع العقبات التى تقف فى هذا الطريق .

٤ — يرى الحزب لتأسيس الصناعة على أحدث النظم السليمة ولتجنيب مضار فترة البداية والتجارب أن تضع الحكومة نظاما من شأنه تشجيع مشاركة الشركات الاجنبية المشهورة فى الشركات المصرية الصناعية كشركات الحديد الالمانية المشهورة وشركات الادوية والغزل . فتضمن بذلك أحدث الآلات والتجارب .

٥ — زيادة عن العون الكبير الذى عاد وسيعود على الصناعة نتيجة صدور قانون تحديد الملكية الزراعية فإن الحزب يرى أن هذه السياسة لا تستكمل أهدافها سواء من الناحية الصناعية والزراعية أو الناحية الانتاجية إلا إذا بادرت الحكومة فورا باستبدال الاوقاف الخيرية بأسهم صناعية فى الصناعات التى ستساعد الدولة على إنشائها . وبغير ذلك ستبقى الصناعة بغير عون حقيقى جدى لمدة طويلة .

٦ — إعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب لمدة خمس سنوات .

٧ — إعفاء الآلات والمواد الأولية من الرسوم الجمركية .

٨ — تسهيل الإذن باستقدام الخبراء الأجانب للزمين للصناعة الجديدة واختزال الإجراء التي هي مشار شكوى الصناعة .

٩ — تقرير سياسة تهدف من الآن إلى عدم تصدير القطن المصري شعرا لكي يصدر جميعه غزلا لأن ذلك سيؤدي إلى تشغيل مليون مصري يعولون نحو خمسة مليون مصري وإلى أن تحصل البلاد من النقد الأجنبي على ثلاثة أمثال من القطن الشعير فضلا عن ضمان جعل الميزان التجاري في صالح مصر .

١٠ — تشجيع التعاون الصناعي لإدماج الورش الصغيرة وإحالتها إلى مصانع حديثة على أن تعمل الحكومة على تسهيل التسليف بفائدة بسيطة بضمان الآلات دون أي ضمان آخر .

* * *

الزراعة

١ — البدء فوراً في استصلاح الأراضي البور المنتشرة في الدلتا والواحات وكذلك الأراضي الصحراوية . ويرى الحزب أن يكون ذلك عن طريق مناقصة عالمية وأن تتجنب المناقصات المحلية لأن وسائل الاستصلاح قد تطورت تطورا كبيرا في الخارج غايته الإسراع في الإنتاج تمشيا مع ثورتنا الإصلاحية .

٢ — بما أن هناك برنامج صرف وري مدروس على أساس المياه الممكن الانتفاع بها حالياً ! لذلك يطالب الحزب بأن ينفذ هذا البرنامج حالا وبأى ثمن ولو بفرض لأن هذا من شأنه مضاعفة الإنتاج ! وهذا يساري تماماً مضاعفة ثقة الأرض المنزرعة التي لا تحتاج لآى إجراء آخر ! خاصة وأن ثمار هذا المشروع سنجندها سريعاً بخلاف المشروعات الأخرى التي تحتاج إلى سنوات طويلة .

٣ — تكوين معهد أبحاث زراعى يحشد فيه كبار الإخصائين العالمين والمحليين لوضع برنامج زراعى يتضمن استنباط أنواع جديدة من المحاصيل التي

تلائم بيئتنا وتحسين الانواع الموجودة وكيفية التغلب على الآفات الزراعية المنتشرة .

٤ — تحويل الزراعة من وزارة إدارية إلى وزارة فنية لا يعمل موظفوها إلا في الناحية الفنية الزراعية البحتة على أن تسند الأعمال الإدارية لغيرهم .

٥ — التأمين الاجبارى ضد حريق وتلف المحاصيل وهلاك الماشية .

٦ — الاستفادة من التعاون بصفة جدية وذلك بأن تتعاقد الحكومة مع شركات إنتاج الآلات الزراعية لتوريد ما يكفي لجعل الزراعة آلية بحيث يشمل ذلك الجرارات وإنشاء آبار ارتوازية منتشرة لزمام القرية ودراسات وملاجات لحفظ المحصولات سريعة التلف كالبيض والألبان واللحوم والخضروات والفواكه .

٧ — وضع برنامج واسع المدى لإنشاء صناعة المأكولات المحفوظة في جميع القرى وجعل صناعة الألبان ومشتقاتها كصناعة أساسية في القرى مع الاسراع في إصدار تشريع تعقيم الألبان .

٨ — إصدار قانون يحتم على جميع الملاك أن يزرعوا على جوانب الطرق والترع والمراوى والمصارف أشجارا يعمدونها بأنفسهم وذلك في خلال سنة من إصدار هذا القانون على أن تؤلف لجنة من الفنيين في الأشجار لاختيار الأنواع الصالحة لكل منطقة حسب بيئتها وتربتها والحزب بفضل زراعة الأشجار المثمرة . يهدف إلى كفاية البلاد حاجاتها من الأخشاب وتصدير الفائض منه بعد استغلال نصيب كبير في الصناعات المحلية الحالية والمستحدثة كصناعة الورق ومشتقاته .

٩ — تجديد أقصى حد للملكية القروية الزراعية بـ ٥٠ فداناً .

* * *

العمل والعمال

العمال الصناعيون :

- ١ — إنشاء وزارة مستقلة لشئون العمال الصناعيين والزراعيين وغيرهم .
- ٢ — إشراك العمال بقانون في الأرباح التي تغلبها المؤسسة بحيث لا تقل حصة العمال من الأرباح عن عشرين في المائة .
- ٣ — إعطاء حصة أخرى للعمال من زيادة الأرباح عن حد معين يقرره القانون وبذلك تضمن زيادة الانتاج نتيجة وجود مصلحة للعمال في زيادة الانتاج وبالتالي في الأرباح .
- ٤ — التعميم التدريجي للعمال للأسهم في الشركات المساهمة عن طريق الزيادة الاجبارية لرأس المال بسعر الاصدار مع تحريم تداول هذه الأسهم في البورصات .
- ٥ — الاشتراك الاجباري في النقابات الزراعية .
- ٦ — تحريم استغلال صاحب العمل في فصل العامل وجعل هذا الحق للجنة تأديبية مكونة من ممثل صاحب العمل وممثل للعمال ومندوب عن مصلحة العمل .
- ٧ — التأمين الاجباري ضد البطالة والمرض والشيخوخة .
- ٨ — حق العامل في مكافأة نهاية الخدمة سواء عند الفصل أو الاستقالة .
- ٩ — ولما كان من المحتمل أن يموت العامل مبكرا أو بعد مدة خدمة قصيرة يرى الحزب الاخذ بنظام التأمين عن مكافأة نهاية المدة عن طريق مؤسسات خاصة أو عن طريق شركات التأمين .
- ١٠ — ويرى الحزب لضمان زيادة الانتاج لليد العاملة أن يصدر قانون يلزم

أصحاب العمل بإنشاء فصول خاصة داخل المصنع لاختيار العمل الذى يناسب كل عامل وتيسير الاعداد المهن والفنى للعمال ، وذلك برفع مستوى كفاياتهم .

١١ - وكذلك يرى لإدخال نظام الامتحانات والمسكافات فى المصانع وجعله من شروط الترقية .

١٢ - أن تشارك الحكومة مع المؤسسات فى إنشاء فصول خاصة بكل مؤسسة تقوم على تدريس فنى لتخريج فئة الاسطوانات ، باعتبارهم عماد المصانع ويعلق الحزب أهمية خاصة على أن يكون التدريس داخل المصانع والمؤسسات لا داخل المدارس .

١٣ - تقرير السكن الصحى للعمال :

ويرى الحزب ألا يصدر مرسوم بإنشاء شركة منذ الآن إلا إذا كان فى رأس المال اعتماداً يكفى لإنشاء مساكن صحية لجميع عمال الشركة . ويرى الحزب أن التباطؤ فى إصدار هذا التشريع معناه الاستمرار فى إنشاء الاوكار المخجلة ومعناه إضعاف إنتاج العامل المصرى بشكل واضح ولا يخفى ما فى ضعف الانتاج من خسارة لا يمكن تعويضها .

١٤ - المساهمة الاجبارية من العمال وأصحاب الاعمال فى تقديم وجبة غذاء يومية لجميع العمال يراعى فيها بصفة خاصة مقاومة الضعف أو المرض الناشئ عن نوع العمل و المصنع .

١٥ - إجبار الشركات على إنشاء النوادى الرياضية ، والعمل على تنمية الحياة الاجتماعية عن طريق الاختصاصيين الاجتماعيين .

العمال الزراعيون :

١ - يرى الحزب أن يكون المبدأ الاساسى هو الاتجاه السريع إلى تملك الارض لمن يزرعها بيده أو يباشر زراعتها بنفسه .

٢ — للعمال القائمين باستصلاح الاراضى الاولوية فى شراء الاراضى المستصلحة على آجال طويلة .

٣ — تسهل الحكومة لأصحاب الحزب إنشاء مساكن صحية وذلك بأن تقرضهم عن طريق بنك التسليف الزراعى المبالغ اللازمة لإنشاء هذه المساكن بفائدة لا تتجاوز ٢ فى المائة على آجال طويلة . وأن يكون ذلك إجباريا إذا ما نفذت الحكومة نظام الاقراض .

٤ — يرى الحزب أن خير طريق للمساعدات التى تقدم للطبقات الفقيرة أن تعمل الحكومة على توزيع بقرة أو جاموسة على الملاحين ويرى الحزب أن فى ذلك خير وسيلة كنواة لرأس المال وكوسيلة للتغذية الصحية .

٦ — يرى الحزب العمل على استغلال القوة البشرية المعطلة فى الصناعات الزراعية فقد تبين أن كل الوسائل التى اتبعت للآن لتصنيع الريف باءت بالفشل المحقق .

ولذلك يرى الحزب أنه فى الوقت الذى يطالب فيه بإنشاء شركات لاستغلال الاراضى البور نقترح إنشاء شركة لاستغلال الأيدى المعطلة فى الريف . ويتألف عمل هذه الشركة فى تنظيم الوسائل اللازمة لتدريب الأيدى المعطلة على الصناعات التى تلائم كل منطقة وتوزيع المواد الأولية على أن تشترك الحكومة معها بنصف رأس المال . ولا بأس من تعدد هذه الشركات فى الجهات المختلفة .

* * *

التمويل

١ — يرى حزب العمال أن الحل الصحيح لمشكلة التمويل والذى لا حل غيره أن تشتري الحكومة ضروريات الحياة كاللحوم والخبز والملابس وغيرها

ثم تدفعها بشحن يوازي ضعف ثمنها قبل الحرب . على أن تدفع الحكومة الفرق وهذه الطريقة معروفة بطريقة الاعانة وعلى أن يسكون التوزيع ببطاقات تحدد حصة للفرد في كل مدة معينة بحيث يتلائم ذلك بقدر الامكان مع الميزانية .

٢ - ويرى الحزب أن لا حل لازمة الملابس الشعبية إلا الوصول بها إلى ثمن منخفض إلا باستيراد القطن الهندي الرخيص وتصدير الغزل المصرى الرفيع الغالى الثمن .

٣ - ويرى الحزب لتوفير اللحوم أن تتعاقد الدولة لدراسة مع مربى الماشية وأصحاب الاراضى الصالحة لتربيتها والى تستفيد من هذه الكيفية كوزارة الاوقاف وأصحاب الاراضى النصف مصلحة على تربية الماشية على أن تضمن لهم الحكومة سعرا معينا لمدة ثلاث سنوات وبذلك يقبل الناس على التربية .

٤ - أن تنشئ الحكومة فوراً أو تتفق مع شركة على إنشاء مصنع للفواكه المحفوظة للفواكه التى يمنع الحجر الزراعى دخولها أو يطالب بإتلافها .

٥ - منع احتكار المواد الأولية ولو كان يملكها منتجها ثم توزيعها على المصانع التى تشتغل فى تحويل هذه تشجيعاً للصناعة ومنعاً للاحتكار .

٦ - أن تكف الحكومة عن سياسة الضرائب غير المباشرة لأنها سياسة تصيب فى الأغلب الفقراء بينما أن الاصل فى الضريبة ألا تؤخذ إلا من مصدر ربح .

٧ - يشكو الحزب من أن هذه الضريبة تكون نصف إيرادات الميزانية مما قلب العدالة الاجتماعية ويرى الحزب رفع الضرائب الجمركية عن المواد الغذائية بتاتا وتخفيفها قدر الامكان عن المواد التى يستهلكها الشعب .

النتائج

- ١ — التخلص من برامج التعليم التي لا تمت إلى الحياة العملية بصلة .
- ٢ — وضع برامج جديدة يشارك في وضعها رجال الصناعة والتجارة حتى تخرج المدرسة أو الكلية خريجا صالحا نافعا في الحياة .
- ٣ — تغليب الجزء العملي في التعليم بحيث يكون التعليم الخاص بالعزل ملحقا بمصانع غزل والتعليم الخاص بصناعة الحديد ملحقا بمصانع الحديد الموجودة أى تنشأ المدارس أو الكليات المتصلة بصناعة ما في نفس المصنع متى وجد .
- ٤ — الكف عن إنشاء الجامعات النظرية وتوفير ما يصرف فيها لصرفه في الجامعات العملية .
- ٥ — بذل عناية خاصة في تدريس علم طبقات الأرض واستخدام أساتذة عالميين في هذا الفن حتى يوجد العدد الكافي من الشباب المزود بالعلم الصحيح للكشف في صحارى مصر الواسعة وجبالها عن المعادن المختلفة الموجودة والمرجح وجودها في مصر .

الكتاتيب :

- ٦ — الثابت أن المدارس الأولية غير كافية لتعليم جميع الصغار بحيث يتخلف سنويا مئات الألوف من الاطفال بغير تعليم .
- لذلك يقترح حزب العمال العمل فوراً على إنشاء الكتاتيب بنظامها القديم فإن ذلك سيقضى على الأمية بين الصغار وإن يكلف الميزانية شيئاً مذكوراً .

الأزهر الشريف : —

هو القبة العلمية التي يتجه إليها نظر العالم الإسلامى كله ورسالته في العالم

الإسلامى أقوى من السفارات والمفوضيات مجتمعة وبفضله اعترف العالم الاسلامى
لمصر بالزعامة الدينية .

لذلك يرى حزب العمال : —

أولاً : أن تعدل برامج الأزهر تعديلاً يثبت أن الإسلام هو الدين الذى
يلائم كل عصر وأن تكون العلوم الأساسية منذ بدء الدراسة أساسها
الثقافة الإسلامية .

ثانياً : أن تنشأ فروع للأزهر فى جميع البلاد الإسلامية .

رابعاً : إنشاء وظيفة مبعوث من الأزهر فى جميع السفارات والمفوضيات
المصرية فى الخارج .

خامساً : التوسع فى إنشاء المدينة الجامعية للطلبة الأزهريين الاغراب
فى مصر .

* * *

الصحة العامة

١ — تأميم المهنة الطبية والمستشفيات العامة والخاصة لتكون فى خدمة
كل عامل وكل مواطن بالمملكة من حيث الفحص الطبى والعلاج بالهجان على أن
يجتهد للمشروع كل الاطباء وهيئات التمريض تمشياً مع النظم الاشتراكية الحديثة .

٢ — القضاء على أسباب الشكوى من المعاملة والعلاج بالمستشفيات
بكافة الوسائل .

٣ - إنشاء مستشفيات خاصة على النظم الحديثة لعلاج المصابين من العمال
بسبب المهنة مع إنشاء مصانع للاطراف الصناعية والنظارات وتهيئة أعمال
مناسبة لذوى الماهات من العمال :

- ٤ — العناية بالعجزة والطاعنين في السن والمشوهين وذلك بإنشاء ملاجىء ومستشفيات خاصة لمعالجتهم . والعمل على رعاية أسرهم .
- ٥ — القضاء على الأمراض المتوطنة الرمدية والطفيلية وعلى الأخص البلهارسيا واستصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات الوقاية من هذه الأمراض .
- ٦ — مكافحة الدرن والجذام والاستزادة من دور الفحص والعلاج مع رعاية المصدورين وأسرهم بصفة خاصة . والعمل على حماية النسل من الأمراض التى تنتقل بالوراثة .
- ٧ — الوقاية من الأمراض المعدية والعمل بكافة الوسائل الحديثة على منع تسربها إلى المملكة المصرية والقضاء على الحشرات الناقلة للأمراض مع إنشاء مصانع لمادة الـ د. ت. وغيرها من المواد المبيدة للحشرات تديرها أيد مصرية .
- ٨ — إنشاء مساكن صحية للعمال بالمدن والقرى بطريق التعاون حتى يصبح المسكن ملكا للعامل أو الزارع فيما بعد — مع العناية بتخطيط القرى والأحياء التى يسكنها العمال بالمدن تخطيطا صحيا .
- ٩ — نشر الثقافة الصحية بين العمال والفلاحين بالطرق الحديثة .
- ١٠ — رعاية الطفولة والأمومة بالاستزادة من إنشاء دور رعاية الطفل والحضانة للعناية بالأطفال الذين ينتمون عمل أمهاتهم من رعايتهم .
- مع إنشاء مدارس للأمومة والابوة وتشجيع الرياضة لخلق جيل جديد سليم العقل والمدن .
- ١١ — إنشاء مصانع مصرية للأدوية بالنباتات المصرية وتشجيع زراعة النباتات الطبية . وتيسير الحصول على الدواء بكل عامل أو صانع فى أى وقت .
- ١٢ — توفير المياه الصالحة للشرب بكل منزل بالمدن والقرى وكذلك المياه

اللازمة للاستعمال المنزلى وتوفير تهريف الفضلات وإنشاء دورات مياه صحية بجميع المساكن .

مع العمل على وقاية الاغذية كاللحوم والخضر والفاكهة وكذلك الالبان من التلوث وصدور قانون التطعيم .

١٣ — إنشاء المعاهد الصحية الهندسية وتشجيع الابحاث فى فروع الطب والصحة العامة بإنشاء معاهد خاصة بها .

١٤ — إيفاد بعثات بصفة دورية من الأطباء والقائمين بهيئة التمريض إلى الخارج للاستزادة من المعلومات الحديثة فى الفروع المختلفة .

مشكلة المساكن

يقترح الحزب حل مشكلة المساكن بصفة عامة الاقتراحات الآتية : —

١ — أن تنزع الحكومة ملكية الاراضى المحيطة بالمدن التى تدخل فى دائرة الامتداد الطبيعى للمدينة ويقدر ثمنها على أساس أنها أرض زراعية .

٢ — أن تنشئ الحكومة عليها المرافق وأن تدفعها بالثمن الذى تسكفته بغير ربح .

٣ — أن تصدر الحكومة فرضا بفائدة ٣ ٪ وأن تتفق مع أحد البنوك على تسليف من يملك ربع ثمن ببيت المبلغ السكافى لإتمامه على أن تدفع الحكومة نصف الفائدة أى ١٥ ٪ ويدفع المالك ١٥ وذلك على أن يقسط على ثلاثين سنة ما لم يرغب المالك فى تقصير المدة .

٤ — أن تبدأ الحكومة بنزع ملكية الجزء الغربى من مدينة الاوقاف على أساس أنها أرض زراعية وتدفعها لذوى الدخول البسيطة وعليها أن تبين أسباب الاولوية وتدفعها بالشروط السابق بيانها .

٥ — أن تساهم الحكومة في بناء مساكن العمال بأن تعطى أراضيها المجاورة للمصانع بغير ثمن أن تقيم المصانع عليها مساكن للعمال بشروط معينة وفي مدة معينة .

« المواصفات »

١ — إنشاء شبكة الطرق الرئيسية الناقصة في بحر ٣ سنوات على أن تطرح في مناقصة عالمية :

٢ — النظام التعاوني لإنشاء الطرق الفرعية بحيث تتعاون الجمعيات التعاونية والمجالس القروية في القرى المشتركة في الانتفاع بطريق فرعى في إنشائه على أن تتكفل الدولة بصيانيته متى تم على أن يتبرع كل من يمر الطريق بأرضه بثلث من الأرض في مقابل النفع الذي يعود عليه .

٣ — التخفيف من الضرائب المفروضة على سيارات نقل البضائع تخفيفاً لاثمان الضروريات .

مجلس الدولة وديوان المحاسبة

يرى الحزب أن في توسيع سلطات مجلس الدولة وديوان المحاسبة ما يكفل للمصري عدالة كاملة ولأموال الدولة صيانة محققة — لذلك يرى الحزب .

١ — أن تكون رقابة ديوان المحاسبة على أموال الدولة قبل وبعد الصرف .

٢ — توسيع اختصاص مجلس الدولة بحيث يكون له حق النظر في دستورية القوانين والحكم بالغاءها .

٣ — أن يكون النيابة العمومية لا للأفراد فقط حق طلب إلغاء والأوامر والقرارات الوزارية المخالفة للقانون .

٤ — أن تمتد رقابة مجلس الدولة إلى شركات المرافق العامة .

٥ — يطالب الحزب بإنشاء محاكم للمعطاءات لكل وزارة تتبع مجلس الدولة وفيها يفحص القاضى المعطاءات بعد إعلان جميع المتناقصين أمامه وسماع دفاعه فى مواجهة بعض من بعض ثم يصدر حكمه فى جلسة علنية بإرساء المعطاء على صاحب الحق .

أثنا لواتبعنا هذا النظام لأغلقنا أوسع باب يدخل منه العابثون .

المحاكم

أولاً : يرى الحزب أن بطل القضاء فى مصر مثار شكوى الناس وأن هذا البطل طالما سبب توسيع شقة الخلاف بين الناس وتكبير النزاع بل وضياع الحقوق ويرى الحزب أن البطل فى القضاء وتعليق النزاع أمام المحاكم أضرب بالناس من ضياع حقوقهم .

ويرى الحزب علاجاً لذلك : —

١ — الأخذ بنظام القاضى الفرد .

٢ — تعديل قانون الإجراءات الجنائية بحيث يكون للمحكوم عليه فى جنابة حق الاستئناف أى تنظر الجنايات على درجتين .

٣ — إلغاء عقوبة الإعدام فيما هذا جرائم الخيانة العظمى .

٤ — إلغاء محكمة النقض المدنية والرجوع إلى نظام الدوائر المحكمة لأن نظام محكمة النقض جعل من المسير الحصول على الحق إلا بعد سنين طويلة .

٥ — إدماج المحاكم الفرعية فى المحاكم الأهلية وإعطاء المحامين الشرعيين حق المرافعة فى القضايا الشرعية ،

٦ — تحديد مدة أقصاها أسبوعاً للفصل فى القضايا المالية وثلاثة شهور فى باقى القضايا .

ثانياً : تطبيق نظرية فصل السلطات بين القضاء والسلطتين الأخرتين بحيث لا يكون للسلطة التنفيذية سواء من ذلك الوزير أو مجلس الوزراء رأى في تعيين القاضى أو ترقيته أو تأديبه أو نقله . وبهذا فقط يكون لمصر قضاء مستقل .

٢ — تطبيق جميع الضمانات المقررة للقضاء على جميع أعضاء النيابة وعدم إقامة أى وزن للنظرية القائلة بأن النيابة جزء من السلطة التنفيذية .

٣ — اختيار الجمعية العمومية للمستشارين للنائب العام لشغل هذه الوظيفة .

السجون

يرى الحزب أن تصلح السجون بحيث تكون دار تهذيب وتعليم حقيقية وفعلاً ويرى لتطبيق ذلك أن تتخذ الإصلاحات اللازمة .

١ — أن يفرق بين السجن والحارس بحيث يكون الأول حاملاً لشهادة في الخدمة الاجتماعية وأن تقتصر مهمة الثانى على مجرد الحراسة .

٢ — أن تمثل الصناعة فى السجون صناعة جدية وذلك بأن تتفق مصلحة السجون مع المؤسسات الصناعية المختلفة لأن تنشئ ورشاً داخل السجون وأن يشتغل فى هذه الورش كل صاحب مهنة من المساجين فى مهنته على أن يتقاضى أجراً كاملاً ويخصم من أجره ثلاثة أعشار فى مقابل مصاريف وغذائه وأما الباقي فيرسل لمائلته أو يحفظ له ليستعين به عند خروجه من السجن .

٣ — أن يعدل بناء السجون بحيث يكون لدورات المياه مكان خاص حتى لا تهدر إنسانيتهم وحتى تمكن من الصلاة وهى مما يساعد على إصلاح نفسية السجين .

٤ — أن تنشأ السجون بجانب الأراضى الزراعية ليشتغل فيها العمال الزراعيون من المساجين وذلك خير من إجباره على تعلم الصناعة وتغيير حرفته :

٥ — إنشاء سجون لجرائم الرأى .

البرنامج الرياضى والفنى

يرى الحزب أن الرياضة والفن ضرورية للنهوض بالامة إحداهما لتربية الجسم والثانى للسمو بالنفس والروح .

فى الرياضة :

- ١ — تكملة برنامج الساحات الشعبية .
- ٢ — لما كانت اصر ألعابها الرياضية الخاصة فقد كان الفلاحون يراولون الرياضة الوطنية ولكن ازدحام السكان دعى إلى زرع المساحات حتى المساحات حتى لم يعد مكان لممارسة الرياضة فكف الناس عنها . لذلك نقترح أن تنزع فى كل قرية مساحة كافية لممارسة الالعب الرياضية والتدريب العسكرى فيها .
- ٣ — تشجيع المسابقات الرياضية بين الشعب وتشجيع الرياضيين البارزين .

فى الفنون

محطة الإذاعة :

- ١ — يرى حزب العمال أنه لن يكتب للإذاعة أى تقدم ونهوض إلا إذا أصبحت غير حكومية ولذلك نقترح الآتى : —
- ٢ — أن يعطى امتياز الإذاعة لشركتين كما يعطى لهما حق الإهلان . وبما أن الناس ستعلم فى المحطة التى يفضلها الجمهور على الأخرى فستجتهد كل شركة لتقديم أحسن برنامج يزداد الإقبال فى الإعلان عليها : وفى ذلك ما فيه من اختيار الأصالح من الفنانين والمحاضرين واختفاء المحسوبة .
- ٣ — ألا يبقى للحكومة غير حق الرقابة السياسية والأدبية .
- ٤ — يحرم احتكار الحكومات القائمة للإذاعة بل يجب أن يكون ذلك حقا لجميع السياسيين ورجال المعارضة .

٤ — لما كان مصر في حاجة قصوى للسعاية فيجب أن تكون محطة مصر تعادل أقوى المحطات في العالم حتى يسمع العالم كله صوت مصر .

* * *

السينما : —

لما كان للسينما دورها الهام في تكوين أخلاق الشعب . لذلك يرى الحزب

١ — حماية غير البالغين من مشاهدة الأفلام المثيرة .

٢ — أن تقوم الحكومة نفسها بإخراج أفلام قصيرة لتقويم أخلاق الناس وتوجيه الشعب صالحا لأن مثل هذه الأفلام لا تخرجها الشركات لأنها غير مربحة . أو تسكف الحكومات بإخراجها على أن تدفع لها إعانة .

٣ — حماية صناعة الفيلم المصري من المنافسة الأجنبية .

* * *

مسائل متفرقة

الضمان الاجتماعي : —

يرى حزب العمال تعديل قانون الضمان الاجتماعي بحيث تخفص الوظائف اللازمة لتنفيذه بغير ضرورة والتي استغرقت مبالغاً كبيراً أولى به الفقراء .

ويرى الحزب في ذلك أن يعتبر الضمان نفقة على الدولة وأن على مستحقه أن يرفع دعوى أمام قاضي النفقات وعلى القاضي أن يحقق الطلب وأن يحكم بالنفقة إذا ظهرت صحته بدون تدخل الممد أو الموظفين أو غيرهم . وبذلك تستبعد المحسوبيات أو الغش .

٢ — إنشاء مكتب نفقات يتولى رفع الدعوى باسم الفقراء على أقاربهم
الموسرين الدين تهرى عليهم النفقة شرعاً .

* * *

تعميم نظام مؤسسات للقرض الحسن في جميع أنحاء البلاد .

* * *

أن تصدر الحكومة تشريعاً عاجلاً يجبر صاحب العمل على دفع علاوة
العلاء متى وأت مصلحة العمل أنه ملزم بدفعها طبقاً للقانون . وعلى صاحب العمل
أن يتظلم ضد هذا القرار الواجب التنفيذ منذ صدوره أمام محكمة القضاء الإداري
التابعة لمجلس الدولة .

* * *

جعل المسجد معهداً للعلم ومكافحة الأمية والاستفادة بثقافة أئمة المساجد
وموظفيها في نشر العلم وتهذيب الشعب . وفي البلاد آلاف المساجد منتشرة
في كل البقاع :

* * *

أن يكون الطلاق أمام القاضي وألا يحصل الزواج بزوجة أخرى إلا بإذن
من المحكمة .

* * *

الضرائب : —

يرى الحزب تخفيفاً لأعباء الضرائب على الجيل الحاضر ومواجهة المطالب
الكثيرة التي تواجه الحكومة أن تقسم المشاريع إلى قسمين فكل ما كان منه شعبياً

يستفيد منه أكثر من جيل . كإنشاء المدارس أو المصالح أو الخزانات أو إنشاء
الترع وجب أن يكون ذلك بقرض يدفع على أجل طويل حتى يشترك في كل
عبء مالى جميع الذين يستفيدون منه من الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية .

وأن المصاريف التى يقتضيها الحكم ولا يستفيد منها إلا الجيل الحاضر فهذه
هى دون غيرها التى يجب أن تقتضى بضرائب فى الميزانية الحاضرة .

* * *

إلغاء لجان الشياخات : —

ويترتب على ذلك تعديل نظام العمدة بحيث لا تعينه اللجنة ولا يمكن يخضع
للاختيار المباشر أمام لجنة يرأسها القاضى الجزئى للجهة ، ويعلم القاضى لاسم
من ينال الأغلبية عمدة لبلده بدون انتظار تصديق وزير الداخلية .

ويكون الطعن فى كشف المرشحين أمام القاضى الجزئى للجهة وحكمه نهائى .
أما محكمة العمدة فتكون أمام هيئة مكونة من قاضى ووكيل نيابة ومفتش
داخلىة . وللمعدة حق الدفاع عن نفسه أو بواسطة وكلاء .

إصدار تشريع بتعيين لجان فى كل مركز من المراكز بهم تفصل فى كل نزاع
يرفع إليها باتفاق الخصوم ويكون لحكما قوة الشئ . المحكوم به : وبذلك
نقضى على أسباب النزاع بسرعة تؤدى إلى استتباب الأمن .

* * *

الآخذ بنظام اللامركزية فى أوسع نطاق بالنسبة للقرية ثم البلدية ، وقصر
تدخل العاصمة على المسائل المتعلقة بالسياسة العامة .

الجيش

لاكرامة لامة بغير جيش قوى ولا فائدة للسياسة ولا لخطب السياسيين في المحافل الدولية وغيرها إذا لم يتكلموا من أفواه مدافعهم .

ويرى الحزب أن نظريات القائلين بأن لا ضرورة لجيش قوى في مصر إنما هو حكم بالإعدام على طموح هذه الامة وقضاء على أمانيتها في الاستقلال .

ويرى الحزب أن إنشاء جيش قوى ستعدي آثاره الناحية العسكرية إلى صميم أخلاق الامة فانه سيطبعها بطابع النظام ويغرس فيها روح الشجاعة والإيثار والتضحية وفي ذلك الكفاية لكي تصعد الامة إلى أعلى درجات المجد .

لذلك يقترح حزب العمال : —

١ — تقوية الجيش عددا وعدة لانه من العار أن يهيش الجيش على تسويق الأسلحة من الخارج .

٢ — أنه يجب لذلك إنشاء المصانع فوراً للأسلحة الخفيفة والثقيلة وأن ينشأ في منطقة أسوان حيث الحديد والكهرباء .

٣ — وجوب تكملة تصنيع البلاد إذ أن جميع الصناعات متصلة بالمجهود الحربى :

٤ — وجوب إنشاء مراكز تدريب في جميع القرى والساحات الشعبية لمباشرة التدريب الرياضى والسكرى وخلق روح الشجاعة والنظام في المصرى منذ طفولته حتى يكون جديراً بمجد آبائه وأجداده .

* * *

هذا هو برنامج حزب العمال والفلاحين وقد عني في دراسته بالنواحي العملية

دون النظرية ويا لتخصيص دون التعميم — نرجو أن ينفع الله به الأمة وأن يتم
به أهداف الثورة المباركة .

والله ولي التوفيق !

رئيس

حزب العمال والعمال والفلاحين

عبد الحميد هبيل الحق

حزب الكتلة الوفدية

برنامج الكتلة الوفدية

مقدمة :

إن برنامج الكتلة الوفدية ، الذى تستكملة الآن تنفيذاً لقانون تنظيم الأحزاب الجديد ، ليس فى الواقع جديداً على مبادئ الحزب ولا مراميه ، وإنما هو مرآة تنعكس عليها أهدافه فى كل ماضيه ... ومن ثم ، كان برنامجها الحاضر فى جوهره هو هو برنامجها القديم ، ودستورها المستديم ..

ولا يسع الكتلة الوفدية إلا أن تحمد الله تعالى أن هيا للأمة عن طريق ضباط وجنود جيشها الباسل ، وقائده المناضل ، عهداً جديداً تتحقق فيه أهدافها الشعبية الصحيحة هدفاً بعد هدف — تلك الأهداف التى ثار لها الشعب ثورته المجيدة ، والتزمها الكتلة منذ تكوينها ، بل عانت ما عاقته فى سبيلها ، فزادها الله شرفاً فوق شرف ...

وما الكتلة الوفدية إلا تلك الكتلة من الرجال الذين واجهوا الفساد فناروا على الذين آثروا الفساد ، ولمسوا الاستبداد فاتحدوا وتحذوا الاستبداد ... أو قل أن كيان هذه الكتلة الثائرة ، إنما هو مستمد من أنها كتلة طاهرة ، لا غرض لها إلا أن تكون دعائم الحكم مطهرة ومحركة ...

لهذا كانت الكتلة ، ومن أجل هذه الغاية تكونت الكتلة ، فكان لها الشرف أن كانت أول من نادى بالتطهير ، لأنها ما تكونت إلا للتطهير — باعتباره

أول خطوة إلى التحرير — حتى لقد كانت الديباجة التي اتخذتها شعاراً يوم انشائها أنها هي الوفد مطهر ، وإن الحكم في عقيدتها يجب أن يكون منزهاً ومحرراً .

هذا هو شعار الكتلة ، وهذا شعورها ، الذي أبت إلا أن تسجله في برنامجها منذ انشائها ، فقالت في صدد أن « برنامج الكتلة الوفدية مستمد من تاريخها وأسباب تكوينها ، فهو برنامج طبيعي لا افتعال فيه ولا ارتجال » .

فإذا ما نادينا اليوم بوجود التطهير كل التطهير ، سعيها وراء التحرير أكمل التحرير ، فإنما تحقق هدفاً إليه عدنا ، بل من أجله وجدنا ، وفي سبيله حاربنا وحوربنا واضطهدنا ...

ولئن كانت غاية الكتلة منذ إنشائها هي التطهير ، فقد سجلت كذلك منذ إنشائها السبيل واضحا إلى هذا التطهير ، حيث نصت صراحة في برنامجها المطبوع سنة ١٩٤٥ على وجوب إصدار تشريع « من أين لك هذا » فكانت بذلك أول من نادى بإصدار هذا القانون حيث ورد في المادة الرابعة من البرنامج المذكور ما يلي نصاً . —

د ٤ — إصدار تشريع في مصر على نمط التشريع المعروف في بعض بلاد أوروبا باسم « من أين لك هذا » على أن يخضع للتحقيق والعقاب بمقتضاه الوزراء والموظفون وغيرهم من تدور الشبهات حول مصادر ثرائهم » .

ولقد انتقل جهاد الكتلة إلى طورة العمل حين تألف لجنة حكومية برئاسة رئيس الكتلة ، بصفته وزيراً للمالية ، وكان من ضمن أعضائها النائب العام والمستشار الملوكي ، وقامت اللجنة بالتحقيق الدقيق في تهم الرشوة واستغلال النفوذ وغيرها من المساويء التي ارتكبتها من الحاكمين ضد المحكومين الأبرياء وانتهت فعلاً إلى وضع تقرير شامل ينطوي على اتهامات خطيرة بالرشوة الجنائية

واستغلال النفوذ .. ولولا تدخل المستعمرين في ذلك الحين تدخلًا مفضوحًا
وفاضحًا لثم التطهير بعدل القضاء ، ولـكان فيه على الفئة الفاسدة القضاء كل
القضاء ... II

إلا أن الظروف من جهة أخرى قد مكنت الكتلة من تنفيذ بعض وسائل
التطهير ، حيث أصدر رئيسها حين كان وزيراً المالية في سنة ١٩٤٥ قانون إلغاء
الاستثناءات ، لمحاربة المحسوبية ، فكان هذا القانون أول خطوة رسمية إيجابية
في سبيل استئصال عوامل الفساد الذي تفرغ الإدارة الحكومية وكاد — لولا
لعطف الله — أن يهدمها ويقوض أركانها .

حتى إذا ما خاضعت مصر غمار الحرب في فلسطين ، وحدث ما حدث من
مآسى الانحمار في الأسلحة والذخائر ، لم يتوان رئيس الكتلة عن أن ينادى باسمها
في خطاب عيد الجهاد الوطني في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قائلا :

« يجب المبادرة بالعمل على تحسين حالة جيشنا الباسل وتزويده بالأسلحة
الحديثة حتى يكون في مصاف الجيوش الكبرى ... هذا فضلا عن وجوب الضرب
على أيدي المتجرين بدماء أبنائهم ووضع حد حاسم للفضائح الخزية في صفقات
الأسلحة والذخائر ... » ثم قال : —

« وبهذه المناسبة اقترح أن يصدر قانون بتقرير معاش استثنائي لكل من
يستشهد في سبيل واجبه من رجال الجيش والبوليس » .

* * *

هكذا كان شأن الكتلة دائما ، شأن الساعي إلى التطهير في كل وقت وفي كل
مكان ، فإن مكنتها الفرصة من تنفيذ ما تدعو إليه بادرت إلى اتهارها ما استطاعت
إلى ذلك سبيلا .

وإذا كانت الظروف التي سادت العهد البائد قد حالت بين الكتلة وبين تنفيذ

ما تمتنقه من مبادئ وآراء ، فإنها لم تتوان عن المضي في طريقها ، والاصرار على موقفها ، حتى ولو لاقى في هذا السبيل الوعيد بعد الوعيد ، وتحقق الوعيد بالاعتقال والتشريد ...

ورغم ذلك فما كان الاضطهاد وليجعلها تلين ، وما كان الاستبداد ليجعلها تستكين ، بل على العكس فإنها في سبيل الافصاح عن مبادئها ، والسكفاح لتحقيقها لم تلبث أن أحدا ، أو تجامل أحدا ، مهما بلغ مقامه أو تنهى خطره .

وقد كان موقف الكتلة الصريح — على صفحات جريدتها ، وعلى منابر الخطابة ، من فقد تصرفات الملك السابق — فضلا عن موقفها من الاستعمار — سببا في استبعادها وحدها من الوزارة المؤتلفة ... فكان لها في ذلك الشرف كل الشرف ...

وإن لرئيس الكتلة في هذا الصدد قوله مأثورة طامارددها ، وخاصة في خطابه بمناسبة عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، حيث نادى بأعلى الصوت قائلا : —

« إن للشعب الارادة والسيادة ، فهو السيد الاوحد للبلاد ، ولا يصح أن يطلق على الملك أنه سيد البلاد ، بل هو الخادم الاول للبلاد . »

ولا شك أن التطهير — وإن كان غاية في ذاته — إنما هو خطوة لامناص منها في سبيل التحرير — وهو الغاية الاوصيلة والاصلية لثورتنا المصرية التي تزعمها الرئيس الخالد سعد زغلول على رأس الوفد الأمين ، الذي استمدت الكتلة الوفدية من أمانته نبراسا ، وجعلت من هذه الأمانة دعامة لها وأساسا .

لذلك أقامت الكتلة من نفسها حارسا على الحرية المقدسة وحرصت أبدا على الحرص على دفع كل خطر يهددها — ولعل أقرب مواقفها إلى الأذهان موقفها المعروف بصدد الدفاع المشترك والمعاهدات الثنائية والرباعية التي كان من

شأنها — لو أبرمت — أن تربط البلاد بالعجلة الاستعمارية ، وتقضى على حريتها .

بل إن الكتلة حين رأت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها وتغيرت الظروف التي أبرمت فيها ، بحيث أصبحت لا تتفق مع تطورنا الوطنى والدولى معا ، كانت من أول من نادى فى البرلمان بىطلان هذه المعاهدة وبطلان اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان ، وظلت الكتلة فى كل وقت تنادى بوجوب إلغاء تلك المواثيق الباطلة المقيدة لحرية البلاد ووحدتها . وقامت الأمة كلها تردد هذا النداء ، حتى انتهى الأمر فعلا ، وقانونا ، إلى تحقيق هذا الإلغاء ...

ولقد ظلت الوحدة بين مصر والسودان مطلبيا لا يخرج عن حيز الأمانى الأمانى القومية . ولا يتقدم خطوة واحدة نحو التحقيق العملى ، حتى تقدم رئيس الكتلة — لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث — فتادى بوجوب تعديل الدستور بحيث ينص فيه على أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان ، وظل يدافع عن اقتراحه أمام البرلمان حتى صدر المرسوم بتعديل الدستور وفق ما أراد .

ولعل للكتلة الوفدية أن تذكر — فى مجال الذكر لا الفخر — ما كان لرئيسها حينما كان عضوا فى الوفد من دور جوهري فى تخليص البلاد من وصمة طالما لطخت جبين سيادتها ، وأذاتها فى صميم حريتها — وهى وصمة الامتيازات الأجنبية ...

وهكذا ، فما من دور من أدوار الكفاح العملى فى سبيل تحرير البلاد ووحدتها واستكمال سيادتها ، الا كان للكتلة الوفدية فيه النصيب الاوفى والاوفر ، ليس فقط من ناحية التفكير والتجديد ، وإنما فوق ذلك وقبل ذلك من ناحية التدبير والتنفيذ .. أما الأقوال الجوفاء ، فما عرفها هذا الحزب الذى ولد وعاش فعلا بالوفاء وللوفاء ...

وفيما يتعلق بالاصلاحيات الداخلية لم يكن الحزب في موقفه منها أيضا
حزب أقوال ، بل أفعال تلو أفعال ، تحقيقا لبرنامج معلوم ومحدد ، أعلن في
حينه على الناس ...

وحسبنا في هذا المقام أن نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر — ماحقته رئيس
الكتلة إبان توليه وزارة المالية في إصدار كادر العمال ، ووضع الظم والاجراءات
العملية تدعياً للبنوك المصرية ، ثم القيام بالتسويات المقاربة اسعافاً للمدنيين
المصريين — وفوق ذلك كله فلول مرة في تاريخنا الاقتصادي قرر وزير المالية
اعفاء صغار الزراع من الضريبة المقاربة... وأخيراً وليس آخراً فقد ألأمدرسة
للضرائب كانت حجر الزاوية في الثقافة الضرائبية ونظامها ...

هذا هو مجمل البرنامج الذي حققته الكتلة ههنا — ورغم قصر المدة التي
اشتركت خلالها في الحكم — إذا لم تكن قد استقالت احتجاجاً على
مساوىء الحكم !

أما عن برنامجها المكتوب فقد سبق أن أعلنت الكتلة على لسان رئيسها في
خطابه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه يجب على كل حزب سياسي أن يضع لنفسه
برنامجاً هملياً يواجه به ما يطرأ من تطورات ، ويحدد وسائل العلاج تحديداً هملياً
لا قولياً... ومن الخطأ التقييد في الجهاد بمجرد الفاظ مرصوة ، لأن أول
شرط من شرائط النضال في سبيل الحرية ، هو أن المناضل نفسه يتحرر ليتطور ،

ولهذا لم تكتف الكتلة ببرنامجها الأول الذي وضعت في سنة ١٩٤٥ بل عادت
فدخلت عليه في سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ من التعديلات ما يتفق مع تطورنا القومي
وما هذا البرنامج الحزبي إلا دستور الحزب ، الذي سيمهد جاهداً بكل ما أوتى
من امكانيات ، وما قد يتعرض له من تضحيات ، على تحقيقه أو في التحقيق ،
والله ولي التوفيق .

* * *

نص البرنامج

السياسة الوطنية والخارجية :

- ١ — مصر والسودان بلد واحد وشعب واحد ، تجمعت له الوحدة من الطبيعية ، والتاريخية ، والوطنية والسياسية في وقت معا .
- ٢ — يجب جلاء القوات المحتلة الناجز التام عن وادى النيل ، ومقاومة الاحتلال الأجنبي في أى صورة يتخذها ، سواء أكان احتلالا بریا أو بحریا أو جویا أو ماتحايلوا علیه فأسموه فنیاً .
- ٣ — رفض التقيد بأية معاهدة ثنائية كانت أو رباعية أو سواها تربط البلاد بعجلة الاستعمار ، والاكتفاء بوضعنا الدولى كمضوحر مستقل فى هیئة الأمم المتحدة .
- ٤ — يجب اتخاذ الاجراءات الایجابیة لمقاومة دستور السودان الباطل الذى لا یصح صدوره إلا من رئیس الدولة المصریة السوڤانیة .. كما یجب إخطار الحاکم العام البريطانى ببطلان حکمه بعد إلغاء اتفاقیق سنة ١٨٩٩ .
- ٥ — التعاون مع الأمم العربیة الشقیمة على أساس التسکاتف على استکمال الامانى القرمیة لـکل منها ، وعلى أن لا یسکون هذا التعاون سییلا إلى وضع البلاد المتعاونة داخل منطقة نفوذ أجنبیة .
- ٦ — کل مسعى لحل القضية الوطنیة یجب ألا یتم إلا فى ظلال الحیاة النیابیة ، بعیدا عن الاوضاع التى تمنع أو تعطل رأى الشعب فى قضية الشعب .
- ٧ — یجب الاتفاق بین جمیع الأحزاب والهیئات على اتخاذ خطة لیجابیة وعملیة لمقاومة الاستعمار وتحقیق أمانى البلاد فى أقرب وقت مستطاع دون أن نفسى الدرس الذى تلقیناه عن ثررتنا المجیدة ، وهو أن وحدة البلاد فى وحدة الجهاد .

نظام الحكم :

٨ — الدستور حق من حقوق الشعب ، وليس هو منحة ملكية ، بل نعمة شعبية ، تتمثل فيها إرادة الشعب وسيادته .

٩ — الحكم الديمقراطي والدستور الصحيح يقتضى حكم الشعب بواسطة الشعب ، ولحق الشعب ، فالشعب الارادة والسيادة معاً ، وهو وحده سيد البلاد وجميع السلطات مصدرها النمة .

١٠ — يجب تعديل الدستور بحيث يحذف القيد الوارد ببعض النصوص على عدم قابليتها للتعديل ، سيما وقد وضع الدستور منذ ثلاثين عاماً ويجب أن يتمشى التطور الدستوري مع التطور الشعبي .

١١ — ولهذا يجب أن يكون للشعب مطلق الحرية في اختيار نظام الحكم الديمقراطي الذي يرضيه دون أن يتقيد بأى قيد من أى نظام يعاينه .

١٢ — ما دام النظام الملكى قائماً ، فالملك الدستوري يملك باسم الشعب ولا يحكم .

١٣ — يحذف من الدستور النص القاضى بأن ذات الملك مصونه لانه لأن هذا النص يعفيه من المسؤولية عما قد يرتكبه من مخالفات دستورية أو جنائية .

١٤ — وكذلك ليس للملك حق إعلان الحرب ، — هجومية كانت أو دفاعية ولا عقد الصلح أو إبرام المعاهدات .

١٥ — وليس له ايضاً حق اقالة الوزارة مادامت حائزة لثقة البرلمان والشعب . .

١٦ — ويجب أن لا يعفى من الضرائب الملك أو أفراد الأسرة المالكة ،

بحيث تسكفل المساواة بينهم وبين أفراد الشعب في المساهمة في الاعباء العامة .
١٧ — كما يجب الغاء مخصصات أفراد الأسرة الملكية الغاء تاماً ، وتخفيضها
إلى الحد الأدنى فيما يتعلق بشخص الملك .

١٨ — ثم يجب تمثيلاً مع الوضع الديمقراطي السليم أن تلغى رتب والقاب
العائلة الملكية ، كما ألغيت الرتب والألقاب الخاصة بأفراد الشعب .

كما يجب حرصاً على كياننا الوطنى ، وكرامتنا القومية ، العدول عن تسمية
الجامعات والمعاهد والمنشآت والشوارع بأسماء العائلة الملكية في مصر ، مما يجعل
وطننا عزبة ملكية أو بالأحرى عزبة ملوكة وكذلك يجب الغاء اسم القاروقية
وغيرها من المسميات المتشابهة .

ويلاحظ في هذا الصدد أنه لا توجد جامعة ما في انجلترا أو غيرها باسم هذا
الملك أو ذاك ، بل كلها باسماء البلاد التى الشئت فيها واعتزت بها .

* * *

الحريات العامة :

١٩ — الحريات الأولية مكفولة للجميع :

حرية الرأى تقتضى الغاء جميع القيود على الحرية الصحفية بحيث يمنع منعاً باتاً
مصادرة الصحف أو تعطيلها ما لم يكن ذلك بناء على حكم قضائى .

وحرية الاجتماع : يجب أن تكون مطلقة من كل قيد ، كما أن للمصريين الحق
في تكوين الأحزاب والجمعيات فى حدود القانون العام .

وحرية الفرد : تقتضى أن تتوافر لجميع الأفراد كافة الضمانات التى يكفلها
القانون .

٢٠ — يجب أن يعدل الدستور بحيث لا تملأ الأحكام العرفية إلا فى حالة
الحرب وحدها .

٢١ — يلقى في مختلف صوره نظام البواليس السياسى ، وكذلك نظام المصاريف السرية بعد إذ تبين أنه قد أسىء التصرف فيها من غير ماضى بطل ولا مقياس سىما وأنها غير خاصة لاية وقابة مالية أو برلمانية .

* * *

السلطة التشريعية :

نظام الانتخابات :

٢٢ — يجب تعديل قانون الانتخاب لاقرار نظام جديد للانتخابات البرلمانية بحيث تنقرر المبادئ الآتية : —

أولا : جعل الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبى .

ثانياً : جعل التصويت اجبارياً .

ثالثاً : إدارة عملية الانتخاب تحت الاشراف الفعلى المباشر للسلطة القضائية .

رابعا : فرض عقوبة على الرشوة أو الزيف أو اعطاء بيانات غير صحيحة أو غير ذلك مما يخالف نزاهة الانتخاب على أن تنظر الدعاوى فى هذا المصدد بطريق الاستمجال أمام دوائر قضائية تشغل لهذا الغرض .

خامساً : اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطهير دفاتر قيد الناخبين من كل زيف

— تحت اشراف لجان حكومية — مع استيفاء شرائط الطعن فى المقيدين فيها طبقا للقانون .

سادسا : يجب أن يحمل كل ناخب بطاقة اثبات شخصية ، تحمل صورته

الفوتوغرافية .

سابعا : يجب تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيما جغرافيا ثابتا صحيحا لازيف

فيه ، وتحديد أمكنة اللجان تحديدا سليما يتمتع معه كل عبث .

* * *

الحكم النيابي

٢٣ — يجب أن تظهر فرق طهارة سمعة الحكم النيابي في مصر وذلك بالعمل على تحقيق المبادئ الآتية :—

أولا : يحظر تدخل نواب الأمة ووسطاتهم في الشؤون الادارية المحضنة التي لا تخضع لرقابتهم النيابية .

ثانيا : يحظر على أعضاء البرلمان — حفظا لحيثيتهم وكرامتهم — قبول الوظائف الحكومية أبان عضويتهم . كما يحظر عليهم — وعلى الوزراء السابقين — استغلال نفوذهم لدى الشركات والبيوت المالية ، بأية صورة من الصور .

ثالثا : يحتم استقالة الموظف الذي ينتخب عضواً في البرلمان بمجرد انتخابه ، على أن يحتفظ له بحق العودة إلى وظيفته إذا لم تصح عضويته .

* * *

السلطات القضائية

استقلال القضاء :

٢٤ — يجب أن يدعم هليا فوق تدعيم مبدأ استقلال السلطة القضائية بجميع هيئاتها بما يكفل قدسية العدالة التي اشتهر بها قضاؤنا .

كما أنه يجب التشدد في مراقبة احترام وتنفيذ أحكام القضاء الاداري بمجلس الدولة تنفيذاً عاجلاً وشاملاً ، ومعاينة كل موظف يتمتع عن تنفيذها ، سيما وأن من اختصاص القضاء الاداري الوقوف في وجه التصرفات الادارية الخاطئة وحماية الشعب منها .

* * *

السلطة التنفيذية

الإدارة الحكومية :

٢٥ — يجب تطوير الإدارة الحكومية وإعادة تنظيمها تنظيمًا جديدًا وجديًا بحيث ينتقى الوساطات والمحسوبيات ، ويقطع دابر الاستثناءات .

٢٦ — يجب إحلال نظام اللامركزية محل المركزية الشديدة السائدة الآن في الأداة الحكومية ، والتي أدت ، مع الأسف ، إلى تغليب الأنظمة الروتينية على المشروعات الإصلاحية .

٢٧ — منعا لتضارب السلطات — ومراعاة لحالة الميزانية — يجب الحد من عدد الوزارات المتماثلة أو المتقاربة في اختصاصها ، ومن الوكالات المتعددة لوزارة واحدة — مع الاكتفاء بوكيل دائم لكل وزارة ، على أن يماونه مديرون هامون لمتخلف الفروع .

٢٨ — يجب تثبيت الموظفين غير المثبتين حتى لا يجرموا بما يستحقونه من المعاش ومن مقومات المعيشة بعد اعتزالهم الخدمة ، أسوة بغيرهم من موظفي الدولة الذين ربطت لهم معاشات قبل سنة ١٩٣٥ .

* * *

الرقابة المالية والأوضاع الاقتصادية :

٢٩ — يجب تركيز الاختصاص المالي في وزارة المالية والاقتصاد — حتى لا تعدد الإعتمادات المالية في مختلف الوزارات — ويجب فوق ذلك إعادة تكوين المجلس الإقتصادي من كبار الماليين الفنيين ورجال الأعمال ، لاستشارتهم فيما يطرأ من المسائل المالية الهامة ، كما جرى العمل على ذلك من قبل .

٣٠ — يجب تدعيم سلطات ديوان المحاسبة حتى يتيسر له تأدية رسالته الخطيرة

على الوجه الاكمل ، وقد دلت الحوادث على مدى خطورة مهمته في الكشف عن كثير من مفاصل الحكم واستهتار الحاكمين بأموال الدولة .

٣١ — يجب التمسك في تطبيق قانون الكسب غير المشروع وهو المعروف بقانون من أين لك هذا ، حتى تتاح مراقبة الحكومة لمصادر ثروات الافراد وخاصة من تولى منهم مناصب عامة . قطعا لداير استغلال النفوذ في الثراء . على حساب الشعب ، أو الكسب من خسران الشعب ...

٣٢ — تحقيقا للتوازن الإقتصادي في أزمتنا المالية الحاضرة ، يجب التوسع في الإعفاء من الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخل الضئيل ، كما يجب بالنسبة لمن عداهم أن تتناسب ضريبة الدخل التصاعدية مع اقتصادنا القومي .

* * *

الجيش وقواتنا المسلحة :

٣٣ — يجب إعداد جيشنا الباسل اعداداً كاملاً للدفاع عن البلاد وتزويده بأحدث الأسلحة بما يتناسب مع آخر تطورات الصناعة الحربية والاختراعات المعدة لاستعمالها في الحروب ، كما يجب التشدد إلى أقصى الحدود في تطبيق التشريع الحديث القاضى بأن يكون التدريب العسكري اجبارياً بحيث تعبأ الأمة كلها للدفاع عن الوطن عند اللزوم .

٣٤ — يجب وضع نظام للتأمين على حياة الضباط والجنود — وهم أكثر الموظفين تعرضاً للخطر بحكم عملهم .

٣٥ — يجب اتخاذ اجراء عاجل ، وشامل ، في مختلف المعاهد العلمية لثلاثين أبنائنا درساً وطنياً وتاريخياً حول ثورة الجيش على التاج باعتبارها تاج الثورة من جهة ، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تاريخنا الوطنى من جهة أخرى .

٣٦ — يجب تدعيم نظام البوليس بما يكفل تمكين رجاله من أداء واجبهم
الحير في حفظ الأمن والنظام وحمايتهم من المؤثرات الحزبية في مختلف الحكومات

* * *

العدالة الاجتماعية

تحديد الملكية :

٣٧ — تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، يجب الحد من التفاوت الكبير بين مختلف
الطبقات بحيث تنقضى عوامل التدمير التى يستغلها أعداء البلاد أسوأ إستغلال ،
وذلك بتحديد الملكية الزراعية — كما حددتها الحكومة الحاضرة — واتخاذ
الإجراءات الكفيلة بإيجاد التوازن الاجتماعى فى مجموع الشعب ، على اختلاف
طبقاته وهيماته ، سيما وأن العائلة الملكية وحدها كان تحت يدها من الأراضى
المملوكة والموقوفة حوالى مليون فدان — أى خمس الأراضى الزراعية فى مصر ..

٣٨ — ومن ناحية صغار الفلاحين يجب تحديد حد أدنى لأجورهم — شأن
الفلاح فى الزراعة وشأن العامل فى الصناعة .

٣٩ — يجب توزيع الأراضى المزروع ملكيتها ، كما يجب توزيع الأملاك
الأميرية المستصلحة على صغار المزارعين ، تدعيمها للسياسة التى أشرعتها الحكومة
الحاضرة لمصلحة الملاحين .

٤٠ — يجب استصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية فى الصحراء
الغربية وفى شبه جزيرة سيناء — وبها حوالى مليون فدان قابلة للإصلاح — على
أن تستخدم لهذا الإصلاح جميع الوسائل الفنية الحديثة ومن بينها الآلات الحديثة
التي تدار بالكهرباء ، والقوى الكهربائية الناتجة عن مساقط المياه فى خزان
أسوان ، ومنخفض القطارة ..

كما يجب استنباط المياه الجوفية ومياه الآبار وتخفيف البحيرات الواقعة فى

أرض الدلتا ، إلى غير ذلك من وسائل استغلال الأرض المزرعة أو المستصلحة التي توفر للدولة الملايين من الألفدة وتضاعف إيراداتها ، بحيث تكون مورداً سخياً لرفع مستوى المعيشة في البلاد .

٤١ — مصادرة جميع الثروات العقارية أو المنقولة التي يثبت بالتحقيق القضائي أنها إغتيلت إغتالات بطريق غير مشروع من أصحابها الأصليين أو من عامة الشعب ، ولو كان ذلك من تاريخ بعيد ، بغير تفريق بين ممتلكات البيت المالك أو الأمراء أو الرجال الذين نولوا الحكم أو ذاولوا وظائف الدولة أو رجال الأحزاب السياسية أو أعضاء البرلمان أو غيرهم من استفاد المنافع العامة عن طريق الكسب غير المشروع .

٤٢ — يجب أن تروى رياضيفيا أراضو الجياض (وهي تبلغ حوالى مليون فدان من الجزيرة إلى أسوان) ، وما من شك أن في تحقيق هذا المشروع تنمية ضخمة للشراء القومى والحكومى معا .

* * *

تشجيع الصناعة والتجارة :

٤٣ — يجب التوسع في صناعات الصلب والحديد ، وإستغلال المناجم ، مما يتيح الفرصة لإقامة مصانع قومية وتشجيع الصناعة في بلد قاصر نشاطه على الزراعة

٤٤ — يجب على الحكومة أن تنشئ أو تساهم في إنشاء اسطول تجارى مصرى — تشجيعا للتجارة والسياحة . كما يجب أن تعزز الاسطول الحربى والجوى .

٤٥ — وفوق ذلك يجب على الحكومة أن تتخذ جميع الإجراءات العملية والايجابية لتشجيع الصناعات المحلية والقروية ، حتى يتوافر العمل لأكبر عدد من الأبدى العاملة ويرتفع مستوى الطبقات الفقيرة .

٤٦ — يجب التوسع في صناعة الغزل والنسيج وتشجيع الإنتاج المحلي بما يسد حاجة البلاد ، ويغنيها عن الاستيراد .

٤٧ — يجب المبادرة بإقامة مصنع محلي D.D. T. لإبادة الحشرات المختلفة وحماية زراعاتنا بوجه خاص من الآفات الدودية .

٤٨ — يجب العناية بإقامة مصانع للأسلحة المختلفة ، سيما وأن البلاد الأجنبية لا تصدر من الأسلحة إلا ما هي في غنى عنه ، أو ما لا خطر عليها منه .

٤٩ — يجب تعميم نظام النقابات للعمال الصناعيين والزراعيين ، في مختلف الأقاليم .

٥٠ — يجب إنشاء صندوق إيداع للعمال والفلاحين يؤمن شيخوختهم وتحقيقاً لذلك يجب على المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية حجز نسبة معينة من صافي الربح كل عام ووضعه في صندوق الإيداع باسم العمال لكي يصرف لهم علاوة على مكافآتهم عند ترك الخدمة ، حتى إذا ما أصبح العامل أو الفلاح مسناً وغير قادر على الكسب أمسكته أن يستعين بهذا المبلغ على حاجيات المعيشة .

٥١ — يجب تأميم الصناعات ذات الطابع القومي والحيوي للبلاد .

٥٢ — كما يجب تأميم وسائل النقل الحيوية للبلاد — وعلى الخصوص إدارة الملاحة في قناة السويس .

* * *

العناية بشئون القرية : —

٥٣ — تدعيم الاقتصاد القومي ورفعاً للمستوى الاجتماعي العام للسواد الأعظم من الشعب ، يجب توجيه أكبر عناية لشئون القرية المصرية وتنمية شخصيتها بحيث تكون صورة مصغرة للدولة ، وذلك بالوسائل التالية : —

أولاً : إنشاء مجلس القرية : — يجب إعادة النظر في النظام الإدارى القرية بحيث يتولى شؤونها رجال مثقفون ثقافة اجتماعية وزراعية وصحية كافية ، وذلك بإنشاء مجلس القرية للإشراف على ما يتعلق بالقرية من الشؤون الصحية والإدارية والزراعية والتعاونية . . . على أن يشكل المجلس من موظف يمثل للإدارة وطبيب يمثل للصحة وثلاثة من أعيان القرية ينتخبون انتخاباً حراً وهذا النظام يقضى عن نظام العمد في جميع القرى .

ثانياً : إنشاء قرى نموذجية : وتزويد القرى جميعاً بالكهرباء والماء النقى الجارى ، ووضع نظام محدد لبناء المساكن فيها على أحدث الطرق الصحية وأقلها نفقة ، مع تزويد كل قرية بوسائل الإرشاد والنشر ، كالنشرات والصور والأفلام السينمائية والمحاضرات الدورية وغيرها .

ثالثاً : مكافحة الأمراض المعدية والمتوطنة والعمل على الوقاية منها بدم البرك والمستنقعات وتوفير المواد الكيماوية اللازمة للقضاء على الحشرات المنتشرة في الريف ، والاستعاضة بالمصارف الجوفية عن المصارف المكشوفة وغير ذلك من الوسائل الوقائية الصحية والزراعية .

رابعاً : يجب على الحكومة أن تشجع تكوين النقابات للفلاحين في القرى للدفاع عن مصالحهم — شأنهم في ذلك شأن العمال في المدن .

* * *

مكافحة الغلاء :

٥٤ — يجب العمل على توفير الحاجيات الأولية ، وإطلاق القيود التموينية وتخفيض أجور المساكن لمكافحة غلاء المعيشة وإسعاف الفقراء من الأهلىن ، عمالا كانوا أو فلاحين أو موظفين .

٥٥ — كما يجب العمل على تخفيض الضرائب على الملكيات الصغيرة وأصحاب الدخل المحدود الذين لم يشملهم الإعفاء .

٥٦ — يجب وضع سياسة زراعية ثابتة لزراعة الحبوب والاقطان جريا على الخطة المتبعة في أمريكا وغيرها بصدد المحصولات القومية الرئيسية .

٥٧ — يجب أن تترك سوق القطن حرة من كل تدخل حكومي معيب مصطنع وحسبنا ما أصابنا من جراء التدخل المعيب للمصلحة الخاصة لا العامة ، وقد كان له أسوأ الأثر في سميتنا الاقتصادية والثقة التجارية ببورصتنا وأوضاعنا المالية . . . ويا لها من فضيحة وزارية وتجارية وخلقية أن يضارب الوزراء أو نساؤهم في بورصة القطن أثناء قيام الحكام بالحكم ! دون أن يلقوا جزاء — وقد حرمت على الوزراء التجارة فما بالك بالمضاربة !!

٥٨ — يجب لمحاربة الغلاء — تميم الجمعيات التعاونية وخاصة في القرى لإسماف الفلاح .

٥٩ — يجب استخدام فائض الأوال الحكومية ، لإنشاء مساكن شعبية تخفف من حدة أزمة المساكن وترفع في نفس الوقت المستوى الصحي لأممته إقامة الشعب .

٦٠ — تأمين أفراد الشعب من العمال والفلاحين والفقراء ضد الوفاة والمرض والعجز والتعطيل بحيث يتناسب هذا التأمين مع تكاليف الحياة على أن تقوم الحكومة بدفع نصيب من مصاريف هذا التأمين .

* * *

السياسة الصحية : —

٦١ — يجب تأمين العلاج بحيث يتسنى لكل مصري أن يعالج على حساب الدولة مهما بلغ فقره ، كما يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء في قرىهم ، سيما وأن أكثر أهالي القرية لا يملكون نفقات السفر ، وتعميم المستشفيات والمراكز الصحية لحماية وعلاج أفراد الشعب بجاننا .

٦٢ — يجب أن تقوم الحكومة برعاية الامومة والطفولة طبقا للنظم الحديثة .

٦٣ — حرصا على الصحة والأخلاق العامة يجب تشديد العقوبة على تهريب الحشيش وغيره من المواد المخدرة والاتجار بها وتعاطيها .

* * *

تشجيع السياحة والفنون الجميلة :

٦٤ — يجب تشجيعا للسياحة وقد كانت مصدر ثراء لبلادنا ، ودعاية مجيدة لأنار أجدادنا ، أن ننشئ مصلحة للدعاية والفنون الجميلة تشرف على السينما ودار الإذاعة ومصلحة السياحة ، والآثار ، وكل إدارة أخرى تعمل على تشجيع السياحة والفنون الجميلة ، رفعا لمستوى هذه الفنون ، وحرصا على نشر الدعاية لبلد ، هو مصدر الفنون الجميلة ، ومهد المدنية الأولى والأصيلة .

كما يجب العناية بتوفير أسباب الإقبال على المناطق الأثرية وإنشاء فنادق من درجات مختلفة لمختلف السائحين .

* * *

العمل ثم العمل :

٦٥ — والمادة الأخيرة بل الأولى والأخيرة في برنامجنا . ليست هي مجرد لفظ إلى قول ، ولا فكرة إلى أمل ، بل هي العمل ثم العمل .

لائحة تنظيم حزب الكتلة الوفدية

المادة الاولى

مركز الحزب الرئيسى مدينة القاهرة .

المادة الثانية

لا يقبل عضواً فى الحزب إلا من بلغ سن الحادية والعشرين وكان مصرى الجنس .

المادة الثالثة

يتكون الحزب من الهيئات الآتية : —

١ — الهيئة التنفيذية .

٢ — الهيئة الإدارية .

٣ — الجمعية العمومية .

٤ — الهيئة البرلمانية .

وتتكون الهيئة التنفيذية من الرئيس والوكيلين السكرتير العام والسكرتير العام المساعد وأمين الصندوق وأربعة مراقبين .

وتتكون الهيئة الإدارية من أعضاء الهيئة التنفيذية ومن أربعين عضواً من أعضاء الحزب . أو أكثر حسب ما تقرره الجمعية العمومية .

وتتكون الجمعية العمومية من جميع أعضاء الهيئات الأربعة ، ومن جميع أعضاء الحزب المنتسبين إليه وأعضاء اللجان العامة والفرعية فى المحافظات والمديريات .

المادة الرابعة

ينتخب أعضاء الهيئة التنفيذية بواسطة الجمعية العمومية بطريق الاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة الخامسة

تنتخب الجمعية العمومية أعضاء الهيئة الإدارية من بين أعضاء الحزب بطريق الاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة السادسة

إختصاصات الرئيس :

- ١ — الإشراف العام على هيئات الحزب .
 - ٢ — العمل والإشراف على تنفيذ برنامج الحزب .
 - ٣ — الإشراف على مؤسسات الحزب ولجائه .
 - ٤ — تمثيل الحزب لدى جميع الهيئات وله دائماً حق التكلم باسم الحزب في حدود برنامج الحزب وقراراته .
- وهو يرأس اجتماعات الهيئة التنفيذية والإدارية والجمعية العمومية والهيئة البرلمانية .

المادة السابعة

إختصاصات الوكيلين :

يكون للوكيلين نفس إختصاصات الرئيس الواردة في المادة السابقة عند غيابه أو بتفويض منه في كل أو بعض إختصاصه .

المادة الثامنة

إختصاصات السكرتير العام :

١ - يكون إختصاصه تحرير محاضر جلسات الهيئة التنفيذية ويكون في حوزته الدفاتر الآتية :

- (أ) دفتر يثبت فيه محاضر جلسات الهيئة الإدارية .
 - (ب) دفتر يثبت فيه محاضر جلسات الهيئة التنفيذية .
 - (ج) دفتر يثبت فيه قرارات الهيئة الإدارية وما اتخذ بشأنها .
 - (د) دفتر يثبت فيه قرارات الهيئة التنفيذية وما اتخذ بشأنها .
- ٢ - تبليغ قرارات الحزب إلى اللجان والهيئات كما يتولى أمر النشر عنها .
- ٣ - مخاطبة جميع الهيئات الأخرى فيما يخص بشئون الحزب بتصريح من الرئيس .
- ٤ - استلام المكاتبات الواردة للحزب من اللجان والهيئات لعرضها على الرئيس للتصرف فيها طبقا لهذه اللائحة .
- ٥ - دعوة هيئات الحزب للاجتماع .

المادة التاسعة

إختصاصات أمين الصندوق :

- ١ - يتسلم أمين الصندوق الاشتراكات والتبرعات الواردة للحزب .
- ٢ - يشرف على دفاتر حسابات الحزب .
- ٣ - يودع أمين الصندوق باسم الحزب في أحد البنوك التي تختارها الهيئة التنفيذية جميع الأموال التي ترد إليه أولا بأول .
- ٤ - يقدم إلى الهيئة التنفيذية في الأسبوع الأول من شهر يناير من كل

عام الحساب الختامي لأموال الحزب على أنه يتضمن هذا الحساب نتائج الحسابات الختامية للجان العامة في المديریات والمحافظات .

٥ — جميع إيصالات الأموال الواردة للحزب تكون مهوره بامضاء رئيس الحزب وأمين الصندوق ومختومة بخاتم الحزب .

٦ — شيكات صرف الأموال تكون بامضاء رئيس الحزب وأمين الصندوق

المادة العاشرة

اختصاصات السكرتير العام المساعد :

ينوب عن السكرتير العام في جميع ما يوكل إليه القيام به ، كما ينوب عنه في حالة غيابه .

المادة الحادية عشرة

اختصاصات المراقبين :

١ — مراقبة الجلسات وصحة إنعقادها .

٢ — الإشراف على عملية إعطاء الأصوات .

٣ — الإشراف على عملية حضور وغياب الأعضاء .

٤ — مراقبة تصرفات أعضاء الحزب ونشاطهم .

• — تحقيق الشكاوى الخاصة بالحزب وأعضائه ورفع تقارير عنها لسكرتير الحزب لعرضها على الهيئة الإدارية .

* * *

المادة الثانية عشر

الجمعية العمومية :

تنعقد الجمعية العمومية انعقاداً دورياً في شهر يناير من كل عام في الميعاد الذي يحدد ، وهي تنعقد كلما رأى رئيس الحزب ما يوجب دعوتها للانعقاد ، كما تنعقد كلما طلب ذلك ثلاثون عضواً من أعضاء الحزب المؤسسين .

المادة الثالثة عشر

اختصاصات الجمعية العمومية :

تختص الجمعية العمومية بنظر المسائل الآتية : —

- ١ — مناقشة واعتماد الحساب الختامي للحزب في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من كل عام ، وهي تحدد اشتراكات الأعضاء السنوية أو الشهرية .
- ٢ — إصدار القرارات في المسائل التي تعرض عليها .
- ٣ — انتخاب أعضاء الهيئتين التنفيذية والإدارية .
- ٤ — النظر في تعديل نظام الحزب ويشترط حضور ثلثي الأعضاء ، وموافقة ثلاث أرباع الأعضاء الحاضرين .
- ٥ — النظر في فصل أى عضو من أعضاء الحزب ويشترط حضور ثلثي الأعضاء وموافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين .

المادة الرابعة عشر

اختصاصات الهيئة الإدارية :

تختص الهيئة الإدارية بتنظيم جميع الشؤون المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية ، كما تختص ببحث المسائل الحزبية البحتة المتعلقة بالحزب إدارية كانت أو مالية .

المادة الخامسة عشر

مالية الحزب :

تتكون ميزانية الحزب من اشتراكات الاعضاء وتحدد الجمعية العمومية ،
ومن الهبات والتبرعات التي يقدمها الاعضاء .

المادة السادسة عشر

يتكون في مقر كل محافظة أو مديرية لجنة عامة ، وتنتخب كل لجنة من بين
أعضائها رئيساً ووكيلاً وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

وهذه اللجان ترسل تقاريرها ومحاضرها إلى سكرتير عام الحزب لعرض ما يرى
عرضه على هيئة الحزب التنفيذية أو الإدارية أو الجمعية العمومية حسبما
يقتضيه الحال .

كما تشكل لجان فرعية في كل محافظة أو مديرية بالنظام السابق ، وهذه اللجان
الفرعية تتصل باللجنة العامة .

المادة السابعة عشر

يتألف من بين أعضاء الحزب ثمانية عشر لجنة وبيانها كآلآن : —

- ١ — لجنة الشؤون المالية
- ٢ — » الزراعة
- ٣ — » التموين
- ٤ — » الدفاع والسودان
- ٥ — » الشؤون الخارجية
- ٦ — » التشريعية
- ٧ — » » الدستورية .

- ٨ — لجنة التجارة والصناعة
٩ — د الأوقاف
١٠ — د الأزهر والمعاهد الدينية
١١ — د التربية والتعليم
١٢ — د الشؤون الاجتماعية والعمال
١٣ — د المواصلات
١٤ — د الأشغال
١٥ — د القنصون الداخلية
١٦ — د د الصحبة
١٧ — د شئون ما بعد الحرب
١٨ — د الدعاية

* * *

وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً ، وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو من رئيس الحزب إذا رأى لزوماً لذلك .

ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور ثلث أعضائها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وفي حالة غياب رئيس اللجنة أو سكرتيرها ينتخب الأعضاء رئيساً أو سكرتيراً مؤقتاً .

ولكل عضو من أعضاء الهيئة الإدارية حق حضور جلسات اللجان التي لا يكون عضواً فيها ولكنه لا يشترك في التصويت .

يحضر السكرتير العام للحزب لإجتماع اللجان السابقة إذ رأى ضرورة لذلك .
وتقدم رؤساء اللجان التقارير إلى السكرتير العام وهو يقدمها بدوره إلى

رئيس الحزب للتصرف فيها إما مباشرة أو بتقديمها إلى إحدى هيئات الحزب حسب الأحوال .

* * *

المادة الثامنة عشر

الهيئة البرلمانية :

تتكون الهيئة البرلمانية من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ، ويدعوها رئيس الحزب للانعقاد للنظر في المسائل المعروضة على البرلمان أو التي يراد عرضها على أى المجالسين .

ويجوز دعوة المرشحين الذين لم يفوزوا في الانتخابات العامة لحضور إجتماع الهيئة البرلمانية .

المادة التاسعة عشر

نادى الكتلة الوفدية :

يشرف على إدارة النادى — ومركزه القاهرة — مجلس إدارة تنمية الهيئة الإدارية ويكون رئيس الحزب هو رئيس مجلس إدارة النادى ، وميزانية النادى فرع من ميزانية الحزب .

الحزب النسائي السياسى

- مادة ١ — الحزب السياسى هيئة سياسية اشتراكية .
- مادة ٢ — مقر الحزب الرئيسى مدينة القاهرة ، وتنشأ له فروع فى أنحاء مصر والسودان طبقا لما تقتضى به الظروف .
- مادة ٣ — أهداف الحزب :
- (أ) تحقيق استقلال مصر والسودان استقلالاً واقعياً .
 - (ب) تحقيق مطالب المرأة السياسية .
 - (جـ) رفع مستوى الطبقات الفقيرة صحياً واجتماعياً وثقافياً .
 - (د) المساواة بين المصريين جميعاً رجالاً ونساءً فى كافة الوظائف والأعمال .
- مادة ٤ — يشترط فى كل عضو منتمى إلى الحزب :
- (أ) أن يكون مصرياً بالغاً من العمر إحدى وعشرين سنة .
 - (ب) أن يقبل لمبادئ الحزب المقررة فى قانونه ولائحته الداخلية بعد أداء اليمين القانونى .
- ويجوز أن يشترك فى الحزب النساء والرجال على السواء .
- مادة ٥ — تتسكون أموال الحزب من اشتراكات الأعضاء والتبرعات .
- مادة ٦ — يقوم على شئون الحزب مجلس أعلى مؤلف من بعض أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٧ — تنظم اللائحة الداخلية الإجراءات الإدارية والمالية التي تتبع في إدارة شؤنه .

مادة ٨ — لا يجوز تعديل القواعد المقررة في هذا القانون إلا بموافقة الجمعية العمومية بناء على اقتراح المجلس الأعلى .

مادة ٩ — تتولى الجمعية لإقرار اللائحة الداخلية وكل تعديل يطراً عليها وتعين هذا اللائحة اختصاصات الجمعية العمومية والنصاب اللازم لصحة انعقادها واتخاذ القرارات في المسائل المعروضة عليها .

اللائحة الداخلية

١ — المجلس الأعلى : يشرف على كافة شئون الحزب وقانونه وبرامجه بمجلس يتألف من ٣٠ إلى ٥٥ عضو ويتكون من

(أ) هيئة مجلس الإدارة .

(ب) رئيسات الفروع في أنحاء مصر والسودان .

(ج) رئيسات اللجان الفنية .

(د) شخصيات من التي يرى ضمها للإفادة من جهودها .

٢ — يقوم المجلس الأعلى بتنفيذ سياسة الحزب والإشراف على كافة شؤنه الإدارية والمالية والفنية وتنظيم الإدارات والفروع من حيث تأسيسها وإدماجها وتنسيق أعمالها والنظر في مقترحاتها ومشروعاتها وقبولها وتعديلها ولا تكون قانونية وواجبة التنفيذ إلا بعد إقراره لها ، ويقوم بإعداد الحساب الختامي والميزانية والتقارير السنوى وتقديمها للجمعية العمومية في كل عام وإقرار السياسة الجديدة وخطة العمل وتنظيم الجمعية العمومية والنظر في أمر الفروع واللجان والأعضاء من حيث تمت النظر والفصل والإيقاف ، والتصرف في الأمور

والواقف التي ينص عليها في قانون الحزب ولوائحه بما لا يخالف السياسة العامة للحزب تحت مسؤوليته .

٣ — تختار الجمعية العمومية من أعضاء المجلس الأعلى هيئة الإدارة التي تؤلف من رئيسة الحزب والوكيلة والأمينة العامة والمراقبة العامة وأمينة الصندوق ورئيسات اللجان والهيئات الفنية الآتية ، ويكون ذلك بالاقتراع السري لمدة سنتين : —

لجنة الدعاية — لجنة الثقافة — لجنة الشؤون القروية — لجنة العاملات —
لجنة الدعاية — لجنة الثقافة — لجنة الشؤون الخارجية — لجنة الرحلات —
لجنة مكافحة الغلاء وتشجيع المنتجات الوطنية — لجنة الشؤون الدينية . . الخ .

٤ — يجتمع المجلس الأعلى في جلسة عادية مرة واحدة كل يوم اثنين من أول كل شهر . ويكون اجتماعه قانونيا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه ولو بواحد . وقراراته واجبة بموافقة الأغلبية المطلقة للحاضرين .

ترسل الامينة العامة الدعوة وجدول الأعمال بخطاب موصى عليه قبل الموعد بخمسة أيام على الأقل ، وإذا لم يتسكامل العدد القانوني تؤجل الجلسة لموعد آخر ويكون الاجتماع صحيحا بأي عدد .

هيئة لمجلس الإدارة

٥ — يكون للحزب هيئة مجلس إدارة مؤلف من الرئيسة والوكيلة والأمينة العامة والمراقبة العامة ورئيسات اللجان الفنية .

٦ — مدة عضوية الهيئة الإدارية سنتان تنتهي الدورة الأولى منها في أول نوفمبر ١٩٥٤ ويجوز للمجلس الأعلى إعادة انتخاب من انتهت عضويته ولكن لا يجوز انتخاب الرئيسة والوكيلة والأمينة العامة مرتين متواليتين .

٧ — يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ قرارات المجلس الاعلى ودراسة التقارير والمذكرات التى توجه للمجلس الاعلى وتمدها له وتقديم مقترحاتها ولها أن تصرف فى المسائل العادية السريعة تحت مسؤولتها .

٨ — يجتمع مجلس الادارة يوم الاثنين من كل أسبوع ويكون اجتماعه قانونيا بحضور ستة من الاعضاء وقراراتها بالمقرحات صحيحة بموافقة الاغلبية من الحاضرين .

مناصب مجلس الادارة واختصاصاتها

٩ — الرئيسة تمثل الحزب رسميا أمام جهات الاختصاص والهيئات وترأس جلسات المجلس الاعلى والهيئة الادارية والجمعية العمومية .

١٠ — تقوم الوكيله مقام الرئيسة عند غيابها .

١١ — الامينة العامة تشرف على كافة أعمال السكرتارية بالحزب ودعوة اللجان للاجتماع وتدوين محاضر الجلسات وتحرير مكاتبات الحزب وإصدار النشرات والاوامر والتبليغات .

١٢ — أمينة الصندوق تتسلم أموال الحزب وتودعها بنك مصر وتوقع على الشيكات مع الرئيسة وتعطى الايصالات على الاشتراكات وتمسك دفاتر الحسابات وتحتفظ بكافة الاوراق والمستندات المالية .

١٣ — المراقبة العامة تقوم بالاشراف على تنظيم الاجتماعات وعلى أعمال اللجان .

١٤ — إذا خلا مكان فى مجلس الادارة جاز للمجلس شغله بعض جديد من المجلس الاعلى .

الجمعية العمومية

هى الهيئة التى يكون لها الرأى الاعلى فى سياسة الحزب وشؤونه الادارية والمالية والفنية ويستمد المجلس الاعلى سلطته منه ويكون مسئولاً أمامه وتقوم

الجمعية العمومية لمراجعة أعمال الحزب والنظر فى التقرير السنوى واعتماد الحساب الختامى والميزانية وتنتخب أعضاء المجلس الاعلى بالترشح والاقتراع السرى .

تتعقد الجمعية العمومية فى شهر نوفمبر من كل سنة ويكون اجتماعية قانونيا بحضور نصف الاعضاء ، وقراراته صحيحة وواجبة التنفيذ بالاغلبية المطلقة من الحاضرين بشرط أن لا يقل عدد الموافقين عن ثلث مجموع الاعضاء وترسل الائمة العامة الدعوة ومحضر جدول الاعمال والتقرير السنوى والحساب الختامى والميزانية بالبريد المسجل قبل الجلسة بخمسة عشر يوما وإذا لم تكتمل العدد القانونى تؤجل الجلسة شهرا فإذا لم يكتمل العدد فى الجلسة المؤجلة يكون الاجتماع صحيحا بأى عدد من الحاضرين .

ويكون للجمعية العمومية وحدها حق تعديل القانون الاساسى لنظام الحزب بشرط أن يحضر ثلثا الاعضاء على الاقل ولا يكون التعديل إلا بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين .

شروط العضوية بالحزب

١ — يقبل العضو بالحزب كل مصرى ومصرية بعد الموافقة على قانون الحزب ولوائحه وبرامجه والقبول بالعمل به .

٢ — يشترط أن يكون سن العضو واحد وعشرون عاما على الاقل .

٣ — لا يجوز لاعضاء الحزب الاشتراك فى هيئة سياسية أخرى أو أى هيئة ضد أهداف الحزب ومبادئه .

٤ — يدفع العضو بالجمعية العمومية اشتراكا شهريا قدره عشرة قروش ويتمتع العضو بكافة حقوق العضوية بمجرد سداد الاشتراك .

٥ — يدفع أعضاء مجلس الادارة والمجلس الاعلى اشتراكا شهريا قدره عشرون قرشا .

٦ — يشترط في قبول العضو في الجمعية العمومية أن يقرر مجلس الإدارة قبوله . ولا ينتظر المجلس في أمر القبول إلا إذا كان طلبه بالانضمام إليها مشفوعاً بتزكية من ثلاثة من مجلس الإدارة ويكون مستوفياً للشروط التي يتطلبها القانون حتى لا يكون محل اعتراض .

٧ — لمجلس الإدارة حق ضم أعضاء فخريين وهم الذين يقدمون للحزب مساعدة مادية أو مساعدة أدبية .

حقوق وواجبات الأعضاء

- ١ — لكل عضو حق الاطلاع على الحساب الختامي في آخر كل عام .
- ٢ — أخذ صورة من قانون الحزب ونسخ من مطبوعاته ونشرايته .
- ٣ — يجب على كل عضو عامل أو مؤسس أن يدفع اشتراكه كاملاً .
- ٤ — لمجلس الإدارة أن يقرر فصل العضو إذا تبين أنه قد طوّل مرتين بسداد قيمة الاشتراك عن ثلاثة أشهر متتالية .
- ٥ — ليس لأي عضو بالحزب حق استغلال أمواله أو استعمالها لمنفعته الذاتية ولو كانت بما قدمه لها على سبيل التبرع .
- ٦ — كل عضو يتخذ من عضويته سبيلاً إلى الطعن في الحزب أو أعماله أو يحاول تجريح سمعته أو إذاعته بعض المعلومات الخاطئة عنه لمجلس الإدارة أن يقرر فصله .
- ٧ — ليس لأي عضو أن ينشر في الصحف أو في نشرات مطبوعة أو بإحدى طرق النشر الأخرى باسم الحزب أو عنه أو أحباراً تتعلق بإدارته أو أعماله أو أمواله أو شؤونه بدون إذن سابق من مجلس الإدارة وليس له أن يذيع هذه الأخبار بأي طريقة أخرى وإلا يقرر المجلس فصله .

٨ — يجب على كل عضو من أعضاء المجلس أن يبلغ الأمانة العامة قبل ميعاد الجلسة اعتذاره عن الحضور إذا كان ما يمنعه من ذلك .

٩ — كل عضو يتغيب عن الحضور ثلاثة جلسات عادية متواليات بدون إبداء عذر كتابة مع عدم وجود ما يمنعه من الاعتذار يعتبر مستقila من المجلس .

١٠ — يكون الاجتماع العادى بدعوة من الأمانة العامة ويكون الاجتماع الغير عادى بدعوة من الرئيسة أو بناء على طلب ستة من أعضاء مجلس الإدارة .

فروع الحزب

يكون للحزب فروع فى مختلف أقاليم مصر والسودان طبقا لقانون الحزب وأهدافه .

أهداف الحزب

١ — العمل على استقلال مصر والسودان استقلالاً واقعياً .

٢ — المطالبة بحقوق المرأة السياسية .

٣ — العمل هلى تعديل قانون الانتخاب للبرلمان بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة للانتفاع بجميع العناصر الصالحة من رجال الأمة ونسائها .

٤ — رفع مستوى المرأة والأسرة وتنظيم شئون الزواج والنفقة وسائر الأحوال الشخصية .

٥ — إنشاء معاهد الأمومة والابوة للإرشاد وتنشئة جيل جديد صحيح البنية والأخلاق .

٦ — تنظيم أوقات الفراغ الرجال والنساء بما يحقق الخير للأسرة والوطن .

٧ — حماية الطفولة المشردة والشباب في سن البلوغ وإنشاء ملاجئ للأطفال والمعجزة .

٨ — تعديل نظام السجون والاصلاحيات وجمعها مؤسسات للتربية والتعليم والإنتاج والعمل على ضمان مستقبل شريف للمسجونين بعد خروجهم من السجن .

٩ — العناية بتعليم البنات وتوجيهها وجهة عملية صالحة .

١٠ — العناية بصحة التلاميذ والعناية بالتربية البدنية للبنين والبنات والتوسع فيها وتعميم الغذاء والسكساء بالمدارس الأولية ولغيرهم من الطبقات الفقيرة .

١١ — رعاية الطفولة والأمومة بإنشاء مؤسسات للحامل والوالدة والطفل وإنشاء دور حضانة لأولاد الفقراء والعاملات .

١٢ — حماية النسل من أمراض الوراثة وتعميم مكاتب الكشف قبل الزواج مع التدرج يجعلها إجبارية .

١٣ — إنشاء الحمامات الشعبية ودورات المياه العامة .

١٤ — مكافحة الغلاء بكافة الوسائل الممكنة ومراقبة الأسعار وتشجيع المنتجات الوطنية .

١٥ — إنشاء المساكن الصحية للفقراء والزراع وصغار الموظفين

١٦ — العمل على ترقية الفنون بجميع أنواعها وتهذيب الأغانى والتمثيلات.

١٧ — العمل على إنشاء مستشفيات للرضى ووحدات علاجية متحركة في القرى ومصحات لعلاج مدمنى المخدرات .

١٨ — المطالبة بمحمل الخدمة الاجتماعية إجبارية من الجنسين .

وسائل تحقيق الاهداف

- ١ — لكي يصل الحزب إلى تحقيق أهدافه ومراميه سيعمل جاهدا على نشر دعوته بكافة طرق النشر من صحافة ودعاية وزيارات للأقاليم واشتراك في المؤتمرات الدولية النسائية وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والخيرية .
- ٢ — كما سيعمل على ضم نخبة من رجال الدولة مصريين وسودانيين المناصرين لحركة الحزب وأهدافه لدخول البرلمان وفقا لمبادئ الحزب المقررة سلفا .
- ٣ — المعاونة والاستمارة بمجهودات الجمعيات الخيرية للخدمة الاجتماعية والمؤسسات التي تسمى لتحقيق الغايات التي ينشدها الحزب .

رحمة نشأت

فاطمة عزت

منيرة حسنى

عزيزة هيكل

الحزب النسائي الوطنى

برنامج الحزب النسائى الاول

- ١ — المطالبة على تعديل الدستور لتكون الأمة مصدر السلطات والمطالبة بالاستقلال التام للبلاد لمصر والسودان ووحدة شعب وادى النيل .
- ٢ — مساواة المرأة بالرجل والنهوض بها برفع مستواها الادبى والفكرى والاجتماعى .
- ٣ — يسعى الحزب بكل الوسائل المشروعة لتنال المرأة المصرية حقوقها القومية والسياسية والاجتماعية كاملة فيكون لها من الانتخاب والتمثيل النيابى التمتع بحقوقها كموطنة مصرية .
- ٤ — توثيق الروابط بين نساء مصر والبلاد الشرقية .
وللحزب برنامج تفصيلى آخر ضمنه مطالبه وهى :
 - ١ — قبول الفتيات فى كل وظائف الدولة على العموم متى كانت لديها المؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظائف .
 - ٢ — إعطاء العاملات حق التمتع بكل قوانين العمال ومساواتهم فى جميع الحقوق ووجوب اشتراكهن فى النقابات وعمل الترتيب اللازم بحيث تعطى العاملات أجازات كاملة للوضع بأجر كامل والعمل على إنشاء دور لحضانة الاطفال حتى عودة أمهاتهن من العمل .
 - ٣ — ضرورة العمل على منع تعدد الزوجات ومنع حرية الطلاق وتقييدهما بما يستتبعيهما رخصة لمواجهة الضرورة الطارئة أو الحاجة الماسة وتحريرهما حيث يمليهما العيب الفارغ .

- ٤ — تحسين النفقات الشرعية ووجوب سرعة البت فيها .
- ٥ — رفع مستوى الحضانة من السن المقررة إلى الآتى (١٤ — ١٦)
- ٦ — ضرورة جعل الكشف الصحى على طالبي الزواج من الجنسين إجباريا حتى نضمن جيلا سليما .
- ٧ — المطالبة بالتدريب العسكري للفتاة الجامعية .
- ٨ — سن تشريع الولاية على الأولاد صيانة لهم من شرور الآباء والامهات والأولياء فى الحالات التى يخشى فيها على أخلاقهم من مفسد الهيئة .
- ٩ — ضرورة رفع مستوى الطبقات الفقيرة ولتحقيق هذه الرغبة سيعمل بقدر المستطاع على إنشاء مركز فى كل حى شعبي لتعليم نساء الشعب القراءة والنظافة والأخلاق وبعض المهن البسيطة وتزويدهن بالارشادات العامة .
- ١٠ — مساعدة جميع الهيئات النسائية التى تناشد الحزب المساعدة .

حزب الفلاح الاشتراكي

« أعطوا الفقير حقه دون أن يطلبه »

البرنامج الاشتراكي

(١) القسم العام (السياسة الداخلية أو الخارجية) :

١ — الفلاح رمز الوطن ، والدستور حصن الأمة ، والديمقراطية حياة الشعب ، ومصر والسودان وطن واحد وشعب واحد ، ويقرر نظام الحكم في الدولة بانتخاب جمعية تأسيسية .

٢ — الأمة فوق الحكومة ، والحكومة ما هي إلا أداة لتحقيق رغبات الشعب .

٣ — من الخيانة العظمى قبول أى تدخل أجنبي أو بقاء جندي أجنبي واحد على أرض الوطن لأنه يمرقل النهوض الاقتصادي والاجتماعي ويهجر الكرامة الوطنية في الصميم ويهدم دعائم الحرية وصرح الاستقلال .

٤ — هدم الاعتراف بأى امتياز لآى دولة أجنبية . وربط العلاقات على أساس القواعد الدولية العامة . فلا مفاوضة ولا معاهدة .

٥ — هدم السماح للأجانب بتملك الاراضى فى مصر ؛ وحماية المؤسسات والمنتجات القومية . وقصر تملك الأجانب للمقارات للاستهلاك .

٦ — توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الاقتصار فى ذلك على الحكومات وتدهيم مركز مصر فى الشرق الأوسط ، وتضافر القوى لمناهضة الاستعمار وتحرير الشعوب وتحقيق السلام العالمى .

٧ — مناعضة النزعات الاستبدادية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمتع بحرية الرأي كاملة في حدود الدستور .

٨ — تخفيض تأمين التشريع لعضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنهما فقط . ومنح المرأة والشبان الذين بلغوا سن الثامنة عشرة حق الانتخاب ، ومساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق السياسية وتدعيم الحياة النيابية بجعل الاقتناع وحرية الفرد أساس التمثيل النيابي الصحيح . وتعديل قانون الانتخاب لجعله باللائمة مع التمثيل النسبي .

٩ — توطيد دعائم الجيش وتزويده بأحدث الآلات ، وجعل الخدمة العسكرية إجبارية ولمدة سنة ليتسنى له تدعيم السلام العالمى والدفاع عن قتال السويس واستغلال جهوده في القيام بالاصلاحيات الداخلية إبان السلام .

١٠ — الصحافة ملزمة أن تكون مشاراً للرأى العام وجميع اتجاهاته بعيدة عن أى تحيز .

(ب) القسم للنخاص (السياسة الاقتصادية) :

١ — الدولة ملزمة باستصدار التشريعات لتحقيق العدالة الاجتماعية . وإنصاف الطبقات الفقيرة والنهوض بها ، بحيث يحظى كل فرد بمستوى مناسب للمعيشة والرقى الاجتماعى يتفق مع آدميته ومصريته .

٢ — الدولة ملزمة بضمان استقرار حياة الفرد بالتأمين الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة والعوز والبطالة ، وحماية الأسرة وكفالة الأولاد ، وضمان التعليم بالمجان فى جميع مراحلها .

٣ — الدولة ملزمة بتقريب الفوارق بين طبقات الأمة بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم وتحديد حد أقصى للملكية بخمسين فدانا وتأمين القدر الزائد وتوزيع الاراضى للاستغلال على صغار الفلاحين بنظام شامل

وتدعيم نظام التعاون وتوحيد الزى وتعميم نظام اللامركزية فى الحكم ومنح الاقاليم شخصية معنوية كاملة والقضاء على مظاهر البذخ والترف فى الدولة . وكذلك تحديد الملكية الصناعية والتجارية والعقارية .

٤ — كل فرد ملزم بالعمل والدولة ملزمة بتهيئة الفرص لتوفير العمل لكل فرد وإيجاد المسكن الصحى للملاحين والعمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة بتشجيع القرى والاحياء الوطنية من جديد واستصدار التشريعات لتنظيم علاقاتهم بأصحاب رؤوس الاموال وإنصافهم وضمان حقوقهم وتحديد أجورهم وساعات عملهم وإشراكهم بحصة محددة فى الأرباح .

٥ — تجنب المساواة فى معاملة الأفراد مهما اختلفت طبقاتهم باحترام وتقدير لعزة النفس والكرامة المصرية .

٦ — لا يسمح لأى فرد أو جماعة بالحصول على فوائد غير مشروعة من طريق الحكمة أو غيرها على حساب الشعب ويجب القضاء على كل تصرف أساسه الأنانية والمحسوبية واستغلال النفوذ .

٧ — القضاء على الارستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة مع احترام الملكية الفردية وذلك بنشر روح الديمقراطية الصحيحة ومساواة الأمراء والنبل بسائر المواطنين كأفراد فى المجتمع والتوسع فى التأمين ، بتأميم شركة قناة السويس ، ومهنة الطب ، وإدارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الأمة وتنمية الثروة القومية وفرض الضرائب التصاعدية مع معافاة صغار الملاك لغاية خمسة أفدنة ومن فى حكمهم من الرسوم القضائية والأوال .

٨ — استغلال رؤوس الاموال لإنراض الصناعات الثقيلة والخفيفة واستخدام الأيدى العاملة وتعميم المصانع القروية وحماية المستهلك بتحديد سعر السلعة وحماية الصناعة والتجارة المصرية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى .

٩ — تنسيق السياسة الزراعية والصناعية طبقاً للأساليب الحديثة وتحويل

(ب) مجلس استشارى يتكون من مستشارين للحزب يختارون من مختلف الرجال الفتيين ورأى هذا المجلس استشارى .

(جـ) هيئة الانصار (منتسبين) ويشترط فى العضو أن يكون قد بلغ درجة مناسبة من الثقافة العامة أو يكون من ذوى الاملاك ويقدم طلبه لمجلس الإدارة ويزكيه اثنان من أعضاء مجلس الإدارة ويوافق مجلس الإدارة على قبوله .

(د) مجاهدين (عاملين) يعملون على نشر رسالة الملاح فى الريف المصرى ومجاهدون فى سبيله ويتعاونون مع مجلس الإدارة فى تحقيق أغراض الحزب ويشترط فى المجاهد أن يكون ذا ثقافة مناسبة ولا يقل سنه عن واحد وعشرين عاماً وأن يعتمد طلبه مجلس الادارة وتصرف له شارة الحزب (فأس) وتذكرة إثبات شخصية بها صورته مختومة بخاتم الحزب ويوقع عليها الرئيس والسكرتير العام .

(هـ) فلاحين . . ويشترط أن يقدم الفلاح طلبه باشتراكه فى الحزب وتفويضه فى الدفاع عن مصالحه والمناداة بمطالبه وحقوقه .

مادة ٧ — يعد لكل هيئة من هيئات الحزب سجل خاص تدرج فيه الاسماء وكافة البيانات اللازمة .

مادة ٧ مكرر يشترط فى جميع الاعضاء أن تنطبق عليهم الشروط الواردة بقانون تنظيم الاحزاب رقم لسنة ١٩٥٢ .

الباب الثالث

مجلس الادارة

مادة ٨ — يتكون مجلس إدارة الحزب من خمسة عشر عضواً من بينهم رئيس الحزب .

مادة ٩ — ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه رئيساً ووكيلين وأميناً

للمالية وسكرتيراً عاماً . ورئيس الحزب يمثلُه أمام مختلف الهيئات والمحاكم ولا ينوب عنه في ذلك غير أحد الوكيلين . ويرأس مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

مادة ١٠ — مجلس الإدارة يدير كافة شئون الحزب إدارياً وفنياً وله حق اعتماد الأعضاء والأنصار والمجاهدين والفلاحين . كما له حق انذارهم وفصلهم كنص المادة ١٤ . إذا ثبت ما يوجب الانذار أو الفصل . كما له حق إصدار لوائح داخلية نافذة في حدود هذا القانون وتكون لها قوة أحكامه .

وعلى العضو الذي يرغب في الانفصال عن الحزب أن يقدم استقالته بخطاب مسجل لرئيس الحزب فيقرر قبولها ويستبعد إسمه من السجلات .

مادة ١١ — يجتمع مجلس الإدارة مرة في كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من الرئيس والسكرتير ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل . وتنفذ القرارات بالأغلبية النسبية . وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١٢ — من يتخلف من أعضاء مجلس الإدارة عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون إبداء الاعتذار يخطر بخطاب مسجل فاذا تخلف بعد ذلك دون اعتذار أصبح مستقيلاً .

مادة ١٣ — إذا خلا كرسي لأحد من أعضاء مجلس الإدارة فللمجلس حق انتخاب من تتوفر فيه الشروط .

مادة ١٤ — تؤلف لجنة تأديبية من سبعة من أعضاء مجلس الإدارة وتختص هذه اللجنة بإصدار قرارات لفصل أى عضو سواء بمجلس الإدارة أو بأى هيئة أخرى من هيئات الحزب إذا اتضح ما يبرر الفصل وتنفذ قرارات هذه اللجنة بالأغلبية النسبية بعد التصديق عليها من مجلس الإدارة .

مادة ١٥ — للمجلس أن يؤلف لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً من الأنصار والمجاهدين في الحزب ومهمتها معاونته المجلس في تنفيذ قراراته ومجلس

الادارة وحده هو الذى يمين أعضاء هذه اللجنة . وتنتخب اللجنة مراقبا ومقرراً لها يجوز لهما الحضور فى جلسات مجلس الادارة دون الاشتراك فى التصويت على القرارات .

الباب الرابع

المجلس الاستشارى

مادة ١٦ — يؤلف المجلس الاستشارى من مستشارين يختارهم مجلس الادارة ويتجدد اختيارهم بواسطة المجلس كل عام . بالاقتراع السرى .

مادة ١٧ — يعرض على حضرات المستشارين كافة الامور والاعمال التى يقرر مجلس الإدارة عرضها على حضراتهم مجتمعين أو منفردين للاستعانة بأرائهم الفنية .

مادة ١٨ — يراعى أن يمثل حضرات المستشارين النواحي الفنية المختلفة التى تتصل بمهاداد الحزب .

مادة ١٩ — إذا طرح موضوع على حضرات المستشارين مجتمعين أو منفردين يرفع تقرير برأيهم فيه مجلس الادارة ، لبحثه والاقتراع على تنفيذه .

مادة ٢٠ — لمجلس الادارة أن ينتدب من بين أعضائه من يتصل بالمجلس الاستشارى لمرضى ما يتقرر عرضه عليه .

الباب الخامس

الجمعية العمومية

مادة ٢١ — تتألف الجمعية العمومية من الاعضاء المجاهدين (العاملين) وتنعقد فى شهر نوفمبر من كل عام بدعوة من مجلس الادارة ويرأسها رئيس الحزب .

مادة ٢٢ — تختص الجمعية العمومية بالاختصاصات الآتية . .
(١) انتخاب الرئيس ومجلس الادارة من بين أعضائها كل ثلاث سنوات بالاقتراع السرى .

(ب) النظر في تقرير مجلس الادارة السنوى والحساب الختامى والتصديق عليهما

(ج) النظر فيما يقرر مجلس الادارة عرضه عليها .

(د) حق تعديل القانون .

مادة ٢٣ - لا تعتبر قرارات الجمعية صحيحة إلا إذا حضرها خمسون عضواً من الاقل من المسددين اشتراكاتهم وإلا تأجل الاجتماع أسبوعين ويعتبر الاجتماع التالي صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين منهم . إلا في حالة تعديل القانون فلا يجوز إلا بحضور ثلاثة أرباع الحاضرين ، ويشهر عن التعديل باخطار الجمعيات المختصة ونشره .

الباب السادس

اتحادات الحزب وفروعه وشعبه

مادة ٢٤ - يؤلف في كل مديرية اتحاد للحزب باسم المديرية يتكون من خمسة من الاعضاء على الاقل وتسند المراقبة فيه إلى شخص ممتاز ينتخبونه يعتمد تعيينه مجلس الادارة ويكون له لقب « مراقب عام الاتحاد » .

مادة ٢٥ - يؤلف في كل مركز فرع تابع للحزب باسم المركز يتكون من خمسة من الاعضاء (المجاهدين) على الاقل . وينتخبون من بينهم مراقباً ومقرراً ويعتمد انتخابهما مجلس الادارة .

مادة ٢٦ - تؤلف في القرى شعب باسم القرية ويشترط في الشعبة أن تكون من ثلاثة من المجاهدين على الاقل . وتنتخب الشعبة من بين أعضائها مراقباً ومقرراً ويعتمد انتخابهما مجلس الادارة .

الباب السابع

مالية الحزب

مادة ٢٧ - تتكون إيرادات الحزب من اشتراكات الاعضاء المنصوص عنها في اللائحة الداخلية للحزب ومن التبرعات والاكتتابات التي تمنح للحزب أو غير ذلك . وتفيد الإيرادات في دفتر خاص .

مادة ٢٨ — السنة المالية الحزب تبدأ من أكتوبر من كل سنة وتنتهى فى سبتمبر من السنة التالية .

مادة ٢٩ — يستلم أمين المالية إيرادات الحزب ويعطى عنها إيصالات عليها بامضاؤه وخاتم الحزب وعليه أن يودع هذه الاموال أولا بأول فى بنك مصر . وذلك بعد قيدها فى دفتر خاص . ولا تسحب نقود من المصرف إلا بتوقيع الرئيس وأمين المالية والسكرتير العام وتفيد المصروفات فى دفتر خاص ويجوز لأمين المالية أن يستبقى بعهده أو بغيره السكرتارية مبلغا لا يزيد على عشرة جنيهات المصروفات الشهرية .

مادة ٣٠ — تؤلف لجنة لمراجعة الحسابات كل ستة أشهر وتعرض النتيجة على مجلس الادارة لفحصها ورفع تقريره عنها للجمعية العمومية سنوياً .

مادة ٣١ — الاشتراك السنوى لعضو مجلس الإدارة ستة جنيهات ، وللعضو العامل (المجاهد) أو المنتسب ستون قرشاً وللفلاح قرشان .

ملحوظة :

أدخلت على هذا القانون التمديلات المبينة به (المدونة بالمداد) فى اجتماع الهيئة التأسيسية الجديدة للحزب فى تاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

١٩٥٢ / ١٠ / ٥

رئيس الحزب

البرنامج الاجتماعى

أولاً : الولاء والفناء الوطن .

ثانياً : تكوين رأى عام للشعب الريفي ودخول الانتخابات العامة للبرلمان
لإنتخاب ممثلين للفلاح يدافعون عن مصالحه وينادون بمطالبه وحقوقه وإصدار
جريدة لهذا الغرض .

ثالثاً : احترام الروح الدينية وتقديس العقيدة الوطنية .

رابعاً : بعث روح الاعتزاز بالنفس وبالبيئة الريفية .

خامساً : محاربة الامية بين الفلاحين .

سادساً : النوض بالمستوى الاجتماعى بين أوساط الفلاحين ومحاربة المخدرات
والبدع والخرافات والجهالة .

سابعاً — تنظيم رجال الأمن فى القرى ومحاربة الإجرام والقضاء على
الحزازات والاحقاد والخصومات القديمة بين العائلات الريفية ومحاربة فكرة
الآخذ بالثأر .

ثامناً : تنظيم القرية إدارياً بمجلس القرية على أساس الانتخابات وتوسيع
اختصاصات مجالس المديرىات والمجالس المحلية والقروية .

تاسعاً : تجميل الريف المصرى وتجديد القرى بغرس الأشجار فى الطرقات
وإنشاء المتنزهات العامة وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية .

عاشراً : القضاء على أمراض الفلاح بنشر الدعوة الصحية وتعميم المستشفيات
القروية والمركزية وإيجاد طبيب بكل قرية .

حادى عشر : بث الروح الرياضية والعسكرية بين أوساط الشعب الريفى لتحقيق الدفاع الوطنى بأجلى معانيه وإنشاء ملعب رياضى بكل قرية ،
ثانى عشر : تحقيق النهضة الزراعية بتعميم المكاتب الزراعية الصناعية فى القطر .

ثالث عشر : تعميم وسائل الإذاعة اللاسلكية لنشر الثقافة بين أوساط الفلاحين .

رابع عشر : محاربة هجرة القرى سواء من الملاك أو من صغار الفلاحين .

خامس عشر : الدفاع عن جميع مطالب الفلاحين وحاجياتهم وشكاياتهم وتبليغها للحكومة والبرلمان والجهات المختصة وتولى الدفاع عنها أمامها واقتراح سن القوانين على الهيئة التشريعية التى يكون فيها حماية مصالح الفلاح وحقوقه .

البرنامج الاقتصادي

أولا : رفع الفقر والجوع والبؤس عن كامل الفلاح وأسرته ومحاربة البطالة بين الفلاحين .

ثانيا : الدعوة لسن قانون للإيجارات والأجور يقضى بتحديد إيجارات الأطنان بما يتفق مع قيمة الانتاج وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه لا يتعارض مع مصلحة المالك .

ثالثا : تخفيف عبء الضرائب عن كامل الفلاح بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية وتنظيم جبايتها .

رابعا : حماية أسعار الحاصلات الزراعية من المبوط كالقطن والحبوب بما يحقق الرخاء مع حماية المستهلك من الارتفاع المتطرف للأسعار ومحاربة الآفات الزراعية بأحدث الأساليب .

خامسا : ترقية الصناعات القروية والزراعية المحلية وإقامة مصنع قروي بكل قرية والاعتماد على المنتجات القروية دون الأجنبية المماثلة لها .

سادسا : توسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة .

سابعا : توسيع نطاق التسليف الزراعي وتبسيط إجراءاته مع توخي السرعة فيها بما يكفل استفادة الفلاح على أكمل وجه .

ثامنا : تمهيم إنشاء الطرق الزراعية وتنظيمها وإقامة السكبارى والجسور اللازمة للقري والبلدان الريفية .

تاسعا : المطالبة بتنظيم وسائل الري والصرف بما يكفل عدم شكاية الفلاحين والاهتمام بشكاياتهم .

عاشراً : تعميم لإنشاء الجمعيات التعاونية في القرى وتنظيمها بما يكفل تحقيق أغراضها على أتم وجه .

حادى عشر : تنظيم الأسواق الريفية ومعاونة الفلاح على تهريف محصوله وقضاء حاجياته بما فيه السهولة والمصلحة .

ثالث عشر : العمل على زيادة الانتاج الاهلى بما يتناسب مع إطراد زيادة عدد السكان واستغلال الاراضى البور بتوزيعها على صغار الفلاحين .

رابع عشر : تنظيم علاقات الفلاحين بأصحاب الاملاك من ناحية تعويضهم عن إصابات العمل ومكافآتهم وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بينهم .

خامس عشر : تعميم وسائل التأمين الاجتماعى والاقتصادى والصحى لدى الفلاحين .

حزب الفلاح الاشتراكي

بيان

« الموارد المالية للحزب »

الموارد المالية للحزب مبينة في المادة ٢٧ من الباب السابع من قانون الاساسي ، وليس للحزب الآن أية مالية أو ممتلكات ولا رصيد له في أحيث كانت مصروفاته تستغرق إيراداته المحدودة أولا بأول حيث تحصيل الاشتراكات في السنوات الأخيرة إلا على حسب ما تقتضيه الظر وكان رئيس الحزب يقوم بالانفاق الذي تتطلبه الظروف وكذلك كل عضو مصاريف جهاده .

والهيئة الجديدة للحزب ستقوم بتمويله من الاشتراكات وتودع ما في بنك مهر كنص القانون .

تقرير

عن تأسيس حزب الفلاح الاشتراكي وتاريخه وجهاده
« حالة الفلاح وخطورة مركزه »

لما كان الفلاح يمثل تسعين في المائة من سكان هذا القطر ، وهو السواد الأعظم والاعلبية الساحقة في هذه الأمة ، بل هو عتادها وعدتها وعماد الحياة ومحور الانتاج فيها وقرينته هي عنوان لهذا الوطن المقدس . . . فإنه مع خطورة مركزه وعظم شأنه في الأمة على هذه الصورة ظل آلاف السنين كما مهملا ، جائعا بائسا ، عاريا مريضا ، جاهلا أميا ، يخرج التبر والذهب للآخرين وهو محروم من لقمة العيش وجرعة المياه النقية ، وهكذا استغله نفر قليل هم لاقطاعيون والرأسماليون الامر الذي كان أكثر حافزا لنا على تأسيس حزب الفلاح .

وقد قسما بهذه الحركة منذ عشرين عاما (في عام ١٩٣٢) فجهاد ونضحي في سبيل الفلاح ، ونضطهد من أجل رفع صوته ، ونكثفي في النهاية بمشاطرته آلامه وشقائه ، وكما اليأس من الإصلاح بسيطر على النفوس بسبب سيطرة قوى التمر والفساد والطغيان ، حتى قبض الله للبلاد حركة الجيش المباركة ، فبسطت العناية الإلهية يدها للملايين الفلاحين الكادحين وغيرهم تمسح عن جبينهم آلام آلاف السنين التي مضت ، فصدرت قوانين الإصلاح الزراعي في ليلة واحدة مبشرة بفجر جديد ونور جديد فاطمأنت نفوس الفلاحين وهتفت قلوبهم وقد أتتهم ساعة النصر « وأن ينصركم الله فلا غالب لكم » .

« المراحل التاريخية للحزب »

لذلك فإنه يهمنا في هذا الصدد أن تبين المراحل التاريخية التي مر بها « حزب الفلاح الاشتراكي » في إيجاز وطرفا من جهاده .

فقد قام بتأسيسه رئيسه الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى فى عام ١٩٣٨ ،
وتكون الحزب باسم « حزب الفلاح ، الاجتماعى والاقتصادى » ووضع له
نظام معين فى قانونه الخاص (مرفق تحت رقم ١ بالحافطة) ، كما وضع له برنامج
اجتماعى واقتصادى (مرفق أيضا تحت رقم ١ حافطة) .

وفى عام ١٩٤٥ وضع له برنامج اشتراكى (رقم ٢ حافطة) وأصبح
لسم الحزب : « حزب الفلاح الاشتراكى » .

* * *

« تأسيس مشروع القرى »

أن حركة « حزب الفلاح الاشتراكى » لم تكن طفرة ، بل مهد لها بمجهود
دام سنينا ، فقد بدأت هذه الحركة منذ عام ١٩٣٢ حيث أسس الأستاذ أحمد
كامل قطب « مشروع القرى » فى ذلك العام ، فكان أول صوت يرفع للفلاح
والدفاع عنه فى هذه البلاد وأسندت إلى الأستاذ قطب السكرتارية العامة كما أسندت
الرياسة إلى المغفور له الدكتور على ابراهيم (باشا) مدير الجامعة المصرية بالنيابة
وقتذاك ، وانضم له عدد من رجالات مصر العاملين وآلاف من المتطوعين
المثقفين ، ثم أصبح المشروع يعرف باسم « جمعية نهضة القرى » وكانت أهدافها
محو الامية فى الريف ورفع مستوى الفلاحين ونهضة القرى من النواحي الاجتماعية
والاقتصادية شعارها « أن من هدم ركنا من أركان الجهادية ، شيد ركنا من أركان
الوطن » وتألقت للجمعية ما يزيد على الالف شعبة ، واعترفت بها وزارة
المعارف العمومية فى عام ١٩٣٥ ومنحتها إعانة قدرها أربعمائة جنيهها مصرية
ووضعت دور المدارس الإلزامية فى القرى تحت تصرفها لإستغلالها لايلا لحركة
محو الامية بين الكبار ، وطاف الأستاذ قطب بوصفه السكرتير العام للجمعية
برفقة بعض الاعضاء حوالى أوبعمائة قرية فى مختلف أنحاء البلاد فى الوجهين
البحرى والقبلى حتى عام ١٩٣٨ حين أسس « حزب الفلاح » بعد أن أسس همليا

مقدار آلام الفلاحين وآمالهم وما يعانونه من بؤس وشقاء وقيامه بدراسة
أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية دراسة عملية .

* * *

وكانت الجمعية توالى نشاطها بإصدار حلقات وكتيبات تبعث بها إلى شعبها
في مختلف القرى المنتمة إليها مصدرة بداءات وبيانات من رئيسها المغفور له
الدكتور على إبراهيم (باشا) وسكرتيرها العام الاستاذ أحمد كامل قطب وتحتوى
برامجها وتعليماتها وتوجيهاتها والمحاضرات التى تلقى على الفلاحين بلغة سهلة
بواسطة المتطوعين من المثقفين والمعلمين ، وقد قامت الجمعية بمحو الأمية لدى
ما لا يقل عن مائة ألف فلاح في العام حيث كان قد انضم إليها أكثر من ألف
قرية وكان متوسط من يتعلمون في القرية مائة فلاح على الأقل ، وكانت تجرى
لهم امتحانات تحريرية وشفوية في نهاية العطلة الصيفية وتعطى للقرى والمتطوعين
درجات على أساس هذا النشاط .

أن الحلقات التى كانت تصدرها الجمعية تدل على صفحات كفاح صامت
طويل لوجه الله والوطن . (مرفق بالحافظة تحت أرقام ١٠ مكرر و ١١ و ١٢
بعض نماذج من هذه الحلقات عن سنى ١٩٣٤ و ١٩٣٠ و ١٩٣٦) .

* * *

وهكذا كان مشروع نهضة القرى ، وجهاد ستة أعوام فيه هو السلم الذى
ارتقىنا منه لتأسيس « حزب الفلاح » ، وكان « حزب الفلاح » هو التطور الطبيعي
لحركة الفلاح التى بدأناها « بنهضة القرى » في عام ١٩٣٢ .

نعم لقد قمنا بهذه الحركة منذ عشرين عاما ، وكنا ننادى ونقول — كما هو
ثابت في هذه المطبوعات التى كنا نصدرها في ذلك الوقت عام ١٩٣٢ — « أن
هذا الجهاد هو جهاد عشرين عاما ، وليس يوما أو أياما ، ولم يخطئ القدر في

حساب الزمن بالضبط ، فما هو اليوم ينتصر بعد أن كان الجميع يستخرون منا
ومن التصدى للدفاع عن الفلاح والجهاد في سبيله ويعيروننا بالانتساب إليه
فكما نرد عليهم قائلين أنه لا نهضة لهذه الامة إلا بنهضة الفلاح ولا وطنية
صحيحة إلا بالجهاد في سبيل الفلاح . . كما كان كل منا يردد شعارنا دائما قائلًا :
« لو لم أكن فلاحا ، لوددت أن أكون فلاحا » ، والله معنا .

وهكذا دارت الايام دورتها حتى حقق الله النصر للفلاح على يد جيش البلاد
الباسل « الجيش الفلاح » وتلك الايام نداولها بين الناس .

* * *

« حزب الفلاح ضرورة اجتماعية وسياسية »

بعد استعراض هذا الجهاد في سبيل نهضة القرية المصرية أعواما ، وإدراك
حالة الفلاح وما هو عليه من بؤس وظلم وشقاء ، وبعد أن طاف الأستاذ قطب
مئات القرى في كفاحه وقيامه بدراسة شئونها في مختلف أنحاء البلاد من كتب ،
لمس الحاجة الماسة لتأليف حزب للفلاح يدافع عن حقوقه الاجتماعية والاقتصادية
ويتخصص في ذلك ، وكانت تجربة عملية طويلة كسبها الأستاذ قطب في هذا
المضمار بالجهاد في « مشروع نهضة القرى » ، مكنته وعاونته على تأسيس
« حزب الفلاح » .

* * *

والذي يلقي بنظرة فاحصة يتضح له جليا أن فكرة تأسيس « حزب الفلاح »
كانت قائمة على ضرورة اجتماعية واقتصادية تسلمهما مقتضيات الحال في البلاد
وتتمشى مع ظروفها مثل « حزب العمال » في إنجلترا الذي يمثل غالبية السكان
باعتبارها بلاد صناعية ، وكذلك الحال في مصر وهي بلاد زراعية فالفلاح فيها
سوادها الأعظم وأغليتها الساحقة وبحور القوة ونقطة الارتكاز ودعامة

الإنتاج ، وهو مصدر جميع الطبقات ، فقريته هى عنوان البلاد ، وهى الام
الأصلية والينبوغ الرئيسى الذى تنحدر منه جميع الطبقات ، من فلاحين وعمال
وجنود وطلاب وموظفين ومتعلمين من مختلف المهن ، كالأطباء والمحامين
والمهندسين وغيرهم ، فما من واحد من هؤلاء جميعاً إلا ويرجع إلى أصل ريفى
ويرتبط بالقرية المصرية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ويمت بأوثق الصلات
إلى الفلاح . .

* * *

فإذا كان هناك حزب يكتب له الخلود فى هذه البلاد فهو « حزب الفلاح »
لأنه ليس حزباً قائماً على الأشخاص ، بل هو فكرة « واقعية عملية » ، وضرورة
تقتضيها ظروف البلاد من جمع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،
« رسالة وطنية ، لبعث الأمة من جديد ببعث فلاحها » ، وتجهيد الحياة فيها
تجهيدا تقديميا ، وتغيير معالمها ، بناء الدولة الحديثة على أساس من العدالة
الاقتصادية والسلم الاجتماعى .

فحزب الفلاح حزب مبادئ ، وليس حزب أشخاص ، وهو يتميز بأنه
يمثل قوة اجتماعية واقتصادية كبيرة يكون لها أكبر الأثر فى التوجيه السياسى
إذا توفرت لديه الإمكانيات وأزيلت من طريقه العقبات والألغام التى كانت
توضع له دائماً فى العهد البائد . وإننا نشعر ونعتقد دون شك أنه قد آن الأوان
فى هذا العهد الجديد ، عهد الحرية والحق والنور بأن « حزب الفلاح » سيأخذ
مكائنه اللائقة به فى هذه البلاد ، وما كان يموقه من قبل عن الوصول إلى مسكاته
الطبيعية سوى الفساد والبطس والطغيان والدجل السياسى والفوضى والتمريع
الحزبى وسلطان المال ونفوذ الإقطاعيين وسيطرة أولئك الذين كانوا لا يحبون
لهذه الأمة أن تحيا أو تتقدم لتأخذ مكائنها اللائقة بها بين الأمم ، حتى هب الجيش
ووثب وثبته الكبرى ليظهر البلاد تطهيراً من هذه المفاسد ويفسح المجال والطريق
والأمل أمام العاملين المخلصين .

« تأسيس حزب الفلاح »

في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ استقال الاستاذ أحمد كامل قطب من جمعية نهضة القرى ليؤسس « حزب الفلاح » وتبعه اثنان من زملائه هما الاستاذان محمد هبد المنعم عفيفي ومحمد صالح سمك فاستقالا من الجمعية ليحمل معه لواء الجهاد والتضحية في الحركة الجديدة .

وتأسس حزب الفلاح في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وانتخب الاستاذ قطب بالإجماع رئيسا للحزب في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وأقيمت حفلة كبرى احتفالا بتأسيس الحزب في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بداره السكان مقرها وقتذاك بميدان الملكة فريدة ، وأذاعت جميع الصحف العربية والافرنسكية أنباء تأسيس « حزب الفلاح » والاحتفال به .

واتخذنا لنا شارة هي « فأس الفلاح » ، وشعارا هو « العدالة الاجتماعية أساس بناء الدولة الحديثة » ، هتافنا وتحياتنا « الله أكبر والله معنا » ، مبدؤنا لا نمدى أحدا إنما نخدم الفلاح وقضية الوطن فهذه غايتنا وأملنا لا نريد جزاء ولا شكورا من أحد فالثواب عند الله تعالى وهو أفضل الثواب ، وما كنا نبتغي من وراء جهادنا مغنا أو نعيما سوى أداء ضريبة الجهاد للوطن ، فقد وطدنا العزائم وروضنا النفوس على أن نقوم بأشق الاعمال التي عرفها الإنسان في التاريخ ، عدتنا الإيمان بالله والتضحية في سبيل الوطن المفدى بالمهج والارواح .

الهيئة التأسيسية :

فكانت الهيئة التأسيسية في عام ١٩٣٨ مكونة من حضرات :

الاستاذ أحمد كامل قطب المحامي ، الاستاذ عبد المنعم عفيفي المحامي (التحق بوظيفه محقق بالسكة الحديد) الاستاذ محمد صالح سمك المدرس ، الاستاذ محمود حسين المحامي ، الاستاذ محمد فهمي غانم المحامي ببنك التسليف (التحق بالسلك

القضائى (قاض) ، الأستاذ عبد المجيد أبو العز المحامى ، الأستاذ أحمد جعفر المحامى ، الأستاذ أحمد فؤاد همرو المحامى (التحق باللجنة المالية بمجلس الشيوخ) الأستاذ سيد عبد الوهاب المحامى (توفى) الأستاذ مصطفى المنزلاوى المحامى (التحق بالحزب الوطنى) الأستاذ حنى عبود المحامى (التحق بحزب العمال) الأستاذ عبد الفتاح عمران وكيل نيابة (توفى) الأستاذ محمد على إمام المحامى (التحق بحزب الكتلة) الأستاذ واصف رزق الله المحامى (التحق بحزب الأحرار) الأستاذ محمد حامد موظف بوزارة الصحة (توفى) الدكتور محمود نور الدين يوسف (توفى) ،

التفويضات والتوكيلات :

وقام د حزب الفلاح الاشتراكى ، منذ تأسيسه فى عام ١٩٣٨ على أساس قانونى ودعامة قوية فبعد أن وضع لنفسه نظاما معيناً فى قانونه الخاص (مرفق بالحفاظة) ورامج ثابتة اجتماعية واقتصادية (مرفقة بالحفاظة) حصل من الفلاحين فى مختلف أنحاء البلاد على آلاف من التوكيلات والتفويضات الموقع عليها بتوقيعاتهم وأختامهم وبصماتهم يوكلون فيها هيئة وحزب الفلاح ، ويفوضونها فى الدفاع عن جميع حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وفق قانون الحزب وبرامجه ، ويقررون فيها باشتراكهم والتحاقهم بالحزب مع تأدية القسم الخاص به (وهذه التوكيلات والتفويضات مودعة بمكتب الحزب ومرفق بصورة نموذج لها مطبوع تحت رقم ٥ بالحفاظة) .

كما وأن عضوية الحزب كانت منظمة حيث يقدم العضو الذى يرغب الالتحاق به طلباً بذلك على استمارة مطبوعة (أنظر النموذج المودع تحت رقم ٣ حفاظة) ثم يخطر العضو بعد قبوله بخطاب اعتماد (أنظر النموذج المطبوع رقم ٤ حفاظة) ويسلم بطاقة شخصية تحمل صورته (النموذج رقم ٦ حفاظة) .

سجلات الأعضاء :

وأعدت في الحزب سجلات منظمة لتقيد الأعضاء فيها ، وقد رصدت هذه السجلات حتى عام ١٩٤٨ الأعضاء المقيدين بها فبلغ عددهم ١٤٠٤ ألف وربعمائة وأربعة عضوا بخلاف الفلاحين المنتسبين . كما أعدت دفاتر خاصة منظمة للإيرادات والمصروفات وفقا لقانون الحزب ونظامه .

إصدار جريدة للحزب :

وقد أصدر الحزب منذ تأسيسه في عام ١٩٣٨ جريدة لتكون لسان حاله يعبر بها عن آرائه ويدافع فيها عن حقوق الفلاحين ومصالحهم وكانت هذه الجريدة باسم « النضال » ، ولم يدم صدورها طويلا حيث عطلتها حكومة الوفد (مقدم بالحفاظة أحد أعدادها التي كان يصدرها الحزب على سبيل المثال مؤرخ في ١٦ / ٦ / ١٩٣٩ ومصدر بمقال افتتاحي بعنوان صاحب السعادة أحمد كامل قطب باشا لصاحب الشقاء والجهاد أحمد كامل قطب المحامي رئيس حزب الفلاح (أنظر رقم ٧ حافظة) هذا وقد أعد الحزب عدته لإصدار جريدة جديدة باسم « الفلاحين » في هذا العهد الجديد عهد النور والحرية

* * *

« طرف من جهاد الحزب ورئيسه »

صيام رئيس الحزب :

ولقد سار الحزب في جهاده فأخذ يطوف في مختلف القرى بين أوساط الفلاحين منذ تأسيسه في عام ١٩٣٨ حتى آخر عام ١٩٥١ — ولم يقعد عن ذلك إلا في سني الحزب وعهد الأحكام العرفية — وكانت خطته الحزب دائما أن يستمع إلى شكليات الفلاحين في قراهم ، ويدرس أحوالهم وآلامهم دراسة عملية وينشر دعايته بينهم تطبيقا لبرامجه .

وقد صام رئيس الحزب الأستاذ أحمد كامل قطب في ٢٣ يونيو عام ١٩٣٩ تسعة أيام مستمرة من أجل مطالب الفلاحين التي كان قد تقدم بها إلى الحكومة والبرلمان باسم « مشروع انتعاش الفلاحين » ذي الطنابات الأربعة ولم تحقق ، وانتهت الدورة البرلمانية وقتئذ ولم يصدر قانون واحد لمصلحة الفلاحين ، وذلك لتعارض مصلحة الفلاح الفقير مع مصلحة النواب الرأسماليين والقطاعيين وأخيراً إذا بالحكومة في ذلك العام تكريم البرلمان بحفلات العشاء الساهرة الحافلة بألوان الطعام والحرم والديوك الرومي وما إليها والفلاح لا يجد اللقمة ولا جرحه المياه ، فاعان الأستاذ قطب صيامه المستمر احتجاجاً واستمسكاً بمطالب الفلاحين ، وكان ذلك في دار الحزب في التاريخ المشار إليه سابقاً وظل دون طعام أو شراب بصفة مستمرة حتى كاد يشرف على الهلاك وتعرضت حياته للخطر كما ثبت من النشرات الطبية التي كانت تذيعها الصحف يومياً وخاصة جريدة الأهرام ، وكان الغرض من هذا الصيام فضلاً عن الاحتجاج على إهمال مطالب الفلاحين الحصول على صك كتابي صريح من أولى الأمر بتحقيق هذه المطالب أو يموت رئيس الحزب شهيداً وفي اليوم الخامس أرسل رئيس الحكومة للأستاذ قطب تصريحاً شفهياً فرفض الإفطار حتى وصله في اليوم التاسع تصريح كتابي كما طلب ، وذلك بأن أرسل إليه السيد علي ماهر — وكان رئيساً للديوان الملكي — كتاباً رسمياً يشكره فيه على عواطفه ويعدّه بتحقيق هذه المطالب عاجلاً ويطلب إليه العدول عن الصيام فاستجاب إلى ذلك ونشرت مجلة المصور صفحة كاملة مصورة عن هذا الصيام بعنوان « غاندى مصر » .

وكانت المطالب الأربعة التي حصل الصيام من أجلها هي :

- (١) صدور قانون بتخفيض اجحارات الاطيان ورفع أجور الفلاحين (العمال الزراعيين) .
- (٢) تخفيض ضرائب الاطيان لصغار الفلاحين الملاك بإعفائهم منها وجعلها تصاعدياً لكبار الملاك .

(٣) تخفيض الديون العقارية وسعر الفائدة .

(٤) توزيع الاراضى البور على صغار الفلاحين المعدمين مع سلفيات زراعية

معهد الدراسات الريفية :

وأخذ الحزب يوالى نشاطه ويقوم بدراسة شئون الفلاح . فأسس لذلك معهداً باسم « معهد الدراسات الريفية » كانت تلقى فيه المحاضرات والابحاث التى تتصل بحياة الفلاح الاجتماعية والاقتصادية وأقبل الطلاب على الانتساب لهذا المعهد وكان فرصة لتخريج شباب مؤمن بقضية الفلاح إيماناً مبدئياً على العلم والمعرفة والتصميم والتخطيط والثقافة للدفاع بقوة عن قضية الحق والعدل والحرية ...

مواصلة النشاط رغم العقبات والاضطهاد :

واستمر الحزب فى مواصلة نشاطه وعقد اجتماعاته وأصدر القرارات وتقديم المذكرات والعرائض والبيانات إلى أولى الأمر لرفع صوت الفلاح بكافة الوسائل الممكنة ، كان يلمس تصرفاً غريباً من أولى الأمر فبدلاً من الاستجابة لمطالبه العادلة كانت تتصدى له بالاضطهاد والاعتقال والتشريد والحيلولة درن الاتصال بالفلاحين بكافة السبل -

دخول الانتخابات العامة :

وقد خاض حزب الفلاح الاشتراكى الممارك الانتخابية ثلاث مرات فى العشر سنوات الاخيرة منذ عام ١٩٤٢ وقد رشح رئيس الحزب نفسه ن هذه الثلاث مرات ، مرة فى القليوبية ، ومرتين فى الشرقية ، وكان برنامجهم فى هذه الانتخابات هو نفس المبادئ والتشريعات التى حققتها اليوم « حكرمة الثورة » فى العهد الجديد التى كان ينظر إليها فى العهد القديم نظره الإجرام والاشتمزاز .

ولم يكتب للحزب الفوز فى تلك الانتخابات نظراً للأساليب الرجعية الممروفة

التي كان يحارب بها كل مجامد مصلح ، وفي الانتخابات قبل الأخيرة رشح
الحزب أحد الفلاحين في مديرية القليوبية هو « الشيخ عبد اللطيف يوسف ، وكاد
النجاح يحالفه لولا الأساليب الرجعية ذاتها .

* * *

جهاد الحزب في سبيل القضية الوطنية

في السودان وأمريكا وإنجلترا :

ولم يتخلف « حزب الفلاح الاشتراكي » عن الجهاد وفي سبيل القضية الوطنية
فقد سافر رئيسه الأستاذ أحمد كامل قطب إلى أمريكا عام ١٩٤٧ عندما كانت
القضية الوطنية تنظر أمام مجلس الأمن وقام هناك بكل ما يمكنه من الدعاية لرفع
صوت مصر النائر ضد الاستعمار واحتلال الوادي ، وفي طريق عودته إلى بلاده
طاف بإنجلترا وفرنسا وقام بالدعاية للقضية الوطنية وبثورته المعروفة في داخل
مجلس العموم البريطاني ضد الاستعمار والطغيان .

كما سافر الأستاذ قطب رئيس الحزب إلى السودان ثلاث مرات ، الأولى
قبل سفره إلى أمريكا عام ١٩٤٧ حيث اعتقله الإنجليز وحكم عليه وقضى مدة
العقوبة في سجن كوبري بالخرطوم ، والمرتين الثانية والثالثة في عام ١٩٤٩ حيث
استطاع الدخول إلى السودان متخفيا دون تصريح بعد أن قطع الطريق في إحدى
عشر يوما — في الوقت الذي كان الإنجليز فيه يحملون هناك علم الإرهاب
والاضطهاد ويمنعون المصريين من دخول السودان — وقبض الإنجليز على
الأستاذ قطب في المرة الثانية وسجن في كوبر وحلفا وحكم وأبعد من السودان
بحراسة مسلحة حتى الشلال ، أما الأخيرة فلم يستطيعوا الاهتداء إليه (أنظر
مجموعة صور الأستاذ قطب في السودان رقم ٨ حافظة) .

مؤتمر الفلاحين واعتقال رئيس الحزب :

وفي العام الماضي دعا « حزب الفلاح الاشتراكي » إلى عقد « مؤتمر الفلاحين »

في حديقة الازبكية بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وأعد المدة ليحضره عشرة الاف فلاح ، حيث يتوجهون من مكان المؤتمر إلى مرأى الملك السابق ودار البرلمان ورئاسة الوزراء لتقديم مطالب الفلاحين في عرائض تكتب بدمائهم .

وقام الاستاذ قطب رئيس الحزب وزملاؤه أعضاء الحزب بطواف كبير واسع المدى في مختلف القرى بمديرية القطر عموما يدعون الفلاحين لحضور المؤتمر ، وأقبل الفلاحون على تلبية هذه الدعوة اقبالا منقطع النظير دل على اكتمال الوعي لديهم ونضجه ومدى شعورهم بالظالم وقسوتها ، فلما وصل رئيس الحزب وزملاؤه في طوافهم إلى تفاتيش الملك السابق وتفاتيش ولى عهده الامير محمد على في مديريه الشرقية تصدت لهم القوات الكبيرة من المديرية التي كان ينوف عددها على اربعمائة جندي لمنعهم والحلولة بينهم وبين الاتصال بالفلاحين ، وأخيراً أصدر وزير الداخلية في ذلك الوقت الاستاذ فؤاد سراج الدين أمراً باعتقاله فاعتقل دون أية جريمة أو مخالفة للقانون سوى أنه يتصل بالفلاحين ورحل إلى القاهرة وزج به في السجن خلال الايام المحددة لمؤتمر الفلاحين ثم أعيد إلى نيابة الشرقية حيث الاختصاص وأخيراً أفرجت عنه النيابة دون أى ضمان لعدم وجود أية جريمة .

اضطهاد وتشريد للحلولة دون الاتصال بالفلاحين :

ومع ذلك عاد الاستاذ قطب بعد الإفراج عنه إلى مواصلة جهاده والاتصال بالفلاحين فوراً وعاد إلى طوافه في الاسبوع الثانى مباشرة ، فكان كلما انتقل إلى مديرية الشرقية كانت تتصدى له هذه القوات الكبيرة وتقبض عليه وتبعده حتى آخر حدود مديرية الشرقية عن طريق بابيس ، وأمن وزير الداخلية المذكور في استهتاره بالمكافحين وأنكر وجودنا وأعان أنه لا يوجد في مصر حزب باسم « حزب الفلاح الاشتراكي » ، وأصدر أوامره إلى جميع مأمورى المراكز بعدم السماح لرئيس الحزب بزيارة أى قرية مطلقا والقبض عليه فوراً ووزعت صورته

على رجال البوليس لهذا الغرض وتنبه بذلك على جميع العمدة في مديرية الشرقية
وكان للاستاذ قطب في هذا الشأن عدة مغامرات طريفة . وكما اضطهد رئيس
الحزب اضطهد كثير من الاعضاء في مناطقهم .

وكانت مطالب مؤتمر الفلاحين :

- (١) تحديد الملكية الزراعية بحيث لا نقل عن فدان لكل فلاح الاستهلاك
الشخصي للأسرة ولا تزيد عن خمسين فداناً .
 - (٢) تخفيض اجارات الاطيان ٤٠ ٪ وتحديدھا .
 - (٣) عدم إخلاء المستأجرين من الاطيان ما دام مسدداً للإيجار .
 - (٤) رفع أجرة العامل الزراعى ، إلى عشرين قرشاً كحد أدنى .
 - (٥) عدم تحصيل الاموال الاميرية من صغار الملاك لغاية خمسة أفدنة
وجعلها تصاعدية فيما زاد عن ذلك .
 - (٦) الاحتجاج الصارخ على الاعتمادات والمظالم التى وقعت أخيراً على
الفلاحين فى حوادث « كفور نجيم » و « موت » وغيرها .
- (أنظر نشرة مؤتمر الفلاحين رقم ١٠ حافظة)

عهد ظلم ينقض ومطالب عادلة تتحقق :

وهكذا كان العهد البائد الظالم يحارب المصلحين والإصلاح ، ويقبض ويضطهد
من يطالبون بالعدل والرحمة والإنصاف حتى أتى عهد الحرية فإذا به فى ليلة
واحدة يحقق نفس المطالب التى كنا نضطهد من أجل الماداة بها ونزج فى السجون
جزاء لنا على التجرد على رفيع الصوت والمطالبة بها ، وإذا الآية تنعكس
فيسحق الظالمون - حقاً وتذهب دولتهم ، فسبحان الله مخير الاحوال إنه على كل
شئ قدير .

اعتقال سابق في عهد صدقي :

وقد سبق أن اعتقل رئيس الحزب كذلك في عام ١٩٤٥ في عهد وزارة اسماعيل صدقي بمناسبة وضع برنامجه الاشتراكي ومزاولة نشاطه وعقده اتحادا مع حزب العمال ، وأفرجت عنه النيابة بلا ضمان مقرر أن البلاد أحق ما تكون إلى وجود حزب للفلاح لأنه الضرورة الطبيعية التي تقتضيها ظروف البلاد .

كفاح بين عهدين . . . وهذا عهدنا :

كان كفاحا ضد الطغیان في العهد البائد أما اليوم فهو كفاح مع أبطال الحرية لتدعيم عهد الحرية ، وهذه نبذة تاريخية لمراحل حزب الفلاح الاشتراكي وتطوراتاته كان لا بد من الإشارة إليها في هذا الصدد وهذا طرف من جهاده وجهاد رئيسه ذلك الجهاد المرير الطويل لوجه الله والوطن . . .

وهذا كان كفاحنا فيما مضى ضد أصحاب السلطان ، ضد الظلم والطغیان والجیروت ، أما اليوم فكفاحنا مع أصحاب السلطان متعاونين في سبيل تدعيم الحرية والعدل والحق .

فهذا هو عهدنا ، وهو حياتنا ، وروحنا ، وأملنا الذي تحقق ، نفديه بالمهج والأرواح وندافع عنه ما حيينا عن إيمان وعقيدة مستظلين بعناية الله سبحانه جل شأنه وآمال قدرته سائلين المولى أن يوفقنا لخدمة الوطن المفدى ويهدينا جميعا سواء السبيل لنحيا كراماً ونموت كراماً .

والله أكبر والله معننا

* * *

أعدته : لجنة الاخطار ، بالحزب وصدقت عليه : الهيئة التأسيسية ، المنعقدة
في ٥ أكتوبر ١٩٥٢

الحزب الاشتراكي

برنامج الحزب الاشتراكي

اسم الحزب

المادة الاولى : ألفت الموقمون على هذا البرنامج حزبا اسمه « الحزب الاشتراكي » وهو استمرار لحركة مصر الفتاة التي بدأت في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ لتحرير مصر والسودان من ربة الاستعمار الاجنبي والاستغلال الداخلي .

ويعتبر الموقمون على هذا البرنامج والنظام (أعضاء عاملين) وفق ما هو وارد بالنظام .

ميدان نشاطه

المادة الثانية : اتخذ الحزب مقراً رئيسياً له الدار رقم ١٦ بشارع ضريح سعد بالقاهرة .

شعار الحزب

المادة الثالثة : شعار الحزب الاشتراكي هو « الله — الشعب » على أساس أن الإيمان بالله خالق هذا الكون وعبادته هي دعامة الاجتماع البشري . وعبادة الله لا تتجلى في شيء قدر تجميلها في خدمة الشعب في صدق وإخلاص كما دعت إلى ذلك الأديان السماوية .

اغراض الحزب

المادة الرابعة : يعمل الحزب على تحقيق المبادئ والأغراض التى تتضمنها
النقط المشررة الآتية :

١ - حقوق الشعب ونظام الحكم :

يعتبر الحزب الاشتراكى أن حرية العقيدة والحرية الشخصية وحرية الخطابة
وحصانة المسكن وحرية الصحف وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين وحق الشعب
فى تأليف الجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب وحق كل فرد فى السعى
لترشيح نفسه للنيابة وتقلد الوظائف العامة للاشتراك فى إدارة بلاده وحقه فى
التعليم وفى العمل مع التوقف السلمى عنه كما هو مبين فى البندين الثالث والرابع -
كل هذه يعتبرها الحزب الاشتراكى حقوقاً مقدسة ودعائمه قوية للمحافظة على
كيان الشعب المصرى .

وهذه الحقوق يجب أن يتضمنها دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية ينتخبها
الشعب انتخاباً حراً ليكون الدستور وليد إرادة الشعب شكلاً وموضوعاً .

وعلى أية حال يجب أن يكون النظام البرلمانى القائم على الانتخاب الحر
المباشر هو أساس الحكم فى البلاد . ويعتقد الحزب الاشتراكى أن الانتخاب
بالقائمة مع التمثيل النسبى للأحزاب هو أقرب الأنظمة الانتخابية للتعبير تعبيراً
صادقاً عن رأى الشعب .

٢ - تأمين الدولة لأفراد الشعب :

يجب أن تضمن الدولة لكل فرد حداً أدنى من المعيشة الكريمة اللائقة
بما وصلت إليه الإنسانية من الحضارة المادية والعلمية . فلا يكون هناك بيت
خال من الماء أو الكهرباء ولا يكون هناك مصرى لا يتذوق نعم الحياة الحديثة
التي لم تخلق لتكون وقفاً على إناس دون إناس . ويقدر الحزب الاشتراكى

هذا الحد الأدنى حسب القوة الشرائية للعملة وقت وضع هذا البرنامج بخمسة عشر جنيها شهريا . فهذا هو القدر الذي يعتبره من حق كل مصرى عامل ولا يجوز الهبوط عنه بأى حال من الأحوال .

ويعتبر المصريون جميعا منذ ولادتهم حتى نهاية حياتهم فى كفالة الدولة التى يتبعين عليها أن تسهر عليهم منذ الطفولة المبكرة بأن تعاون الأمهات والآباء على إحسان تربيتهم ومدّهم بالغذاء الكافى والعناية الطبية ومنح كل أم إعانة مالية قدرها عشرة جنيهات عند ولادة كل طفل لا تضعه فى المستشفى . وتأمينهم بعد ذلك ضد المرض والبطالة والمعجز والشيخوخة بتقرير معاشات شهرية مناسبة لهم فى كل حالة من هذه الحالات .

٣ - حق التعليم :

التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية واجب على كل مصرى ومصرية بالجمان . والتعليم لما فوق هذه المرحلة هو من حق كل مصرى ومصرية . ويجب أن لا يحول دونه موانع من المال أو قلة الامكنة مع مراعاة احتياجات الدولة فى كل فرع من فروع التعليم . واستعداد الطالب نفسه .

وعلى الدولة أن تضع برنامجا يتم فى خمس سنوات يقضى فى ختامها على الأمية فى طول البلاد وعرضها . ولا يدع طفلا فى سن التعليم بغير تعليم :

٤ - حق العمل :

العمل واجب على كل مصرى وهو فى ذات الوقت حق له . فلا ينبغى أن يكون هناك مصرى واحد بغير عمل كما لا ينبغى أن يطلب مصرى العمل فلا يجد .

وحق العمل مشفوع بحق الراحة بأجر . ويتقاضى كل عامل ما يتناسب وكفاءته ونتاجه من ناحية وحالته الاجتماعية من حيث عدد أفراد أسرته من

ناحية أخرى بحيث يهيء له الأجر مضافا إلى الخدمات الاجتماعية المعيشية اللائقة التى تضمنها الدولة وفق ما جاء بالبند الثانى بمعنى أن يكون الحد الأدنى لأجر العامل خمسة عشر جنيها شهريا .

وللعامل جميعا — سواء أكانوا مشتغلين بالصناعة أو الزراعة أو التجارة أو غيرها — حق تكوين النقابات والاتحادات العامة التى يهيمن عليها اتحاد أعلى هو الوسطة لتنظيم علاقة العمال والدولة .

والعمال أيضا حق التوقف السلمى عن العمل ما دامت الدولة لا تشرف إشرافا تاما على الإنتاج فيها . وذلك حماية للعمال من تحسك أصحاب رؤوس الأموال .

ه — الإنتاج وفق مشروعات دورية مدروسة :

هدف الحزب الاشتراكى أن يحل الإنتاج الجماعى محل الإنتاج الفردى حتى تتحقق مصلحة المجموع ولا يكون الهدف من الإنتاج تحقيق المغنم والأرباح لطائفة منبيلة من أصحاب رؤوس الأموال وحتى يمكن منع إنتاج أو إستيراد مواد الترف والسكاليات التى لا تفيد منها إلا قلة من الافراد .

ويتم هذا الإنتاج الجماعى سواء فى الزراعة أو الصناعة أو فى التبادل التجارى وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة تضعها الدولة لمدة سنوات متتالية بحيث تتمكن الدولة من تلبية جميع حاجات أفراد الشعب . فيوضع مشروع ضخيم يتم خلال ست سنوات على مرحلة واحدة أو مرحلتين كل منهما ثلاث سنوات . يهدف إلى مضاعفة محصولات الأرض المزروعة فى الإنتاج الزراعى لزيادة المزروع فى الوقت الحاضر وبإضافة أراض جديدة لإيها . وتصنيع البلاد بإلشاء الصناعات الثقيلة وصناعة آلات وتوليد القوى الكهربائية وصناعة محصولات البلاد الزراعية وذلك لرفع مستوى معيشة الشعب وتحسين البلاد ضد الغزو والاستغلال الأجنبى .

ويجوز للأفراد في مرحلة الانتقال امتلاك المصانع وإنشاؤها وإدارتها بشرط يتفق وجودها وإنشاؤها مع البرنامج الذي تضعه الدولة لنظام للعمل وثمن السلع وكيفية التصرف في انتاجها . على أن الصناعات الكبرى الرئيسية وكل الصناعات التي تتصل بالمنفعة العامة للشعب كالنياه والكهرباء والمواصلات ولا يمكن أن تكون محلا للاستغلال أو الكسب أو خاضعة لاهواء الفرد بل تكون مملوكة للدولة أى المجموع .

٦ - إعادة توزيع الاراضى الزراعية :

الارض ملك من يعملون فيها بأنفسهم على أن ينتجوا وفق الخطة الموضوعة لمصلحة المجموع ولتحقيق ذلك تستولى الدولة على (أ) أراضى جميع الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فداناً . (ب) الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون فيها . وذلك في مقابل سندات على الخزنة العامة في حالة إثبات مشروعية تملكهم لهذه الاراضى . وتوزع الدولة الاراضى المستولى عليها على المزارعين الذين اعتادوا العمل فى الارض أو استجارها ثم على صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة وذلك فى مقابل أقساط صغيرة تدفع على أجال طويلة من محصولات الارض نفسها أو بالنقد على حساب اختيار المشتري على أن لا يزيد ما يملك من هذا الطريق عن خمسة أفدنة وعلى أن يتم الانتاج الزراعى فى سائر أنحاء البلاد بصورة جماعية : فيؤلف ملاك ومزارعو كل بلدة - أو قرية يزيد زمامها عن ألف فدان - جمعية للانتاج على صورة اتحاد زراعى ليتسنى للدولة التعامل معهم وإحاطتهم بخططها فى الانتاج ولتقدم من ناحية أخرى بالآلات والاموال والفنيين اللازمين لجعل الإنتاج الزراعى على أساس علمى حديث والإنتفاع بمزايا الإنتاج الكبير وثمرة المشروعات الدورية المدروسة .

وتتولى اتحادات البلاد والزراع بمعاونة الدولة إعادة تخطيط بناء القرية المصرية على صورة إنسانية كريمة على أن يوضع لذلك برنامج شامل يتم فى خمس سنوات .

٧ - القضاء على الفوارق الاجتماعية :

تتولى الضرائب التصاعدية على الدخل والتركات والضرائب على الكماليات إعادة توزيع الثروة في مصر توزيعاً عادلاً فلا يسمح بزيادة دخل الشخص عن حد معين يكفل له حياة طيبة في غير بطر أو تجبر ويقدر الحزب الاشتراكي هذا الحد في الظروف الحاضرة بخمسة آلاف جنيه في العام .

ويأخى كل ما ما من شأنه أن يخلق فوارق بين المصريين لا يكون مردها الكفاءة في الإنتاج أو العلم أو العمل بإخلاص لمصلحة المجموع .

٨ - تحرير وادى النيل :

هدف الحزب الاشتراكي هو تحرير وادى النيل من ربة كل استعمار أجنبي عسكريا كان أو اقتصاديا ولذلك فقد عمل على طرد قوات الاستعمار بالقوة وعدم الإرتباط بمواثيق أو مشروعات تتنافى مع استقلال البلاد .

ومع إيمان الحزب بأن مصر والسودان وحدة اقتصادية واجتماعية واحدة وأن النيل لا يتجزأ فهو مع ذلك يقدر حق الشعب السودانى فى اختيار شكل حكومته بفد جلاء الانجليز عن بلاده وتحديد الصورة التى يرغبها فى التعاون بينه وبين الشعب المصرى على قدم المساواة فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى الذى يحول دون استغلال فرد لفرد أو استعلاء جماعة على أخرى .

٩ - الولايات العربية المتحدة :

يعمل الحزب الاشتراكي على توحيد الشعوب العربية كلها فى ظل دولة واحدة يطلق عليها اسم « الولايات العربية المتحدة » حيث يحتفظ كل شعب عربى فى ولايته بشخصيته وطابعه واستقلاله بشؤونه الداخلية وأن يتعاون الجميع كدولة واحدة على ما يرفع من مستوى الشعوب العربية اقتصاديا واجتماعيا لتنظيم الانتاج والتوزيع فيما بينها طبقا للنظم الاشتراكية وأن يتألف من الجميع جيش واحد لفض كل عدوان يقع من الخارج على السكنة العربية أو أى محاولة أجنبية من أى نوع كان للاستغلال أو التحكم

١ - التآخي العالمى :

يؤمن الحزب الاشتراكى بوجود توطيد السلام العالمى على أساس التآخي بين البشر على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأديانهم ومقاومة كل محاولة أو فكرة ترمى إلى الاستعمار أو الاستغلال أو تحكم دولة كبيرة فى أخرى صغيرة أو إنشاء تكتلات أو أحلاف من شأنها تسكدير السلم العالمى أو إثارة روح البغضاء بين الشعوب .

وسيلة الحزب

المادة الخامسة : لا سبيل لتحقيق المبادئ السابقة إلا بنضج الوعى القومى وتربية الشعب تربية اجتماعية على أوسع نطاق . ولذلك فإن الحزب يعمل جهد طاقته فى هذه السبيل ويشجع كل مجهود يبذل فى هذا الاتجاه ويحمى حرية الفكر وحرية البحث العلمى وحرية العقيدة وينكر كل الإنكار أى محاولة لاستعمال العنف أو الارهاب لتطبيق المبادئ السابقة أو محاربتها فضلا عن استخدام الجريمة . ويعتبر ذلك كله شرا لا ينتج إلا الشر .

ويرى الحزب الاشتراكى أن الايمان بهذه المبادئ وإقناع الناس بها والاخلاص فى القول والعمل هو كل السلاح اللازم لتحقيق البرنامج السابق .

نظام الحزب الاشتراكى

الباب الأول

عضوية الحزب

الفصل الأول

شروط العضوية

المادة ١ — للمصريين جميعا رجالا أو نساء فى شمال الوادى وحنوبه حق الانضمام إلى الحزب متى بلغوا من العمر إحدى وعشرين سنة .

المادة ٢ — الانتماء إلى الحزب ينقسم إلى المراتب الآتية :

(أ) المناصرون .

(ب) المنتسبون .

(جـ) المرشحون للعضوية .

(د) الأعضاء العاملون .

المادة ٣ — المناصر هو كل من يقدم للحزب مساعدا مادية أو أدبية أو بصوت لمرشحى الحزب فى الانتخابات دون أن يوقع طلب الإنتحاق بالحزب ولا يكون اسمه مدرجا فى جداوله .

المادة ٤ — المنتسب هو كل من يتقدم بطلب الإنتحاق بإحدى شعب الحزب ويدفع اشتراكا شهريا لا يقل عن خمسة قروش تخفض إلى قرشين إذا كان المنتسب عاملا نقابيا ويسدد المنتسب هذا الاشتراك للشعبة التى تقدم لها بطلبه .

المادة ٥ — المرشح للمضوية — العضو تحت الاختبار — هو كل منتسب مضى على انتسابه ستة أشهر واضب فيها على دفع اشتراكه الشهرى وأظهر رغبته فى الانضمام إلى عضوية الحزب العاملة وزكى هذه الرغبة عضوان عاملان بالحزب ثم قبله الجمعية العامة للشعبة التى قدم لها طلبه لىكون عضوا تحت الاختبار .

ويجب أن يكون قرار الجمعية بالقبول بالأغلبية المطلقة للحاضرين . ويدفع المرشح للمضوية اشتراكا شهريا قدره عشرة قروش أو جنيه فى العام يدفع مقدما لشعبة . ويخفض إلى خمسين قرشا سنويا أو خمسة قروش شهريا إذا كان المرشح عاملا نقابيا .

المادة ٦ — العضو العامل هو كل عضو قضى كمرشح للمضوية ستة أشهر على الأقل واضب فيها على دفع اشتراكه وعلى حضور اجتماعات الشعبة واجتاز اختبار المضوية العاملة الذى تعقدته اللجنة المركزية التابع لها الشعبة ووافقت على انضمامه أغلبية الأعضاء العاملين بالشعبة إذا كان بها أكثر من عضوين عاملين . ويدفع العضو العامل للمركز العامل اشتراكا سنويا يتناسب مع دخله السنوى على أن يقل ذلك عن ستة جنيهات فى السنة ويخفض هذا القدر إلى عشرة قروش شهريا إذا كان العضو عاملا نقابيا .

الفصل الثانى

واجبات العضو العامل

المادة ٧ — يشترط فى العضو العامل فضلا عما ورد فى المادة السابقة ما يلى :

(أ) أن يقسم أمام الجمعية العامة للشعبة قسم الإخلاص والوفاء لمبادئ الحزب ونظامه .

(ب) أن يكون ملتزما ينزل دائما عند قرار الأغلبية ويلتزم بما يصدره

الحزب من قرارات سواء كانت صادرة من الهيئة المحلية التابع لها أو الهيئات العامة للحزب . ولا يجوز له بحال من الأحوال أن يطعن في عضو من أعضاء الحزب أو يجرح قراراً أو تصرفاً من التصرفات الحزبية إلا في داخل الهيئات الخاصة بالحزب عند مناقشة هذه الأمور بالطريق المرسوم في هذا النظام .

(ج) أن يكون مثالا طيبا للاخلاق وقدوة حسنة لأفراد الشعب بأن يكون صادقا أميناً وفيما ميزها عن الانانية والغرور يستمد سعادته الكبرى في خدمته للآخرين .

(د) أن لا يفتر عن نشر الدعاية للحزب ومبادئه وتكتيل الأتصار وضم الأعضاء وأن يكون مستعداً دائماً لأداء كل ما يطلب منه أدائه من أعمال لمصلحة الحزب في حدود هذا النظام .

المادة ٨ - يعطى العضو العامل كتاب العضوية وهو وثيقة شرف لكل عضو ويتضمن كتاب العضوية برنامج الحزب ونظامه وشهادة رئيس الحزب والسكرتير العام بالعضوية العاملة لحامل الكتاب . كما يتضمن الكتاب فوق ذلك ما يشير إلى استمرار العضو في تسديد اشتراكاته .

الفصل الثالث

فصل الأعضاء

المادة ٩ - يختص مكتب كل شعبية بفصل المنتسبين للحزب متى تأخرو في دفع اشتراكهم الشهري ثلاثة شهور متتالية أو أن ارتكبوا ما يخدش السمعة أو يسوء إلى سمعة الحزب، أو طعنوا في قراراته وللمنتسب أن يعترض على قرار فصله بخطاب مكتوب فيتعين عرضه على الجمعية العامة للشعبية التي ينتسب إليها فأما أن تقرر المكتب على تصرفه أو تلغى قرار فصله .

ولسلك منتسب تقرر فصله أن يجدد طلب انتمائه للحزب بعد عام من هذا القرار .

المادة ١٠ - تختص اللجنة المركزية التابعة لها الشعبية بفصل المرشحين

للعضوية إذا أخلوا بواجبات العضوية بناء على اقتراح مقدم من مكتب الشريعة أو أى ثلاثة أعضاء عاملين . ويصدر قرار الفصل بعد سماع أقوال العضو المطلوب . ويستغنى عن سماع أقواله إذا كان قد دعى لابتداء الأقوال في الموعد المحدد له ولم يحضر . ويصدر القرار بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ثلثي الأعضاء . وللعضو المفضول أن يعترض على قرار الفصل بخطاب للجنة العليا فإذا وجدت اللجنة ما يدعو للنظر من جديد في القرار لإعادته للجنة المركزية فتبحثه من جديد . فإذا رأت اللجنة الموافقة على قرار الفصل الذى أصدرته أولاً نفذ قرار الفصل .

وللعضو المرشح الذى صدر قرار بفصله أن يحدد طلب قيد اسمه بعد انقضاء عام على قرار الفصل .

المادة ١١ — تختص اللجنة العليا بفصل الأعضاء العاملين إذا أخلوا بواجبات العضوية وتنظر فى هذا الأمر بناء على اقتراح مقدم من مكتب الشريعة أو من خمسة من الأعضاء العاملين ويجب أن يكون قرار الفصل صادراً بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين الذين يجب أن لا يقل عددهم عن ثلثي الأعضاء . وتختص اللجنة المركزية والشعبة بقرار الفصل .

ويصدر قرار الفصل بعد سماع العضو المطلوب فصله . ويستغنى عن سماع أقواله إذا كان قد دعى للحضور فى الموعد المحدد له ولم يحضر . وبإستطاعة العضو أن يحدد طلب قيده بعد انقضاء عام على فصله .

هياكل الحزب

الفصل الاول

الشعبية

المادة ١٢ — الشعبية هي الوحدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الحزب بأكمله .

المادة ١٣ — إذا وجد ثلاثة أعضاء من تجاوزوا مرحلة الانتساب في أى بلد من البلاد أوحى من الأحياء أو قرية من القرى كان لهم الحق في أن يؤلفوا شعبية . بشرط أن لا تكون هناك شعبية أخرى في نفس المكان وبعد استئذان اللجنة المركزية الكائنة في منطقتهم إذا كانت هناك لجنة مركزية فإذا لم توجد استؤذنت اللجنة العليا .

وبمجرد تأليف الشعبية تصبح هي المهيمنة على شئون الحزب بالمنطقة التي تألفت بها من حيث نشر الدعاية للحزب وتنفيذ قراراته وقبول طلبات الانضمام إليها وكذلك تنظيم الاتصال بين الحزب وجموع الشعب في دائرة اختصاصها .

المادة ١٤ — يؤلف مجموع الأعضاء في أى شعبية من الشعب الجمعية العامة لهذه الشعبية .

وتجتمع الجمعية العامة بصفة دورية مرة كل أسبوعين للنظر في شئون الشعبية

أو الحزب بصفة عامة وليبحث ما يتقدم لها من إقتراحات وموضوعات . وتختار الجمعية العامة سكرتيراً وأميناً للصندوق ومراقباً بالانتخاب العام لمدة سنة . وهوؤلاء الثلاثة يؤلفون مكتب الشعبية الذى يدير حركتها .

ويجوز أن يبلغ عدد أعضاء المكتب خمسة أعضاء إذا إقتضى ذلك ظروف الشعبية ونطاق نشاطها . وتختلف الجمعية العامة لدى كل إنعقاد عضواً من أعضائها ليتولى رئاسة الاجتماع واحدة فقط وفى الاجتماع التالى يتولى الرئاسة رئيساً ينتخب رئيس جديداً للإجتماع . ولا يجوز تجديد انتخاب نفس العضو لرئاسة إجتماعين متوالين .

المادة ١٥ — يقدم السكرتير وأمين الصندوق والمراقب تقريراً للجمعية العامة لدى كل إنعقاد هما قام به كل منهم من نشاط فى حدود إختصاصه . وعن الأعضاء الجدد الذين برشحوهم للانضمام أو الذين أخلو بواجبات العضوية . وعن مقدار الأموال المحصلة من الاشتراكات وغيرها وعن كيفية التصرف فيها . وعن الصعوبات التى يلقونها فى تنفيذ ما صدر من قرارات وما يقترجونه لمعالجة هذه الصعاب .

وللجمعية العامة أن توجه اللوم إلى السكرتير أو أحد أعضاء المكتب ويتمين عليه فى هذه الحالة أن يستقيل من منصبه وينتخب من يحل محله .

الفصل الثانى

اللجنة المركزية

المادة ١٦ — كلما وجد خمس شعب على الأقل أمكن أن تؤلف لجنة مركزية فى المحافظات وعاصمة كل مديرية من مديريات مصر والسودان . وفى المراكز الصناعية الهامة التى تحدد بقرار خاص من اللجنة العامة .

وبمجرد تأليف اللجنة المركزية تصبح هى المهيمنة على نشاط الحزب فى

المنطقة التي تتبعها ، لا تتألف شعبية جديدة إلا بعد موافقتها والحصول على إذن منها . وتكون اللجنة المركزية حلقة الاتصال بين الشعب وبين اللجنة العليا للحزب .

المادة ١٧ — وتتألف اللجنة المركزية من مندوبين عن الشعب التابعة لها باعتبار مندوب واحد تنتخبه كل شعبية .

المادة ١٨ — تجتمع اللجنة المركزية بصفة دورية مرة كل شهر أو كلما طلبت شعبتان تابعتان لها انعقادها أو كلما طلبت ذلك اللجنة العليا .

المادة ١٩ — تنتخب اللجنة المركزية ثلاثة من أعضائها يقومون بأعمال السكرتارية وأمانة الصندوق والمرافقة . ويؤلف هؤلاء مكتب اللجنة وينتخبون لمدة سنة .

وتكون رئاسة اللجنة بالتناوب بين الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الشعب وتكون مقصورة على رئاسة اجتماع واحد .

وعلى أعضاء المكتب أن يقدم كل منهم للجنة تقريره عن نشاطه في الفترة التي مارس فيها عمله . كما أن على مندوب كل شعبية لدى اللجنة أن يقدم لها تقريراً عن نشاط شعبته عن الفترة التي بين الاجتماعين .

الفصل الثالث

اللجنة العليا

المادة ٢٠ — تتألف اللجنة العليا للحزب من مندوب تنتخبه اللجنة المركزية من بين الأعضاء العاملين بمكتبها . ويجوز انتداب هيئة المكتب بأكملها إذا كانوا من الأعضاء العاملين على أن لا يكون لهم عند التصويت سوى صوت واحد

المادة ٢١ — تجتمع اللجنة العليا بصفة دورية مرة كل شهرين على الأقل

إلا إذا طلب رئيس الحزب عقدها في مدة أقصر من ذلك . أو إذا طلب ذلك
لجنتان مركبتان .

ويجب أن تتضمن الدعوة في هذه الحالة الأسباب التي دعت إلى عقد اللجنة
في غير موعدها .

المادة ٢٢ — يقدم الرئيس والسكرتير العام وأمين الصندوق تقاريرهم للجنة
لدى كل اجتماع عادي تحقده فيه . ويبين في هذه التقارير مدى ما تم من تنفيذ
قرارات المؤتمر ومدى تقدم النشاط الحزبي وتطوره .

ويجوز في الاجتماعات العادية أن يثير أي عضو من الحاضرين أي موضوع
لمناقشته . أما في الاجتماعات غير العادية فلا تجرى المناقشة إلا في الموضوع الذي
دعيت لأجله اللجنة .

المادة ٢٣ — يجوز للجنة العليا بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين أن
توجه اللوم إلى أي عضو من أعضاء مكتب الحزب . ويتمين على العضو في هذه
الحالة أن يقدم استقالته وتنتخب اللجنة عضوا من أعضائها ليحل محله . ويعرض
الأمور بعد ذلك على هيئة المؤتمر في الانعقاد الدوري له . ولها أن تقر اللجنة
العليا على قرارها . أو تمنح الثقة العضو المستقيل فيعود في هذه الحالة إلى عمله
الذي استقال منه .

على أنه إذا كان قرار اللوم موجها لرئيس الحزب يدعى المؤتمر للانعقاد في
اجتماع غير عادي في مدى شهر من صدور القرار للنظر فيه . ليقر اللجنة العليا
على قرارها هذا أولا يقرها على هذا القرار فيعود الرئيس لمزاولة عمله . وفي
هذه الحالة يتمين إعادة تشكيل اللجنة العليا بمندوبين جدد من اللجان المركزية .

الفصل الرابع المؤتمر العام

المادة ٢٤ — يطلق على الجمعية العامة لأعضاء الحزب العاملين والمرشحين للعضوية اسم « المؤتمر العام » وهو أعلى هيئات الحزب والمرجع النهائي لتعديد سياسته وتسييرها ووضع الخطط والمناهج ليسيير الجميع عليها . وللمؤتمر وحده حق تعديل هذا النظام بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين بدون حاجة إلى إجراء أو تمهيد سابق .

المادة ٢٥ — يجوز للجنة العليا إذا تجاوز عدد من يحق لهم حضور المؤتمر من الأعضاء والمرشحين للعضوية عن ألف أن تضع نظاما يختار بمقتضاه كل اثنين أو ثلاثة أو خمسة . الخ مندوبا ليحضر المؤتمر نيابة عنهم .

المادة ٢٦ — ينعقد المؤتمر سنويا في نوفمبر من كل سنة بصفة عادية لسماع ومناقشة تقرير الرئيس عن السياسة العامة للحزب . وتقرير أمين الصندوق عن مالية الحزب .

ويجوز دعوة المؤتمر إلى اجتماع غير عادي بناء على طلب مكتب الحزب أو طلب مقدم من خمسين عضوا من الأعضاء العاملين إلى سكرتير الحزب الذي عليه أن يقوم بدعوة المؤتمر في خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب إليه . وفي هذه الحالة لا تجرى المناقشة إلا في الموضوع الذي دعى من أجله المؤتمر .

المادة ٢٧ — ينتخب المؤتمر كل سنتين مكتب الحزب المؤلف من الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير العام وأمين الصندوق وخمسة أعضاء من الأعضاء العاملين . وللمؤتمر الحق في توجيه اللوم إلى أى عضو من هؤلاء . وفي هذه الحالة يتمين على من وجه إليه اللوم أن يستقيل من منصبه على أن يظل محتفظا بعضوية الحزب . ويجوز دائما تقييد انتخاب أعضاء المكتب متى حازوا ثقة المؤتمر .

المادة ٢٨ — للمؤتمر أن ينتخب واحداً أو أكثر من بين أعضائه لتأليف لجنة خاصة . على سبيل التوقيت أو الدوام لدراسة أو تحقيق مسألة معينة أو للإشراف على نشاط الحزب واتجاهاته في ميدان من الميادين الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها . ويتمين على المؤتمر في هذه الحالة أن يحدد اختصاصات اللجنة وكيفية مزاولة عملها .

المادة ٢٩ — لكل شعبة أو لجنة مركزية وللجنة العليا أن تقترح مناقشة أى موضوع من الموضوعات في المؤتمر . بشرط أن تقدم اقتراحها كتابة للسكرتير العام للحزب قبل انعقاد المؤتمر بمدة أسبوعين على الأقل ليتمكن إدراجه في جدول أعمال المؤتمر .

على أنه يجوز دائماً لأى عضو من أعضاء المؤتمر أن يطلب طرح أى موضوع لم يكن مدرجاً في جدول الأعمال على المؤتمر للمناقشة فيه متى وافق ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على ذلك .

المادة ٣٠ — بمجرد تلاوة أمين الصندوق تقريره عن مالية الحزب وموافقة الاعضاء عليه يعتبر تصديقا على حساب الحزب الختامى للفترة التى تضمنها التقرير .

المادة ٣١ — لكل عضو عامل حق التصويت في الموضوعات التى تطرح للمناقشة ولاخذ رأى عليها في الاجتماعات التى يدعى لها طبقاً لهذا النظام .

ويحضر الأعضاء المرشحون (تحت الاختبار) جميع الاجتماعات التى يدعى لها الأعضاء العاملون ويكون لهم حق إبداء الرأى دون التصويت .

أما المنتسبون فلا يشتركون في تسيير دفة شئون الحزب ولا يحضرون سوى اجتماعات الشعب ويكون لهم حق إبداء الرأى دون التصويت .

الفصل الخامس

اجتماعات هيئات الحزب

المادة ٣٢ — لجلسات أى هيئة من هيئات الحزب — بما فيها المؤتمر — تكون قانونية بأى عدد من الحاضرين متى وُجِعت إليها الدعوة كتابة فى الموعد القانونى .

ويعتبر الموعد قانونيا إذا وُجِعت الدعوة قبل أربع وعشرين ساعة من اجتماع الشعبة . وقبل ثلاثة أيام لإجتماع اللجنة المركزية . وقبل أسبوع لإجتماع اللجنة العليا . وقبل أسبوعين لإجتماع المؤتمر .

المادة ٣٣ — كل لجنة ملزمة بتنفيذ القرارات التى تصدر منها . وكذلك القرارات الصادرة من اللجنة الأعلى منها بدون مناقشة . ولا يجوز الطعن فى هذه القرارات . ويلزم كل عضو بتنفيذ قرارات اللجنة أو الشعبة التى يتبعها .

المادة ٣٤ - لمكتب الحزب وللجنة العليا حق طلب طرح أى موضوع للمناقشة العامة فى سائر أنحاء اللجان المركزية والشعب . وأن يجرى التصويت عند نهاية المناقشة . وتسجل نتائج المناقشة فى محاضر ترسل إلى السكرتير العام لمعرضها على المؤتمر .

الباب الثالث

اختصاصات الأعضاء ذوى الوظائف

الفصل الاول

الرئيس

المادة ٣٥ — الرئيس هو ممثل الحزب فى التعامل والتقاضى وهو الناطق بلسان الحزب فى الشئون العامة والخاصة . طبقا لإرادة الحزب كما تتحدد فى المؤتمرات السنوية . وهو المسئول الاول عن رعاية وتطبيق نظام الحزب والمشرف على النشاط العام وعلى قيادة الحركة .

ويرأس اجتماعات المؤتمر واللجنة العليا للحزب . ويعلم افتتاح الاجتماعات وانتهائها ويضبطها ويدير المناقشات ويأذن فى الكلام ويحدد موضوع البحث وذلك كله طبقا لجدول أعمال الاجتماع . ويعلم ما يصدره الحزب من قرارات .

وهو الذى يطلب عند اللجنة العليا خلال الشهرين أى لدعوة غير عادية طبقا للمادة ٢١ من هذا النظام .

المادة ٣٦ — إذا غاب الرئيس قام مقامه فى رئاسة الاجتماعات وباقى الاختصاصات نائب الرئيس .

الفصل الثانى

السكرتير والسكرتير العام

المادة ٣٧ — السكرتير هو العضو العامل والمسئول عن تنمية وتوسيع نطاق الهيئة التى اختارته لسكرتيرينها وهو أداة التنفيذ لما تصدره هذه الهيئة من

قرارات . ويتمين على تنفيذ أوامره وتعليماته التي يصدرها في حدود القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة . وما تقتضى به اللوائح والتعليمات التي تتخذها هيئة أعلى . وهو بمقتضى هذه الوظيفة يباشر الأعمال الآتية .

(أ) يحفظ أوراق الهيئة التي يتولى سكرتيريتها . وتقدم إليه طلبات الالتحاق بالحزب ليتولى عرضها على الجمعية العامة والتصرف فيها بالقبول أو الرفض . وعند قبول العضو يسجل اسمه في الدفاتر الممدة لذلك . ويصرف له البطاقة الشخصية إذا كان منتسبا . وكتاب العضوية الأزرق إذا كان مرشحا للعضوية والكتاب الأخضر إذا كان عضوا عاملا .

(ب) يعد جدول أعمال اجتماع المكتب واجتماع الجمعية العامة من واقع الاقتراحات والموضوعات التي يطلب أى عضو طرحها للبحث أو المناقشة . أو مما يكون قد وصله من تعليمات من اللجنة المركزية أو اللجنة العليا لتبليغها للأعضاء .

(ج) يحضر محاضر الجمعية العامة ويثبت بها مكان الاجتماع وتاريخه وصفته وأسماء الحاضرين ومرتبة عضويتهم . وعليه أن يثبت في المحضر كل ما يطلب منه إثباته بمعرفة أحد الأعضاء ثم يسجل القرارات التي انتهى إليها المجتمعون . ويوقع على المحضر مع رئيس الاجتماع ليكون المحضر قانونيا .

(د) يقدم للجمعية العامة دائما لدى كل اجتماع تقريراً عما قام به من أعمال منذ آخر انعقاد لها ويذكر به عدد الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى الحركة وأورشحو للانضمام . كما يذكر به ما تم بالنسبة لما صدر من قرارات ومدى تنفيذها .

(هـ) يتولى رئاسة الموظفين الذين يقومون بالأعمال الإدارية داخل الشعبة .

(و) ينسق أعمال اللجان التي تنتخبها الجمعية العامة لمباشرة مهمة معينة ويكون مسئولاً عن تهيئة الأسباب لتمكين هذه اللجان من مواصلة أعمالها .

المادة ٢٨ — ويقوم السكرتير في اللجنة المركزية بنفس هذه الاختصاصات مع مراعاة أن هيئاته تتألف من ممثلى شعب لا من مجرد أفراد .
ولذلك يكون المقصود بكلمة العضو في المادة السابقة «ممثل الشعب» فيما يختص بسكرتير اللجنة المركزية .

المادة ٢٩ — يقوم السكرتير العام بكل الاختصاصات السابقة في دائرة الحزب العامة . ولذلك يتعين لفهم المادة السابقة استبدال كلمة المؤتمر بكلمة الجمعية العامة .

المادة ٤٠ — يجوز دائماً للسكرترب انتخاب عضو أو أكثر لمساعدة السكرتير العام في مباشرة اختصاصاته .

الفصل الثالث

أمين الصندوق

المادة ٤١ — يتولى الإشراف على الشؤون المالية الخاصة بالهيئة التى انتخبته . ويعد الميزانية والحساب الختامى . ولا يتم تحصيل أى مبلغ إلا بتوقيعه أيضاً . ويتبعه الموظفون الذين يتولون الشؤون المالية فى الحزب . ويوقع إلى جوار السكرتير على شيكات وأذونات للصرف من أمواله الشعب أو اللجنة وعليه أن يقدم دائماً تقريراً بسير الحالة المالية للحزب من حيث تحصيل الاشتراكات وما فى مالية الحزب أو اللجنة من عجز أو زيادة . وما يقترحه لتحسين الحالة المالية . وعليه دائماً أن يمسك دفاتر منظمة لتبيان حركة الإيراد والمنصرف .

المادة ٤٢ — يباشر أمين صندوق الحزب العام الاختصاصات السابقة فضلاً عن توليه الإشراف على مالية اللجان المركزية والشعب .

الباب الرابع

مالية الحزب

المادة ٤٣ — تتألف مالية الحزب من :

(أ) الاشتراكات .

(ب) التبرعات .

(ج) إيراد الصحف والمطبوعات التي يصدرها الحزب :

المادة ٤٤ — يجب إيداع أموال اللجنة أو الحزب في أحد المصارف أو صندوق التوفير . ولا يجوز أن تزيد العهدة التي يصرف منها أمين صندوق اللجنة أو اللجنة عن عشرين جنيها وعن مائة جنيه بالنسبة لأمين صندوق الحزب .

ويتول الصرف من أموال الحزب أمين الصندوق بالاشتراك مع السكرتير طبقا لقرارات الهيئة التي يتبعها على أن تؤخذ دائما إيصالات بالمبالغ التي تتفق وعلى من قام بالصرف أن يقدم المستندات الدالة على الصرف .

المادة ٤٥ — تتألف مالية اللجنة من اشتراكات المنتسبين والمرشحين للعضوية ومن التبرعات التي يتبرع بها الأنصار والمنتسبون والأعضاء .

وتتألف مالية اللجنة المركزية من اشتراكات الشعب التي تتألف منها والتي تمجد بحسب قدرة كل شعبة وما يحتاجه تسيير أعمال اللجنة المركزية من نفقات .

المادة ٤٦ — أما مالية المركز العام فتتألف من اشتراكات الاعضاء العاملين كاملة . ومن التبرعات التي يقدمها الانصار أو الاعضاء . ومن إيرادات صحف ومطبوعات الحزب .

المادة ٤٧ — مالية الحزب واللجان والشعب منفصلة تماما عن مالية الاعضاء ولا يحق لعضو أن يطالب بأى مبلغ دفعه كاشتراك أو تبرع . ولأمين الصندوق مطالبة كل عضو تعهد بدفع قدر معين من المال . ويظل العضو مطالبا بما تعهد بدفعه حتى بعد انفصاله . وذلك عن المدة التي سبقت هذا الانفصال أو الاستقالة .

الباب الخامس

حل الحزب

المادة ٤٨ — لا يجوز حل الحزب إلا إذا طلب ذلك ربع الأعضاء العاملين من الذين سددوا اشتراكاتهم إلى حين تقديم طلب الحل منهم . وعليهم إثبات هذا الطلب في عريضة مكتوبة توجه إلى رئيس الحزب أو نائبه في حالة غياب الرئيس متضمنة الأسباب التي من أجلها تقدموا بهذا الطلب .

المادة ٤٩ — يجب عرض موضوع حل الحزب عند تسلم العريضة السابقة الذكر على المناقشة العامة في جميع اللجان والشعب . وتسجل قرارات هذه اللجان بلجان والشعب في محاضر رسمية مع مراعاة ما جاء في المادة ٣٤ أى أن تجرى هذه المناقشة في الشهر السابق للانعقاد غير العادي للمؤتمر .

المادة ٥٠ — تعرض نتيجة المناقشة على المؤتمر عند انعقاده فإذا قرر الحاضرون بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات حل الحزب فقد وجب حله .

المادة ٥١ — ينتخب المؤتمر الذي أصدر قراراً بحل الحزب لجنة التصفية ويحدد لها اختصاصاتها وكيفية مباشرة أعمالها . على أنه لا يجوز للمؤتمر أن يقرر توزيع أموال الحزب بعد التصفية على الأعضاء وإنما يجب أن يقرر منحها لإحدى المؤسسات العلمية أو لأقرب الهيئات التي تعمل على تحقيق أغراض التي أنشئ من أجلها . وبصفة خاصة اتحادات العمال .

الموارد المالية للحزب الاشتراكي

تتألف الموارد المالية للحزب الاشتراكي من اشتراكات وتبرعات الاعضاء
والمناصرين وإيرادات الصحف والمطبوعات التي يصدرها الحزب .

وقد أودعت أموال الحزب وقدرها ١١٠ ج و ٩٢٩ م (مائة وعشرة
جنيهاً مصرية وتسعمائة وتسعة وعشرون مليماً) بحساب الحزب
الاشتراكي رقم ٣٧٦ - بينك مصر (المركز الرئيسي) وأخطرت بذلك في
الموعد المنصوص عليه في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٣ .

عن الاعضاء المؤسسين
(دكتور فخرى أسعد)

حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية

- أعضاء هذا الحزب فريق من الناس الذين يأبوا من إخراج الإنجليز .
فبدأوا يفكرون في خدمة مصر عن طريق التعاون مع الإنجليز .
- وقد نشأ هذا الحزب حول جريدة المؤيد في عام ١٩٠٦ .
- كان يرأس هذا الحزب على يوسف رئيس تحرير جريدة المؤيد وكان
الشيخ على يوسف عضوا بارزا في الجمعية العمومية .
- أصبحت جريدة المؤيد هي لسان حال الحزب الجديد .

برنامج الحزب

- ١ — تأييد سلطات الخديوى حتى لو لم تتفق مع فرمان السلطان .
 - ٢ — المناداة بتنفيذ الوعود البريطانية لمصر .
 - ٣ — الحياة النيابية بكل السلطات الكاملة السياسية والادارية فى شئون مصر
 - ٤ — تعميم التعليم الاولى الحر وتدریس العلوم بالحرية .
 - ٥ — زيادة عدد المصريين الموظفين فى الحكومة مع تخفيض متساوى لهذه
الزيادة بين الأوربيين .
 - ٦ — إعطاء المحاكم المختلطة سلطة محاكمة الأجانب على جرائمهم .
- وقد نشرت هذه المبادئ على صفحات المؤيد فى شهر مارس سنة ١٩٠٨ .
- وكان الحزب يدعو المصريين مطالبة الخديوى بإقامة حياة نيابية بسلطات
مجلس شورى النواب .

ويلاحظ :

— أن سياسته الحزب كانت أكثر من معتدلة ولـكن بموت الشيخ علي يوسف في عام ١٩١١ وقف نشاط الحزب .

— لقد نجح الحزب في جمع مجموعة من الأمراء المؤيدين ولم يكن للحزب فروع في الريف وإن كان الحزب حاول افتتاح فروع له .

كما أن للحزب موقف لا بأس به تجاه ما جاء في اقتراءات كرومر في كتابه « مصر الحديثة » حيث عقد مؤتمر عام للحزب رد فيه على الكثير مما جاء في هذا المؤتمر .

ومع ذلك فإن الحزب رغم نشأته ومحاولاته إلا أنه كان من ضمن الأحزاب الثانوية في تاريخ مصر .

الحزب الشيوعي المصري ١٩٤٩

تكون هذا الحزب في ذلك العام من د. فؤاد مرسى و د. إسماعيل صبرى وسعد زهران ومصطفى طيبة وداود عزيز ومجدى فهمى وسعد باسبلى وصلاح هاشم ومصطفى خليل وكان ضمن برنامج الحزب بندا بعنوان « إقامة جيش وطنى قوى » . وإدراج بند عن « الجيش » فى برنامج شيوعى عملا فريدا فى برنامج الاحزاب الشيوعية .

كان الحزب يؤمن بالبنود التالية : —

١ — النظام الملكى فى مصر اقطاعى .

٢ — أنه حتميا ستحدث ثورة فى مصر وأن الملك لن يستطيع ضرب الشعب بالجيش لأن الجيش له تركيبه طبقية تساعد على ذلك باعتبار قاعدته من أبناء الفلاحين والعمال وقياداته الصغرى من أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة .

٣ — كان الحزب يؤمن باطلاق الحريات الكاملة .

٤ — كان الحزب يؤمن بالإفراج عن المسجونين السياسيين .

٥ — كان الحزب يؤمن بالكفاح المسلح ضد الانجليز فى القناة .

٦ — كان الحزب يطالب بإعلان الجمهورية .

٧ — أعلن الحزب أنه ضد الاستعمار الاقتصادى والذى يتعامل مع الاستعمار السياسى فى سنة ١٩٥٣ سيطر الحزب الشيوعى المصرى على حركة الطلبة والعمال ونزل إلى الفلاحين ولسكن ذلك فى صورة غير مطلقة .

كان للحزب منشوراته السرية وقد هاجم الثورة نتيجة لبعض مواقفها .

وفى أواخر ١٩٥٣ انضم بعض من الضباط الأحرار إلى الحزب الشيوعى

لم تعرف أسماءهم وإنما جاء ذلك على لسان سكرتيره العام وهو الدكتور
فؤاد مرسى .

كان للحزب بعد ذلك الانضمام تنظيميا داخل الجيش وكان لهذا التنظيم مجلة
توزع على نطاق سرى كما كان يصدر الحزب منشورات للضباط والجنود .
كان تمويل الحزب يتم عن طريق مجموعة من الاشتراكات الشهرية لإدارة
الحزب تتركز في بيوت الأعضاء .

كان للحزب قواعد طلابية بحكم نفوذ سكرتيره العام^(١) :

وأخيرا ذاب الحزب الشيوعى المصرى أو قام بحل نفسه سنة ١٩٦٥ وصدر
بذلك بيانا فى جريدة الأهرام وأن الحزب قرر أن يندمج أعضاؤه فى الحياة
السياسية العلنية وذلك بالانضمام إلى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى أى أن الحزب
ظل منذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٥^(٢) .

وبعد النكسة بدأت معظم التيارات الشيوعية فى مصر اتوحد ضمن تنظيم

(١) فى منتصف سنة ١٩٥٥ قبض على إسماعيل صبرى عبد الله وسجن لفترة
طويلة حيث عذب عذابا شديدا وكان ضمن الأعضاء البارزين فى الحزب ومع
ذلك فإن الحزب أيد الثورة بعد بداية اتصالها للسكتلة الشرقية ولم يهتمه التتكيل
بأعضائه والمجيب أن حرر الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله كانت شيوعية
أيضا وكانت فى منظمة « أسكرا » .

(٢) كان سكرتير عام الحزب هو الدكتور فؤاد مرسى (ويلاحظ دائما أن
التنظيمات اليسارية ليس لها رئيس وإنما سكرتير عام) وفؤاد مرسى كان استاذا
للاقتصاد بجامعة الاسكندرية ١٩٤٩ - ١٩٥٩ وكان عضو مجلس الامة فى
عام ١٩٦٩ وعضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٧١ . كما عين وزيرا
للتأمين سنة ١٩٧٢ .

واحد هو تنظيم تعاللق عليه تنظيم سنة ١٩٦٨ وظل الوضع كذلك حتى انتهى الأمر بثورة التصحيح وبداية انحسار المد الشيوعى على مصر .

وقد أعلن الحزب فى مدينة اسكندرية وبطريقة سرية بالطبع وكان إعلانه كما يقول أعضائه بسبب الفشل فى فهم الماركسية وعرضها بالنسبة للتنظيمات اليسارية المصرية الأخرى .

ومن منشورات الحزب الشهيرة : —

تقرير بعنوان « صراع الطبقات فى مصر » .

وتقرير آخر بعنوان « ثورتنا المقبلة » .

وأصدر الحزب عقب إلغاء المعاهدة كتاباً صغيراً للدكتور إسماعيل صبرى بعنوان « ماذا بعد المعاهدة » وفى يناير سنة ١٩٥٠ نشرت روز اليوسف برنامج الحزب وذلك بعد أن أرسل الحزب البرنامج بالبريد إلى « إحسان عبد القدوس » .

ولقد رفع الحزب فى عام ١٩٥١ موضوع « الجبهة الشعبية » وذلك لنجاح الكفاح الشعبى فى القناة وأن تكون هذه الجبهة ممثلة لكل الاتجاهات ولكل الأجزاء ولكل الفئات ولكل الطوائف فى مصر .

مجلة الحزب السرية التى كان يصدرها هى مجلة « راية الشعب » .

محاكمة الحزب الشيوعى المصرى السرى

عام ١٩٢٤

-----مذكورة

فى القضية الجنائية رقم ٢٩٣ محرم بك سنة ١٩٢٤ الخاصة بالشيوعية

ظهر فى التفتيق فى هذه القضية أن :

١ — محمود حسن العرابى .

٢ — أنطون مارون .

٣ — صفوان أبو النتح

٤ — الشحات ابراهيم .

٥ — محمود ابراهيم السكرى .

٦ — عيد الحميد أحمد نره .

اشتركوا فى تشكيل حزب يسمى الحزب الشيوعى المصرى الذى تبين أنه تابع للدولة الشيوعية الثالثة التى مقرها موسكو وروسيا وكانوا هم الستة يؤيدون حركة الحزب المذكور ويبحثون دعواته التى رمت إلى إلغاء الملكية الفردية ونشر الافسكار المغايرة لمبادئ الدستور وتحييد تغيير النظم الأساسية للمهنة الاجتماعية بالقوة وحرضوا العمال على الإضراب واستعمال طرق التهديد والقوة مع أصحاب الأعمال وكان مركز الحزب المذكور بمدينة الاسكندرية وكان الستة المتهمون المذكورون مقيمين بمادينة المذكورة وقد حذبوا ولا زالو محبوسين وسيقدمون لحضرة قاضى الإحالة .

٧ — محمد الصغير .

وهو حلاق بشبين الكوم كان معينا سكرتيراً لشعبة تابعة للحزب المتقدم ذكره وقد أنشئت الشعبة في هذه مضت واستمر هذا المتهم يرأس المركز الرئيسى للحزب ياكندرية كما أنه نشر بروجرام الحزب بمدينة شبين الكوم وقد حبس احتياطيا ولا يزال محبوسا حتى يقدم للحضرة قاضى الإحالة أيضا .

٨ — شعبان حافظ .

وهو مساعد أجزجى بالزقازيق اشترك فى الحزب الشيوعى المتقدم ذكره من مدة مضت وكان ينشر دعواته وقد حبس احتياطيا ولا يزال محبوسا وسيقدم للحضرة قاضى الإحالة أيضا .

٩ — الشيخ عبد الحفيظ عوض .

وهو مدرس بإحدى المدارس الأهلية بمدينة طنطا واشترك فى الحزب الشيوعى المتقدم ذكره فى سنة ١٩٢٣ وكان يبعث دعواته علنا فى المدرسة للطلبة وخارج المدرسة وقد حبس احتياطيا على ذمة القضية ولا يزال محبوسا وسيقدم للحضرة قاضى الإحالة .

١٠ — إبرام كاتى .

١١ — هايبيل زانبرج .

وهما من اليهود الروس ومن أعضاء الحزب الشيوعى المصرى واشتركا فى بث دعواته وفى تحريض العمال على الاضراب وقد هربا ولم يمكن العثور عليهما ولذلك لم يستجوبا ولم يحبسا وسيقدمان للحضرة قاضى الإحالة غيابيا .

١٢ — روبير جولدنبرج .

إذ تبين من أقراله والتحقيق أنه ينشر الدعوة الشيوعية وقد حبس احتياطيا ولكن تبين فيما بعد أنه تابع لدولة رومانيا التى طالبت به فسلم إليها لمحاكمته أو إبعاده عن أرض الدولة المصرية .

وقد ظهر من التحقيق شبهات ضد :

١ — محمد ابراهيم .

وهو دخاخي بالزقازيق بأنه مشترك في نشر الدعوة الشيوعية ولكنه قال أنه كان مشتركا في الحزب الاشتراكي القديم وانفصل منه بعد أن تغير الحزب إلى شيوعي ولكنه استمر في النقابات بصفته من العمال ولم يوجد طلب اشتراك الحزب — الشيوعي باسمه ولم يشترك في نشر الدعوة الشيوعية ولم يثبت التحقيق أنه استمر مشتركا في الحزب الشيوعي أو تدخل في نشر دعوته ولذلك أفرجنا عنه بعد انتهاء التحقيق .

٢ — سميريل كيرزون .

وهو من رعايا روسيا ولكن لم يثبت اشتراكه في الحزب الشيوعي ولم يوجد اسمه مكتوبا مع المشتركين ولا في نشر دعوته وإن كان ظهر أنه كان محتاطا مع بعض أعضاء الحزب — الشيوعي وقد قرر بأنه كان مشتركا في الحزب الاشتراكي القديم ولم يستمر في الاشتراك وقد حبس احتياطيا وبما أنه لم يظهر من الأدلة قبله ما يؤيد اشتراكه فعلا في الحزب أو أنه كان ينشر الدعوة الشيوعية علنا فقد اكتفينا بما تتخذه وزارة الداخلية ضده من جهة إعادته عن البلاد المصرية وقد بعثنا لها باسمه .

٣ — مصطفى أبوهرجه :

وهو شخص مزارع من أبو صير غربية وبما أنه لم يكن مقيما بالاسكندرية ولم يثبت اشتراكه في الاضطرابات التي حصلت من قبل الاسكندرية أو وجوده بالمدينة المذكورة في أيام تلك الاضطرابات فقد أخطينا سيده بعد أن حبسناه وبعد أن تم التحقيق لعدم ثبوت — توفر أركان الجريمة قبله لأنه لم يشترك في الحزب إلا في يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٤ أي عند ابتداء التحقيق في هذه القضية .

٤ — حسن حسنى .

وهو تروى بالمحلة الكبرى وتبين من الأوراق أنه التحق بالحزب الشيوعى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ قبل البدء فى التحقيق بأسبوع واحد وقال أن عبد الحميد يراه أحد المتهمين أفهمه بأن الحزب ينفع العمال ولم يكن يعرف مبادئ الحزب الحقيقية واشترك فى الحزب وهو يجهلها وبما أن بلده بميد هن الاسكندرية ولم يثبت أنه حضر فى مدينة الاسكندرية فى أيام اضطراب العمال أو أنه نشر الدعوة الشيوعية وقد أخلى سبيله بعد أن انتهى التحقيق لعدم ثبوت توفر أركان الجريمة قبله .

٥ — أحمد صادق .

وهو من الاسكندرية وقال بأنه اشترك فى الحزب الشيوعى من مدة سنة ولكنه انقطع منه بعد ذلك ولم يحضر اجتماعات له وأنه لا يعرف شيئا عن الحزب ولا مبادئه وإنما اشترك بناء على أن صفوان أبو الفتح أحد المتهمين أفهمه أن عرض الحزب مساعدة العمال وقال بأنه استقال من الحزب فى شهر فبراير الماضى بسبب خلاف حصل فى اتحاد النقابات وقد ظهر صحة قوله فأخلى سبيله بعد انتهاء التحقيق حيث لم يثبت أنه اشترك فى نشر الدعوة الشيوعية ولعدم ثبوت توفر أركان الجريمة قبله .

٦ — عبد الميزر أحمد سليمان أفندى .

وهو موظف فى جرك اسكندرية وقد وجد له طلب اشتراك فى الحزب الشيوعى وقال أنه لم يحضر اجتماعاته وأنه اشترك فيه باعتقاد أنه مثل الأحزاب السياسية السلمية وقد أخرج عنه أثناء التحقيق بعد أن حبس احتياطيا لأنه لم يثبت أنه حضر اجتماعات للحزب أو أنه اشترك فى نشر الدعوة الشيوعية وقد كتبنا للمصاحبة التابع لها النظر فى أمره اداريا لما وقع منه بصفة موظفا وكان اشتراكا فى ١١ فبراير ١٩٢٤ .

٧ — أحمد القاضي أفندى .

وهو موظف بمجلس بلدى اسكندرية ووجد له طلب اشتراك فى الحزب الشيوعى وقد قرر أنه اشتراك باعتبار أنه يشترك فى اتحاد المقابات وأن الشيخ صفوان أبو الفتاح أحمد المتهمين الذى أثر عليه باعتبار أن الحزب يسمى لصالح العمال فاشترك فيه بغير أن يعرف مبادئه الحقيقية وقد حبس احتياطيا وأفرج عنه أثناء التحقيق لأنه لم يثبت اشتراكه فى نشر الدعوة الشيوعية أو فى تحريض العمال على الاضراب أو أنه كان يعلم مبادئ الحزب وكتب للمجلس البلدى بخصوص النظر فى أمره لما وقع منه بصفة موظفا وقد اشتراك فى الحزب فى ٢ مارس سنة ١٩٢٤ أى عند البدء فى تحقيق القضية .

بنسأه على ما تقدم

ستقدم القضية لحضرة قاضى الإحالة ضد الإحدى عشر متبها الأول بتبهم الاتفاق الجنائى ونشر الدعوة الشيوعية وتحريض طئفة العمال على كراهية طائفة أصحاب الأعمال .

أما باقى المتهمين فلا زحلا لتقديمهم لقاضى الإحالة أما بسبب أنهم غير خاضعين للقضاء المصرى أو لأن التحقيق لم يثبت بصفة أكيدة توفر أركان جريمة ضدبم .

النائب العمومى

٢١ شوال سنة ١٣٤٢ .

٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ .

وزارات حزب الوفد

رغم أن حزب الوفد كان هو حزب الأغلبية في مصر والذي أطلق عليه الحزب الجماهيري الكبير إلا أنه كان للأسف الشديد أقل الأحزاب حظاً في الوصول إلى كرسي الحكم والاستمرار فيه ، وما من انتخابات حرة ونزيهة دخلها هذا الحزب إلا واكتسح كافة الأحزاب الأخرى وبأغلبية ساحقة ، إلا أن استمراره في البقاء بالحكم كان مستحيلاً بسبب التحالف غير المقدس بين الاستعمار وبين أحزاب الأقلية وبين الرأي .

ومهما قيل في تاريخ حزب الوفد ومهما كان من تصور في هذا الحزب وبرامجه وتداخل بعض العناصر الاقطاعية فيه للحد من اتجاه الحزب نحو الشعبية والجماهيرية إلا أن التاريخ يؤكد لنا أن هذا الحزب كان أفضل الأحزاب جميعاً من حيث منحه الحرية في الاجتماع والتفكير والرأي بل هو الحزب الذي وعى تطور الحركة الاجتماعية واعترف بشرعية النقابات العمالية . وأعطى هذا الحزب لبقية الأحزاب حرية نقده وحرية التناول عليه ولكن رغم كل ذلك فقد كانت وزارات هذا الحزب هي أقصر وزارة مصر في الجلوس على كرسي الحكم .

بل أنه من سنخريات القدر أن نقول أن فترة حكمها حزب الوفد لم تجيء نتيجة انتخابات بل جاءت على يد البريطانيين أنفسهم وهي وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والتي جاءت رغم أنف أحزاب الأقلية ، ولم يأت الانجليز بالوفد في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى الحكم حباً في حزب الوفد وإنما حماية لظهورهم من الموقف المأساوي الذي كانوا يقفونه ضد قوات المحور في الصحراء الغربية بعد

الهزائم المتتالية التي أوقعها إياهم أدوين روميل القائد الألماني الشهير المعروف باسم ثعلب الصحراء .

وفيما يلي عرض لوزارات حزب الوفد مع بيان بخطابات توليتها وظروف هذه الولاية ثم إقالتها أو استقالتها .

ولقد تشكلت في مصر سبعون وزارة منذ أن عرفت نظام الوزارات في تاريخها الحديث أي منذ النظرة الأولى التي شكلها نوبار باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ حتى الوزارة رقم (٧٠) التي شكلها علي ماهر باشا في أعقاب ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

لم يحدث طوال هذا التاريخ أنه أقيـل رئيس وزراء إلا مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد ، إذ أن كل الأزمات أو التغيرات الوزارية ، كانت تسوى بأن يقدم رئيس الوزراء استقالته أما النحاس الذي كان مقتنعا اقتناعاً لا يتزعزع بأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، ومن ثم صاحب الحق الدستوري المطلق في الحكم ، فقد رفض أية تساويات لأزمائه مع القصر ورفض أن يقدم استقالة ومن ثم فقد كان السبيل الوحيد أمام القصر للإطاحة بحكومات الوفد هو إقالتها .

وكان النحاس يجابه كل محاولة لاقتناعه بالاستقالة بقولة مشهورة على لسانه يقولها دائماً عندما تتأزم الأمور : —

« ان تستطيع قوة على الأرض أن تنجيني عن واجبي في خدمة الأمة ، إلا هذه الأمة ذاتها فهي التي وكلتني وهي التي أن شئت عزلتني ، » (١) .

ولقد كان عدد الوزارات التي شكلها النحاس ٧ وزارات ولكن يقول

(١) جريدة رابطة الشباب ١٥ / ٤ / ١٩٤٦ .

البعض من المؤرخين أن إحدى هذه الوزارات عدلت (وهي وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢) ومن ثم لا تحسب كوزارة مستقلة وإنما هي وزارة واحدة .

وخلال هذه الوزارات التي شكلها حزب الوفد في عهد رئاسة النحاس له إلى جانب الوزارة التي شكلها سعد زغلول سنة ١٩٢٤ يصبح حزب الوفد نصيبه وهو حزب الأغلبية ثمانى وزارات لا يتجاوز عمرها جميعا أكثر من عشر سنوات في ظل سنوات حكم قدرها ٧٢ عاماً من ٧٠ وزارة وذلك لم يحدث في تاريخ أى أمة ديمقراطية لها دستور .

ولقد قدم النحاس باشا خلال وزاراته السبعة استقالة واحدة فقط هي الاستقالة التي قدمها بعد فشله في المفاوضات مع الانجليز ، كما قدم استقالة شكلية مرتين بهدف إعادة تشكيل وزارته من جديد . وقد أقيل النحاس باشا ٤ مرات وكانت هي الإقالات الوحيدة في تاريخ مصر المعاصر .

وزارة الوفد الأولى

في ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ جرت في مصر أول انتخابات عقب صدور دستورها المعروف باسم دستور سنة ١٩٢٣ دخل الوفد بعد أن اكتملت له ملامح الحزب حيث كان يترجمه زعيم الأمة آنئذ « سعد زغلول » . . .

وانتهت الانتخابات باكتساح حزب الوفد حيث بلغ عدد المقاعد التي نالها ١٩٥ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢١٤ أى بنسبة تزيد على ٩٠٪ (١) .

(١) كان عضو مجلس النواب ينوب عن ٦٠ ألفا من السكان وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية ريثما يصدر به قانون ووزعت الدوائر كآيلي : المحافظات ١١ القاهرة ، ٦ الاسكندرية ، ١ لمحافظة القنال ، ١ للسويس ، ١ لدمياط ، ٣ للحدود .

المديريات ١٥ للبحيرة ، ٢٨ للغربية ، للمنوفية ، ١٧ للدقهلية ، ١٦ للشرقية ، ٩ للقليوبية ، ٩ للجيزة ، ٨ لبني سويف ، ٩ للفيوم ، ١٣ للمنيا ، ١٧ لالسيوط ، ١٤ لمرج ، ١٤ لقنا ، لاسوان . كما قسمت البلاد إلى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين .

وكان الانتخاب العام على درجتين وحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ لإنتخاب المندوبين الثلاثينيين وحدد لإنتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ومعنى الانتخاب على درجتين ، المرحلة الأولى هي انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هي انتخاب النواب ففي المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن يكون سن الناخب خمس وعشرين سنة .

وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر في الانتخابات الثلاثية فإن معظم المندوبين
الثلاثيين كانوا من أصاره ومن تعاهدوا على انتخاب مرشحه للبرلمان .
وقد عهد الملك فؤاد إلى سعد زغلول تأليف الوزارة وأرسل إليه في هذا
الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤ قال :

والمرحلة الثانية هي انتخاب النواب فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون
هضر مجلس النواب في دائرتهم .

عزيزى سعد زغلول باشا

ولما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائما نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته
وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من أسمى أمانينا أن نبلغ فيه ما نرجوه
لها من رفعة الشأن وسمو المسكاة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه
فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى في تصريف الأمور وبما لنا فيكم
من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة
الرئاسة الجليلة لعهديكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف هيئة
الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به ولئلا
الله جلّت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة
أنه سميع مجيب .

صدر بسرأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ — ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

جواب سعد :

مولأى صاحب الجلالة .

و أن الرعاية السامية التى قامت بها جلالتم فى ثقة الامة ونوابها بشخصى
الضعيف توجب على والبلاد داخله فى نظام نيابى يقضى باحترام إرادتها وارتكاز
حكومتها على ثقة وكلائها ألا أنتمنى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيئتها فى

ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التي شادت جلالتم تسكليف بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولي لتحمل أعبائها اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفاً برياسته .

أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميالها للعفر عن المحكوم عليهم سياسياً ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من من وسائل التقدم وال عمران ، فكان حقا على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولاً عنها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها وتحصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافي ما هناك من الأضرار مع تحديد المسؤوليات عنها وتعيين المسؤولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاعتماد بإعداد ما يلزم لإنعقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته الخطيرة الشأن .

ولقد لبثت الأمة زماناً طويلاً وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصماً قديراً يدبر السكيد لها لا وكيلاً أميناً يسعى لحيرها ، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً في إدارة البلاد

وعاق كثيرًا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة وعلى إقناع السكافة بأنها ليست لإقساما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها بحسب ما يقتضيه الصالح العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها التقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود السكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان باستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه .

هذا هو بروجرام وزارتي وضعته طبقا لما أراه وتریده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهيئات خصوصا مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ولمن اعتمد في نجاحه على حماية الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلاتها . فأرجو إذا صادف استحسان جلالته أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم لوزارة المالية . أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية مصطفى النحاس بك لوزارة المواسلات . واصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية . محمد نجيب الغرابلى لوزارة الحفائية .

وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى هدىكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء وإنى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سيادتكم .
سعد زغلول

تحريرا في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) وصدر
المرسوم الملكي يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ وتألقت الوزارة على النحو الوارد
في كتاب سعد .

وسميت هذه الوزارة الوفدية الاولى باسم الوزارة الشعبية أو وزارة الشعب .

أهم أعمال وزارة سعد زغلول :

- ١ — الافراج عن المسجونين السياسيين .
- ٢ — حماية مقبرة توت عنخ آمون .
- ٣ — عدم تسليم اللاجئين السياسيين الذين لجأوا إليها من طرابلس (ليبيا)
التي كانت خاضعة للاحتلال الايطالي .
- ٤ — وضعت الموظفين الاجانب في حجمهم الطبيعي حيث تضاءلت سلطاتهم
في عهدهما وبالذات الموظفين الانجليز .
- ٥ — التمسك بحقوق الوزارة الدستورية حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ
ولما حاول الملك فؤاد التصدي لسعد حدث تحكيم بينهما وكان الحكم هو البارون
فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ وكان عالما بلجيكية وقد
الصف هذا العالم سعد وقال « أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون
بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

وقد قام سعد بتعديل في وزارته بعد يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وتم
التعديل كالآتي : —

فتح الله بركات باشا وزيرا للداخلية ، الدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ،
الاستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل محافظة مصر وكيلا لوزارة الداخلية .

استقالة الوزارة :

قابل سعد الملك فؤاد في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر وقدم إليه استقالة الوزارة وفي مساء ذلك اليوم حضر سعد بجلاسة مجلس النواب وأعلن أنه قد قدم استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تتحمل أعباء منصبه ومتاعبه وأعلن ذلك أيضاً في مجلس الشيوخ فقبولت الاستقالة في كلا المجلسين بالدهشة وإعلان الثقة بالوزارة .

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيله أحمد زكي أبو السعود باشا وعلوى بك الجزائر إلى القصر الملكي ليعرضوا على الملك رغبة المجلس في عدم قبول استقالة سعد فأقبلهم الملك وأبلغهم أنه ساءه إستعفاه سعد باشا وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله في العدول عن الاستقالة وبعد انتهاء جلستى المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستوضحوا سعدا عن السبب الحقيقي الذى دعاه إلى الاستقالة فأجابهم : هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية وهنا أيضاً دسائس ، فاستزادوه صراحة في البيان فلم يجب إلا بقوله : أنا لا أحب العمل في الظلام ومن أجل هذا لا بد لي من الاستقالة .

واشترط سعد لسحب استقالته أن لا يفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة واستند في ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

فوافق الملك وأعلن سعد العدول عن الاستقالة ولكن لم يستمر الوضع فقد قتل السير لى ستاك سرادار الجيش المصرى وحاكم السودان ووجهت السفارة البريطانية إنذار إلى سعد بوصفه رئيساً للحكومة احتوى على مطالب جسيمة تلخصه فيما إلى :

- ١ — اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .
- ٢ — أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .
- ٣ — أن تمتنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ — أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
- ٥ — سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .
- ٦ — إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطميان الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان (كما كان مقررا من قبل) إلى مقدار غير محدود .
- ٧ — أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر وأن يعاد طبقا لهذه الرغبات فى شروط خدمة المدين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم وأن تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضاى وتحترم سلطتهما وامتيازتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة . وقد ردت الحكومة المصرية على ذلك الإنذار برفض المطالب الثلاثة الأخيرة ولكن الرد لم يرضى الحكومة البريطانية وانتهى الأمر إلى أن سعد أدرك من المراسلات التى تبودلت بينه وبين اللورد اللنبى المندوب السامى فى مصر أن بريطانيا تريد بقاءه فى الوزارة بعد قتل السردار ومع أنها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث .

فعرض سعد على الملك استقالة الوزراء شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول
الانذار البريطانى .

وفى اليوم التالى رفع إلى الملك كتاب الاستقالة قال فيه : —

« مولاي . أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزراء إلا لخدمة
البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام
بهذه المهمة الخطيرة ولهذا أرجو من مكارم جلالته أن تنفصلوا بقبول استعفائى
مع زملائى من الوزارة وإنى وإياها مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم
أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالعز والاقبال وموضع كل
أكبار وأجلال » .

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ شاكر نعمتكم سعد زغلول

وفى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه :

« عزيزى سعد زغلول باشا : اطلعنا على كتاب دولته المرفوع إلينا بتاريخ
٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمته وقد أصدرنا أمرا بهذا
لدولته شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم لإخلاصكم وما أدبتموه من
الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم » .

فؤاد

صدر برأى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى ١٣٤٣ — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

هذه هى وزارة حزب الوفد الاولى وبعدها لم يتولى سعد وزارة رغم أن
حزبه حصل فى انتخابات أخرى على الأغلبية المطلقة ولكن بموت سعد سنة ١٩٢٧
يبدأ وضع جديد بالنسبة لحزب الوفد حيث يتولى زعامته مصطفى النحاس وهو
الذى سوف نتكلم عن رئاسته لوزارات حزب الوفد السبعة ..

ولكن قبل أن تتكلم عن الوزارات الوفدية الخالصة التي ألفها حزب الوفد
يمجدربنا إتماما للبحث التساريفى أر تتكلم عن الوزارة الائتلافية التي شارك
فيها حزب الوفد والتي كانت سبباً فيما بعد لتصلب النحاس في ضرورة أن يتولى
الوزارة وفدية لحما ودما لأن الائتلاف يعنى سيطرة القصر والنالعب بالحياة
الستورية للبلاد .

ففي ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ كون عدلى يسكن وزارته الثانية والتي استمرت حتى
٢١ أبريل سنة ١٩٢٧ .

وكانت هذه هي أولى وزارات الائتلاف الوفدية ..
وقد تشكلت على النحو التالي : (١)

عدلى يسكن للرئاسة والداخلية ، عبد الحاق ثروت لوزارة الخارجية ، أحمد
زكى أبو السعود باشا لوزارة الحفانية ، محمد محمود باشا لامواصلات وبقية الوزراء
وهم محمد فتح الله بركات باشا الزراعة ، مرقص حنا باشا للمالية ، محمد نجيب
الغرابى باشا للأوقاف ؛ على الشمس باشا للمعارف ، عثمان محرم بك للإشغال ،
أحمد محمد خشبة للحرية والبحرية .

ولقد كان للوفد الاغلبية البرلمانية خلال حكم هذه الوزارة أى أن الوفد كان
هو الحاكم الحقيقى رغم المظهر التشكيلى للوزارة الائتلافية (٢) .

وكان أهم عمل لوزراء الوفد فى تلك الوزارة هو أن أحمد خشبة وزير
الحربية الوفدى بدأ سياسة واسعة تستهدف زيادة قوة وحجم الجيش المصرى كما

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٧ لسنة ١٩٢٦ .

(٢) تم الانتخاب لهذا البرلمان فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ وأسفرت نتيجة الانتخابات
عن حصول الوفد على ١٧١ مقعدا والاحرار الدستوريين ٢٩ ، والحزب الوطنى
على ٥ وحزب الاتحاد على مقعد واحد والمستقلون على ٥ ، وهكذا أصبح للوفد
الاغلبية البرلمانية .

عمل على سلب المفتش العام الانجليزي للجيش المصري (سبنكس باشا) كافة سلطاته . بل لقد وصل الأمر إلى حد أن اقترح خشبة باشا على عدلى يكن شرا أسلحة للجيش المصري من أى دولة أجنبية أخرى غير بريطانيا ولو بشكل سرى كما يتضح ذلك من الوثيقة البريطانية المرسلة من المندوب السامى جورج لويد إلى وزارة الخارجية البريطانية^(١) .

أما الوزارة الائتلافية الثانية التى شارك فيها حزب الوفد فقد كانت هى وزار عبد الحاق ثروت التى شكلت فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧ واستمرت حتى ١٦ مارس ١٩٢٨ وكانت على النحو التالى :

عبد الحاق ثروت للرئاسة والداخلية ، جعفر والى باشا للحرية والبحرية ، محمد محمود باشا للمالية ، أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، محمد فتح الله بكات باشا للزراعة ، مرقص جنا باشا ، للخارجية ، محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف ، على الشمى باشا للمعارف ، أحمد محمد خشبة باشا للمواصلات ، عثمان محرم باشا للاشغال .

ولقد كان وضع وزراء الائتلاف فى تلك الوزارة أى الاربعة الاول أكثر حساسية فى الوزارة .

ومع ذلك كان للبرلمان ذو الاغلبية الوفدية أيضاً بناء على نصيحة سعد زغول قابلاً لعدم إثارة أية مشكلات قد تخرج الوزارة إلا أنه بعد وفاة سعد زغول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ بدأ الائتلاف يدخل مرحلة الشقاق .

وبعد وفاة سعد زغول تولى رئاسة حزب الوفد مصطفى النحاس باشا^(٢) وكانت أول وزارة يقوم بتأليفها وزارة ائتلافية شارك فيها عناصر غير وفدية .

(1) F.O. 407/204 No 19 LLOYD to Chamberlain April 21, 1927
Tel No. 133 .

(٢) ولد عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية وتخرج فى مدرسة الحقوق وقد عين قاضياً بالمحاكم الأهلية وخدم بالسلك القضائى فترة =

تشكلت وزارة النحاس الأولى - الائتلافية كما سبق - في ١٦ مارس ١٩٢٨ حتى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وذلك بناء على الأمر الملكي رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ الصادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا كالآتي :

عزيزى مصطفى النحاس باشا .

د لما لنا من الثقة بكم ؛ ولما نعهد فيكم من الخبرة والجدارة لتولى مهام الأمور ، قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزارتنا مع رتبة لرئاسة الجلية إليكم .

وأصدرنا أمراً هذا لدولتكم للاخذ في تأليف الوزارة ، وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به . .
والله المسئولة أن يمدنا فى كل الأمور بعونه وعنايته وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للبلاد . .

صدر بسرائى عابدين فى ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٦ .

١٦ مارس ١٩٢٨ .

فؤاد

وكان تشكيل هذه الوزارة على النحو التالى :

مصطفى النحاس باشا رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية

== طويلة ودخل غمار السياسة فاشترك فى الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ ونفى سنة ١٩٢١ مع سعد زغلول إلى جزيرة سيشل . وأجرى مفاوضات ١٩٣٠ مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كما رأس الوفد المصرى فى المفاوضات التى انتهت بعقد معاهدة الزعفران سنة ١٩٣٦ وكان ضمن من ساهموا فى إنشاء الجامعة العربية ، وفى عام ١٩٥١ ألغى معاهدة سنة ١٩٣٦ وقد اعتزل الحياة السياسة بعد قيام ثورة سنة ١٩٥٢ حتى وفاته سنة ١٩٦٥ . وكان حزب الوفد المصرى مجسداً فى صورته .

جعفر ولى باشا (عن الأحرار الدستوريين) وزيراً للحربية والبحرية

واصف بطرس غالى باشا وزير للخارجية

محمد نجيب الغرابى وزير للأوقاف

على الشمسى المعارف ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمد محمود باشا للمالية ،
إبراهيم فهمى بك للاشغال العمومية ، محمد صفوت باشا للزراعة ، مكرم عبيد
أفندى للدواصل (١) .

وقد بدأت المتاعب التى سببت النهاية لهذه الوزارة بتقديم مجموعة من
الاستقالات بدأها محمد محمود ثم تلاه جعفر ولى بعد يومين ثم قدم الوزير
الوفدى أحمد خشبة باشا استقالته بعدها بستة أيام ثم تلاه إبراهيم فهمى الوزير
المستقل فى اليوم السابع . ولا شك أن استقالة أربعة وزراء من عشرة يؤكد
وجود مؤامرة على الوزارة شارك فيها القصر كما وضح فيما بعد مع محمد محمود
بالبذات . . .

أما السبب الآخر والذى أدى إلى أن الملك فؤاد أقال الوزارة فهى الوثيقة
المعروفة باسم وثيقة سيف الدين . .

وهى عبارة عن اتفاق معقود بين كل من النحاس ووبصا واصف وجعفر
نخري وبين والد الأمير سيف الدين وهو أحد أمراء الأسرة المالكة وقد حجز
على أملاكه لاتهامه بالجنون ووضعت هذه الأملاك تحت وصاية الملك فؤاد ، وقد
تضمن الاتفاق أن يسمى الثلاثة المشار إليهم بصفتهم محامين برفع الحجر عن
ممتلكات الأمير المذكور مقابل أتعاب قيمتها ١٣٠ ألف جنيه ولما كان هذا
المبلغ خياليا فى ذلك الوقت فقد رأى أن النحاس باشا كان سيستخدم نفوذه

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٥ لسنة ١٩٢٨

السياسى لتحقيق الاتفاق بما اعتبر رشوة لاشك فيما (١) .

وبالرغم مما تأكد بعد ذلك من تزوير الوثيقة المذكورة ولكن كان هدف نشرها هو جر الفضيحة على رئيس الوزارة وكل ذلك هياً للملك فؤاد أن يقبله بالامر الملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٨ والذى جاء فيه : —

« عزيزى مصطفى النحاس باشا »

لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأيت أيا أقاله دواتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أدبتم من همل فى خدمة البلاد .

صدر بسراى عابدين فى ٧ محرم سنة ١٣٤٧

فؤاد

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨

ولكن بعد فترة من الحكم الغير دستورى تجرى انتخابات لعقد البرلمان وينال الوفد فيها ٢١٢ مقعدا من مجموع النواب عددها ٢٣٥ مقعدا أى أكثر من ٩٠٪ بينما نال الحزب الوطنى خمسة مقاعد والاتحاد ثلاثة وشغل المستقلون بقية المقاعد (٢) .

F.O. 407/206 129 LLOYD to CHAMBERLIN June 24/1928 (1)

Tol NO 326

(٢) تلك الاحصائية ذكرها عبد الرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٩٩ بينما يسجل المندوب السامى فى القاهرة لإحصائية أخرى تقول أن الوفد حصل على ١٩٨ مقعدا وأن الحزب الوطنى حصل على ثلاثة بدلا من خمسة وأن المستقلين كان لهم ٢٨ بدلا من ١٥ .

F. O. 407 210 No II Lorraine to Hederson, Jan 4 1930 —
Desq. No 15.

وبناء على ذلك كلف مصطفى النحاس زعيم الوفد بتشكيل الوزارة (وهذه هي وزارته الثانية) وهي وزارة وفدية تماما وقد استمرت هذه الوزارة من أول يناير سنة ١٩٣٠ حتى يونيو من نفس العام .

وتشكلت بناء على الأمر الملكي رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر إلى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا : —

عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما عهدناه فيكم من الاخلاص والولاء وحسن الرؤية قد إقتضت إزادتنا أسناد رئاسة مجلس وزرائنا اليكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

ونرجو الله أن يحصل التوفيق رائدنا جميعا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة .

صدر بسرائى القبة فى غرة شعبان سنة ١٣٤٨

١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

فؤاد

ونظرا لفشل المفاوضات البريطانية المصرية فان النحاس باشا رفع استقالته إلى الملك فؤاد والذي قبلها على الفور وكان كتاب الاستقاله هو الاول فى حياة مصطفى النحاس .

وفىما يلى صورته : —

كتاب الاستقاله .

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك .

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا .

مولای

أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالتی وزملائی من الوزارة، نظراً لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه (١) راجياً أن تتفضلوا بقبولها وأنى على الدوام خادم سدتكم المخلص الوفى الأمين .

القاهرة فى ٢٠ محرم ١٣٤٩

١٧ يونيو ١٩٣٠

مصطفى النحاس

الوزارة الثالثة لمصطفى النحاس

٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧

(١) كانت تلك الوزارة تتكون على الشكل التالى :-

مصطفى النحاس رئيساً ووزيراً للداخلية

حسن حسيب باشا وزيراً للحريرية والبحرية

واصف بطرس غالى باشا وزيراً للخارجية

محمد نجيب الغرابي باشا وزيراً للحقانية

هشام محرم باشا وزيراً للاشغال العمومية

محمد صفوت باشا وزيراً للزراعة

مكرم عبيد أفندى وزيراً للمالية

محمد فهمى النقراشى أفندى وزيراً للدواصل

محمد بهى الدين بركات بك وزيراً للمعارف العمومية

محمد بسيونى أفندى وزيراً للاوقاف ... وقد نشرت فى

الوقائع المصرية العدد ٢ لسنة ١٩٣٠

أمر ملكي رقم ٢

صادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا (١) .
دولة الرئيس العزيز مصطفى النحاس

لما أنتم عليه من عظيم الاخلاص والولاء فوق ما حزتم من ثقة كبرى ولما
انصفتم به من أصالة الرأي ومضاء العزيمة وما تعرفه فيكم من واسع الخبرة
وكمال الكفاية وسمو التدبير قد اقتضت أرادتنا إسناد رئاسة مجلس الوزراء
اليكم . . .

(١) تشكلت الوزارة النحاسية الثالثة في ٩ مايو عام ١٩٣٦ على النحو
الآتي : -

مصطفى النحاس باشا	الرئاسة والداخلية ووزارة الصحة
واصف بطرس غالى باشا	الخارجية
عثمان محرم باشا	الاشغال العمومية
محمد صفوت باشا	الاوقاف
مكرم عبيد	المالية
محمود فهمى النقراشى	للمواصلات
أحمد حمدى سيف النصر بك	للزراعة
محمود غالب بك	للحقانية
على فهمى باشا	للحربية والبحرية
عبد السلام فهمى محمد جمعة بك	للتجارة والصناعة
على زكى العرابى بك	للمعارف العمومية

إنظر الوقائع المصرية العدد ٥٩ لسنة ١٩٣٦

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ في هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا
لصدور مرسومنا به .

وفقدنا الله جميعا وسدد خطانا إلى ما فيه خير الوطن .

صدر بمرأى عابدين في ١٨ صفر سنة ١٣٥٥

٩ مايو سنة ١٩٣٦

بمجلس الوصاية

محمد علي عبد العزيز عزت شريف صبرى
وعقب توليه الملك فاروق العرش في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ قدم مصطفى النحاس
باشا استقالته للملك وفقا للقواعد الدستورية في ٣١ يوليو ١٩٣٧ وقد كلفه
الملك في اليوم التالي مباشرة بتشكيل وزارته الرابعة .

الوزارة الرابعة :

أول أغسطس ١٩٣٧ — ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

أمر ملكي رقم ٣ لسنة ١٩٣٧ صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى
النحاس باشا .

عزيزي مصطفى النحاس باشا

لأن وقد حملت الأمانة التي عهد الله بها معتمدا عليه سبحانه وتعالى لاجدفيكم
وقد أحرزتم الثقة الكبرى بعظيم إخلاصكم وولاءكم وصادق وطنيتكم وقد متم
تلك الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم وثبات عزمكم ذلك الذي
توليه مهام الدولة فنهض اليه برياسة مجلس وزرائنا وأنا لعل يقين أنكم بوسع
خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارون على تحقيق
أمان ورفاهي في إسعاد شعبي الذي أشربت حبه ووقفت حياتي على رقية ورفاهيته

إذ لاهتمامه الى الابهنائة وقد أصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع للأخذ في تأليف
هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .
والله واينا وهو نعم المولى ونعم النصير .
صدر بسرأى عابدين في ٢٤ جمادى الاول سنة ١٣٥٦ (أول أغسطس سنة
١٩٣٧) .

فاروق

وقد أشكلت هذه الوزارة على النحو التالى : —

الرئاسة والداخلية	مصطفى النحاس باشا
للخارجية	واصف بطرس غالى باشا
للأشغال العمومية	عثمان محرم باشا
للمالية	مكرم عبيد
للأوقاف	الاستاذ محمود بسيونى
للحربية والبحرية	أحمد حمدى سيف النصر باشا
للتجارة والصناعة	عبد السلام فهمى محمد جمعة باشا
والمعارف العمومية	
للمواصلات	على زكى العرابى باشا
للزراعة	محمد محمود خليل بك
للحقانية	الاستاذ محمد صبرى أبو علم
للمصحة العمومية	الاستاذ عبد المتاح الطويل

ولكن أقبل رئيس الوفد فى هذه الوزارة أيضاً وذلك طبقاً للكتاب التالى .

أقــــــــــــــــالة

أمر ملكي رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٧ .

باقالة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزي مصطفى النحاس باشا

نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي تترأسونها لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة، تستقر به السكينة والصفاء في البلاد ويرجى سياستها خيرا وجهه في الظروف الدقيقة التي تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها .

وأنى أشكر لمقامكم الرفيع والحضرات زملائكم ماتم على أيديكم من الخير للبلاد .

وأصدرنا أمرا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسرأى القبة في ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦

٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

فاروق

ثم تجمه الوزارة الخامسة وهى وزارة ٤ فبراير والتي جاءت نتيجة لتدخل بريطانيا وهى أطول وزارة للوفد وقد استمرت من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٤ .

وفيما يلى الامر الملكى الخاص بتشكيلها :—

الوقائع المصرية العدد ٧٠ لسنة ١٩٣٧ .

أمر ملكي رقم ٦ لسنة ١٩٤٢ .

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزي مصطفى النحاس باشا

يسرني وقد عرفت فيكم أصالة الرأي وسداد التدبير وقوة الاخلاص أن
أسند اليكم رئاسة مجلس وزرائنا .

أن مصر وطننا العزيز لا حوج ما تكون في هذه الآونة الدقيقة إلى تضافر
الجهود وضم الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وانكار الذات في سبيل
حفظ كيانتها وأعلى شأنها ورفاهية شعبها وذلك ما ارجو أن يكون بتوفيق الله
وعظيم تأييده .

وقد أصدرنا أمراً هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ في تأليف هيئة لوزارة
وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

والله المستول أن يوفقنا جميعاً إلى العمل على ما فيه اسعاد الأمة والبلاد .

صدر بقصر عابدين في ١٨ محرم ١٩٦١

٤ فبراير ١٩٤٢

وقد اجاب مصطفى النحاس على ذلك التكليف بالخطاب التالي .

« يا صاحب الجلالة »

تفضلتكم جلالتكم فمهدتم إلى مهمة تأليف الوزارة في هذه الظروف الخطيرة
وابيتم إلا أن تزيدوني شرفاً فوق شرف بأن أعرستم بلسانكم الكريم المرة بعد
المرة والكرة بعد الكرة عن ثقتكم في وطنية هذا الضعيف وأنكاره لذاته
مؤكد أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تستندوهما إلى
تقضيان على بان اتقدم لانقاذ المرقف واتحمل مسؤولية تطورات علم الله أن
لم يكن لي يد فيها ، بل جلبها على البلاد غيري باعماله أو باهماله فأصبح من

واجب كهرى وكوطنى — إذا اتسمت لذلك جهودى — أن أنقذ البلد من
تأثيرها واجنبها وزرها بعد أن ظهرت بوادرها وتكررت نزرها .

قدرت المسؤولية ووزنت عبء أثقاليها ، فرجعت أمام عيني كفة ضعفى عن
إحتمالها فاعتذرت عن قبول الوزارة فتفضلتم فاصروتم فزادى أصراركم على ثقة
بى خشية من الثقة بنفسى لكنى أراء أمركم الصادر لى باسم العرش ومهر قبلت
وعلى الله توكلت . .

وكان أول عهد أخذت به نفسى أن أحاول إنقاذ البلاد من خطورة الموقف
الآخر فاخطو خطوة عمالية حاسمة فى هذا السبيل قبل المضى فى تأليف الوزارة ،
بل كشرط أول أشرطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أقولها أو صيحة
أرسلها أو دعوة أبدلها ، بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤتى البيوت من
أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع له
الحليفة عهداً رسمياً يحجوا ما عكر أو ما من شأنه أن يعكر صفو الجور بين
الحليفين . .

تحقيقاً لذلك اجتمعت بسعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى
مصر ، وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان حقوق الوطن وتتوطد
صلوات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، فاقبت من سعادته رغبة صادقة
وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ،
ومعاملة مصر معاملة الند للند ، من غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو
تدخل فى شئونها الداخلية وبخاصة تكوين أو تغيير وزاراتها . .

وفىما يلى نص هذين الكتابين التاريخيين أثبتهما بعد كريم أذنكم . .

« يا صاحب السعادة »

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للخليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ونجاحه فى تأليف الوزارات أو تغييرها . .

وأنى أومل باصاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطاى هذا من المعانى وبذلك تتوسط صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقا لنصوص المعاهدة . .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى ، ، ،

٥ فبراير ١٩٤٣ مصطفى النحاس

إلى حضرة صاحب السعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر
— القاهرة . (ترجمة)

« يا صاحب المقام الرفيع »

لى الشرف أن أويد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وخليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومة أو تغييرها . .

ولانى لانتبه هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق الاحترامى

٥ فبراير ١٩٤٢ مايلز لامبسون

إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصدق النحاس باشا
رئيس مجلس الوزراء .

القاهرة

ترجمة :

يا صاحب الجلالة .

د بعد أن وفقني الله إلى هذه النتيجة التي جلبت للبلاد كسبا ولم تنحصر في أن
تدفع عنها ضراً ، لحقت وعد الخلاق الكريم لخلقها من أن بعد العسر يسراً ،
بعد ذلك لم يبق لي إلا أن أرجو من الله توفيقاً فيما بقى من مهمتي ، وما تفضلتم
لحلمتموني في ذمتي من تولى شئون الحكم في البلاد ، تحقيقاً لحريتها ومصالحاتها
ورفاهيتها بعد أن عانى الشعب كثيراً مما وجد وبعد أن أهدر ما أهدر وفسد
ما فسد .

وسيكون أول عمل بالوزارة التي شرفتموني برئاستها هو أن توطد الحياة
النيابية الصحيحة وإن تكفل أحكام الدستور صيانة الحريات وتيسير لعوامل
الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظلمها الكبير والصغير والغنى والفقر ،
من غير ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه الأوجه ربك ذي الجلال .
ذلك لأن هذه الوزارة تؤمن بأن اتحاد الكلمة على احترام الدستور والحياة النيابية
الصحيحة هو وحده الكفيل بتحقيق الحكم الديمقراطي في مصر وهو وحده
الكفيل بتوحيد الصفوف وتضافر الجهود وحشد القوى في سبيل حفظ كيان البلاد
وأعلاء شأنها ورفاهة شعبها .

ومن ثم فسيكون في طليعة ما تعنى به الوزارة ، أثر صدور الأمر الكريم
بتأليفها أن تعرض على جلالكم مشروع مرسوم بحل مجلس النواب الحاضر لكي
يكون اللامعة بمثابة في ناخبها الكلمة الفاصلة في تقرير مصيرها وتدبير أمورها ،

في هذه الظروف الخطيرة التي تجتازها البلاد وسيحدد للانتخابات العامة أقرب أجل ممكن في حدود الدستور بحيث لا يتجاوز الشهرين المقررين في نصوصه .
وكذلك ستعنى الوزارة عناية خاصة بيموين البلاد فتعالج جهد الطاقة كل ما يمكن معالجته من أخطاء الماضي حتى ينعم الفقير قبل الغنى بخير أرضنا التي كانت وما تزال مباركة الثروات وفيرة الخيرات .

وستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضي من تركة مثقلة بمجسم الأعباء وباهظ النفقات وتعنى على وجه عام بتوطيد الاقتصاد الأهلي على أسس ثابتة الأركان والاتجاهات ، من غير أن تنقصها المرونة اللازمة لمواجهة مختلف التطورات ولاحتمالات الاقتصادية .

وسترعى الوزارة في سياستها الخارجية أول ما ترعى تحنيب البلاد ويلات الحرب وشروطها .

وكذلك ستعمل الوزارة على توطيد الثقة والصداقة بين مصر المستقلة وحليفها بريطانيا العظمى وعلى أن تنفذ المعاهدات البريطانية المصرية من الطرفين تنفيذاً صادقاً لمصلحة البلدين وعلى تعزيز صلاتنا الودية بالبلاد الودية بالبلاد الأجنبية ونجاحة البلاد العربية والشرقية التي تربطنا بها الأواصر الوثيقة من قديم ..

وأتشرف بأن أعرض على جلالتهكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاوتى في مهمتى محتفظاً لنفسى بوزارتى الداخلية والخارجية ..

للإشغال

عثمان محرم باشا

وزير المالية

مكرم عبيد

للمعارف

أحمد نجيب الحلالى بك

للدفاع الوطنى

أحمد حمدى سيف النصر باشا

للزراعة

عبد السلام فهمى محمد جمعه

على زكى العربى	للمواصلات
الاستاذ محمد صبرى أبو علم	للمسندل
الاستاذ عبد الفتاح الطويل	للصحة
على حسين باشا	للاوقاف
كامل صدقى بك	للتجارة والصناعة

مصطفى النحاس

وعلى أثر الخلاف بين الناس ومكرم عبيد رفع النحاس إلى الملك استقالة وزارته الخامسة في ٢٩ مايو ١٩٤٢ حتى يتمكن من إعادة تشكيلها بعد إبعاد مكرم عبيد وقد قبل الملك الاستقالة وكلفه على الفور بتشكيل الوزارة السادسة ..

الوزارة السادسة

٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤

أمر ملكي رقم ١٧ لسنة ١٩٤٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى باشا

عزيزى مصطفى النحاس

يسرني وقد عرفت لكم سداد الرأي وبعد الهمة وصدق الولاء أن أسند إليكم رئاسة مجلس وزرائنا راجيا لكم التوفيق في ظل من التعاون والصفاء الذي أود أن يكون شعار الجميع حتى تصل سفينة البلاد في هذه الآونة العصيبة إلى شاطئ السلام ..

وقد أصدرنا أمرا هذا إلى مقامكم الرفيع للاخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به ..

والله المسئول أن يوجهنا إلى ما فيه خير الوطن العزيز .

صدر بقصر عابدين في ١١ جمادى الأولى ١٣٦١

٢٦ مايو ١٩٤٢

فسؤاد

وفيا يلى أسماء الوزارة السادسة لمصطفى النحاس .

مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية

أحمد نجيب الهلالي باشا وزيراً للمعارف العمومية

أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطنى

محمد صبرى أبو علم باشا وزيراً للعدل

heid الفتاح الطويل باشا وزيراً للمواصلات

كامل صدق باشا وزير المالية

محمد فؤاد سراج الدين باشا وزيراً للزراعة

محمد عبد الهادى الجندى بك وزيراً للاوقاف

الاستاذ عبد الحميد عبد الحق وزيراً للشئون الاجتماعية

الاستاذ مصطفى نصرت وزيراً للوقاية المدنية

الاستاذ أحمد حمزة وزيراً للتموين

الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزيراً للصحة العمومية

الاستاذ محمود سليمان غنام وزيراً للتجارة والصناعة

واقدم قامت هذه الوزارة خلال الحرب وفى وسط ظروف قاسية بمجموعة

من الانجازات لا بأس بها وإن كان قد وجه لها فيما بعد الكثير من الانتقادات

وبالذات حول الاستثناءات ومحاربة حزب الوفد للكثرة من أعضائه .

وفيا يلى أهم أعمال هذه الوزارة .

منجزات وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ :

- ١ — قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ومحركاتها وسجلاتها.
 - ٢ — مجانية التعليم الابتدائي .
 - ٣ — قانون عقد العمل الفردى .
 - ٤ — قانون التأمين الإجبارى ضد إصابات العمل .
 - ٥ — قانون تكوين نقابات العمال .
 - ٦ — تخفيف ضريبة الأراضى الزراعية على صغار المزارعين وإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه خمسون قرشا من الضريبة .
 - ٧ — إقامة مشروع المجموعات الصحية .
 - ٨ — إنشاء ديوان المحاسبة وجعله هيئة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية محاطة بسياس من الضمانات ..
 - ٩ — قانون استقلال القضاء الذى كفل للقضاة مبدأ عدم العزل .
- وحينما شعر الملك فاروق بالضوء الأخضر من بريطانيا بأنه يمكن الاستغناء عن وزارة النحاس سرعان ما أطاح بها .
- وفيما يلي صورة الإقالة .
- إقالة

أمر ملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ .

بإقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

عزبى مصطفى النحاس .

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقدم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأيت أن أقيلكم من مناصبكم .

وأصدرنا أمراً بهذا المقامكم الرفيع ، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ، أحكام أداءه من الخدمات أثناء قيامكم بـهـمتكم .

صدر بـهـ مصر عابدين في ٢١ شوال ١٣٦٣ .

٨ أكتوبر ١٩٤٤

فارق

وفيما يلي الوزارة للسابعة والأخيرة التي كونها حزب الوفد وقد استمرت حوالي سنتين ونصف شهر .

١٢ من يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

والتي جاءت نتيجة لاكتساح حزب الوفد الانتخابات بأغلبية ساحقة .

أمر ملكي رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ .

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

إن توفير الرفاهية لشعبنا من أمن وسلام أعز رغباتنا وأعظم ما تتجه إليه أمانيتنا ورائدنا دائماً أن تكون الحياة النيابية ونظم الحكم صورة صحيحة لأمانى البلاد وأن تكون عامل اسعاد ودعامة استقرار .

وبلادنا العزيزة اليوم في ميسم الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج يوفر كل أولئك الطمأنينة لأهل البلاد وضيوفها لذلك اقتضت إرادتنا تجميلكم أمانة الحكم وإسناد رئاسة مجلس الوزراء إليكم لتقوموا بتلك المستويات الجسمانية التي ستلقى على عاتقكم تلك الحقيقة الدقيقة من حياة البلاد والتي تقتضيكم العمل لصالح الشعب على نهج واضح من السياسة القومية التي تهدف إلى تأليف القلوب وتوحيد الجهود للسير بالوطن العزيز نحو الغاية التي نؤمن بها جميعاً لرفعته وإسعاده وتحقيق ما ينشده أهله من مطالب طبيعية عاجلة .

وأنا على يقين من أن تلك الأمانى ستكون رائدكم ورائد من تختاروهم
الاطلاع بأعباء الحكم .

وقد أصدرنا أمراً هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ في تأليف هيئة الوزارة
وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا فيه .

نسأل الله جلّت قدرته أن يكلاً بلادنا برعايته ويوفقنا جميعاً إلى ما يمد
على رعايانا بالخير والسعادة .

صدر بتصر القبة في ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩ .

١٢ يناير ١٩٥٠

فاروق

وفيما يلي تشكيل هذه الوزارة

رئيساً للوزراء	مصطفى النحاس باشا
للإشغال	عثمان محرم باشا
للإحصالات	على ركي العرابى باشا
للمعدل	عبد الفتاح الطويل
للداخلية	محمد فؤاد سراج الدين
للزراعة	الأستاذ أحمد حمزة
للحربية والبحرية	الأستاذ مصطفى نصرت
للتجارة والصناعة	الأستاذ محمود سليمان غنام
للاقتصاد الوطنى	الأستاذ محمد محمد الوكيل
للشئون الاجتماعية	الدكتور أحمد حسين
للتعليم	مرسى فرحات بك

يس أحمد باشا	للاوقاف
عبد اللطيف محمد بك	للصحة العمومية
الأستاذ إبراهيم فرج	للشئون البلدية والقروية
الدكتور حامد زكي	وزير دولة
محمد صلاح الدين	وزير للخارجية
الدكتور طه حنين	وزير للمعارف
الدكتور محمد زكي عبد المتعال	وزير للمالية

وبعد حدوث حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية صدر أمر بإقالة مصطفى النحاس .

إقالة

أمر ملكي رقم ٨ لسنة ١٩٥٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

جضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

أن أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو أن تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها ويرعى الأمن بين ربوعها تسود فيه كلمة القانون ويستتب معه النظام وتتوافر في ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم . .

ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر في الأرواح والأموال وسادت الأمور سيراً يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام . .

لذلك رأينا أعفائكم من مناصبكم وأصدرنا أمراً بهذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم واحضرات الوزراء زملائكم ما قمتم به مدة أطلاعكم بأعباء مناصبكم . .

صدر بقصر عابدين في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٧١

٢٧ يناير سنة ١٩٥٢

فاروق

وبعد فهذه الوزارات التي كونها حزب الوفد البعض منها وفدى خالص
والبعض في صورة ائتلافية والبعض كان يستقبل فيها رئيس الوزراء والبعض
الآخر يقال منها . .

وفيما يلي ملحق أخصائى نتائج الانتخابات البرلمانية التي شارك فيها حزب الوفد
مقارنا بالأحزاب الأخرى . .

برنامج وقانون حزب الشعب

صدر في نوفمبر سنة ١٩٣٠

مبادئ الحزب وأغراضه : —

- ١ — إستقلال مصر إستقلالًا تامًا والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه .
- ٢ — الاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المتعلقة بينها وبين الدولة المصرية والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن إستمرار حسن العلاقات بين الدولتين .
- ٣ — إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحافظة على روابط المحبة والصفا بين الوطنين والأجانب وأحكام العلاقات الودية بما يضمن إستمرار تبادل الثقة بين مصر والدول الأخرى .
- ٤ — دخول مصر في جمعية الأمم .
- ٥ — تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .
- ٦ — ضمان إستقلال القضاء .
- ٧ — إصلاح الشئون الداخلية في كل نواحي الحياة العامة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمال وتنمية روح التعاون .

تأليف الحزب : —

- ١ — قرر الموقعون على هذا تأليف حزب سياسي يسمى « حزب الشعب » مركزه مدينة القاهرة وله لجان في جميع جهات القطر المصري .

٢ — يتألف الحزب من أعضاء عاملين وأعضاء منتسبين .

٣ — يشترط في كل عضو أن يكون مصريا بالغا من العمر ٢٥ سنة ميلادية على الأقل متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن يقرر مجلس إدارة الحزب قبوله عضواً فيه عاملاً أو منتسباً بناء على طلب كتابي يقدمه إن لم يكن من المؤسسين متضمناً موافقته على مبادئ الحزب وأحكام قانونه .

٤ — يجب على كل عضو عامل أن يدفع لخزانة الحزب رسماً للدخول قدره جنيهان واشتراكاً سنوياً قدره أربعة جنيهات مصرية وعلى كل عضو منتسب أن يدفع جنيهات مصرية عند تقديم طلب الالتحاق بالحزب .

إدارة الحزب :

للحزب مجلس إدارة وجمعية عمومية وإليه ما يرجع الأمر في إدارة شؤونه وتنفيذ برنامجه طبقاً لهذا القانون وله كذلك هيئة برلمانية تكون على إتصال دائم بمجلس إدارته .

ورئيس الحزب هو حضرة صاحب الدولة لإسماعيل صدقي باشا ورئيس الحزب هو الذي يمثل الحزب ويرأس مجلس إدارته وجميعته العمومية وفي حالة غيابه ينوب عنه في ذلك أحد الوكيلين فإذا اجتمع الوكيلان قسداً أكبرهما سناً وإن غابا يتولى رئاسة الاجتماع أكبر الحاضرين سناً .

ويتألف مجلس الإدارة الخاص بالحزب من ٣٠ عضواً من أعضائه العاملين تنتخبهم الجمعية العمومية ولا يقل من الواحد منهم عن ٣٠ سنة لمدة ٣ سنوات ومن رؤساء لجان الحزب الفرعية والرئيسية في المديرية والمحافظات وينتخب هذا المجلس من أعضائه الثلاثين وكيلين وسكرتيراً عاماً ومساعداً للسكرتير وأميناً للصندوق .

ويباشر المجلس مهمته لمدة ٣ سنوات ويجوز إعادة انتخاب أعضائه كلهم أو بعضهم بعد مضي هذه المدة .

ويصح إنعقاد مجلس الإدارة بحضوره أعضاء على الأقل منهم الرئيس وتكرن قراراته نافذة بالأغلبية المطلقة فإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس مهمات مجلس الإدارة : —

١ — يتولى مجلس الإدارة برنامج الحزب ورسم الخطط الواجب إتباعها فى معالجة المسائل السياسية ومراقبة مالية الحزب وحساباته ودفع ميزانيته وتقديمها كل عام إلى الجمعية العمومية مع الحساب الختامى .

٢ — يجتمع مجلس الإدارة فى كل شهر على الأقل وللرئيس أن يدعو كل مامست الحاجة إلى إنعقاد غير عادى كما أنه يدعو كليا طلب ذلك من كتابه عشرون عضوا من أعضائه .

٣ — إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الإدارة إختيار المجلس عضوا بدلهما بقى من مدته ويجب عرض ذلك على الجمعية العمومية فى أول إنعقاد لها .

٤ — يتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة رئيس الحزب أو من يقوم مقامه قانونا وسكرتيره وأمين الصندوق .

اللجنة البرلمانية للحزب : —

١ — تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان لجنة تنفذ مبادئه وخططه السياسية فى البرلمان وتكون على اتصال دائم بمجلس إدارة الحزب لتبادل الآراء فيما ذكر .

الجمعية العمومية للحزب : —

١ — تتألف جمعية الحزب العمومية من أعضائه العاملين الذين دفعوا قيمة الاشتراك .

٢ — تجتمع الجمعية العمومية إجتماعا عاديا فى أول نوفمبر من كل سنة ويصح إنعقادها بصفة غير عادية بناء على طلب مجلس الإدارة أو بناء على طلب

١٠٠ عضو ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية ويتولى دعوتها في جميع الأحوال رئيس الحزب أو من يقوم مقامه قانونا وتكون الدعوة قبل الميعاد المحدد للاجتماع اسبوعين على الأقل .

٣ - يكون انعقاد الجمعية صحيحا إذا حضره ١٠٠ عضو من أعضائها فإذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع أسبوعين ويكون الانعقاد صحيحا بأي عدد يحضر .

٤ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولا : النظر في التوثر السنوى لمجلس الإدارة .

ثانيا : النظر في ميزانية الحزب والموافقة عليها .

ثالثا : النظر في الاقتراحات التى يقدمها الأعضاء كمجلس الإدارة ويرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العمومية .

رابعا : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

خامسا : انتخاب رئيس الحزب إذا خلا محله .

سادسا : تعديل قانون الحزب على أن يصح تعديل المبادئ والأغراض المبينة بصدر هذا القانون إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف أعضاء الحزب الذين تتألف منهم الجمعية العمومية و أقر هذا التعديل في هذا العدد .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية آراء الحاضرين المطلقة مالية

الحزب :

تتكون مالية الحزب من رسم الدخول والاشتراك السنوى والمهايا .

ويتسلم أمين الصندوق جميع المبالغ التى ترد إلى خزانة الحزب ويعطى بها إيصالات موقعة ومختومة بخاتم الحزب ويدير مالية الحزب طبقا لقرارات مجلس الإدارة ويوقع مع الرئيس التعيينات المالية التى يرتبط بها الحزب .

ويقدم حساب الحزب إلى مجلس الإدارة في كل شهر وتودع أموال الحزب في بنك يعينه مجلس الإدارة .

ولا يصرف شيء من أموال الحزب إلا بتوقيع الرئيس أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق .

في حالة الضرورة يجب أن يعرض كل صرف خارج عن الميزانية على مجلس الإدارة لإقراره .

أحكام عامة

كل عضو فقد شروط العضوية أو أى أمر يتعارض مع مبادئ الحزب أو سياسة يجوز فصله بقرار من مجلس الإدارة ولا يقع هذا الفصل إلا بالأغلبية المطلقة لجميع أعضاء المجلس .

يضع مجلس الإدارة لائحة داخلية لتنفيذ هذا القانون .

وقبل أن نختتم هذه الدراسة الوثائقية عن الأحزاب المصرية بقى أن نقول أنه ولدت في مصر جماعات أخرى حملت معنى الجمعيات ولكن كانت أهدافها سياسية وإن حاولت أن تنفي عن نفسها غرضها السياسى .

نذكر من ذلك جماعتين الأولى هى رابطة النهضة والثانية هى جماعة إخوان الحرية .

أما عن رابطة النهضة فقد أسسها الوزير الوفدى أمين عثمان وضمت أعداد كبيرة من مختلف الهيئات والأحزاب وقد ادعت جماعة رابطة النهضة أنها تهدف إلى الإصلاح القومى وتكوين رأى عام مصرى ناضج والعمل على تحقيق حرية الفرد والجماعة (١) .

(١) تشكلت رابطة النهضة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت تتخذ مقرا لها في شارع على وعلى سلاليم هذه الرابطة لإغتيال أمين عثمان على يد حسين =

وكان أمين عثمان على علاقة كبيرة بالسفارة البريطانية فقد كان متزوجا من انجليزبة فوق أنه كان مؤمنا بتحالف وطييد بين مصر وأنجلترا إلى درجة أن شقيقه بالزواج السكائوليكي وكان ذلك معروفا لكل الصحفيين والسياسيين والوطنيين تقريبا ، فقد كانت فاطمة اليوسف والددة لإحسان عبد القدوس وصاحبة بمجلة روز اليوسف تطلق عليه اسم « ابن لامبسون » (١) .

ولقد كان أمين عثمان هو البطل الحقيقي لحادث ٤ فبراير ولكنه للأسف الشديد لم يتسكلم لأن اغتياله الفجائي حرم الحقيقة التاريخية من معرفة دوره الحقيقي في المراسلات التي كانت ينفذه وبين الانجليز قبيل هذا الحادث . ولكن من المؤكد أن أمين عثمان خلال قيامه بهمة الوصل بين الوفد والانجليز أنه كان يعمل لحسابه (٢) ، وقد ذكر على ما مر في شهادته عند نظر قضية أمين عثمان ، أن أمين عثمان أفهم السفير البريطاني أن النحاس باشا كان يحب المساومة كثيرًا ويريد دائما عن مطالبه أو ينقص مطالب الغير ، وبالنسبة للانجليز كان النحاس لا يستجيب إلا لـ ٥٠ ٪ من طلباتهم وكان أمين عثمان ينصح السفير الانجليزى أن يعرض الانجليز طلباتهم على النحاس بمبلغ ٢٠٠ ٪ فتكون مساومته هي أن يصل إلى ما يريدون هم وقد عمل الانجليز بهذه النصيحة .

وقد أهدى أمين باشا عثمان مائة ألف جنيه مصري لبريطانيا — في الوقت الذي كانت مصر في أمس حاجة إلى مثل هذا المبلغ — لتبني لها قرية من القرى التي دمرها الالمان في الحرب العالمية الثانية .

وقد أكد أمين عثمان في الكثير من أقواله أن رابطة النهضة ليست حزبا جديداً ولكنها ترمى إلى نشر فكرة يعتنقها من يشاء من رجال الأحزاب .

= توفيق وأعرانه — انظر المصور ٤ يناير ١٩٤٦ ص ٥

(١) فاطمة اليوسف : ذكريات صحفية ص ٢٢٢ .

(٢) د. محمد متولى : حادث ٤ فبراير في التاريخ المصري المعاصر القاهرة ١٩٧٨ .

وكان أمين عثمان لا يخفى الغرض من تشكيل هذه الرابطة الا وهو توثيق المعاهدة الانجليزية توثيقا يوطد التحالف بين مصر وبريطانيا ويوثق الثقة بين المصريين والأجانب (١) .

أما الجماعة الثانية والتي تستحق منا دراسة ولارالت حتى الآن تحيط بالكثير من الغموض وللعل ذلك يعود بصفة أساسية إلى قلة المعلومات عنها من ناحية ولأن الصراعات بين حزب الوفد وبين هذه الجماعة كان سببا في اختفاء الكثير أوراقها وفي ذات الوقت فإن ارتباط الجماعة الوثيق بالخبرات البريطانية في مصر كان سببا في تصفية الكثير من وثائق هذه الجماعة حتى لا تكتشف الشخصيات الرتبطة بهذه الجماعة .

ولاشك أن هذه الجماعة تلمتى عليها تبعات ومسؤوليات إثارة الكثير من الصراعات الطائفية طبقا لرغبات الانجليز في الوقت المطلوب لإثارتها فيها وفي ذات الوقت لارالت ظلال الشكوك تحيط بدور هذه الجماعة الغامض في حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

(١) المقصود هو المعاهدة المصرية الانجليزية التي وقعت في سنة ١٩٣٦ في شهر أغسطس والتي عرفت باسم معاهدة الزعفران وقد أطلق عليها اسم معاهدة الشرف والاستقلال ولكنها في الواقع لم تنظم مصر لإسراب الاستقلال كما أثبتت الحوادث فيما بعد .

وعن المزيد من أهداف الرابطة المذكورة من النواحي الاجتماعية يمكن الرجوع الى .

١ — نداء الحرية العدد ١٥ أول سبتمبر ١٩٤٥ ص ٦

٢ — الأهرام ٢٩ / ٨ / ١٩٤٥

٣ — نشرات رابطة النهضة

فما هي هذه الجماعة وكيف تشكلت ومن هم أعضائها وما هي طرق تمويلها وما دورها الحقيقي وعلاقتها بالتاريخ المصري المعاصر .

تلك أسئلة نحاول الاجابة عليها من خلال الاطلاع على بعض الدوريات التي كانت تصدرها وعلى ما نشر حول لائحتها الداخلية ولكن لازالت تنقصنا الكثير من المعلومات عن هذه الجماعة لأن الكثير من أعضائها لا يمكن أن يدعوا شراف الانتماء عليها ولا يريدون الكلام عن ذكرياتهم منها وظروف الانضمام إليها .

فما اسم هذه الجماعة . . هذه الجماعة هي المعروفة في تاريخ مصر باسم « جماعة إخوان الحرية » .

جماعة إخوان الحرية

أولا : ظهرت الجماعة في مصر في سبتمبر سنة ١٩٣٩ . ومن الجدير بالذكر أن هذه الجماعة أسسها الخبايا البريطانية البريطانية في المناطق الاستراتيجية الخاضعة للاستعمار البريطاني .

وكان المقر الأول لهذه الجماعة هو عدن وقامت امرأة انجليزية تدعى « فريستارك » بتأسيس هذه الجماعة في عدن حتى تبعد أي شبهة لإتصال بينها وبين الخبايا البريطانية وقامت بوضع دستور مؤقت هدفه الإصلاح الاجتماعي والاهتمام بأموال السكان في المناطق التي تؤدي خدماتها ولذلك كنا نجد تكثيف جهود هذه الخبايا في المناطق الشعبية في أي بلد تعمل فيها وإن كان هذا لا يعني الانضمام مجموعة كبيرة من المواطنين على اختلاف نوعياتهم وتعدد طائفاتهم فمنهم المسلم ومنهم المسيحي ومنهم كبار رجال الدولة ومنهم بعض رجال الدين .

وكان لهذه الجماعة فروع في القاهرة والعراق وفلسطين وبقية بلدان الشرق الأوسط مثل الأردن والسودان .

وفي البداية لم تتشكل أية مؤسسات تنظيمية لهذه الجماعة وكانت تعتمد على نشرات مكتوبة بالاستمسل وإن كانت بعد ذلك قد بدأت تنشط مع تلبد الجو العالمي وضباب السياسة الدولية فبدأت الخبايا الانجليزية تهتم بتجنيد مجموعة من البريطانيين في السفارات البريطانية في الشرق الأوسط لكي يلعبوا دوراً أكبر في داخل هذه الجماعات ويمدونها بما تطلبه من تمويل واسكن بأسلوب سري ويميد عن إثارة الشبهات وقد صدرت أول نشرات لجماعة الحرية التي

مركزها القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٤٢ وإن كان ذلك لم يمنع صدور بعض نشرات على الاستئصال منذ عام ١٩٤٠ .

ومن الجدير بالذكر أنه رغم نشأة المركز الرئيسى لهذه الجماعة في عدن إلا أن النشاط المكثف لم يلبث أن انتقل إلى القاهرة عقب إنشاء فرع القاهرة بل لقد انتقلت « فريا ستارك » مؤسسة الجماعة « لسكى تقيم بصفة نهائية في القاهرة نظرا لأهمية القاهرة كمركز لأحداث الحرب ولأن المخابرات البريطانية أرادت الاهتمام بفرع القاهرة بصفة خاصة .

البناء التنظيمى للجماعة :

يتكون البناء التنظيمى للجماعة من هيئة تأسيسية هى السلطة الاولى وكان عدد أعضائها ٢٠ عضوا تضم مؤسسة الجماعة ، المراقب العام ، مساعدوا المراقب العام ، بعض رؤساء اللجان الرئيسية .

٢ — اللجان الفرعية .

٣ — المكتب الرئيسى لكل منطقة .

ولكل منطقة وليس لجنة معين يرشح الأعضاء .

ويعاون الجميع على تنفيذ القرارات والأوامر القومية (١) .

(١) نشرة لإخوان الحرية العدد ٤٠٠ في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ . وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ كانت اللجنة التأسيسية للجماعة مكونة من فريا ستارك المؤسسة للجماعة .

رونالد فاى المراقب العام بالقطر المصرى .

إدوارد جاثرون هاردى مساعد المراقب العام بالقطر المصرى .

الماجور سيكليف المراقب العام بالشرق الأوسط وكان يعمل مستشارا لإنجليزها

==

في وزارة المعارف المصرية .

العضوية داخل جماعة إخوان الحرية :

كانت أكبر التجمعات لهذه الجماعة شرارى وأزقة وحوارى السيدة زينب فى القاهرة وقد اتخذ المكتب الرئيسى فى لجنة السيدة زينب فى بيت السنارى وهو منزل لازالت معاملته ووجوده حتى الآن حتى يقن فى حارة منخ ، (١) كتركزت الدعوة لجماعة إخوان الحرية داخل كلية الآداب جامعة القاهرة ونجح رئيس قسم اللغة الإنجليزية بصفته خاصة وهو المستشرق سكيفف والذى كان يعمل فى ذات الوقت مستشاراً لإنجليزياً فى وزارة المعارف المصرىة كما أنه كان المراقب العام بالشرق الأوسط لجماعة إخوان الحرية .

نجح سكيفف فى تجنيد عدد كبير من طلاب قسم اللغة الانجليزية بكليه الآداب بجامعة القاهرة — لجماعة إخوان الحرية .

وحقى يسكون هناك نوع من الإغراء لجذب أعضاء جدد لجماعة إخوان الحرية

= المستر فور يكرز مساعد ثان المراقب العام بالقطر المصرى .

أما عن أهم رؤساء اللجان الذى جاءت أسمائهم فى تشكيل اللجنة التأسيسية فقد كانوا :

محمد وجيه قطب ، البكباشى أحمد شوفى عبد الرحمن ، البكباشى عبد الرحمن
زكى ، الدكتور محمد سيد عبد العال ، الشيخ يوسف على الزواوى ، القس سليم
ميناخيل ، مس مارى بيرى رئيسة لجان السيدات بالقطر المصرى .

(١) أنظر : —

(أ) عبد الفتاح حسن . ذكريات سياسية القاهرة ١٩٧٩ .

(ب) جمال الشرقاوى : حريق القاهرة القاهرة ١٩٧٨ .

(ج) لشرة إخوان الحرية العدد ١١٩

فإن الانجليز كانوا يقومون بدفع الطلاب المجندين بعد تخرجهم إلى بعض المراكز المرموقة والتي لا تسمح لغير المنضمين للجماعة ومن ضمن هذه المراكز الشركات الانجليزية وكانت تمنح لهم امتيازات مادية وأدبية ، ولعل أكثر هذه الشركات البريطانية التي كانت بمثابة بؤرة تجمع لجماعة الإخوان الحرة هي شركة « شل » للبترول ، والمكتب الدولي البريطاني لتوزيع الشاي ومن الجدير بالذكر أن إختيار هاتين الشركتين لم يأت إعتباطا ولكن لأن لكل من هاتين الشركتين بحسب عملهما في فروع وإنتشار كبير في أنحاء مدن وقرى القطر المصري حيث تستلزم طبيعة عملهما إنتشار شبكة توزيع واسعة تغطي مساحة سكانية كبيرة .

وكانت الجماعة تحارل في تخطيطها أن تضم بين أعضائها مجموعة كبيرة من رجال الادارة في مصر مثل العمدة والمشايخ وأمورى المراكز والأقسام وفى ذلك فطنة لتسهيل فهم الجماعة والترويج لدعايتها وفى نفس الوقت تأكيد على إرتباط هذه الجماعة بالسلطة البريطانية في مصر .

كما كانت الجماعة تضم مجموعة ضخمة من نظار المدارس الأولية والثانوية فى بعض مناطق القطر المصري . وكذلك بعض المحامين والتجار والأطباء والمفاولين وأصحاب المطابع والأعيان .

بل لقد ضمت الجماعة فى عضويتها بعض وكلاء المحامين وبعض العمال إلى جانب الطلبة بالطبع . بل فوق ذلك ضمت مجموعة من علماء الأزهر مثل الشيخ توفيق أحمد فرج والشيخ عبد الآخر أبو زيد والشيخ عبد العزيز المراغى والشيخ عطية البسيونى والشيخ عبد القادر والشيخ فكري يسن والشيخ محمد أبو الفضل المراغى والشيخ محمد يوسف موسى كما ضمت الجماعة بعض رجال العراق الصوفية مثل الشيخ محمد فضل أحمد نائب السادة الشاذلية بأسوان ، محمد عبد العزيز الحضري شيخ السادة الشاذلية بالدرب الأحمر والشيخ سيد سليمان شيخ

الطريقة الابراهيمية الدسوقية (١) .

وانضم لعضويتها أيضا بعض أئمة المساجد الشيخ سليمان حسن عبد الوهاب
إمام جامع المسيرى بكوم الشقافة ، وقد تزايد عدد أعضاء هذه الجماعة بصورة
مثيرة وملفتة للانتباه في مصر ، ففي حفل تكريم لمؤسسة الجماعة وفرياستارك ،
أفادت أنه في الفترة منذ تأسيس الجماعة في أواخر سنة ١٩٣٩ بلغ عدد اللجان
١٢٥ لجنة في كل أنحاء القطر وأنها كانت تضم حوالى ٢٠ ألف عضو وكان هذا
الاحتفال في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٢ (٢) .

وفي سنة ١٩٤٣ أرسل مراقب عام الجماعة مستر دفاى ، برقية إلى السفير
البريطاني يهنئه على إستسلام إيطاليا ووقع البرقية باسم ٣٥ ألف عضو (٣) ، وفي
رساله أخرى لأعضاء الجماعة ذكر أن عدد أعضاء الجماعة وصل في أوائل سنة
١٩٤٤ حوالى ٥٠ ألف عضو منتشرون في المدن والقرى المصرية وقد ازداد عدد
الأعضاء حتى سنة ١٩٤١ إلى درجة أن وصل إلى رقم خيالى وهو أكثر من ١٥٠
ألف عضو . ضم نوعيات مختلفة في المجتمع المصرى .

أهداف ومبادئ جماعة الإخوان الحرية الغير المعلنة :-

بالطبع هناك أهداف غير معلنة وإتصالات مريبة بين هذه الجماعة وبين
البوليس السياسى المصرى بحيث يمكن أن يقال أن البوليس السياسى المصرى كان
يعتمد على الكثير من تقارير هذه الجماعة للإيقاع بجماعات الوطنيين وبعض
المتطرفين في العقائد السياسية . هذا إلى جانب الإتصالات التى وصلت إلى حد

(١) السيد محمد عثمانى : تاريخ الفكر السياسى المصرى (١٩٤٥-١٩٥٢)
رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ١٩٧٧ .

(٢) نشرة إخوان الحرية العدد ٢٣ في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٢ .

(٣) د د د العدد ٧٠ في ٢١ سبتمبر ١٩٤٣ .

العمالة بينها وبين الاحتلال البريطاني والذي لا يستغربه إذ كان قد أنشأها ورعاها
ثم حاول التظاهر بأن لا علاقة له بها .

فقد كانت الدعاية البريطانية تقدم لهذه الجماعة كميات ضخمة من الورق
لكي تصدر لشرتها في وقت كانت المؤسسات السياسية والحزبية الأخرى تعاني
من نقص وتجد صعوبة في الحصول على كمية الورق اللازمة لها .

كما كانت الجماعة وسيلة في يد المخابرات البريطانية لكي تتبع وتتجسس
على الحركة الوطنية ليتمكن ضربها وشل فاعليتها .

ورغم أنه لم تكن هناك أية اشتراكات بالمعنى المفهوم إلا أن الانفاق المالى
لهذه الجماعة كان يؤكد تلك العلاقة بينها وبين أجهزة المخابرات . كانت تعرف
لبعض الأعضاء مجموعة من المال مثل محمد الطيب صاحب مكتبة بشارع عبد
وكان يتقاضى مبلغا كبيرا بصفة دورية نظير أن يقوم بتوزيع لشرات الجماعة .
وكان هناك الحاج محمد الزواوى الذى أقام فى السيدة زينب لىالى دينية كانت تتكلف
الليلة الواحدة منها حوالى ٥٠ جنيتها وكان يعترف أن رئاسة الجماعة وأن لجنة
السيدة زينب هى التى تقوم بالانفاق على هذه الليالى .

كما أن الجماعة أرسلت بعض المصريين على حسابها لأداء فريضة الحج بل وصل
الامر أن الجماعة نظير الإعلان عن نفسها كانت تتبع نفس الأسلوب فى التفكير
الذى يستخدم فى الحملات الإعلانية الآن فقد كانت تعطى مكافآت مالية وإعانات
لن يطلق على واجبه محالهم لاسم الإخوان الحرية، فنجد أن بعض المصريين أطلقوا
لإسم « إخوان الحرية » على دكاكينهم أو مقاهيهم .

مبادئ وأهداف الجماعة :-

جاء فى البند الثانى عن أهداف إخوان الحرية ما يلى :-

« إخوان الحرية هيئة إجتماعية غرضها ربط الصلات بين الذين يدعون بمبادئ
الحرية والديمقراطية والدفاع عن هذه المبادئ ونشرها وتوضيحها وبهذا تؤدي

خدمة في أثناء الحرب وبعدها مصر والامم المتحدة إذ يتوقف تقدم مصر ونجاحها هي والامم المتحدة على القضاء على المذهب الدكتاتوري وعوره من المجتمع .

كما جاء في البند الرابع مايفهم منه :-

د أن الجماعة تهاجم الشيوعية بنشر الدعاية المضادة لها وأنها نصبت نفسها للدفاع عن نمط الحياة الرأسمالية وفرض نماذج ونظريات غريبة تسهل مهمة الوجود البريطاني في مصر .

وأن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال إكتساب عناصر معروفة من بين الشعب المصرية معاديه للدعوه الشيوعية ومعاديه للتطلعات الشعبية وكان مشار نشاطهم هو كبار موظفي الدولة ورجال الدين وبعض المسئولين في الدوائر الحكومية والذين قد تطلب بعض تطلعاتهم الوقوف ضد آمال الجماهير .

وتتضح بقية أهداف ومبادئ الجماعة من خلال ما كان يرد إلى الإعضاء من تعليمات مثل ما جاء في الرسالة التي وجهها المراقب العام إلى جميع الإعضاء في النشرة رقم ١٦٥ المؤرخة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٥ . جاء في هذه الرسالة :-

د يجب علينا أن نذكر أن الجهل هو دائما السبب في القذارة والفقر ، وأن القذارة والفقر هما السببان الرئيسيان لاعتلال الصحة وأن إعتلال الصحة هو عدد التعليم الصحيح الذي بدونه لا يمكن أن تكون هناك مناقشة صحيحة وعليه فالجهل والمرض هما المدوان اللدودان للديمقراطية .

ولا شك أنها كلمات براقية وشعارات جذابة يمكن أن تبهر رجل الشارع العادي ولكنها في الواقع كانت المصيدة التي عن خلال يمكن تجنيد الإعضاء لأهداف الجماعات الأخرى غير المعلنة والتي تركزت في تثبيت الوجود الانجليزي في مصر وفي تنفيذ أوامر المخابرات البريطانية وفي محاربة التيارات التقدمية وفي التجسس على الحركات الوطنية .

وقد جاء في البند الثامن من لائحة الجماعة .

واجب أولى للاعضاء :

أولا محاربة الاشاعات التي ترعى إلى تقرير جانب المحور والتي تضر الأمم المتحدة بالحديث الشفهي .

ثانيا : تنبيه أولئك النفر من مواطنيهم الذين لم يدركوا بعد أن مصر يجب ألا تقف وقفة المبالاة عن نتائج هذا الصراع العالمي الدائر ما دامت حريتهم التي اكتسبوها أصبحت في كف القدر .

ثالثا : تفهم مبادئ الديمقراطية ومثلها العليا فهما صحيحا والعمل على نشرها وإذاعتها ^(١) وكانت أفكار الجماعة وتعاليمها تتداول وتنتشر من خلال النشرة التي كانت تصدرها الجماعة ، وكانت هذه النشرة تصدر كل ثلاثاء باسم « إخوان الحرية » وقد تولى رئاسة تحريرها شفيق رمزي وهو موظف سابق بحكومة السودان ^(٢) .

وقد حاولت هيئة تحرير النشرة خلال فترة الحرب أن تملأها بأخبار الحرب ودعوة المصريين إلى تأييد الحلفاء كما كانت هذه النشرة في ذلك الوقت تشيد ببسالة الحلفاء ومهاجمة الألمان وأفكارهم .

ولكن بعد الحرب بدأت النشرة تحوى موضوعات أخرى لعل أهمها الدعوة لنشرة الفيلسوف الرسالي وتحييد التحالف مع بريطانيا والوقوف ضد الانفكار

(١) نشرة إخوان الحرية ٩ يونيو ١٩٤٢ .

(٢) كان لهذه النشرة دور كبير في النشاط الذي دب بين لجان جماعة إخوان الحرية ، وقد أرسل على محمد لقمان السكرتير الفخري في مكتب النشر بعدن رسالة من جمعية أصدقاء الحرية بعدن يبدى فيها إعجابه بحركة إخوان الحرية في القاهرة
أنظر : نشرة إخوان الحرية العدد ٣٠ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

اليسارية . وكانت اللجان الفرعية تقوم باعداد وطبع نشرات وتوزعها على الشعب
الشعب تدعوه فيها إلى الهدوء وإلى محاربة الاشاعات الضارة وكان المركز الرئيسى
يصدر تعليماته إلى اللجان الفرعية .

ولما شمرت الجماعة بثبات مركزها وبقوتها بعد حوالى ثلاث سنوات من
تأسيسها وحماية السلطة لها فى ذات الوقت قامت بتكليف مطبعة عيسى البانى الحلبي
وشركاه بمصر بطبع كتاب لها فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ باسم جماعة اخوان الحرية
بالقطر المصرى حوى كشف بأسماء وعناوين رؤساء اللجان مرتبة بحسب الحروف
الابجدية للجهات الموجودين بها وتشمل كافة لجان الجماعة وتركيبها العضوى
وأهدافها فى القطر المصرى ورؤساء اللجان والمراقبين العموم بالقطر المصرى
ويعد هذا الكتاب هو أهم مراجع الجماعة حتى ذلك الحين .

نشاط جهاته اخوان الحرية وأساليب عملها :

فى حديث أدلت به رئيسه الجماعة حول نشاط الجماعة قالت ان اخوان الحرية
ليست جمعية سرية وليس لها نشاط سياسى وليكن هذا لايمن أن أعضاءها
لا يستطيعون الانضمام إلى الاحزاب السياسية ، إذ أن اشتغال أعضاء الجماعة
بالسياسة بوصفهم أفراد ومواطنين لا يتعارض مع مبادئ الجماعة وأضافت أن
الوحدة العربية لا تتعارض مع المصالح البريطانية وهى الطرق التجارية إلى
الممتلكات الحرة ، وأن تحقيق وحدة العالم العربى أمر يتفق مع وجهة النظر
البريطانية .

ولذا كان هذا القول قد نشر صراحة فى نشرة اخوان الحرية فى العدد ١٣٧
فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٥ فان تحليله يمسك أن يعطى لنا مؤشرا إلى أى مدى كان
ارتباط هذه الجماعة — حتى وإن حاولت أن تبعد الشبهة عن نفسها — بالسلطة
البريطانية .

أما عن أساليب العمل للجماعة فقد جاء ذلك فى نشرة الجماعة العدد ١٨٥

في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ حيث قالت النشرة إن الهدف والأسلوب هو :
« توثيق عرى الصداقة بين الشعبين دون الاختصار على الأساليب العتيقة
في روتين العلاقات الرسمية بين الحكومتين عن طريق الاتصال الشخصي بين
الأفراد من مختلف الهيئات باقامة الحفلات وتكرار الزيارات بما يسهل الأمور
بعد ذلك على الحكومات عند اتصالاتها الرسمية » أي أنها تريد التأكيد على
أسلوب الدبلوماسية الشعبية كوسيلة لتقارب الحكومات وأما عن موقف الجماعة
من بعض الأحداث الهامة في تاريخ مصر مثل أحداث فبراير سنة ١٩٤٦ فإن
الجماعة تصدر في ٥ مارس من هذا العام النشرة رقم ١٩١ حول الحوادث التي
جرت في القاهرة قالت فيها :

« جميع الاخوان وجميع من ينشدون الصداقة المصرية الانجليزية يتوقون
إلى عدم تكرار مثل هذه الحوادث التي قد تعكر العلاقات المصرية الانجليزية .

الايام الاخيرة للجماعة وصداماتها مع القوى السياسية الاخرى في مصر :
في الفترة التي أعقبت الغاء المعاهدة المصرية البريطانية ، في ٨ أكتوبر سنة
١٩٠١ وبداية الكشف المسلح في القنال من خلال السكتائب الشعبية المصرية ضد
الاحتلال البريطاني ، نشرت جماعة اخوان الحرية نداء أكدت عملاتها حيث قالت
في نشرتها في العدد ٤٦٦ في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

« الاهتمام إلى اتفاق بين الجانبين المتنازعين فلا يؤدي الأمر إلى زيادة
تمسك العلاقات بين مصر وإنجلترا اضطرابا . . . إن ما يربط بينهما من مثل
روحية أساسية في الحرية والديمقراطية ومن مبادئ مشتركة ولا سيما في وجه
الخطر المذهبي الذي يمسك الله والدين » (١) .

(١) من الجدير بالذكر أن الجماعة صدرت إليها الأوامر خلال فترة الحرب
الباردة بين الشرق والغرب بتشديد الحملة على الشيوعية على اعتبار أنها لا تختلف ==

وكان هذا الوقت من الجماعة سلبا في كنفها وتعريتها ومن ثم تعرضت لحملة تشهير من كافة المنظمات الوطنية وبالذات جريدة الجمهور المصري ، وفملا انتهى الموقف بأن صدر قرار حكرمة حزب الوفد بحل هذه الجماعة وجاء في أسباب الحل ، أنها كانت غريبة رغم تغلغلها وأنها كانت عميلة رغم تظاهرها بالعمل من أجل الوطن وأن قادتها أجانب مما يثير الشك في حقيقة موقفها أو أهدافها في وقت يحتاج فيه الوطن إلى التكاتف والتآزر بين كافة أحزاب ومؤسساته ومنظماته ، وكان ذلك في سنة ١٩٥١ وفي الحقيقة أنه قبل صدور قرار الحل الرسمي كان الانحلال التنظيمي قد بدأ يصيب الجماعة حيث أحس الكثير من الأعضاء بخطورة موقفهم لمعاداة الحكومة للجماعة بصفة رسمية ولخوفهم من أن يحسبوا خونة لذلك أرسل الكثير من الأعضاء استقالاتهم الفورية إلى المركز العامة ، بل لقد أعلنت استقالات لجان بأكدها .

إلا أن الجماعة لم ينفرط عقدها كما ظن البعض عقب مثل هذه الاستقالات أو عقب صدور قرار الحل الرسمي ولكنها ظلت موجودة تحت الأرض واستمرت

== عن النازية وخصصت أعدادا من نشراتها حول مكافحة الشيوعية حيث جاء فيها .

« نحن لا نقاوم الشيوعية لمجرد أسباب سياسية بل لأنه ما، من إنسان هو في وسعه أن يخضع لخطر مثل هذه الوحشية التي تنسكرها الإنسانية وينسكرها كل دين ، ذلك النظام الذي يسعى إلى السيطرة على العالم ويقضى على ما كسبه الإنسان من حضارة على مر السنين ،

انظر :

— نشرة اخوان الحرية العدد ٢١١ في ٢٣ يوليو ١٩٤٦

— « د د د د ٣٨٢ ، ١٧ يناير ١٩٥٠

— « د د د د ٤٠٠ ، ٣٠ مايو ١٩٥٠

اجتماعاتها تعقد بشكل سرى ولكن أقتصرت هذه الاجتماعات على العناصر التي باعت نفسها للشيطان وعلى أولئك الذين وُثق بهم الاستعمار البريطاني ومن ثم لم تستقر عندما أحرقت في السويس كنيسة في ٤ يناير سنة ١٩٥٢ فاتجهت أصابع الاتهام الفوري إلى جماعة اخوان الحرية وظهر ذلك واضحا عندما قدم الوزير الوفدى وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم فرج تقريرهم جماعة اخوان شفويا بأن المسئول عن الحادث (عرض هذا التقرير على مجلس الوزراء المصري) الحرية وأن الهدف هو اشعال نيران الفتنة الطائفية بين الأقباط والمسلمين حتى ينصرف المصريون عن معركتهم الأساسية ضد المستعمر الإنجليزي .

وكان من نتيجة شهادة ابراهيم فرج الشفوية أن صدر فعلا قرار الحل وأغلقت نوادي الجماعة في أى مكان بمصر وانطلقت الجماهير الغضبية تحرق المركز الرئيسى في القاهرة وهو بيت السنائى واختفى رئيس الجماعة ...

ولكن بدأت الجماعة تجتمع في دار الشفاء بجاردن سيتى والتي رغم تعرضها هي الأخرى للحريق إلا أن هناك شئ . ما كان يدبر لم يدركه أحد في ذلك الوقت حيث بدأت المخابرات البريطانية تخطط مع جماعة اخوان الحرية لحريق القاهرة والذي تم فعلا في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . وعندئذ كان الجماعة قد استنفذت آخر أغراضها ولم تعد تمثل فائدة لبريطانيا بعد أن حقت من ورائها أكبر الفع حيث انتهت المقاومة فى القضاء وسقطت حكومة الوفد وحكم الملك ديكتاتوريا وظلت مصر تعاني حتى قبض الله لها فجيأ جديدا .

وهكذا يمكن القول أن جماعة اخوان الحرية وإن كانت مجهولة إلا أنها لها دور خطير فى دفع عجلة الأحداث بعد عام ١٩٥٠ وحتى نشوب حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

بقى أن نذكر أخيرا قبل الكلام عن تقييم الحياة البرلمانية قبل ١٩٥٢ أن نذكر آخر ما أصدرته الثورة بخصوص الأحزاب السياسية مستقي من الوقائع المصرية .

الوقائع المصرية

عدد غير اعتيادي

مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣

في شأن حل الأحزاب السياسية

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

بعد الإطلاع على الإعلان الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ؛

وعلى الاعلان الصادر منه في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية .
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقه رأى المجلس المذكور .

رسم بما هو آت :

مادة ١ - تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء
مادة ٢ - يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتج إليها القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت .

كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي .
مادة ٣ - يعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد مندوب لها تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفيه ما يتطلب تصفيته منها .

مادة ٤ - على كل من يكون لديه مال لأحد الأحزاب المنحلة يقدم عنها إقرارا

للندوب المنصوص عليه في المادة السابقة خلال أسبوع وعليه أن يسلمها إليه في الميعاد الذي يعينه .

ويجوز للندوب إلغاء العقود المبرمة مع الحزب المنحل دون أن يتم على هذا الإلغاء أو حق في التعويض المتماقدين الآخرين .

مادة ٥ - كل مخالفه لأحكام المادتين الثانية والرابعة يعاقب مرة بالحبس وبغرامه لا تجاوز الفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ - يحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة ويلغى الرسوم بقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

الحياة البرلمانية المصرية في الميزان

قبل أن ندخل في تقييم التجربة النيابية في مصر قبل سنة ١٩٥٢ علينا أن ندرك بعض الحقائق العملية المجردة حول هذه التجربة بلا تهيز أو إنحياز : —

أولا : —

كيف يتصور قيام ممارسة ديمقراطية حقيقية يشارك الشعب فيها من خلال نوابه عن طريق انتخاب حر إذا كان المجتمع المصرى فى ذلك يعانى من مشكلات مزمنة ليس أولها فحسب المفاهيم السكلاسيكية للمشكلات وهى الفقر والجهل والمرضى بل لقد بلى هذا المجتمع فى ذلك الحق بأحزاب لا قواعد لها على الوجه الأعم وبقوانين طوارئ. تكاد تكون متلاحقة وإن لم تكن معلنة ولمصادرة حرية الرأى وبنوع من الرقابة على الحياة السياسية تتمثل فى البوليس السياسى الذى كان أخطر أجهزة تدمير الديمقراطية فى مصر وباعث الخوف فى قلوب الشباب من السياسيين أو رجال الأحزاب الوطنيين المخلصين .

ثانيا : —

كيف يتصور قيام ممارسة ديمقراطية حقيقية فى ظل حكم ديكتاتورى يقوده الملك وحاشية وكان كل ملك مستعد لتدمير كافة القيم والمبادئ فى سبيل إحتفاظ كل منهم بكرسى العرش ومقر السلطة . . فكانت الفارقة بين الأحزاب وكانت أحزاب القصر وكان تشتيت الزعامات الوطنية وكانت التصفية الجسدية فى بعض الأحيان كلها أساليب لدعم سلطة القصر وساكناً السراى والذى لم يكن من صالحه وجود أية زعامات مشاركة له فى إتخاذ القرار وإن كان هذا لا يعنى بتاتا أن الملك لم يحد من بعض الزعامات الوطنية من يقف فى مواجهته من أجل تثبيت الحياة الديمقراطية فلا ينسى التاريخ موقف سعد زغلول فى مواجهة الملك فؤاد حول قضية تعيين أعضاء مجلس الشيوخ والمسئولية الدستورية .

ولا ينسى التاريخ مواقف النحاس باشا قبل سنة ١٩٣٥ ويده القوية من أجل حماية ديمقراطية الشعب .

ولا ينسى أيضا التاريخ موقف النقراشي الذي وأن كانت لم تعلن تفاصيله بعد بالنسبة لحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ودخول الجيش المصري من وراء ظهره حيث أن القتال بدأ بناء عن قرار إتخذه الملك فاروق دون أن يعلم رئيس وزرائه بذلك . . . وموقف النقراشي باشا من مغامرات الملك فاروق الليلية واضح تماما فهو مضاد له على طول الخط .

كما لا ينسى التاريخ مواقف أحمد حسين وصراعه ضد الملك وبالذات في أواخر عهد الملكية .

والدور الذي لعبته الصحافة المصرية في سبيل دعم القيم والمبادئ الديمقراطية والحرية لمجتمعنا المصري . . .

كل ذلك لا ننساه كتب التاريخ ولكننا كان أضغف من أن يسقط النظام ، صحيح أن كل ذلك فضح النظام ومهد لسقوطه وطعمه عدة طعنات بحيث لم يصبح لديه القدرة على المقاومة عندما حانت ساعة الخلاص بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ على يد القوات المسلحة وهي الاداة الثورية الحقيقية للتخلص من الفساد في مجتمع دول العالم الثالث. وبدونها يصعب إسقاط الأنظمة التي تعمد سندا لها في الاستعمار وإن كانت هناك بعض الأحداث التاريخية الاستثنائية وهي تولى الشعب إسقاط الأنظمة الحاكمة الطاغية إلا أن هناك شرط لنجاح ذلك وهو حياد القوات المسلحة .

ثالثا : —

كيف يتصور قيام ممارسة ديمقراطية حقيقية وهناك إحتلال بريطاني لهجنوده وله أدواته من بعض الأدميين المصريين الذين أرتبطوا بهذا الإحتلال ووجدوا فرصتهم في بقائه وحاول الإحتلال دوما إعطائهم بعض المكاسب على حساب

شعوبهم ومن هنا يصبح الموقف معقد تماما لكي نقول أن التجربة الديمقراطية في مصر كانت تجد التربة صالحة لنموها .

رابعاً :-

قضية الأحزاب المصرية والسلطة من ناحية وقضية هذه الأحزاب والجمهير من ناحية وقضية هذه الأحزاب والفكر السياسي والتربية السياسية من ناحية ثالثة ثم أخيراً قضية هذه الأحزاب والمفاهيم الديمقراطية . . . كل هذه الصور الأربعة لم تجد صفحة مستوفاه في تاريخ الأحزاب المصرية . فإن وجد حزب يملك الأيدولوجية فهو غير قادر على حياة مساحة جماهيرية وإن وجد حزب يتلاءم مع السلطة فهو أن يجد إلا الإحتقار من الشعب وقواه الكادحة وإن وجد حزب يمثل الجماهير الحقيقية فهو يجد الصعوبة في الوصول إل الحسك من خلال الشرعية الدستورية .

فالأحزاب المصرية في الواقع لم تنح لها الفرصة لكي تمارس الديمقراطية في ظل الضباب السياسي الذي كانت تحكم فيه مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . ورغم ذلك يجب أن نؤكد أن الممارسة الديمقراطية رغم ما شابه من الكثير من الأقوال إلا أنها كانت عنواناً أعطى لمصر وللكثير ممن شاركوا فيها بعض الأمل في إمكانية أنه لو وجدت الظروف المادية لما إنتكست وفشلت .

وبقى لنا أيضاً أن نقول :-

أن الحياة النيابية في ظل محمد علي كانت حياة على الهامش تجاوزا يطلق عليها المؤرخون أن هذه الحياة وجدت . ولكن لو قارنا مثلاً ما فعله نابليون بما قام به محمد علي نحو الفكرة الديمقراطية في مصر لوجدنا نابليون قد أفاد كثيراً ولكن لم تكن الفكرة الديمقراطية التي زورها نابليون لوجه الله بل كانت من أجل ضرب القوى الأخرى المتصارعة . ولكي يفوز بثقة المصريين وفي ذات الوقت كان يريد

أن تظل هذه التجربة الديمقراطية تحت وصايته وداخل إطار ما يريد ومن هنا حينما أرادت الحركة الديمقراطية الوليدة في مصر أن تشب عن طوقها فإنها وجدت نابليون يقوم بضربها ويحدد حركتها .

وجاء محمد علي وأدرك قوة الشعب التي ولته ولذا شعر أنها منافسة له في وجوده ومن هنا كانت المأساة إما أن يحقق ما يريد ويضرب القوى الشعبية أو أن يلزم بهذه القوى ويؤخر ما يدور في عقله والواقع أن محمد علي كان متقدما على عصره كما أن السمة الديمقراطية لم تكن ظاهرة واضحة لدى كل المجتمع الدولي المتقدم آنشد وتجهىء عهود النكسة لبذور الديمقراطية في عهدى عباس وسعيد ثم يأتي إسماعيل لتدخل مصر تجربة جديدة لها قيمتها سبقت غيرها من الدول بل وكان البرلمان المصرى في عهد إسماعيل الذى تكون سنة ١٨٦٦ من أبرز ظواهر القرن الـ ١٩ في الشرق كله . وفي ضوء ذلك كان من الممكن أن تمنح التجربة الديمقراطية في مصر فرصة كبرى للتطور والنمو ولأسكن المؤامرة الدولية على مصر والتي قادتها بريطانيا أدت إلى وأد هذه الفرصة وانتهى الموقف إلى خضوع مصر للاحتلال البريطانى .

وفي ظل الاحتلال البريطانى تبدأ التجربة الشكليه للديموقراطية ومع كل هذا فإن القليل من المؤرخين هم الذين أنصفوا حقيقة الرجال الذين صدوا خلال الوجود البريطانى في مصر وناضلوا - وفقا لظروفهم وظروف عصرهم - من أجل كلمة حق في سبيل مصر . وكانت تجربة مجلس شورى القوانين فيها تأكيد لوجهة نظرنا هذه .

لقد تقلب هذا المجلس على ثلاث أطوار من أطوار الوجود، فالطور الأول كان في السنين الأولى من سنى الاحتلال البريطانى ومنها لم يكد أحد يلتفت إليه لأن البلاد كانت على شفا الافلاس وأحوال السودان كان لها المقام الأول في السياسة المصرية فاستغرقت إنتباه الحكومة والرأى العام تقريبا والطور الثانى إبتداء من سنة ١٨٩٢ وفيه تقاذفت المجلس الأحوال حتى سلك سبيل العداوة

للحكومة ولكن زمان هذا الطور لم يدم طويلا بل مضى سريعا ليبدأ الطور الثالث حيث أبدى الاهضاء الرغبة في معاونة الحكومة على الاصلاح المصرى حيث تبدأ الحكومة تطلب مشورتهم وهم يبدون الاستعداد لتلبية طلبها (١) وينهم كرومر بعض عناصر مجلس شورى القوانين بالعداء للسلطة ثم يحىء السير الدن غورست فيقول أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أظهراني سنة ١٩٠٩ وفى النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا مترايدا إلى أن يسكونا آلتين في يد الحروب الوطنى يستعملها في تحريضه وتهيجها على الاحتلال البريطانى ، فان طلبها المتكرر للحكومة دستورية تامة وحملاتها المتكررة على الحكومة فى ما يتعلق بالميزانية والسودان والعداوة والريبة اللتين أظهرهما فى مشروع قنال السويس وتجاوزا فيهما حدا الاعتدال كانت كلما فى جوهرها مظاهرات ضد الانكيزطوعا لتحريض الحزب الوطنى (٢) .

ولم تستطع وزارة بطرس باشا غالى ولا وزارة محمد سعيد باشا أن تتوليا قياد المجلس حتى الآن أو أن تنشئ فيه حزباللحكومة، بل إن الأمير حسين كامل عدل عن السعى فى إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس فى مداولاته ولما أستمى من رئاسة المجلس لم يكن يقبل هذا المنصب الذى لا يعترف لمن فيه بفضل بل كان المصريون يرفضونه واحداً بعد واحد .

ويقول الانجليز عن مجلس شورى القوانين ولم تجد فيه جماعة تعين الحكومة على عملها بالمناقشات المعقولة بين أصحاب رأى ورأى آخر بل وجدنا فيه جماعة معادية للجماعات الأخرى فى الهيئة الحاكمة .

وهكذا تتضح الصورة الحقيقية لشخصية مصر والمصريين أنه حتى فى ظل الاحتلال لم تسكت روح المقاومة ولم يخفت صوت النضال رغم الظروف المريرة التى كان يعيش فيها المجتمع المصرى .

(١) تقرير الهايرل كرومر إلى السير إدوارد جراى مصر فى ٨ مارس ١٩٠٦

(٢) السير الدن غورست إلى السير إدوارد جراى مصر فى ٢٥ مارس ١٩١١

ملاحظات على الوضع النيابي في مصر :

١ — طبقت مصر في الفترة قبل سنة ١٩٥٢ نوعا من النظام النيابي خضع للدستورين الأول هو دستور ١٩٣٣ والثاني وهو دستور ١٩٣٠ والدستور الأخير لم يمش طويلا فقد كانت مدة تطبيقه لا تزيد على الخمس سنوات ثم عادت مصر من جديد إلى دستور سنة ١٩٢٣ .

٢ — إن إجمالى مدة الدستورين معا

يوم	شهر	سنة
٢٢	٧	٢٨

٣ — إجمالى مدة إنعقاد البرلمان المصرى في ظل الدستورين معا بلغت

يوم	شهر	سنة
١٥	—	٢١

٤ — أن البلاد في تلك الفترة حكمت بدون برلمان مدة وقدرها

يوم	شهر	سنة
٧	٧	٧

٥ — أنه لم يستكمل أى من البرلمانات التى تشكلت في ظل هذين الدستورين مدته الدستورية وهى خمس سنوات بل كان مصير كل منها هو الحل قبل إستكمال هذه المدة .

٦ — أن أحد هذه البرلمانات دامت مدة إنعقاده يوما واحدا (كما هو موضح في الجداول السابقة) حيث إجتمع في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ وحل في الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم .

٧ — أدى إستجواب مصطفى مرعى بشأن الاسلحة الفاسدة في المجاسة التى عقدها مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٠ إلى إسقاط المعضوية عن رئيس مجلس الشيوخ في ذلك الحين (دكتور محمد حسين هيكل باشا) ١٩ من أعضاء المجلس .

٨ — حادثة إعتيال أحمد ماهر باشا رئيس وزراء مصر تمت أثناء هبوطه البهو الفرعوني من مجلس النواب ليصل إلى مجلس الشيوخ ليلقى بيانه في ٢٤ فبراير

سنة ١٩٤٥ وكان قد سبقه في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ حسن صبرى رئيس الوزراء الذى أصيب بالسكتة القلبية أثناء ألقائه خطاب العرش فى البرلمان .

٩ — تعددت مراحل حل البرلمان وتعددت أيضا اجتماعاته خارج مبناه .

إذ كانت الحكومة عقب كل حل تغلق مبنى البرلمان بسلاسل حديدية وتحتل الشوارع المحيطة بمبناه بالبوليس لمنع دخول الأعضاء وكان أعضاء البرلمان يضطرون إلى عقد اجتماعاتهم فى أماكن أخرى نذكر فيها .

(١) اجتماع السكونتال حيث عقد البرلمان المصرى بمجلس (الشيوخ والنواب) فى الفندق المذكور اجتماعا فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقرر الحاضرون أن مرسوم حل البرلمان الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ غير قائم وطالب الأعضاء كما تعاهدوا على ضرورة إسقاط الوزارة القائمة حيلة وسحب الثقة منها .

(ب) اجتماع الشريعة حيث اجتمع البرلمان فى منزل أحد أعضائه وذلك بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وكان قد صدر مرسوم بحل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد فاجتمع البرلمان فى منزل مراد الشريعة وقرر بطلان مرسوم الحل واعتبار البرلمان قائما وله حق الاجتماع .

(ج) اجتماع البلاغ حيث اجتمع البرلمان مرة أخرى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بمقر جريدة البلاغ بدعوة من عبد القادر حمزة باشا وأكد على تمسكه بقراراته السابقة إتخاذها فى منزل الشريعة .

(د) اجتماع النادى السعدى حيث اجتمع البرلمان فى مقر النادى السعدى عقب اصدار إسماعيل صدقي باشا قرارا فى ١٢ يولية سنة ١٩٣٠ مرسوما بحل البرلمان وقد ندد المجتمعون بهذا القرار .

١٠ — إذا ما تبيننا النظام النيابى فى مصر فإننا سنجد نوعية من المجالس النيابية .

(١) أحدهما استشارى بحث ومن ثم لا يمكن أن نطلق عليها اسم المجالس

النيابية إلا من باب التجاوز لأنها في الواقع لم تكن تحمل من مضمون هذه المجالس إلا الشكل فهي لا تعتبر مجالس نيابية بالمعنى العلى أو الدقيق وأن كانت تعتبر صورة من صور المشاركة فى الحكم وهذا النوع من المجالس هو الذى يشكل صورة النظام النيابى قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ .

(ب) الثانى هو تلك المجالس التى كان لها بعض الاختصاصات فى التشريع والرقابة وإن كان لم يسلم من الاعتداءات المتكررة عليه والحد من سلطات هذه المجالس إلى درجة كبيرة .

إحصاء بولد أعضاء المجالس النيابية في مصر

من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٩٢٩

إسم المجلس	أعضاء		إجمالي عدد الأعضاء	عدد سكان القطر	ما يخص كل نائب
	مميزون	منتخبون قانونيون			بالآلاف
١ — المجلس العالي	٥٧	٩٩	١٥٦	٢٥٦٠٠٠٠	١٧
٢ — مجلس شورى النواب ١٨٦٦	١	٧٥	٧٦	٥٠٣٦٠٠٠	٦٦
مجلس شورى النواب (المنفى) ١٨٧٩	—	١٢٠	١٢٠	٦٤٦١٠٠٠	٥٣
٣ — مجلس النواب المصري ١٨٨٢	—	١٢٥	١٢٥	٦٨٠٤٠٠٠	٥٤
٤ — مجلس شورى القوانين ١٨٨٣	١٤	١٦	٣٠	١٩٩٤٠٠٠	—
٥ — الجمعية العمومية ١٨٠٣	١٤	—	—	—	—
(١) أعضاء مجلس شورى القوانين	١٤	١٦	—	—	—
(ب) أعضاء الجمعية والنظار	—	٤٦	٨٤	٦٩٩٤٠٠٠	٨٣
٦ — الجمعية التشريعية ١٩١٤	١٧	٦٦	٩١	١٢٢٩٢٠٠٠	١٢٥
٧ — البرلمان المصري ١٩٢٣	—	—	—	—	—

توزيع إحصاء أعضاء المجالس النيابية في مصر

٦٤	١٣٧٨٧٠٠٠	٢١٤	—	١٢٤	—	١٩٢٤	(١) مجلس النواب
٦٢	١٤٦٣٢٠٠٠	٢٢٥	—	٢٢٥	—	١٩٣٠	د د
٩٨	١٤٨٠١٠٠٠	١٥٠	—	١٥٠	—	١٩٣١	د د
٦٨	١٥٧٧٥٠٠٠	٢٣٢	—	٢٣٢	—	١٩٣٦	د د
٦١	١٦١٢٩٠٠٠	٢٦٤	—	٢٦٤	—	١٩٣٨	د د
١١٣	١٣٧٨٧٠٠٠	١٢٢	—	٧٤	٤٨	١٩٢٤	(ب) مجلس الشيوخ
١١٢	١٤٦٣٢٠٠٠	١٣٠	—	٨٢	٤٨	١٩٣٠	
١٤٨	١٤٨٠١٠٠٠	١٠٠	—	٤٠	٦٠	١٩٣١	
١١٩	١٥٧٧٥٠٠٠	١٢٢	—	٧٩	٥٣	١٩٣٦	
١٠٩	١٦١٢٩٠٠٠	١٤٧	—	٨٨	٥٩	١٩٣٨	د د

رؤساء الهيئات النيابية من سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٩٣٩

١ — المجلس العالى سنة ١٨٢٤

محمد لاظوغلى بك	من ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤ الى ١٨ ابريل سنة ١٨٢٧
محمد شريف بك	من أول مارس سنة ١٨٢٨ الى ٩ ابريل سنة ١٨٢٩
الحاج إبراهيم أفندى	من ١٥ ابريل سنة ١٨٢٩ الى ١٥ يوليو سنة ١٨٣٣
محمود أفندى	من ١٦ يوليو سنة ١٨٣٣ الى ١٢ يوليو سنة ١٨٣٤
عبدى شكرى بك	من ١٣ يوليو سنة ١٨٣٤ الى ٧ سبتمبر سنة ١٨٣٤
مصطفى مختار بك	من ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ الى ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٦
عبد الباقي بك	من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٣٦ الى ١٤ مايو سنة ١٨٣٧

٢ — مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

اسماعيل راغب باشا	من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ الى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧
عبد الله عزت باشا	من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٧ الى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
السيد أبو بكر راتب باشا	من ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ الى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣
عبد الله عزت باشا	من ٧ أغسطس سنة ١٨٧٥ الى ١٦ مارس سنة ١٨٧٧
قاسم رسمى باشا	من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨ الى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨
جعفر مظفر باشا	من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨ الى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨
أحمد رشيد باشا	من ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٨ الى ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩
حسن راسم باشا	من ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ الى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٩

٣ — مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨١

محمد سلطان باشا	من ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ الى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٣
-----------------	---

٤ — مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٨٨٣

محمد سلطان باشا	من ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣ إلى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤
على شريف باشا	من ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ إلى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤
عمر لطفي باشا	من ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٤ إلى ١٧ يونيو سنة ١٨٩٩
إسماعيل محمد باشا	من ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى ٧ أبريل سنة ١٩٠٢
عبد الحميد صادق باشا	من ١٠ أبريل سنة ١٩٠٢ إلى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٩
الأمير حسين كامل باشا	من ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ إلى ٢٩ يناير سنة ١٩١٠
محمود فهمى باشا	من ٧ مارس سنة ١٩١٠ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩١٣

٥ — الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣

أحمد مظلوم باشا	من ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٣
-----------------	--

٦ — مجلس النواب

أحمد مظلوم باشا	من ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤
أحمد مظلوم باشا	من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
سعد زغلول باشا	من ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ إلى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥
سعد زغلول باشا	من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ إلى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧
مصطفى النحاس باشا	من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨
ويضا واصف	من ٢٠ مارس سنة ١٩٢٨ إلى ١٨ يوليو سنة ١٩٢٨
ويضا واصف	من ١١ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠
د. محمد توفيق باشا	من ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤
الدكتور أحمد ماهر باشا	من ٨ يونيو سنة ١٩٣٦ إلى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨
د. محمد بن الدين بركات باشا	من ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ إلى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩

مجلس الشيوخ منذ سنة ١٩٢٤

أحمد زيور باشا	من ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤
----------------	---

أحمد زيور باشا من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤
محمد توفيق نسيم باشا من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥
حسين رشدي باشا من ٢٣ مايو سنة ١٩٢٦ إلى ١٤ مارس سنة ١٩٢٨
عبد يسكن باشا من ٣ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠
يحيى إبراهيم باشا من ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤
محمد توفيق نسيم باشا من ١١ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ١٢ مايو سنة ١٩٣٦
محمد بسيوني من ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ٢ أغسطس سنة ١٩٣٦
محمد بسيوني من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى ٧ مايو سنة ١٩٣٨
محمد محمود بك من ٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى ٨/٨/١٩٣٩

أسماء رؤساء مجالس النواب من سنة ١٩٣٩

وحتى سنة ١٩٥٢

— الدكتور أحمد ماهر باشا من ١٨/١١/١٩٣٩ إلى ٤٢/٢/٣٠
(الفصل التشريعي السابع - دورة الانعقاد الثالث)

— عبد السلام فهمي جمعة من ٣٠/٣/٤٢ إلى ١٥/١١/٤٤
(الفصل التشريعي الثامن دورة الانعقاد من الأول حتى الثالث)

— محمد حامد جودة بك من ١٨ يناير ١٩٤٥ إلى ٨ أغسطس ١٩٤٩
(الفصل التشريعي التاسع من دورة الانعقاد الأول حتى الخامس)

— عبد السلام فهمي جمعة باشا من ١٦ يناير ١٩٥٠ إلى ٢٥ يناير ١٩٥٢
(الفصل التشريعي العاشر من دورة الانعقاد الأول حتى الثالث)

أسماء رؤساء مجالس الشيوخ بعد سنة ١٩٣٩
وحتى سنة ١٩٥٢

دورة الانعقاد	رئيس المجلس	مدة الرئاسة
ال- ١٥	محمد محمود خليل بك	٢٩/١١/١٨ إلى ٥/١١/٤٠
ال- ١٦	محمد محمود خليل بك	٤٠/١١/١٤ إلى ٤١/١٠/١٨
ال- ١٧	محمد محمود بك	
	ثم زكى العرابى باشا	٤١/١١/١٥ إلى ٤٢/٥ /
ال- ١٨	على زكى العرابى باشا	٤٢/١١/١٩ إلى ٧/١٥ /
ال- ١٩	على زكى العرابى باشا	٤٣/١١/١٨ إلى ٨ / ٩
ال- ٢٠	محمد حسين هيكل باشا	٤٥/١ / ١٨ إلى ٨ / ٧
ال- ٢١	محمد حسين هيكل باشا	٤٥/١١/١٢ إلى ٤٦/٧ / ٢٥
ال- ٢٢	محمد حسين هيكل باشا	٤٦/١١/١٤ إلى ٤٧/٧ / ١٠
ال- ٢٣	محمد حسين هيكل باشا	٤٧/١١/١٢ إلى ٤٨/٧ / ٦
ال- ٢٤	محمد حسين هيكل باشا	٥٠/١ / ١٦ إلى ٥٠/٨ / ٧
ال- ٢٥	محمد حسين هيكل باشا	٥٠/١ / ١٦ إلى ٥١/١٠/١٧
ال- ٢٦	على زكى العرابى باشا	٥٠/١١/١٦ إلى ٥١/١٠/١٧
ال- ٢٧	على زكى العرابى باشا	٥١/١١/١٥ إلى ٥٢/٢ / ٢٥

والجدول التالى يوضح مدد انعقاد المجالس النيابية خلال الفترة منذ أول برلمان مصرى بعد الاستقلال فى ١٥ مارس ١٩٢٤ حتى حل المجلس اعتبارا من شهر فبراير سنة ١٩٥٢ نتيجة لحريق القاهرة الذى وقع فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

إجمالى			مدة الانعقاد		الفصل التشريعى
شهر	يوم	سنة	إلى	من	
٨	٤	—	٢٤/١١/٢٤	٢٤/٣/١٥	الأول
—	—	١	٢٥/٣/٢٣	٢٥/٣/٢٣	الثانى
٢	١	٩	٢٨/٧/١٩	٢٦/٦/١٠	الثالث
—	٥	١٠	٣٠/٦/٢١	٣٠/١/١١	الرابع
١	٧	٨	٣٨/١/١	٣٦/٥/٢٣	الخامس
٣	٩	٢١	٤٢/٢/٣	٣٨/٤/١٢	السادس
٢	٤	٩	٤٤/٨/٩	٤٢/٣/٣٠	السابع
٤	٦	٢٠	٤٩/٨/٨	٤٥/١/١٨	الثامن
٢	—	٩	٥٢/٢/٢٥	٥٠/١/١٦	التاسع
١٧	٧	٦	إجمالى المدة		

وماسبق كان فى ظل دستور سنة ١٩٢٣ أما فى ظل دستور سنة ١٩٣٠ فقد عقد البرلمان فصلا تشريعيًا واحدة دامت مدته من ١٩٣١/١١/٢٠ حتى ١٩٣٤/١١/٢٩
يوم شهر سنة
وبذلك فإن مدة هذا البرلمان بلغت ٩ ٥ ٣

وفيما يلي أدوار انعقاد مجلس الشيوخ من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٩
أدوار الانعقاد من إلى رئيس المجلس

في عهد دستور سنة ١٩٢٣

الأول	١٥ مارس ١٩٢٤	١٠ يوليو ١٩٢٤	أحمد زيور باشا
الثاني	١٢ نوفمبر ١٩٢٤	٢٣ مارس ١٩٢٥	أحمد ومحمد توفيق نسيم باشا
الثالث	١٠ يونيو ١٩٢٦	٢٠ سبتمبر ١٩٢٦	حسين رشدي باشا
الرابع	١٨ نوفمبر ١٩٢٦	١٤ يوليو ١٩٢٧	حسين رشدي
الخامس	١٧ نوفمبر ١٩٢٧	٢٨ يونيو ١٩٢٨	بدون رئيس
ثم حل مجلس الشيوخ لأول مرة في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨			
السادس	١١ يناير ١٩٣٠	٢٣ يونيو ١٩٣٠	عبدل يسكن باشا

في عهد دستور سنة ١٩٣٠

السابع	٢٠ يونيو ١٩٣١	٢١ يوليو ١٩٣١	يحيى ابراهيم باشا
الثامن	١٧ ديسمبر ١٩٣١	٧ يوليو ١٩٣٢	» »
التاسع	١٥ ديسمبر ١٩٣٢	٢٧ يوليو ١٩٣٣	» »
العاشر	١٤ ديسمبر ١٩٣٣	٢٨ يوليو ١٩٣٤	» »

في عهد دستور سنة ١٩٣٣ الذي أعيد سنة ١٩٣٥

مؤتمر لوفاة الملك فؤاد	٨ مايو ١٩٣٦	٨ مايو ١٩٣٦	محمود بسيوني
الحادي عشر	٢٣ مايو ١٩٣٦	٢٠ سبتمبر ١٩٣٦	» »
الثاني عشر	٢١ نوفمبر ١٩٣٦	٢٩ يولية ١٩٣٧	» »
الثالث عشر	١٨ نوفمبر ١٩٣٧	١٦ نوفمبر ١٩٣٨	محمد محمود خليل
الرابع عشر	١٩ نوفمبر ١٩٣٨	٨ أغسطس ١٩٣٩	محمد محمد خليل

وهناك اجتماعان غير عاديان

غير العادى بعد الدورة

الحادية عشر ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ محمود بسيونى

غير العادى بعد الدورة

الثانية عشر ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ د د

ميزانية مجلس شورى القوانين من عهد انشائه سنة ١٨٨٣

حتى سنة ١٩١٣

السنة	إجمالى الميزانية	السنة	إجمالى الميزانية
	جنيه مصرى		جنيه مصرى
١٨٨٣	٥٢٦٨	١٨٩٩	٨٤٥٦
١٨٨٤	٨٨٨٠	١٩٠٠	٨٤٥٦
١٨٨٥	٨٠٠٠	١٩٠١	٨٦٩٧
١٨٨٦	٨٠٠٠	١٩٠٢	٨٦٩٧
١٨٨٧	٨٠٠٠	١٩٠٣	٩٣٥٥
١٨٨٨	٨٦٠٠	١٩٠٤	٩٣٥٥
١٨٨٩	٨٦٠٠	١٩٠٥	٩٦٦١
١٨٩٠	٨٦٠٠	١٩٠٦	٩٧٧٥
١٨٩١	٨٦٠٠	١٩٠٧	٩٩٥٥
١٨٩٢	٨٦٠٠	١٩٠٨	١٠٢١٦
١٨٩٣	٨٦٠٠	١٩٠٩	١٠٤٠٦
١٨٩٤	٨٦٠٠	١٩١٠	١٢٥٩٢
١٨٩٥	٨٦٠٠	١٩١١	١٣٤٣٤
١٨٩٦	٨٢٧٠	١٩١٢	١٣٧٢٧
١٨٩٧	٨٢٧٠	١٩١٣	١٧١٥٢
١٨٩٨	٨٢٨٠		

والجدول التالي يوضح

بيان أسماء الذين تولى الأحكام بالديار المصرية من بيت محمد علي والمجالس التي أنشأوها في القطر المصري

رقم التتابع	اسم الحاكم	تاريخ ميلاده	مدة حكمه	تاريخ وفاته	المجالس النيابية التي أنشأها
١	محمد علي باشا	١٧٦٩	من سنة ١٨٠٥ إلى سنة ١٨٤٨	١٨٤٩	المجالس العالي سنة ١٨٣٤
٢	إبراهيم باشا	١٧٨٩	من يونيو إلى نوفمبر سنة ١٨٤٨	١٨٤٨	—
٣	عباس باشا الأول	١٨١٣	من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٤	١٨٥٤	—
٤	سعيد باشا	١٨٢٢	من سنة ١٨٥٤ إلى سنة ١٨٦٣	١٨٦٣	—
٥	إسماعيل باشا	١٨٣٠	من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩	١٨٩٥	مجلس شوري النواب سنة ١٨٦٩ مجلس النواب المصري سنة ١٨٨١
٦	محمد توفيق باشا	١٨٥٢	من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٩١٤	١٨٩٢	مجلس شوري القوانين والجمعية الجمعية سنة ١٨٨٣ الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤
٧	عباس باشا حلمي الثاني	١٨٧٤	من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩١٤	—	البرلمان المصري سنة ١٩٢٣
٨	السلطان حسين كامل	١٨٥٣	من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٧	١٩١٧	ولم يكن انتهى حكمه بقيام ثورة ٢٣
٩	الملك فؤاد الأول	١٨٦٨	من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٣٦	١٩٣٦	في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وظل البرلمان حتى فبراير
١٠	الملك فاروق الأول	١٩٢٠	من سنة ١٩٣٦	١٩٦٥	١٩٥٢ عندما أصدر قرار حله بحجب الملك.

إحصائية بعدد أعضاء الهيئات النيابية من عهد

محمد علي باشا حتى يوم أو ديسمبر سنة ١٩٣٩

٣١٦٩ إجمالى عدد الأعضاء الذين انتخبوا أو عينوا فى جميع

المجالس النيابية من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٩٣٩ :

منهم	عدد الأعضاء
١١١٢	دخلوا فى هيئة واحدة ١١١٢
٣٢١	دخلوا فى هيتتين ٦٤٢
١٦٨	دخلوا فى ثلاث هيئات ٤٠٤
٩١	دخلوا فى أربع هيئات ٣٦٤
٦١	دخلوا فى خمس هيئات ٣٠٥
٣٢	دخلوا فى ست هيئات ١٩٢
٦	دخلوا فى سبع هيئات ٤٢
١	دخلوا فى ثمان هيئات ٨
الإجمالى ١٧٩٢	٣١٦٩

ملاحظة : لا يدخل فى هذا العدد النظار الذين اعتبرهم القانون النظامى بحكم

وظائفهم أعضاء قانونيين فى الجمعيتين العمومية والنشريعة منذ سنة ١٨٨٣ سنة

»

حتى ١٩٢٣ وعدد ١٦٢ عضو .

نقد التجربة الحزبية
المصرية قبل سنة ١٩٥٢

رغم الكثير من الأخطاء التي وقعت فيها أحزاب ما قبل الثورة إلا أنه لا يجب أن نضل التاريخ ونقول أنها لم تفعل شيئا ذلك أن إلغاء الإمتيازات الأجنبية والحصول على استقلال محدود في ظل الظروف التي كانت تعيش فيها هذه الأحزاب تعتبر ولا شك عملا قوميا ووطنيا رائعا . . .

ومن المؤكد أن بعض زعماء الأحزاب كانت لهم بعض المواقف الوطنية بل أن بعض هؤلاء رغم إلتجائهم إلى كبار الملاك إلا أنه كانت له رؤية وطنية بل واجتماعية صادقة .

إلا أنه من الملاحظ أيضا أن الأحزاب الحاكمة في مصر ما قبل الثورة — باستثناءات قليلة — لم يكن لها برامج واضحة للإصلاح الداخلي ولم تكن تملك رؤية متكاملة حول قضايا التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ولم يشذ عن ذلك إلا الحزب الاشتراكي بزعامة أحمد حسين وكذلك الحزب الوطني .

كما أن كل الأحزاب كانت تؤمن بالسمي بالطرق السلمية المشروعة للحصول على استقلال مصر استقلالا تاما باستثناء الحزب الوطني الذي كان يرفع شعار « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

ونحن نختلف مع الكثير من الكتاب والمؤرخين الذين يحاولون دمج مرحلة ما قبل الثورة على أنها فترة ظلام . . فنحن ضد وحيد جودة رمضان أحد رجال ثورة ٢٣ يوليو عندما يقول أن ماضي الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ مليء بالجرائم التي تنوء بها كواهل قطاع الطرق فقد كانت هذه الأحزاب ترتبص للحكم ومغانمها على حساب الوطن ودينه^(١) أما أحمد قاسم جوده فهو يقول أن السياسيين القدامى

(١) مجلة الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ مقال بمنوان « حناييك يا هيكلك » .

نوابا وشيوخا أعمام الولاء الحزبي والهموى الشخصى وكانوا عصابة من طلاب الثراء والكسب الحرام^(١) .

نحن ضد هذه الاتهامات التى تحمل معنى الظلم للكثير من الوقائع التاريخية ولستنا فى صدد الدفاع عن الحزبية السابقة قبل سنة ١٩٥٢ ولكن أنه لشيء مثير للحزن اللادفع ومثير للابتسام المر أننا عندما نذكر ماضينا لا نجد فيه شيء نفخر به مع أن حركة التاريخ لا تسير ولا تنطلق من فراغ .

لقد كانت هناك مجموعة من الظروف . . ومجموعة من الأشخاص ومجموعة من القوانين . . وكل هذه المحاور الثلاثة ساهمت فى إغتيال التجربة الحزبية والنيابية فى مصر .

إن الناخب مثلا هو حجر الأساس فى بناء حياتنا البرلمانية ولكن كان لا يعرف كيف يمارس حقه النيابى عن إيمان لا من خوف أو رهبة .

كانت هناك قوانين انتخابية متعددة ولكن لم تنح لجماعة الناخبين يوما ما أن تسحب الثقة من النائب الذى يثبت بالدليل أنه خان أمانة النيابة عنهم إذ أساء إستعمال حقوقه وامتيازاته .

وعندما يقول على ماهر فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ لجريدة الأهرام : أن النظام البرلمانى الذى كان متبعاً فى مصر لم يستطع أن يؤدى أية خدمة للبلاد لأنه كان متأثراً بمناورات الأحزاب السياسية التى كانت تنطوى على الانانية وتهدف إلى خدمة مصالحها دون العناية بخدمة البلاد . .

فسأل على ماهر بكل بساطة ألم تكن أحد الذين شاركوا فى وضع دستور سنة ١٩٢٣ ؟ ألم تكن أحد الذين ساعدوا الملك على الطغيان ؟ ألم تكن أول

(١) الثورة ٩ يونيو ١٩٦٥ مقال لأحمد قاسم جودة بعنوان : وكان فى مصر برلمان . .

من سخر من حكم الاغلبية وكنت تتلاعب بأقدار السياسة المصرية قبل سنة ١٩٥٢ وهو في الحقيقة لا يلعبها ولكنه يلعب نفسه .. لأنه أحد من وثق به الشعب .. فهل تحمل هذه المسؤولية بأمانة .

والواقع أنه ليس سهلاً أن نقوم بتقييم التجربة الحزبية في مصر قبل سنة ١٩٥٢ لأن الحكم من الصعوبة بمكان ومع ذلك فنحن نعتقد أن الازمة الحقيقية للأحزاب المصرية كانت ولا زالت تتركز في الفشل الذي تعانيه هذه الأحزاب في تكوين الكادرات السياسية . فالتربية هي جوهر ما تعانيه هذه الأحزاب ولذلك فإننا سوف نناقش هذه القضية أولاً بصفتها المورد الفقير لنجاح الأحزاب السياسية .

الأحزاب المصرية والتربية السياسية ..

إن العمل الحزبي في مصر في أمس الحاجة إلى التأصيل خاصة ونحن مقبلون على عملية إعادة البناء الداخلي وبشكل جاد .. والحزبية إن كانت تعتمد في نجاحها على الممارسة فإن هذه الممارسة لا معنى لها إن لم تستند إلى الأسلوب العلمي والموضوعية والمواجهة الإيجابية لمشكلات رجل الشارع ودفع عجلة التنمية والتطور لصالح أغلب أولئك الذين يكدهون لكي تصل مصر إلى ما تريد من رخاء وديموقراطية في الميدان الداخلي وقدرة وقوة في مجال العلاقات الخارجية .

ولا شك أن عالمنا المعاصر — وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية يشهد تدخلاً متسع الميادين ومتعدد الأشكال للأنظمة السياسية في بنية العملية التربوية وأهدافها ومناهجها ووسائلها وأجهزتها فعلم الثورات السياسية والإنتاجية والسكانية والتقنية لابد أن يكون فيه للعملية التربوية تأثير حاسم في الحياة السياسية ولعل تقرير اللجنة الدولية لتنمية التربية الذي صدر عن اليونسكو عام ١٩٧٢ أفضل مثال على التآثير المتبادل بين العوامل السياسية والتربوية سواء في شكله هذه الإيجاز الذي يأخذ طابع المساعدة أم على صعيد الازمة التي تأخذ بطرفي العلاقة في كثير من الأحيان .

والتربية بمفهومها الواسع والعميق هي عملية سياسية ، كما أن السياسة في جوهرها عملية تربوية وليس أدل على ذلك من أن حركة التاريخ عبر العصور المختلفة تشهد تداخلا وتشابكا متزايدن بين العملية التربوية وبين الحياة السياسية للمجتمع فن « جمهورية أفلوطن » و « سياسة » أرسطو والمدينة الفاضلة ، للفارابي ، و « اميل » جان جاك روسو و « الديموقراطية والتربية » لجون ديوى . إل المناهج التربوية الحديثة التي تنعكس عليها أيولوجيات الأنظمة السياسية التي تنتمي إليها . . يتضح لنا ارتباط العملية السياسية بالعملية التربوية .

ولاشك أيضا أن العلاقة بين السياسة والتربية تزداد وثوقا في المجتمعات النامية وهناك تلازم كامل بين الإصلاح التربوي مع التغيرات السياسية الأساسية في حياة المجتمعات النامية .

وإذ أن مهمة التربية في هذا الجزء المتخلف من العالم مهمة استثنائية فهي مطالبة بإعادة تكوين الشخصية الانسانية التي شرعتها ظروف الاحتلال الأجنبي والتخلف وهذه المهمة لا تنفصل عن المشروع السياسي الضخم الذي يهدف إلى بناء المجتمع الجديد في البلدان التي تسير على طريق النمو والتطور واستكمال شخصيتها القومية والوطن العربي يتميز بين جميع الوحدات القومية في العالم الثالث بأن المهمة الأساسية التي تحدد جميع اتجاهات التطور فيه ، هي مهمة النهضة الشاملة والانبعاث الحضارى العميق ، لذلك فإن التداخل والتشابك بين السياسة والتربية يشكل ظاهرة بارزة جدا .

وفي مصر . . تبدأ التجربة الحزبية تأخذ مكانتها من جديد بعد صراع طويل بين الديموقراطية والنظام الشمولى . . والموقف يحتاج إلى وضع مفهوم جديد للسياسة والذي يتجدد بـ « فن إدارة المجتمع » غير المفهوم التقليدى لا يمكن أن يغطى المهمة الأساسية التي تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية في مصر . . ذلك أن

المهمة الراهنة تتطلب نظرية جديدة أكثر عمقا لمفهوم السياسة وأكثر جدية والزاما .

فالساسة في ظرف قوى كالذى تمر به مصر إنما تعنى حركة الأمة ونضال الجماهير الذى يصنع وحدتها ويقضى على أسباب تخلفها ويدفع بها فى طريق التقدم والنهضة والانسان المصرى الجديد المطلوب بناء شخصيته ببناء جديدا هو الانسان الذى تتمثل الوحدة الوطنية فى تكوينه الداخلى ويتخلص من كل عوامل التجزئة والتفرقة والانقسام التى تحول دون وحدة الوطن وتمرقل مسيرة النضال القومى . وبناء مثل هذا الانسان لا يمكنه رفع المعاناة عنه من خلال مواجهة السلبيات التى وقفت ضد تطوره وقضت على آماله فى الغد الأفضل وحطمت تطلعاته بل وخدعته من خلال تضليل الشعارات فى بعض المواقف . وإنما بناء هذا الانسان يعنى تلقينه مبادئ جديدة تعطيه الامل وتعمق داخله معنى الانتماء للوطن وتزيد من ارتباطه بأرض مصر وأن يكون كل ذلك من أعوام الطفولة ويستمر حتى عام الرجولة .. وذلك يتطلب نظرة علمية واستيعاب عميق لحركة التطور داخل هذا الموطن كما يعتمد على تحليل موضوعى للتفاعلات الحضارية فوق أرضنا وامتدادها نحو المستقبل .

وإذا كان من الجدير بالذكر أن إسرائيل تخضع العملية التربوية لإخضاعها كاملا لمشرعها السياسى فإن من أبسط البديهيات أن تكون نزعة البناء للمواطن المصرى تسعى إلى التقدم والحضارة .

والتربية السياسية بالمفهوم الذى نقصده ليست كتابا يدرس ولا مادة تخصص فى المناهج ولا حصة تملأ بالنصائح والتوجيهات النظرية بل هى مفهوم جديد يهدف إلى خلق مناخ يسيطر على العملية التربوية كما يحسم على الفكر السياسى والتفكير السياسى الذى يقود المجتمع فى آن واحد ليرفعها إلى مستوى الرسالة القومية فهى القاعدة التى تستند عليها كل عناصر العملية التربوية وتدخل فى تكوين

جميع مواد البرامج والمناهج والفعاليات التربوية، فإذا ما انتشر هذا الوعي واتسع شمول هذا المفهوم ووصلنا إلى مستوى تجسيده في صيغ واقعية موضوعية استطعنا أن نطمئن إلى أن وتيرة التطور نحو تحقيق أهدافنا القومية سوف تتسارع وتحمل أطياب الثمار للنضال من أجل المستقبل الأفضل .

إن العمود الفقري لكل خط مستقيم إلى الفضال الحزبي يستند إلى تكوين كادرات سياسية عقائدية تحمى الحزب وتدافع عن مبادئه وتسمى لتحقيق أيديولوجية ومبادئه التجربة الحزبية المصرية في الماضي وما تمانيه الآن هو عجزها عن سرعة بناء الكادرات السياسية .. وذلك يعود بصفة أساسية إلى تبنى مفهوم خاطيء للثورية السياسية وإلى رفع شعارات لا يمكن أن تجد مطبقين لها وإلى سد الطرق أمام المواطنين الشرفاء ليساهموا بالبناء البعيد عن التصفيق أو التآلية لحكم الفرد .

ولإرادة التحدى والكبرياء والصمود التي يجب أن تسلكها الجماعات الحزبية في مصر لبتتها الأولى هي الكادرات السياسية والتي تعتبر بحق جسور العبور للجماهير الفلقة والمتعبة والمرهقة من هزاء الرحلة التي بدأت تدمى أقدامها منذ أكثر من مائة عام بدأت منذ الاحتلال البريطاني ولم تفته حتى الآن ومن هنا .. نحن في حاجة إلى وثبة توعية لا نستطيع حيالها أن نبقى على الإيقاع القديم لخطواتنا وأفكارنا ومواقفنا فلا بد أن نثبت معها وأن نقفز بمؤسساتنا إلى مستراها حتى نكون جديرين بها ولا نكون عبثا عليها .

إن بناء الأحزاب على أسس علمية .. أن يكون إلا من خلال التريسة السياسية الصادقة .. إن ذلك تحد لذواتنا بمقدار ما هو تحد للاستثمار والاستغلال لأنه معركة داخلية بقدر ما هو انتصار على التحدى الخارجى إن في حياة الأحزاب وأداء دورها ورسالتها وتعميق مفاهيم الديمقراطية على يديها حماية للفرد المصرى .. إن في نجاح هذه الأحزاب تكمن حياة الأفراد وخير الجماهير وسعادة الأجيال المتفتحة على المستقبل وفي نجاح هذه الأحزاب يمكن التحول الجذرى

في حياة المجتمع .. ولا يجوز أن يستمر ذلك الانفصام في الشخصية المصرية .. سواء في حياة الفرد بينه وبين المجتمع أو بينه وبين الجيل الذي سبقه .. لأن هذه المرحلة يجب أن ترفضه وتدينه .. وعلى السلطة أن تفهم أن وجود أحزاب قوية ناجحة إلى جانب الحزب الحاكم إنما هو دفعة قوية لمعنى الديمقراطية وتأمين حياة المواطنين في معيشة أفضل في مستقبلهم .. فلا بد وأن ترتبط أحلام رجال السلطة الخاصة بطموح شعبيهم وحاجات جماهيرهم لتحطيم التجزئة وبناء الوحدة من أجل القضاء على التخلف ومن هنا نحن نرى أن البناء الصحيح -كادرات السياسية إنما ينبغي أن يستند إلى مجموعة من الأسس نجملها فيما يلي :

١ — على عضو الكادر أن يؤمن بتواضع وعمارة مخصصة وخدمة بالنقد الذاتي .. وعملية المراجعة النفسية والوقفة مع الحدث والاعتراف بالخطأ ما دام لم يتم بسوء نية .. ذلك أول الصفات التي يجب أن يتحلى بها الكادر السياسي .

٢ — التواضع في الحصول على المعرفة وعدم الغرور .. ذلك أن ما يحصل عليه من معرفة ليهي الإنسان للقيام بدوره المطلوب .. لأن انغلاق باب المعرفة هو أول باب الضياع للوطن وللمواطن .. ومن المهم أن يضع عضو الكادر هذه المعرفة في إطارها السياسي الصحيح :

٣ — ولا بد أن يتحقق الربط بين المعرفة والفضيلة .. والمعرفة في جوهرها هي أكثر من مجرد فهم للظواهر والقوانين الثابتة التي تحكمها فهي في الوقت ذاته تعنى توظيف هذا الفهم في ميدان التحكم بالظواهر وإجراء التبديل والتغيير اللازمين لتسريع الزمن والتعجيل في إعادة تكوين بنية الواقع على أسس جديدة ودفع مراحل التطور نحو الالتقاء بمسيرة التاريخ المساعدة .

المعرفة اذن ثروة وفضيلة لأنها التغيير الأكل المعبر عن المسؤولية التاريخية .

٤ — على عضو الكادر السياسي أن يكون على دراية وعلم بكل الظروف التاريخية المحيطة بالعالم الخارجى ليمكنه أن يملك المعلومة لكي يقتنع ويقنع بكافة ما يحيط بالمجال الداخلى مرتبطا بالمجال الخارجى .

وصورة العالم كما تلخصها الأرقام سوف تكون على النحو التالي في فاتحة القرن الواحد والعشرين .

١ — سيكون مجموع سكان العالم ٦ مليارات نسمة .
٢ — سيكون منهم مليار و ٥٥٠ مليون نسمة داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة يتراوح استهلاك كل فرد فيها بين ٥ آلاف دولار كحد أدنى و ١٠ آلاف دولار سنويا وهذه المجتمعات تشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأوروبا واليابان .

٣ — أما العالم الثالث فإن مجموع سكانه ٤ مليارات و ٥٥٠ مليون نسمة يتحدد معدل استهلاك الفرد منهم بثلاثمائة دولار سنويا فقط .

ومن هنا فإن موقعنا من مجتمع المستقبل لابد وأن يأخذ في اعتباره ما سوف يحدث من متغيرات دولية وذلك يتطلب نظرة نقدية جريئة ودائمة إلى أنفسنا وإنتاجنا ومواقفنا ومواقفنا .. فعلى عضو الكادر أن يفكر في المستقبل قبل الحاضر والجاهير قبل الأفراد وبالقيم قبل المصالح .. يجب على عضو الكادر وزملائه أن يعيشوا للوطن قبل أنفسهم وأن يمطوا أضعاف ما يأخذون وأحيانا يجب أن تكون حياتهم كما لو أنها تضحية دائمة دون مقابل .

إن هذا العالم يتجاوزنا بالفكر .. وقد تضخم جسد هذا العالم كثيرا . أما روحه وحسه وضميره فهما في حالة من الانحطاط والتخلف ولا يعكس أبعادها شيء أكثر من الرقم الذي يشير إلى أن ٧٪ من إنتاج العالم الراهن يتركز في أيدي ١٦٪ فقط من مجموع سكانه . ومن هنا فإن القيم الروحية هي أهم ما يجب أن يتمسك به عضو الكادر السياسي .

إن العمل الحزبي في حاجة إلى بنیان جديد .. إلى برامج موضوعية .. إلى مواجهة جديدة وجادة لبناء عقل وجسد وروح المواطن للقضاء على الشعور بالاعترا ب والاهتمام بالانتماء لممكننا أن نقول في النهاية أننا نستحق الحياة فوق أرض مصر .. أرض الحضارة .. أرض العلم والإيمان .

لقد عاشت مصر في تاريخها الحزبي قبل سنة ١٩٥٢ موزعة بين مجموعة من القوى السياسية تجاوزا نطلق عليها مسميات الأحزاب لأن معظمها لم يكتمل الشكل العلمى أو الجماهيرى للمفهوم الحزبى سواء فى الممارسة أو فى التشكيل والتنظيم أو فى التمويل ومع ذلك إذا ما قيسست مصر بظروف غيرها بين الدول المتوازية معها فى الحركة التاريخية لوجدنا أن الطريق الحزبى المصرى قبل سنة ١٩٥٢ لو وجد الأطر الصحيحة للانطلاق بعد ١٩٥٢ ولو حدثت حركة تطهير حقيقية للتنظيمات الحزبية لكان ذلك سياجا حاميا للديموقراطية وإنطلاقا للوعى السياسى ومنقذا لنا من كل العثرات التى وقعتنا فيها فيما بعد سنة ١٩٥٢ سواء بحسن نية أو بسوء نية .

ولاشك أن البناء السياسى لمجتمع ما ليس من السهل القضاء عليه بين يوم وليلة وهذا ما وقعت فيه ثورة ٢٣ يوليو عندما تصدت للحزبية فهى قد تصدت للجيل قائم دون أن تبنى الجيل قادم .

وهناك ظاهرة خطيرة فى أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ وهى التى أصبحت تنقص الكثير من التشكيلات الحزبية فيما بعد بل لالمبالغة أن نقول أن أزمة أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ كانت الجماهير لأن القيادات كانت موجودة ومثقفة وعلى مستوى عال من الوعى السياسى والنضال القومى بينما أن أزمة الموقف بعد سنة ١٩٥٢ كانت هى نقص القيادات أو فشلها أو عجزها أو عدم قدرتها وبالتالى كانت الجماهير هى الضحية ولايمنى ذلك أن الجماهير قبل سنة ١٩٥٢ لم تكن ضحية ولكن الجريمة كانت ترتكب فى الماضى باسم القصر أو الاحتلال أما بعد سنة ١٩٥٢ فأنها أصبحت ترتكب باسم الحرية وباسم الوطنية ومن أجل الثورة .

والدليل على ذلك تذكر شخصية مثل حسن البنا زعيم الاخوان المسلمين والذي كان ممتازا في اختياره للموضوعات التي يلقي فيها محاضرات ودروس يوم الثلاثاء وكان واعيا وفاهما للدين ولديه القدرة على الشرح والتلقين . . من كل النواحي فعلا كان مصريا حيا لكل ما تحمله هذه الكلمة من دماء خلق وسماحة وبساطة في معاملة الناس (١) .

لقد كان الرجل يتكلم عن الدين والدنيا معا وبأسلوب جديد لم تألفه من رجال الدين ولكن الكثير من الاجهزة المماونة له كانت متعصبة ولم تفهم أهدافه .

وإلى جانب زعامة حسن البنا كنا نجد زعامة مصطفى النحاس لحزب الوفد . . . ومصطفى النحاس مهما قيل عنه في كتب التاريخ فقد كان بحق خليفة سعد زغلول ونجح في أن يظل يقود الجماهير لفترة طويلة ورغم سقطات حزب الوفد إلا أن النحاس كان وما يزال من وجهة نظر الكثيرين أحد قديسي الوطنية المصرية .

ولكن شخصية النحاس لم تستطع الاستمرار في التوازن بعد سنة ١٩٣٥ نظروف داخلية ولأخرى خارجية ومن هنا انتهت الأوضاع والآمال التي كانت معلقة في رقبة هذا الزعيم وكان سقطات الوفد المتوالية ابتداء من النفاق السياسي للجماهير إلى المهادنة مع القصر والمرأى وبينهما كانت المأساة في حادث ٤ فبراير ثم قوانين يوليو الصحفية ثم حريق القاهرة بسبب إهمال فؤاد سراج الدين وزير الداخلية آنذاك كل هذه أفلست حزب الوفد سياسيا .

أما بقية الأحزاب الأخرى مثل الأحرار الدستوريين أو الكتلة الوفدية أو بقايا الحزب الوطني القديم أو غيرها من الأحزاب الليبرالية فقد كانت تبحث

(١) أنور السادات : البحث عن الذات (قصة حياتي) المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ١٣ أبريل ١٩٧٨ ص ٣٦ .

عن قائد وليس لها جماهير بعد أن فقدت كل منها قيادات كانت لها سمعتها الوطنية وربما كان حزب الهيئة السعدية هو الحزب الثرى برعامة فبعد قتل أحمد ماهر ثم اغتيال النقراشى يحيى ابراهيم عبد الهادى ومع ذلك لم يكن للحزب أية قواعد جماهيرية متغلخلة فى الريف توازى ما كان للحزب الوفد فوق أن قيادات هذا الحزب كانت بعيدة عن الواقع المصرى إلى حد كبير .

وهنا يجب أن نذكر بالفخر جماعة الاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة فقد كان لكل منها نشاط رغم الاضطهاد والتشرد الذى طائاه أعضاء الحزبين وكانت لهما بلا شك بصمات لا يمكن أن تمحى من تاريخنا السياسى والحزبى .

أما عن التنظيمات الماركسية فقد كانت تحمل من صفات التناقض ما جعلها تنصف بأنها المتهم البرىء فى أحيانا والجانى والضحية فى أحيان أخرى والقاتل والقتيل فى حين ثالثة واللص الشريف فى معنى رابع ... حاولت أن تضفى على نفسها صفة المصرية ولكنها لم تتمكن لأنهم شوهوا صورتها تارة باسم الاتحاد وأخرى باسم استيراد المبادئ . . ومع أنه كان يندرج فيها بعض الصفوة من العقول العلمية التى رفضت الطغيان وحملت صفات الانسانية وآمنت بالحرية وكانت مستعدة للدفاع عنها حتى ولو دفعت حياتها ثمنا لها . . إلا أنها ولاشك أخطأت حركة الصراع داخل المجتمع المصرى وأصطدمت بالسلطة وهى تعرف أنها غير قادرة على مواجهتها وكان اضطهادها بصفة دائمة سببا فى أن تظل مشردة لا تستطيع أن تلتقى بالواقع المصرى الجماهيرى ومن هنا فإنها ظلت تنظيمات تحت الأرض بعيدة عن الصفة الحزبية وحتى الأقلية التى انضمت اليها كانت شرائح لم يكن يجمعها فى كثير من الأحيان إلا أسباب شخصية أكثر منها أيديولوجية وإن كان لا يمنع أن يحكم عليها بأنها أى هذه التنظيمات حتمية الظهور فى مجتمعات تنضج فيها الفوارق الطبقيّة وتقل فيها معانى الانسانية وتسرق فيها القيم وتضطهد الأقلية لصالح الأقلية . . كل هذا مناخ خصب لنمو بذور الافكار المتطرفة

وعليها ونحن نبني مجتمعنا الجديد من أن نتعلم من دروس التاريخ .

ولاشك أن أعظم ما في التجربة الحزبية المصرية قبل سنة ١٩٥٢ تلك الحركة الصحفية التي صاحبها فقد كان كل حزب لا يكتفى حتى بصحيفة واحدة تعبر عن لسانه بل له من الصحف المؤيدة الكثير ويضاف لهذا كله مجموعة الصحف المستقلة والتي كان لها دور كبير في حركة الوعي القومى .

وإذا كانت الحركات السياسية المشروعة في مصر قبل الثورة قد خطيت بأكثر من جريدة فإن عظمة مصر ما قبل الثورة أيضا أنها سمحت للكثير من الجماعات السياسية المتطرفة سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة بصدور صحافة تعبر عنها نذكر في هذا المجال الكثير من الصحف اليسارية التي صدرت لمدة ربع قرن في مصر مثل صحيفة الحساب وهي صحيفة سياسية اجتماعية اقتصادية كانت تصدر مؤقتا بصفة أسبوعية للدفاع عن حقوق العمال والفلاحين وصحيفة الجماهير وصحيفة البعث وغير ذلك من الصحف مثل روح العصر وشبرا والتطور والفجر الجديد والضمير التي كانت تعبر عن الأفكار اليسارية .

بقيت في هذا التحليل مجموعة من المعانى نود أن نذكرها وهي أن السياسة هي الحاجة والشعور بالحاجة هو الذى يدفع المرء إلى الكفاح من أجل تحقيق حاجاته ومن هنا تصبح السياسة هي عمل كل مواطن وهي حاجة كل انسان لا يجب أن يعمل بها فرد دون آخر وفي السياسة يكون الانسان هو محور العمل السياسى وبدون أن توجه السياسة اهتماماتها للانسان تعتبر حركة التنظيم والإدارة داخل الدولة عملية حسابية فاشلة وتخطيط مدمر يهدف إلى المادة على حساب الروح ويريد الجهاد على حساب الانسان ويدعو إلى التفرير أكثر من التبصير .

أما عن الديمقراطية فهي انتزاع الحقوق المسلوبة ويصبح الجهاد في سبيل

الحق هو نوع من ممارسة الديمقراطية والحرية هي جوهر الديمقراطية وهي
السمى الدائب ليحصل المواطن على حاجاته المادية والروحية ومن أجل ذلك
لا يمكن فصل الديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية السياسية ولا يمكن
القول بوجود ديمقراطية حقيقية طالما كانت هناك فوارق طبقية ضخمة
بين المواطنين .

الغائمة

بقى أن نقول أن استمرار من حركة التاريخ المصري تجعلنا بلا خجل أو عار نتذكر ما كان في الماضي . . . فمن المؤكد أنه ليس كله بأسا أو بؤسا أو دمار أو خراب . . . فذلك يبعد بنا عن الموضوعية وعن الحقيقة التاريخية . . . ومنها كانت الظروف المتسلطة على المؤرخ فإن الحقيقة لا يمكن أن تغيب إلى الأبد . . . فهي كالشمس لا بد وأن تسطع وما حاولوا طمسها أو إخفائها

إن كل حقبة تاريخية في حياة أمه من الأمم أو شعب من الشعوب تحمل من السلبيات والايجابيات ولا يوجد مطلق في أى شيء . . .

ولكن من خلال السلطة تظهر معادن الرجال وفوق كرسى الحكم يعرف المريف من الاصيل . . . وكمن زعامات ضاعت تحت أبهة السلطان وكمن قيادات اختفت في زوايا النسيان لتسكها لصولجان وحبا لتكرسى الحكم أكثر من إلتئائها لجماهيرها وشعوبها وسيظل التاريخ يلح في وضع النقط فوق الحروف خاصة عندما نتحدث عن الأحداث الكبرى في حياة الشعوب .

عاشت مصر بابنائها تناضل من أجل الديمقراطية والحياة النيابية . . .

وعرفت الحزبية منذ ما يقرب من مائة عام أو يزيد وأصبحت هناك قواعد تحكم اللغة السياسية داخلها لا يمكن أن نخفلها لأنها تفرض نفسها ومن يفهم الاطار التاريخي للشخصية المصرية يستطيع أن يفوز بحب وثقة هذا الشعب الذى لا يطمع فى أكثر من حريته حقيقية فى القول والعمل والعبادة والاجتماع وأمن حقيقى للقيمة العيش الشريفة وعدالة اجتماعية تمنع الاستغلال وتقف به دونها هل أساس الشعور بالذات بان الانسان هو جوهر التنمية وهو أدواتها وهو المعنى الكبير لبناء مجتمعنا العظيم بالتقافة والانضال والتحرير والحرية والممارسة والمشاركة

في إتخاذ القرار يمكن أن يصبح هذا الوطن للجميع بلا استثناء من أحد على جماهير هذا الشعب . . .

ولا شك أن التجربة التي تعيها مصر الآن تحمل في طياتها الكثير من المتناقضات والمفاجآت ولكن الغد لا شك سيكون أجمل من الأمس وعلى طريق الأمل نحن لسير مر أجل الوجود الأفضل لبلدنا . . . والتي يجب أن ننسى كل نواتنا في سبيل تطورها وتقدمها . . .

لقد بليت مصر في حياتها السياسية والنيابية بطراز من الزعامات لا يعرف في معاملاته إلا المساومة واللف والدوران . وعانت الجماهير كثيرا من مظهرية العمل السياسي والوعود والشعارات الجوفاء .

ولذلك لم تكن الثورة شيء غريب عن أذهان الشعب أو بعيد عند إذ أن الحقيقة التاريخية الثابتة نقول إن الثورة لا تقوم إلا عندما تصنع السلطة حاجزا يحول بين الناس والتطور إلى حياة أفضل ، عندئذ يصبح أمام الشعب أحد أمرين ،

إما البقاء خلف الحاجز الذي تفرضه السلطة بكل ما يحمله ذلك من قبول للتخلف والجمود .

وإما تحطيم هذا الحاجز حتى لا تتجمد الحياة .

وليس أقل في الميزان من آفة الألم حين يصدر من شعب مغلوب على أمره وهناك مخاطر يصعب على الإنسان التصدي لها ولكن هذا التصدي مهما بلغت صمودته يكون في بعض الأحيان محتوما ويجب في هذه الحالة — كي تتأكد أننا هل صواب — أن نسأل أنفسنا ؟

ماذا يترتب على التصدي والتردى ؟

وماذا يترتب على الخضوع والاستسلام ؟

ومن هنا كانت ثورة ٢٣ يوليو حتمية تاريخية ولكن ليس المحاضر بكل ما سوف يحتوى سوى موجات متدافعة من بحر الماضى . . . فكذا كان التاريخ وسوف يظل حلقات متداخلة تضع سلسلة واحدة فإذا سقطت واحدة من هذه الحلقات ضاعت السلسلة كلها أعنى ضاع التاريخ .

ولذا كانت الثورة أملا وأخلاصا فهل حققت ثورة يوليو الأمل والخلاص وهل عبرت الجماهير في ظلها مبتغاها . . . ذلك ليس موعدها الآن وخارج عن نطاق موضوعنا . . . فتحليل حركة التاريخ وتقييم ثورة ٢٣ يوليو ما لها وما عليها ما أعطت وما أخذت ما قدمه حماة الثورة للشعب وما سرقة اصول الثورة من الشعب ما تحققت من ديمقراطية وما عانى منها من حكم الفردية والديكتاتورية . . . كل ذلك لنا معه لقاء في دراسة أخرى ليس أوانها الآن ولكن عندما تهيئ ساعة التاريخ بلا موارد وبلا خوف وبتوافر الوثائق لتتضح كل الحقائق أمام شعبنا لنعرف طريق مستقبلنا ونبنى ونحمي إطار شخصيتنا على مر العصور.

ملاحظة هامة :-

نظرا لحجم الكتاب الكبير فقد رأينا أن ترجىء قائمة المراجع والمصادر والوثائق — والتي قد لا يقل عددها عن مئة أكثر من ثلاثين صفحة التي إعتدنا عليها في هذا المبحث ليرى النور . . . رأينا أن نرجئها لتكون ملحقا بالجزء الثاني من هذه الدراسة والتي ستصدر قريبا جدا تحت عنوان —

د مصر والحياة الحزبية والنيابية بعد سنة ١٩٥٢

وسوف نضع تعريفنا وتامخيصنا لأهم ما ضمنته هذه المراجع من معرفة تاريخية وذلك إتماما للفائدة فنرجو القارىء المغفرة لقائمة الببليوجرافيا لحين ظهور الجزء الثاني من الكتاب قريبا بإشاء الله .

المؤلف

فہرس الكتاب

الصفحة	
١-٥	تصدير
١٣	مقدمة
القسم الاول	
٢٣	مصر والحياة النيابية قبل سنة ١٩٥٢
<u>الفصل الاول</u>	
٢٥	الحلة الفرنسية وبداية الحياة البرلمانية
<u>الفصل الثانى</u>	
٣٧	الحياة النيابية منذ عهد محمد على
٥٥	التحديوى إسماعيل والحياة النيابية
<u>الفصل الثالث</u>	
٦١	الحياة النيابية فى عهد الاحتلال البريطانى
٦٥	٣ مجالس فى عهد الاحتلال
<u>الفصل الرابع</u>	
٧٣	البرلمان المصرى الأول عقب ثورة ١٩١٩
<u>الفصل الخامس</u>	
٨٦	الثورة المضادة للحياة البرلمانية

الفصل السادس

الصفحة

الحياة النيابية وتطور الفكر الديمقراطي ٩٩

الفصل السادس (مكرر)

الحياة النيابية في مصر أمام محكمة التاريخ قبل سنة ١٩٥٢ . ١٠٩

الفصل السابع

عوامل لإنهيار الحياة النيابية ١٢١

القسم الثاني

الأحزاب السياسية المصرية قبل سنة ١٩٥٢ . . . ١٣٧

عام الأحزاب ١٥٣

مواقف الأحزاب المصرية من قضايا المجتمع المصري . . ١٦٢

الأحزاب المصرية وتاريخ تأسيسها ١٦٨

كيف سقط حزب الوفد ١٧٦

الفساد السياسي والأحزاب ١٨٩

القسم الثالث

ثورة ٢٣ يوليو وحل الأحزاب المصرية ٢٠٣

قانون تنظيم الأحزاب السياسية وقرار حل الأحزاب السياسية ٢٠٧

القسم الرابع

الدراسة الوثائقية

برامج الأحزاب المصرية قبل سنة ١٩٥٢ . . . ٢٣٣

الحزب الوطني الأول ٢٣٣

الحزب الوطني - مصطفى كامل ٢٤٦

الحزب الوطني الجديد (فتحي رضوان) ٢٦٢

الصفحة

٢٧٧	•	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب العمال الاشتراكي الشيوعي لمصر
٢٩٧	•	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الأحرار الدستوريين
٣٠٩	•	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الوفد المصري
٣١٩	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الاخوان المسلمين
٣٣٨	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب الديمقراطي
٣٥٣	•	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب العمال والفلاحون
٣٨٢	•	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الكتلة الوفدية
٤٠٩	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب النسائي السياسي
٤١٨	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب النسائي الوطني
٤٢٠	•	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الفلاح الاشتراكي
٤٤٩	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب الاشتراكي
٤٧٤	•	•	•	•	•	•	•	•	•	حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية
٤٧٦	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الحزب الشيوعي المصري ١٩٤٩
٤٨٤	•	•	•	•	•	•	•	•	•	وزارات حزب الوفد
	•	•	•	•	•	•	•	•	•	جماعة إخوان الحرية
	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الحياة البرلمانية في الميزان
٥٦٢	•	•	•	•	•	•	•	•	•	نقد التجربة الحزبية قبل سنة ١٩٥٢
٥٦٦	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الأحزاب المصرية والتربية السياسية
٥٧٧	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الخاتمة
٥٨٣	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الفهرس

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

١٩٨٠ / ٤٣٥٩ م

الترقيم الدولى

٥ - ٢٧ - ٧٣٢٢ - ٩٧٧

دار نشر الثقافة

٢١ من كامل صدق (الفيضان سابقا) القاهرة

تاسيسون ٩١٦٠٧٦

Thanks to
assayyad@maktoob.com

To: www.al-mostafa.com